أمن مصر القومي

في عصر التحديات

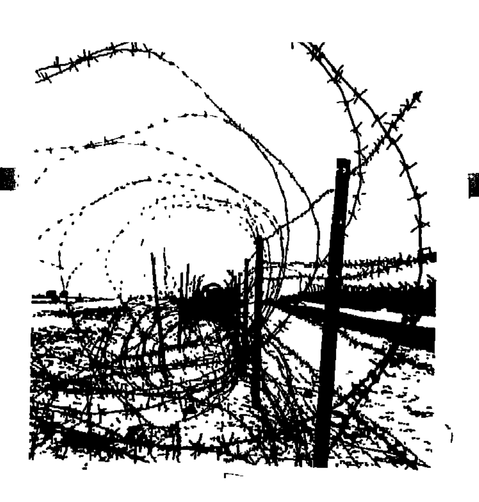
محمد حافظ إسماعيل

الطبعة الأولى
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء القاهرة
تليفون ٧٤٨٢٤٨ - تلكس ٩٢٠٠١ يوان

« الذين لا يذكرون الماضى . .
محكوم عليهم بأن يعيشوه مرة أخرى »
جورج سانتا يانا

« السلام حلم الحكماء . .
والحرب هى تاريخ الإنسانية »
مثل عربى



المحتويـــــات

صفحة

- □ إهـــداء ٦
- □ عرفـان وتقديـر ٧
- □ تقديـــم ٨

□ الباب الأول : بعث المؤسسة العســكرية .. ١٣

- ١ ـ فى فيلق الضباط ١٥
- ٢ ـ الجيــش الوطـنى ٣٧
- ٣ ـ انتصــار الثــورة ٥٢

□ الباب الثانى : الدبلوماسـية أداة كفاح وطنى ... ٧٩

- ٤ ـ وزارة الخارجية ـ الديـوان العام ٨١
- ٥ ـ لنـدن . . وشرق السـويس ٩٩
- ٦ ـ رومـا . . يونيو ١٩٦٧ .... ١٢١
- ٧ ـ باريس . . نافذة على الغرب ١٣٣

□ الباب الثالث : فى مفترق الطرق ١٥١

٨ ـ وداعا عبد الناصر ١٥٣

٩ ـ السادات رئيسا ١٧١

١٠ ـ تردى العلاقات المصرية ـ السوفييتية ١٩٧

□ الباب الرابع : قرار بالحرب ٢٢٥

١١ ـ مبادرة البيت الأبيض ٢٢٧

١٢ ـ واشنطن . . حليف اسرائيل ٢٤٥

١٣ ـ المواجهة الشاملة ٢٦٥

□ الباب الخامس : أكتوبر ١٩٧٣ .... ٢٩١

١٤ ـ الجولة الرابعة ٢٩٣

١٥ ـ يوميات حرب أكتوبر ٣٠٩

١٦ ـ مقدمات السلام ٣٦٣

□ الباب السادس : السلام ، خطوة . . خطوة ... ٣٨٣

١٧ ـ موسكو . . انهيار التحالف ٣٨٥

١٨ ـ باريس والسلام الشامل ٤٢٩

□ خاتمة ٤٦٧

إهـــــــداء

تحية للرجال والنساء من شعب مصر
الذين دافعوا عن حريتها واستقلالها ،
وخاضوا معارك أمنها وسلامتها ،

وتحية لشـباب مصـر ،
وهو يتقدم ليتصدر الكفاح . .
من أجل الحرية .. والسلام .. والرخاء .

عرفان وتقدير

اتقدم بالشكر إلى كل من استحثنى لكى أسجل رؤيتى لبعض أحداث الوطن التى عشتها .

وأشعر بامتنان عميق . .
للدكتورة عائشة راتب وزيرة الشئون الاجتماعية وسفيرة مصر .
والأستاذ عبد اللطيف حافظ ، وكيل أول وزارة التخطيط .
والسفير أحمد ماهر السيد .
والأستاذ رجائى عطية المحامى .

الذين تفضلوا بأن أفردوا جانبا من وقتهم الثمين لكى يقرأوا مخطوطا مبكرا لهذا الكتاب ، فأسهموا بذلك فى صياغتى النهائية له .

تقديـــم

فى منتصف أكتوبر ١٩٧٩ ، كنت فى طريقى عائدا من أوروبا إلى أرض الوطن . وكنت أقف عند مؤخرة « العبّارة » التى تحملنى من البندقية إلى الاسكندرية ، أتطلع إلى الشمس الغاربة معلقة فوق الأفق توشك أن تسقط وراءه مع نهاية يوم آخر . . ومع نهاية آخر مهامى الوطنية ، سفيرا فى باريس .

وعلى مدى البصر ، كان الشق الذى حفرته العبّارة وراءها وسط الموج العالى يمتد أمامى ، كالطريق الذى سلكته قرابة نصف قرن ، إلى أن يبتلعه الموج . . بينما ضوء المساء الخافت قد أخذ ينحسر بسرعة . كنت ورحلة العمر توشك أن تنتهى ، أرى أعوامها تتدفق أمام ناظرى كشريط سينمائى ، منذ بدأت مع نقطة تحول هامة فى تاريخ مصر فى منتصف الثلاثينات من هذا القرن ، تروى قصة كفاح متصل وسلسلة من المعارك التى خاضها شعبها فى ايقاع سريع ، بدأت من مصر عند مركز الدائرة ، ثم أخذت تتسع تدريجيا حتى شملت كل أرجاء العالم العربى وحتى اجتذبت إليها كل دول العالم غير المنحاز . . ومن قبلها القوى الكبرى .

كان هدفنا هو أمن مصر وسلامتها ، استقلالها الوطنى ووحدة أراضيها ، سيطرتها على مواردها الطبيعية وثرواتها . . ثم حقها فى أن تختار طريق تطورها وتقدمها الاقتصادى والاجتماعى .

ولقد كان نصيبنا الهزيمة حينا . . والنصر حينا آخر . وكان علينا أن نتصدى للهزيمة كما نرحب بالانتصار . فالشعوب تهزم وتنتصر ولكنها أبدا

لا تتوقف بل تتحرك دائما فى انطلاقها ، تتعرف لماذا هزمت ولماذا انتصرت ، لكى تتسلح لخوض معركة أخرى جديدة ، حتى يتصاعد فى النهاية خط استقلالها وتنميتها وتطور مجتمعها .

ورغم تباين طبيعة المراحل وصور التحديات التى مر بها كفاحنا خلال نصف القرن الماضى ، فقد ثبتت طبيعة العوامل التى حددت النصر أو الهزيمة .

ولكن ظلت جماهير هذا الشعب هى دائما أمضى أسلحة الكفاح وأعظمها فعالية وأكثرها حسما لنتائج الصراع . ولهذا فقد ارتبط نجاح شعبنا على جبهته الخارجية بقدر ما توافر له من قوة واستقرار على جبهته الداخلية - السياسية والاقتصادية - والعسكرية . فالعمل الخارجى لا يمكن أن يحقق الكثير ما لم يستند إلى قاعدة داخلية وطيدة وآمنة .

□ □ □

ولقد اقترن انتماء مصر العربى بإيمانها بوحدة نضال الشعوب العربية ، وارتباط قضايا تحريرها . . ثم بإدراكها العميق لمسئوليتها التاريخية تجاه هذه الشعوب . وعلى هذا .. جاءت مشاركتها فى معارك الاستقلال والتطور . . من الكويت إلى الجزائر ، ومن الصومال حتى اليمن . إلا أن أشق معاركها كانت فى قلب المنطقة العربية . . على حدود مصر الشرقية .

فمنذ صدر وعد بلفور ، والعالم العربى ينزلق تدريجيا عبر مرحلة صدام مرير مع تطلعات الصهيونية العالمية التى أرادت أن تجعل من أرض فلسطين « وطنا » لليهود . ومنذ عام ١٩٤٨ ، خاض العالم العربى . . ومصر ، سلسلة متصلة من المعارك لتجميد . . إن لم يكن لتصفية . . هذا التوسع الذى لا يهدأ ، للكيان الإسرائيلى ، المستقر فى قلب العالم العربى . . والضارب بجذوره فى أوروبا وأمريكا .

كان تورط القوى الكبرى فى هذه المعارك عاملا زاد من تعقيد المواجهة واتساع ساحة الاشتباك ، الأمر الذى زاد من حدتها . . وأطال من أمدها ، ومن ثم كان تفاقم الخسائر البشرية والموارد المهدرة .

ومع ذلك ، فقد أجمعت كل هذه القوى على أن تسيطر على الصراع . وبذلك لم تنته جولات الصدام إلى نتائج حاسمة ، ولم يكن فيها غالب بصورة نهائية . . أو مغلوب على نحو يفرض الاستسلام .

□ □ □

ولقد ترددت كثيرا قبل أن أمسك القلم لكى أسجل بعض الأحداث التى شاركت فيها . . فى خدمة القوات المسلحة على امتداد ربع قرن ، ثم فى خدمة الدبلوماسية لتسعة عشر عاما . فقد بدت لى المهمة صعبة والمسئولية شاقة والأمانة خطيرة ، لا يمكن القبول بها دون روية . فليس من اليسير أن يتجنب المرء تبريرا خاطئا لتقصير ، أو تضخيما مفتعلا لإنجاز . . مما ينتقص من موضوعية رؤيته للأحداث وتفسيره لها .

وربما عزز من ترددى فى بادىء الأمر ، توافر عدد من المراجع المصرية والأجنبية السياسية والعسكرية . . والتى تغطى أحداث منطقتنا ، حتى لم تعد هناك ضرورة لإضافة جديدة . ولكننى وجدت لنفس هذا السبب أن هناك ضرورة لإضافة . فالحقيقة لم تكن دائما كاملة . . وإن اكتملت فلم تكن دائما دقيقة ، كما أن قراءتها قد اختلفت وتفسيرها قد تباين . ولهذا وجدت من واجبى أن أقدم لقارىء اليوم ومؤرخ الغد رؤيتى للأحداث التى عشتها .

ومن ناحية أخرى ، فقد أثبتت أحداث النصف الأول من الثمانينات أن ما كنا نتطلع إليه من سلام ورخاء . . لم يكن غير تمنيات طيبة . فمع

سقوط الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ صريعا برصاص معارضى سياسته . . وانسحاب القوات الاسرائيلية من شبه جزيرة سيناء . . تقريبا ، توقفت مسيرة السلام وتمزق العالم العربى . وفى منتصف الثمانينات كان الشعور المخيف الذى يسيطر على الكثيرين . . يزداد ، فقد كان عالمنا العربى يقترب بسرعة من لحظة مواجهته للحقيقة .

□ □ □

ومن هنا أصبحت قراءة الماضى تستمد أهميتها من أجل أن نعزز ركائز قوتنا ونتجنب عوامل ضعفنا . إلا أننى أجد لزاما علىّ أن أقرر أن « الحقيقة » كما أرويها ليست بالضرورة « كل » الحقيقة ، كما لا يمكننى الادعاء بأن تفسيرى لها هو بالضرورة « أفضل » تفسير .

وفى النهاية ، فإننى آمل أن أكون قد أسهمت - بهذا الجهد المتواضع - فى عملية « مراجعة النفس » التى يعيشها المجتمع المصرى منذ نهاية ١٩٨١ . . بإعادة طرح الأحداث التى مرت بنا وتفسيرنا لها ، حتى يمكننا بذلك أن نعين أجيالنا القادمة على مواجهة التحديات وصياغة مستقبلها ، وهى أكثر ثقة فى انتصارها .

ولقد بدأت معركتنا فى مصر منذ فجر التاريخ . . وسوف تستمر إلى ما شاء الله . فحياة الأمم ، خاصة عندما تتمتع بمثل ما وهبه الله لمصر ، إنما هى قصة نضال مستمر لا أول له ولا آخر ، إن هدأ حينا فلكى يعود أكثر تأججا .

وواجبنا أن لا نطفىء شعلة الكفاح . . فالشعوب لا تحيا ولا تتقدم بغير الكفاح من أجل أهدافها فى الحرية والسلام والرخاء . .

محمد حافظ إسماعيل

القاهرة فى فبراير ١٩٨٧

البـــاب الأولـــــــ

بعث المؤسسة العسكرية

« القوات المسلحة جزء من الشعب »

« القوات المسلحة هى الدرع الحامية ضد العدوان الخارجى »

« وهى الدرع الحامية من أجل تحقيق أهداف هذا الشعب »

جمال عبد الناصر ١٩٦٢

١

فى فيلــــق الضبــــاط

خطوة أولى على الطريق

فى خريف ١٩٣٥ ، اجتزت أبواب المدرسة الحربية . وكانت تلك هى أولى خطواتى نحو الالتحاق بفيلق الضباط ، وبداية طريق طويل وشاق ، سيمتد لربع قرن فى خدمة القوات المسلحة .

وكان رضائى بهذا الاختيار ، استجابة لرغبة عائلية امتدت لسنوات طويلة ، أن يسير أحد أبنائها على الدرب الذى سبقنا عليه والدى منذ أربعين سنة ، عندما التحق بفيلق الضباط الذى أعيد تشكيله فى العقد الأخير من القرن الماضى ، استعدادا للحملة الحربية لاسترجاع السودان . وعندما جاء الوقت المناسب أخذ عدد كبير من هؤلاء الضباط يوفد أبناءه إلى المدرسة الحربية ، ويرسى بذلك تقليدا جديدا للعسكرية المصرية .

واحتوانا ـ وكنا ثلاثين طالبا ـ فناء المدرسة الرحب . وكان التحاق هذا العدد بالمدرسة يثير التساؤل حول احتمالات المستقبل . فلم تكن « دفعات » المدرسة الحربية حتى آنذاك تتجاوز ١٢ ـ ١٥ طالبا . وبطبيعة الحال ، فقد كان انفراد بريطانيا بمسئولية الدفاع عن مصر يضفى على جيشها طابع الرمزية ويجعل من تعزيزه أمرا لا مبرر له ، بل وخطرا لا يمكن لبريطانيا أن تقلل من شأنه . ولهذا بقى الجيش أداة حفاظ على نظام الدولة ، تحت إشراف جيش الاحتلال منذ مقامه فى مصر .

وأغلقت الأبواب من ورائنا لكى نبدأ ستة أسابيع من التدريب فى شبه عزلة كاملة ، انقطعت خلالها صلتنا بالعالم الخارجى وتم فيها تطويعنا للحياة الجديدة حيث لا ولاء إلا لملك مصر ، ولا استجابة إلا لسلطة القانون الخاص الذى ينظم الحياة العسكرية . وهكذا كان علينا أن نتخفف من أى انتماء لطبقة اجتماعية أو لجماعة أو حزب سياسى نكون قد جئنا به من المدرسة الثانوية المتمردة على النظام فى البلاد وعلى الاحتلال البريطانى لمصر .

ومنذ اللحظة الأولى ، استقبلتنا وجوه شابة تكتسى بالجدية الغريبة على هذه السن المبكرة ، ونظرات نافذة يطالعنا بها ضباط الصف من الطلبة الأقدم ، وإن كانت تخفى إدراكا للأزمة التى كنا نمر بها فى أول عهدنا بالحياة العسكرية . وأخذت تخرق سمعنا الكلمات تتساقط من بين الشفاه ، قاطعة كالسكين آمرة لا تنتظر التردد وناهية لا تقبل الجدل ، تتوقع منا دائما الاستجابة التى لا تتمهل ، بينما الأيدى الخشنة تدفع بنا لنجتاز تلك الهوة التى تفصل بين حياتنا بالأمس وحياة الغد . ولم نكن فى هذه الأيام نملك حق التوقف لكى نلتقط أنفاسنا ، بينما دوامة الحياة تدور مسرعة حتى يكاد فجر كل يوم يتصل بالساعة التى نسلم فيها أجسادنا المرهقة ونخلد لسبات عميق .

ومن خلال حياتنا اليومية ، الموجهة فى دقة إلى مختلف عناصر النشاط ، بدأنا نتعرف فى عناء على طبيعة الجندية . ومثل قطرات الدواء تسرى قطرة وراء الأخرى فى العروق ، أخذ يتولد فينا ذلك « الانتظام » الذى يبنى عليه كل كيان المؤسسة العسكرية فى مصر وفى غيرها ، ويبنى عليه أداؤها فى المعركة عندما يجيء اليوم الذى يعيش من أجله المقاتلون ويعدون أنفسهم له . . يوم يسود الأمر والطاعة ، وتسود الاستجابة التلقائية الفورية على تردد النفس الجزعة ، تحت النيران وفى مواجهة الموت .

ولقد كان طبيعيا أن تخلق هذه الحياة نوعا متميزا من الزمالة التى قدر لها أن تعيش عشرات السنين . فلقد عززت هذه الزمالة ائتلافنا لنواجه الحياة الخشنة ، فنتماسك حتى ندعم قدراتنا على التصدى لها وتحملها . كانت « زمالة » تفرض على كل واحد منا أن يسارع لتدارك أى خطأ قد يقع فيه زميل . . ليس دفاعا عنه فحسب ، ولكن أيضا دفاعا عن النفس . فقد علمتنا الحياة فى المدرسة الحربية أن الثواب لا يمكن إلا أن يكون فرديا يناله المصيب ، بينما العقاب يصيب الجميع . وهكذا الأمر فى ميدان القتال حيث يصبح خطأ أحدنا سبيلا لأن يفقد زميل آخر حياته . وبذلك ارتبط مصير كل منا بمصير الآخرين حتى كادت حياة الواحد منا تفنى فى حياة أقرانه .

وخلال الأسابيع الأولى ، قاومت خاطرا يلح علىّ أن أدير ظهرى لهذه الحياة وطوفان الخشونة الذى غرقنا فيه ، وأن أعود من حيث أتيت . ولكن كبرياء النفس كان يأبى علىّ التراجع عن طريق سعدت به أول الأمر . وسرعان ما تحول الرفض إلى استسلام كاره ثم تحول التعود إلى قبول راض . ومع علاقات الزمالة الجديدة التى توثقت فى وجه العناء المشترك وجبروت النظام الجديد ، وجدت نفسى أعبر باب التعايش مع حياتى الجديدة فارتبط بها واندمج فيها ثم أقبل عليها . وبذلك عبرت الاختبار الأول على طريق « فيلق الضباط » .

□ □ □

كان عمر « فيلق الضباط » المصرى قد جاوز المائة سنة بقليل ، منذ بادر إبراهيم باشا بفتح باب الترقى إلى رتبة الضباط أمام ضباط الصف المصريين ممن تحلوا بصفات القيادة والشجاعة فى الميدان . إلا أن هذه البداية المتواضعة ما لبثت أن توقفت بفرض الوصاية الأوروبية على مصر بتوقيع بروتوكول لندن .

وعندما تولى سعيد باشا الحكم ، عاد « الفلاحون » إلى الجيش . وعزز إسماعيل باشا الجيش ودفعه إلى شرق إفريقيا . . إلا أنه عاد من أثيوبيا وقد عرف معنى الهزيمة . وأصبحت السنوات الخمس التالية مرحلة التحم فيها ضباط الجيش مع القوى السياسية الوطنية . . وتبنوا مطالب الشعب .

وعزل إسماعيل . . وجاء الخديوى توفيق ليحتدم صدامه ـ مؤيدا من بريطانيا وفرنسا ـ بأحمد عرابى على رأس قواته العسكرية ومؤيدا من جماهير الشعب .

وقررت بريطانيا التدخل . . لضرب الثورة فى مصر وحماية طريق قناة السويس إلى الهند . وفى يوليو ١٨٨٢ احتلت الاسكندرية . . وفى سبتمبر هزمت جيش عرابى فى التل الكبير وواصلت تقدمها لتحتل القاهرة .

ودمر خديوى مصر المؤسسة العسكرية بإصدار مرسوم تسريح الجيش . . وأجهزت بريطانيا على ما تبقى منها فى السودان ، فى محاولتها الفاشلة للقضاء على الثورة المهدية .

وعندما أعادت بريطانيا بناء فيلق الضباط وجيش مصر من جديد ، كان ذلك ـ فى تسعينيات القرن الماضى ـ تحت سيطرتها المباشرة . . وفى حدود المهمة التى ستوكل للجيش . . استعادة السودان .

المعاهدة المصرية ـ الإنجليزية ١٩٣٦

لم يكد عام ١٩٣٥ يبلغ نهايته ، حتى كانت أزمة دولية قد نشبت بسبب قرار إيطاليا الفاشية غزو إثيوبيا . وعجزت كل المحاولات التى قادتها بريطانيا لوقف الحرب . وفى النهاية تخلت أوروبا عن تأييد إثيوبيا خشية ما يمكن أن يترتب على انتصارها ـ وهى الدولة الإفريقية المتخلفة ـ من متاعب لبريطانيا وفرنسا فى مستعمراتهما .

وبانحسار هذه الأزمة ، نظمت لنا المدرسة الحربية رحلة إلى السلوم ومرسى مطروح . وبدأت رحلتنا من الاسكندرية بزيارة لحاملة الطائرات « آرك رويال » ، أراد المسئولون البريطانيون بها أن يعززوا لدينا الانطباع بعظمة الامبراطورية وقوتها وضرورة اعتماد مصر عليها فى شئون الدفاع عن أراضيها ومياهها .

وفى صحرائنا الغربية ، شهدنا الوحدات العسكرية المصرية فى مناطق انتشارها على الحدود وفى القاعدة الدفاعية المتقدمة فى مطروح . وعدنا من هذه الرحلة مدركين أن الحرب ليست قصة

نقرأ عنها فى كتب التاريخ أو نزهة للجيوش عبر الصحارى . عدنا وأمر « **أمن مصر القومى** » **يلح على تفكيرنا باعتباره مسألة بالغة التعقيد** . كما احتلت بعدا جديدا فى تفكيرنا ، **الأهمية العظمى لموقع مصر وأهمية الملاحة فى قناة السويس فى الاستراتيجية العالمية .**

وأخيرا ، فقد عدنا بانطباعات حول التأثير الخاص « للصحراء » على بناء القوة العسكرية وتخطيط الدفاع . أمران أثارا اهتمامنا بصورة خاصة :

□ **الأول** : وهو أن قوة دفاعية ـ على نمط ما كانت تملكه مصر عندئذ ـ لا تصلح للقيام بدفاع فعال عن الدلتا ما لم تكن مدعمة بقوة جوية وقوة مدرعة .

□ **الثانى** : أن هدف المعركة فى الصحراء هو تدمير قوة العدو وليس التشبث بالأرض ، وأن مهمة القائد الأعلى هى اختيار الوقت والمكان المناسبين لقبول المعركة الحاسمة .

وهكذا عدنا أكثر تقديرا لمسئولية قواتنا المسلحة ، وللعلاقة بين ما يمكن أن تحققه ـ أو لا تحققه ـ وبين استقلال مصر وأمنها .

□ □ □

كان تدهور الموقف فى أوروبا واختلال التوازن فيها ـ إثر استيلاء النازية على الحكم فى ألمانيا واتجاه إيطاليا للتحالف معها ـ عاملا دفع بريطانيا فى نهاية عام ١٩٣٥ إلى اعادة ترتيب أوضاعها العسكرية فى العالم . وكانت منطقة الشرق الأوسط تحتل مكانا هاما فى الاستراتيجية البريطانية ، **وكانت مصر هى قاعدة الدفاع عن هذه المنطقة . وكان تقدير بريطانيا أنه لن يكون بمقدورها استخدام مصر كقاعدة للعمليات ما لم تؤمن رضاءها وتعاونها الحر .**

وعلى هذا ، أصبح هدف بريطانيا هو التوصل إلى اتفاق يؤمن تعاون مصر ، بينما يوفر لبريطانيا احتياجاتها الاستراتيجية ويعزز قدراتها الدفاعية . وفى يناير ١٩٣٦ ، أبلغت بريطانيا الحكومة المصرية موافقتها على بدء المفاوضات .

وفى ابريل توفى الملك « أحمد فؤاد » ، ونودى بفاروق ملكا على مصر . وفى أغسطس وقّع مصطفى النحاس باشا المعاهدة المصرية ـ الانجليزية . وهكذا بدأ عهد جديد فى تاريخ مصر . . بينما كان العالم يندفع نحو الحرب . .

□ □ □

نصت المعاهدة المصرية ـ الانجليزية على إنهاء الاحتلال البريطانى وقيام حلف دائم ودفاع مشترك بين البلدين لعشرين عاما . وأقرت بأنه « **إلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه المتعاقدان على قدرة الجيش المصرى أن يكفل حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها التامة ، يرخص لبريطانيا أن تحتفظ فى منطقة القناة بقوات فى زمن السلم والحرب** » .

ومن الناحية السياسية ، **تعهدت الدولتان بأن لا تتخذ إحداهما فى سياستها خطة تختلف**

عن الأخرى ، وبأن تتشاورا فى حالة اضطراب الجو الدولى ، وبأن ينجد كل طرف حليفه إذا اشتبك فى حرب .

وقضت المعاهدة بأن يجرى الجيش المصرى فى تسليحه ونظمه على نظام الجيش البريطانى ، وأن توفر له بريطانيا المعدات العسكرية والمعونة الفنية ، وأن تتولى بعثة عسكرية بريطانية تدريبه .

البنـــاء المحـدود

ومنذ أوائل ابريل ١٩٣٦ ، وتوقعا لنجاح المفاوضات المصرية ـ البريطانية وما سيترتب عليها من إعادة تنظيم وتسليح الجيش ، تقرر تخريج طلبة القسم النهائى للمدرسة الحربية . وفى يوليو لحق بهم طلبة القسم المتوسط . وهكذا وجدنا أنفسنا فى مطلع العام الدراسى الجديد فى سبتمبر ١٩٣٦ وقد طوينا عامين من أعوام الدراسة الثلاثة . وأصبحت ـ ولم أكن أبلغ السابعة عشرة من العمر ـ ضابط الصف الأقدم فى القسم النهائى ، بينما أخذنا نستقبل ثلاث دفعات متتالية من الطلبة الجدد تجاوز عددهم المائتين وخمسين طالبا .

ووقفت من وراء « البكباشى » عمر الطنطاوى ـ أركان حرب المدرسة ـ نتطلع إلى هؤلاء الطلبة الجدد . وراح الطنطاوى يتمتم « ما شاء الله . . ما شاء الله ! » . ولم يكن أحدنا يدرى أننا إنما نتطلع إلى مستقبل مصر . فقبل أن ينصرم ستة عشر عاما ، سيخرج من هذه الصفوف رجال يتصدون لقيادة مصر ويكملون المهمة التى بدأها عرابى وصحبه منذ أكثر من نصف قرن فيحدثون فى المجتمع المصرى تغييرات عميقة وجذرية ، ويمارسون الدفاع عن الاستقلال الوطنى ضد كل التحديات ، ويعززون كل حركات التحرر الوطنى فى العالم العربى وعلى إمتداد آسيا وإفريقيا .

ولقد اقترن التوسع فى « فيلق الضباط » باستئناف إرسال العديد من البعثات إلى المعاهد العسكرية البريطانية . فكان من نصيبى وثلاثة من رفاقى[١] أن نلتحق فى صيف ١٩٣٧ بالأكاديمية العسكرية الملكية بوولتش ثم بمدرسة المدفعية على امتداد عامين . وعندما أبحرنا من بورسعيد فى أغسطس ، لم تكن بريطانيا عالما نعرف عنه غير وجهه الاستعمارى القبيح . ولذلك أصبحت الأيام العشرة التى قضيناها فى رحلتنا البحرية ، فرصة لكى نلقى نظرة سريعة على جانب من المجتمع البريطانى نتعرف من خلالها عليه ، حتى تخف صدمة اللقاء به عندما تحتوينا لندن . ومع ذلك ، فقد ظل شعورى بالعجز عن « الالتقاء » بهذا المجتمع ، حتى أتاحت لى الظروف ـ بعد أعوام ـ أن أقرأ للأستاذ توفيق الحكيم « عصفور من الشرق » و « أهل الكهف » لأجد فيهما تفسيرا لتلك الأحاسيس الغامضة .

---

(١) أحمد فؤاد ونور الدين قرة وصلاح الدين الموجى .

كانت حياتنا فى الأكاديمية أقل عناء مما كانت عليه فى المدرسة الحربية . فقد انتهى عهدنا مع الحياة « الجماعية » ، وأصبحنا نستمتع بقدر أكبر من الحرية الشخصية . ومن الناحية التعليمية ، أسهمت دراستنا بالأكاديمية فى أن تخرجنا من دائرة اهتمامنا المركز بمشاكلنا الوطنية وحدها إلى دائرة أكثر اتساعا تضم قضايا عالمنا العربى ، وبخاصة منذ سقطت أغلب أقاليمه تحت السيطرة البريطانية والفرنسية . . والصهيونية . وكان ذلك مقدمة لازمة لمتابعة أنباء الثورة العربية فى أرجاء فلسطين فى ذلك الحين .

واختلط بقضايا عالمنا العربى . . انزلاق أوروبا نحو الحرب كنتيجة لشروط معاهدة فرساى عام ١٩١٨ ثم الانهيار الاقتصادى العالمى عام ١٩٢٩ . ففى سلسلة من التحركات الجريئة أسقطت ألمانيا معاهدة فرساى وتقدمت للسيطرة على وسط أوروبا ، بابتلاع النمسا ثم « تفكيك » تشيكوسلوفاكيا قبل احتلالها فى ربيع ١٩٣٩ . وأصبح هذا النجاح مقدمة للحملة الألمانية على بولندا ، وإعلان بريطانيا وفرنسا التزامهما بنجدتها إذا تهدد استقلالها .

وفى أغسطس ١٩٣٩ ، عدت إلى القاهرة وقد استكملت مرحلة التكوين العسكرى الأولى والتى امتدت لأربعة أعوام ، بينما الصراع العالمى المروع قد أضحى وشيكا .

□ □ □

كانت الأعوام الثلاثة التى سبقت نشوب الحرب العالمية فسحة لإعادة بناء قواتنا المسلحة ، فى الإطار الذى حددته الاستراتيجية البريطانية ، للقيام بالمهام التى ستكلف بها ضمن خطط الدفاع المقررة . وكان من الطبيعى أن تتجنب بريطانيا أن تخلق على المدى الطويل أى تحد لاستمرار سيطرتها على مصر ، ولهذا فقد استبقت هيمنتها على الجيش المصرى بأن وضعت حدود تسليحه وتنظيمه ، وقامت بتشكيل بعثة عسكرية لتقديم المشورة الفنية لقيادته والاشراف على تدريبه . . ومراقبته .

كانت عملية إعادة تنظيم الجيش عملية واسعة النطاق ، شملت قيادته العليا ووحداته المقاتلة والإدارية والفنية ، بحيث اقتربت بها من التنظيم البريطانى مما يدعم إمكانيات التعاون بين القيادتين ، بينما تم تشكيل « **مجلس الدفاع الأعلى** » ليكون مسئولا عن السياسة العامة للقوات المسلحة .

أما بناء القوات المقاتلة ، فقد اقتصر على توفير القوات اللازمة لتأمين البلاد كقاعدة عمليات للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط . . ولتحقيق الأمن الداخلى وحماية المنشآت الحيوية ، بما فى ذلك الملاحة فى قناة السويس . كما استهدف البناء تنظيم وحدات ميدانية للقيام بمهام دفاعية عن القواعد المتقدمة فى الصحراء الغربية ، وتوفير وحدات خفيفة للسيطرة على طرق الاقتراب إلى وادى النيل وحراسة خطوط المواصلات .

وجرى تعزيز سلاح الطيران - فى أضيق الحدود - ليشارك فى مهام الدفاع الجوى

وللقيام بأعمال الداورية الجوية والنقل الجوى . ولكن البريطانيين تجاهلوا السلاح البحرى فلم ينل اهتماما يذكر .

وعلى هذا ، ففى نهاية هذه المرحلة ، لم يكن قد توفر لمصر جيش يمكنه الاسهام المؤثر فى الدفاع عنها . إلا أنه من الضرورى أن لا نغفل حقيقة هامة ، وهى أن الجيوش نتاج أعوام طويلة من التدريب وتراكم الخبرات وما ترسيه أجيال متعاقبة من الضباط والجنود من التقاليد . ومع ذلك ، فلعلنا لا نغفل الأثر الايجابى للتدفق المستمر للشباب المتوثب الذى جاء منذ منتصف الثلاثينيات مع بداية بناء القوات المسلحة والنتائج التى يمكن أن تترتب على ذلك .

نشوب الحرب العالمية الثانية

لم أكد أصل إلى القاهرة فى أواخر صيف ١٩٣٩ ، حتى وجدت نفسى موفدا إلى مرسى مطروح ، حيث توليت قيادة وحدة مدفعية ميدان ضمن تنظيم القوة المصرية المكلفة بتأمين الدفاع عن هذا المرفأ فى حالة نشوب الحرب مع إيطاليا .

وبينما استغرقتنا عملية تنظيم الدفاعات ، كان الموقف الدولى يتدهور بصورة خطيرة . ففى ٢٣ أغسطس وقعت روسيا وألمانيا معاهدة عدم اعتداء ، ومنذ فجر أول سبتمبر اجتازت الجيوش الألمانية حدود بولندا . وفى ٣ سبتمبر أصبحت بريطانيا وفرنسا فى حالة حرب مع ألمانيا بعد أن رفضت الإنذار الذى وجهته الحليفتان . وشغلنا فى مرسى مطروح أن نستمع إلى إعلان ايطاليا أنها لن تبادر بالاشتراك فى الحرب . إلا أن هذا الموقف لم يكن ليستمر طويلا .

ومنذ أوائل أغسطس كانت الأحداث تتلاحق على جبهتنا الداخلية . ففى ١٢ أغسطس استقالت الوزارة الائتلافية وكلف على ماهر بتشكيل الوزارة الجديدة ، وعين الفريق عزيز المصرى رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش . وفى ٢٣ أغسطس قرر مجلس الدفاع الأعلى الاجراءات الواجبة لمواجهة الموقف الدولى المتدهور .

وفى ٣ سبتمبر أعلنت الحكومة المصرية الأحكام العرفية ، كما قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا ، وأصدرت بيانا تتعهد فيه بالوفاء بالتزاماتها طبقا للمعاهدة المصرية - الانجليزية .

وفى الدوائر السياسية دار نقاش حول ما ينبغى أن يكون عليه موقف مصر من إعلان الحرب على ألمانيا . وأسفر الرأى فى النهاية عن ضرورة التأنى ، فمصر لم تكن تملك وسائل الإسهام فى حرب تدور فى أوروبا . وقبلت بريطانيا رأى مصر على مضض ، فقد كانت ترى فى إعلانها الحرب ما يعزز مركزها فى العالم العربى . وباتت تنتظر أن تعيد مصر النظر مستقبلا فى موقفها إذا قررت إيطاليا دخول الحرب .

□ □ □

وجرت الأحداث العسكرية فى شرق أوروبا فى سرعة مذهلة ، فكشفت عن صورة للمعركة تقودها الطائرة والدبابة لتحطيم الدفاعات باختراقها وتطويقها . وفى ١٧ سبتمبر انهارت بولندا ليقتسمها الجيشان الروسى والألمانى ، بينما التزم الحلفاء سياسة دفاعية على الجبهة الغربية . وفى صحرائنا الغربية ، استمرت تجهيزاتنا لبناء الدفاعات ، بينما كانت أنظارنا معلقة بحدودنا الغربية التى يقبع من ورائها الجيش العاشر الايطالى بقيادة المارشال جرازيانى .

وفى ربيع ١٩٤٠ ، تمزق الصمت الذى خيم على الجبهة الأوروبية . ففى أوائل ابريل ، اكتسح الجيش الألمانى الدانمارك والنرويج . وفى ١٠ مايو ، شنت ألمانيا هجومها المرتقب على الجبهة الغربية . وخلال ٤٥ يوما ، دمرت الجيوش الألمانية جبهة الحلفاء ، فانسحب البريطانيون وقسم من القوات الفرنسية عبر ميناء دنكرك إلى الجزر البريطانية وتراجع الجيش الفرنسى جنوبا ، إلى أن قرر الاستسلام وتوقيع الهدنة فى ٢٢ يونيو ١٩٤٠ .

وجاء مساء ١٠ يونيو . وفى مرسى مطروح جلسنا نستمع كعادتنا إلى محطة الاذاعة الايطالية « بارى » تنقل على الهواء حفلا كبيرا من أحد ميادين روما ، حيث احتشدت الجماهير للاستماع إلى خطاب يلقيه الدوتشى . ونقل إلينا حماس الجماهير الصاخبة الإحساس بأن موسولينى يمهد لقرار الحرب . وصدق ظننا ، فخلال دقائق بلغنا أن إيطاليا تعد نفسها فى حالة حرب مع بريطانيا وفرنسا اعتبارا من منتصف الليل .

وقبل الموعد المضروب ، كنا نقود وحداتنا من معسكراتها ونتجه بها الى المواقع الدفاعية المعدة لها . **ومنذ فجر اليوم التالى ، كنا فى حالة الاستعداد القصوى ، فى انتظار عبور الجيش الإيطالى للحدود . إلا أن قيادة هذا الجيش لم تكن مؤهلة لشن حملة حربية خاطفة ، كما أن الجيش لم يكن مزودا لمثل هذه العمليات . ولكننا لم نلبث أن تذوقنا طعم الحرب ، عندما قصفت الطائرات الإيطالية مواقعنا ابتداء من منتصف يونيو . . وسقط منا أول شهداء الحرب .**

مصــر « دولة غير محاربة »

وبدخول إيطاليا الحرب ، أصبح على الحكومة المصرية أن تقرر موقفها . ولقد ظل المعارضون للحرب على رأيهم ، يشجعهم إعلان موسولينى أن بلاده لا تنوى إقحام جيرانها فى النزاع ، ولو أن الحكومة الإيطالية أعلنت عزمها على دخول الأراضى المصرية « لطرد » البريطانيين منها . كما عزز موقفهم ما قدروه من تفوق ألمانى مثير تعجز أمامه بريطانيا . أما المؤيدون للحرب ، فقد رأوا أن « تقاعس » مصر يعنى إقرارها بالحماية البريطانية . ولما كانوا واثقين من حتمية انتصار « الحلفاء » ، فقد قدروا أن تحظى مصر باستقلالها بعد نهاية الحرب إذا ما وقفت إلى جانب بريطانيا . وفى النهاية **ألقى رئيس الوزراء بيانا أمام البرلمان قرر فيه أن مصر « ستدافع عن نفسها إذا أعتدى عليها » . . وذلك إذا غزت الجيوش الايطالية أراضيها ، أو تعرضت مدنها للإغارات الجوية ، أو هوجمت أهدافها العسكرية .**

ولم تخف الحكومة البريطانية تبرمها بالتزام مصر بموقف « الدولة غير المحاربة » . واضطر على ماهر إلى الاستقالة ، وخلفه حسن صبرى الذى التزم بأسس السياسة التى اتبعها سلفه . وكان فى ذلك يستجيب إلى الرأى العام الداخلى الذى يطالب بأن تتجنب مصر ويلات حرب ، **قال عنها الشيخ الأكبر محمد مصطفى المراغى أن « لا ناقة لنا فيها ولا جمل » .**

وفى هذه الظروف القلقة ، بلغنا فى مرسى مطروح أن بريطانيا قد طلبت استرداد بعض الأسلحة ـ ومنها المدفعية الميدانية ـ التى سبق أن باعتها للجيش المصرى ، طالما أنه لن يشترك فى الحرب . ولم يكن لدينا شك أن طلب بريطانيا إنما يعكس قرارا بتجريد الجيش من أسلحته « الثقيلة » ، حتى تأمن احتمال استخدامها ضد قواتها فى مصر .

ولقد دفعنا ما بلغنا ـ نحن الضباط الأصاغر ، يتزعمنا « اليوزباشى » أحمد حسن الفقى ـ إلى أن نناقش هذا الموقف . وكان قرارنا هو رفض تسليم أسلحتنا وتخريبها وإغراق ذخائرنا لو لزم الأمر . إلا أن الحاجة لم تنشأ لتنفيذ ما استقر عليه رأينا . ففى أغسطس ١٩٤٠ صدرت تعليمات بانسحابنا من مرسى مطروح وتسليم دفاعاتنا للقوات البريطانية .

وفى ١٠ سبتمبر اجتازت القوات الايطالية الحدود المصرية ، وواصلت تقدمها حتى توقفت إلى الشرق من سيدى برانى ، حيث أخذت تعد مواقع دفاعية اعتبرت أوسع نطاقا مما تتطلبه وقفة قصيرة تمهد لمعاودة التقدم لاحتلال مرسى مطروح .

وأثار هذا التقدم موضوع موقف مصر من الحرب . إلا أن موقف الحكومة بقى على ما هو عليه ، فأصدرت بيانا بأن التقدم الايطالى لا يمثل عاملا جديدا يغير سياستها . وعلى هذا ، استقال « السعديون » المؤيدون لدخول الحرب . . بينما سلمت بريطانيا بقرار مصر بأن تبقى « دولة غير محاربة » .

□ □ □

كانت الشهور التى أمضيتها عام ١٩٤٠ فى مرسى مطروح ، فترة أولى هامة للتدريب الميدانى فى مستهل خدمتى العسكرية . ولقد تدعمت هذه الفترة بما اكتسبته من خبرات إضافية خلال عام ونصف أمضيت أغلبها ـ رغم التزام مصر بدور الدولة غير المحاربة ـ فى القيام بمهام ميدانية متنوعة **شملت تأمين خط مواصلات مرسى مطروح مع الدلتا ، والدفاع عن واحة سيوة ، ثم تأمين وادى حلفا .**

واكتسبت خلال هذه المهام خبرات هامة فى مجالات القيادة وتنظيم التحركات طويلة المدى وفن إدارة الرجال . فتعلمت فى هذه السن المبكرة كيف أحسب القضايا والمهام وكيف أرتب التصدى لها ومواجهتها ، وكيف اتطلع للمستقبل وأقيمه ، وأقدر المسئولية واتحملها ، من موقعى كقائد لوحدة ميدانية تضم مائتى ضابط وجندى ومدنى ، بأسلحتها و عرباتها وذخائرها وحاجات معيشتها .

كما علمتنى حياة الصحراء خشونة العيش والقناعة بأيسر حاجات البقاء ، وخلقت الفترات

الممتدة من المهام - على نحو وثيق - نوعا من الزمالة بين الضباط من مختلف رتبهم وبين جنودهم . . طالما كنا نواجه معا نفس المصير ونتصدى لنفس المخاطر . كما أسهمت فى أن نتعرف على الكثير من المزايا التى يتحلى بها المقاتل المصرى . . كما اعترف بها محمد على عندما قرر أن يشكل جيشه من « الفلاحين » . وأصبحت صلابة هذا الرجل وقوة تحمله وصبره . . كما كان ذكاؤه الفطرى وولاؤه الشديد واستجابته الراضية دون تردد . . مبعث الإعجاب والاحترام .

٤ فبراير والمؤسسة العسكرية

فى صباح ٥ فبراير ١٩٤٢ ، أخذت تتردد فى معسكراتنا أنباء المظاهرة العسكرية التى قامت بها القوات البريطانية فى ميدان عابدين مساء اليوم السابق ، تأييدا لمطلب السفير البريطانى بتشكيل وزارة وفدية . وكان قيما أقدم عليه البريطانيون اعتداء على رمز السيادة الوطنية واستقلال مصر . ولكننا لم نكن نعرف ماذا نفعل ، حتى أخرجتنا من حيرتنا دعوة وصلتنا لاجتماع يعقد فى المساء بنادى الضباط بالزمالك .

ومنذ عصر اليوم وفى قاعات النادى الفسيحة ، دار نقاش غير محكوم أو منتظم حتى ساعة متأخرة من الليل . ولم تكن للنقاش نتائج عملية ومباشرة ، فقد كنا نفتقر إلى « **قيادة** » تعرض ما تراه ضروريا وتبين الطريق الذى نسلكه وتقود خطانا عليه . ولهذا فعندما استنفدنا طاقتنا ، استقر رأينا على أدنى ما يمكن أن نعبر به عن موقفنا . . بالتوجه إلى سراى عابدين لكى نسجل رفضنا لما حدث ولكى نؤكد ولاءنا لمليك البلاد .

ولكن أزمة ٤ فبراير لم تنته بانسحاب القوات البريطانية من ساحة سراى عابدين ، أو تفرق جماعات الضباط من ناديهم فى الزمالك . **ولعلنى أكون أكثر دقة إذا قلت إن حادث ٤ فبراير كان للجيش بمثابة المفجر « لصحوة » بعد سبات دام ستين عاما منذ معركة التل الكبير ، ومنطلقا على طريق عودة المؤسسة العسكرية لكى تلعب دورا سياسيا فى حياة مصر .**

ولقد جاء حادث ٤ فبراير بعد حدثين آخرين أسهما فى إيقاظ « **روح** »المؤسسة العسكرية . ففى البداية كانت معاهدة ١٩٣٦ تحمل دعوة للجيش لكى يتولى إعداد نفسه للدفاع عن البلاد قبل أن يتحقق جلاء بريطانيا عن مصر . ثم كان رفض حكومات مصر المتتالية إقحام البلاد فى الحرب فى خدمة الأهداف الامبراطورية لبريطانيا . وجاء حادث ٤ فبراير لكى يدفع بالمشاعر المتراكمة إلى السطح ، وليزيد من ساحة المعارضة داخل صفوف المؤسسة العسكرية للوجود البريطانى فى مصر .

إلا أن هذا الدور كان بحاجة إلى قيادة ناضجة قادرة على أن تعبىء القوى حول أهداف الأمة من الاستقلال ، وأن توجهها لتحقيق هذه الأهداف فى التوقيت الصحيح لضمان النجاح . فلم تكن العمليات الفردية ، التى اختار بعض شباب الضباط طريقها فى بداية الأربعينيات كتعبير

عن رفضهم ومقاومتهم للاحتلال البريطانى ، كافية لإفراز القيادات القادرة على مواجهة بريطانيا . وكان علينا الانتظار عشرة أعوام أخرى يتحقق فيها اللقاء والالتحام بين جماعات الضباط الثائرة والقوى الوطنية المناضلة . .

□ □ □

ومنذ نهاية عام ١٩٤٢ ، أخذ أمر المستقبل يلح على تفكيرى . وكانت كلية أركان الحرب ، التى أعيد إفتتاحها قبيل الحرب بعد ستين عاما من إغلاقها ، تحتل قمة المعاهد العسكرية فى ذلك الوقت ، وتمثل الباب الذى يجب أن يلجه كل من يرجو تحقيق التقدم فى القوات المسلحة . ومنذ ربيع عام ١٩٤٣ ، كنا نشهد بداية النهاية للحرب العالمية ، وبذلك أصبح بمقدورى التطلع إلى مستقبل أكثر استقرارا .

ولقد استغرقت دراستى عام ١٩٤٤ ، وتمت تحت إشراف هيئة تدريس مختلطة يحتل فيها البريطانيون المناصب الأعلى . إلا أن الدراسة بها لم تكن ترقى إلى ما كنت اتطلع إليه من معرفة بصورة متعمقة للتطورات واسعة النطاق لفنون القتال فى الصحراء . وقد يحق أن نرجع ذلك إلى أن دروس الحرب لم تكن قد تم استيعابها كاملة ، ولم تكن قد استقرت بعد فى أصول وقواعد نظرية . **إلا أن الأرجح هو أن بريطانيا كانت قد فقدت اهتمامها بتطوير جيش مصر على مستواه التنظيمى والفكرى لموقفها من الحرب . . وبقائها خارج إطارها .**

ومع ذلك ، فليس من العدالة أن ننتقص من أهمية هذه الدراسة التى صقلت ما كان لدينا من معلومات متناثرة ، وعززت لدينا حب الاطلاع وأسلوب التصدى المنظم للمشكلات ، وتقييم البدائل واختيار أنسب الحلول . وبذلك كانت ترسى أساسا طيبا يمكن أن يبنى عليه فى المستقبل ، كلما توفر لدينا العزم على تحقيق التطور الذاتى المستقل . . أو نشأت الحاجة لتطوير أساليب القتال وفن الحرب .

□ □ □

وفى صيف ١٩٤٥ بلغت الحرب نهايتها ، بانهيار النظام فى ألمانيا ثم باستسلام اليابان بعد أن دمرت القنبلة الذرية الأمريكية هيروشيما وناجازاكى . وبذلك انتهت الحرب العالمية الثانية ، لتبدأ مرحلة جديدة متميزة من صراع المستعمرات والقوى الصغرى المتطلعة للحرية والتقدم . . فى ظروف تراجع الامبراطوريات الأوروبية وبروز القوتين الأعظم ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

ومنذ أوائل العام كانت مصر قد أعلنت الحرب على دولتى المحور ، استجابة لطلب أمريكى - بريطانى من أجل أن يسمح لها بالمشاركة فى المنظمة الدولية الجديدة . وفقدت مصر رئيس وزرائها أحمد ماهر باشا بينما كان يتنقل بين مجلسى البرلمان مدافعا عن سياسة حكومته بإعلان الحرب . . بعد أن صرعته رصاصات غادرة .

مصـــر العربيـــة

أكدت الحرب العالمية الثانية الأهمية الاستراتيجية لمصر كقاعدة للقوات البريطانية للدفاع عن غرب آسيا وشرق إفريقيا . كما أضاف اكتشاف البترول فى منطقة الخليج إلى الأسباب التقليدية للسيطرة البريطانية على منطقة الشرق الأوسط ، وذلك حماية لمصالح ستأخذ فى النمو السريع خلال النصف الثانى من القرن العشرين . وكان المخططون البريطانيون فى ذلك يضعون فى اعتبارهم التهديد الذى يمثله انتصار الاتحاد السوفييتى بالنسبة لشعوب المنطقة .

ولكى تضمن بريطانيا استمرار سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب ، كان عليها أن تبحث عن أداة لهذه السيطرة تكفل لها فى نفس الوقت رضاء حكومات وشعوب المنطقة وتعاونها وتحقيق الأهداف الامبريالية . وعلى ذلك ، أعربت بريطانيا فى عام ١٩٤٢ عن تشجيعها لضم الدول العربية الشرق الأوسطية فى تجمع سياسى واقتصادى ، يصبح أداة لتنسيق التعاون فيما بينها فى إطار التخطيط الدفاعى البريطانى .

ومنذ ١٥ أغسطس ١٩٤٢ دعت الحكومة المصرية لعقد اجتماع فى القاهرة لبداية « مشاورات الوحدة العربية » . وفى أكتوبر ١٩٤٤ تم توقيع « بروتوكول الاسكندرية » من جانب رؤساء وزراء مصر وشرق الأردن وسوريا والعراق ولبنان . وفى مارس ١٩٤٥ وقع رؤساء الحكومات الخمس والمملكة السعودية ، ميثاق جامعة الدول العربية . وفى مايو انضم اليمن إلى المنظمة .

إلا أن عددا من الاعتبارات كان يعوق أن تكتمل لهذا التجمع فعاليته الكاملة كما كانت تتمنى بريطانيا . فالشعوب العربية تساورها الشكوك بالنسبة للأهداف البريطانية ، وسوريا والسعودية يساورهما القلق من احتمال قيام محور مصرى ـ هاشمى ، ولبنان بأغلبيته المسيحية يخشى تحول هذا التجمع إلى حركة إسلامية . وأخيرا كان هناك التردد خشية هيمنة مصرية تعكس ثقلها .

ولهذا فقد قدرت بريطانيا استمرار حاجتها إلى قاعدة قناة السويس لعدة أعوام . وكان الموقف الدولى فى أعقاب الحرب العالمية يبرر أن تمنح بريطانيا نفسها هذه الفسحة من الوقت . فبينما أكدت الحرب مركز الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كقطبى العالم فى النصف الثانى من القرن العشرين ، فقد كان الاتحاد السوفييتى معنيا بالدرجة الأولى بإعادة بناء الأقاليم التى دمرتها الحرب وبناء الاشتراكية فى شرق أوروبا ، واللحاق بالولايات المتحدة فى مجال الطاقة الذرية . أما الولايات المتحدة ، فقد كان عليها أن تعيد بناء أوروبا الغربية حتى تتجنب انزلاقها نحو الاتحاد السوفييتى أو قيام أنظمة دكتاتورية فيها على غرار ما حدث بعد الحرب العظمى .

وعلى ذلك ، ففى ظروف غياب قوى أخرى يمكن أن تتصدى لها ، لم تكن بريطانيا على استعداد للنظر فى مطالب مصر باعتبار أن معاهدة ١٩٣٦ قد استنفدت الغرض منها بانتهاء الحرب العالمية . وكان أقصى ما ذهبت إليه الحكومة البريطانية ، تحاشيا للصدام مع موجة الغضب التى عمت مصر ، هو قرارها بالجلاء التدريجي عن القاهرة والاسكندرية إلى منطقة قاعدة السويس . ولم يكتب النجاح لرئيس الوزراء فى أغسطس ١٩٤٧ فى الحصول على قرار من المنظمة الدولية لمصلحة القضية المصرية . وعاد محمود فهمى النقراشى من نيويورك ليواجه فترة عصيبة فى تاريخ مصر .

□ □ □

وفى يناير ١٩٤٨ ، غادرت القاهرة للالتحاق بكلية أركان الحرب فى بريطانيا . غادرتها والقوات المسلحة تتسلل إليها تيارات فكرية عديدة ، ويتصاعد فيها نشاط المنظمات الدينية ، وتتشكل جماعات الضباط لتؤلف خلايا سرية وتصدر منشورات تحمل أفكارها إلى جموع الضباط ، رغم مطاردة قيادة الجيش لها .

وتخلف زميلى أحمد فؤاد عن الالتحاق بالكلية بسبب القاء القبض عليه ، وحتى عندما تبينت براءته - لاختلاط الأسماء - لم يفرج عنه حفاظا على سرية التحقيق ! وبقى فى مصر . . لكى يكون مع طليعة الذين عبروا حدود فلسطين . . ومن أوائل الشهداء ، كما أراد دائما أن يكون .

غادرت مصر . . بينما يسودها الاحباط الناشيء عن فشل الحكومة فى التوصل إلى حل للقضية الوطنية ، أو التصدى للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى تعتصرها . غادرتها . . وحديث الحرب على كل لسان ، بينما عرب ويهود فلسطين يتأهبون لمعركة أصبحت حتمية لتقرير مصيرهم .

ففى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، صدر قرار الأمم المتحدة بالموافقة على إنهاء الانتداب على فلسطين فى وقت قريب ، ومنحها الاستقلال بعد فترة انتقالية قصيرة تكون فيها تحت وصاية المنظمةالدولية . كما وافقت على رأى أغلبية لجنتها المشكلة لبحث القضية ، بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية تتمتع كل منهما بالسيادة وترتبطان اقتصاديا .

ورفضت الدول العربية القرار ، وأعلنت الهيئة العربية العليا مقاومة التقسيم بالقوة . واعتبر اليهود أن القرار انتصار سياسى ومعنوى لهم ، إذ يعترف بالدولة اليهودية . وكانوا على ثقة من قدرتهم على رسم حدودها بأنفسهم .

وأعلنت بريطانيا نيتها بالانسحاب النهائى من فلسطين .

قرار بالتدخل فى فلسطين

منذ فشل مؤتمر لندن ١٩٣٩ ، اعتبر اليهود أن مسئولية بريطانيا قد انتهت . . وأن عليهم الاستعداد سياسيا وعسكريا لتحقيق الاستقلال . وعلى هذا تقرر نقل مركز ثقل الحركة الصهيونية إلى الولايات المتحدة ، وتعزيز مركز اليهود فى فلسطين بتأمين الهجرة وبناء المستوطنات ، وبالاستيلاء على الأراضى ودعم الانتاج ، وبالسيطرة على إدارات الحكومة .

وخلال الحرب ، استطاعت الحركة الصهيونية أن تعبىء الرأى العام فى أمريكا وراء تأييد « الوطن القومى » فى فلسطين . . وأن تحصل على تعاطف الرئيس روزفلت ثم الرئيس ترومان من بعده . .

وعلى المستوى العسكرى ، استمر تطوير « الهاجانا » . . الجيش السرى للوكالة اليهودية فى فلسطين . وسمحت بريطانيا بتطوع اليهود فى صفوف جيشها ، كما قبلت عام ١٩٤٣ بتشكيل مجموعة لواء يهودى ضمن قواتها فى ايطاليا .

وفى نوفمبر ١٩٤٧ كان هناك ١٧ ألف من رجال الهاجانا والبالماخ ، تدعمهم قوة الحرس الوطنى الاحتياطى ورجال منظمتى الإرجون وشتيرن والبالغ عددهم ٢٨٠٠ إرهابى ، بينما كان سلاح الطيران فى انتظار دعم نواته بمقاتلات أوروبية .

□ □ □

أما على الجانب العربى ، فقد شهدت بداية الحرب العالمية انتهاء الثورة العربية ، وتفرق جماعتى الحاج أمين الحسينى التى نظمت مقاومة الشعب الفلسطينى خلال الثورة ، وفوزى القاوقجى التى نظمت المتطوعين العرب للتصدى للاحتلال البريطانى والاستيطان اليهودى . وعلى هذا ففى شتاء ٤٧ / ١٩٤٨ ، لم يكن شعب فلسطين العربى فى موقف يضمن له الدفاع المؤثر عن حقوقه .

وعند صدور قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧ ، دعا الحاج أمين الحسينى إلى الجهاد وتشكيل « جيش الخلاص » بتأييد الملك عبد الله ، بينما عهدت الدول العربية إلى فوزى القاوقجى - فى مركز قيادته فى دمشق - بتنظيم « جيش التحرير العربى » . . وفى ربيع ١٩٤٨ كان جيش الخلاص يضم ٨ - ١٠ آلاف متطوع ، بينما قدر جيش التحرير بثمانية آلاف مقاتل منهم ١٠٠٠ متطوع مصرى .

ولكن هاتين الجماعتين - فضلا عن افتقارهما للقدرات القتالية - كانتا تفتقران أيضا إلى وحدة أهدافهما والتنسيق بين عملياتهما ، مما يعكس الخلاف القائم بين الأردن وسائر الدول العربية بالنسبة لمستقبل فلسطين . فبينما تطلع الملك عبد الله إلى ضم الأراضى الفلسطينية للأردن ، فقد تصدت بعض الدول العربية لأهدافه . وأدى ذلك إلى أن تصبح عمليات « الجيشين » محدودة القيمة .

وعلى ذلك ، فعندما تصاعد نشاط الإرهاب اليهودى للسيطرة على أراضى « الدولة اليهودية » ، والاستيلاء على القواعد العربية المتقدمة وتفريغ المدن من سكانها العرب . . أدركت زعامات فلسطين عجزها عن مواجهة الموقف وحاجتها لمساندة الدول العربية .

وفى بادىء الأمر ، قررت الدول العربية أن يقتصر دورها على تقديم مساعداتها العسكرية والمالية . ولكنها سرعان ما غيرت موقفها عندما سقطت حيفا ويافا تحت سيطرة اليهود . . وأمام مذبحة دير ياسين . فاتخذت قرارا بالتدخل العسكرى المباشر لمنع تقسيم فلسطين ولتأكيد هويتها العربية .

ولتنظيم الجهد العسكرى ، دعى الملك عبد الله ليرأس مجلس الدفاع وليتولى قيادة الجيوش العربية فى فلسطين . . إلا أن صلاحيات هذه القيادة لم تحدد على نحو واضح ومؤثر ، ومن ثم فقد العمل العربى « المشترك » فعاليته .

وحتي ١٢ مايو ١٩٤٨ لم تكن الحكومة المصرية تلتزم بالاشتراك رسميا فى الحرب . فحسب تقدير هيئة أركان الحرب ، لم تكن امكانيات القوات المصرية مكتملة . ومن الناحية السياسية ، كان رئيس الوزراء يخشى أن يتعرض الجيش لتجربة خطيرة ، يمكن أن تؤثر على جهود مصر من أجل إنهاء الاحتلال العسكرى البريطانى .

وحسم فاروق الموقف عندما أصدر توجيهاته المباشرة لوزير الدفاع محمد حيدر بدخول الجيش إلى فلسطين . وكان تقدير الملك أن مصر هى « زعيمة » العالم الاسلامى ، لا يمكن أن تتقاعس عن الاسهام فى دعم عرب فلسطين . كما لم يكن الملك راضيا عن تطلعات الملك عبد الله لضم فلسطين للأردن .

ومن ناحية أخرى ، كان المأمول أن يسهم التدخل العسكرى فى تحويل أنظار الجماهير عن أزمتها السياسية والاجتماعية ، وأن يسمح باستعادة السيطرة على الجبهة الداخلية بتحقيق انتصار سريع يضاعف من الرصيد السياسى للنظام . وعلى هذا أعادت الحكومة عرض الأمر على البرلمان الذى أقر الاشتراك فى الحرب فى ١٢ مايو ١٩٤٨ .

العمليات الحربية فى فلسطين

فى ١٤ مايو ١٩٤٨ انتهى الانتداب البريطانى على فلسطين . وعند منتصف الليل أعلن قيام إسرائيل ، وتعيين بن جوريون رئيسا للحكومة المؤقتة . وخلال ساعات اعترفت الولايات المتحدة بإسرائيل اعترافا واقعيا ، وتلاها اعتراف الاتحاد السوفييتى اعترافا قانونيا دون تحفظات .

ومنذ صباح ١٥ مايو ، عبرت القوات العربية الحدود الدولية ، تدعمها فصائل من جيشى الخلاص والتحرير العربى . وكانت المهمة الرئيسية لهذه القوات هى التقدم إلى منطقة تل أبيب ، فى قلب السهل الساحلى . وخلال ٤ أسابيع من القتال أمكن لهذه القوات تحقيق نجاح ملحوظ .

وفى هذه الظروف ، رأيت من واجبى أن أعود للقاهرة للمشاركة فى أول معركة يخوضها الجيش من نصف قرن . إلا أن هيئة أركان الحرب رأت أن أواصل دراستى . وعلى هذا فقد تابعت سير الحرب فيما كانت تنشره الصحافة البريطانية ، ومن خلال الرسائل التى حملت إلىّ أنباء استشهاد أصدقاء وزملاء ! .

وفى النهاية ، عدت إلى القاهرة فى نوفمبر ١٩٤٨ . وكانت العمليات الحربية قد مرت بسلسلة من المراحل المتتالية منذ منتصف مايو . وكنت على موعد مع المرحلة النهائية من الحرب . . عندما بلغت الأحداث ذروتها على جبهتنا الداخلية وفى ميدان القتال .

□ □ □

كانت قوات الفدائيين بقيادة القائمقام أحمد عبد العزيز قد احتشدت منذ أوائل ابريل على الحدود ، حيث بادرت بالقيام بأعمال الاستطلاع داخل فلسطين . وفى أوائل مايو ، اجتازت هذه القوات الحدود ، واشتبكت مع عدد من المستعمرات اليهودية على الطريق ، قبل أن تدخل غزة تحمل أول شهدائها .

وابتداء من ١٥ مايو ، تقدمت قواتنا العاملة إلى غزة ثم تجاوزتها إلى أسدود حيث توقفت على مسافة ٣٢ كيلومترا من تل أبيب . وفى نفس الوقت ، احتل الفدائيون بير سبع ، وتبعتهم إليها الوحدات العاملة ، قبل أن يواصلوا تقدمهم شمالا إلى بيت لحم حيث تم اتصالهم بالقوات الأردنية .

وفى الجبهة الوسطى ،احتل الأردنيون « القدس القديمة » ، وواصلوا تقدمهم غربا حتى منطقة اللد - الرملة ، التى تعد عقدة مواصلات السهل الساحلى ، بينما احتل العراقيون نابلس وطولكرم وجنين ، وأحرزت القوات السورية واللبنانية نجاحا محدودا فى منطقة طبرية وتجاه وادى الحولة .

وفى نهاية مايو ، وجهت الأمم المتحدة نداء بوقف القتال ، وطلبت من أعضائها الامتناع عن إرسال المعدات العسكرية لأى من أطراف النزاع ، وكلفت الكونت برنادوت بتنظيم الهدنة وتحقيق تسوية بين هذه الأطراف .

ولكن اسرائيل والدول العربية لم تجد فى أوائل يوليو ما يبرر قبولها لمقترحات برنادوت حول تسوية النزاع . فقد كانت إسرائيل واثقة من قدرتها على انتزاع المبادرة وهزيمة الجيوش العربية ، بينما لم يقبل العرب مقترحات تقوم على الاعتراف بإسرائيل . وعلى هذا قرر الجميع استمرار القتال .

□ □ □

وفى ٩ يوليو ، استؤنف القتال فى فلسطين . وحشدت القوات الاسرائيلية جهدها الرئيسى ضد الجبهة الأردنية ، واحتلت مدينتى اللد والرملة .

وعلى الجبهة المصرية ، استمرت القوات فى تعزيز مراكزها بين المجدل والخليل ، وإحكام عزل المستعمرات اليهودية التى تجاوزتها فى تقدمها .

وهكذا ، انتزعت إسرائيل المبادرة وحرية العمل على الجبهة العسكرية . وعزز ذلك ، الخلاف الأردنى ـ المصرى حول إدارة الحرب .

فقد اعتبرت مصر أن انسحاب الأردن من اللد والرملة يعرض جبهتها لخطر الهجوم الإسرائيلى . واتهمت القيادة الأردنية مصر بالتقاعس عن مساندتها خلال الهجوم الاسرائيلى ، ومن ثم قررت التزام الدفاع فى فلسطين .

ومنذ ١٧ سبتمبر ، توقفت جهود السلام عندما لقى الكونت برنادوت مصرعه فى القدس ، على يد الإرهابيين اليهود . فلم تكن إسرائيل على استعداد لقبول وقف الحرب طالما كانت قادرة على مواصلتها وتحقيق مكاسب إقليمية .

□ □ □

وخلال مرحلتى الحرب الثالثة والأخيرة . . ركزت إسرائيل جهدها الرئيسى ضد الجبهة المصرية . . التى كانت الجبهة الوحيدة النشطة حتى آنذاك .

فحتى منتصف أكتوبر ، كانت قواتنا قد تم تعزيزها فبلغت ١٨ ألف جندى . إلا أنها كانت ما تزال تفتقد العناصر المدرعة والدعم الجوى . . ومن ثم قدرتها على التعرض . . أو القيام بالدفاع الإيجابى ، وهكذا لم تستطع أن تحافظ على مراكزها فى وجه الهجوم الإسرائيلى القادم .

وفى ١٥ أكتوبر ، بادرت القوات الإسرائيلية بالهجوم فى ظروف تفوقها الجوى ، فاخترقت الجبهة المصرية واندفعت فى اتجاه بير سبع وغزة لقطع خطوط مواصلات قواتنا الأمامية . وفى ٢١ أكتوبر احتلت بير سبع وتمكنت من عزل لواء الفالوجة والفدائيين فى القدس . وفى منطقة السهل الساحلى ، تمكنت قواتنا من الإفلات من المصيدة ، فقامت بانسحاب سريع من منطقة المجدل ـ أسدود لتعيد الانتشار ما بين غزة ورفح .

وفى ١٨ نوفمبر أعفى اللواء المواوى من منصبه ، وعين اللواء أحمد فؤاد صادق قائدا عاما للقوات المصرية . . خلال المرحلة الأخيرة من الحرب .

□ □ □

وعندما بدأت المرحلة النهائية للحرب ، كانت قواتنا تحتل عددا من المناطق الدفاعية المتباعدة بحيث لا يمكنها تبادل المعونة فيما بينها ، كما يشق عليها الاتصال بقواعدها الادارية . ففضلا عن القوات المعزولة فى الفالوجة وجنوب القدس :

□ كانت القوة الأساسية تنتشر بين غزة ورفح ، بموازاة وعلى مسافة بضعة كيلومترات من شاطىء البحر . وكان خط مواصلاتها يمتد لأربعين كيلومترا حتى العريش حيث القاعدة الادارية للقوات . . ومقر القاعدة الجوية الأمامية .

□ وإلى الجنوب ، كانت عناصر من المشاة ـ التى انسحبت من بير سبع ـ تحتل بعض النقاط

الحاكمة بين العصلوج والعوجة . وكان سقوط العوجة يفتح طرق الاقتراب إلى رفح . . والعريش أو وسط سيناء .

وفى ٢٢ ديسمبر بدأ الهجوم الإسرائيلى على الجبهة المصرية بعمليات جوية لإحراز التفوق الجوى ، وبهجمات على خط الدفاع غزة ـ رفح بغرض تثبيت قواتنا وخداع قيادتنا العامة عن اتجاه الهجوم الرئيسى .

وفى اليوم التالى تقدمت القوة الإسرائيلية من بير سبع جنوبا ، فتجاوزت العصلوج وواصلت تقدمها إلى العوجة فاحتلتها . وفى مرحلة تالية تحركت مجموعة شمالا إلى منطقة رفح ، وعبرت مجموعة ثانية الحدود المصرية ، فاحتلت أبو عجيلة ليلة ٢٨ / ٢٩ ديسمبر ، واندفعت فى اتجاه العريش .

□ □ □

وبالنظر إلى خطورة الهجوم الإسرائيلى ، قررت القيادة العامة فى القاهرة تعزيز الجبهة على وجه السرعة . وعلى هذا ، توقفت الدراسة بالمعاهد والمدارس وأرسلت هيئات التدريس والطلبة إلى جبهة القتال . وفى صباح ٢٨ ديسمبر غادرت القاهرة إلى العريش ، بعد دقائق من سماعى نبأ اغتيال رئيس الوزراء ووزير الداخلية محمود فهمى النقراشى . وهكذا بلغت الأزمة ذروتها على الجبهتين الداخلية والخارجية .

وبلغنا العريش عند المساء . . حيث بدأنا على عجل فى تنظيم الدفاع عنها . وفى مساء ٢٩ ديسمبر احتلت مقدمة القوة الإسرائيلية مطار العريش ـ بعد أن أخلته المقاتلات المصرية ـ وواصلت تقدمها إلى أطراف مدينة العريش ، حيث أرغمتها مواقعنا الدفاعية على التوقف بعد أن دمرت عددا من دباباتها .

وفى مواجهة هذا الهجوم الخطير والتهديد الذى يمثله . . كان تقدير نائب القائد العام لقواتنا الميدانية أن نتخلى عن مواقعنا فى منطقة غزة حتى يمكن تأمين الدفاع عن العريش بفعالية . إلا أن "لواء فؤاد صادق رفض ـ على نحو ما بلغنا ـ الاستجابة لهذا التقدير . ومن ثم فقد قرر تنحية نائبه ـ بصورة غير معلنة ـ بحيث لا يسهم فى إدارة العمليات الحربية المستقبلة .

وخلال يوم ٢٩ ديسمبر أصدر مجلس الأمن قرارا بوقف اطلاق النار . وفى اليوم التالى أعلنت بريطانيا التزامها بنجدة مصر طبقا للمعاهدة المصرية ـ الانجليزية . واعتبارا من يوم ٣١ ديسمبر ، بدأ تراجع القوة الاسرائيلية من الأراضى المصرية إلى أن اجتازت الحدود شرقا إلى داخل الأراضى الفلسطينية .

وفى ٣ يناير ١٩٤٩ ، استدعيت من قبل القيادة العامة للتوجه إلى رفح ، حيث توليت منصب أركان حرب العمليات « لقطاع رفح » . فمنذ ٢ يناير بادرت القيادة الاسرائيلية بشن سلسلة من الهجمات على طول جبهتنا . . بينما تركز جهدها الرئيسى ضد رفح حيث مقر القيادة العامة لقواتنا فى فلسطين وقاعدة كل نظامنا الدفاعى .

وتمكنت قواتنا من الصمود فى وجه الهجمات الإسرائيلية ، ومن استرجاع المواقع التى فقدتها أحيانا خلال هذه العمليات ، وتأمين خط مواصلاتنا إلى العريش . وكان التنظيم الجيد لمواقعنا الدفاعية مقترنا بقوة نيران المدفعية وديناميكية إعداد وشن الهجمات المضادة ، عاملا هاما فى استقرار الجبهة بين غزة ورفح .

كما كانت شجاعة الضباط والجنود سدا منيعا تكسرت عليه الهجمات الليلية التى شنها الإسرائيليون لمفاجأة مواقعنا الأمامية . وكان أحد هذه المواقع فوق ربوة عالية ، وكان سقوطه يعرض للخطر مركز القيادة العامة لقواتنا . . ويفتح الطريق لاحتلال رفح .

ومع غروب الشمس اقتربت وحدات إسرائيلية من الموقع وتسللت عناصرها حول أجنابه تمهيدا لاقتحامه . وأبى ضابط مراقبة المدفعية ، الملازم محسن عبد الخالق ـ وقد تولى قيادة الموقع بعد مصرع قائده ـ إلا أن يطلب من قيادته قصف الموقع الدفاعى لوقف الهجوم الإسرائيلى ، حتى ولو كان الثمن تدمير المدافعين عنه .

ولم أتردد فى الموافقة على ما طلبه الملازم عبد الخالق ، عندما اتصل بى البكباشى أحمد حسن ليبلغنى بالأمر وليتلقى موافقة قيادة القطاع .

وطوال الليل استمرت المعركة . وتوقفت اتصالاتنا الهاتفية بالموقع ، فلم نعد نعرف مصيره . . ومصير رجاله . ومع أول أضواء الفجر ، انطلقت داوريات الاستطلاع إلى الموقع حيث أجرت الاتصال بحاميته . . التى كانت ما تزال تسيطر عليه ، بينما انسحب الإسرائيليون تحت ستر الظلام يحملون قتلاهم وجرحاهم .

وتنفست الصعداء ، فقد أدركت مع الصباح أننى اتخذت قرارا لم أكن مخولا باتخاذه . كان « **قرارا بالإعدام** » ، أصدرته على قائد الموقع الدفاعى وجنوده . ولكن . . كما يقول الانجليز . « **لا شىء ينجح كالنجاح ! !** » . فطالما أمكن تأمين الموقع . . بل ورفح بأكملها . . وطالما خرج عبد الخالق وجنوده من المعركة أحياء ، فقد أصبح القرار صحيحا . . وكان إصداره حتميا !

اتفاقيـــات الهدنـــة

وعلى الجبهة الدولية ، ازداد الضغط من أجل فرض وقف اطلاق النيران . ولما كانت مصر واسرائيل قد استنفدتا كل طاقتهما العسكرية ، فقد قبلتا وقف اطلاق النيران اعتبارا من الساعة الثانية مساء ٧ يناير ١٩٤٩ .

وعندما توقف القتال كان قرابة المليون فلسطينى قد رحلوا عن ديارهم . وأصبحت اسرائيل تسيطر على أراض تفوق ما كان مقررا لها فى مشروع التقسيم . كما تسللت قواتها حتى رأس خليج العقبة لتصبح لها اطلالة على البحر الأحمر .

وفى ٢٤ فبراير ، وقعت مصر اتفاقية الهدنة تحت إشراف رالف بانش ممثل السكرتير العام

للأمم المتحدة . وقبل ٢٠ يوليو ، وقعت لبنان والأردن وسوريا اتفاقيات مماثلة .

ولم تكن هذه الاتفاقيات تستهدف إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام . فلقد حرص العرب واليهود على أن لا تمس شروطها أى حقوق أو دعاوى أو مصالح لهما ، أملا فى أن تتوفر مستقبلا الظروف المناسبة لكى يفرض طرف . . أو الآخر . . إرادته .

الحــرب المحــدودة

كانت حرب فلسطين أول معركة يخوضها الجيش منذ الاستقلال ، تحت قيادته الوطنية . . من أجل قضية عربية . **ولذلك كان من الضرورى اخضاع هذه التجربة الفريدة للدراسة ، خاصة وأن الفشل فى عقد اتفاق سلام كان يعنى أن الصراع ممتد وأن معركة ـ أو معارك أخرى ـ أصبحت حتمية .**

ولكن فى ربيع ١٩٤٩ ، لم يكن المسئولون على استعداد لتقصى أسباب الهزيمة ، بينما كانت القوات المسلحة مثخنة بالجراح . . وكان رجالها فى طريقهم إلى صعيد البلاد ودلتاها . . ومدنها وقراها ، وفى الصدور قلق وتوتر وعلى الشفاه أسئلة حائرة لا تجد إجابات مقنعة إزاء نتائج الحرب .

وسرعان ما أصبح القصر فى نظرهم المسئول عن هذه الهزيمة ، بعد ما تبين من إقحامه للجيش فى الحرب دون التشاور مع الحكومة أو الاستماع إلى تقييم هيئة أركان الحرب . ثم تأكدت مسئوليته عندما طرحت قضية « الأسلحة الفاسدة » على الرأى العام . ولم يكن بعض رجال القصر بعيدا عن دائرة الاتهام بالعبث بمصير البلاد .

ولم يكن ينبغى أن ينتهى الأمر هنا ، دون بحث الأسباب الموضوعية التى أدت إلى الهزيمة ، استعدادا لجولة ثانية فى مستقبل غير بعيد .

□ □ □

لم يكن أحد يقدر أن العالم العربى ، عندما اجتاز حدود فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، كان مقبلا على معركة حسمت نتيجتها حتى من قبل أن تبدأ .

كان انسحاب قيادات الشعب الفلسطينى منذ عام ١٩٣٩ من معركته الوطنية ، هو السبب الأول والأهم لنجاح إسرائيل فى تحقيق انتصارها . لقد كانت القضية هى قضيته وكانت الأرض أرضه ، وكان واجبه أن يدافع عنها . ولم يكن ينبغى أن يتجاوز دور الدول العربية تقديم مساعداتها لدعم معركته .

وفى نفس الوقت ، فقد أقدم العالم العربى على حرب فلسطين دون أن يعد نفسه الإعداد الذى يكفل له تحقيق الانتصار فيها . **فلم يكن الزعماء العرب يتفقون تماما حول الأهداف السياسية للحرب . ومن الناحية العسكرية ، لم تكن الجبهة العربية خاضعة لقيادة عليا تخطط استراتيجية**

الحرب ، وتنظم تعاون الجيوش . وعلى هذا دخلت القوات العربية فلسطين فى إطار « اتفاق » عام . وبذلك استطاعت اسرائيل أن تواجه كلا منها على حدة ، فتحقق التفوق عليها وهزيمتها .

كما كان الفيلق العربى الأردنى رغم جودة تسليحه وتدريبه يفتقر إلى سلاح الطيران ، كما كان يعتمد على القوات البريطانية فى الأردن لتوفير الخدمات الادارية والفنية والطبية لوحداته .

ولم تكن قواتنا فى مصر قد أفرزت بعد القيادات وأركان الحرب المؤهلين لادارة الحرب ، فضلا عن افتقارها للقوة الجوية والمدرعة مما حرمها القدرة على التعرض . كما كانت تعتمد على بريطانيا لتوفير احتياجاتها من التسليح والمعدات .

وأخيرا ، فقد فشلت أجهزة المخابرات العربية فى متابعة وتقييم الجهاز العسكرى الاسرائيلى . ولذلك أقدمت الدول العربية على الحرب وهى واثقة أنها تواجه تحدى « عصابات » . . لن تلبث أن تطيح بها وتعيد الأرض لأصحابها .

ولقد تفاقم هذا الموقف السلبى على جبهات القتال نتيجة الاختلال الخطير للتوازن على المستوى الدولى . فمنذ البداية ، كانت كل القوى العالمية تقف ـ لأسباب مختلفة ـ إلى جانب اسرائيل ، وتعززها بمتطلبات القتال وتهيىء لها ظروف تفوقها ، وخاصة بتنظيم فترات هدنة استغلت لاستيعاب الإمدادات وتحقيق المبادرات .

ولقد استطاعت الهيئات اليهودية أن تعبىء هذا التأييد ، بينما تعيد للأذهان قصص الاضطهاد النازى لليهودية ، وتضع تدخل الدول العربية فى فلسطين على نفس المستوى . **وهكذا غابت عدالة قضية الدول العربية ولم يعدّ تصديها « دفاعا عن النفس » ، فى مواجهة الإرهاب اليهودى فى فلسطين .**

أما عسكريا فقد كانت لإسرائيل قوة متفوقة عددا وعدة . . تتمتع بخبرتها الميدانية وإلمامها بطبيعة ميدان العمليات ، تعمل على « خطوط داخلية » تتيح لها حرية المناورة وخفة الحركة ، وتتميز بالاحتياطيات الكبيرة التى تساندها عالميا والتى بادرت بالتدفق فور نشوب القتال ، فمكنتها من انتزاع المبادرة من العرب .

□ □ □

وفى مايو ١٩٥٠ ، ذهبت القوى الغربية خطوة إضافية ، فأصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إعلانا ثلاثيا بضمان الأوضاع التى انتهت إليها اتفاقيات الهدنة ، ومعارضتها لسباق التسلح بين العرب وإسرائيل . ومن ناحية أخرى ، وقعت الدول العربية معاهدة للدفاع المشترك ، لم يتوفر تنفيذها على الوجه الأكمل نظرا لافتقارها للتضامن السياسى خلال مراحل الصدام القادمة . وهكذا ضمنت إسرائيل التفوق فى وجه العالم العربى .

□ □ □

٢ الجيش الوطنى

انهيار النظام

فى سبتمبر ١٩٥١ ، غادرت مصر إلى الولايات المتحدة لكى اتولى مهام الملحق العسكرى المساعد بسفارة مصر بواشنطن . وخلفت القاهرة بينما الثورة على الأبواب . .

كانت حرب فلسطين قد أضحت نقطة تحول فى تاريخ مصر ، ومنعطفا هاما فى تطور حركة الضباط . فخلال الحرب تدعمت لقاءات الثوريين واتسعت قاعدتهم وتجسدت أهدافهم . وكانت النتائج المهينة للحرب دافعا على بلورة تنظيم « **الضباط الأحرار** » ، الذى تمكن بقيادة جمال عبد الناصر من تفجير المشاعر فى صفوف الضباط وكسب تأييدهم لأهدافه ، والابتعاد بهم عن سيطرة القصر .

ولقد ساعد على تفاقم أزمة النظام السياسى فى مصر ، عجزه عن التعامل مع بريطانيا لتعديل معاهدة ١٩٣٦ . وكانت بريطانيا قد قررت منذ نهاية عام ١٩٤٨ ـ وقد اشتدت حدة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى ـ عدم التخلى عن مراكزها فى الشرق الأوسط ، وقواعدها الجوية فيه ، وبخاصة بعد انسحابها من فلسطين .

ولكن مصر لم تكن على استعداد لقبول بقاء قاعدة السويس فى إطار التحالف مع بريطانيا . ولم تنجح المفاوضات التى بدأت فى خريف ١٩٥٠ فى تحقيق أهدافها . وتحت وطأة الضغط الشعبى ، ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦ . وتبعت هذا القرار إجراءات عملية تستهدف شل

فعالية القاعدة . وبلغت أزمة العلاقات بين البلدين ذروتها فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ فى الإسماعيلية ، عندما سقط ما يزيد على ٨٠ قتيلا من جنود الشرطة برصاص البريطانيين .

وفى نهاية عام ١٩٥١ تصاعدت موجة التذمر داخل صفوف الجيش حيث كان تنظيم الضباط الأحرار يسهم فى تغذيتها . وجاءت تصرفات القصر العصبية لكى تضيف إلى أسباب الانفجار ، عندما اختار المواجهة المباشرة مع التنظيم بمناسبة انتخابات نادى الضباط .

ثم جاءت أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ لتؤكد التعاطف بين الجيش والشعب فى صراعه ضد الامبريالية والنظام القائم . وكان هذا هو الحدث الثانى ـ بعد قضية الأسلحة الفاسدة ـ الذى هدم علاقة الجيش بالقصر . فأصبح الضباط أكثر عدوانية تجاه الملك .

وفى ليلة ٢٢ / ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، حسم الضباط موقفهم من النظام .

٢٣ يوليـــو ١٩٥٢

حمل إلينا صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فى مكتب الملحق العسكرى بواشنطن ، أنباء غامضة عن تحركات عسكرية فى القاهرة . ولم يلبث أن تأكد لنا قيام عناصر مسلحة بالسيطرة على القيادة العامة وبعض المؤسسات الحيوية فى العاصمة . إلا أن نوايا قيادة هذا التحرك لم تكن واضحة بعد .

كان وقع المفاجأة علينا يعكس مشاعر مختلفة من الخوف والاثارة . **وكان أكثر ما يثير القلق أن يصطدم قسم من الجيش بقسم آخر فتنهار المؤسسة العسكرية ، أو أن يقرر البريطانيون التدخل بالقوة لقمع الثورة وتأكيد الاحتلال الذى لا يزال جاثما على الصدور .**

ومع توالى الأيام ، كان الرجاء يزداد فى تحقيق الاستقرار فى القاهرة . وأخيرا جاء يوم ٢٦ يوليو يحمل معه أنباء انتقال مركز ثقل الأحداث إلى الإسكندرية . ومع انتصاف النهار ترددت أنباء تنازل فاروق عن العرش لابنه أحمد فؤاد ، ومغادرته البلاد مع عائلته إلى منفاه فى أوروبا .

وتحولت مشاعرى إلى الاطمئنان والثقة ، وإلى الأمل فى مستقبل أكثر ازدهارا لمصر . . ينتهى معه الاحتلال البريطانى ، وتتحقق فيه التغييرات الجذرية التى تستجيب لمطالب القواعد الشعبية العريضة ، ويعاد بناء المؤسسة العسكرية . **ولكن الغالبية من زملاء السفارة لم تكن تثق فى إمكان ممارسة « قيادة عسكرية » للسلطة السياسية دون عدوان على الحريات العامة والديموقراطية ، أو إحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية دون قهر .**

وطالما استمر على ماهر رئيسا للوزراء ، عاش الأمل فى احتمال التطور التدريجى نحو أهداف الثورة . وظلت مناقشاتنا تدور مكبوتة فى عناء ، صريحة على استحياء . إلا أن هذا التحفظ سرعان ما انتهى عندما تولى محمد نجيب رئاسة الوزارة فى سبتمبر ، مما أكد إصرار القيادة العسكرية على سيطرتها على السلطة السياسية العليا . وعززت هذه المخاوف لدى البعض ، سلسلة

الاجراءات السياسية والاجتماعية التى اتخذها « مجلس قيادة الثورة » . **وهكذا انقسم مجتمعنا الصغير فى واشنطن على نفسه بين مؤيد ومعارض ، بينما آثرت قلة منا « الحياد » .**

□ □ □

ومنذ البداية ، كانت الدلائل تشير إلى استعداد القيادة العسكرية الجديدة للتعاون مع الولايات المتحدة ، كما لم يخف استعداد واشنطن للالتقاء بالثورة . إلا أن ذلك لم يكن يعنى استعدادها لكى تلعب الدور القيادى فى القاهرة . . فقد كانت بريطانيا ما تزال هى المعنية بشئون الشرق الأوسط . وكان أساس التفاهم الآنجلو ـ أمريكى هو إنشاء تنظيم دفاعى فى الشرق الأوسط يمكنه أن يتحمل مسئولية أمن دوله والمصالح الغربية فيه .

وكانت الولايات المتحدة يحدوها الأمل فى أن تتفهم القيادة الجديدة فى مصر الاعتبارات الاستراتيجية الكامنة وراء « منظمة الدفاع للشرق الأوسط » . وجاء رفض مجلس قيادة الثورة للمشروع مخيبا لآمال الغرب . ولهذا ، ففى ديسمبر ١٩٥٢ لم تنجح مهمة على صبرى فى واشنطن للتفاوض حول احتياجات مصر من التسليح . فقد اقتصرت واشنطن على عرض التسليح الخفيف . . واشترطت الوفاء بثمنه نقدا . . والتعهد بعدم استخدامه لغير أغراض الأمن الداخلى والدفاع . وهكذا تعثر أول لقاء مصرى ـ أمريكى .

القيـــادة العامـــة

ومنذ نهاية عام ١٩٥٢ كنت على اتصال بعضو مجلس قيادة الثورة كمال الدين حسين للإعراب عن رغبتى فى العودة إلى القاهرة ، آملا فى الاسهام فى جهود تطوير القوات المسلحة . وفى نهاية مارس ١٩٥٣ ، غادرت واشنطن إلى القاهرة ، متطلعا إلى عملى الجديد مديرا لمكتب اللواء محمد نجيب .

ولم أكن قد التقيت به من قبل أن يستقبلنى فى القيادة العامة . . ولكن اسم محمد نجيب كان يتردد منذ حرب فلسطين ١٩٤٨ وخلال أزمة نادى الضباط . ولقد جذبنى إليه بعد أن بدأت العمل معه أسلوبه الصريح الودود . **ولكن سرعان ما تبين لى أنه لا يملك السلطة الكافية لإحداث التغييرات الملحة أو الجذرية داخل القوات المسلحة . وفضلا عن ذلك ، كانت مهمه الجيش باعتباره الحارس على الثورة ، تفوق فى أهميتها فى هذه المرحلة أى اعتبارات أخرى ، مما يفرض تأجيل ما يتصل بتطوير هذه القوات حتى يتحقق الاستقرار على الجبهة الداخلية والاتفاق على الجلاء .**

ولقد جاءت الخطوة الأولى فى سبيل الاستقرار مع إعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ وتعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة . واستطاع عامر أن يفرض نفسه سريعا على القوات المسلحة ، مدعما بسلطة عبد الناصر .

وخلال سبعة أعوام ونصف . . عملت مع عبد الحكيم عامر مديرا لمكتبه . ومع أن عامر لم يكن « عبقريا » إلا أن ذكاءه وحسمه كانا محل إعجابي به . كما كان عامر « إنسانا » قبل كل شيء ، عاطفيا إلى حد بعيد ، كان دائما على سجيته ، لا يشعر الانسان معه بفارق سن أو بفارق رتبة ، لا يصعب اللقاء به أو الحديث إليه . وكان أكثر ما يذكرني ـ بقامته الفارهة ووجنتيه البارزتين ، والأنف الطويل والشفاه الغليظة ـ بصور الفراعنة على جدران المعابد في الأقصر .

ولقد أبقى عامر على تنظيم مكتبه تحت إشرافي ، بينما نظم مكتبا آخر « للشئون العامة » يعالج من خلاله مايتصل بمسائل الأمن والضباط . وكانت مسئوليتي ومساعديّ ، مراجعة ما تتقدم به هيئات أركان الحرب الثلاث ـ فيما يتصل بالعمليات والتنظيم والامداد والتدريب ـ والتنسيق فيما بينها . ورغم دقة عملنا هذا فقد كسبنا ثقة واحترام عامر ورؤساء أركان الحرب . وعلى امتداد عملنا معا لم نختلف في أمر من أمورنا ، وكان ذلك دافعا له لكي يستبقيني إلى جواره . ولم أكن لاتردد في قبول ذلك برضاء تام .

اســـتقرار الثـــورة

بالرغم من تعدد جبهات المواجهة . . فقد قدرت الثورة منذ الأيام الأولى الأهمية الخاصة للتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا .

كان الموقف البريطاني هو أن مستقبل السودان لا يمكن أن يرتبط بمصر ، وأن الجلاء عن قاعدة السويس يجب أن يتحقق في إطار حلف دفاعي عن منطقة الشرق الأوسط . وكانت مصر ترفض دائما التسليم بغير وحدة مصر والسودان ، أو القبول بغير الجلاء غير المشروط .

وفي أواخر عام ١٩٥٢ ، قررت الثورة الفصل بين مسألتي السودان ـ الصخرة التي تحطمت عليها جولات المفاوضات السابقة ـ والجلاء عن مصر ، وأن تقبل حق السودان في تقرير مصيره . وعلى هذا بادرت بالاتفاق مع زعماء الأحزاب السودانية وبريطانيا .

وفي أول يناير ١٩٥٦ اختار شعب السودان الاستقلال .

□ □ □

وتعثرت المفاوضات المصرية ـ البريطانية حول الجلاء منذ أوائل مايو ١٩٥٣ . فقد طالبت مصر بأن يكون الجلاء غير مشروط ، لكل القوات البريطانية وخلال بضعة أشهر . . مع وضع القاعدة تحت إشراف القيادة المصرية . ولم تنجح جهود أمريكا لإقامة حلف غربي ـ عربي لمقاومة « التهديد » السوفييتي ، كما لم يلق اقتراح بريطانيا بإنشاء حلف دفاعي تسانده تركيا . . قبولا . **فقد كانت قيادة الثورة تحبذ أن يستند الدفاع عن المنطقة إلى دولها ، على أن تدعمها الدول الغربية بالتسليح والتدريب وبتعزيز مشروعاتها الاقتصادية ، وذلك بأن تصبح اتفاقية الدفاع المشترك العربية البديل للحلف المقترح .**

ومن المرجح أن عدم الاستقرار الذى ساد جبهتنا الداخلية خلال عام ٥٣ / ١٩٥٤ كان سببا جوهريا فى تباطؤ إيقاع التفاوض بين مصر وبريطانيا ، بأمل أن تحصل بريطانيا على تنازلات جوهرية من القيادة الراهنة فى مصر . . أو انتظارا لاستقرار الأوضاع والتعرف على القيادة التى سيسفر عنها الصراع الدائر .

ففى فبراير ١٩٥٤ كاد ينهار الاستقرار فى القوات المسلحة ، عندما قرر عدد من ضباط الفرسان ـ تأييدا لموقف الرئيس محمد نجيب ـ الاعتصام فى ثكناتهم ، مطالبين بعودة نجيب ووضع دستور ينظم جمهورية برلمانية .

وخلال ليلة ٢٥ / ٢٦ ، تمزق الموقف . . عندما اعترض ضباط « الصف الثانى » على قرار مجلس قيادة الثورة بعودة نجيب . . وتعيين خالد محيى الدين رئيسا للوزارة . . وعودتهم هم إلى وحداتهم العسكرية .

ومع خيوط الفجر الأولى ، أصبحت منطقة كوبرى القبة أشبه بساحة قتال ، تحتشد فيها المشاة والمدفعية . . وتحوم من فوقها المقاتلات ، استعدادا للتدخل بالقوة إذا لم يستسلم ضباط الفرسان قبل الثامنة صباحا .

وتلقينا بارتياح عميق قرار ضباط الفرسان بإنهاء اعتصامهم فى صباح ٢٦ فبراير . . وقد غلبت حكمتهم فى النهاية . . فآثروا تجنب المواجهة .

ولكن تحرك ضباط الفرسان أصبح مفجرا للوضع الداخلى . وألقى عبد الناصر عندئذ بكل ثقله فى معركة ضد قوى اليمين واليسار على حد سواء . ومنذ منتصف ابريل عاد مجلس قيادة الثورة لكى يحكم قبضته على الموقف ، بتولى عبد الناصر رئاسة الوزارة وإصدار قانون حماية الثورة .

□ □ □

وبتأكيد الثورة سيطرتها على الموقف . . وبقبولها التزام بريطانيا تجاه تركيا ـ فى وثيقة الجلاء ـ أمكن التوصل فى ٢٧ يوليو إلى اتفاق حول المبادىء العامة للاتفاقية ، تضمن :

١ ـ انقضاء العمل بمعاهدة التحالف ١٩٣٦ .

٢ ـ جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية فى مراحل خلال عشرين شهرا من تاريخ توقيع الاتفاقية .

٣ ـ بقاء قاعدة قناة السويس فى حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام ويتولى أمر صيانتها ١٢٠٠ فنى بريطانى ، يرتدون الملابس المدنية .

٤ ـ فى حالة وقوع هجوم مسلح من الخارج على أى دولة تكون عند التوقيع طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، أو على تركيا ، تلتزم مصر بتقديم التسهيلات لبريطانيا لتهيئة القاعدة للحرب .

٥ ـ يجرى التشاور فورا بين مصر وبريطانيا فى حالة التهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى دولة عضو فى معاهدة الدفاع المشترك المذكورة .

٦ - مدة فعالية الاتفاقية سبع سنوات ، من تاريخ التوقيع عليها .

وفى أكتوبر ١٩٥٤ تم التوقيع النهائى على هذه الاتفاقية ، وفى ١٨ يونيو ١٩٥٦ تم جلاء القوات البريطانية .

وفى ٢٦ أكتوبر ، تعرض عبد الناصر لمحاولة اغتياله فى ميدان المنشية ، وأدى الحادث إلى قرار بتصفية جماعة « الإخوان المسلمون » . وفى ١٤ نوفمبر تمت تنحية اللواء محمد نجيب من منصب الرئاسة .

وهكذا أصبح عبد الناصر زعيما للثورة بلا منازع . . وطويت صفحة من تاريخ ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ليبدأ من بعدها فصل جديد من النضال من أجل تثبيت استقلال مصر . . وتحرير العالم العربى .

تطـويق الثــورة

فى نهاية عام ١٩٥٤ ، كانت قيادة الثورة قادرة على أن تنظر برضاء إلى ما أمكن تحقيقه خلال العامين الماضيين . وبذلك أمكن فى النهاية أن تستدير نحو مهام المستقبل ، ومن بينها **إعادة بناء الجيش الوطنى .**

ولم تلبث الأحداث أن جعلت هذه المهمة ذات أسبقية عالية فى حسابات قيادة الثورة ، إذ واجهتنا صور جديدة من التحديات فى المشرق .

حلــف بغـــداد

عندما تخلت بريطانيا عن قاعدتها فى فلسطين ، ثم وقعت اتفاقية الجلاء عن مصر ، كانت تخطط لتأمين نفوذها التقليدى فى المنطقة من خلال تدعيم حلفها مع العراق - الذى ينتهى فى أكتوبر ١٩٥٧ - بحيث يصبح قاعدة يمتد منها نفوذها إلى باقى الدول العربية . ورغم معارضة عبد الناصر لمثل هذا التحالف ، إلا أن جهوده لم تكلل بالنجاح .

ففى ٦ يناير ١٩٥٥ ، وصل رئيس وزراء تركيا إلى العراق حيث أصدر البلدان إعلانا عن اتفاق حول الأمن المشترك ، يترك الباب مفتوحا لانضمام دول عربية أخرى . وفى فبراير أبرم البلدان معاهدة التعاون المتبادل التى انضمت إليها بريطانيا فى ابريل ، ثم تلتها باكستان وايران . **وهكذا أصبح « حلف بغداد » العمود الفقرى لسياسة بريطانيا، وقاعدة ارتكاز غربية فى الشرق الأوسط .**

إغـــارة علـــى غـــزة

وفى ٢٨ فبراير مزقت إسرائيل الهدوء على خطوط الهدنة ، بتوجيه ضربة لوحدات من الجيش فى غزة .

وعلى الرغم من أن حجم العملية كان محدودا ، فقد رأت فيها القيادة المصرية أمرا جديدا . فقد تمت الإغارة مع عودة بن جوريون إلى وزارة الدفاع ، وبناء على تعليماته وتحت إشرافه . وكان الهجوم مدبرا ، واستهدف المراكز العسكرية المصرية . ولم يكن هناك ما يمكن الادعاء بأنه استثار هذا الهجوم . وعلى هذا أصبحت عودة بن جوريون للحكم والإغارة على غزة بداية مرحلة تؤذن برجحان كفة المتطرفين فى الحكومة الإسرائيلية ، وإنذارا بسياسة إسرائيلية جديدة تجاه العالم العربى ومصر بصفة خاصة .

كان بن جوريون يتبنى الرأى بأن حربا جديدة يمكن أن تحقق لإسرائيل تطلعاتها الإقليمية والسياسية التى لم تحسمها الحرب عام ١٩٤٨ واتفاقيات الهدنة ، وذلك بإرغام الدول العربية على قبول الصلح بشروط إسرائيل . **وخلال عامى ٥٣ و ١٩٥٤ كان المتطرفون الاسرائيليون يخشون أن ترغم إسرائيل على قبول تنازلات فى إطار تسوية نهائية . ولقد دفعهم إلى ذلك الاتجاه لعقد اتفاق بالجلاء البريطانى عن مصر ، وعزم بريطانيا وأمريكا على تشكيل منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط . وعزز المخاوف الإسرائيلية تصريح وزير الخارجية الأمريكية فى مايو ١٩٥٣ حول تفضيل بلاده تحقيق تسوية فى خطوات ، وبيانه فى يونيو « بأن السلام يتطلب تنازلات من الجانبين على السواء » ، ثم باقتراحه « مشروع جونستون » حول مياه نهر الأردن كخطوة عملية نحو السلام والتعاون .**

ورجحت كفة المعتدلين بزعامة رئيس الوزراء موشى شاريت . وانسحب بن جوريون لكى يفسح الطريق لتجربة سياسة « **التدرج نحو السلام** » ، وإن ظل الموجه لسياسة وزارة الدفاع ، من خلال بنحاس لافون وشيمون بيريز . ثم اكتملت هذه السيطرة بتعيين موشى ديان رئيسا لهيئة الأركان .

وخلال عامى ٥٣ و ١٩٥٤ اتجهت وزارة الدفاع الإسرائيلية نحو خلق جو من التوتر الشديد على طول الحدود .

فعلى الحدود المصرية ، أحكمت اسرائيل قبضتها على « العوجة » ، نقطة الوثوب الاستراتيجية إلى سيناء . وفى صيف ١٩٥٤ ، عملت على إفساد علاقات مصر ببريطانيا وأمريكا بتنظيم أعمال العنف والتخريب لممتلكاتهما . . ولإظهار ضعف حكومة مصر . وفى نهاية سبتمبر بعثت بالسفينة « بيت جاليم » لعبور قناة السويس . واستطاعت مصر أن تفوت عليها تحديها لقرارها بمنع السفن والبضائع الإسرائيلية من المرور فى القناة ، بالتعامل بحكمة وسعة أفق مع الموقف .

وهكذا أصبحت مصر منذ أوائل عام ١٩٥٥ تواجه جبهة عريضة معادية لاستقلالها وسياستها بدعم استقلال الدول العربية .

كسـر احتـكار السـلاح

منذ صيف ١٩٥٤ ، كان سباق للتسليح قد بدأ بين إسرائيل ومصر . فقامت إسرائيل بعقد اتفاقات مع فرنسا أعادت بمقتضاها تسليح قواتها البرية والجوية . وكانت بذلك تعبر عن خشيتها أن يختل ميزان القوى فى المنطقة على أثر انسحاب القوات البريطانية من قاعدة القناة .

وفى نفس الوقت ، كانت بريطانيا قد استأنفت شحن الأسلحة التى سبق أن تعاقدت عليها حكومة الوفد منذ ٣ أعوام . . وتوقف الوفاء بها حتى يوليو ١٩٥٤ . وفى ربيع ١٩٥٥ ، أرسلت القيادة العامة وفدا عسكريا إلى كل من بريطانيا وفرنسا للتعاقد على حاجات قواتها . إلا أن النتائج لم تكن ترقى إلى تطلعات القيادة العامة فى ضوء المهام الوطنية الجديدة .

وكان موقف القوتين يعكس التزامهما بمقتضى الإعلان الثلاثى ، كما يعكس عدم رضاء بريطانيا لرفض مصر الانضمام لحلف بغداد ، وفرنسا لمعونات مصر المادية للثورة الجزائرية . ولقد فرض ذلك على عبد الناصر أن يتخذ القرارات البعيدة المدى للتصدى لتحديات المستقبل . **وكان المصدر الوحيد للسلاح الذى لم تستطع مصر امكانياته . . هو الاتحاد السوفييتى .**

موسـكو . . والشـرق الأوسـط

شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية ، سقوط امبراطوريات اليابان وإيطاليا والقوة العسكرية الألمانية . . ونهاية مركز فرنسا فى الشرقين الأدنى والأقصى ، وخروج بريطانيا من الحرب منهكة بحيث تقلصت لتعيش فى حدود موارد الجزيرة .

وهكذا . . انقضى فى النصف الأول من القرن الحالى . . نظام ، وشهدت بداية النصف الثانى مولد نظام جديد تظهر فيه القوة التى لا تبارى لروسيا وأمريكا . . يقترن ذلك باكتشاف الانسان أداة عنف غير محدودة . . التسليح الذرى . وصدقت بذلك نبوءة آليكسيس دى توكفيل عام ١٨٣٣ ، إذ يقول « ولكن (أمريكا وروسيا) تتقدمان بخفة ويسر على طريق لا حدود له . ومع اختلاف نقطة بدئهما وخطوط حركتهما . . يبدو أن العناية الإلهية قد اختارت كلا منهما لتغيير مصائر نصف العالم . » .

□ □ □

ومنذ عام ١٩٤٣ ، زاد اهتمام السوفييت بمنطقة الشرق الأوسط ، فتم افتتاح عدد من البعثات الدبلوماسية فى عواصم عربية من بينها القاهرة . وفى فلسطين رأى الاتحاد السوفييتى الفرصة متاحة لإخراج بريطانيا من قاعدتها فى واحدة من أهم المناطق حيوية بالنسبة له .

وعلى هذا ، سمح السوفييت بهجرة يهود روسيا وأيدوا قرار التقسيم ، كما اعترفوا باسرائيل فور اعلان الاستقلال ، وسمحوا لتشيكوسلوفاكيا بإرسال الاسلحة إليها . وهكذا ، ففى المدى القصير أسهم السوفييت فى اخراج بريطانيا من فلسطين ، بينما خلقوا على المدى الطويل ظروف مشاركتهم فى ترتيب أمور المنطقة .

ومنذ عام ١٩٥٣ ، شهد الاتحاد السوفييتى استقرارا على المستوى السياسى بتولى نيكيتا خروتشوف قيادة الحزب الشيوعى ، وعلى المستوى العسكرى بتفجير القنبلة الأيدروجينية . ولقد أسهم ذلك فى بداية سياسة خارجية ديناميكية تجاه العالم بصفة عامة والشرق الأوسط بصفة خاصة . وجاء ذلك كرد فعل لمشروعات الغرب بإقامة أحلاف على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتى .

ولقد لفت انتباه السوفييت موقف القيادة الثورية الجديدة فى مصر ، ومعارضتها لإقامة أحلاف غربية فى المنطقة . وقدر السوفييت منذ أوائل عام ١٩٥٥ أن إقامة علاقات قوية مع مصر سوف يعزز حكومتها ويؤكد مقاومتها لحلف بغداد ، وبذلك يتحقق لهم تطويق الحلف الغربى وفتح الطريق إلى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، مما يسهم فى النهاية فى تحييد المنطقة .

ولا شك أن السوفييت كانوا يقدرون أنهم بذلك يدخلون منطقة نفوذ تقليدية للغرب ، إلا أن الاعتبارات الاستراتيجية كانت تفوق محاذير هذه السياسة . ففى ربيع ١٩٥٥ ، واجه السوفييت قبول ألمانيا عضوا فى حلف الأطلنطى ، واستكمال بناء حلف بغداد . وهاجمت الخارجية السوفييتية سياسة الغرب بإنشاء القواعد فى المنطقة ، وطرحت استعداد الاتحاد السوفييتى الدفاع عن حرية واستقلال دول الشرقين الأدنى والأوسط ، والتصدى لأى تدخل فى شئونها الداخلية .

وعلى الجانب الآخر ، كانت مصر تخطو فى مؤتمر باندونج نحو سياسة تتميز بالحياد وعدم الانحياز . وفى هذا المؤتمر ، اتصلت مصر لأول مرة بالصين الشعبية ، مما شجع عبد الناصر لكى يستطلع موقف الدول الاشتراكية من تسليح مصر . **وعلى اثر عودته من باندونج ، توجه عبد الناصر إلى السفير السوفييتى بالقاهرة بسؤال حول استعداد الاتحاد السوفييتى إمداد مصر بحاجاتها من الأسلحة . وخلال ثلاثة أيام نقل السفير السوفييتى موافقة حكومته على طلب مصر .**

وفى أوائل يونيو ، أبلغنى المشير عامر بالإعداد للسفر إلى تشيكوسلوفاكيا على رأس وفد عسكرى صغير ، للقيام بمفاوضات وإبرام اتفاق لتوريد احتياجات الجيش وسلاح الطيران من الأسلحة والمعدات .

وفى سرية تامة بدأ إعداد قوائم التسليح لاستكمال هيكل التنظيم من فرقتين للمشاة وفرقة مدرعة وقوة جوية تكتيكية تتضمن قاذفات خفيفة . وصحبت على صبرى إلى منزل عائلته بالمعادى حيث لحق بنا الملحق العسكرى السوفييتى . وكان رده على سؤالى إن كانوا سيوفروا احتياجاتنا ، قال إن ما تحتاجه مصر لا يبلغ قدر خسائر الجيش السوفييتى فى يوم واحد من أيام إحدى معاركه فى الحرب العالمية .

وفى نفس الوقت ، جرى إبلاغ الولايات المتحدة بأن عدم استجابتها لمطالبنا لن يترك أمامنا خيارا غير الاتجاه للسوفييت . ولمّا لم نتلق ردا على مطالبنا حتى نهاية يوليو ، فقد **تلقيت تعليمات بالسفر إلى براج ، يرافقنى زميلاى محمد شوكت وعباس رضوان ، لإبرام أول اتفاق للتسليح بين مصر ودولة اشتراكية . وفى منتصف أغسطس وصلنا إلى بلغراد ، حيث أمضينا يومين حفاظا على سرية وجهتنا ، قبل مواصلة السفر إلى براج .**

بنـــاء الثقـــة

وخلال أيامنا الأولى فى براج ، استقبلنا وزيرا الخارجية والتجارة الخارجية حيث تبادلنا معهما وجهات النظر حول علاقات البلدين والاطار العام للمباحثات المقبلة . **ودارت بعد ذلك جولات المباحثات فى وزارة التجارة الخارجية مع وفد يرأسه مدير « الادارة الفنية » بالوزارة ، ويضم عددا من ضباط وزارة الدفاع . وجاءت أول تجربة لنا مع « الحرص » السوفييتى بعد الجلسات الأولى للمباحثات . فقد لاحظنا انتقال أحد أعضاء الوفد « التشيكى » المقابل لنا ، من مكانه فى طرف المائدة لكى يحتل مكان رئيس الوفد . وكان الرئيس الجديد هو الجنرال سيداروفيتش نائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية بمجلس وزراء الاتحاد السوفييتى . ومنذ هذا التحول تطورت مباحثاتنا ليسرع ايقاعها بعد أن توفرت لدى السوفييت أسباب الثقة فى موقفنا . وربما جاء حرصهم فى بداية الأمر خشية أن تكون مصر فى سبيل مناورة للضغط على القوى الغربية ، ولذا فقد آثروا التمهل قبل أن يفصحوا عن مشاركتهم ، بل قيادتهم للمفاوضات الجارية .**

ولقد واجهنا فى ترتيب مشترياتنا من الاتحاد السوفييتى صعابا فنية متعددة ، فقد كان المامنا بما هو متوفر لديه من أسلحة محدودا ، فهو أكثر دول العالم قاطبة حرصا على سرية المعلومات . ولهذا فقد اعتمدنا إلى حد كبير على ما تنشره مصادر الغرب العلنية عن التسليح السوفييتى . **كما كانت الأسلحة السوفييتية قد صممت للعمل تحت ظروف مسرح عمليات أوروبى . ولهذا كان يؤرقنا أن نثق فى مستوى أدائها فى ظروف مسرح عملياتنا . إلا أن تعاملنا مع قوة عظمى ، ومعرفتنا بخبرة القتال السوفييتية فى الحرب العالمية الثانية ومستوى الأداء العالى للتسليح السوفييتى - وبخاصة كفاءة الفريق المكون من الميج ١٥ والدبابة ت ٣٤ ومدفع الاقتحام ١٠٠ - فى حرب كوريا . . قد بدد مخاوفنا .**

ولقد كان من أهم ما يميز التسليح السوفييتى أن « فكرا » واحدا يسيطر على الصناعة ، بحيث يرتب صورا مختلفة لاستخدام نفس السلاح . وكان ذلك يوفر درجة عالية من المرونة ، ويبسط الكثير من مشاكل الإمداد والصيانة والإصلاح . وعلاوة على ذلك ، كانت هذه الأسلحة تتميز ببساطة الصناعة وتجنب التعقيدات التكنولوجية ، ثم بالصلابة التى تتواءم وخشونة

استخدام الفلاح الروسى لها . وكانت هذه أمور تلائم إلى حد كبير الظروف السائدة عندنا .

ومع أننا لم نجد فى المعسكر الاشتراكى تنوع المصادر مثلما توفره شركات الأسلحة الغربية مما يتيح حرية الاختيار ، إلا أننا كنا نضمن فى التعامل مع السوفييت سرية النتائج التى يتفق بشأنها ، بينما تتعرض مشترياتنا الغربية للكشف عنها حتى من قبل أن تتم . كما كانت أثمان الأسلحة الروسية على مستوى لا ينافسه مصدر غربى ، وكان المتاح منها يشبع احتياجاتنا . وهكذا كان واضحاً الأساس السياسى ـ وليس التجارى ـ لصفقة التسليح .

وفضلا عن ذلك ، فقد قبل السوفييت أن يتولوا نقل مشترياتنا بحرا وتسليمها فى الأسكندرية ، فلم تكن لدينا قدرات النقل البحرى الكافية ، وكنا نخشى أن يجرى التعرض لسفننا فى شرق البحر الأبيض . كما استجاب السوفييت لمطلبنا توريد بعض أسراب المقاتلات خلال شهر أكتوبر ، وقيودنا على عدد خبراء التجميع المصاحبين لها . وأخيرا ، فقد قبلوا تخفيض قيمة الصفقة من ٣٢ مليون جنيه إلى ٣٠ مليون جنيه . وكانت شروط الدفع تقضى بأن يشتروا سلعا مصرية ، وأن يتم سداد الدين فى أقساط سنوية وبتحمل فائدة ٢ فى المائة .

□ □ □

وفى منتصف سبتمبر استطعت أن أبلغ المشير عامر بتوقيعى على الاتفاقية الأولى للتسليح ، والتى تضمنت تحديد أنواع وكميات الأسلحة من طائرات القتال ميج ١٥ والقاذفات الخفيفة ايل ٢٨ والنقل ايل ١٤ ، والدبابة ت ٣٤ ومدفع الاقتحام اس يو ١٠٠ ، ومختلف أعيرة المدفعية بصورها المختلفة .

وفى ٢٧ سبتمبر استمعت إلى الرئيس عبد الناصر وهو يعلن عن اتفاقية التسليح بين مصر وتشيكوسلوفاكيا . وكان اختيار عبد الناصر لهذا التوقيت لأسباب عملية وسياسية . فقد أصبح الآن من الضرورى إرسال عشرات الضباط إلى براج لمهام متنوعة بحيث لم تعد السرية ممكنة . وخلال أيام ، ستمر أولى السفن عبر البوسفور حاملة للشحنات الأولى ، ولن يمكن إخفاء طبيعة محتوياتها . وكان تدفق الأسلحة المتوقع يستلزم اتخاذ إجراءات واسعة النطاق فى الاسكندرية . . كما كان يتطلب إنذار الأجهزة الفنية المعنية لكى تعد نفسها للمهام الموكلة لها . وأخيرا ، فقد كانت الولايات المتحدة توشك أن توفد مبعوثا خاصا للقاهرة ، وكان من الضرورى وضع مبعوثها أمام الأمر الواقع بإعلان توقيع الاتفاقية .

وابتداء من أول أكتوبر ، أخذنا نستقبل العديد من اللجان الفنية الممثلة لمختلف أسلحة الجيش والطيران . وكانت مهمة هذه اللجان ترجمة الاتفاق العام الذى وقعته ، إلى عقود تفصيلية تتضمن الأسلحة ومعداتها التكميلية وذخائرها وقطع غيارها ، والاتفاق على احتياجاتنا من المدربين والفنيين ، وتنظيم دورات التدريب فى تشيكوسلوفاكيا .

ومع بداية هذه المرحلة ، ازدحمت براج بالرجال السمر الوجوه ، وأصبحت شوارعها تضج باللغة العربية ، ومطاعمها تعلو فيها ضحكات المصريين . . بينما تتصل بينهم وأفراد الشعب التشيكى أولى خيوط الصداقة ، وتتهاوى وتذوب تلك الحواجز النفسية التى كانت تفصل ما بيننا ، على المستوى الإنسانى والشخصى . وخلال ربع قرن تال ، بقيت عالقة فى خاطرى ذكرى هذا « **اللقـاء** » .

□ □ □

وفى منتصف نوفمبر ، سافرت إلى وارسو مصحوبا بوفد من السلاح البحرى ، لإبرام اتفاقية مماثلة مع بولندا تتعلق باحتياجات الأسطول الحربى . ولقد استمرت زيارتنا لوارسو أسبوعين ، أتممنا فيها التعاقد على المدمرات والغواصات وزوارق الطوربيد ، واحتياجاتها من المعدات التكميلية والذخائر وقطع الغيار ، وكذا الاتفاق على برامج التدريب الذى سيجرى بميناء جدينيا على بحر البلطيق .

وبتحقيق هذه المهمة قمت بزيارة قصيرة للقاهرة ، حيث بدأت وحداتنا تتلقى الشحنات الأولى من الأسلحة ، وتجرى التدريب على استخدامها . ولم ألبث أن تلقيت تعليمات المشير عامر باستئناف مهمتى فى براج لعقد اتفاق تسليح يكمل أهداف الاتفاق الأول . وكان الموقف المتدهور على الحدود المصرية ـ الاسرائيلية يعزز أهمية استكمال ما بدأناه .

وخلال ثلاثة شهور قمت بإبرام اتفاق بلغت قيمته أربعين مليون جنيه ، واستهدف استكمال مشترياتنا من الأسلحة والمعدات الحربية ، وتطوير المستوى الذى تضمنه الاتفاق الأول وبخاصة فى مجال المقاتلات والدبابات .

ومع انتهاء هذه المهمة ، عدت إلى القاهرة فى ابريل ١٩٥٦ . وعين من بعدى زميلى نور الدين قرة ، الذى انتقل بمركز نشاطه من براج إلى موسكو ، حيث استقر « **مكتب المشتريات العسكرية** » لعشرين عاما .

اســـتقرار العلاقـــات

كان اتجاه مصر لإبرام اتفاق تسليح ثالث مع الاتحاد السوفييتى فى ربيع ١٩٥٦ تطورا طبيعيا ومنطقيا . فالصفقتان الأولى والثانية كانتا اختبارا للنوايا وللأبعاد التى يمكن أن يذهب إليها الاتحاد السوفييتى ، كما كانتا بالنسبة لقواتنا اختبارا لمصدر جديد وطراز مختلف من التسليح . وكان من الطبيعى أن يتوقف خط الامداد الغربى لمصر ، فيحتل التسليح الغربى مرتبة ثانوية من الأهمية ، ويتعزز اتجاهنا إلى الاعتماد على الأسلحة الروسية ، وتتطور صفقاتنا للحصول على نوعيات منها أكثر تقدما وأعلى أداء .

ولقد فرض هذا التطور ، تعديل تنظيم وحداتنا المقاتلة والإدارية وتعديل استخداماتها التكتيكية فى

الميدان . وتطلب ذلك فى النهاية تبنى العقائد التكتيكية للدولة الموردة للسلاح . وأسهم ذلك تدريجيا فى أن تتطور العلاقات بين قوات البلدين ، وأن يتدعم وفاق البلدين فى اتجاهاتهما السياسية . وكان ذلك ما تخشاه القوى الغربية وهى تعبر عن عدم رضائها عن مبادرة مصر . فقد كانت تقدر التحول الذى يتحقق بعقد هذه الصفقات إن لم يحسم أمرها فى المهد .

إلا أن هذا الوفاق لم يكن ليمتد دون حدود . فمع تطور علاقات قوتين إحداهما إقليمية والأخرى عالمية ، تولد فى أحشائه بذور الخلاف بينهما . فاهتماماتهما مختلفة . . وأهدافهما غير متطابقة . فبينما القوة الكبرى ترى المشاكل بمنظارها العالمى ، تراها القوة الإقليمية بمنظارها الوطنى والمباشر . وهذا الاختلاف يخلق التناقض بين القوتين فى مرحلة متقدمة من علاقاتهما حول أولويات القضايا وتوقيت وأسلوب تناولها .

وقد يؤكد هذا المعنى ما تردد فى ربيع ١٩٥٦ خلال زيارة الرفيق خروتشوف لبريطانيا ، حيث طرح على رئيس الوزراء البريطانى الاقتراح بمشاركة بلاده للقوى الغربية الثلاث فى السيطرة على شحنات التسليح للشرق الأوسط ، بينما كانت مصر تعزز قواتها للتصدى للسياسة التوسعية الاسرائيلية . ولقد رأى الكثيرون فيما عرضه خروتشوف التفسير الصحيح للسياسة السوفييتية . . وهى المشاركة فى الهيمنة على الشرق الأوسط .

ومع ذلك ، كنا نريد أن يرقى الدعم السوفييتى لمصر إلى مستوى الدعم الغربى لإسرائيل . وأصبح تحقيق ذلك خلال العقدين التاليين هو المقياس الصحيح لمستوى الدعم العسكرى السوفييتى . إلا أننا لم نكن نأخذ فى الاعتبار أن العلاقات السياسية المصرية ـ السوفييتية لم تتجاوز أبدا مستوى معينا ، ولم تبلغ ما كانت عليه العلاقات بين إسرائيل والقوى الغربية . **فقد غاب الأساس الإيديولوجى للعلاقات المصرية ـ السوفييتية ، وكان ذلك عاملا حيويا .**

القوى الغربيــة ـ قــرار بالحــرب

كان القرار السوفييتى بتسليح مصر ، عنصرا جديدا فى السياسة الدولية السوفييتية ، رأت فيه القوى الغربية محاولة لتمزيق « **التوازن** » الذى أقامته فى الشرق الأوسط وضمنته من خلال إعلانها الثلاثى لعام ١٩٥٠ . ومع ذلك ، **فإن الدراسة الموضوعية للصفقة التى أبرمتها مصر لا تنبىء بأن السوفييت قد عملوا على تجاوز هدف تعزيز النظام المصرى وتمكينه من البقاء خارج الأحلاف وتحقيق التوازن مع إسرائيل . فلم تكن الأسلحة التى تعاقدت عليها مصر ـ باستثناء القاذفات الخفيفة ـ تمنحها التفوق الذى يمكنها من تهديد أمن إسرائيل بصورة خطيرة .**

وربما كان الاعتبار الأخطر من وجهة نظر الغرب ، هو ما قد يستهدفه السوفييت من تمزيق التوازن بين المعسكرين دوليا ، وهو التوازن الهش الذى ساد الوضع الدولى منذ حرب كوريا . فقفزة السوفييت بتسليح مصر تمكنهم من دفع نفوذهم فى الشرق الأوسط ، وتطويق حلف بغداد

وتحطيم الحلقة الوسطى فى حزام الغرب الممتد من أوروبا إلى جنوب شرق آسيا . **كما أن الحركة السوفييتية تخلق « قاعدة للمساومة » مع الولايات المتحدة من أجل وقف الترتيبات العسكرية الغربية فى المنطقة والتى تعد تهديدا خطيرا لحدودهم الجنوبية ، بل ومشاركتها فى توجيه السياسة المستقبلة فى الشرق الأوسط .**

ولم يكن يغيب عن مصر والاتحاد السوفييتى ، وهما يتجهان إلى إنشاء علاقة يقدر لها الامتداد فى المدى البعيد ، قدر المخاطر المحتملة نتيجة رفض القوى الكبرى الغربية لتغيير مفاجىء وجذرى لتوازن القوى فى واحدة من أخطر مناطق العالم . إلا أنه من الإنصاف القول بأن مصر قد اتجهت إلى علاقاتها الجديدة نتيجة للضغوط التى تعرضت لها ورغم تحذيراتها الواضحة للقوى الغربية ، بحيث لم يعد هناك مفر فى النهاية من أن تقرر كسر الحصار المفروض عليها .

□ □ □

ومنذ أغسطس ١٩٥٥ ، باتت صفقة التسليح المصرية ـ السوفييتية حقيقة واقعة . وفى سبتمبر أشار وزير الخارجية الأمريكى إلى ما تردد حول صفقات تسليح سوفييتية « **لبعض** » دول الشرق الأوسط . وحذر من أن ذلك لن يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولى . وفى نفس الوقت ، أوفد كيرميت روزفلت إلى القاهرة فى محاولة لمنع توقيع الاتفاق المصرى ـ السوفييتى ، وذلك بالتحذير بأن الإخلال بالتوازن فى المنطقة سيضطر الولايات المتحدة إلى توقيع عقوبات سياسية واقتصادية على مصر . ولم تنجح مهمة المبعوث الأمريكى ! .

وعقب الإعلان عن صفقة التسليح ، قام كل من سفراء فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة فى القاهرة بمسعى منفرد ، ولكن فى شبه مظاهرة جماعية ، يستهدف حمل مصر على إلغاء الصفقة التى وقعتها . فاشترطت فرنسا وقف الدعاية المصرية مقابل استئنافها شحن الأسلحة المتعاقد عليها منذ الربيع . واعتبرت بريطانيا أن الاتفاقية المصرية ـ السوفييتية تهدد أمن وسلامة قاعدتها فى منطقة السويس . ورأت أمريكا فيها بداية للتسلل السوفييتى إلى الشرق الأوسط ، وإخلالا بالتوازن العربى ـ الإسرائيلى ومبررا لقيام إسرائيل **بضربة « وقائية »** ضد مصر .

واتخذ التحدى للسياسة المصرية صورته الايجابية ـ بتصاعد إغارات إسرائيل على مدن قطاع غزة . . بينما سمحت مصر للفدائيين بالإغارة على المستعمرات الإسرائيلية المواجهة للقطاع . وفى سرية تامة . . بادر موشى ديان ، بناء على توجيه من بن جوريون ، بإعداد خطط غزو سيناء خلال عام .

ومن ناحية أخرى ، اتجهت بريطانيا إلى توسيع قاعدة حلف بغداد بالعمل على ضم الأردن إليه . وفى أوائل ديسمبر ، وصل الجنرال تمبلر رئيس أركان الحرب البريطانى إلى عمان ليستكمل الجوانب العسكرية لاتفاق أردنى ـ بريطانى . ولكن هذه الزيارة فجرت الموقف الداخلى فى الأردن ، فاجتاحت عمان المظاهرات المناهضة للحلف ، وأرغمت الوزارة الأردنية على

الاستقالة ، كما أقيل الجنرال جلوب قائد الفيلق العربى من منصبه .

ومنذ مايو ١٩٥٦ ، توليت ـ فضلا عن رئاستى لمكتب المشير عامر ـ رئاسة هيئة الأركان المشتركة العربية .

فمنذ أكتوبر ١٩٥٥ عملت مصر على دعم مركزها السياسى والعسكرى لمواجهة التحركات الغربية فى المنطقة . وعلى هذا أبرمت اتفاقيتا دفاع مشترك مع السعودية ومع سوريا بغرض تنظيم التعاون العسكرى بينها . وفى ابريل انضم اليمن للاتفاق كما استجاب الأردن فى أكتوبر التالى للتعاون فى إطار النظام الدفاعى القائم .

ولقد كان تقديرى الموضوعى أن اتفاقيتى الدفاع لا تمثلان إضافة عسكرية جوهرية لمصر ، وإن لم يغب مغزاهما السياسى . فالقوات السعودية لا تواجه إسرائيل عبر حدود مشتركة . . والقوات السورية لم تكن قد أصبحت بعد قوة فعالة ، إذ لطالما أنهكتها ظروف عدم الاستقرار الداخلى .

وفى حقيقة الأمر ، فقد كنا فى ربيع ١٩٥٦ فى حاجة إلى سنتين أو ثلاث حتى يمكننا الاستقرار فى منطقة القناة بعد الانسحاب البريطانى . . وبناء قواتنا الضاربة الجديدة . . وتحقيق الفعالية الكاملة لاتفاقياتنا العربية .

ولكن القوى الغربية وإسرائيل ، لم تكن لتسمح بهذه الفسحة من الوقت . فقد أصبح من الحيوى تدمير القوات المصرية قبل أن يكتمل إعدادها ، واسقاط النظام كله معها . ولقد تطلب ذلك خلق الظروف المناسبة ، وتوفير المبرر المقبول لاستخدام القوة ، والحصول على موافقة الولايات المتحدة . وفى أوائل عام ١٩٥٦ كانت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل قد خلقت جو التوتر والتحدى . . بينما وجدت الدبلوماسية الغربية فى « **السد العالى** » المدخل إلى استدراج القيادة المصرية إلى الحرب . .

ففى ١٩ يوليو ، أبلغت الولايات المتحدة سفير مصر بواشنطن قرارها بسحب عرضها بالمشاركة فى تمويل مشروع السد العالى . وخلال أيام ، حذت بريطانيا حذوها . . وبذلك سقط التزام البنك الدولى المؤسس على موافقة الدولتين .

وكان على العالم أن ينتظر أياما ليعرف رد مصر .

□ □ □

٣ انتصار الثورة

تأميم شركة قناة السويس

فى فجر ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، كان عدد من قادة القوات المسلحة فى الطريق إلى الإسكندرية لحضور المؤتمر المفاجىء الذى دعا إليه المشير عامر .

وأصابنى الذهول لدقائق ، بينما المشير يفضى إلينا بنبأ قرار الرئيس عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس وإلاعلان عن هذا القرار فى مساء اليوم ، خلال خطابه التقليدى بميدان المنشية بالاسكندرية بمناسبة عيد الثورة .

وبذلك بدأت واحدة من أعظم معارك الاستقلال فى العالم الثالث ، بين مصر والقوى المعارضة لسياسات عبد الناصر . ففى خلال ثلاثة أشهر تتابعت بإيقاع سريع الأحداث السياسية والتحركات العسكرية ، وانتهت بصدام مسلح مع بريطانيا وفرنسا بمعاونة إسرائيل ، من أجل السيطرة على قناة السويس .

وصدقت نبوءة رئيس الأكاديمية الفرنسية ، عندما قال لدى ليسيبس « **ستكون قناة السويس بوابة المحيطات ، وسيتنافس الجميع من اجل امتلاكها . وهكذا تكون قد رسمت ميدانا لمعركة كبرىً مستقبلة** » .

الاقـــتراب من الحـــرب

■ المرحلة الأولى (٢٦ يوليو - ٣ أغسطس)

وفى طريق العودة من الاسكندرية ظهر ٢٦ يوليو ، أخذت أبعاد التحدى الذى يواجهنا - بتقرير تأميم شركة القناة - تتضح أمام ناظرى .

كان عبد الناصر قد بنى قراره بالتأميم على أساس أن بريطانيا هى القوة الوحيدة التى يمكن أن تتصدى لمصر . فالولايات المتحدة لن تشارك فى عمل عسكرى ، وفرنسا تشغلها حرب الجزائر ، واسرائيل لن تقدم على الحرب دون دعم خارجى مباشر . كما كان على بريطانيا أن تأخذ فى اعتبارها مركزها المالى . . واحتمال قطع امداداتها البترولية من الشرق الأوسط فيما لو هاجمت مصر .

ومع ذلك فلم يكن من الحكمة استبعاد العمل العسكرى . فإسرائيل تواصل الضغط على الجبهة العربية وتتلقى التسليخ الفرنسى منذ عامين ، وبريطانيا أنهكتها مقاومة مصر لحلف بغداد ، وفرنسا لا تغفر لها مساعداتها لثوار الجزائر . كما كانت القوى الغربية تقدر اهتمام المنطقة من كراتشى إلى أغادير بمراقبة ردود فعلها ، وتخشى إن هى تقاعست عن اتخاذ إجراءات رادعة لمصر ، أن تتعرض مصالحها فى المنطقة للخطر .

وهكذا أصبح تأميم شركة قناة السويس يشير إلى احتمال استخدام القوة إن تعذرت التسوية التى ترضى عنها القوى الغربية .

□ □ □

كان تقديرنا المبدئى فى اجتماع الاسكندرية العسكرى ، أن منطقة القناة والقاعدة البريطانية ستكونا الهدف العسكرى المباشر لأى تعرض تقرره بريطانيا . وبمراجعة موقف قواتها فى القواعد الواقعة فى « مدى الضرب » من منطقة القناة (قبرص ومالطة وليبيا وميناء العقبة) **قدرنا إمكان القيادة البريطانية القيام بعملية سريعة ذات هدف محدود** . ولما كانت القيادة الشرقية فى الإسماعيلية تتوفر لديها فى منطقة القناة قوة احتياطية مخصصة لجبهة سيناء - وتشمل فرقة من المشاة ومجموعة مدرعة - لهذا تقرر تكليف هذه القوة بتأمين منطقة القناة ومنع أى محاولة بريطانية لاعادة احتلالها .

وفى نفس الوقت ، تقرر تكثيف الرقابة على القواعد البريطانية فى شرق البحر الأبيض ، كما تقرر تجنب كل ما يمكن أن يعد مبررا لاستخدام القوة ، فصدرت التوجيهات بعدم التدخل فى التحركات البريطانية من وإلى قاعدة القناة ، فى حدود ما نصت عليه اتفاقية الجلاء ، أو إعاقة

حركة السفن فى القناة . وأخيرا ، فقد وضعت قواتنا فى سيناء فى حالة التأهب فى مواجهة إسرائيل .

□ □ □

كان عدد من الاعتبارات السلبية يحد من فعالية وقدرات قواتنا القتالية ، ومن ثم يفرض قيدا على تخطيطنا للعمليات . فمن ناحية ، لم تكن قواتنا فى صيف ١٩٥٦ قد تجاوزت بعد آثار تلك المرحلة التى سادت فيها اعتبارات « أمن » الثورة ، حتى نهاية ١٩٥٤ . كما لم يكن قد مضى عام على بداية إمدادنا بالأسلحة والمعدات السوفييتية ، ولم تكن قواتنا قد أتمت بعد استيعابها . وهكذا كنا ما نزال نمر بهذه « المرحلة الانتقالية » الخطرة . . بين أوضاع سابقة نتخفف منها ، وأوضاع جديدة لم تبلغ بعد أهدافها .

ولم تكن قياداتنا العسكرية مسلحة بغير خبراتها الميدانية المحدودة التى اكتسبتها فى عمليات ١٩٤٨ ، بينما نواجه معركة ستدور فى ميدانين على امتداد ١٥٠٠ كيلومتر ، من وسط البحر الأبيض المتوسط حتى العقبة ، وتتجاوز العمليات البرية المحدودة لتتضمن صورا من العمليات المشتركة التى تديرها قيادات تتمتع بخبرات فائقة اكتسبتها خلال الحرب العالمية الثانية .

وكان أخطر ما يواجهنا هو ذلك التفوق الساحق الذى يمكن أن يتحقق بشن الهجوم على مصر . فلم نكن فحسب نواجه حلفا بريطانيا ـ فرنسيا إلى الشمال والغرب ، بل كان علينا اقتطاع قسم من قواتنا لتأمين جبهة سيناء . . كما كان يزيد من فعالية الحشد الغربى ، القدرة على تحقيق المفاجأة . . بالاختيار بين عدد من المحاور الاستراتيجية المتباعدة ، بينما كان علينا أن نوفر أمن هذه المحاور والاحتفاظ بقوة احتياطية مناسبة حتى نتبين اتجاه الضربة / الضربات الرئيسية .

وأخيرا فقد كنا نفتقر إلى المعلومات الصحيحة . فحتى يوليو ١٩٥٦ كان اهتمامنا الرئيسى يتركز على جبهتنا الشرقية . . ورغم أن معلوماتنا عن القوات البريطانية فى المنطقة كانت جيدة ، فقد كان علينا حساب ما يمكن للقيادة البريطانية أن تدفع به من قواعدها الأخرى أو بالتعبئة . وبينما كنا نجد صعوبات بالغة فى الحصول على معلومات عن إسرائيل ، فقد أغرقتنا « وفرة » المعلومات العلنية عن الجبهة الآنجلو ـ فرنسية ، والتى استهدفت فى نفس الوقت إرهاب القيادة المصرية لإرغامها على قبول المقترحات المطروحة للتسوية ، ثم التعمية عن حقيقة النوايا المستقبلة فيما لو أصبح العمل العسكرى حتميا . وكانت مراقبة تطور الحشد الانجلو ـ فرنسى تتجاوز قدراتنا العملية .

□ □ □

وفى مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أعلن الرئيس عبد الناصر قرار الحكومة المصرية بتأميم شركة قناة السويس . .

وقبيل الإعلان ، كانت جماعات عمل ـ تحت إشراف المهندس محمود يونس ـ تتحرك للسيطرة على مكاتب الشركة فى المنطقة .

ولم تترك لدينا أنباء الاجتماعات التى عقدت فى لندن وباريس ، وما تلاها من إجراءات اقتصادية ، أدنى شك فى نوايا استخدام القوة ضد مصر . . بينما تصاعدت حدة الحملة الدعائية الغربية التى تركزت ضد الرئيس جمال عبد الناصر .

إلا أن القوتين الغربيتين كانتا مرتبطتين بالموقف الأمريكى من الأزمة التى خلفها قرار التأميم . وفى نهاية يوليو لم تكن الولايات المتحدة متحمسة لتأييد عمل عسكرى متسرع من جانب حليفتيها ، يمكن أن يؤدى إلى المواجهة مع الاتحاد السوفييتى . وكان الاتحاد السوفييتى قد أعلن أن التأميم حق مشروع لمصر ، وأن النزاع يمكن . . بل يجب أن يسوى بوسائل سلمية ، كما حذر بأن الحرب يسهل بدؤها ولكن إنهاءها لن يكون سهلا .

وخلال زيارته للندن فى أغسطس ، اقترح وزير الخارجية الأمريكى ، عقد مؤتمر فى ١٦ أغسطس للنظر فى إقامة « **سلطة دولية** » لإدارة قناة السويس . وتأييدا لموقف حليفتيها ، وجهت الولايات المتحدة احتجاجا لمصر حول الاجراءات التى اتخذتها وأكدت اهتمامها بكفاءة إدارة القناة ، بينما قامت بتجميد أرصدة مصر وشركة قناة السويس المودعة فى المصارف الأمريكية .

■ المرحلة الثانية (٣ أغسطس ـ ١٥ سبتمبر)

وفى أوائل أغسطس ازداد خطر الحرب فى شرق البحر الأبيض المتوسط وضوحا . فقد ارتبط رئيس وزراء بريطانيا أنتونى ايدن بإصراره على أن حرية استخدام القناة وكفاءة إدارتها رهن بوجود سلطة دولية . ومن ناحية أخرى ، لم يكن عبد الناصر على استعداد للتسليم فى حقوق مصر المشروعة . وعلى هذا أصبحت مصر وبريطانيا تتحركان على خط صدام حتمى فى مستقبل غير بعيد .

واقترن القرار السياسى بترتيبات عسكرية واسعة النطاق على الجانبين . ففى الجبهة الآنجلو ـ فرنسية شكلت منذ ٣ أغسطس قيادة ـ يرأسها الجنرال ستوكويل ـ لتخطيط العمليات المشتركة البريطانية ـ الفرنسية ، بينما استمر تدفق قوات الدولتين إلى قواعد بريطانيا فى مالطة وقبرص . وخلال شهر أغسطس أمكن التعرف على القوات التالية :

■ **البريطانية** ـ الفرقة ٣ مشاة ، اللواء ١٦ مظلات ، اللواء ٣ مشاة بحرية وألاى مدرع (ميناء العقبة) والفرقة ١٠ مدرعة (فى ليبيا) .

■ **الفرنسية** ـ الفرقة ١٠ مظلات ، ٣ كتائب مشاة بحرية ، والألاى ٧ ميكانيكى .

□ □ □

ومنذ أوائل أغسطس ، وبانتهاء الخطر المباشر باحتلال سريع لمنطقة قناة السويس ، أخذنا نعيد تقييم الموقف العسكرى .

كان تقديرنا أن هناك تهديدا بعمل عسكرى بريطانى - فرنسى ضد مصر يفوق ما ذهبنا إليه فى تقديرنا فى ٢٦ يوليو ، ويمثل التهديد الرئيسى لأمن مصر وسلامتها ، ويجعل من منطقة القناة / الدلتا هدفا للعدوان المتوقع . أما خطر التهديد الإسرائيلى ، فقد أصبح يحتل مرتبة تالية فى أسبقية اهتماماتنا .

وعلى ذلك ، تقرر تعديل أوضاع قواتنا . وتنفيذا للتوجيه الاستراتيجى الجديد ، تقرر خفض حجم قواتنا المدرعة فى شرق سيناء بسحب مجموعتها المدرعة إلى منطقة القناة . وإعادة المجموعة المدرعة الثانية من منطقة القناة إلى منطقة القاهرة ، حيث تشكل نواة القوة الضاربة الموضوعة فى الاحتياطى الاستراتيجى العام . . لاستخدامها فى اتجاه أى من محاور الغزو ، أو لتدعم الدفاع عن القاهرة .

كما تقرر تعزيز قواتنا فى ميناءى بورسعيد والاسكندرية ، على أساس أن أى عمل عسكرى ضد منطقة القناة أو الدلتا يتطلب الاستيلاء على تسهيلات ميناء بحرى لدفع قوات المتابعة وحاجات قوات الغزو . . قبل احتلال منطقة القناة بفعالية أو التقدم للقاهرة .

وفى ١٤ أغسطس ، وافق المشير عامر على تعديل التوزيع الاستراتيجى لقواتنا البرية بحيث تتم التحركات اللازمة خلال ١٥ يوما من صدور التعليمات .

وبالرغم من أن سحب المجموعة المدرعة من الجبهة الأمامية قد أخل بتوازن وديناميكية الدفاع عن شمال سيناء ، إلا أن حجم قواتنا المتبقية لم يكن ليغرى اسرائيل بتحقيق نصر سريع . ولهذا فرضت التوجيهات الصادرة للقيادة الشرقية أن لا تجرى أى تحركات من منطقة القناة إلى داخل سيناء دون الرجوع إلى هيئة أركان الحرب .

وفى هذه المرحلة ، كنا فى سباق مع الزمن من أجل إجراء التحركات المقررة وإعادة تخطيط مهام القوات فى مراكزها الجديدة وتدريبها عليها . واقترن ذلك بالإسراع فى استيعاب الأسلحة الجديدة ، وإنشاء القواعد الفنية والإدارية الملائمة وتنظيم الوحدات الإحتياطية ، وتشكيل وحدات الحرس الوطنى لتأمين المناطق الدفاعية الثانوية وكتائب الشباب لتكون نواة المقاومة الشعبية .

□ □ □

وفى ١٦ أغسطس عقد مؤتمر لندن دون أن تحضره مصر ، مكتفية بإصدار بيان أكدت فيه الالتزام باتفاقية ١٨٨٨ ، وأن القناة جزء لا يتجزأ من مصر ، وأن مسئوليتها هى ضمان حرية الملاحة فيها .

ورفضت مصر مقترحات المؤتمر بتشكيل « لجنة دولية » لادارة قناة السويس ، وانتهت مهمة رئيس وزراء استراليا فى القاهرة بالفشل . وعلى ذلك اقترح وزير الخارجية الأمريكية تشكيل

« جمعية المنتفعين من القناة » لإدارتها وتعيين المرشدين وتحصيل الرسوم . وقبلت بريطانيا الاقتراح الأمريكى .

وفى بداية أغسطس ، وفى محاولة لوقف الاتجاه نحو الحرب ، وجه رئيس الوزراء السوفييتى بولجانين خطابا إلى رئيس وزراء بريطانيا يذكر فيه أنها « **ليست مصر هى التى تحشد القوات وتهدد بالعمليات العسكرية ، ولكنها بريطانيا وفرنسا** » . وفى خطابه لرئيس الوزراء الفرنسى ، حذر بولجانين من « **العواقب الوخيمة** » لاستمرار سيطرة « **محبذى الحرب** » .

■ المرحلة الثالثة (١٥ سبتمبر - ١٥ أكتوبر)

ومنذ أوائل سبتمبر ، بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة مراجعة الموقف فى ضوء تصاعد الحشد العسكرى فى شرق البحر الأبيض . وخلال هذه المرحلة ، برز احتمال التدخل الإسرائيلى عسكريا على الجبهة المصرية ، إما فى محاولة لاستغلال موقف يترتب على الهجوم البريطانى - الفرنسى ، أو بالاشتراك مع هذا الهجوم .

ولقد كان هذا الاحتمال موضوع مباحثات أجريتها مع وفد عسكرى سورى قدم إلى القاهرة لمناقشة الموقف على الجبهة العربية - الاسرائيلية . وكان تقدير الوفد السورى هو أن تستغل اسرائيل فرصة الهجوم البريطانى - الفرنسى على مصر ، لكى تشن هجوما على إحدى أو كلتا الجبهتين السورية والأردنية . إلا أننى رجحت أن توجه إسرائيل قواتها عبر سيناء . . لأن تدمير مصر يتيح لها السيطرة على المشرق العربى بعد ذلك . ولقد تبنى المشير عامر وجهة النظر التى عرضتها عليه .

وخلال المناقشة التى جرت فى القيادة العامة فى أوائل سبتمبر ، طرحت احتمال تدخل إسرائيل خلال هجوم بريطانى - فرنسى على مصر . وأضفت أن يكون هدفها عندئذ هو استدراج قواتنا إلى داخل سيناء ، بينما تقوم القوات الآنجلو - فرنسية بهجوم مخادع فى اتجاه الإسكندرية لاجتذاب انتباهنا إلى هذا الاتجاه ، وذلك بفاصل زمنى قصير قبل الهجوم الرئيسى . . ضد منطقة قناة السويس .

وعلى ذلك ، ففى ١٦ سبتمبر أصدرت بأمر من القائد العام « تقدير القيادة العامة للقوات المسلحة للموقف العسكرى فى شرق البحر الأبيض المتوسط ، سبتمبر ١٩٥٦ » . وفى هذا التوجيه تبنت القيادة العامة الاحتمال التالى لاستخدام القوات المتحالفة والإسرائيلية ضد مصر :

« القيام بعمليات بالقوات المتيسرة حاليا فى شرق البحر الأبيض المتوسط ، بغرض عزل مصر بحرا عن أى معونة خارجية وشل القوات الجوية ، وخلق حالة معنوية يمكن على أثرها استخدام القوات البرية بسرعة لتحقيق هدف محدود . وفى هذه الظروف يحتمل استخدام المجهود العسكرى الإسرائيلى لاجتذاب قسم من

المجهود العسكرى المصرى ، وتثبيته وخلق المبرر الكافى لتدخل القوات الإنجليزية - الفرنسية تدخلا حاسما سريعا » .

ولم نستبعد فى تقديرنا أن يمثل هذا الهجوم مرحلة أولى ، تليها مرحلة ثانية بقوات تدفع من القواعد البريطانية والفرنسية فى أوروبا أو فى الجزر البريطانية ويكون هدفها التقدم إلى القاهرة لتدمير النظام فى مصر . وحول هذا التصور استقرت استراتيجيتنا لملاقاة العدوان المنتظر .

□ □ □

وفى نفس الوقت كانت هناك تطورات هامة على المستوى السياسى . فمنذ ١٥ سبتمبر ، انسحب أغلب المرشدين الأجانب العاملين فى هيئة قناة السويس بناء على قرار سبق أن اتخذته بريطانيا وفرنسا ، لاثبات عجز مصر عن إدارة الملاحة فى القناة ، ولإرغامها على التعاون مع هيئة « المنتفعين » . ولقد استثار الاستفزاز الغربى الحكومة السوفييتية ، فأصدر الكرملين بيانا بأن الاتحاد السوفييتى « لا يستطيع أن يقف بعيدا عن مسألة السويس . . . لأن أى خرق للسلام فى الشرق الأوسط والشرق الأدنى ، لا يمكن إلا أن يمس مصالح وأمن الاتحاد السوفييتى » .

وفى الأمم المتحدة ، تم الاتفاق حول ستة مبادىء تكون أساس تسوية : سيادة مصر على قناة السويس ، حرية الملاحة فى قناة السويس ، عزل إدارة القناة عن السياسة ، الاتفاق بين مصر وهيئة المنتفعين حول رسوم المرور فى القناة ، تخصيص نسبة من الرسوم لأغراض تطوير القناة ، الالتجاء للتحكيم فى حالة اختلاف مصر وشركة القناة المؤممة حول المسائل التى لم تتم تسويتها . إلا أن بريطانيا وفرنسا طالبتا - إلى أن يتحقق الاتفاق النهائى - أن تتعاون مصر مع هيئة المنتفعين بالقناة . ورفضت مصر هذا الشرط الاضافى ، وتقرر استئناف المفاوضات فى جنيف يوم ٢٩ أكتوبر .

■ المرحلة النهائية (١٥ - ٢٩ أكتوبر)

فيما بين ١٢ سبتمبر و ١٠ أكتوبر ، تصاعد احتمال الصدام بين اسرائيل وجاراتها العربية ، وبخاصة على جبهة الأردن حيث كثفت إغاراتها باستخدام المدفعية والدبابات . ولقد دفع ذلك الملك حسين لإيفاد وزير خارجيته فى أوائل أكتوبر إلى مصر لكى يحثنا على تعزيز قواتنا على حدودنا الشرقية ليخف الضغط عن الأردن ، بينما صرح بن جوريون بأن إسرائيل تواجه قرارات وأحداثا خطيرة وأن « الدكتاتور الفاشى » فى مصر هو أخطر أعدائها ، مضيفا بأنه « **لو اضطررنا للدفاع عن أنفسنا فلن يكون ذلك على أرضنا ، فسننقل الحرب إلى الجانب الآخر بضربة صاعقة** » .

وفى ٢١ أكتوبر حصل الوطنيون فى الانتخابات الأردنية على الأغلبية فى مقاعد البرلمان ، وعين سليمان النابلسى رئيسا للوزارة التى تبنت إنهاء التحالف مع بريطانيا . ومنذ ٢٢ أكتوبر ناقشت مصر الموقف الأردنى مع سوريا والسعودية ، واتفق على تقديم معونة مالية للأردن وربطه باتفاق الدفاع المشترك المصرى - السورى .

وعلى هذا نظمت زيارة المشير عامر على رأس وفد عسكرى ، لعمان ودمشق . وفى الطريق ، تحدث عامر عن تقديره بأن احتمالات العمل العسكرى البريطانى والفرنسى تتراجع ، بينما تتخذ التسوية السياسية طريقها . وهكذا أصبح هذا التقدير السياسى هو الموجه للقرارات السياسية / العسكرية المقبلة .

وفيما بين ٢٤ و ٢٨ أكتوبر انضم الأردن لاتفاقية الدفاع المشترك المصرية ـ السورية ، كما جرى تنسيق العمل العسكرى المشترك للتصدى لأى هجوم اسرائيلى .

وخلال يوم ٢٨ أكتوبر ، توقفت حركة الطيران المدنى فوق منطقة البحر الأبيض احتجاجا على اختطاف فرنسا للزعيم بن بيلا وصحبه .

وأعلنت إسرائيل التعبئة بدعوى ازدياد نشاط الفدائيين ، ولمواجهة نتائج الاتفاقية العسكرية المصرية ـ الأردنية ـ السورية .

وعلى الجبهة الاشتراكية . . كان الاتحاد السوفييتى يواجه التوتر فى أوروبا الشرقية وتصاعد احتمالات الثورة فى المجر .

وفى الولايات المتحدة ، كان الرئيس الأمريكى يخوض حملة الانتخابات الرئاسية التى تبلغ ذروتها خلال أيام قليلة .

وفى المساء ، غادر المشير عامر دمشق إلى القاهرة ، بينما تخلفت وأحد مساعدى فى العاصمة السورية ، بدعوة من رئيس الأركان لزيارة وحدات الجيش السورى وقوات جبهة الجولان .

العـدوان الثــلاثى

■ المرحلة الأولى (٢٩ ـ ٣١ أكتوبر)

فى مساء ٢٩ أكتوبر ، كانت المعلومات عن اسقاط قوات مظلات إسرائيلية عند الطرف الشرقى من ممر متلا ، قد بدأت تصل إلى هيئة أركان حرب الجيش فى القاهرة . كما بلغتها معلومات عن تحركات معادية على الحدود الشرقية . (خريطة ١)

وفى التاسعة مساء صدر بيان عسكرى اسرائيلى ، أعقبه بيان لوزارة الخارجية عن « اختراق قوات الدفاع الاسرائيلية (للحدود المصرية) لتطهير قواعد الفدائيين عند الكنتلا ورأس النقب وإلى الغرب من نخل على طرق الاقتراب من قناة السويس » .

وفى الاجتماع الذى رأسه عبد الناصر بمقر القيادة العامة جرى تقييم للموقف ، خلص إلى أن الهجوم الاسرائيلى يتجاوز أبعاد الإغارات التقليدية . وبالنسبة للوضع العام ، فقد استبعد أن تغامر بريطانيا بالتآمر مع اسرائيل وأن تقتصر معونتها لها على إرغام مصر على احتجاز جانب

تركيا
كريت
قبرص
البحر الأبيض المتوسط
بانياس
موطات الضخ
١ ٢ ٣ ٤
إلى كركوك
طرابلس
لبنان
سوريا
الأردن
القدس
غزة
بورسعيد
بورفؤاد
قوات اسرائيلية
الإسماعيلية
السويس
جوبتلا
القاهرة
مصر
إلى الأقصر
شرم الشيخ
العقبة
البحر الأحمر
العربية السعودية
الإسكندرية
السلوم
ليبيا
الفرقة ١٠ مدرعة
أسطول الغزو من مالطة
قاذفات بريطانية
الفرقة ٣ البريطانية
وحدات الطائرات بريطانية - فرنسية

هجمات جوية
قوات برية منقولة بحراً وجواً

(خريطة ١) العدوان الثلاثي أكتوبر - نوفمبر ١٩٥٦

من قواتها فى غرب قناة السويس . . توقعا لهجوم بريطانى ـ فرنسى . . وهكذا تتاح الفرصة أمام اسرائيل لتحقيق انتصار سريع ، يمكن أن يقوض مركز الثورة .

وفى ضوء هذا التقييم ، أمرت القيادة الشرقية بنقل مركز الثقل لقواتنا إلى شرق القناة لملاقاة وهزيمة الهجوم الإسرائيلى . واستجابت قواتنا بسرعة لهذا التعديل الجذرى فى مهامها ، فدفع لواء مشاة على محور ممر متلا لتطهيره من قوة المظلات التى أسقطت فى مدخله الشرقى ، ودفعت المجموعة المدرعة المعسكرة فى الاسماعيلية على المحور الأوسط إلى شرق سيناء ، بينما تحركت الفرقة ٤ المدرعة (عدا مجموعة) من القاهرة إلى منطقة القناة . واعتبارا من ليلة ٢٩ / ٣٠ أكتوبر بدأ تدخل مقاتلاتنا وقاذفاتنا الخفيفة ضد القوات الاسرائيلية .

وعند منتصف الليل ، أبلغت القاهرة القيادتين الأردنية والسورية بتقييمها للهجوم الاسرائيلى ، وبقرار القيادة العامة بالبدء بتنفيذ الخطة « بيسان » التى تقضى بتحرك مجموعة سورية إلى الجبهة الأردنية . كما تضمنت التعليمات تكليفى ـ فى دمشق ـ بتنسيق التحركات المقررة . وعلى الفور بدأ إعداد المجموعة المدرعة السورية للتحرك .

وخلال يوم ٣٠ أكتوبر ، استمر تحرك مجموعتنا المدرعة شرقا ، بينما بدأت الاشتباكات داخل ممر متلا . وفى نفس الوقت دفعت اسرائيل بلواء مظلات على المحور الجنوبى للحاق بكتيبة ممر متلا . وعند منتصف الليل ، تحقق الاتصال بين عناصر اللواء الأمامية وكتيبته .

وعلى المحور الأوسط ، نجحت مجموعة اسرائيلية فى احتلال منطقة القسيمة ، ودفع قائد المجموعة بلوائه المدرع غربا فى محاولة لتطويق الموقع الدفاعى المصرى فى أم قطف ، فتجاوز تعليمات قيادته العليا التى تقضى بعدم التقدم غربا . فإلى أن يبدأ التدخل البريطانى ـ الفرنسى فى غرب قناة السويس . . كان على القوات الإسرائيلية أن تقتصر على « الاتصال » بالمواقع المصرية دون اقتحامها .

□ □ □

وعلى الجبهة السياسية ، أبلغت بريطانيا الولايات المتحدة بأنها لم تعد ملتزمة بالإعلان الثلاثى ، وأن القلق حول الملاحة فى قناة السويس يحتم اتخاذ إجراءات لوقف الحرب ، وأن أى إجراء دولى لن يكون سريعا أو فعالا .

وفى نيويورك ، عطلت بريطانيا وفرنسا اجتماع مجلس الأمن للنظر فى مشروع قرار بوقف إطلاق النيران وانسحاب القوات الاسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة . وعندما عاد المجلس للاجتماع ، استخدمت القوتان حق الاعتراض لاسقاط القرار ، بينما كانتا فى نفس الوقت تسلمان إنذارا إلى مصر وإسرائيل يدعوهما إلى وقف العمليات الحربية « فورا » وسحب قواتهما إلى مسافة ١٥ كيلومترا من القناة ، مع مطالبة مصر بالموافقة لقوة بريطانية ـ فرنسية باحتلال « مؤقت » لمدن القناة الرئيسية للفصل بين المتحاربين ولضمان الملاحة لسفن « جميع » دول العالم ! .

وكان على البلدين قبول الإنذار خلال ١٢ ساعة ، وإلا ستكون القوات البريطانية ـ الفرنسية مرغمة على تنفيذه بالقوة .

وتلقى الرئيس عبد الناصر الإنذار الغربى ، بينما كان يرأس اجتماع مجلس الوزراء .

وقرر مجلس الوزراء المصرى رفض الإنذار .

□ □ □

وخلال يوم ٣١ أكتوبر ، استمرت القيادة العامة فى دفع قواتنا عبر قناة السويس على محاور التقدم فى سيناء . وزاد من اقتناع عبد الناصر بعدم التدخل البريطانى ـ الفرنسى ، عدم تنفيذ الانذار فى الموعد المحدد لانتهائه . كما عزز هذا الاقتناع ظهور طائرات الميستير الفرنسية فى سماء سيناء بأعداد تفوق ما لدى إسرائيل ، مما أكد اقتصار الحلفاء على الدعم المباشر لإسرائيل .

■ المرحلة الثانية ـ معركة سيناء (٣١ أكتوبر ـ ٥ نوفمبر)

ومنذ مساء ٣١ أكتوبر ، دخلت الحرب مرحلة حاسمة . ففى السادسة والربع مساء ، أطلقت قيادة الحلفاء قوتها الجوية المشكلة من :

١٢٠ قاذفة قنابل ،

و٢٠٠ قاذفة مقاتلة تعمل من مالطة وقبرص ،

و٢٥٠ مقاتلة تعمل من خمس حاملات طائرات .

واستهدفت الهجمات قواعدنا الجوية بغرض تدمير سلاح الطيران . وخلال يومى أول وثانى نوفمبر تم إخراج قواتنا الجوية من المعركة ، باستثناء بعض القاذفات وطائرات النقل التى أرسلت إلى الخرطوم وجدة . ومع تحقيق « **السيادة الجوية** » تحولت القوات المعادية لمهاجمة القوات البرية المنسحبة من شمال سيناء ، ولقصف الأهداف الاقتصادية ومحطات الإذاعة المصرية .

ومع بداية الهجوم الجوى ، كان من الضرورى إعادة النظر فى الموقف على أساس أن الهجوم البريطانى ـ الفرنسى يمثل التهديد الرئيسى ، وأن هدفه هو منطقة قناة السويس . وعلى هذا اتخذت القرارات التالية :

١ ـ الانسحاب من سيناء وتركيز الجهد للدفاع عن منطقة القناة ، وتوزيع الأسلحة على الشعب لمواصلة القتال فى المناطق التى تنسحب منها قواتنا .

٢ ـ وقف التحركات على الجبهة السورية ـ الأردنية ، باعتبار أن المواجهة أساسا بين مصر والقوى الغربية .

وفى مساء ٣١ أكتوبر ، صدرت التعليمات التنفيذية للقرارات التى اتخذت ، على أن يبدأ الانسحاب من سيناء فورا ويتحقق عند فجر ٢ نوفمبر .

وفى صباح أول نوفمبر أبلغت عمان ودمشق بقرار إلغاء تنفيذ الخطة « بيسان » على أن يتم تعزيز الدفاعات على حدود البلدين .

وهكذا ، انتهت المهمة التى كانت قد أسندت إلىّ . وشغلنى التفكير فى إيجاد طريقة للعودة إلى مصر . إلا أن كل وسائل المواصلات الجوية والبحرية كانت قد توقفت فى المنطقة . وحتى ٥ نوفمبر بقيت فى دمشق أتابع تطور الحرب .

□ □ □

وخلال ليلة ٣١ أكتوبر / ١ نوفمبر ، انسحبت وحداتنا الأمامية من رفح وأم قطف فى اتجاه العريش ، ثم واصلت تحركها إلى منطقة القناة .

وعندما دخلت القوات الإسرائيلية المواقع الدفاعية الأمامية بعد ظهر أول نوفمبر ، كانت قواتنا قد انسحبت منها . وعندما دخلت العريش فى صباح ٢ نوفمبر ، وجدتها خالية بعد انسحاب القوات الساترة منها .

وعلى المحور الأوسط ، انسحبت القوات المدرعة إلى الإسماعيلية حيث عبرت القناة خلال ليلة ١ / ٢ نوفمبر . وتابع لواء مدرع إسرائيلى هذا الانسحاب . . متجنبا الاشتباك مع القوة الرئيسية .

ومنذ الساعات الأولى من ٢ نوفمبر أبلغت القيادة الشرقية هيئة أركان الحرب فى القاهرة أن الانسحاب قد تحقق ، باستثناء وحدات الحرس الوطنى فى قطاع غزة ومجموعة شرم الشيخ التى لم يتيسر انسحابها .

وفيما بين ٢ و ٣ نوفمبر سيطرت القوات الإسرائيلية على قطاع غزة ، وفى ٥ نوفمبر سقطت شرم الشيخ عند مدخل العقبة .

وبذلك انتهت معركة سيناء .

□ □ □

وفى أول نوفمبر ، أدى عبد الناصر صلاة الجمعة فى الأزهر حيث ألقى خطابا شعبيا شرح فيه أهداف العدوان وقرار الانسحاب من سيناء ، ثم أطلق شعاره الذى تبنته الجماهير وراحت تردده « **سنقاتل** » . وعلى الفور بدأ الإعداد لحرب شعبية ، فتم تجنيد المتطوعين ، ووزعت الآلاف من قطع الأسلحة الصغيرة ، كما نظمت قطاعات الدفاع . وكان الأمل إطالة أمد المعركة حتى يمكن تعبئة الرأى العالمى وارغام القوى المعتدية على وقف العدوان .

وفى نفس اليوم ، سحبت السفن المعدة لإعاقة الملاحة فى قناة السويس إلى المواقع المحددة لها ، حيث تم إغراقها فى مجرى القناة .

التحركات على الجبهة السياسية

وخلال « معركة سيناء » ومع بدء التدخل البريطاني - الفرنسى ، تصاعدت الضغوط السياسية من أجل وقف العدوان على مصر .

ففى ٣١ أكتوبر ، بعث الرئيس الأمريكي رسالة إلى رئيس الوزارة البريطاني ضمنها أن **أمريكا « لن تتورط فى العمليات الدائرة . . وسيظل هدفها هو حصر القتال وإنهاء النزاع . واستخدام الأمم المتحدة إلى أقصى حد ممكن باعتبارها أمل العالم فى السلام . . . » .**

وفى أول نوفمبر ، قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا ، وتبعتها سوريا . وفى ٢ نوفمبر قطع العراق والأردن علاقاتهما مع فرنسا .

وفى سوريا ، رفض العسكريون قرار مصر بتجميد العمليات على الجبهة الشمالية . وطالبت الغالبية من الضباط من الرتب الوسطى ، يتزعمهم عبد الحميد السراج ، بالقتال بمتطوعين من جبهة سوريا والأردن . وعندما أذيع قرار « اتحاد التجارة العربى » بتخريب المنشآت الغربية وخطوط أنابيب البترول ، قرر الضباط السوريون تدمير محطات ضخ البترول داخل الأراضى السورية .

وفى اجتماع ضمنى بالسراج وأمين النافورى ، سئلت عن رأى مصر فى ذلك . . وأعربت لهما عن تقديرنا لرغبتهم مساعدتنا ، إلا أننى أعدت لهم حرية اتخاذ قرارهم بما يتلاءم ومصلحة بلادهم . وفى ليلة ٢ / ٣ نوفمبر تم تدمير ثلاث محطات ضخ على خط الموصل - بانياس .

وعلى مختلف الجبهات العربية دوت أصوات المتظاهرين بالادانة للعدوان وبالتضامن مع مصر .

□ □ □

وفى نيويورك ، وفى ضوء عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار بوقف القتال ، دعيت الجمعية العامة بعد ظهر أول نوفمبر للانعقاد على هيئة اجتماع « التضامن من أجل السلام » . وفى ٢ نوفمبر تقدم الوفد الأمريكي بمشروع قرار يدعو إلى :

١ - وقف إطلاق النيران فورا ، ووقف التحركات العسكرية إلى المنطقة .

٢ - الانسحاب دون تأخير وراء خطوط الهدنة ومراعاتها بكل دقة .

٣ - امتناع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة عن إدخال معدات عسكرية فى منطقة الحرب ، وأى أعمال تعطل أو تمنع تنفيذ هذا القرار .

ورغم قبول مصر فى ٢ نوفمبر ، وإسرائيل فى ٣ نوفمبر لهذا القرار ، فقد طالبت بريطانيا وفرنسا بتأجيل تنفيذه . . كسبا للوقت . ففى شرق البحر الأبيض كانت أساطيل الدولتين تسارع

شرقا إلى المنطقة . وكان فى تقديرهما أن وقف « العملية البوليسية » المقررة رهن بقبول مصر وإسرائيل وضع قوات حفظ السلام بينهما ، حتى يتم تحقيق تسوية سلمية عربية ـ إسرائيلية والتوصل لترتيبات مرضية بشأن قناة السويس تضمنها الأمم المتحدة . وإلى أن يتم إنزال القوات الدولية فى المنطقة ، طالبت الدولتان أن يقبل المتحاربان فورا تواجد قوات بريطانية ـ فرنسية محدودة « للفصل » بين قواتهما فى منطقة القناة .

□ □ □

كان من بين الاعتبارات المحركة للموقف البريطانى ـ الفرنسى ، تصاعد موجة الوطنية فى شرق أوروبا والتى بلغت ذروتها فى المجر منذ الأسبوع الثالث من أكتوبر . فقد رأت الحليفتان فى هذه التطورات الفرصة للتدخل فى الشرق الأوسط دون مخاطرة بمواجهة الاتحاد السوفييتى .

إلا أن القيادة السوفييتية لم تكن على استعداد لقبول ضربتين فى وقت واحد فى المجر وفى مصر ، وعلى هذا قررت إخماد الثورة فى بودابست بالقوة . وفى فجر ٤ نوفمبر دخل ٢٠٠ ألف جندى تساندهم ٤٠٠٠ دبابة إلى بودابست . وخلال ساعات ، كانت القوات السوفييتية قد سيطرت على الموقف .

واستدار الاتحاد السوفييتى نحو جبهة الشرق الأوسط ، فأعلن الاحتجاج على وقف الملاحة فى شرق البحر الأبيض وشمال البحر الأحمر ـ مما يعطل الملاحة فى قناة السويس ويمثل خرقا لاتفاقية ١٨٨٨ ، وعملا عدوانيا يؤثر على مصالح مصر ودول أخرى ـ وأنه لا يمكنه التغاضى عن هذه الأعمال غير القانونية ، والتى تتحمل بريطانيا وفرنسا المسئولية عن نتائجها .

وفى مساء ٥ نوفمبر ، وجه رئيس الوزراء بولجانين إلى الحكومة الإسرائيلية خطابا يتهم فيه إسرائيل بالعمل « كأداة للقوى الامبريالية » وأنها تتلاعب بمصير شعبها على نحو إجرامى وغير مسئول ، وأن الاتحاد السوفييتى يتخذ خطوات لإنهاء الحرب ولردع المعتدين « مما سيترك آثاره على مستقبل إسرائيل ويضع علامة تساؤل بالنسبة لوجودها كدولة » .

كما بعث بولجانين رسالة إلى كل من رئيسى الوزراء البريطانى والفرنسى يشير فيهما إلى القدرات المتوفرة للاتحاد السوفييتى من الصواريخ الاستراتيجية ، ويتساءل عن تصرف الدولتين إذا وجدتا أراضيهما معرضة لهجوم دولة أقوى منهما تمتلك أسلحة التدمير الحديثة . وفى رسالته إلى الرئيس أيزنهاور يوم ٥ نوفمبر ، دعا بولجانين لعمل عسكرى مشترك لوقف العدوان على مصر ، مضيفا « أننا مصممون على سحق المعتدين باستخدام القوة وإعادة السلام إلى الشرق الأوسط » . وفى الأمم المتحدة طالب مشروع القرار السوفييتى بإرسال قوات بحرية ووحدات عسكرية ومتطوعين ومعدات أخرى ، إذا لم تتوقف العمليات خلال ١٢ ساعة وتنسحب القوات البريطانية والفرنسية من مصر خلال ٣ أيام .

وبطبيعة الحال ، فقد رفضت الولايات المتحدة الاقتراح السوفييتى وحذرت من دخول قوات سوفييتية أو غيرها للمنطقة ، وزادت تدريجيا من استعداد القوات الأمريكية . وفى نفس الوقت ،

وجه الرئيس أيزنهاور النصح لرئيس الوزراء البريطانى بقبول قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار .

■ المرحلة الثالثة ـ معركة السويس (٥ ـ ٧ نوفمبر)

وفى مواجهة الضغوط السياسية ، قررت القيادة البريطانية ـ الفرنسية تقديم موعد الغزو بحيث يبدأ اقتحام بورسعيد فى صباح ٦ نوفمبر ، بينما تحدد موعد إسقاط قوات المظلات لعزل الميناء عند فجر ٥ نوفمبر . ولقد ساعد على ذلك تحرك قوات الغزو من مالطة قبل الموعد المقرر فى الخطة ، ورفع سرعة ناقلات الجنود إلى الدرجة القصوى . ولكن من ناحية أخرى ، فقد استبعد تنفيذ المرحلة الثانية بالتقدم إلى القاهرة . وفقدت العملية العسكرية بذلك كل مغزاها السياسى ! .

□ □ □

ومنذ صباح ٥ نوفمبر ، بدأت عملية إسقاط وحدات المظلات البريطانية ـ الفرنسية عند بورفؤاد ومطار الجميل وكوبرى الرسوة ، بغرض عزل الميناء تمهيدا لاقتحامه . واستمر القتال إلى ما بعد الظهر ، عندما تمكنت قوات المظلات من السيطرة على أهدافها الثلاثة ، وتم عزل المدينة .

ومنذ المساء ، أخذت الإذاعات العالمية تردد ما صرح به رئيس وزراء بريطانيا فى مجلس العموم ـ فى محاولة لتهدئة المعارضة ـ من اجتماع بين اللواء صلاح الدين الموجى فى بورسعيد بقائدى القوات الفرنسية والبريطانية .. لترتيب « تسليم » بورسعيد وبورفؤاد .

وعندما أحيط الرئيس عبد الناصر علما بذلك ، أمر بوقف أى اتصالات بقيادة القوات الآنجلو ـ فرنسية ومواصلة القتال .. وسارعت الإذاعة المصرية لكى تنفى أية نية للتسليم . ومنذ العاشرة والنصف مساء استؤنف القتال فى بورسعيد .

□ □ □

وقبيل السابعة صباحا يوم ٦ نوفمبر ، بدأ اقتحام بورسعيد تحت غطاء جوى مستمر وقصف عنيف لدفاعات المدينة وأهدافها الحيوية . وخلال الساعات التالية التحم جنود وحداتنا المقاتلة بمساندة أهالى بورسعيد بقوات الاقتحام .

وبينما كان قادة العدوان يرتبون لعمليات اليوم التالى للاستيلاء على الاسماعيلية ومطار أبو صوير ، وافقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على وقف القتال وأرسلت التعليمات إلى القائد العام بوقف اطلاق النيران فى الثانية من صباح ٧ نوفمبر . وعلى ذلك ، قررت قيادة الغزو دفع كتيبة مظلات على وجه السرعة إلى منطقة الكاب لتأمين مركز القوات الأساسية فى بورسعيد .

وفى الوقت المحدد توقف إطلاق النار رسميا ، لتبدأ المقاومة الشعبية داخل بورسعيد ـ معززة من خارجها بالرجال والسلاح ـ ضد قوات الغزو .

■ المرحلة النهائية (نوفمبر ٥٦ ـ مارس ٥٧)

فى ١٠ نوفمبر ، أصبح السوفييت أكثر تحديدا بالنسبة لاجراءات إنهاء العدوان على مصر . فصدر بيان لوكالة تاس بأن مواطنين سوفييت ، من بينهم عدد كبير من الطيارين ورجال الدبابات والمدفعية والضباط ، قد طلبوا التصريح لهم بالتوجه إلى مصر كمتطوعين للقتال مع شعب مصر . وأن السلطات المختصة فى الاتحاد السوفييتى « لن تعوق » مغادرتهم إذا لم ينسحب المعتدون من مصر . وكان يوم ١٠ نوفمبر هو اليوم الذى تم فيه القضاء على آخر عناصر المقاومة فى المجر .

ومنذ ١٦ نوفمبر ، بدأت قوات الأمم المتحدة فى الوصول إلى مطار أبو صوير . وفيما بين ٢١ و ٢٣ ديسمبر تسلمت ميناء بورسعيد وانسحبت القوات المتحالفة . إلا أن مقاومة عمليات الأمم المتحدة جاءت من جانب إسرائيل . وتحت ضغط الولايات المتحدة قبلت إسرائيل فى ٨ نوفمبر « مبدأ » الانسحاب ، وبوصول قوات الأمم المتحدة ، انسحبت القوات الاسرائيلية من غرب سيناء حتى توقفت فى ٢١ يناير ١٩٥٧ غرب رفح وعلى طول شاطىء خليج العقبة حتى شرم الشيخ .

وفى ١١ فبراير ١٩٥٧ أعلن وزير الخارجية الأمريكية موقف بلاده فيما يلى :

١ ـ إتمام الانسحاب العاجل وغير المشروط من قطاع غزة .

٢ ـ أن خليج العقبة يعد مياها دولية وأنه لا يحق لأى دولة منع المرور الحر والبرىء فى الخليج والمضايق ، ما لم يكن هناك قرار مخالف لذلك من محكمة العدل الدولية . وأن الولايات المتحدة على استعداد لممارسة هذا الحق لسفنها ، وتنضم لإسرائيل لضمان الاعتراف لها بهذا الحق .

واعتبرت الولايات المتحدة أنها قد ذهبت بذلك إلى الحد الأقصى لتيسير انسحاب إسرائيل . وتحت التهديد بالحظر الاقتصادى بواسطة الأمم المتحدة ، انسحبت إسرائيل فى ٧ مارس من قطاع غزة . وفى ١٦ مارس عبرت قواتها المنسحبة من شرم الشيخ الحدود المصرية عند رأس النقب .

وفى ٢٩ مارس ، سمحت مصر ببدء الملاحة فى قناة السويس . وفى ٢٤ ابريل ، أصدرت إعلانا باحترامها لنص وروح اتفاقية ١٨٨٨ .

وسرعان ما تغيرت الخريطة السياسية . .

ففى ٩ يناير ١٩٥٧ استقال رئيس وزراء بريطانيا ، أنتونى ايدن من منصبه . وفى مايو ١٩٥٨ ، سقطت الجمهورية الرابعة فى فرنسا .

وبدأ عهد جديد تمارس فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى مسئولية إدارة الصراع فى الشرق الأوسط ومستقبل السلام فى المنطقة .

تقيـــيم المعـــركة

فى الساعات الأولى من صباح ٧ نوفمبر ١٩٥٦ بلغت القيادة العامة فى كوبرى القبة ، عائدا من دمشق عن طريق المملكة السعودية ، حيث واصلت رحلتى على متن طائرات سلاح الطيران المصرى إلى أسوان ، ثم أكملتها بالقطار إلى القاهرة . وكان يصحبنى عدد من المسئولين المصريين الذين كانوا قد احتجزوا فى بيروت عندما نشبت الحرب .

وعندما اجتمعت بالمشير عامر ، كان واضحا قدر ما يعانيه نتيجة ما انتهت إليه الحرب . فقد فقدت مصر سيناء وبورسعيد ، كما دمرت قواتها الجوية بصورة تكاد تكون تامة ، علاوة على ما تحملته الوحدات البرية من خسائر خلال انسحابها من شمال سيناء ، واستسلام بعض العناصر العاملة والحرس الوطنى المرابطة فى شرم الشيخ وغزة .

وكان المتداول فى القيادة العامة ، خلاف الرئيس عبد الناصر والمشير عامر حول ادارة المعركة . وأكد ذلك ما أفضى به الرئيس لرفيقه عبد اللطيف البغدادى ليلة ٤ / ٥ نوفمبر ، وهما فى طريقهما إلى الإسماعيلية ، حيث شاهد قصف القوات الجوية البريطانية لقواتنا المنسحبة من شرق سيناء . ولم يملك الرئيس عندئذ إلا أن يعبر عن إحباطه بقوله « إن جيشى قد هزمنى ! » .

وفى ١٠ نوفمبر عرض المشير استقالته من منصبه فور تحقيق انسحاب القوات البريطانية والفرنسية . إلا أن الرئيس عبد الناصر استطاع أن يتجاوز أزمة الثقة وأن يسوى الخلاف بينهما . وعلى هذا ، فمنذ أوائل يناير أصبح من الممكن تركيز الجهد من أجل تقييم المعركة العسكرية واحتياجات إعادة البناء .

□ □ □

على امتداد سبعة أشهر ونصف دارت أعظم معارك التاريخ المصرى الحديث ، واستطاعت مصر فى نهايتها أن تحافظ على استقلالها وأن تؤكد حقها وأن ترغم قوى العدوان على الانسحاب وتحرمها من تحقيق أهدافها .

ولقد أدار الرئيس عبد الناصر هذه المعركة بكل ما اتصف به من حكمة وشجاعة وضبط النفس ، وتقدير كامل لكل أدوات الصراع . . السياسية والعسكرية والاقتصادية . وكانت أخطر أسلحته هى ثقته فى جماهير شعب مصر ، وقدرته على تعبئتها وتأييدها الكامل له وإصرارها على مواصلة القتال معه .

وكان الموقف الذى اتخذته الشعوب العربية ـ فى تأييدها لوقفة « الزعيم العربى » ، وإدانتها للعدوان ، وتصديها للمصالح الغربية الحيوية ـ عاملا هاما فى تحديد مصير الحرب . كما جاءت وقفة الرأى العام العالمى فى معسكر حلفائنا

وأصدقائنا ومن داخل « بيت » المعتدين أنفسهم ، لتضيف إلى هموم قيادات العدوان .

وخرج عبد الناصر من هذه المعركة ، على رأس النظام الجديد زعيما دون منازع ، ليس فى مصر وحدها ، ولكن لحركة التحرير الوطنى فى العالم العربى وعلى امتداد العالم الثالث كله . . حيث أضحت المعركة معركة كل الشعوب المقهورة . وفى العقد التالى ، ستعصف رياح التغيير بقلاع القوى الاستعمارية لتقتلعها من قواعدها فى آسيا وإفريقيا ، بعد سنوات الاحتلال والاستغلال .

□ □ □

وعندما يجرى تقييم أداء أدوات الصراع فى المعركة ، قد لا يملك الكثيرون سوى الادعاء بأن القوات المسلحة قد تلقت ضربة عنيفة خلال عشرة أيام من القتال . **وبكل المقاييس العسكرية ، فمن الضرورى أن نعترف بأن قواتنا المسلحة لم تكسب المعركة العسكرية التى خاضتها . ولكن من الإنصاف أيضا أن نقول إنها لم تخسرها . ودون ادعاء مبالغ فيه ، نستطيع أن نسجل حقيقة أن « جيش عبد الناصر » لم يهزمه ، وأن أداءه قبل وخلال معركة سيناء - السويس كان عاملا هاما فى تحقيق القيادة السياسية لأهدافها الوطنية .**

ففى مرحلة الاقتراب من الحرب ، استطاعت قيادة القوات المسلحة أن تحسن تقدير الموقف وأن تطور تقييمها مع تتابع الأحداث - غير المنظورة - على الجانب الآخر ، حتى كادت مراحل تخطيطها للدفاع تتوافق يوما بيوم مع مراحل تخطيط قيادة العدوان الثلاثى[1] .

ولقد وضعت القيادة العامة وهيئات أركان الحرب بناء على ذلك خطط المواجهة ، ورتبت أوضاع القوات على جبهتى القتال فى سيناء والقناة / الدلتا ، وأجرت تحركات واسعة النطاق للقوات المقاتلة . واستجابت التشكيلات المقاتلة لمطالب التخطيط ، وساعدت كفاءة عناصرها الفنية والادارية على التغلب على مشكلات تعديل مناطق الحشد والانتشار . ولقد فرض هذا الاداء على قيادة الحلفاء إبطاء عجلة الحرب ، والحد من اندفاعها نحو شن عملية حربية خاطفة .

وعندما نشبت الحرب ، قررت القيادة السياسية تبنى تقديرها باستبعاد احتمال هجوم آنجلو - فرنسى . . وتركيز التصدى فى اتجاه إسرائيل ، ونقل مركز الثقل الاستراتيجى لقواتنا إلى سيناء .

وفى تقديرنا أن هذا القرار كان سابقا لأوانه . ففى مثل الظروف التى كانت تواجهنا ، لم يكن هناك ما يبرر فى مساء ٢٩ أكتوبر - وبخاصة بعد الانذار البريطانى - الفرنسى

---

(١) راجع « حرب العدوان الثلاثى على مصر ، خريف سنة ١٩٥٦ - الجزء الأول » . الصادر عن شعبة البحوث العسكرية للقيادة العامة للقوات المسلحة عام ١٩٦٥ .

فى مساء ٣٠ أكتوبر ـ استبعاد التدخل الغربى . وطالما بقيت القوات الآنجلو ـ فرنسية عبر الشاطىء الشمالى . . فقد كان من الحكمة أن نمنح أنفسنا فسحة من الوقت نتبين خلالها نواياها قبل أن نلقى بثقلنا فى اتجاه أو آخر . وحتى يحين الوقت المناسب ، كان علينا أن نتخذ القدر المحدود من الاجراءات لدعم دفاعاتنا ولمنع الموقف من الانفلات .

ومع ذلك ، فقد استطاعت القيادات العسكرية وتشكيلاتها المقاتلة ـ استجابة إلى تقديرات القيادة السياسية ـ أن تقوم بمناورات هامة فى فترات زمنية قصيرة ، لكى تتلاءم وما تتطلبه المواقف الاستراتيجية الجديدة . ففى خلال ٤٨ ساعة استدارت قواتنا شرقا للتدخل فى سيناء ، ثم قامت بالانسحاب منها غربا إلى منطقة القناة ، رغم ظروف السيادة الجوية للقوى المعتدية .

ولقد ساعد ذلك على إبطاء عمليات قوات العدوان . فقد استطاعت قواتنا أن تكسب للقيادة السياسية أياما ، بل ساعات ثمينة ، سمحت بتعبئة وإقحام تأييد دولى ضخم للقضية المصرية . ولم تكن هذه القوى السياسية التى ألقت بثقلها فى المعركة إلى جانب مصر ، لتقبل عليها لولا ثقتها فى أنها تخطو فوق أرض صلبة يمثلها إصرار القيادة العليا للبلاد وفعالية قواتها المسلحة وتصميم شعبها على مواصلة القتال .

ومن الضرورى أن نعيد تأكيد موقف قواتنا على الجبهة الشرقية ، إذ لا يمكن الادعاء بهزيمتها أمام « الهجوم » الإسرائيلى خلال معركة سيناء . ففى المرحلة الافتتاحية للعمليات ، اكتفت القوات الإسرائيلية بتنفيذ عملية محدودة توفر المبرر لبريطانيا وفرنسا لإصدار إنذارهما مساء ٣٠ أكتوبر . أما القوة الإسرائيلية الرئيسية فقد انتشرت أمام مواقعنا فى شمال شرق سيناء فى انتظار بدء الهجوم الجوى للحليفتين . ولما لم يبدأ الهجوم حتى ظهر ٣١ ، رأى بن جوريون سحب قوات المظلات من ممر متلا خشية تدميرها ، لولا تدخل موشى ديان الذى أقنع رئيس الوزراء الإسرائيلى باستبقائها فى مراكزها على أن تلتزم بالدفاع المرن .

وعلى أثر تدخل سلاح الطيران البريطانى ـ الفرنسى ، بادرت قواتنا فى شرق سيناء بالتخلى عن مواقعها الدفاعية . وفوجىء الإسرائيليون فى اليوم التالى بالمواقع وقد أخليت أثناء الليل . ولم تحاول القوات الإسرائيلية الاتصال بقواتنا المنسحبة والضغط عليها . . تاركة هذه المهمة للقوة الجوية البريطانية ـ الفرنسية .

وعندما توقفت العمليات فى فجر ٧ نوفمبر ، كانت قيادات قواتنا البرية فى مراكزها تمارس مسئولياتها ، وعلى استعداد لإقحام تشكيلات أساسية حول الإسماعيلية وفى داخل الدلتا ، فيما لو استمر القتال . وكان بمقدورها بذلك أن تكسب للقيادة السياسية بضعة أيام أخرى ثمينة .

ومع ذلك ، فلم تكد المدافع تصمت على الجبهة ، حتى كانت القيادة العامة وهيئات الأركان قد بدأت فى مراجعة نتائج المعركة التى خاضتها ، تمهيدا لتنفيذ قرار بإعادة بناء القوات المسلحة .

الانعكاسات السياســية للحرب

فى أول نوفمبر ١٩٥٦ ، قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا وفرنسا . وببداية العمليات الحربية ، استولت قواتنا فى منطقة السويس على القاعدة البريطانية فيها . وفى أول يناير ١٩٥٧ ، أسقطت مصر معاهدة الجلاء كما قررت تمصير الاقتصاد المصرى .

وقدرت الولايات المتحدة أن انسحاب بريطانيا وفرنسا من المنطقة وانحسار نفوذهما منها سيخلق « **فراغا** » يغرى الاتحاد السوفييتى بأن يشغله . وعلى هذا فقد سارعت فى نوفمبر بالإعلان عن « مذهب أيزنهاور » ، الذى حدد سياستها فى الشرق الأوسط متضمنا :

١ ـ مساعدة الولايات المتحدة لدول المنطقة وتعاونها معها لبناء اقتصادها .

٢ ـ توفير قدر معين من التسليح لدول المنطقة بديلا عن التسليح السوفييتى ، يحقق أمنها الداخلى ويوفر لها قدرة دفاعية معقولة .

٣ ـ استخدام القوات الأمريكية لضمان وحماية الاستقلال السياسى للدول التى تطلب العون ضد العدوان المسلح لدولة تحت سيطرة الشيوعية الدولية .

ورفضت مصر المشروع الأمريكى . وأصدر الرئيس عبد الناصر فى ٢١ نوفمبر بيانا تضمن أسس سياسته الخارجية :

١ ـ لن يكون عميلا أو تابعا لأحد ، وأن مصر مصرة على استقلالها السياسى والأيديولوجى .

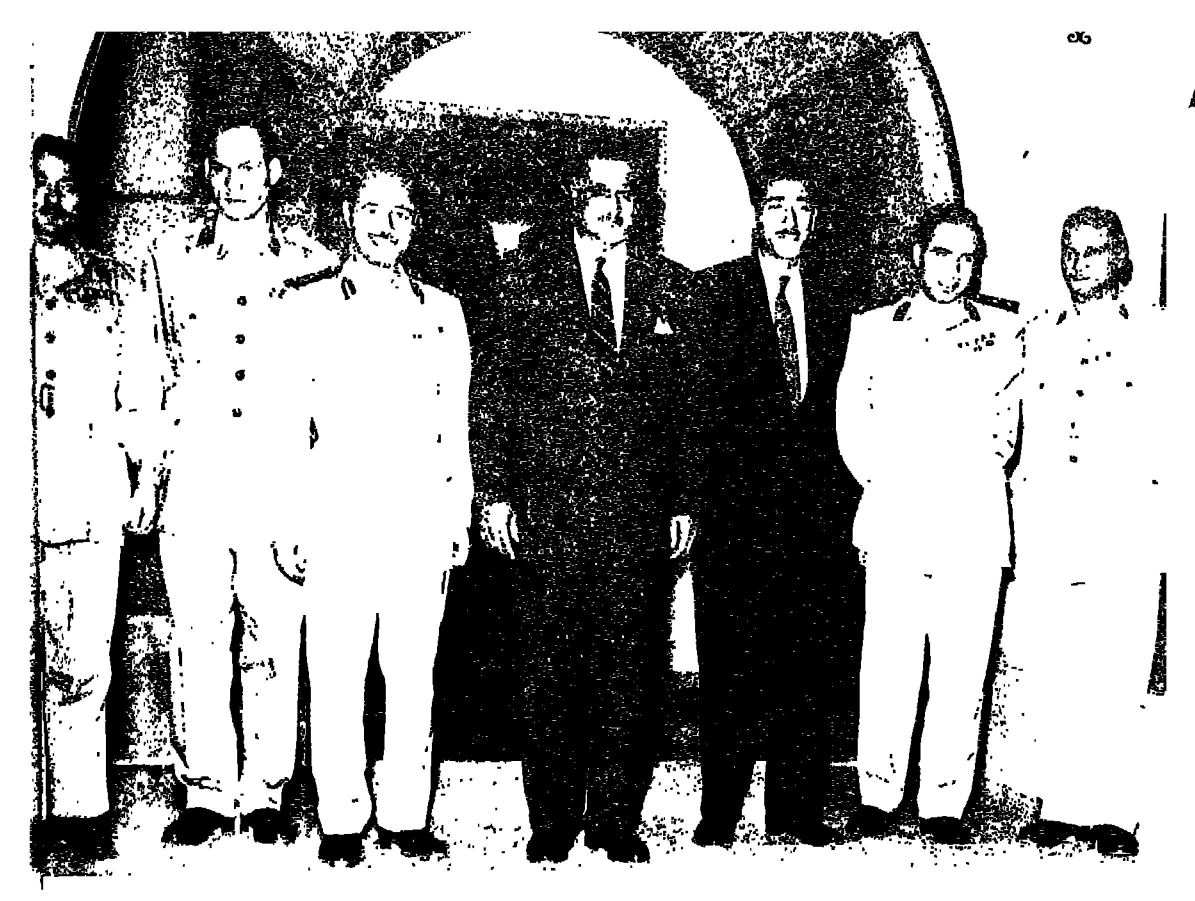
٢ ـ أن مصر واعية ، نتيجة موقعها الجغرافى ، للحاجة إلى التعاون الدولى وأهمية اتباع القانون الدولى .

٣ ـ وأن لها مشاعر نحو البلدان التى تشاركها تقاليدها الثقافية ، والدول حديثة الاستقلال التى تجاهد لتحقيق الديموقراطية والتقدم الاقتصادى .

وبذلك اختلفت مصر والولايات المتحدة حول جوهر أسس العلاقات التى تربطهما . وترتيبا على ذلك ، رفضت الولايات المتحدة أول طلب مصرى لمعونات عاجلة من السلع الغذائية والوقود والأدوية ، كما رفضت أن تلغى قرارها بتجميد أرصدة مصر (٢٧ مليون دولار) لشراء ما تحتاجه .

ولقد أسهم هذا الموقف فى دفع **العلاقات المصرية ـ السوفييتية** نحو مستوى جديد ، وتوثيق التعاون بين البلدين . وترجمت هذه العلاقة الجديدة بينهما مباشرة فى الميدانين العسكرى والاقتصادى .

ففى نوفمبر ١٩٥٧ ، قام المشير عامر بزيارة رسمية للاتحاد السوفييتى على رأس وفد عسكرى ، بغرض الاتفاق على صفقة تسليح لتعويض ما فقدته قواتنا خلال العمليات الحربية ثم



□ أصر الضباط السوريون علي الوحدة الكاملة مع مصر ، ورفضوا كل أشكال التنسيق والتعاون التي تقل عن ذلك ، وقرروا ارسال وفد للقاهرة لحوار مباشر مع عبد الناصر . في الصورة الرئيس عبد الناصر والي يساره المشير عبد الحكيم عامر ثم عبد الحميد السراج ومحمد علي عبد الكريم والي يمينه عفيف البزرى وحافظ اسماعيل وعبد المحسن أبو النور ، أثناء مباحثات الوحدة .

لاستبدال الأسلحة الغربية بها . وكانت هذه أول زيارة رسمية على مستوى زعماء البلدين ، جرت خلالها مباحثات عامر والرفيق خروتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعى ، الذى أثار الانتباه والإعجاب بمرحه وسرعة بديهته وشخصيته القوية المسيطرة . وانتهت مهمتنا باستجابة القيادة السوفييتية إلى مطالبنا رغم محاولات خروتشوف خفض قائمة احتياجاتنا بدعوى قصور قدرات السوفييت الاقتصادية ، وتحذيره حتى لا تثقل مصر نفسها بأكثر مما تحتمل من التسليح .

وعلى الجانب الاقتصادى ، فقد صاحبت المشير عامر للمرة الثانية إلى موسكو فى أكتوبر ١٩٥٨ فى نهاية زيارته لتشيكوسلوفاكيا . وكان الرئيس عبد الناصر قد بعث برسالة إلى المشير يطلب منه فيها التوجه إلى موسكو للاتفاق على تمويل الاتحاد السوفييتى لمشروع السد العالى ، وتقديم المعونة الفنية اللازمة لتنفيذ المشروع . وفى موسكو طغت شخصية خروتشوف على المباحثات وهو يضيف إلى مسئولياته كسكرتير عام الحزب . . مسئوليات رئيس الوزراء ، بعد

تنحية المارشال بولجانين . وانتهت مباحثات المشير عامر كما كان مقدرا لها ، بالاتفاق على تعاون السوفييت فى تنفيذ مشروع السد العالى .

□ □

وعلى جبهة العالم العربى انعكست حدة المواجهة بين القوتين الأعظم على علاقات « **القوى الثورية** »و « **القوى التقليدية** » . . التى لم تكن على استعداد للتضحية بعلاقاتها بالعالم الغربى ، وتخشى تعاظم قوة مصر بعد انتصارها فى معركة سيناء ـ السويس . ففى الأردن ، أقال الملك حسين حكومة النابلسى الوطنية ، مما أدى إلى قطع العلاقات المصرية ـ الأردنية . وفى لبنان ، عاد الرئيس كميل شمعون إلى رئاسة الدولة . . ايذانا بعودة لبنان إلى حظيرة الغرب .

ومنذ أوائل عام ١٩٥٧ ، أصبحت سوريا فى عزلة سياسية وهدفا لمناورات القوى الكبرى . وفى خريف العام ، شُكِّل « مجلس ثورى » من كل الاتجاهات السياسية فى الجيش ، بادر بطرح قضية الوحدة مع مصر فى مواجهة الضغوط التى تمارسها تركيا ، عضو حلف بغداد . وفى أكتوبر ناقشنا الوضع العسكرى السورى ، **وقررنا إيفاد خمسمائة ضابط وضابط صف من قواتنا لدعم وحدات المدفعية والدبابات السورية . وكانت هذه الخطوة من الناحية العملية ، بداية اندماج الجيشين المصرى والسورى ، ومقدمة لخطوة الوحدة بين البلدين .**

وخلال زيارتى لقواتنا فى سوريا ، ناقشت مع ضباط القيادة السورية بتكليف من المشير عامر ، صورة للتنسيق والتعاون بين القوات المسلحة للبلدين . . يمكن أن تعد بديلا لما يطالب به السوريون من وحدة مع مصر . . ولكن العسكريين أبدوا فى مناقشاتنا عدم جدوى أى صورة للتعاون لا ترقى لمستوى الاندماج الكامل . . فقد أصبحت الوحدة مع مصر هى سبيل العسكريين لتحقيق الاستقرار على الجبهة الخارجية ، وسبيل المدنيين للاستقرار على الجبهة الداخلية .

وقرر السوريون أن يبعثوا بوفد إلى القاهرة لحوار مباشر مع عبد الناصر لتحقيق الوحدة الفورية بين البلدين . ورغم أن هذه الخطوة كانت سابقة لأوانها ، فقد قبل بها عبد الناصر لمواجهة التحركات السياسية الغربية . **وفى أول فبراير ١٩٥٨ ، أعلن قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، وفى ٢٢ فبراير قامت فى الشرق الأوسط « الجمهورية العربية المتحدة »** . ولم يلبث أن انضم اليمن للوحدة فى اطار « الدولة العربية المتحدة » .

وفى ١٤ يوليو ، تصدع حلف بغداد عندما استدار لواء عراقى للاستيلاء على مقاليد الحكم والإطاحة بعضوية العراق فى الحلف . وفى عملية سريعة تستهدف التصدى لهذا المد الثورى ، هبطت قوات بريطانية منقولة جوا فى عمان بينما سارع الأسطول الأمريكى السادس إلى شواطىء لبنان . . دعما للنظم القائمة فيهما .

إعــادة البنــاء العســكرى

منذ أوائل ١٩٥٧ ولمدة أربعة أعوام ، وجهت القيادة العامة للقوات المسلحة أكبر عملية لإعادة بناء المؤسسة العسكرية بالاشتراك مع خبراء من الاتحاد السوفييتى ومن تشيكوسلوفاكيا . وفى نهاية صيف ١٩٦٠ كنا قد أنهينا مرحلة اعادة التنظيم ، وأصبح علينا أن نوفر لقواتنا وقياداتنا ٣ ـ ٥ أعوام حتى يتم صهرها وتأكيد فعاليتها القتالية[1] .

□ □ □

جاءت خطوتنا الأولى فى يناير ١٩٥٧ ، عندما بعثنا فى سرية تامة بأول مجموعة من ضباط القوات البرية والجوية الأقدم لحضور دورة دراسية خاصة مدتها عام فى الأكاديمية العسكرية « فرونز » فى الاتحاد السوفييتى . وكان اختيارنا للضباط يستهدف التعرف على العقيدة الروسية لإدارة عمليات التشكيلات الكبرى .

ونتيجة لهذا « **الاستطلاع** » الأول فقد تقرر إيفاد مجموعة ثانية على نفس المستوى فى أوائل عام ١٩٥٨ . وابتداء من العام التالى ، تابعت القوات المسلحة إيفاد ضباطها أركان الحرب لدورات تمتد ثلاثة أعوام ، وكان ذلك قرارا بتغيير جذرى فى القوات المسلحة .

وفى نهاية ١٩٥٧ ، خلال زيارة المشير عامر لموسكو ، تم الاتفاق على إيفاد عدد من الخبراء السوفييت للاشتراك فى إعادة تنظيم التشكيلات والوحدات المقاتلة البرية والجوية ، وخدماتها الادارية والفنية . واقترن بهذا التطور إعادة تنظيم الجهاز التعليمى العسكرى وإنشاء الكلية الفنية العسكرية لتعليم مصممى الأسلحة ، فضلا عن صيانتها وإصلاحها .

ومنذ نهاية الحرب ، حظى موضوع « **الدفاع الجوى** » باهتمام خاص . فقد كان عدم نجاحنا فى تنظيم وإدارة جهاز الدفاع الجوى سببا فى تدمير قواتنا الجوية منذ بداية الحرب . ولهذا الغرض استقدمنا وفدا عسكريا من تشيكوسلوفاكيا لدراسة إقامة نظام متكامل للدفاع الجوى ، أصبح الخطوة الأولى لانشاء القيادة المستقلة للدفاع الجوى .

وفى أوائل ١٩٦٠ ، عدت إلى براج على رأس عدد من اللجان الفنية للاتفاق على دعم « القاعدة الفنية » للجيش . . وذلك استجابة لما لحق التشكيلات من تطورات . وفضلا عن مهام الصيانة والاصلاح ، فقد استهدفنا أن تكون هذه « المعامل » قادرة على انتاج نسبة عالية من قطع الغيار . . وكان ذلك بمثابة خطوة نحو تصنيع هذه الأسلحة .

□ □ □

---

(١) ذهب بعض الساسة للقول بمسئولية جيل « أكتوبر ١٩٥٦ » العسكرى عن تقديره أن المعركة كانت انتصارا . . الأمر الذى تجاهل معه دراستها واستخلاص نتائجها . . وعلى هذا مهد الطريق لهزيمة يونيو ١٩٦٧ .



□ كان أهم انجاز في مجال اعادة بناء القوات المسلحة ، هو تنظيم القيادة العامة للقوات المسلحة ، تتمتع بقدرات فعالة في الادارة والسيطرة والقيادة . وقد نظمت هذه القيادة سلسلة من المناورات ، منها مناورة السد العالي فى ديسمبر ١٩٥٨ ، والتي حضرها الرئيس عبد الناصر والقائد العام المشير عبد الحكيم عامر ويرى إلي يمين المشير عامر اللواء حافظ اسماعيل مدير مكتب المشير ثم الفريق محمد ابراهيم رئيس الأركان ، ثم العميد أحمد اسماعيل بين الرئيس والمشير ، واللواء أنور القاضي الي يسار الرئيس .

وكان أهم إنجاز لنا فى مجال إعادة بناء القوات المسلحة ، هو تنظيم القيادة العامة للقوات المسلحة . وكان المشير عامر قد كلفنى بإجراء الدراسة المطلوبة مع وفد سوفييتى ، جاءنا خصيصا لهذا الغرض وحقق معنا التنظيم المنشود ، ثم تدريب أجهزته .

كانت القيادة العامة حتى عام ١٩٥٧ تتمثل فى القائد العام ومكتبه على رأس هيئات أركان الحرب للجيش والطيران والبحرية . ومنذ حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، كان واضحا عدم فعالية هذا التنظيم الذى يفتقر إلى قدرة التخطيط المشترك وادارة العمليات الكبرى والتنسيق بين

التشكيلات المقاتلة . . البرية والجوية والبحرية . وخلال معركة سيناء / السويس ، تأكد لنا عجز الوضع القائم عن إرضاء احتياجنا .

ومع تحقيق الوحدة مع سوريا ، أصبح من المحتم إعادة تنظيم الهيكل العام للقوات المسلحة . فمن ناحية . . أضافت مشكلات سوريا عام ١٩٥٧ لحجم التزاماتنا ، ثم تطورت مهامنا بتحقيق الوحدة ثم الاتحاد مع اليمن . . ثم بثورة العراق . **وبذلك تجاوزت التزاماتنا الحدود الوطنية ، فبلغت حدود تركيا فى الشمال وايران إلى الشرق وباب المندب إلى الجنوب . وطالما مارست مصر مسئولية قيادية . . فقد أصبح علينا اللحاق بها وترجمة مواقفنا السياسية على المستوى العسكرى . . وذلك بتنظيم القيادة العامة للقوات المسلحة للوفاء باحتياجات التخطيط وادارة عمليات تشكيلاتنا المقاتلة .**

وعندما ناقشت مع الخبراء مشكلات القيادة العليا ، استقر رأينا على عدد من التوصيات تتركز أساسا حول « رفع » **هيئة أركان حرب الجيش لتصبح « هيئة الأركان العامة » لكل القوات المسلحة ، ويصبح رئيس الهيئة هو النائب الأول للقائد العام للقوات المسلحة ـ الذى يتولى أيضا مهام وزير الدفاع ، ويسيطر من خلال الهيئة على قيادات القوات البرية والجوية والبحرية . .**

وفى إطار هذا التشكيل ، لم يكن من الصعب أن نجد الصياغة التنظيمية المناسبة « لمكان » الجيش الأول فى الاقليم السورى داخل هيكل القوات المسلحة ، مع حل المشكلات الملحة داخل القوات السورية . ومع ذلك ظل « ثقل » المؤسسة العسكرية المصرية وامتدادها التاريخى بالمقارنة بشباب المؤسسة السورية وتوثبها ، عاملا على إبطاء الاندماج بينهما . . وذلك نتيجة لما ترتب على الاعتبارات السالفة ـ منطقيا ـ من هيمنة مصرية على شئون الجيش السورى ، الأمر الذى كان يمثل امتدادا للعلاقة على المستوى السياسى بين القطرين .

وبنهاية عام ١٩٥٩ ، أصبحت لدينا قيادة عامة تتمتع بقدرات فعالة فى الادارة والسيطرة والقيادة . **ومنذ بداية العام التالى ، كنت أبحث مع البعثة السوفييتية توفير معهد عال لبناء كوادر عسكرية ومدنية قادرة على قيادة البلاد وادارة مجهودها الحربى . إلا أن هذه المباحثات لم تكتمل حتى عام ١٩٦٥ .**

□ □ □

وفى صيف ١٩٦٠ كنت أشعر بأن مهمة جوهرية قد تحققت ، وبأننى قد استنفدت الغرض من بقائى فى مكتب المشير عامر . ولهذا ، فعندما عرض على المشير عامر رغبة الرئيس عبد الناصر أن اتولى منصب وكيل وزارة الخارجية ، لم اتردد طويلا فى قبوله .

وفى منتصف سبتمبر ودعت المشير عامر ورفاقى بمكتبه ، وخلعت ردائى العسكرى بعد ربع قرن كامل ، متوجها إلى وزارة الخارجية لكى أبدأ عهدا جديدا ، وإن ارتبط بصورة وثيقة

بالقوات المسلحة . فمن هناك تابعت عثراتها وانتصاراتها ، وعملت من أجل دعم فعاليتها وتوفير أكثر الظروف الدولية ملاءمة لتحقيق مهامها الوطنية والقومية .

ومضت سنوات قبل أن يتأكد لى أن الدبلوماسية لم تكن فى حاجة لى . . بقدر ما كانت المؤسسة العسكرية فى غنى عنى ! .

□ □ □

الباب الثانى

الدبلوماسية أداة كفاح وطنى

« إن سعى مصر العربية إلى الوحدة العربية هو مسئولية تاريخية يتحملها شعب مصر بحكم الطاقات والامكانيات الكامنة فيه »

جمال عبد الناصر

« قضية فلسطين أصعب القضايا فى العالم لأنها ليست إسرائيل وحدها وإنما إسرائيل ومن وراء إسرائيل »

جمال عبد الناصر

٤ وزارة الخارجية الديوان العام

إدارة العلاقات الخارجية

فى منتصف سبتمبر ١٩٦٠ ، كنت أتلمس طريقى إلى وزارة الخارجية . . بينما كانت « الجمهورية العربية المتحدة » ما تزال تخوض معركة من أجل تأمين الوحدة ضد القوى المعادية لها ، والتى كانت تستهدف إنهاكها وتحطيم وحدتها . . بل وتدمير الثورة ذاتها .

ومع ذلك ، فلم تكن هذه المعركة لتثنى عبد الناصر عن متابعة ودعم حركات التحرر الوطنى على امتداد ساحة شاسعة عبر العالم الثالث . . أو أن يلعب دورا بناء فى سبيل الحفاظ على السلام العالمى . **وكانت وزارة الخارجية من مبناها التقليدى فى قصر النيل تلهث فى ملاحقة الامتداد المتواصل لالتزاماتنا ولعلاقاتنا الدبلوماسية ، وتدفع هذه المعارك من خلال التنظيمات الدولية والإقليمية ومن خلال بعثاتها الدبلوماسية . . بينما تستعد لاقتحام القارة السوداء ورياح التغيير تهب عليها . . ولكى تستقر فى مركز قيادتها فى العالم غير المنحاز .**

وخلال الأعوام العشرة التالية ، تابعت عن قرب سير هذه المعارك . فمن القاهرة شهدت انهيار الوحدة فالثورة فى اليمن ، ومن لندن شهدت اقتراب العاصفة ، وفى روما روعنى تصدع أسس الاستقرار ، ومن باريس تابعت انتفاضة مصر . . قبل أن أعود إلى القاهرة فى ربيع ١٩٧٠ ، حيث كانت أزمة الشرق الأوسط قد بلغت ذروتها . . قبل أن يختار الله عبد الناصر إلى جواره .

□ □ □

ولقد كان من الضرورى قبل أن أخطو إلى وزارة الخارجية ، أن التقى بالرئيس عبد الناصر لكى اتعرف منه على طبيعة مهمتى المستقبلة . . والتى أجملها لى المشير عامر فى « **السيطرة** » **على جهاز الوزارة** . إلا أن ظروف استعداد الرئيس للسفر إلى نيويورك أملت تأجيل هذا اللقاء . وعلى هذا كان علىّ أن اتبين مكانى فى الجهاز الضخم الذى يرسم سياستنا ويدير علاقاتنا الخارجية ، والذى يجلس على قمته ويهيمن عليه رئيس الجمهورية . فقد كان هو المخطط للسياسة الخارجية ، والمعنىّ بإدارة العمليات السياسية الكبرى . وكانت هذه المسئولية مستمدة من سلطته فى نظامنا الرئاسى ثم من زعامته فى ساحة العالم الثالث والعربى . **وكان عبد الناصر مسلحا بإلهام الزعيم الثورى ، وبخبرة ثمانية أعوام من الكفاح المرير ، وبإحاطته الكاملة بعناصر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والنفسية فى المعارك التى نخوضها .**

واستقبلنى الدكتور محمود فوزى برقته المعهودة وبريق عينيه الضيقتين ، وبابتسامته الودودة . وأصبح هذا اللقاء بداية صحبة بيننا استمرت عشرين عاما . . اتصفت بالاحترام والثقة .

كان الدكتور فوزى « مستشار » الرئيس عبد الناصر ، ويده اليمنى فى الساحة الدولية ، وقطب العمليات الدبلوماسية . . وممثل مصر فى المجتمع الدولى ، ورفيق الرئيس فى المؤتمرات الدولية وإلى عواصم العالم . فقد كان الدكتور فوزى قادرا على أن يتلقى القرار « الخشن » فى صورته الأولى ، فيعيد صياغته دون أن يفقده جوهره ، مضيفا إليه أحيانا ما يكمل أركانه أو يقومه ويلين من حدته .

وكان ما بهرنى فيه هو أسلوبه المتميز فى ممارسة العمل الدبلوماسى فى أدق الأدوار والمواقف . . فى حزم وصرامة تغلفها رقة اختياره لكلماته وحسن صياغته لتعبيراته . كان فكره يقظا ، وعمقه لا يسبر له غور . . ومنطقه شاملا يستخلص من الأسباب نتائجها . كما كان استعداده أن يستمع بقدر ما يتحدث أمرا « مثيرا » . ولم يكن فوزى يرى الدنيا بيضاء ناصعة ولا سوداء حالكة . ومنه تعلمت الحلول الوسط التى افتقدتها فى عالمى العسكرى .

وعلى الجانب الآخر كان يقف حسين ذو الفقار نائب وزير الخارجية ، وكان اختلافه عن الدكتور فوزى تاما . فهو الثورى المثقف المتعمق فى التاريخ . . الواضح أشد الوضوح والعاطفى شديد الحساسية . . الذى يلتزم بخط العمل المباشر الصريح والذى لا يغتفر لأحد هفوة . . الصلب فى أحكامه على الناس والمواقف . وكان حسين قد انفرد بالإدارة اليومية لجهاز وزارة الخارجية ، وهكذا أصبح « يكمل » الدكتور فوزى فيشكلا معا ثنائيا متكاملا .

ورويدا . . رويدا ، استقر بى المقام فى هذا الجهاز الضخم الفريد ، رئيسا له ، مسئولا عن ادارة حركته ومنظما لها ، معنيا بالسهر على تنفيذه للتعليمات الصادرة إليه وإلى بعثات الجمهورية فى الخارج . وعبر ثلاثة أعوام ونصف عام ، أكملت مع الدكتور فوزى وحسين ذو الفقار « الثالوث » . المسئول عن إدارة علاقات مصر الخارجية . . فى اطار المبادىء والخطط التى يرسيها عبد الناصر .

أهـل الثقـة

عندما استقبلت عملى فى الديوان العام لوزارة الخارجية ، كنت مسلحا برصيد ربع قرن من العمل فى القطاع العسكرى ، تخللته خمسة أعوام من الحياة فى المجتمعات الأجنبية ، والالتقاء مع بعثاتنا الدبلوماسية أو العمل فيها . مما أصبح يهيىء لى نقطة انطلاق مرضية فى عمّلى الجديد . ولكننى كنت مدركا لضخامة المهمة التى كنت مقبلا عليها وحاجتى الملحة للتعرف على دقائق هذا الجهاز الضخم الذى يدير علاقاتنا الخارجية على الساحة العالمية ، والأهداف التى يلتزم بها والمبادىء التى تحكم حركته ، والأدوات التى يمارس بها نضاله . كما كان علىّ أن اتابع نشاطات هذا الجهاز وأن اكتسب ثقته ، فيتم تعاونه معى فى سهولة ويسر ، وعلى نحو يحقق تطوير أدائه .

ولقد كان الحاجز الذى شعرت أنه يفصلنى عن جهاز الوزارة ، والذى أردت أن اتجاوزه ، هو انتمائى السابق إلى السلك العسكرى وما كان له من انعكاس سلبى على مركزى فى السلك الدبلوماسى ، خاصة وقد لحقنى بعد أسابيع قرابة عشرين ضابطا ، مما أصبح يمثل صدمة لتطلعات رجال الوزارة الدبلوماسيين . . الذين شهدوا منذ خمسة أعوام بداية « التسلل » العسكرى إلى صفوفهم .

وكان العسكريون عنصرا « دخيلا » على وزارة الخارجية ، ظل يثير جدلا لعشرين عاما . كان يطلق عليهم « أهل الثقة » . . وكان الدبلوماسيون هم « أهل الخبرة » ، وكان خط التقسيم هذا ظالما . فمع أن النظرة السريعة تظهر بوضوح الاختلاف الكبير بين طبيعة العمل الدبلوماسى والعمل العسكرى ، وبين ما يحسن أن يتحلى به رجل الدبلوماسية وما يجب أن يكون عليه رجل الحرب ، إلا أن النظرة المتأنية والموضوعية يمكن أن تقودنا إلى نتائج مختلفة عندما تكشف لنا عن العلاقة الوثيقة التى تربط المجالين . فلا سياسة خارجية فعالة يمكن أن تتحقق دون قوة عسكرية تسندها ، ولا معنى لوجود قوة عسكرية لا تدعمها سياسة خارجية نشطة وخلاقة ، من أجل تحقيق الهدف الأساسى لهما . . وهو تأمين البلاد وحماية مصالحها العليا .

ولقد كانت غالبية الضباط الذين جاءوا إلى وزارة الخارجية من خريجى كلية أركان الحرب ، كما كان البعض منهم يحمل درجات جامعية . وأصبحت هذه القدرات إضافة لقدرات متوفرة لرجال الدبلوماسية من المدنيين ، فتكاملت وانعكست على عمل جهاز وزارة الخارجية على نحو جعله أكثر قدرة على أن يحمل عبء التعبير عن مصر الثورة والدفاع عن مصالحها الوطنية . ولقد امتد ذلك عبر عشرين عاما من الكفاح المرير ، اختلط فيه بصورة وثيقة العمل الدبلوماسى والعسكرى فى العالم العربى الذى يتربع على ملتقى ثلاث قارات ، المسيطر على خطوط مواصلات العالم ، والقابض على أكبر مخزن للبترول ، أساس حضارة الغرب . . مما أقحم قوى العالم الكبرى فى هذا الصراع .

وفى تحليل إجراءات عملنا الدبلوماسى ، لا نستطيع أن نتجاهل أوجه الشبه العديدة بين قيادة العمل العسكرى وادارة العمل السياسى ، وإن اختلفت بطبيعة الحال أدوات كل منهما . فالعمل السياسى إنما هو فى النهاية سلسلة من المعارك يقودها الديوان العام من خلال بعثاته الدبلوماسية والقنصلية ، يعتمد فيها على ما توفره له من معلومات ، ومايقوم به الجهاز من تحليل وتقييم وتقدير للاحتمالات ، وتقرير لاتجاهات توضع موضع التنفيذ ، بالتعاون والتنسيق مع أجهزة الاقتصاد والثقافة والإعلام وغيرها .

ومع ذلك ، فلا يمكن أن نقلل من أهمية المعرفة والخبرة الضروريتين لممارسة العمل الدبلوماسى . ولهذا كان العسكريون منا فى حاجة لتمضية فترة إعداد فى الديوان العام لاكتساب مهارات معينة . إلا أن التوسع السريع المترتب على استقلال المستعمرات الافريقية ، ثم على انفصال سوريا عن مصر والتزام مصر بأن تشغل الفراغ الناشىء عن ذلك ، **قد جعل من الصعب إتاحة الفرصة لتستكمل بعض العناصر العسكرية نضجها قبل إيفادها فى أول مهام دبلوماسية لها . ولهذا ، فبينما كان هناك أداء متميز فى كثير من المراكز الدبلوماسية ، كان هناك بعض التقصير الذى لا يمكن لنا أن نبرره أو نغتفره .**

وفى النهاية ، فلا ينبغى أن ندع تعبير « **أهل الثقة** » حكرا على العسكريين ، فننتقص من أمانة العناصر المدنية فى وزارة الخارجية أو نثير الشكوك فى ولائها أو نلقى ظلا من الريبة حولها . ولعله كان من الطبيعى ألا يتمكن بعض الدبلوماسيين القدامى من الاستجابة السريعة للتحولات الطارئة المخيفة على سياسة مصر الخارجية وبخاصة اعتبارا من عام ١٩٥٥ . إلا أن ذلك لم يكن خطأ لا يغتفر . . فعبر سنوات الممارسة ، أصبح جهاز وزارة الخارجية واحدا من أقوى أجهزة الدولة ومن أكثرها التزاما بالسياسة الوطنية العليا وسط أنواء الأحداث .

ومن هذا المنطلق ، **أقبلت دون تردد على مباشرة مسئولياتى الجديدة فى تؤدة ورفق أراحا نفوسا كان قد دفعها مقدمى إلى الكثير من الحذر . ولقد عززت ذلك باتصالاتى بالدبلوماسيين دون تحفظ ، واستماعى لهم دون عجلة ، وتقديرى لحاجاتهم دون تحيز ، واستجابتى لما أراد الكثيرون أن يحملوه إلىّ من متاعبهم . وكان كل ذلك رصيدا أفخر به . . لعشرين عاما تالية .**

دعامـة الأمـن القـومى

وخلال ثلاثة أعوام ونصف عام ، ألقيت ثقلى وراء تنظيم جهاز وزارة الخارجية فى محاولة لتطويره من أجل أن أبلغ به مستوى أعلى من الأداء ، من أجل تحقيق المهام التالية :

- **الحصول على المعلومات السياسية . . والتخطيط .**
- **ترجمة القرارات السياسية إلى عمل تنفيذى ، مع تنسيق الجهد الخارجى فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاعلامية .**

□ متابعة تنفيذ المهام عبر القنوات الدبلوماسية ، ومواجهة ما تتطلبه ديناميكية العمل الدبلوماسى من تطوير خطط العمل .

□ مواجهة الأزمات الطارئة .

ولا شك أن تطلعاتنا ـ بإمكان تأدية كل هذه المهام ـ كانت طموحة . فقد تعلمنا فى غالب الأحيان أن نتلقى القرارات السياسية ، ليس فحسب من خلال الجهاز الرئاسى للوزارة ، ولكن عبر متابعة فكر عبد الناصر عن كثب ، من خلال إدارته للعمليات السياسية ومشاركته فى المؤتمرات الدولية ولقاءاته الشعبية ، ومن أحاديثه الصحفية مع ممثلى أجهزة الإعلام الأجنبية . ولقد أصبح كل ذلك رصيدا هاما يوجه حركتنا ورقابتنا على بعثاتنا الدبلوماسية ، وقدر التزامها فى عملها بهذه الاتجاهات . وهكذا أمكن تدريجيا أن نخلق « **مدرسة فكرية** » واحدة يدين لها الجميع ، الأمر الذى أسهم فى أن يكتسب جهاز الوزارة الثقة التى كان يبحث عنها . وأصبح بذلك مرجعا يعتمد عليه ، ويستمع إلى ما قد يكون لديه من وجهات نظر ، ويعهد إليه بالكثير من المهام . **واستطاع جهاز الوزارة أن يسهم فى التصدى خلال السنوات التالية بأمانة ودقة وبحماس ومثابرة . . لصور التهديد والاثارة التى تحويها مؤامرات القوى المعادية لمصر ، وإن ظل التنسيق السياسى ـ العسكرى احتكارا للقيادة السياسية العليا خلال أعوام الكفاح .**

□ □ □

وبالرغم من أننى لم أكن قد استطعت ـ عند مغادرتى ديوان عام الوزارة عام ١٩٦٤ ـ أن أحقق كل ما قدرت أهميته من تنظيم للعمل وتدريب لكوادر الدبلوماسيين . . فلم يكن يسعدنى شىء ـ على مدى خمسة عشر عاما ـ قدر سعادتى بأن يبقى عملى التنظيمى مرجعا لوزارة الخارجية . ولم أكن فى تقديرى قد أرسيت تنظيم جهاز وطنى فحسب . . **بل كنت قد أرسيت أسس دعامة ثانية من دعامات تطوير القرارات الاستراتيجية وتحقيق الأمن القومى ، وذلك على غرار ما كنت حققته ببناء قيادة القوات المسلحة فى أواخر الخمسينيات .**

وفى اجتماعى بالرئيس عبد الناصر قبيل سفرى إلى لندن ، قلت إننى قد أنجزت المهمة التى عهد بها إلىّ . . ولكننى قدرت الحاجة إلى خمسة أعوام أخرى قبل أن يستقر التنظيم . . وحتى تدور عجلة مهامه فى انتظام .

تطور علاقات مصر الخارجية

فى عام ١٩٦٠ ، كانت وزارة الخارجية قد اجتازت مشوارا طويلا منذ أعيد انشاؤها على أثر صدور تصريح فبراير ١٩٢٢ ، الذى أقر رفع الحماية البريطانية عن مصر ، والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة . إلا أن تطور جهاز الوزارة عبر الأعوام التالية ظل بطيئا ، كما ظل مجال فعاليته محدودا بسبب استمرار بريطانيا الموجه الفعلى لسياسة مصر الخارجية .

وكان توقيع معاهدة ١٩٣٦ تحولا هاما فى ممارسة مصر لعلاقاتها الخارجية . فبالرغم من التزامها بتنسيق سياستها الخارجية مع السياسة البريطانية فى اطار التشاور بين البلدين ، فقد أكدت مصر استقلاليتها منذ البداية ولخمس عشرة سنة . ففى خلال الحرب تبنت دور « **الدولة غير المحاربة** » . . وفى نهاية عام ١٩٥١ رفضت التورط فى أحلاف متعددة الأطراف .

ثم كان انتماء مصر العربى على المستوى الرسمى ظاهرة جديدة أرمست حكومات مصر أسسها منذ عام ١٩٣٩ . وخلال العقد التالى ، شاركت عام ١٩٤٤ فى بناء جامعة الدول العربية . . ثم شاركت فى العمل العسكرى العربى عام ١٩٤٨ دفاعا عن عروبة فلسطين . وفى عام ١٩٥٠ ، تأكد تكامل أمن الدول العربية بإبرام اتفاقية الدفاع المشترك تحت مظلة جامعتها .

ولقد تابعت ثورة يوليو ١٩٥٢ السياسة التقليدية لمصر . . فاستقر استقلال سياستها الخارجية . . وازدهر انتماؤها العربى .

وكان توقيع اتفاقية الجلاء فى نهاية عام ١٩٥٤ نقطة انطلاق لمرحلة جديدة . . أكدتها محاولات « تطويق » الثورة بتنظيم حلف بغداد . . وممارسة إسرائيل سياسة عدوانية جديدة . . وامتناع القوى الغربية عن تسليح مصر .

وفى مواجهة هذا الموقف اختارت مصر التحالف مع دول العالم الثالث التى اجتمعت فى باندونج فى ربيع عام ١٩٥٥ ، وكسر احتكار الغرب للسلاح بإبرام صفقة تسليح مع المعسكر الاشتراكى . . كما نجحت فى تجميد حلف بغداد .

□ □ □

ولقد كان تبنى مصر عام ١٩٥٥ « **للقومية العربية** » . . الوجه الإيجابى لسياستها العربية . وتجسدت أهدافها فى « **حرية الوطن العربى . . وحرية الإنسان العربى الفرد . .** » . وعزز عبد الناصر الرابطة بين الوطنية المصرية والقومية ، فأعلن فى يوليو ١٩٥٦ أننا « **سندافع جميعا عن حريتنا وعروبتنا** » .

واتخذ إعلان عبد الناصر صيغته القانونية بالنص فى ديباجة دستور مصر على أنها تشكل جزءا عضويا من الكيان العربى الكبير . . ثم كانت مساندة مصر لحركات التحرر الوطنى فى الأقاليم الخاضعة للاستعمار الغربى . . تحولا هاما بأحلام الشعوب العربية إلى أمر واقع ، وتأكيدا عمليا على قدرتها على الفكاك من سلطة ونفوذ العالم الغربى .

ولقد لعبت مصر دورها الفريد . . استنادا إلى ما لديها من خبرة استمدتها من تاريخها الطويل ونضالها الممتد وانجازاتها التى حققتها خلال قرن . . اجتماعيا وثقافيا . وفضلا عن ذلك ، كان توفر مواردها البشرية التى تتمتع بقدر لا يبارى من المهارات والقدرة على الإبداع ، عاملا على الاعتراف بدورها القيادى للعالم العربى .

وأخيرا ، فقد تأكدت ريادة مصر وزعامة عبد الناصر بخوضها معركة السويس فى خريف ١٩٥٦ . . وتحقيق الانتصار . . بهزيمة أهداف العدوان .

معركة واحدة لم يكن عبد الناصر يعتبر أن الظروف المواتية لتناولها قد تحققت . . وهى معركة استعادة حقوق شعب فلسطين . فلقد قدر منذ البداية أنها « **من أصعب القضايا فى العالم ، لأنها ليست إسرائيل وحدها وإنما إسرائيل ومن وراء إسرائيل** » . ولما كانت القضية عربية ، لهذا كان من الحتمى أن يتم تناولها من منطلق قاعدة عربية . وعلى هذا أصبحت كل معركة فى سبيل التحرير او التطور فى بلد عربى . . معركة على الطريق إلى تسوية القضية الفلسطينية .

إلا أن عددا من العوامل والاعتبارات كانت تمثل قيدا على تصاعد الحركة العربية نحو الوحدة ، حتى فى صورتها المرنة فى اطار جامعة الدول العربية ، ومنها اتساع رقعة الوطن العربى وترامى أقطاره ، وتباين مراحل تطورها الداخلى . . واختلاف ارتباطاتها الخارجية . ولم يستطع أحد أن يستمد من هذا التباين والتنوع قوة ، فيتخذ من اتساع قاعدة عالمنا العربى منطلقا لحركته العالمية وتناوله لقضاياه الحيوية .

□ □ □

وجاءت الوحدة بين مصر وسوريا كاستجابة عاطفية تعكس يقظة الحنين لعصر من التاريخ العربى المجيد . . والأمل فى مستقبل يتميز بالاستقرار والأمن والرخاء ، وتمثل انتصارا لفكرة رسخت بجذورها فى الماضى . إلا أنها لم تكن تنطلق من ظروف تتوفر لها الشروط الأولية المتعين تحقيقها قبل أن يترجم المثل إلى واقع ملموس .

ومع ذلك ، كانت الوحدة بداية عصر . . يتميز بتحرير إرادة مصر نهائيا بعد أن أنهت المعاهدة المصرية ـ الانجليزية ، ومن ثم بداية نشاط استهدف تحقيق صور سياسية أكثر تقدما . . واقتصاديا أكثر عدالة فى عالمنا العربى .

ومنذ اليوم الأول للوحدة المصرية ـ السورية ، كان عبد الناصر يتوقع التحديات التى ستواجهها ، فكان يقول « إن الذين لا تروقهم وحدة مصر وسوريا لن يتقبلوها بالرضا والسكوت » ، فقد أصبحت ركيزة للقومية العربية وقاعدة للتطور نحو الاشتراكية والديموقراطية . . وعدم الانحياز . ويؤكد عبد الناصر دورها بقوله « نحن مسئولون عن حرية الأمة العربية فى كل وطن عربى وعن تحقيق العدالة الاجتماعية فى جميع أنحاء الأمة العربية » .

ولم تلبث جبهة المواجهة بين مصر والقوى الغربية وحليفاتها أن اتسعت بانضمام اليمن إلى الجمهورية الجديدة فى اطار « الدولة العربية المتحدة » . وخلال بضعة شهور ، انهار النظام الملكى فى العراق . . وحلف بغداد . وأصبحت هذه التطورات تمثل تهديدا لمصالح القوى الغربية فى الشرق الأوسط ، ولاستقرار الأنظمة التقليدية فيه . وأدت فى النهاية إلى تفاقم المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

وعلى هذا ، فعبر طريق حركتها على امتداد ثلاث سنوات ، واجهت مصر ضغوطا استهدفت هزيمة دولة الوحدة ، وذلك بالعمل على عزلها سياسيا والضغط عليها اقتصاديا والتآمر على جبهتها الداخلية . كما تفاقم خطر الضغوط الخارجية بالتهديد باستخدام القوة . . واستخدامها .

وهكذا ، فكما حاول الغربيون هزيمة الثورة عام ١٩٥٦ قبل أن تحكم سيطرتها على الأسلحة السوفييتية الجديدة . . لم يكونوا الان على استعداد لمنح الجمهورية العربية المتحدة فرصة الاستقرار .

جبهـات المبـادرة . . والمـواجهة

شهدت مرحلة رئاستى للديوان العام لوزارة الخارجية فيما بين سبتمبر ١٩٦٠ ويونيو ١٩٦٤ ، عددا من القضايا العالمية والعربية والإفريقية والتى اتخذنا فيها مواقف لم تكن تتعاطف والسياسات الغربية . وكان عبد الناصر وهو يتصدى لهذه القضايا يقدر أهمية مركز الجمهورية العربية المتحدة - سياسيا واقتصاديا - وفعالية قواتها المسلحة . . ثم علاقاتها الخاصة بالدول الاشتراكية ، باعتبارها الدعامات التى يستند إليها فى مقاومة الضغوط الغربية وتتيح لنا حرية العمل والحركة .

كانت أهداف عبد الناصر تتلخص فى :

١ - العمل من أجل دعم قضية السلام العالمى ، وضرورة نزع السلاح وإنهاء الحرب الباردة ودعم دور الأمم المتحدة .

٢ - دفع قضية القومية العربية ، ودعم الثورة وقوى التحرر الوطنى فى العالم العربى ، وتحقيق التضامن من خلال ـعة الدول العربية .

٣ - بناء العلاقات مع إفريقيا وتبنى قضايا الحرية فى القارة ، وتنظيم جبهة دول ميثاق الدار البيضاء نواة للتقدم فى منظمة الوحدة الإفريقية .

٤ - بناء جبهة الدول غير المنحازة ، وتوسيع قاعدتها وزيادة فعاليتها كقوة سياسية ومعنوية ضخمة ، تعمل من أجل السلام العالمى .

ولقد كان من الطبيعى أن تدور هذه المعارك فى ظل التنافس بين القوتين الأعظم ، فتداخلت على نحو استنفد قدرا غير قليل من إمكاناتنا . **وكان الشعور الذى غمرنى دائما هو أن تطلعاتنا تتجاوز بكثير مواردنا ، وأننا نقبل تحديات تفوق بكثير قدراتنا على التصدى . وكان ذلك الإحساس يعاودنى مرة أخرى منذ غمرنى خلال أزمة السويس .**

وإذا كان من المنطقى فى مثل تلك الظروف أن تكون لنا أولوياتنا ، إلا أن عبد الناصر كان يعتبر المعركة كلا لا يتجزأ وأن النجاح فى ميدان يمكن أن يسهم فى النجاح فى غيره . ولهذا ، فلم يتردد - حتى من قبل أن يتجاوز صدمة الانفصال وإعادة البناء الداخلى - أن يقتحم « معركة اليمن » فى خريف ١٩٦٢ .

العـودة إلى إفريقيـا

لم يكن اتصال مصر بإفريقيا فى مستهل النصف الثانى من القرن الحالى ، وليد سياسة جديدة . ففى خلال القرن الماضى حققت جيوش محمد على ثم الخديوى اسماعيل اتصال مصر بشرق إفريقيا عبر أقاليم السودان . وتخلفت فى قرى ومدن هذه المنطقة ، وفى أدغالها وعلى ضفاف بحيراتها ، بصمة مصر وعدد من رجالاتها الذين عزلتهم ثورة السودان فى ثمانينيات القرن التاسع عشر عن وطنهم فاندمجوا فى شعوب الأقاليم النائية .

وربما كان فكر عبد الناصر فى « فلسفة الثورة » حول مكان إفريقيا فى سياسة مصر الخارجية ، أول اشارة إلى القارة السوداء فى التاريخ المعاصر . فهو يؤكد أننا جزء منها ، وأنها تشهد صراعا مروعا حول مستقبلها ، يصفه بأنه « **صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء أردنا أم لم نرد** » .

ولذلك ففى أوائل عام ١٩٥٤ ، اتجه الرئيس عبد الناصر إلى أن يحقق إشرافا مباشرا على نشاطنا الإفريقى ، فشكل « مكتب الشئون الافريقية » برئاسة الجمهورية ، الذى أصبح واحدا من أنشط أجهزتنا الخارجية ، لتخطيط وتنفيذ سياستنا الإفريقية فى كل مجالاتها .

□ □ □

فى مؤتمر باندونج ، شاركت مصر وخمس دول إفريقية فى أول مؤتمر دولى للشعوب الملونة فى تاريخ الانسانية ، حيث تم إرساء مبادىء تصفية الاستعمار ودعم التعاون الدولى وتبنى سياسة التعايش السلمى .

فمنذ أواخر عام ١٩٥٥ ، أصبحت القاهرة « العاصمة السياسية » لحركات التحرر الوطنى فى إفريقيا . ففيها أنشئت الرابطة الإفريقية لرعاية مواطنى دول القارة . . وافتتحت مكاتب حركات التحرر الوطنى ، واستضافت مؤتمر التضامن للشعوب الأفرو ـ آسيوية .

وفى إبريل ١٩٥٨ عقد فى أكرا أول مؤتمر للدول الإفريقية المستقلة ، شاركت فيه خمس دول عربية وثلاث إفريقية ، فأسقطت بذلك حاجز الصحراء المصطنع الفاصل بين شمالها العربى وجنوبها الأسود .

وهكذا ، فمنذ عام ١٩٦١ كنا نضع عددا من المبادىء لهدايتنا فى تنظيم علاقاتنا الإفريقية . . التى استمدت قوة دافعة إضافية باعتبار أن دورنا فى القارة جزء من معركتنا ضد إسرائيل .

كانت أهدافنا تتضمن العمل من أجل استخلاص القارة من قلب صراع القوى الكبرى ، وتأكيد مسئولية الأمم المتحدة عن مساندة حرية شعوبها وتطورها الاقتصادى والاجتماعى بعد استقلالها .

معركتان فى إفريقيا ألقت فيهما مصر بثقلها . . تأييدا للقوى الوطنية فى الكونغو ودفاعا عن وحدة أراضيه ، وللشعب الجزائرى فى صراعه مع فرنسا .

□ **ففى الكونغو** . . بعثت مصر بواحد من أكثر سفرائنا حيوية - الدكتور مراد غالب - يعاونه مستشاره العسكرى اللواء أحمد اسماعيل ، بينما كان العقيد سعد الشاذلى على رأس وحدة المظلات الملحقة بقوات الأمم المتحدة .

وعندما انحرفت الأمم المتحدة عن دورها وسقط باتريس لومومبا ، نقلت مصر مركز نشاطها الدبلوماسى إلى « العاصمة » الجديدة فى ستانلى فيل ، حيث أقام جيزينجا حكومة الثورة . واستقبل سفيرنا إليه ممدوح جبة ، الذى جاءه عبر الأدغال قادما من جوبا على حدود السودان الجنوبية .

□ **وكان دور مصر فى تأييد ثورة الجزائر هو أعظم أدوارها . فمنذ عام ١٩٥٤ وحتى استقلال الجزائر ، قدمت مصر دعمها السياسى والعسكرى للثورة ، واستضافت فى القاهرة حكومة الجزائر المؤقتة . . إلى أن سلم ديجول بحق شعب الجزائر فى تقرير المصير . وفى يوليو ١٩٦٢ ، اختارت الجزائر الاستقلال لتصبح رصيدا جوهريا فى دعم مسيرة الثورة والتقدم عربيا وإفريقيا .**

□ □ □

ولم تكن إقامة العلاقات الثنائية بين مصر والدول الإفريقية حديثة الاستقلال أمرا ميسورا فى كثير من الحالات . فمنذ البداية ، كان علينا أن نواجه المقاومة البريطانية والفرنسية لاتصالنا بالأقاليم الخاضعة لسيطرتهما . وعندما نالت هذه الأقاليم استقلالها ، لم نصادف ترحيبا من الكثير منها بإقامة علاقات دبلوماسية معها .

وهكذا سبقتنا إسرائيل بوجودها المدعم بعلاقات اقتصادية وفنية واسعة النطاق ، مصحوبة فى حالات عديدة بمساعدات مالية فعالة . وكان ذلك مما عزز نفوذها المؤثر فى كثير من دول إفريقيا ، واقتضى منا سنوات من العمل الشاق لكى نتحول بهذا الموقف حتى تتبنى إفريقيا قضايانا القومية .

إلا أن ذلك لا يعنى أنه لم يكن لمصر فى أوائل الستينيات رصيد ضخم فى كثير من دول إفريقيا ، تقديرا للمساعدات الضخمة التى قدمتها مصر لها فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية .

وعلى هذا . . فعندما جاءت اللحظةالمناسبة فى أكتوبر ١٩٧٣ ، كنا نشهد رحيل البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية من عواصم إفريقيا . . وكان ذلك مبعث إحساسنا بالرضا عن جهودنا المضنية فى الستينيات .

□ □ □

وخلال عامين ونصف ، ملأ عدد من التنظيمات السياسية ساحة إفريقيا إلى أن تقرر فى النهاية ادماجها جميعا - فى مايو ١٩٦٣ - فى تنظيم واحد أصبح معروفا باسم « منظمة الوحدة الإفريقية » .

ففى يناير ١٩٦١ ، عقد بالدار البيضاء اجتماع ضم مصر وغانا ومالى والمغرب وحكومة

الجزائر المؤقتة ، من أجل التصدى لمؤامرات تقسيم الكونغو ولدعم ثورة الجزائر ودفع حركة الوحدة الإفريقية . وفى مايو أقرت دول الميثاق :

١ ـ الالتزام بالخط الثورى ، والتعهد بتصفية الاستعمار ، وتوجيه الدول سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة شعوبها .

٢ ـ الالتزام بسياسة عدم الانحياز .

وبانتهاء مشكلة الكونغو . . وحصول الجزائر على الاستقلال زاد الأمل فى إمكان التوصل إلى صياغة جديدة للعمل الإفريقى . فلما كان مايو ١٩٦٣ ، حمل عبد الناصر إلى مؤتمر القمة بأديس أبابا مشروع إقامة جامعة للدول الإفريقية . وتمت الموافقة على ميثاق الوحدة الإفريقية وقيام منظمتها وتشكيل لجنة ـ مقرها دار السلام ـ لتنظيم مساعدة حركات التحرر الوطنى .

ومن خلال هذا الاجتماع التاريخى ، وجه عبد الناصر تحذيره من استمرار تشبث الاستعمار بمناطق من القارة ، وطالب الأفارقة بالاستعداد للمواجهة وبتنسيق التعاون فيما بينهم . ووعد بأن تستمر مصر من موقعها تصد عن إفريقيا وتحميها ، وتهيىء بها جسرا للحضارة والثقافة . . كما كانت فى الماضى .

السـلام العـالمى . . وعـدم الانحيـاز

فى سبتمبر ١٩٦٠ ، كان عبد الناصر فى طريقه إلى نيويورك على رأس وفد الجمهورية ، للاشتراك فى مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وجاء قرار الرئيس استجابة لاقتراح الرفيق نيكيتا خروتشوف بأن يصبح الاجتماع على مستوى رؤساء الدول ، اخذا فى الاعتبار تدهور الموقف الدولى على أثر فشل مؤتمر القمة السوفييتى ـ الأمريكى فى باريس .

وفضلا عن ـ أو ربما استكمالا ـ لقضية السلام العالمى ، كانت هناك عدة قضايا عربية وإفريقية . . أصبحت تؤرق الدول النامية بصفة عامة ويقتضى الأمر التصدى لها فى المنظمة الدولية .

فكانت هناك أزمة الكونغو . . وقضايا شعب الجزائر ، وشعوب الأقاليم العربية فى منطقة الخليج . . وحقوق شعب فلسطين . كما كانت هناك قضية انحراف المنظمة الدولية عن دورها فى ليوبولدفيل . .

وكان كل ذلك على طريق نشوء وتطور فكر تيتو ونهرو وعبد الناصر ، حول مبدأ « **عدم الانحياز** » . . منذ فبراير ١٩٥٥ . وفى خريف ١٩٦١ ، عقد أول مؤتمر للدول غير المنحازة فى بلغراد . .

ومن عاصمة يوغوسلافيا ، خرجت ثلاث وثائق تضمنت أهداف « عدم الانحياز » :

□ **الأولى :** نداء موجه إلى القوتين الأعظم من أجل السلام العالمى .

□ **الثانية :** دعوة للتعايش السلمى وإقرار حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

□ **الثالثة :** دعوة إلى تصفية الاستعمار . . والتنديد بالقواعد العسكرية المنشأة فى أراضى الدول الأخرى ، وتأكيد حق الشعوب فى الاستقلال واختيار نظمها السياسية والاجتماعية وإزالة عدم التكافؤ الاقتصادى .

ولسنوات طويلة تالية صارت هذه الوثائق نبراسا لعملنا الدبلوماسى .

انهيــار دولــة الوحــدة

فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، كنت استقبل عامى الثانى فى وزارة الخارجية ، عندما انهارت دولة الوحدة بانقلاب قاده فى دمشق العسكريون . وكان هذا الحدث الخطير فى تاريخ مصر . . مقدمة لقرابة عقد من الأحداث المريرة .

فمنذ التاسعة صباحا ، أعلن عبد الناصر من دار الإذاعة « **أننا نقابل ظروفا تؤثر على أهدافنا الكبرى** » . . بعد أن استولت فى الليلة السابقة بعض فصائل الجيش فى دمشق على دار الإذاعة وحاصرت مقر القيادة العامة .

وفى بادىء الأمر . . رفض عبد الناصر المساومة مع المتمردين قائلا « **إن الوحدة لا تقيمها أنصاف الحلول** » . **ولهذا فقد اتخذ قرارا بالتصدى بالقوة للتمرد ، باستخدام وحدات الجيش الأول وبإيفاد وحدات مصرية جوا وبحرا إلى اللاذقية .**

ولكن مع انضمام اللاذقية وحلب للحركة الانفصالية . . وانقسام الجيش وتصاعد غضب القواعد الجماهيرية ، أصبحت الجمهورية تواجه خطر الحرب الأهلية . وعلى ذلك ، قرر عبد الناصر وقف إبحار القوات المتجمعة فى ميناء الاسكندرية ، كما أصدر أمره لقوة المظلات التى قامت بالهبوط فى اللاذقية . . بالتسليم دون مقاومة .

وفى بيانه الصادر إلى الأمة العربية مساء ٥ أكتوبر ١٩٦١ ، اتخذ الرئيس عبد الناصر موقفه النهائى من الانفصال بإعلانه . . . « **ليس من المحتم أن تبقى سوريا قطعة من الجمهورية العربية المتحدة . . ولكن من المحتم أن تبقى سوريا . . .** » ، **كما تقرر أن لا نقف فى وجه طلب سوريا قبولها عضوا فى الأمم المتحدة ، أو ضد عضويتها فى جامعة الدول العربية .**

□ □ □

ومنذ صباح اليوم الأول ، كنا فى ديوان عام الوزارة نتابع الأحداث ونتخذ القرارات التنظيمية والادارية لتحقيق سيطرتنا على بعثاتنا الدبلوماسية ، وتوجيهها إلى ما ينبغى عليها عمله . وكان « ثقل » الوجود المصرى بها يهيىء سبل الاستقرار فى غالبيتها .

وارتفع السوريون والمصريون . . عبر قارات العالم . . إلى مستوى المسئولية ، فتعاملوا

بالحكمة الواجبة وضبط النفس اللازم . . وتجنبوا كل ما يمكن أن يمس زمالة استمرت سنوات . وخلال أيام ، وكلما ازداد رسوخ الحركة الانفصالية ، انسحب السوريون من مراكزهم ، حتى لم يبق منهم غير عدد لا يجاوز أصابع اليد ! . وخلال أسابيع استغرقتنا إعادة التنظيم لشغل الفراغ فى بعثاتنا حرصا على فعاليتها . .

□ □ □

وكان علينا أن نواجه عاصفة عارمة من الهجوم الاعلامى للدول التى رأت فى الانفصال انحسارا لدعوة القومية العربية ولنفوذ مصر .. ومركز الرئيس عبد الناصر ، بل ونهاية للنظام كله .

ومن أجل هذا ، لم تكن القوى المعارضة لسياسة مصر على استعداد لقبول أى تراجع سورى عن قرار الانفصال . . فبادرت إسرائيل بالتهديد العسكرى ، وكثفت تركيا حشودها على الحدود ، وتدفقت الأموال لشراء ولاء القبائل السورية .

وفى أغسطس ١٩٦٢ ، تقدمت الحكومة السورية بشكوى إلى جامعة الدول العربية تتهم فيها مصر « بالاعتداء على سيادة سوريا وكرامة شعبها » . . وفى شتورا بلبنان واجه وفد مصر موقفا تقرر معه انسحابه . . معلنا :

« إن الجامعة العربية بأوضاعها الحالية ليست . . أداة صالحة للوصول بالنضال العربى إلى أهدافه . . وإنها مازالت . . غير قادرة على شىء إلا أن تكرر نفسها بمثل ما حدث فى نكبة ١٩٤٨ » .

ومع قرار مصر فى ٢٣ ديسمبر بحل الاتحاد مع اليمن ، طويت صفحة الوحدة . . وطويت لسنوات صفحة التضامن العربى . . السياسى والعسكرى .

ميثـاق العمـل الوطـنى

ورغم مرارة الاحباط ، فقد اتخذ عبد الناصر من نكسة الانفصال نقطة بدء جديدة ومنطلقا لمواصلة النضال ، فأعلن فى خطابه فى ٢٦ أكتوبر « أن طريق الثورة هو طريقنا » . وفى مايو ١٩٦٢ ، عقد المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، حيث تقدم عبد الناصر بمشروع « ميثاق العمل الوطنى » الذى يؤكد الديموقراطية السياسية وتحالف القوى الوطنية والاشتراكية ، كما يؤكد « جماعية القيادة » .

وعلى مستوى العلاقات الخارجية ، حدد الميثاق الأسس والمبادىء التى أضحت دستورا لعملنا فى وزارة الخارجية .

□ **فعلى المستوى العالمى** ، أكد الميثاق الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بمحاربة الأحلاف

العسكرية وتصفية العدوان الإسرائيلى . كما أبرز انتهاج سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابى . . والتعاون الدولى من أجل الرخاء .

□ **وعلى المستوى العربى** . . أرسى الميثاق الانتقال لمرحلة « وحدة الهدف » وأكد ارتباط الوحدة العربية « بالثورة العربية » وأهدافها ، وبوحدة الفكر الاشتراكى العربى .

كما رأى الميثاق استمرار قيام جامعة الدول العربية بتنسيق النشاط العربى فى المرحلة الحالية . . بشرط أن لا يصبح ذلك « وسيلة لتجميد الحاضر . . وضرب المستقبل » .

وفى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢ ، قدم عبد الناصر فى حديثه للشعب برنامج عمل لمواجهة تحديات « المرحلة الحاسمة المقبلة » . . وأعرب عن اقتناعه « أن عودنا أصبح صلبا جدا بعد تجاربنا فى السنين العشر الماضية » .

إلا أن الأمل بأن تنصرف مصر للبناء الداخلى . . لم يتحقق . فخلال أيام . . سقطت الإمامة فى اليمن ، وقررت مصر التدخل تأييدا للثورة .

ثـــورة اليمــــــن

فى صباح ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ ، أذاع راديو صنعاء إعلان « مجلس قيادة الثورة » برئاسة عبد الله السلال ، بقيام « الجمهورية العربية اليمنية » .

وخلال ساعات ، أعلنت مصر اعترافها بالنظام الجديد كما حذرت القوى الأجنبية من التدخل ضد ثورة اليمن .

وسافر ممثلو المعارضة اليمنية على متن طائرة حربية مصرية إلى صنعاء ، فور إعلان الجمهورية ، يصحبهم فريق صغير من الضباط لتعزيز الوجود المصرى بها ، وإقامة مركز اتصال معها .

وخلال خمسة أعوام ، سيطرت « معركة اليمن » على سياسة مصر الخارجية والدفاعية . فقد تجاوزت الحرب الأهلية فيها حدود البلاد مع السعودية وبريطانيا (فى الجنوب العربى) ، كما استقطبت اهتمام القوتين الأعظم .

كان هدف مصر هو نصرة الثورة التى أطاحت بالإمام وما يمثله من تخلف . وكانت بريطانيا ـ من قاعدتها فى الجنوب ـ والسعودية ، تهدفان إلى إخراج القوات المصرية من اليمن وإعادة الأوضاع فيه إلى ما كانت عليه .

وأصبحت أرض اليمن ساحة المناورة للقوتين الأعظم ، فى سبيل إرساء قاعدة لسيطرتها أو الدفاع عن نفوذها داخل كل منطقة الجزيرة العربية .

ولم تكن إسرائيل لتقف على هامش هذه المعركة التى اجتذبت قدرات قتالية واقتصادية مصرية هائلة . . لتحقيق الانتصار الذى فاتها عام ١٩٥٦ .

كانت مصر منذ قررت تصفية « اتحاد الدول العربية » قد سحبت بعثتها العسكرية ورئيس بعثتها الدبلوماسية من صنعاء ، ولكنها أصبحت مقرا لعناصر المعارضة كما ظلت على اتصال بالقوى التقدمية داخل اليمن .

وبوفاة الإمام أحمد فى ١٨ سبتمبر ١٩٦٢ ، كان الأمل أن يسلك ابنه « البدر » طريقا تقدميا فى حكم البلاد ، إلا أنه استسلم لضغوط القبائل الزيدية وكان ذلك إشارة للقوى التقدمية لتحركها لضرب الإمامة .

كان التقدير المصرى أن مساندة الثورة ستقتصر على دعمها سياسيا ، بينما يتولى رجالها تأمينها والسيطرة على البلاد . ولكن الأمور لم تجر على هذا النحو المأمول . فقد أثار انهيار الجيش اليمنى وفرار البدر من صنعاء ، الشك فى قدرة الثورة على فرض سيطرتها على البلاد .

ولقد أكد ذلك ، رد الفعل السعودى السريع الرافض للثورة . فعلى الفور استدعت السعودية الأمير الحسن - شقيق الإمام أحمد - من نيويورك ، ليتخذ مقرا له فى المناطق الزيدية ، حيث لحق به البدر ، ليبدأ تنظيم المقاومة للنظام الجمهورى الجديد .

كما نظمت السعودية والأردن حلفا بينهما ، وقيادة مشتركة لقواتهما فى القواعد الأمامية - نجران وجيزان - على حدود اليمن الشمالية . . وأسهمت الباكستان وبريطانيا فى نقل الأسلحة جوا إلى السعودية . ونقل إلينا خطط التصدى طيارون سعوديون وأردنيون آثروا اللجوء لمصر فى أوائل أكتوبر .

وعلى الجبهة الدولية . كان الاتحاد السوفييتى أول من اعترف من القوى الأجنبية بالنظام الجديد . وامتنعت بريطانيا عن الاعتراف به بدعوى عدم سيطرته على البلاد أو إعلانه القبول بالوضع البريطانى فى الجنوب العربى . واعترفت الولايات المتحدة بالجمهورية فى ديسمبر . ولم يمثل ذلك تناقضا بين موقفى أمريكا وبريطانيا بل كان موقفا « متكاملا » . . فى خدمة استراتيجية واحدة .

□ □ □

كانت أول إشارة رسمية حول وجود وحدات من قواتنا المسلحة فى اليمن ، إعلان عبد الناصر فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٢ . . « أبعث تحية من هنا وباسمكم جميعا إلى أبناء لنا بواسل يخوضون الان فى اليمن أشرف المعارك من أجل المصير المشترك للأمة العربية . . يدافعون عن حق الشعب اليمنى فى الثورة وتطوير حياته وعن واجبه فى الإسهام إيجابيا فى معركة المصير المشترك » .

ولقد جاء هذا الإعلان بعد شهرين من توقيع مصر واليمن معاهدة للدفاع المشترك ، أصبحت السند السياسى والقانونى للدعم المصرى العسكرى فى مواجهة القوى الخارجية التى بادرت بالتدخل ضد الثورة . . مما جعل من الضرورى إرسال وحدات متكاملة لوضع نهاية سريعة لمقاومة الملكيين . ومنذ منتصف نوفمبر كان لمصر فى اليمن ١٠ آلاف جندى .

وفيما بين ديسمبر ٦٢ وابريل ٦٣ ، فشلت مبادرتان - أمريكية ودولية - لتحقيق تسوية للحرب الأهلية يتم بمقتضاها انسحاب القوات المصرية من اليمن . وإزاء تصاعد عمليات القوات الملكية - التى أضحت أقدر على التصدى لقواتنا وشن عمليات هجومية أوسع نطاقا - أصبح على مصر تعزيز قواتها . . حتى بلغت ٤٥ ألفا فى ربيع ٦٣ .

تصـــاعد التحـــدى

فى ديسمبر ١٩٦٣ ، وضح بجلاء أن إسرائيل قد أصبحت جادة فى تنفيذ خططها لتحويل مجرى نهر الأردن ، بتحويل مجرى روافده التى تنبع من لبنان (الحصبانى) وسوريا (بانياس) والأردن (اليرموك) .

كان يشجع إسرائيل على مبادرتها ، غياب القوة العسكرية المصرية فى اليمن ، فضلا عن حصولها على دعم عسكرى تضمن الصواريخ الأمريكية والطائرات والدبابات الفرنسية والغواصات والدبابات البريطانية .

وفيما بين ٧ و ٩ ديسمبر ، اجتمع رؤساء الأركان للدول العربية لكى يقرروا الإجراءات التى تتخذ لمواجهة تحدى إسرائيل . إلا أن هذه الاجتماعات لم تحقق تقدما واضحا . وعلى هذا رأى عبد الناصر عقد مؤتمر قمة للملوك ورؤساء الدول العربية . . لكى يقرروا إن شاءوا الحرب . . أو اللا حرب .

وفيما بين ١٣ و ١٧ يناير ١٩٦٤ ، عقد مؤتمر القمة الذى شارك فيه ملكا السعودية والأردن ورئيسا اليمن ومصر . وتقرر فى المؤتمر تنفيذ مشروع عربى لاستخدام مياه نهر الأردن لصالح الدول التى تمر بها روافد النهر .

ونظرا لاحتمال صدام عسكرى مع إسرائيل ، تقرر تنظيم قيادة عسكرية موحدة لقوات الدفاع العربية ، وإجراء عدد من الدراسات العسكرية والاقتصادية لعرضها على مؤتمر قمة الإسكندرية فى أغسطس ١٩٦٤ .

وتأكيدا لظروف الوفاق والتضامن العربى ، فقد تحققت عدة تسويات عربية ، كان أهمها استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والسعودية . وفى يوليو ، قام المشير عامر بزيارة لعمان ، وكان الأردن قد اعترف بالجمهورية اليمنية .

إلا أن القضية العربية الكبرى . . الحرب الأهلية فى اليمن . . لم تجد لها مكانا فى هذا الاجتماع . فقد كان الرجل القابض على ناصية الأمور فى السعودية - الأمير فيصل ، رئيس الوزراء وولى العهد - غائبا عن مؤتمر القاهرة .

□ □ □

ومنذ ٢٨ مارس . . كان الموقف فى جنوب الجزيرة العربية يشهد تطورا هاما . ففى ذلك

اليوم وجهت بريطانيا ضربة لمنطقة « حريب » فى شرق اليمن . واعتبرت مصر أن العدوان موجه إليها . . الأمر الذى فجر الصدام بين مصر وبريطانيا .

كما شهد شهر مارس تعديلا جوهريا فى وزارة الخارجية ، وذلك بانتهاء عهد « ثالوث » فوزى ـ صبرى ـ حافظ . . ليخلفه محمود رياض .

وبعد أيام صدر قرار بتعيينى سفيرا لمصر لدى المملكة المتحدة . واقترن هذا التكليف بتدهور علاقات البلدين منذ ضربة « حريب » .

وإذا كانت متابعتى للحرب فى اليمن قد اقتصرت حتى آنئذ على تبين والتصدى لردود فعلها دوليا ، فقد أصبحت الآن معنيا بالتعرف على دقائقها . . لمتابعتها من لندن .

□ □ □

لا يمكن أن يحدد الإنسان متى تجاوز تدخل مصر فى اليمن نقطة « **اللا عودة** » . . أو متى أصبح هذا التدخل مخلا بالتوازن الاستراتيجى لقواتنا المسلحة .

وفى تقديرى أن القرار السياسى بالتدخل العسكرى قد اتخذ بعد عام بالضبط من « كارثة » الانفصال السورى . . كرد فعل طبيعى له ، ومن أجل استرداد هيبة مصر وزعامتها . إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل تقدير عبد الناصر أيضا للاعتبارات « الجيوبوليتيكية » اتصالا بانتشار النفوذ المصرى . . والوجود العسكرى فى جنوب الجزيرة العربية .

ولقد كان توقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع اليمن الجمهورية إعلانا بالنوايا المصرية تجاه الثورة . . دون تحديد واضح لأبعاد التعاون وحدود الدعم ، الأمر الذى جعل « **الانزلاق** » نحو التزام كامل تجاه الثورة أمرا لا مفر منه . وتأكد هذا الموقف بفشل مبادرتى السلام الأمريكية والدولية خلال شتاء ٦٢ / ١٩٦٣ .

وقد يرى الكثيرون فى التدخل البريطانى فى نهاية مارس ١٩٦٤ ، نقطة تحول فى سياسة القوى الغربية تجاه إصرار مصر على تصفية مقاومة الإمام للثورة . فهو يوسع من جبهة الاشتباك المصرية ويصعد من الضغط عليها ، **بحيث يرغم مصر على تعميق التزامها فى اليمن وتعزيز وجودها فيه ، بينما تواجه إسرائيل فى الشمال .**

فلم يكن من الطبيعى . . أو المنطقى أن تتجاهل إسرائيل الموقف الجديد عندما أصبح ٥٠ ـ ٧٠ ألف مقاتل ينتشرون على بعد ٢٣٥٠ كيلومترا من قاعدتهم فى مصر . . مما أخل بالتوازن الاستراتيجى لقواتنا وأثر سلبا على قدراتها القتالية وأنهك بصورة جوهرية مواردها الاقتصادية .

وإذا كانت إسرائيل قد حاولت فى شتاء ٦٣ ـ ١٩٦٤ ، استغلال الموقف لتحقيق هدف قصير المدى ـ بتحويل مجرى نهر الأردن ـ **فقد كان من الضرورى أن يعتبر ذلك « إنذارا » لا يمكن**



□ لقاء فى وزارة الخارجية بين الدكتور محمود فوزى والدكتور محمود رياض وحافظ إسماعيل .

التغاضى عن مغزاه . . واستبعاد احتمال محاولة مستقبلة ذات هدف أبعد مدى . . فى ظروف التورط المصرى المستمر .

□ □ □

وفى النهاية . . فمما لا شك فيه أن ثورة شعبية تعتبر خطوة تقدمية نحو تحقيق أهداف عالمنا العربى . ولكن مع ذلك ، لا يمكن القول بأن كل ثورة هى خطوة متقدمة . . خاصة إذا لم تكن تعتمد على تأييد جماهيرى عريض للدفاع عنها وضمان استمرارها . وفى تقييم ثورة اليمن ، جاء التأييد أكثر ما جاء من جانب القوى المثقفة التى عارضت الإمام أيام حكمه . . بينما ظلت القبائل عامة على ولائها للإمام ، وكانت دون شك تمثل قوة يعتد بها ويعمل حسابها .

ومع أننا لا نقلل من أهمية النتائج التى يمكن أن تتمخض عن نجاح ثورة صنعاء فى المدى البعيد . . إلا أن ذلك النجاح لم يكن واضحا فى المستقبل المنظور ، خاصة بعد نجاح الإمام فى تنظيم المقاومة فى معاقل الإمامة التقليدية ، والتى اتخذها ـ كما كانت أيام مقاومة العثمانيين ـ قاعدة لعمليات تعرضية واسعة النطاق كادت تودى بالنظام الجمهورى . . وبمركز مصر العربى والدولى .

□ □ □

٥

لنــــدن
وشرق السويس

جذور النــزاع

مع صدور قرار تعييني سفيرا في لندن ، أخذت أوجه اهتمامي نحو مراجعة العلاقات المصرية ـ البريطانية منذ أعيدت كاملة في مطلع عام ١٩٦١ . ولم تكن مراجعتي داعية إلى التفاؤل ، فخلال الأعوام الثلاثة الأخيرة ، بلغت علاقات البلدين قدرا من التدهور يكاد ينحدر الى مستوى الصراع المفتوح .

كانت بريطانيا ما تزال ـ رغم هزيمتها في معركة السويس ـ العقل الموجه للسياسة الغربية في الشرق الأوسط ، كما كانت ما تزال تفرض سيطرتها على امتداد شاطيء شبه الجزيرة العربية من الكويت حتى عدن ، وتحتفظ بسلسلة من القواعد العسكرية في ليبيا وقبرص ومالطة ، وتمارس نفوذها التقليدي في الأردن .

كما كانت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد طورت وجودها في المنطقة ، لأسباب استراتيجية (في مواجهة الاتحاد السوفييتي) واقتصادية (بترول الخليج العربي) وسياسية (دعم اسرائيل) وبذلك أصبحت شريكا كاملا لبريطانيا ، تحددان سياستهما وتتفقان على توزيع الأدوار بينهما .

وبنشوب الثورة في اليمن وقرار مصر الوقوف بجانبها ، أصبح وجودها السياسي والعسكري ـ المدعم بعلاقات وثيقة بالاتحاد السوفييتي ـ يلاحق بالتهديد خطط بريطانيا في الجنوب العربي . . ومناطق إنتاج البترول في الخليج العربي . . ومواصلاته إلى أوروبا . كما كان نجاح الثورة في

اليمن مصدر تهديد لاستقرار الأوضاع فى الجزيرة العربية . ومن ثم كان موقف بريطانيا العدائى لليمن منذ البداية . . مما سبقت الإشارة له .

وفى نهاية مارس ١٩٦٤ ، خطت بريطانيا خطوة خطيرة . . عندما وجهت ضربة لمنطقة « حريب » فى شرق اليمن .

واعتبرت مصر أن هذه العملية كانت موجهة لها . وعلى ذلك ، فخلال زيارته لليمن فى إبريل ، قرر عبد الناصر دعم قواتنا المقاتلة ، ومساعدة الشعب العربى فى الجنوب المحتل ،وتأجيل التفاهم مع بريطانيا إلي ما بعد الانتخابات العامة القادمة .

وكانت مصر تأمل أن ينجح « العمال » فى انتخابات أكتوبر ، وأن يصبح ذلك نقطة تحول فى علاقات مصر وبريطانيا . وساعد على ذلك تصريحات أدلى بها زعيم العمال هارولد ويلسون واعتبرتها مصر « مشجعة » .

حديث الرئيس عبد الناصـر

كان من الطبيعى أن اتلقى من الرئيس توجيهاته عن مهمتى فى لندن . وفى طريقى إليه وعبر شهر مايو ، قمت بعدد من اللقاءات مع المسئولين عن « **صنع** » السياسة الخارجية لكى اتعرف على تقييمهم لموقفنا من بريطانيا . ولقد تضمنت لقاءاتى الاجتماع بمستشار الرئيس الدكتور محمود فوزى ، ورئيس الوزراء على صبرى ، والمشير عبد الحكيم عامـر . . وكان إطار اتجاهاتهم ، مع اختلاف حماس كل منهم لعلاقاتنا ببريطانيا ولاحتمالات التفاهم معها ، يتلخص فى :

١ ـ أن جذور الصراع بيننا تعود إلى حرب السويس ١٩٥٦ ، وإلى تقدير بريطانيا تهديدنا لمصالحها البترولية ، ودورنا فى افريقيا المؤيد لحركات التحرير الوطنى . إلا أنه مع إصرارنا على استمرار المواجهة معها ، فعلينا الحفاظ على خيط العلاقات متصلا بيننا .

٢ ـ أن الوجود العسكرى البريطانى فى المنطقة العربية لا يؤمن مصلحة مشروعة ، وإنما يؤمنها توفير العدالة فى الاتفاقات البترولية والاقتناع بقيام مصلحة متبادلة بين بريطانيا والعرب .

٣ ـ أن اتباع بريطانيا سياسة الإثارة فى جنوب الجزيرة ، وزيادة مساعداتها للملكيين ، يدفعنا للتعامل بالمثل . ومن هنا كان تأييدنا لثورة « ردفان » . ولهذا فعلى بريطانيا الاعتراف بالجمهورية فى اليمن .

٤ ـ من الضرورى أن تمثل القوى الشعبية فى الجنوب العربى ، فى مؤتمر لندن . إن مصر يمكنها التجاوز عن حصول بريطانيا على تسهيلات فى عدن بعد استقلالها ، لفترة تتم فى نهايتها تصفية الوجود العسكرى .

، مع رغبتنا فى تجنب الصدام مع بريطانيا ، فإننا سنستمر فى القيام بالعمليات ،يجابية بالقدر الذى يدفعها لتقديم تنازلات .

٦ ـ رغبة مصر فى الحفاظ على التوازن فى علاقاتها مع الشرق والغرب وهى واثقة أن السوفييت لن يقدموا تنازلات للغرب على حسابها .

□ □ □

كان لقائى بالرئيس عبد الناصر يوم ١١ يونيو ١٩٦٤ . وخلال ثلاثة أرباع الساعة عرض الرئيس الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية المصرية بصفة عامة ، والعلاقات المصرية ـ البريطانية بصفة خاصة . وكان تقدير الرئيس « **أن المهمة فى لندن صعبة ولكنها ليست شاقة** » ثم عرض للنقاط التالية :

١ ـ لم تكن مصر البادئة بمحاربة بريطانيا ، ولكنها بادأتنا دائما بالعدوان . وكانت عملية حريب فى ٢٨ مارس تحديا ، ليس لليمن ولكن لمصر . ولذلك كان من الضرورى قيامه بالزيارة التى تمت لليمن .

٢ ـ لقد سبق أن أخطر السفير البريطانى أكثر من مرة أننا لا نود الاصطدام بانجلترا فى اليمن ، وأنه يهمنا أن ننسحب وأن نترك الأمور لأهلها . ومع ذلك جاء تصريح وزير الخارجية هيوم فى كندا لإثارة النزاع بيننا . كما بلغتنا أنباء (منذ ساعة) حول اتصالات تجريها أمريكا مع الخارجية اليمنية لبدء مباحثات تكون أطرافها انجلترا والسعودية ، مع طلب عدم إبلاغ مصر عنها . وهذا دليل على التنسيق بين أمريكا وانجلترا وتوافق مصالحهما وأهدافهما .

٣ ـ عقدة السويس مازالت تسيطر على المحافظين . ولذلك فنحن لا نتوقع إمكان الوصول إلى تسوية مع حكومتهم ، ونفضل انتظار نتائج الانتخابات القادمة ، وستستمر العمليات فى الجنوب المحتل كأداة ضغط . ولكننا لن نرفض التحدث فى أى موضوع فى أى وقت ، وإن لم نتخذ قرارات . كما أننا لن نقبل إنشاء منطقة منزوعة السلاح أو وضع مراقبين على حدود اليمن الجنوبية .

٤ ـ العلاقات الدوليـــة

- □ سنحافظ على سياستنا غير المنحازة .
- □ أن تأييد الاتحاد السوفييتى لنا مستمر . لن تكون هناك تنازلات من جانبه على حسابنا ، ولن يشترك فى مشروعات للحد من التسليح التقليدى للمنطقة .
- □ رفضنا إنشاء أى نوع من الرقابة على التسليح الذرى والمفاعلات الذرية ، على نحو ما اقترحه ويلسون . . لأننا لا نملكها .

٥ ـ وختم الرئيس عبد الناصر حديثه بقوله « **يجب أن يفهم أنه ليس هناك بيننا وبين انجلترا ما يدعو للصدام فى المنطقة العربية إذا قدمت الاستقلال لبلادها ، وإذا قسمت أرباح البترول بطريقة عادلة** » .

ولخص أساس المواجهة بيننا بأنه عقدة السويس . . « **إنهم استعماريون ونحن ضد الاستعمار وهم مع القواعد العسكرية ونحن ضد القواعد العسكرية ، وإنهم يريدون الاحتفاظ بنفوذهم ونحن لا نريد أى نفوذ أجنبى فى المنطقة** » .

وعندما ودعنى طلب منى أن أكتب إليه إذا شئت ، وأن أبلغه إن أردت مغادرة لندن . ولكن الأحداث - فى افريقيا - أملت أن أغادر لندن بعد عام ونصف عام . وكان ذلك فى وقت أخذت أقلب فيه الفكر فى كلماته الأخيرة . ففى حياة الدبلوماسى لا يصدق القول بأن « **من يتعب من لندن فكأنه تعب من الحياة كلها ! لأن هناك فى لندن . . كل ما يمكن أن تهبه الحياة** » .

فى بلاط سان جيمس

فى ١٢ يونيو ، أبحرت من الاسكندرية فى طريقى إلى لندن ، لاتسلم أول عمل دبلوماسى لى ، سفيرا للجمهورية العربية المتحدة فى بلاط سان جيمس .

كنت فى طريقى إلى لندن ، يغمرنى الإحساس بالزهو أن أعود سفيرا لبلادى إليها ، معززا بأعوام من العمل فى مركز الأحداث بديوان عام الوزارة ، ومحاطا بتقدير القيادة السياسية العليا . ومع ذلك كنت أحس القلق من ضخامة المسئولية التى تنتظرنى .

ومنذ وطأت قدماى الشاطىء الانجليزى ، غمرنى الشعور بالاهتمام الذى أبدته الدولة المضيفة تجاه سفير أجنبى . ففى محطة فيكتوريا ، أدهشنى أن اتلقى برنامجا معدا ، تحدد فيه موعد تقديم أوراق اعتمادى بعد خمسة أيام للملكة إليزابيث . وكان ذلك خروجا على التقاليد الدبلوماسية ، التى لا تفترض تحديد الموعد قبل وصول السفير . وكان هذا يتيح لى أن أشارك فى حفل العشاء الذى سيقيمه وزير الخارجية للسفراء المعتمدين فى لندن بمناسبة عيد ميلاد الملكة .

□ □ □

كان اللقاء بالملكة إليزابيث بسيطا ، ومضت مراسمه دون هفوة . وبالرغم من أنه لم يكن مطلوبا منى كما تجرى العادة مع دول أخرى ، أن ألقى خطابا ، فلم يكن منطقيا أن لا تتعرف الملكة من سفير دولة تحتل أنباء الصدام معها مقاما هاما ، آراء بلده فى العلاقات بين البلدين . ومع أن الملكة فى النظام البرلمانى الغربى تملك ولكنها لا تحكم ، إلا أن القصر فى انجلترا له مكانته فى الحياة السياسية ونفوذه فى توجيه البلاد ، مدعما بآراء « مستشارى التاج » . ولهذا فقد لاحظت اهتمامها أن تستمع إلى ما رغبت أن أقوله . . بينما أعربت هى فى رقة عن تطلعها لعلاقات أفضل بين البلدين .

والتمست الإذن بالانسحاب واستدرت وقرينتى لنعود إلى مقر بعثتنا فى « سوث أودلى ستريت » بصحبة مارشال السلك الدبلوماسى ، فى عربة تجرها الخيول عبر شوارع لندن .

وهكذا بدأت مهمتى الدبلوماسية فى لندن .

تصاعد المواجهــة

لم أكن بعد قد استقر مقامى فى لندن ، عندما شهدت أول صدام بين مصر وبريطانيا ، تقوده حكومتها فى مجلس العموم ، حيث أعلن رئيس الوزراء أنه فى غيبة تحقيق تسوية فى اليمن ، سيصبح على القوات البريطانية أن تخرج إلى الميدان لتنفيذ التزامات بريطانيا . وأضاف وزير الخارجية أن جمهورية اليمن تشجع الثورة فى الجنوب مثل تأييدها لثورة ردفان ، وأكد عزم بلاده على الاحتفاظ بعدن والقواعد فى ليبيا وقبرص وسنغافورة .

وناقش وزير الخارجية الموقف العربى ـ الإسرائيلى ، فحذر مصر من النتائج الخطيرة التى تترتب فيما لو شنت هجوما على إسرائيل فى اطار المواجهة حول تحويل مياه نهر الأردن . وأضاف أنهم يتشاورون فى الأمم المتحدة حول اتخاذ ما يتطلبه الموقف لتأمين السلام ، ولم يستبعد مناقشة الاتحاد السوفييتى حول موضع التسليح لدول الشرق الأوسط .

وعندما قابلت وزير الخارجية ومساعديه ، لم اتبين تغييرا فى الموقف البريطانى . فمصر ـ من وجهة نظرهم ـ تتحمل مسئولية تدهور علاقات البلدين . وبريطانيا ليست على استعداد للاعتراف بحكومة السلال . واقتصر اهتمام الخارجية على إقامة منطقة منزوعة السلاح على جانبى الحدود تحت إشراف المراقبين الدوليين .

وطالبت البريطانيين بالاعتراف بحكومة اليمن ومناقشة مسائل الحدود معها ، مشيرا إلى أن أنظمة سياسية عديدة يمكن أن تسقط لو جردت من حماية بريطانيا . كما طالبتهم بالتخلى عن سياسة الوصاية على المنطقة . . وبالاعتراف بالقوى الوطنية فيها . . وباتخاذ مواقف محايدة وعادلة من النزاع العربى ـ الإسرائيلى .

□ □ □

وفى أوائل يوليو ، ناقشت الحكومة البريطانية مع ممثلى « رابطة الاتحاد العربى » وضع عدن وعلاقاتها بالاتحاد . وأعلنت فى مؤتمر صحفى عزمها على منح جنوب اليمن استقلاله ليس متأخرا عن عام ١٩٦٨ ، مع احتفاظها بقاعدة عدن فى إطار اتفاق تبرمه مع دولة الجنوب العربى .

ولم يخل مؤتمر لندن من الإثارة . فقد انسحب منه سلطان الفضلى ، متوجها إلى القاهرة حيث أعلن إدانته للمؤتمر وانسحابه من الاتحاد ، كما فضح دور بريطانيا من تسليح الملكيين فى اليمن . واتهمت بعض الصحف السفارة المصرية بتحريض الفضلى وتسهيل سفره إلى القاهرة . . مما اعتبره حزب العمال اتهاما « رخيصا » .

ولم يكن لاحتجاجى لدى وزير الدولة اللورد كارينجتون رد فعله المنشود . وأدركت لأول مرة الصعوبات التى سألاقيها . . إذا توقعت أن يتناول الإعلام البريطانى العلاقات المصرية ـ البريطانية على نحو أكثر موضوعية وتوازنا .

□ □ □



□ حافظ إسماعيل سفير مصر فى لندن فى لقاء مع لورد كارينجتون وزير الدولة للشئون الخارجية فى يوليو ١٩٦٤ .

ومن قلب الصدام السريع ، عرض نائب وكيل الخارجية جيفرى هاريسون تقدير الخارجية بالاتفاق - بعد الانتخابات العامة - حول عدد من « الإجراءات المترابطة » يمكن أن تشمل :

- □ **توسيع قاعدة الحكومة فى صنعاء ، وألمح إلى استبعاد البدر والسلال .**
- □ **سحب القوات المصرية من اليمن على مراحل .**
- □ **إقامة منطقة منزوعة السلاح على حدود اليمن الجنوبية تحت رقابة دولية .**
- □ **إقرار اليمن باتفاقية ١٩٣٤ وقبولها الأمر الواقع فى الجنوب العربى .**
- □ **يتواكب الاعتراف البريطانى بالحكومة الجمهورية خلال تنفيذ هذه الإجراءات .**

وفى مواجهة هذا الفكر المحافظ « للبيروقراطية » . . والتى ستفرض نفسها على سياسة أى حكومة جديدة ، طرحت تصورنا بضرورة تناول الموقف فى اليمن « بشقيه » الشمالى والجنوبى . . إذ يمثلا « وحدة » واحدة ، لايمكن عمليا أو منطقيا الفصل بينهما ، عندما نبحث مصيرهما . . أو مصير أحدهما .

أحزاب بريطانيا ومصالحها

يقول جون أوسبورن الكاتب البريطانى الساخر « **إن الانسان لايكاد يفرق بين الفتية والفتيات من شباب لندن إن نظر إليهم من الخلف . . أو حتى لو نظر إليهم من أمام . . تماما كأحزاب بريطانيا** » . وبذلك فهو يتفق مع ما يقال من أن بريطانيا بلد محافظ فى أساسه يحاول الادعاء بالتقدم . . ولا فرق بين حزب محافظين وحزب عمال ! .

وكان معنى ذلك أن يصبح الصدام حتميا بين مصر وبريطانيا ، بغض الطرف عن الحزب الحاكم . . طالما كانت القوة الموجهة للسياسة الخارجية تمليها مصالح بريطانيا ولا تمليها المبادىء . **فهى - كما يقال - لا تعرف صديقا دائما ولا تقر بعداء دائم ، وإنما مصالح دائمة . وعلى هذا ، علينا أن نتوقع رفضها المستمر لكل ما تنادى به مصر . . يستوى فى ذلك المحافظون والعمال .**

ولهذا لم يكن التفاؤل الذى عبر عنه زعماء العمال خلال زياراتهم للقاهرة والانطباعات الحسنة التى تخلفت عن أحاديثهم ، من حيث استعدادهم للتفاهم مع « القومية العربية » ولتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين ، واقتراحهم ايفاد أحد وزرائهم إلى مصر لهذا الغرض . . لم يكن ذلك غير تمنيات طيبة ، وعلينا انتظار تشكيلهم الوزارة لكى نتثبت من مصداقيتهم أو قدرتهم على تحقيقها .

ولقد جاءت مقابلتى لزعيم حزب العمال فى شهر يوليو . وفى اجتماعه بى أعرب هارولد ويلسون عن رغبته فى أن « يلتقى » مع مصر ، وأن يبدأ معها صفحة جديدة ، بعيدا عن مأساة السويس التى لم يكن طرفا فيها . . بل وعارضها .

ولكننى وجدت وجهات نظره فى المسائل الموضوعية تكاد لا تختلف فى جوهرها عن الاتجاهات التى تتبناها وزارة المحافظين :

- ☐ **فبالنسبة لليمن** ، كان ويلسون يعتبر أن الحكومة الجمهورية حكومة « صورية » تسندها القوات المصرية التى عليها أن تنسحب من اليمن . أما أمر الاعتراف بها « فلن يكون غير مشروط » .
- ☐ تأكيده على حاجة بريطانيا لقاعدة عدن للوفاء بالتزاماتها نحو ماليزيا والهند ، وإن سلم بضرورة موافقة شعب المنطقة على استخدام بريطانيا لها .
- ☐ وأنهم لا يربطون بين النزاع العربى - الإسرائيلى وعلاقاتهم بمصر ، وأنهم لن يطوروا علاقاتهم مع طرف على حساب الآخر .

وأقر دنيس هيلى المرشح العمالى لوزارة الدفاع ، أن خروجهم السريع من منطقة الخليج سيوقعها فريسة للدول المحيطة بها ، مما يؤثر على تدفق البترول . كما أكد تأييد الحزب لفرض الرقابة على تصدير الأسلحة لمنطقة الشرق الأوسط ، بدعوى أن إنفاقها العسكرى يعطل نموها اقتصاديا واجتماعيا فضلا عن تشجيع الصدام بينها والإخلال بأمنها واستقرارها .

ولقد أوضح حديث صحفى لجوردون ووكر ، المرشح لتولى وزارة الخارجية الكثير من اتجاهات حزب العمال فى الشرق الأوسط . . ومن بينها :

١ ـ الحفاظ على « الأوضاع القائمة » . ومعارضة العدوان والعمل على منعه ومقاومته ، والاتفاق مع الاتحاد السوفييتى على هذا ، لكى تتجنب القوى الكبرى الصدام فى المنطقة .

٢ ـ الاحتفاظ بمشاعر صديقة تجاه إسرائيل ، واعتبارها حقيقة يجب قبولها .

٣ ـ الاستعداد للتفاهم مع « القومية العربية » .

٤ ـ الاحتفاظ بتسهيلات فى قاعدة عدن بالاتفاق مع شعبها ، حتى يمكن لبريطانيا القيام بدور حفظ السلام فى المحيط الهندى .

٥ ـ تعديل علاقات بريطانيا بدول ومشيخات منطقة الخليج ، واستعداد الحزب لعمل اتفاقات دفاع حيثما كان ذلك مرغوبا .

□ □ □

وهكذا أحسست بأن الآمال العريضة فى احتمال تغيير العمال للموقف البريطانى وتخليهم عن جنوب شبه الجزيرة العربية ، لن يتحقق على نحو ما كنا نأمل . كما كان عدد من الاعتبارات الدولية والإقليمية يبطىء من إيقاع أى خطة للتخلى البريطانى :

١ ـ ففى جنوب شرق آسيا ، ازداد تورط الولايات المتحدة عسكريا ، الأمر الذى تطلب أن تتحمل بريطانيا مسئولية المواجهة فى « شرق السويس » . . وأن يستمر احتفاظها بقواعدها فى هذه المنطقة .

٢ ـ تفجير الصين الشعبية لقنبلتها الذرية الأولى ، وتنحية الزعيم السوفييتى نيكيتا خروتشوف . . وانتظار نتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية . . مما سيترتب عليه إعادة تقييم سياسات الغرب بصفة عامة .

٣ ـ سعى إسرائيل لتعطيل انسحاب بريطانيا من الجنوب العربى . . أو تحقيق تسوية يمنية تنسحب بمقتضاها قواتنا من اليمن ، وذلك بدعوى أن ذلك يخل بالتوازن فى المنطقة ويعرض أمن اسرائيل للخطر .

٤ ـ اقتران الوضع السعودى والبريطانى فى جنوب الجزيرة العربية .

وعلى هذا أصبح توصل مصر والسعودية إلى اتفاق حول الأوضاع فى اليمن ـ إثر اجتماع عبد الناصر والأمير فيصل فى الأسكندرية فى سبتمبر ـ عاملا مشجعا على الأمل فى إمكان تحقيق تسوية مصرية ـ بريطانية .

وكان الاتفاق المصرى ـ السعودى يقضى باستبعاد زعماء طرفى النزاع فى اليمن وتشكيل حكومة جديدة ، والفصل بين قوات الطرفين مع انتشار قوة مصرية سعودية فى مهمة حفظ السلام .

وفى ٣٠ اكتوبر ، اجتمع ممثلو الطرفين فى مدينة آركويت بالسودان ، واتفق على وقف إطلاق النار اعتبارا من ٥ نوفمبر ، على أن يجتمع « المجلس الوطنى » فى ٢٣ نوفمبر فى اليمن .

فوز حزب العمال وبداية الحوار

وفى منتصف أكتوبر أجريت الانتخابات العامة ، وتحقق أمل العمال بحصولهم على أغلبية ، وإن لم تكن « مريحة » ، تمكنهم من تشكيل الحكومة الجديدة .

إلا أن سقوط جوردون ووكر فى دائرته أصبح يملى ـ حسب التقليد البريطانى بأن يكون الوزراء أعضاء أحد المجلسين ـ إعادة ترشيحه ، وتحدد لذلك شهر يناير . إلا أن ذلك لم يمنع ووكر من ممارسة مهامه فيما بين أكتوبر ويناير ١٩٦٥ .

وعلى ذلك ، ففى أواخر أكتوبر سلم السفير البريطانى فى القاهرة رسالة موجهة من وزير الخارجية للرئيس عبد الناصر يشير فيها إلى إمكان إيفاد أحد الوزراء الى القاهرة ، وبأنه سيبحث (معى فى لندن) هذا الأمر ووسائل أخرى لتحسين العلاقات .

وفى لقائه بالسفير البريطانى ، دعا الرئيس إلى التشاور بين البلدين حتى لو اختلف الرأى بينهما ، كما أدان الأعمال الانتقامية المفاجئة ـ كعملية حريب ـ التى تستثير ردود الفعل وتورطنا فيما لا يمكن الرجوع عنه .

وفى خطابه أمام مجلس الأمة ، أكد الرئيس أن سياستنا ضد الاستعمار والقواعد ، وطالب بمنح الاستقلال للأقاليم العربية الخاضعة لبريطانيا . وأضاف أن هذا لا يمنع من إقامة علاقات سلمية معها .

وكان هذا الإعلان ـ فى تقديرى ـ حول استعداد مصر الالتقاء ببريطانيا ، بمثابة الاستجابة للخطوة التى خطاها العمال نحوها .

□ □ □

وجاء لقائى الأول مع جوردون ووكر فى ٩ نوفمبر ، ثم أعقبته ثلاثة لقاءات امتدت حتى ٢٢ ديسمبر . وفى لقائنا الأول ـ والذى قصد منه « التعارف » رسميا ـ تحدث ووكر عن حاجتهم إلى بعض الوقت حتى يرتبوا أمورهم ، كما أعرب عن سعادتهم بالاتفاق الذى تحقق حول اليمن وأملهم فى تحقيق تسوية ، وأن تؤدى تسوية قضية إلى تسوية الأخرى « فالقضيتان مرتبطتان » . وأضاف ووكر أن من طبيعة الأمور أن يكون هناك « أخذ وعطاء » ، وأنه يستحيل تحقيق الاتفاق الكامل

حول وجهة نظر نهائية بالنسبة لجميع المشاكل . وفى النهاية ، قال إنه سيرغب فى لقاء آخر للتحدث معى حول زيارة وزير بريطانى للقاهرة والمسائل التى ستناقش فى هذه الزيارة .

وفى اليوم التالى ، اقترحت وزارة الخارجية أن يكون لقائى بووكر فى ٢٥ نوفمبر ، وتبينت عند مراجعتى للأمر أن هذا الموعد يأتى بعد يومين من موعد اجتماع المجلس الوطنى فى ٢٣ نوفمبر . وبذلك استقر لدى « الربط » بين مباحثاتى فى لندن وتطور الموقف فى اليمن .

الجولـــة الأولـــى

وفى ٢٥ نوفمبر ، اجتمعت بجوردون ووكر فى أولى ثلاث جولات لحوار حول ما كان يهم البلدين . ولم تكن « المجاملة » هى الصفة الغالبة على لقائنا . وربما كان ذلك من « تكتيك » التفاوض وبغرض « عجم العود » . فاللقاء فى مكتب وزير مسئول ، يختلف عن لقاء حول مائدة غداء قبل أن يتولى مسئولياته . وعلى هذا ، **دار حوارنا فى حزم وإن كان فى هدوء ، حوار بين ممثل نظام يهدف إلى إحداث التغيير .. وممثل نظام يقاتل « معركة مؤخرة » وهو ينسحب من منطقة حكمها لأكثر من قرن وربع قرن .**

وبادرنى ووكر بمهاجمة موقفنا فى مسألتى الدعاية التى توجهها مصر ضد بريطانيا ، وأعمال « التخريب » التى تدار من قواعد اليمن ضد أراضى اتحاد الجنوب . ثم ألحق بذلك مسألة تأخير مصر فى الوفاء بالتزاماتها المالية الناشئة عن القوانين الاشتراكية .

قال ووكر إنهم يمقتون تسميتهم « بالاستعماريين » ، وأن الدعاية المصرية مليئة بالمرارة والإهانات ، ووصفها بأنها « طوفان من أشياء فظيعة جدا » ، ويعتبرها مبالغ فيها وتسىء إليهم لدى الرأى العام . وفى هذا الصدد ، أبديت استعدادنا لوقف هذه الدعاية إذا وعد من ناحيته أن يوقف الدعاية المضادة لنا فى وسائل الإعلام وفى مسارح اللهو . واكتفى ووكر « بتسجيل » مطلبنا ، وطلب أن نستبعد هذه المساجلة بيننا .

وانتقل ووكر لشرح الخطوط العامة للسياسة البريطانية فى الجزيرة العربية . فأعرب عن رجائهم أن يتحقق فى المؤتمر الذى سيعقد باليمن ، قيام نظام ثابت يحقق السيطرة على البلاد ويؤدى إلى سحب القوات المصرية منها . . ويتحقق بذلك اعتراف بريطانيا بالحكومة الجديدة .

وتحدث عن موقفهم من الجنوب ، فقال إن سياستهم هى « التحرك بسرعة نحو الاستقلال خلال بضع سنوات » . وأنهم يأملون إبقاء عدن ضمن اتحاد الجنوب العربى ، أما عن القاعدة فيتحدد مستقبلها فى اتفاق بينهم وبين العدنيين « ولا شأن للأطراف الأجنبية بها » .

ثم دعانى للحديث بدورى ، فأشرت إلى بداية التدهور فى العلاقات منذ حملة السويس ، وما تلاها من محاولات مستمرة لعزل مصر سياسيا ، سواء بالتصريحات أو رفض الاعتراف بحكومة اليمن ثم بتشجيع التسلل لإمداد الملكيين .

وانتقلت لأوضح له مفهومنا للتعبير الذى يطلقونه حول « التفاهم مع القومية العربية » و « اللقاء مع القوى الوطنية » على أنه :

□ تأمين حرية شعوب المنطقة واستقلالها الحقيقى ، وتصفية القواعد وسحب القوات الأجنبية من أراضيها .

□ الاعتراف بحقها فى تقرير مصيرها ووحدتها ، واستغلال ثرواتها واختيار نظامها الاقتصادى .

□ حيادها وعدم إقحامها فى المعسكرات أو إدماجها فى أحلاف .

ونفى ووكر أن تكون سياستهم هى الوقوف فى وجه التعبير الحر عن إرادة الشعوب العربية . . وأثنى على دور مصر غير المنحاز ، ولكنه تحفظ بالنسبة لنشاطها الإفريقى مما يتعارض مع مصالحهم ودول الكومنولث .

وعلق ووكر على حديثى حول انحيازهم لإسرائيل ، بقوله إنهم يهتمون بمنطقة الشرق الأوسط ويريدون الحفاظ على السلام فيها ، ولا يريدون التورط « رغما عنهم » إذا نشأ صدام فى المنطقة .

وأضاف أنهم بلد « أصحاب الحوانيت » الذين يعتمدون على التجارة ، وأنهم لا يقرون « المقاطعة » العربية لإسرائيل . . و « أن هناك ثمنا على (بريطانيا) أن تدفعه (لإسرائيل) حتى تحافظ على صداقتها للدول العربية » .

□ □ □

كنت قد قدرت أهداف حوارى مع ووكر على أنها تأكيد رغبتنا المشتركة فى تحسين علاقات البلدين ، والكشف عن نوايا الحكومة الجديدة وما طرأ على السياسة البريطانية ، والإعداد لزيارة وزير بريطانى وتهيئة الظروف لها .

ولم أكن اتوقع عبر حوارنا التوصل الى أى نتائج جوهرية . . فهذه كان مجالها - إن كانت ستتحقق - فى لقاء الوزير البريطانى مع الرئيس . ولهذا لم يكن اجتماعى الأول بووكر مخيبا للآمال . ومع ذلك ، **فلم يكن فى حديثه ما ينبىء عن تغيير جوهرى فى الموقف البريطانى . فهناك شروط لمواصلة الحوار . . ثم التشبث بقاعدة عدن . . والربط بين مباحثاتنا وتطور اتفاق اليمن . . وأخيرا انحيازهم لإسرائيل .**

ولكن من ناحية أخرى ، فقد لفت نظرى فى حديث الرئيس للسفير البريطانى تأكيده لأسلوب الاتصال والتشاور والحوار ، بديلا عن أسلوب التصدى الايجابى والمواجهة . ولقد شجعنى ذلك فى أول تقييم أبعث به إلى الرئيس على الإشارة إلى :

□ **أهمية « الموضوعية » فى دعايتنا وتجنب التطرف والإثارة .**

□ **تخفيف حدة المواجهة على جبهة اليمن الجنوبية .**

فلقد كان تقديرى أن ثورة الجنوب العربى لم تكتمل فعاليتها ، وأن الاعتماد عليها يعنى أن نطيح بمصالح مصرية فى المدى القريب ، من أجل الأمل فى تحقيق نتائج مستقبلة - إخراج بريطانيا من عدن - غير مضمونة . وفى ضوء اتفاقى الإسكندرية وآركويت . . وتقديرا لارتباط الموقف على جبهتى اليمن الشمالية والجنوبية . رأيت من المفيد تهدئة العمليات عبر حدود الجنوب العربى .

ومع أننى تلقيت ما ينبىء بموافقة الرئيس على توصيتى الأولى واستعداده لبحث ما ذهبت إليه فى توصيتى الثانية ، إلا أن الأمور كانت على ما يبدو قد جاوزت « نقطة اللا عودة » . فحول « الثورة » أعرب الرئيس عن رأيه بقوله « **من المعلوم أنه إذا قامت الثورة لا يكون من السهل إيقافها ثم قيامها مرة أخرى** » .

الجولـة الثانيـة

استهل ووكر حديثه فى لقائنا الثانى ، بالإشارة إلى أعمال العنف التى تقوم بها « جبهة التحرير الوطنى » استنادا الى قواعدها فى اليمن ، وبصفة خاصة إلى الحوادث التى جرت أثناء وجود وزير المستعمرات فى عدن ، وما لاحظوه من إذاعة القاهرة لأنباء الحوادث على نحو يؤكد ارتباطها بها وتشجيعها لها . كما كرر أن إذاعة القاهرة عنيفة اللهجة ، مما لا يشجع على استمرار التشاور بيننا .

ولقد أوضحت لوزير الخارجية أننا نؤيد الحرية ، ونعطف على حركات التحرر ونساندها بغض النظر عن أسلوبها فى إدارة نضالها . ولذلك فقد أيدنا من اختار الطريق السلمى (مثل الفضلى) أو السياسى (كحزب الشعب) أو الإيجابى . وأننا لا نتحيز ولا نميز إحداها على الأخرى ، وأنه من الخطأ تصور إمكان فرض إرادة أجنبية على حركة تحرر وطنى . وأن أغلب قيادات التحرر وجدت فى القاهرة مركزا لها ، وأن كثيرا من الزعماء الذين أقاموا فى مصر قد أصبحوا رؤساء دول أو حكومات ، ولا يمكن أن نصفهم بأنهم كانوا أو أصبحوا عملاء لمصر . ولهذا لا ينبغى لوم القاهرة دائما على كل ما يحدث .

وانتقلت بعد ذلك للحديث حول المسائل الاستراتيجية فى الشرق الأوسط ، مشيرا إلى التصريحات والأفعال التى لا تعكس وما يدعونه من استعداد للتفاهم مع القومية العربية ، وتمثل محاولة فرض الوصاية على المنطقة . وبصفة خاصة ، فقد أشرت إلى حديث ووكر الصحفى حول دور تركيا وإيران والحبشة - بالاشتراك مع إسرائيل - للحفاظ على التوازن فى الشرق الأوسط فى ظروف انسحاب بريطانيا منه ، مما يوحى بوجود سياسة غربية لتوجيه هذه الدول - عوضا عن مواجهة السوفييت فى الشمال - إلى تركيز نشاطها ضد الدول العربية فى محاولة لتطويقها واستنزاف طاقاتها . وأشرت إلى محاولات ايران لخلق المتاعب للعراق ، وسماح بريطانيا بهجرة الإيرانيين إلى إمارات الخليج مما يخلق عدم الاستقرار فيها .

ثم تناولت فى حديثى ما يتردد حول سياسة عسكرية جديدة ، يطلق عليها اسم « شرق السويس » وتعنى تحويل مركز ثقل بريطانيا العسكرى إلى المحيط الهندى ، مما يؤكد استمرار الوجود العسكرى البريطانى وتدعيمه فى هذه المنطقة ، مما لا يتمشى وما يعلنه المسئولون من تعديل جوهرى للسياسة البريطانية ، والرغبة فى تطوير علاقات بريطانيا بدول وأقاليم وشعوب المنطقة .

وعرض ووكر للسياسة البريطانية فى الشرق الأوسط ، فأكد إيمان حكومته باستقلال دوله وحريتها ، وعزمها أن تتحرك بسرعة معقولة ما لم يحدث خطأ أو انهيار مفاجىء لنظام قائم . ثم نفى معارضتهم لحق أى دولة فى اتباع سياسة غير منحازة ، مما يسهم فى تخفيف التوتر الدولى ، فهم لا يتصورون أن ينقسم العالم إلى كتلتين - تنضم دوله لواحدة أو لأخرى .

ولم ينف ووكر أنه كانت هناك مناقشات حول مشاركة السوفييت لضمان دول الشرق الأوسط ، والاتفاق لتقييد التسلح فى المنطقة . وقال إن مثل هذا النظام مطلوب ، نظرا لحيوية المنطقة وضرورة تجنب الصدام العسكرى فيها .

وعبر عن تفهمه لقلقنا مما أعلنه حول توسيع « مفهوم » الشرق الأوسط إذا انسحبت منه بريطانيا ، ولكنه نفى أنهم يريدون من تركيا وإيران والحبشة أن تستدير لتواجه « الداخل » ، فهم لا يحاولون تطويق العالم العربى .

وعن سياسة « شرق السويس » ، قال إنهم ورثوا التزامات عديدة ، وأن احتفاظهم بقواعد فى المنطقة يمكنهم من الوصول إلى « أصدقائهم » فى افريقيا والهند وماليزيا . وفى معرض مراجعتهم لالتزاماتهم وتعهداتهم ، وجدوا من الضرورى إعطاء الأسبقية للمحيط الهندى فى تخصيص مواردهم .

وعن منطقة الخليج ، قال ووكر إنهم لا يخلقون المتاعب للعراق ، ويريدون أن تكون علاقاتهم بإيران والعراق طيبة . وأبدى حيرتهم بالنسبة لما يمكن عمله فى المنطقة - فهم لا يريدون تحمل مسئوليات غير ضرورية . ولكنهم يقدرون أن انسحابهم المفاجىء سيخلق فراغا قد يدفع دول المنطقة ومصر للصراع فيما بينها .

وحتى يحين الوقت المناسب . . ستعمل بريطانيا على تحقيق الحكم الذاتى للأقاليم العربية وتطورها بأسرع مما « يريد » حكامها . أما عن الهجرة الإيرانية ، فهم يحاولون السيطرة عليها كلما أمكن - إلا أن بعض الإمارات الغنية فى حاجة لليد العاملة الماهرة مما يضطرها للسماح لها بالهجرة إليها .

وانتهى لقاؤنا . . واتفقنا قبل الافتراق على أن نخصص لقاءنا القادم لمراجعة الموقف فى جنوب الجزيرة العربية .

الجولــة الثالثــة

عندما التقيت بجوردون ووكر فى ٢٢ ديسمبر ، وجدته مضيافا على غير عادته . وكنت اتوقع أن يتحدث فى نهاية اجتماعنا حول « الزيارة » ولهذا لم أدهش حين دعانى للتحدث ، دون أن يبدأ مقابلتنا كما عودنى .

وتحدث ووكر عن سياستهم فى منطقة الجنوب العربى ، وأنهم سوف يعملون على قيام دولة حقيقية ذات سيادة لتلعب دورها كاملا فى الأمم المتحدة ، وأنهم سيحاولون الاتفاق مع هذه الدولة حول موضوع القاعدة ، التى يحتاجونها لبضعة أعوام ، كمركز تكديس للمعدات أو كمحطة على خطوط مواصلاتهم . وافترض أن يكون لهذه القاعدة ـ أو التسهيلات ـ واجب عالمى هام ، فهم يشعرون أن بؤرة الخطر أصبحت تتحرك إلى الشرق حيث تزيد احتمالات الصدام .

ولقد أكدت منذ البداية أهمية معالجة الأمور فى الجنوب العربى على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وتصريحات زعماء حزب العمال منذ ما قبل الانتخابات . وتوقعت أن يؤدى إصرار بريطانيا على الاحتفاظ بقاعدة عدن إلى فشل أى حل للجنوب ، كما أن ذلك سيؤدى ببريطانيا إلى أن تنتهج سياسة أقل ما توصف به أنها « غير ودية » تجاه اليمن .

وانتقلت لمهام افترضتها بريطانيا للقاعدة لحماية شرق افريقيا أو الهند ، ورفضت التصور الذى طرحه ووكر لها . . وبخاصة لمساعدة الهند فى مواجهة مع الصين . وأشرت لما يراه مفكرو المحافظين والعمال من ضرورة التطوير السياسى والاجتماعى لشعوب الخليج . . باعتباره جوهر قضية أمنها .

وأثرت فى اجتماعنا ، النشاط الدبلوماسى والعسكرى الحالى لإسرائيل فى بريطانيا من أجل الحصول على أسلحة منها . . وأننا نعتبر أن ذلك يزيد من سباق التسلح ولا نفهم الغرض منه أو من تصريح رئيس الوزراء ويلسون حول تأييده سياسة المحافظين فى الشرق الأوسط ، وعن احتمالات تدخل بريطانيا فى المنطقة . وكان رد ووكر أنهم يقومون بتسليح اسرائيل « ضمن إطار سياستهم » ، وأنه إن لم يقدموا لها الأسلحة فسوف تحصل عليها من غيرهم . وأن تسليح إسرائيل لا يعنى أنهم يرتبطون بها فى حلف أو أنهم سيقدمون لها معونتهم « أوتوماتيكيا » . وأضاف أن التصريح الثلاثى ارتباط بين أطراف متعددة ولا يمكنهم التخلى عنه وأن هدفهم هو عدم اختلال التوازن فى المنطقة .

وفى نهاية الاجتماع ، قال إن مناقشاتنا قد بلغت نهايتها ويشعرون « أن الوقت قد حان » لإجراء محادثات فى القاهرة .

وطلب أن أرجع إلى حكومتى لسماع رأيها إن كان الوقت ـ فى تقديرها ـ مناسبا لمباحثات أكثر تحديدا . وتوقع أن يصدر بيان فى الوقت المناسب ـ اذا التقت رغبة البلدين ـ حول الزيارة التى يقوم بها وزير أو شخصية « هامة جدا » .

□ □ □

كان تقديرى لجولات الحوار الثلاث أنها تثير الشعور بخيبة الأمل فى احتمال تبنى حكومة العمال لسياسة متطورة على نحو ما بدا من زعمائها قبل الانتخابات ، أو أن يتحقق التغيير بإيقاع سريع على نحو ما كنا نأمل .

ومع ذلك ، فقد كنت أرى أن سنوات الصدام التى مرت بنا منذ عام ١٩٥٥ قد أصبحت تحتم علينا « وقفة » ـ قصيرة أو طويلة ، بقدر ما تمليه الاعتبارات ـ حتى نستعيد قوانا ونتجاوز مشاكلنا ونعزز مكاسبنا . ولهذا فقد كنت أتصور أن نقبل تحقيق أهداف أقصر مدى وأقرب منالا وأكثر واقعية ، نؤمن معها خطوات تكتيكية قصيرة ونجاحات محدودة دون أن ننصرف عن أهدافنا بعيدة المدى .

ولهذا ورغم تقديرى السلبى للحوار ، فقد رأيت فيه بداية مقبولة من أجل إرساء العلاقات المصرية ـ البريطانية على نحو مرض . كما كان يزيد من أهمية التفاهم مع بريطانيا ، تدهور علاقاتنا مع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٤ . كان تقديرى أن الحوار مع بريطانيا قد يتيح لمصر رصيدا داخل الكتلة الغربية .

ولهذا ففى رسالتى الأخيرة للرئيس ، قلت إن بريطانيا تتجه إلى الانسحاب من جنوب الجزيرة العربية فى عام ١٩٦٨ حسبما أعلنت ، ومن ناحيتنا ، فنحن أيضا فى حاجة إلى سنتين أو ثلاث لكى نستعيد التوازن بانسحاب قواتنا من اليمن وإعادة تجميعها . وعلى هذا ، **فقد دعوت فى توصيتى إلى « فض اشتباك » على الحدود اليمنية تمهيدا لتخلى بريطانيا عن الجنوب العربى وانسحاب مصر من اليمن .**

ولم اتلقى تعليقا على وجهة نظرى . .

انهيار الحـــوار

وفى ١٧ يناير ، تلقيت موافقة الرئيس على مبدأ زيارة وزير بريطانى للقاهرة . ولكن جوردون ووكر فشل للمرة الثانية فى الانتخابات ، وأصبح محتما أن يستقيل من الحكومة . وكان معنى ذلك أن تتوقف المباحثات المصرية ـ البريطانية لبضعة أسابيع حتى يستقر وزير الخارجية الجديد مايكل ستيوارت فى منصبه .

وخلال شتاء ٦٤ / ٦٥ أخذ عدد من الأحداث يتوالى وتتراكم نتائجه ، وكان تقدير الخارجية البريطانية أن المنطقة تتعرض لعملية استقطاب واسعة النطاق ، وأن مصر مسئولة عن تدهور الأحوال وتتبنى سياسة « جر الشكل » مع الغرب . وشبه دنيس هيلى الموقف بذلك الذى ساد المنطقة قبيل أزمة السويس .

١ ـ فقد فشل مؤتمر آركويت فى تحقيق أهدافه واستأنفت القوات الملكية القتال ، بينما تصدعت جبهة الجمهوريين . . بظهور ما سمى « القوة الثالثة » .

٢ ـ وتصاعدت حدة الأزمة الألمانية ـ العربية ، نتيجة افتضاح دور ألمانيا فى تسليح إسرائيل .

وأسفرت فى النهاية عن قطع عشر دول عربية لعلاقاتها مع ألمانيا الغربية ،التى اعترفت بإسرائيل بينما اعترفت مصر بألمانيا الشرقية .

٣ ـ تدهور العلاقات المصرية ـ الأمريكية . . على نحو وصفه الرئيس الأمريكى بقوله « . . . فالسنوات القليلة القادمة ستكون عبئا ثقيلا على كل منا » .

٤ ـ ازدياد حدة التوتر داخل الجنوب العربى ، وفشل مساعى بريطانيا لعقد المؤتمر الدستورى فى لندن ، واتهام المخابرات المصرية بدعم « الإرهابيين » .

وفى هذه الظروف ، كثفت بريطانيا من نشاطها فى المنطقة . فقامت الملكة اليزابيث بزيارة السودان وأثيوبيا . . وزار الأمير فيليب السعودية حيث أعلن عن صفقة أسلحة لها . وفى زيارة الشاه للندن تردد تسليمها بمطالبه فى الخليج . . بينما سيطرت فى تركيا والأردن حكومات يمينية .

□ □ □

وفى أوائل فبراير ، قابلت وزير الخارجية مايكل ستيوارت لإبلاغه موافقة الحكومة المصرية على اقتراحهم إيفاد وزير بريطانى إلى القاهرة .

ولم يبلغنى ستيوارت رد حكومته حتى ١٧ مارس ، والذى تضمن « **أن الحكومة البريطانية ترى أن الوقت المناسب لزيارة وزير لم يتحقق بعد** » .

وقد رتب ستيوارت قرار الحكومة البريطانية على استمرار تدعيم مصر لنشاط جبهة التحرير وإمدادها بالسلاح ، لتحقيق التسوية باستخدام القوة .

وقلت لستيوارت إن موضوع « الزيارة » لم يكن مطلبا مصريا ، وأن إلغاءها « أمر مؤسف » . . ولكننا لا نقبل أن تتم فى ظل شروط محددة أو تحت ضغط . واعتبرت التأجيل « مخاطرة » باحتمالات التفاهم معنا . وأرجعت السبب الحقيقى لتأجيل الزيارة إلى سياسة غربية جديدة .

قلت إن حركات التحرر الوطنى ليست من صنع أحد ، وأن بريطانيا تتحمل المسئولية بتحديها لقرارات الأمم المتحدة واستخدام قواعدها ضد شعوب المنطقة . وأن عداءها لليمن استمر عامين ونصف ، فأمدت الملكيين بالأسلحة والخبرات ، وسمحت بتورط وحدات « فيدرالية » عبر حدود اليمن .

وهكذا . . شهدت هذه المرحلة نهاية سريعة .

استئناف الحــوار (يونيو ـ سبتمبر ١٩٦٥)

كانت العلاقات المصرية البريطانية قد تدهورت خلال الشهرين الأخيرين . فقد اعتبرت بريطانيا أن مصر مسئولة عن حرائق آبار البترول فى ليبيا ، كما أثارها حصول دبلوماسى مصرى

فى لندن على وثائق لوزارة الدفاع البريطانية ، تتعلق « بخطط الطوارىء » لمواجهة احتمالات مختلفة فى شرق البحر الأبيض . . منها احتمال التدخل فى مصر . ولم تتردد القاهرة فى نشر هذه الوثائق لكى تعزز إدانتها لدور القواعد البريطانية ضد دول المنطقة .

ولم يعرب وزير الدولة جورج طومسون عن تفاؤله بإمكان التوصل الى تفاهم بين البلدين ، فقد كنا ندور فى حلقة يصعب الخروج منها . . « **فالقاهرة تطالبنا بالخروج من الجنوب العربى ، ونحن نرى أن ذلك سيسبب الفوضى . ونحن نطالبها بالخروج من اليمن ، وهى ترى أن ذلك سيسبب الفوضى** » .

ولهذا فقد فوجئت فى نهاية مايو بدعوة للقاء جورج طومسون ، وذلك - على نحو ما بلغنى - لاستئناف الحوار الذى انقطع بيننا منذ مارس .

□ □ □

وفى لقائى به ، عرض طومسون لعلاقات البلدين خلال الشهرين الأخيرين - وقد أمضيتهما لمرضى بعيدا عن النشاط الدبلوماسى - ولم أجد جديدا فى حديث طومسون :

١ - فقد نفى مساعدتهم للملكيين فى اليمن ، واستبعد إمكان السيطرة على المرتزقة العاملين فى صفوفهم .

٢ - تقديره عدم جدوى قاعدة عدن ما لم تكن « مقبولة » من شعب المنطقة ، ومن ثم عزمهم على التفاوض بشأنها مع حكومة الجنوب العربى .

٣ - التزام بريطانيا باستقلال الجنوب العربى حتى عام ١٩٦٨ ، والإعداد لعقد المؤتمر الدستورى فى ديسمبر . . ومن ثم فهم يتساءلون « لو أن مصر استطاعت المساعدة » . .

٤ - اتجاه بريطانيا للإسراع بتحديث التطور الداخلى لإمارات الخليج العربى وتطوير علاقاتها بها ، وتشكيل مجلس للإشراف على مشروعات التنمية وصندوق لتمويلها ، تسهم فيه الدول العربية إن أرادت .

ومع ذلك . . فقد سجلت علامتين :

□ **أولاهما :** أن بريطانيا تسارع بخطاها لتطوير علاقاتها بالإمارات .

□ **ثانيتهما :** حاجتها « لمساعدة » مصر لتنفيذ خططها . ولم استبعد تماما « إمكان (مصر) تقديم النصح (للقوى السياسية) » فى الجنوب العربى .

وفى ٢١ يونيو ، وصل إلى لندن المهندس سيد مرعى على رأس وفد برلمانى بدعوة من الشعبة البرلمانية البريطانية . وكان حضور الوفد علامة على رغبة فى دفع علاقات البلدين إلى الأمام . إلا أن عضوية الأستاذ أحمد سعيد - مدير إذاعة « صوت العرب » - أثارت عاصفة من النقد المر للوفد . وبالرغم من معارضتى لقرار القاهرة ، فقد سلمت بمنطق إيفاده ، باعتبار أن حضوره تعبير عن رغبتنا فى الالتقاء ببريطانيا فى هذا الميدان .

واحتلت مسألة الدعاية المصرية جانبا غير قليل من اجتماع الوفد بوزير الخارجية ، الذى قرر

أن زيارة وزير لمصر قد أجلت عندما ازدادت حملة الدعاية على بريطانيا . . وأن استمرارها يشكل عقبة أمام التفاهم بين البلدين . ولم يقبل مايكل ستيوارت منطق أحمد سعيد بأن الاذاعة لا تسبب ثورة ، لكنها تعكس آراء الوطنيين . . وأن ذلك واجب وطني .

وفي مقابلة الوفد لرئيس الوزراء في مقره بداوننج ستريت ، لم يبد هارولد ويلسون أى استعداد لتعديل موقف حكومته من المشكلات التي يجرى بشأنها الحوار مع مصر . فالاعتراف بالجمهورية اليمنية مشروط بانسحاب القوات المصرية ، ومنح الاستقلال للجنوب العربي لن يتم إلا في خلال ٣ أعوام ، وسياسة « حفظ التوازن » بين إسرائيل والعرب منفذة . ولخص رأيه بقوله « نحن **نحاول** منع وصول الأسلحة النووية ، ولكن لابد من وقف التسليح التقليدي » .

وعدت بذاكرتي عندئذ الى خطاب عبد الناصر التقليدي ببور سعيد في ديسمبر ١٩٦٠ ، عندما أعلن عن تقديم فرنسا معونات لإسرائيل لبناء مفاعل ذرى في « ديمونة » ، **وقوله « لو صح ذلك ، فإن مصر ستسعى للحصول على السلاح النووى بأى ثمن ، فلم يعد الموضوع موضوع حياد أو سلام . . ولكنه أصبح موضوع مصير » .**

تراخـــى التوتـــر

وفي أغسطس حدثت عدة أمور ترتبط على نحو يستبعد معه أن تكون الأقدار هى التى حددت موعدها .

- **الأول** : زيارة الرئيس عبد الناصر لجدة للاجتماع بالملك فيصل .
- **الثاني** : انعقاد لجنة العمل في لندن لإعداد جدول أعمال المؤتمر الدستورى للجنوب العربي المزمع عقده في ديسمبر ١٩٦٥ .
- **الثالث** : اقتراح لندن أن يقوم جورج طومسون بزيارة للقاهرة فيما بين ٢٣ و ٢٧ سبتمبر ، وموافقة وزير الخارجية محمود رياض على الاقتراح .

منذ ربيع ١٩٦٥ بدأ تدهور الموقف السياسي والعسكرى في اليمن . فبينما اجتمع « مؤتمر السلام الوطني » من زعماء جمهوريين وقبائليين لمناقشة تحقيق السلام ، واصل الملكيون عملياتهم حتى أصبحوا يسيطرون على نصف اليمن .

وإزاء هذا الموقف المتدهور ، قرر عبد الناصر الاجتماع بالملك فيصل . وتمكن الزعيمان من التوصل إلى « اتفاقية جدة » ، التى قامت على أساس اقتناع مصر والسعودية باستحالة تحقيق نصر عسكرى وضرورة الرجوع لشعب اليمن لتقرير ما يرضيه . . وذلك في استفتاء يجرى في ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦ - في ظروف انسحاب القوات المصرية من البلاد .

وفي لندن بدأ وصول أعضاء لجنة العمل المكلفة بالإعداد للمؤتمر الدستورى المزمع عقده

فى ديسمبر ١٩٦٥ ، ولقد اعتبرت الصحافة البريطانية وصول الوفد ، إشارة ودية غير مباشرة من جانب مصر .

وخلال عشاء أقمته بالسفارة للوفد ، لم تتدفق روح المودة التى كنت أتوقعها ، وكأن أعضاءه كانوا يخشون أن نكون من ورائهم ، نراقبهم . . وقد نحاسبهم . وتخلف لدى الانطباع القوى بمأساة شعوبنا المستعمرة .

ولقد فشل المؤتمر بسبب رفض بريطانيا إنهاء حالة الطوارىء ، واقتراحها ممارسة « تقرير المصير » باعتباره نوعا من « الاعراب » عن اتجاه شعبى عام ، وإصرارها على التفاوض بشأن القاعدة فى عدن مع حكومة الدولة الجديدة .

ولم يوجه اللوم لمصر ـ لأول مرة ـ بتعويق نجاح المؤتمر ! .

طومسون فى القاهــرة

وفى ١٨ اغسطس صدر بيان من وزارة الخارجية البريطانية حول زيارة طومسون لمنطقة الشرق الأوسط والتى تتم فى جولتين ، تتضمن **الأولى** سوريا ولبنان والأردن وايران ، **والثانية** مصر والسعودية .

ولقد كان من الطبيعى أن نلاحظ :

١ ـ أن الإعلان عن الزيارة قد اقترن بتحقيق اجتماع جدة . . وكذا بالاتفاق على عقد مؤتمر لندن للإعداد للمؤتمر الدستورى فى أواخر العام .

٢ ـ أن الزيارة تتم على مستوى « وزير دولة » . . على نحو يختلف تماما عما قدره لها جوردون ووكر .

٣ ـ أن بريطانيا تضع القاهرة والرياض على قدم المساواة سياسيا ، رغم إجماع الإعلام البريطانى على أن « مصر » هى المعنية أساسا بالاهتمام .

وهكذا . . لم نعد بصدد مفاوضات جادة بين البلدين ، تتناول القضايا الجوهرية .

وفى ٢٤ سبتمبر غادر جورج طومسون وصحبه لندن الى القاهرة . وشيعهم المحافظون بمقال جوليان إيمرى بعنوان « أهمية ناصر » ، كان من أقذع ما وجه ضد مصر منذ وصولى إلى لندن .

وفى اليوم التالى ، بدأت مباحثات طومسون مع محمود رياض والدكتور محمود فوزى . وانتظارا لموعد مقابلته مع الرئيس ، أصدرت الحكومة البريطانية ظهر ٢٥ سبتمبر قرارا بوقف العمل بدستور عدن ، وإقالة حكومة عبد القوى مكاوى ، وقيام الحاكم العام بسلطات الحكم مباشرة . ولم يكن خافيا « مغزى » توقيت هذا القرار .

وعلى الفور أعلن فى القاهرة أن الرئيس قد ألغى موعد مقابلته مع جورج طومسون ، كما لم تتجاوز مقابلته لرئيس الوزراء على صبرى حدود المجاملة .

وهكذا أسدل الستار على المحاولة الثانية لتطوير علاقات مصر وبريطانيا . كما أسدلت القاهرة ستارا كثيفا من النسيان على علاقاتها ببريطانيا ، فلم تعد تحتل أهمية فى مجال علاقات مصر الخارجية .

□ □ □

ولقد أدى فشل التسوية على جبهة إلى فشل مقابل على الأخرى . ففى ٢٣ نوفمبر جرى اجتماع « حرض » تحت إشراف مصر والسعودية . ولكن سرعان ما دب الخلاف بين اليمنيين حول تحديد شكل الحكم وطريقة اختيار الحكومة المحايدة خلال المرحلة الانتقالية .

واقترن ذلك بالإعلان عن أكبر صفقة أسلحة للسعودية شهدها الشرق الأوسط من أعوام ، مما اعتبرته مصر جزءا من « مؤامرة » أمريكية ـ بريطانية لتدمير جبهتها . كما اقترن باستئناف القبائل الملكية للقتال . وعلى هذا ، رفضت مصر التراجع عن موقفها . . وقررت استمرار بقاء قواتها فى اليمن .

نهاية مهمــــة

وهكذا انتهى خريف ١٩٦٥ وقد بلغت علاقات مصر ببريطانيا مستوى متدنيا . ولذا جاء قرار قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى ١٦ ديسمبر تعبيرا « هادئا » عن موقف اتخذته القاهرة منذ ٢٥ سبتمبر .

كان وزراء الخارجية الأفارقة قد اتخذوا فى أديس أبابا ، قرارا بقطع علاقات بلادهم الدبلوماسية ببريطانيا يوم ١٥ ديسمبر اذا لم تتخذ إجراءات لسحق النظام العنصرى المتمرد فى روديسيا حتى ذلك التاريخ ، إلا أن بريطانيا لم تكن على استعداد لاستخدام القوة لتحقيق ما يطالب به الأفارقة .

وحتى يوم ١٥ ديسمبر لم أكن قد تلقيت من القاهرة توجيهات محددة . . وفى المساء دعيت لتحية الملكة فى حفل عمدة ويست مينيستر . وفى اليوم التالى ، اجتمعت بجورج طومسون ورفاقى السفراء العرب فى حفل سفارة ليبيا . . وكأننى كنت بذلك أودع بريطانيا .

فعند منتصف الليل ، حمل لى صوت وكيل الوزارة الدكتور محمد حسن الزيات ، قرار القاهرة بقطع العلاقات مع بريطانيا . وبعد ظهر ١٨ ديسمبر أنزلت العلم المصرى من فوق ساريته ، ليرفع علم العراق . . البلد الذى اختير لرعاية مصالحنا فى بريطانيا .

وعندما جاء المساء ، وجدتنى أنهى مهمتى فى لندن . . فى قاعات النادى الثقافى المصرى ، حيث قادتنى قدماى لكى ألبى دعوة عروسين جمعهما الحب فى الجامعة وفى الغربة عن الوطن . واقتربت منهما أهنئهما . . وأتمنى لهما الرفاء والبنين . وأمسكت بيد العروس . . وكانت ترتجف . فمع بريق الابتسامة بين شفتيها . . كانت هناك دمعة حائرة فى عينيها . . وكأنها تلوم نفسها . .

أن حرمت أباها . . ومن قبله أمها . . أن يشهدا ليلة عمرها التى انتظراها كما انتظرتها هى . . لسنوات .

وعدت . . وقد ودعت شباب مصر فى لندن . . والليل قد انتصف . وفى اليوم التالى . . كنت فى طريقى إلى القاهرة .

وانتهت أول مهمة ميدانية لى . . كانت كما توقعها الرئيس . . شاقة . . جدا !! .

□ □ □

٦

روما
يونيو ٦٧

الطريق إلى الحرب

كنت قد أمضيت عام ١٩٦٦ بأكمله فى القاهرة ، قبل أن أبلغ فى نهايته إننى قد رشحت سفيرا للجمهورية فى إيطاليا . وبذلك استقر بى الحال ، وبدأت أعد نفسى لهذه المهمة الجديدة ، والتى تبدأ فى منتصف العام التالى .

ولقد كان من الطبيعى أن تستمر متابعتى لأحداث المنطقة . وكانت مشكلة اليمن تستحوذ على كل الاهتمام ، دون أن تبدو بادرة بتسوية تحقق تأمين النظام الجمهورى الجديد بقدر يسمح بانسحاب القوات المصرية .

وكانت القيادة السياسية فى مصر قد بذلت كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى تسوية فى اليمن ، إلى أن ذهبت فى « اتفاقية جدة » إلى المدى الذى لم يعد بمقدورها تجاوزه . . دون تعريض مركز قيادتها . . ومستقبل اليمن للفشل والإحباط .

وبانهيار مؤتمر « حرض » وفشل أهداف الاتفاق المصرى ـ السعودى ، ومع عودة الملكيين الى استئناف نشاطهم ، أصبح واضحا أن معركتنا فى اليمن ستكون طويلة المدى . . ويتحتم معها بقاء قواتنا . إلا أنه كان من الضرورى تخفيض حجم قواتنا بهدف تصحيح أوضاعنا الاستراتيجية لتعديل ميزان القوى فى مواجهة اسرائيل .

وعلى هذا تقررت استراتيجية جديدة ، تقرر بمقتضاها التزام سياسة « دفاع إيجابى » فى اليمن ، بتركيز قواتنا للدفاع عن مثلث صنعاء ـ تعز ـ الحديدة ، باعتباره قاعدة العمليات التعرضية كلما اقتضى الموقف . . مما يسمح بتخفيض حجم قواتنا . وهكذا أصبح اليمن مقسما إلى منطقة جمهورية . . ومنطقة ملكية .

ولقد قدرت إسرائيل منذ البداية النتائج التى يمكن أن تترتب على مشاركة مصر الإيجابية فى حرب اليمن . . فى المدى القريب والبعيد . ولقد حاولت فى نهاية عام ١٩٦٣ تحقيق هدف محدود ـ تحويل مجرى نهر الأردن ـ دون أن يغيب عنها هدفها البعيد . . إذا استمر تورط مصر فى اليمن وابتلاع قدرات عسكرية واقتصادية فائقة .

وكانت إسرائيل فى تنظيم مبادراتها تعتمد أساسا على الولايات المتحدة . . ففى عام ١٩٦٢ أعلن الرئيس كيندى « **أن إسرائيل حليف الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط » . وفى مارس ١٩٦٥ صرح الرئيس جونسون بأن بلاده ستمد إسرائيل بالسلاح حفاظا على التوازن ، وحتى لا تضطر لشن حرب وقائية إذا شعرت بتحول الميزان لغير صالحها .**

ولم تكن إسرائيل الان فى حاجة للمساعدة المباشرة لكى توجه ضربتها لمصر ، اعتمادا على دور أمريكا وبريطانيا في احتجاز قسم رئيسى من قواتنا فى اليمن . وبينما استطعنا عام ١٩٥٦ الإفلات من « كمين » سيناء بتحولنا السريع للدفاع عن منطقة القناة . . لم يكن فى مقدورنا فى منتصف الستينيات القيام « بمناورة » مماثلة .

□ □ □

ولعله من الممكن القول بأن مقدمات الحرب قد بدأت منذ اكتوبر ١٩٦٦ عندما أبرم اتفاق الدفاع المشترك بين مصر وسوريا . . للتصدى للعمليات الإسرائيلية على طول جبهتى الأردن وسوريا ، لتخلق مبررات الحرب .

ومنذ الأسبوع الثانى من مايو ١٩٦٧ ، ومع أنباء حشد إسرائيلى على حدود سوريا ، صرح رئيس الوزراء ليفى أشكول ورئيس الأركان إسحق رابين باحتمال قيام إسرائيل بغزو شامل لسوريا .

وتوالت الأحداث فى إيقاع سريع . . ففى ١٤ مايو حشدت مصر قواتها فى سيناء ، وفى ١٨ مايو طلبت مصر سحب القوات الدولية من جميع مواقعها . وفى ٢٢ مايو أعلنت مصر إغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية .

وعلى الفور ، أعلنت إسرائيل أن قرار مصر يعد بمثابة قيام حالة حرب ، يعطى لإسرائيل حق الدفاع عن النفس بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

ومنذ ٢٥ مايو ـ وتنفيذا لالتزامها عام ١٩٥٧ حول الحفاظ على المضيق مفتوحا أمام الملاحة الدولية ـ بادرت الولايات المتحدة بخطوات استهدفت تغطية الموقف الإسرائيلى ، فطالبت الاتحاد

السوفييتى بإبلاغ الرئيس عبد الناصر بتحذيرها من أن يبادىء بإطلاق النار .

وفى ٢٨ مايو أعلن عبد الناصر أن مصر لن تبادىء بالعدوان . . وفى ٣٠ مايو وقع الملك حسين فى القاهرة اتفاقية دفاع مشترك توضع قواته بمقتضاها تحت القيادة المصرية ـ السورية المشتركة .

ومرة أخرى . . تستجيب مصر لاحتمالات التسوية السياسية ، بقبول ايفاد نائب الرئيس زكريا محيى الدين إلى واشنطن لمناقشة الأزمة . وكان متوقعا أن يصلها يوم ٧ يونيو ! وكأن التاريخ يعيد نفسه .

٥ يونيـو ١٩٦٧

لم تكن الساعة قد جاوزت العاشرة صباحا . .

والسفينة « الجزائر » تتهادى فى مياه الأدرياتيك . . على مسيرة يوم من « البندقية » . والجو صحو . . واليوم يتثائب ، بينما ركاب السفينة يتتابعون فى استرخاء لممارسة رياضتهم الصباحية .

وفجأة ، جاء بحار من بعيد ، يدعونى لمقابلة ربان السفينة فى غرفته الخاصة . وهناك كان عدد من الضباط يحيطون بربانهم والجميع يستمعون إلى إذاعة القاهرة وهى تحمل أنباء الحرب .

ولبضع ساعات ، ساد الصمت ونحن نتابع أنباء المعركة الدائرة على حدودنا الشرقية من خلال البيانات العسكرية المصرية .

ولم يكد ينتصف النهار ، حتى أحسست وكأن شيئا خطيرا قد حدث . ولم أملك أن أخفى إحساسى بأن سلاحنا الجوى قد دمر . . وأن المعركة البرية يمكن أن يتقرر مصيرها خلال أيام .

وكانت هذه النهاية السريعة تختلف تماما عما كنت قد قدرته ، عندما دعانى الدكتور محمود فوزى ـ بينما استأذنه فى السفر ـ للإدلاء برأيى فى الموقف . فقد قدرت أن تحاول إسرائيل الاستيلاء على شرم الشيخ وغزة والقدس ، وأن تحاول عقد صفقة سياسية من هذا المنطلق . ولم يدر بخلدى أن تهاجم ثلاث جبهات عربية فى وقت واحد لتحقيق الأبعاد التاريخية للصهيونية العالمية ! .

ومن روما . . أصبحت متابعتنا للأحداث أكثر قربا . كان الشرق الأوسط قد أصبح يحتل مركز الصدارة فى أنباء العالم .

كانت الإذاعات والصحافة الغربية تلهب مشاعرنا وهى تفرقع كالسياط . كانت دون استثناء ـ إذا استبعدنا صحافة الأحزاب الشيوعية ـ تصور الهزيمة العربية والجيوش التى تطارد عبر صحارى سيناء وفوق هضبة الجولان ومن مرتفعات الضفة الغربية . . وتصف كل ذلك ، وكأن الجيوش الغازية جيوشها هى ، وكأن أعداءها هم الذين ينسحبون من أمامها .

كان انتصار إسرائيل انتصارا لها . . إسرائيل ذات المجتمع الديمقراطى المتحضر أمام المجتمع العربى الديكتاتورى المتخلف !! إسرائيل بلد المليونين ونصف مليون ، فى مواجهة خمسة وثلاثين مليون عربى . . اسرائيل حليفة الغرب والحامية لمصالحه أمام الدول العربية التى سمحت للاتحاد السوفييتى بأن يخترق الحصار ، وبأن يخرج إلى البحر الأبيض ليطوق حلف الأطلنطى ، وأن يتقدم إلى الشرق الأوسط ليهدد مصادر الطاقة التى يعتمد عليها الغرب .

ويصدر قرار « **بسيط** » لمجلس الأمن بوقف إطلاق النار . . دون أى شروط ، فهو لا يطالب بانسحاب إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو . .

ويتوقف القتال على جبهة مصر مع تحقيق إسرائيل لكامل هدفها الاستراتيجى ، باحتلال سيناء والوصول إلى قناة السويس وإعادة فتح خليج العقبة للملاحة .

وتعجز الأردن وسوريا عن مساعدة مصر ، فلا تستجيبا إلا بقدر ما يعطى إسرائيل المبرر لمهاجمتهما ، ويتوقف القتال على جبهة الأردن باحتلال القدس فى ٧ يونيو ، وبوصول القوات الإسرائيلية إلى نهر الأردن . وعلى جبهة سوريا تحتل القوات الإسرائيلية هضبة الجولان .

وتخفت أصوات المدافع . . وتهدأ العاصفة التى أثارتها المعركة . وتقف القوات الإسرائيلية منتصرة ، من القنيطرة فى الجولان حتى القنطرة (شرق) على قناة السويس . وتعلن إسرائيل سقوط اتفاقيات الهدنة . . وأن لا عودة لخطوط ٥ يونيو . . ولا سبيل إلا المفاوضات المباشرة . .

وهكذا جاء اليوم الذى انتظرته إسرائيل على مدى تسعة عشر عاما .

□ □ □

وفى ٩ يونيو . . جلست فى قاعة « فيلا سافويا » مع بعض رفاقى ، نستمع إلى قرار الرئيس عبد الناصر بالاستقالة من مناصبه باعتباره مسئولا عن الهزيمة .

وكانت الدموع تملأ العيون ، والإحساس بالضياع يسيطر على الجميع . فلم تكن استقالة عبد الناصر فى نظرنا مجرد « تنحى » زعيم ، ولم تكن محض استسلام نظام . . **بل كانت تعنى هزيمة مصر وشعبها .**

ولم تكن إسرائيل جديرة بالانتصار الذى حققته . . ولم نكن على استعداد لقبول النتيجة التى تمخضت عنها الحرب . .

ويمر الليل بطيئا وثقيلا . . ويطلع الصباح . . ومع يوم جديد كانت إشراقة أمل . . فعبد الناصر سيبقى فى مكانه ، لكى نبدأ معا مسيرة عمرها أعوام طويلة وشاقة . . مليئة بالآلام والآمال . . والحرمان والعمل الشاق .

ومع عودة عبد الناصر إلى مركز السلطة والمسئولية ، كان عليه تحديد مسيرة الأمة بعد الهزيمة . وجاءنا شعار « **ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة** » تأكيدا لاستمرار النضال . . إيذانا

ببدء عملية إعادة تنظيم القوات المسلحة . وارتبط بذلك أن « **لا صوت يعلو فوق صوت المعركة** » .

وكان ضروريا تحديد الهدف من نضال الأمة . . ولقد تبلور فى « **إزالة آثار العدوان** » . وارتبط ذلك « **باللاءات** » الثلاثة التى قررها مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم : « **لا مفاوضات** » . . . « **لا صلح** » . . . « **لا اعتراف** » **باسرائيل** . . انتظارا لتحقيق أوضاع جديدة سوف تفرض نفسها على الموقف .

ومن اليمن بدأ انسحاب قواتنا . . وفى ٥ نوفمبر اطاح إنقلاب عسكرى بالمشير السلال . **ولكن بقى النظام الجمهورى . . ولم تهدر تضحيات مصر** .

إستراتيجية الســــلام

كان تقديرنا فى صيف ١٩٦٧ ، أن يتحقق انسحاب إسرائيلى سريع من الأراضى المحتلة . . على غرار ما حدث عام ١٩٥٦ . ولكن غاب عنا اختلاف ظروف المعركتين ، فالآن . . كانت القوتان الأعظم تقفان وجها لوجه . . وأصبحت أحداث الشرق الأوسط تنعكس بالضرورة على مركز كل منهما فى مناطق أخرى نائية من العالم . وبذلك أصبح لقضية الشرق الأوسط مستواها الإقليمى . . والعالمى .

ومنذ نهاية العمليات الحربية ، استأثرت الولايات المتحدة بتطبيق استراتيجية السلام . فساندت اسرائيل فى رفض انسحابها من الأراضى العربية قبل التوصل إلى اتفاق سلام نهائى مع دول المواجهة العربية ، كما تبنت العمل على ضمان تفوق اسرائيل العسكرى حتى يتحقق ذلك . وفى النهاية . . كانت الولايات المتحدة هى التى حددت المبادىء التى تحكم التسوية السياسية . . والتى أضحت أركان القرار ٢٤٢ :

- ☐ لإقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط :
  - ● بانسحاب القوات الإسرائيلية من « الأراضى » التى احتلتها فى النزاع الأخير .
  - ● وإنهاء حالة الحرب . . واحترام والاعتراف بالسيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة ، وبحقها فى العيش فى سلام فى نطاق حدود آمنة ومعترف بها . . ومتحررة من أعمال القوة والتهديد بها .
- ☐ وضمن القرار حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية فى المنطقة ، واقتصر على تسوية للجانب الانسانى لمشكلة اللاجئين ، وضمن حرية واستقلال دول المنطقة .
- ☐ ودعا القرار إلى تعيين ممثل خاص للسكرتير العام للمنظمة الدولية ليساعد دول المنطقة على التوصل الى تسوية سلمية ومقبولة تتمشى وشروط القرار ومبادئه .

☐ ☐ ☐

وهكذا بدأت مرحلة احتلال للأراضى العربية . . ستمتد أعواما ، بينما يجرى الاعداد العربى لمعركة عسكرية أصبحت حتمية لاستعادة الحقوق الضائعة .

ومن أجل تهيئة الظروف المناسبة والتوازن المرضى ، أطلقت مصر دبلوماسيتها على امتداد العالم حتى بلغت جهودنا ذروتها عام ١٩٧٣ .

واذا كنا قد تحملنا المسئولية باعتبار أن مصر هى القوة الأكبر . . والمتصدى الفاعل لإسرائيل . . والمسئولة عن أحداث مايو / يونيو ١٩٦٧ ، إلا أنه مع ذلك لا يمكن أن نتجاهل :

١ ـ أن القضية الفلسطينية قضية عربية . . ومن ثم فهى مسئولية الجميع بلا استثناء . . ومن كل حسب قدراته .

٢ ـ أن مصر لتسعة عشر عاما قد عطلت حرية حركة إسرائيل ، ومنعتها من ابتلاع كل فلسطين . ولم ينتفع العالم العربى من فسحة الوقت التى أتاحتها مصر للعمل على تأمين حقوق شعب فلسطين .

٣ ـ أن تحول مصر فى عام ١٩٦٧ إلى جبهة إسرائيل قد جاء كرد فعل ـ وإن كان خاطئا ـ لحملة استفزاز قادتها ضدها بعض الدول العربية ، مما دفعها إلى تعديل أولوياتها . . حتى من قبل تعديل توازنها الاستراتيجي .

إيطاليا . . والشرق الأوسط

فى مركز عملنا بالبعثة الدبلوماسية فى روما ، وفى انتظار توجيهات القاهرة ، كنت أحاول أن أضع لأنفسنا إطار العمل الذى نهتدى به فى توجيه نشاطنا . فقد كنت ملزما فى بداية عملى بأن أجرى اتصالات واسعة النطاق ، شأن كل سفير يأتى إلى عاصمة دولة فى بداية مهمته بها .

ومنذ البداية ، قدرت حاجتنا لأن نعمل كل ما يمكن أن يدعم مركز مصر التفاوضى فى المرحلة القادمة :

١ ـ بتعزيز إمكانياتها الاقتصادية لتمكينها من مواصلة الكفاح .

٢ ـ بالتحول بالثقل السياسى لإيطاليا لتأييد الموقف العربى .

٣ ـ وتصحيح « صورتنا » لدى الرأى العام ، وضمان تفهمه قضيتنا إن لم يؤيدها .

وكان ذلك يعنى أن نبذل جهدا مستمرا ومثابرا ، وأن نخلق خطوط اتصال وثيقة على مختلف المستويات وفى مختلف المجالات . ولقد كنا نرجو أن لا نلقى فى إيطاليا مقاومة صلبة لنا . . فمصر وايطاليا تربطهما خيوط حضارية قوية ومصالح متوازنة . . وقدر كبير من الروابط العاطفية .

وكان الأمل أن تجد إيطاليا فى موقف فرنسا فور بدء الحرب ، مثلا تحتذيه . وكان التحول

فى موقف إيطاليا على هذا النحو ، يدعم مركز فرنسا ويزيد من ثقل أصدقائنا داخل المجموعة الأوروبية ، مما يسهل عليها أن تلقى بثقلها وراء تسوية عاجلة وعادلة للنزاع العربى ـ الإسرائيلى . .

ولكننا كنا نأخذ فى الاعتبار أن الصراع فى الشرق الأوسط ، فضلا عن كونه نزاعا عربيا ـ إسرائيليا ، فهو أيضا نزاع تتورط فيه القوتان الأعظم . . ومن ثم ، كان على الدول الغربية أن تسلم للولايات المتحدة بإدارة الصراع ، فتمتنع عن اتخاذ مواقف ومبادرات تسىء إلى الاستراتيجية الأمريكية .

وفضلا عن ذلك ، فقد ارتبط الموقف الإيطالى باتجاهات الفاتيكان ، الذى أخذ يتجه نحو الاعتراف بإسرائيل ، والقبول بصورة جديدة للسيادة على الأماكن المقدسة ، عوضا عن موقفه التقليدى السابق ، والقائم على أساس تأييد « تدويل » مدينة القدس .

وأخيرا ، فقد بقى فى ضمير إيطاليا ـ وأوروبا بصفة عامة ـ تلك المشاعر القوية تجاه الشعب اليهودى والمأساة التى عاشها خلال الحرب العالمية الثانية . . والتقدير العالمى للمشاركة اليهودية للمقاومة الوطنية ضد الفاشية والنازية . وكان كل ذلك يحد من تطور ملموس نحو قضيتنا .

وعلى ذلك ، فقد ظلت إيطاليا تتشبث ـ رغم مصالحها الخاصة ـ بمواقف تعكس الموقف الغربى عامة :

☐ فالرئيس ساراجات يلتزم بدعم إسرائيل وتأييدها فى موقف التصدى للدول العربية ، وكان ذلك أكثر من واضح فى لقائى معه .

☐ ورئيس الوزراء ألدو مورو يتبنى الموقف الغربى العام فى الأمم المتحدة وفى المنظمات الأخرى ، وإن سمح ذلك بحرية المناورة الدبلوماسية .

☐ والتزم موراري ، مستشار ساراجات بضرورة التوصل لحل نهائى للنزاع وإبرام الصلح عن طريق التفاوض وإن لم يكن ضروريا أن يكون مباشرا « الآن » ، ومعارضة قرارات الخرطوم وحل مشكلة اللاجئين على المستوى « الانسانى » وليس « السياسى » . وبالنسبة للحدود ، فقد دعا لقبول تعديلات لخطوط يونيو ١٩٦٧ . وفى النهاية ، فقد أيد ضرورة التوصل الى التسوية النهائية قبل أن تنسحب القوات الاسرائيلية من الأراضى المحتلة .

☐ أما فانفانى ، فيأتى موقفه بعد دراسة متأنية . ولهذا كان يميل لتبنى الدور الفرنسى ، بحيث يصبح البلدان فى مركز المحايد والوسيط .

« الحزم والمودة » فى الموقف الإيطالى

كانت زيارة وزير الخارجية محمود رياض لروما فى الأسبوع الأخير من فبراير ١٩٦٨ ، مناسبة طيبة لكى تتبلور فيها معرفتنا للموقف بأجمعه فى ضوء الجهود التى يبذلها الدكتور جونار

يارنج ـ ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة ـ وكذا لكى يكتمل لدينا بصورة أكثر تحديدا موقف ايطاليا الرسمى من قضية الشرق الأوسط .

ولقد لخص رياض الموقف على النحو التالى :

١ ـ أن مصر تعتبر قرار مجلس الأمن « حلا وسطا » ـ لا يقبله أغلب العرب ـ وترى ضرورة تنفيذه . وأنها قد أبلغت الدكتور يارنج بموافقتها عليه . وعندما تعلن إسرائيل موافقتها فسيكون بمقدورنا البحث عن كيفية تنفيذه .

٢ ـ استعداد مصر لتسوية يتم بتوقيعها إنهاء حالة الحرب ، والاعتراف « بالوجود » الإسرائيلى ، والانسحاب إلى « حدود » ٥ يونيو ، مع استعدادنا للنظر فى إنشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبى حدود البلدين واستقبال قوات دولية على أراضينا .

٣ ـ البدء بتطهير قناة السويس بمجرد إعلان إسرائيل عن عزمها على الانسحاب . أما مرور السفن الإسرائيلية فى القناة فيرتبط بتسوية مشكلة اللاجئين . . على أساس إعادة أكبر عدد منهم لديارهم .

٤ ـ أما إسرائيل فتطالب بإجراء مفاوضات مباشرة توضح فيها مفهومها « للحدود الآمنة » ، وتفسر قرار مجلس الأمن بأنه يعطيها الحق فى البقاء فى الأراضى المحتلة حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية بعقد الصلح وإقامة علاقات اقتصادية .

٥ ـ وعرض رياض لموقف الولايات المتحدة وبريطانيا ، وكان يتلخص فى ترك الفرصة للدكتور يارنج للتوصل إلى تسوية شاملة ، تلقى البلدان بثقلهما وراء تنفيذها عندئذ . وهذا يعنى أنهما لا تنويان التدخل فى هذه المرحلة المبكرة .

□ □ □

وطرح السنيور فانفانى وجهة نظر إيطاليا . وكان واضحا قدر التزامها العام بالموقف الغربى الذى تتبناه الولايات المتحدة وبريطانيا ، مع التعبير عن اهتمامها وقلقها من امتداد الوجود السوفييتى إلى البحر الأبيض المتوسط . ولم يبد السنيور فانفانى استعداد بلاده لممارسة أى ضغط على إسرائيل . وطلب أن نكون « واقعيين » بدعوى أن الولايات المتحدة غير قادرة على الضغط على إسرائيل لاعتبارات « سياسية واستراتيجية » . ولهذا فقد دعانا إلى أن لا ندع الأمور تنزلق فى البحر الأبيض المتوسط .

وعن التسوية السياسية ، تقدم فانفانى بفكرة إعداد « جدول زمنى » يحدد مراحل تنفيذ قرار مجلس الأمن ، وبذلك يتم الانتقال إلى الجانب العملى بدلا من إضاعة الوقت فى محاولة الحصول على إجابة إسرائيل بقبول تنفيذ القرار ٢٤٢ . وكان رأى فانفانى أن مناقشة الجدول الزمنى لن تضعف موقف مصر ولكنها ستكشف موقف إسرائيل . وأكد أن المطالبة بانسحاب إسرائيلى فورى ومباشر ومتصل ، من القناة إلى تل أبيب لا يمكن أن تنجح ، وأوضح ضرورة تحديد علاقة بين

بدء الانسحاب وبدء فتح القناة للملاحة وبدء السماح بمرور السفن الإسرائيلية فيها . . كما طالب أن يتضمن الجدول الزمنى توقيت الاعتراف بإسرائيل . وهكذا كانت نظرته لوضع الجدول الزمنى بإعتباره تناولا مباشرا للب المشكلة .

وفى خطابه فى البرلمان الإيطالى ، تحدث فانفانى عن موقف إيطاليا من النزاع العربى - الإسرائيلى . فذكر أن مهمة بلاده هى تشجيع الأطراف المعنية لتجنب التصلب فى مواقفها وذلك بمواصلة الضغط « **بحزم ولكن بمودة** » لتحقيق تسوية سلمية . . ودعا فانفانى الدول المعنية إلى اتباع سياسة بناءة وفعالة للصداقة تجاه الشعوب العربية ، ومساعدتها على تحقيق التقدم الاقتصادى ودعم علاقاتها بالدول الغربية .

□ □ □

وفى مجال عمل القوى السياسية الإيطالية ، كانت لى لقاءات عديدة . فكان تأييد الحزب الشيوعى المتميز بقوته وثقله ، أمرا يبعث على الأمل فى إمكان التأثير فى موقف الحكومة الايطالية ، وتحقيق قدر أكبر من التوازن بالنسبة لمركز مصر فى الرأى العام الايطالى . وكنت خلال مناسبات لقائى بقادة الحزب ، اتلقى الإعراب عن الأمل فى أن نتمكن من إعادة البناء الداخلى وتحقيق قدر عال من التضامن العربى ، فى مواجهة الهجمة الاستعمارية بقيادة الولايات المتحدة ، وتأمين العلاقات بالعالم الاشتراكى .

كما كان لقائى مثيرا بقادة الأحزاب الإيطالية الأخرى ، ابتداء من الحزب الليبرالى فى أقصى اليمين حتى الحزب الاشتراكى مرورا بالحزب الديمقراطى والاشتراكى الديمقراطى . وبالرغم من اختلاف وجهات نظرنا عما يتبناه كل من هذه الأحزاب ، فقد وجدت لدى المسئولين فيها استعدادا للاستماع الى وجهات نظرنا ومناقشة المواقف معنا وإبداء وجهات نظرهم . ولاحظت أن تصور فانفانى لدور إيطالى يتوازى مع الدور الفرنسى ، كان له رد فعله الإيجابى داخل الأحزاب المعتدلة ، مما خفف من حدة التحيز للسياسة الإسرائيلية .

ولقد تركت مقابلاتى مع المسئولين ورجال الإعلام انطباعا حسنا فى القاهرة . **فقد بدت أوروبا الغربية فى صورة مختلفة عما كنا نظنه . فلم تكن ذلك الحائط الأصم . . بل كانت مجتمعا مفتوحا يمكن أن ندير معه حوارا موضوعيا ، بحيث نتوقع التحول فى مواقف الرأى العام ليكون موضوعيا فى أحكامه وغير متحيز فى اتجاهاته . إلا أن ذلك كان يتطلب فكرا مستنيرا . . وصبرا ومثابرة . . وانفتاحا على القوى صانعة السياسة . وكان كل ذلك يتطلب وقتا طويلا . . وجهدا شاقا . . وواعيا .**

مصر تحدد استراتيجيتها

فى خطابه فى القوات المسلحة ، حدد الرئيس عبد الناصر خطوط الاستراتيجية المصرية فى

مواجهة الأزمة القائمة مما أصبح مرجعا لنا فى توجيه نشاطنا الدبلوماسى :

١ ـ رفض الشعب المصرى « للاستسلام » رفضا كاملا . . وعدم اعتبار معركة ٥ يونيو على أنها آخر المطاف .

٢ ـ إن واجبنا هو « تحرير الأرض المحتلة » . وفى سبيل ذلك فنحن نقبل قرار مجلس الأمن ـ إلا أنه لا يعد « كافيا » .

٣ ـ عدم الرضوخ لشروط إسرائيل الخاصة بالتفاوض وإبرام معاهدة صلح .

٤ ـ عدم التفاؤل بإمكان تحقيق حل سياسى ، ومن ثم ضرورة البناء العسكرى .

وفى شتاء ٦٧ / ١٩٦٨ ، كانت قواتنا قد استكملت قدراتها الدفاعية . ولما كانت المعركة القادمة حاسمة ، فقد أصبح ضروريا أن نكون واثقين من إحرازنا التفوق ، دون أن تستفزنا الأحداث مهما بلغت إيقاعاتها .

٥ ـ المعركة العربية معركة واحدة . فالعدوان كان هدفه القومية العربية ولهذا فمن الضرورى تنسيق الجيوش العربية وأهدافها . ومهمة كل بلد عربى هى الاسهام فى بناء « الجيش العربى » ، ومهمة العالم العربى هى تعبئة مائة مليون عربى ـ سياسيا وعسكريا ومعنويا .

٦ ـ إن قضية فلسطين هى قضية الأمة العربية كلها وعلينا جميعا الوقوف فى وجه التوسع الإسرائيلى .

□ □ □

والأيام تمر بطيئة . . والأسابيع متثاقلة .

وننظر وراءنا . . فلا يبدو أننا نحرز تقدما . وكأننا نسبح ضد التيار ، ونخوض مستنقع الهزيمة والألم ، دون أن نتبين نهاية منظورة لكفاحنا .

لقد كانت النهاية المأمولة مرهونة باستعادة قواتنا المسلحة لقدراتها القتالية . وكان علينا دبلوماسيا أن نخلق لها أفضل ظروف استخدامها . . عندما تكتمل .

وبينما يتراكم اليأس . . كان علينا أن نقهر الحزن ، وأن نتحدى الهزيمة ، وأن نعاود الحياة . .

ويتفجر صوت أم كلثوم قادما من باريس . .

ولم تكن أم كلثوم التى عرفناها . . ولم تكن كلمات أغانيها التى حفظناها لنرددها . . أو سحر الأنغام التى طربنا لها . .

كانت أم كلثوم أخرى تنصهر فيها ترانيم الملايين من شعب مصر كلها . . كل كلمة تحمل ألف معنى وكل نغم حلو أصبح له ألف وقع فى نفوسنا . .

والإحساس يتولد . . ويتعاظم ، كأن الانسان يولد من جديد والحياة تتدفق فى عروقنا والتحدى يتدعم فى صدورنا . . والكفاح يتعزز بين صفوفنا .

وكأن مصر تفيق . . وكأنها تبعث من جديد . .

ويفيق معها الملايين من شعبها والشعب العربى . لقد ردت الروح . . وأم كلثوم تقول للعالم إن مصر لم تمت ، وأن الحياة مازالت تتدفق فى عروقها .

وأحدثها من روما أدعوها لتمضى معنا أيام راحة واستجمام . . قبل أن تواصل « رحلة البعث » التى وهبت نفسها لها . وتعتذر فى رقة . . وهى تمر بنا فى طريقها إلى مصر . . واللهفة فى صوتها وفى عينيها وهى تتعجل الدقائق والثوانى لتلتقى بمصر وأهلها .

ومن القاهرة أتانى صوت الدكتور الزيات ، وكيل الوزارة ، يهنئنى « بباريس » ولم أكن أمضيت عاما فى روما . .

وسهرت الليل أتأمل « المهمة الجديدة » . .

ومع ما تثيره عادة أنباء بعثة جديدة . . ومهمة أكثر دقة . . فقد أحسست بالتردد أمام هذا التحدى . فلم أكن أعرف المجتمع الفرنسى . . إذ لم يسبق لنا أن التقينا . . خارج صفحات قرأتها منذ ثلث قرن ! . . وكدت أنساها .

واستسلمـت لقـــدرى . .

□ □ □

٧

باريس نافذة على الغرب

الجمهورية الخامسة

مع خريف ١٩٦٨ ، كانت عربة رئاسة الجمهورية الفرنسية تقلنى برفقة رجل المراسم إلى قصر الإليزيه ، لكى أقدم أوراق اعتمادى لرئيس الجمهورية شارل ديجول ، سفيرا لمصر لدى فرنسا .

ومع ما تثيره مثل هذه المناسبة فى النفس . فقد كانت إثارتى مضاعفة ، وأنا اتطلع للقاء هذه الشخصية التاريخية التى لعبت دورا خالدا فى إحياء مقاومة الشعب الفرنسى للاحتلال الألمانى عام ١٩٤٠ ، حتى تحقق انتصار الحلفاء بعد خمسة أعوام عندما عاد ديجول على رأس جيوش « فرنسا الحرة » إلى وطنه . إلا أن هذا الانتصار كان أيضا نهاية للمهمة التى اضطلع بها الجنرال . فجاء انسحابه من الحياة العامة إلى قريته حيث بقي بها حتى ربيع عام ١٩٥٨ ، عندما حمله تمرد عسكرى إلى مقعد رئاسة الجمهورية .

وكان عماد حركة ديجول ومنطقها ، هو قراره تسوية موقف المستعمرات الإفريقية والجزائر . وخلال أعوام رئاسته أعاد ديجول الاستقرار السياسى والاقتصادى الى فرنسا . فبنى الجمهورية الخامسة ومؤسساتها من حوله وأدمج ما بين سلطات رئيس أمريكى ومسئوليات حكومة برلمانية ، حتى يسيطر على السياسة الداخلية والخارجية . وفى ذلك يوضح ديجول المسئوليات .. فعلى رئيس الجمهورية أن « يحدد » السياسة وعلى الحكومة أن « تقرها » . . وعلى البرلمان أن « يوافق » عليها . . والأمة الفرنسية أن « تتبناها » .

وعلى الجبهة الخارجية ، رفع ديجول شعار « الاستقلال الوطنى » ضد هيمنة الولايات المتحدة . فمنذ نهاية الحرب العالمية ، كانت سياسات أمريكا مثار جدل فى أروقة أوروبا التى أصبحت ممزقة بين حاجتها إلى حماية الولايات المتحدة للتصدى « للتهديد » السوفييتى . . وتطلعها إلى الاستقلال الوطنى . وكانت الشكوك تساور دول أوروبا من احتمال أن تتخلى عنها الولايات المتحدة فى اللحظات الحاسمة ، إذا تعرضت مصالحها هى للخطر . وهكذا أصبح ديجول المتحدث باسم « استقلال أوروبا » .

ومنذ عام ١٩٦٣ ، عارض ديجول انضمام بريطانيا لعضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، حتى لا تصبح « حصان طروادة » لتسلل الولايات المتحدة إلى قلب المجموعة . وفى ١٩٦٦ ، قرر ديجول أن تكون لفرنسا « قوتها الرادعة » الخاصة بها . وأخيرا ، قرر الانسحاب من القيادة المشتركة لقوات حلف الأطلنطى ، مع استمرار مشاركة فرنسا فى عضوية الحلف على المستوى السياسى .

وفى علاقاته بالاتحاد السوفييتى ، كان ديجول يؤمن بضرورة « الوفاق » . فلم يكن موقنا بقدرة السوفييت على غزو العالم أيديولوجيا ، بعد أن فقدت الشيوعية ديناميكيتها ، أو غزو أوروبا الغربية عسكريا . وكان يرى أن مشكلة السوفييت الحقيقية تكمن على حدودهم مع الصين الشعبية . ولهذا كان يقدر أن السوفييت مخلصون فى دعوتهم للوفاق .

وأحسست فى طريقى للإليزيه ، بقدر الشبه بين ديجول وعبد الناصر :

- ☐ **كلاهما** سلم بحق تقرير المصير لشعب كان تحت سيطرته . . الجزائر والسودان .
- ☐ **كلاهما** عمل من أجل تحرير الوطن من الاحتلال . . النازى والبريطانى .
- ☐ **كلاهما** يعمل من أجل وحدة إقليمية . . فى أوروبا وفى العالم العربى .
- ☐ **كلاهما** يسعى من أجل تحرير منطقته من الهيمنة الأجنبية . . الأمريكية .

ولهذا لم يكن غريبا أن تقترب مصر وفرنسا من منطلق عدد من القضايا المشتركة والفهم المتبادل ، منذ طوى النسيان دورها فى العدوان الثلاثى .

فرنسا والعدوان الإسرائيلى

فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٨ ، استقبلنى الجنرال شارل ديجول فى قصر الإليزيه . وفى الخطاب التقليدى للسفير ، قلت « **إن رغبة مصر وحاجتها للسلام تدفعنا للبحث عن تسوية سلمية للنزاع فى الشرق الأوسط** » . وعن دور فرنسا ، قلت إننا فى هذا البحث « **نعتمد على الفهم والتعاون الفرنسى** » .

ورد الجنرال ديجول مؤكدا رغبة فرنسا فى عودة السلام إلى منطقة الشرق الأوسط ، و « **أن يكون مبنيا على العدل وحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وليس على الخضوع لما تفرضه**

القوة » . ثم أكد اهتمام فرنسا بمتابعة هذه الأزمة ورغبته فى أن يزداد التعاون بين البلدين فى كافة الميادين .

وفى الحديث الخاص الذى أعقب المراسم العلنية ، أكدت على دور فرنسا فى دفع عجلة التسوية فى المنطقة بمشاركة أوروبية . . وكانت فرنسا تمثل - فى استراتيجية العمل السياسى المصرى - دور « النافذة » التى نطل منها على الغرب .

وعدت فى نهاية اللقاء إلى دار السكن ، لأبدأ رحلة لم يكتب لها أن تمتد لأكثر من عشرين شهرا . . شهدت فيها فرنسا تخوض معركة الاستقلال الوطنى خلال عهدى ديجول وبومبيدو . . وتخسرها .

وهكذا فقدت فرنسا مكانها فى تسوية فى الشرق الأوسط .

□ □ □

كان مجيء ديجول عام ١٩٥٨ إلى رئاسة الجمهورية بداية تحول تدريجي فى علاقات فرنسا العربية . . وبخاصة منذ قررت الاعتراف بحق تقرير المصير للجزائر . فعملت على استرداد نفوذها الثقافى وتعزيز علاقاتها الاقتصادية بالدول العربية . وفى عام ١٩٦٣ ، أعيدت العلاقات بين مصر وفرنسا . إلا أن لقاء البلدين لم يتحقق بالقدر المأمول أو الإيقاع المنشود . فلم تكن فرنسا تحبذ الوحدة العربية ، كما امتنعت عن الاعتراف بجمهورية اليمن وتحفظت بشأن استقلال عدن .

ومنذ البداية ، كانت فرنسا ترى أن لإسرائيل سندا تاريخيا فى « وطنها » ، ولقد اعترفت بها ثم انضمت إلى التصريح الثلاثى لعام ١٩٥٠ ، ووفرت قسما رئيسيا من تسليحها وقدمت لها الخبرة الفنية . وتم اشتراك إسرائيل فى العدوان الثلاثى بتدبير فرنسى . وأخيرا بنت فرنسا لإسرائيل مفاعل « ديمونة » ، وشاركتها فى البحوث العلمية المتصلة بالناحية العسكرية . فوفرت إمكانيات انتصارها عام ١٩٦٧ عسكريا وقدرات تفوقها المستقبل بمساعداتها فى المجال النووى .

ومنذ بدأت أزمة مايو / يونيو ١٩٦٧ ، التزمت فرنسا موقف « الحياد » الذى عبر عنه إعلان صدر عن مجلس الوزراء فى ٢٤ مايو . وعندما استقبل ديجول وزير خارجية إسرائيل إيبان أبلغه بأنه « **إذا هوجمت إسرائيل فلن ندعها تدمر . . أما إذا قمتم بالهجوم فسوف ندين عملكم . . .** » .

وعندما تأكدت فرنسا من نوايا إسرائيل العدوانية ، أعلنت عدم التزامها بتعهداتها فى التصريح الثلاثى ، وبأنها ستوقف تصدير الأسلحة لأى دولة معتدية فى المنطقة . وعلى هذا ، ففى ٥ يونيو ، أعلنت فرنسا حظر التسليح للدول الأطراف فى النزاع . . وسريان ذلك على ٥٠ طائرة ميراج كانت معدة للتصدير لإسرائيل .

وفى ٢١ يونيو أدان ديجول إسرائيل بإعتبارها البادئة بالعدوان ، وطالب الدول الأربع بالقيام

بمسئولياتها ، بحيث لا تترتب على العدوان مكاسب إقليمية ، وإن استبعد العودة إلى خطوط ٥ يونيو . . وإنما إلى حدود « صالحة » .

وفى ٢٧ نوفمبر ، عقد الجنرال ديجول مؤتمرا صحفيا طرح فيه أسس السياسة الفرنسية فى الشرق الأوسط ، لكى يحسم الخلافات التى نشبت داخل الحزب الديجولى ، وبخاصة حول حظر التسليح .

وفى حديثه ، أشار ديجول إلى أن اوروبا التى تبنت فكرة « الوطن » تتحمل مسئولية أدبية وتاريخية تجاه النزاع العربى - الإسرائيلى ، وأن معونات الولايات المتحدة لإسرائيل قد أضاعت إمكان التوصل لصياغة للتعايش العربى - الإسرائيلى .

واتجه ديجول إلى تفضيل حل يتم عن الطريق الدولى . . يكون أساسه الانسحاب الإسرائيلى وإنهاء حالة الحرب والاعتراف المتبادل من جانب الدول المعنية . ولم يحدد ديجول موقفه من « الحدود » . . ودعا إلى « الاعتدال » بشأن القدس .

□ □ □

وعندما نتوقف لتقويم السياسة الفرنسية تجاه أحداث يونيو ١٩٦٧ ، فإننا لا نملك إلا تقدير التعقيد البالغ لحركة فرنسية استهدفت فى تقديرنا التحول عن الارتباط الفرنسى العضوى باسرائيل . . من أجل موقف أكثر انحيازا للعالم العربى ، وذلك دون الإخلال بأمن اسرائيل وسلامتها .

ولقد كان على فرنسا . . بسبب عدد من الاعتبارات السياسية والمعنوية والعملية . . أن تنظم حركتها فى روية ، وأن تتوقف فى طريقها نحو هدفها عند « **الحياد** » بين العرب وإسرائيل . وعلى امتداد عشر سنوات ، وجدتُ فرنسا للمرة الثانية تسلك سبيل ديجول الذى أرساه عام ١٩٦٧ .

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نتبين مغزى « **إدانة** » ديجول للعدوان الإسرائيلى . . ثم قراره بحظر تصدير ٥٠ مقاتلة فرنسية لها ، كترجمة عملية لموقفه السياسى . ومع ذلك فمن الضرورى أن نسجل :

□ أن اسرائيل كانت قد حسمت المعركة وأكدت سيطرتها لسنوات طويلة قادمة . كما كانت فى طريقها للتحالف مع الولايات المتحدة والاعتماد عليها . ومن ثم لم يعد للحظر خطره فى المدى المباشر .

□ أن عدة مجالات أخرى للتعاون الفرنسى - الإسرائيلى بقيت مفتوحة لا يمسها قرار الحظر ، يعززها قوة المجتمع اليهودى فى فرنسا والتعاطف بين شعبى البلدين بصفة عامة .

ويجد الكثيرون فى حركة فرنسا السريعة محاولة هامة لشغل الفراغ الناشىء عن تدهور العلاقات العربية - الغربية ، ولإنقاذ التوازن بين الشرق والغرب فى الشرق الأوسط . . حتى

لا ينفرد الاتحاد السوفييتى بدور القوة الوحيدة المؤيدة للعالم العربى وقضاياه . كما كان الوجود الفرنسى السياسى فى المنطقة يمثل حاجزا يمنع القوتين الأعظم من تحقيق الوفاق بينهما على حساب أوروبا الغربية ومصالحها الحيوية .

ومن ناحيتها فقد وجدت الدول العربية ومصر . . فى خطوة ديجول ، اتجاها عملت على حمايته وتكريسه حتى يتطور بحيث يجتذب قوى أخرى إليه . . وتشجيعه بحيث يوفر لها دعما اقتصاديا وفنيا يساعدها على الصمود خلال معركة ستمتد دون شك لسنوات عديدة ، وذلك بينما احتفظت الدول العربية عامة بعلاقات اقتصادية متميزة مع فرنسا أتاحت لصناعاتها نصيبا غير قليل من أسواق العرب الثرية . . خلال السبعينيات .

□ □ □

وكان أخطر ما يواجهنا هو ارتباط موقف الدبلوماسية الفرنسية وضمان استمرارها . . بشخص ديجول واستمرار فعالية فرنسا على المستوى الدولى . ولهذا أصبح اختفاء ديجول من المسرح الدولى أو ضعف الفعالية الفرنسية ، نذيرا بتعديل ـ قد يكون جوهريا ـ لسياستها الخارجية . وخلال عام ١٩٦٨ ، كان هناك من الاعتبارات ما يثير المخاوف من المستقبل .

ففى مستهل العام ، اجتاحت باريس ثورة داخلية قادها الطلبة والعمال ـ مما أضعف مركز فرنسا الاقتصادى على نحو لم يكن من المتوقع تجاوزه قبل وقت طويل .

وفى صيف ١٩٦٨ ، أضعف مركز فرنسا السياسى التدخل السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا ، فضلا عن امتداد عمل الأسطول السوفييتى إلى غرب البحر الأبيض ـ مما عدل ميزان القوى على جناح حلف الأطلنطى . .

وفى نوفمبر ، واجهت فرنسا أزمة نقدية أضعفت الثقة فى « الفرنك » بحيث تدفقت رؤوس الأموال خارجها ، وبات ضروريا تخفيض قيمة العملة الفرنسية . . إحدى دعامات استقلال فرنسا .

ولم يكن الجنرال ديجول على استعداد لكى يستجيب لضغوط حلفائه ومن هنا جاء قراره فى ٢٢ نوفمبر برفض خفض الفرنك .

ولكن فرنسا كانت قد فقدت عظمتها . . ولم تعد سلطة ديجول المطلقة وعناده يكفيان لخلق الوهم بقوة البلاد ومركزها . فقد كشفت أزمتا ابريل ونوفمبر ١٩٦٨ النقاب عن حقيقة هذا المركز ، وضرورة أن تتصرف فرنسا فى حدود قدراتها الحقيقية . وأضعفت الأزمتان الثقة فى ديجول نفسه . . فكانتا تصويتا بعدم الثقة فى نظامه من قبل الطبقة العمالية . . ومن البيوت المالية والصناعية .

ورأى الكثيرون من السياسيين والمفكرين ، أنه أصبح على ديجول أن يقبل التعاون فى إطار أوروبا ويساهم بنصيب فى حلف الأطلنطى . . أو يقبل العزلة الكاملة .

فرنسا . . تستعيد المبادرة

وقبيل نهاية العام ، قامت إسرائيل بإغارة انتقامية على مطار بيروت ، بذريعة الرد على ما تعرضت له طائرة شركة « العال » بمطار أثينا .

ولم يتردد الجنرال ديجول ـ أمام صدمة العمل الإسرائيلى ـ فى أن يتخذ قرارا بفرض حظر كامل على إرسال أسلحة فرنسية إلى إسرائيل . وبذلك تجاوزت فرنسا موقفها الرسمى والمعلن عن حظر تصدير الطائرات ، بحيث يسرى على تصدير الأسلحة والمعدات والذخائر وقطع الغيار المطلوبة للقوات الإسرائيلية .

ورغم أن القرار لم يكن مؤثرا على توازن القوى فى الشرق الأوسط فى المدى المتوسط ، إلا أنه مع ذلك كان تطورا إيجابيا وهاما على المستوى السياسى ، باعتبار أن تطبيقه الدقيق يعنى إنهاء العلاقات الخاصة بين البلدين . كما أصبح منطلقا لمبادرات فرنسية جديدة . . وفى ذلك صرح وزير الاستعلامات بقوله « **إن المعنى الذى قصدته الحكومة الفرنسية من توقيع الحظر هو تحقيق السلام فى المنطقة . . والقرار يمنح إسرائيل فسحة من الوقت للتوصل إلى السلام** » ، فى حين أضاف وزير الخارجية دوبريه أنه قرار « **يحتذى** » ، فهو يمثل دعوة للقوى الكبرى لكى تمارس مسئولياتها فى حفظ السلام ، ويوضح الطريق الذى يمكنها أن تسلكه فى هذا السبيل .

ومن ناحية أخرى ، فقد كان القرار معبرا عن مسئولية فرنسا باعتبارها أحد الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، إذ يضعها على قدم المساواة مع الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة . وباتخاذه . . فقد أكدت فرنسا قدرتها على التأثير فى المنطقة ، وحقها فى المشاركة فى أى تسوية تتم فيها .

□ □ □

ولقد عزز التقويم الفرنسى تفاقم خطورة الموقف فى الشرق الأوسط . فمنذ أوائل سبتمبر ١٩٦٨ ، تصاعدت العمليات على امتداد قناة السويس بعد أن أصبحت القوات المصرية تمارس « **الدفاع الإيجابى** » ، كمرحلة متطورة فى المواجهة العسكرية المصرية ـ الإسرائيلية .

وبادرت إسرائيل بالرد على العمليات المصرية بقذف معامل تكرير البترول فى مدينتى السويس والإسماعيلية ، مما ترتب عليه هجرة قرابة ٤٠٠ ألف مواطن من مدن القناة إلى القاهرة والدلتا .

وتأكيدا لإصرارها على التشبث بمواقعها على القناة ورفضها للحلول السياسية ، قررت إسرائيل بناء « خط بارليف » الدفاعى . كما طالبت الولايات المتحدة بأن تمدها بالمقاتلات ـ القاذفة تعويضا عن الطائرات الفرنسية التى لم تسلم لها .

المباحثات الرباعيـــة

وفى هذه الظروف ، كان من الطبيعى أن تفقد عملية السلام « قوة الدفع » ، وأصبح واضحا أنها فى حاجة إلى دفعة جديدة . وقدر الفرنسيون ضرورة تحقيقها بممارسة القوى الكبرى مسئولياتها ، بالإسهام فى التوصل إلى تسوية للنزاع على أساس القرار ٢٤٢ ، مع تعهدها بالإشراف على خطوات تنفيذ التسويات التى تتقرر وضمانها .

وفى حقيقة الأمر ، فقد استمر تفضيل فرنسا للعمل فى اطار القوى الأربع وظل الفرنسيون أمناء على اتجاهاتهم . وكان رئيس الوزراء كوف دى ميرفيل من محبذى العمل على تحييد المنطقة وإخراجها من دائرة صراع القوتين الأعظم .

ولقد أكد سكرتير عام الخارجية هنرى ألفان هذا الاتجاه . فلم يكن يتوقع أن تكون أى تسوية مثالية ، مما يحسن معه استخدام قوات الدول الأربع الكبرى لضمان تنفيذها تحت علم الأمم المتحدة . وكان ذلك هو رأى الجنرال ديجول .

وهكذا لم يكن إعلان وزير الخارجية دوبريه فى أواخر ديسمبر ، مفاجئا لنا . فقد حذر من تفاقم النزاع الذى يهدد السلام العالمى وطالب الدول الأربع الكبرى باتفاق يضع قرار مجلس الأمن موضع التنفيذ ، وفى سبيل ذلك ، فقد دعا إلى التشاور بين هذه الدول لكى تتفق حول « **توجيه عام** » وعدد من المسائل الموضوعية تمهيدا لاجتماع يعقد بينها .

ولم يستبعد دوبريه مشاركة أطراف النزاع فى هذه المشاورات ، فلم يكن يتصور إمكان فرض حل تضعه الدول الكبرى . وكان يرى أن القرار ٢٤٢ يتضمن « ما هو ضرورى من ناحية الحكمة وما هو لازم من ناحية القانون » .

□ □ □

وفى منتصف يناير ١٩٦٩ ، تقدمت فرنسا للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبريطانيا باقتراح بعقد اجتماع للدول الأربع ، للنظر فى تحقيق تسوية للنزاع العربى - الإسرائيلى . ولكن كان على الجميع انتظار مجىء الادارة الأمريكية الجديدة للحكم فى ٢٠ يناير ١٩٦٩ لبدء النشاط السياسى . وكان الفرنسيون منذ نجاح ريتشارد نيكسون فى انتخابات الرئاسة الأمريكية ، يتوقعون تطورات إيجابية . . عبر عنها مدير الشئون السياسية الفرنسى بقوله إنهم « متفائلون » . . وإنهم يرون علامات « مثيرة للاهتمام » فى الموقف الأمريكى .

وفى أوائل فبراير ، أبلغت السكرتير العام للخارجية الفرنسية أننا نؤيد المبادرة الفرنسية وسنعمل على نجاحها ، مع التحفظ حول عدد من الآراء الفرنسية المتعلقة بالنواحى الموضوعية والإجرائية للتسوية السياسية . ولم نكن بطبيعة الحال نتوقع أن تتبنى فرنسا « كل » المواقف المصرية من التسوية .

الأسس الموضوعية والإجرائية للتسوية

كان القرار ٢٤٢ يمثل أساسا لتسوية النزاع العربى - الإسرائيلى على نحو يتجاوز تسوية النتائج المباشرة للحرب . ومن هذا المنطلق وضع الفرنسيون تصورهم لعناصر التسوية :

١ - ضرورة الانسحاب من الأراضى المحتلة مع ربط الانسحاب بتحديد « الحدود الآمنة » المعترف بها . وفى هذا السبيل ، القبول بإجراء تصحيحات « بسيطة » لخطوط الضفة الغربية - على كل من جانبى خطوط يونيو - لإزالة النتوءات الشاذة به .

٢ - رفض أى إجراء منفرد فى القدس ، وعدم جدوى إصرار الجانبين على بسط سيادتهما عليها . . مع تحبيذ الفرنسيين تأجيل مناقشتها إلى النهاية .

٣ - ضرورة توازن الالتزامات العربية والاسرائيلية مع بداية مرحلة الانسحاب الأولى ، وخلال كل من مراحل الانسحاب حتى نهايتها .

٤ - الاعتراف بالوجود الشرعى لإسرائيل والقبول بالنتائج القانونية المترتبة عليه ، وعلى أن يرتب السلام « علاقات جوار » بين الأطراف .

٥ - بحث الجوانب « الإنسانية » و « السياسية » لقضية اللاجئين ، مع بحث حالة كل فئة منهم على حدة ، وعدم ربط هذه القضية بغيرها من المسائل .

٦ - إنشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبى الحدود ، وإن ضمت رقعة أوسع من الأراضى على الجانب العربى .

٧ - تحبيذ استخدام قوات الدول الأربع . ولكنها لا تصر على هذا الموقف مع استعدادها للمشاركة فى أية ضمانات تعطى لدول المنطقة .

٨ - أهمية تقييد التسليح المرسل للمنطقة ، على أن لا يطبق حظر إلا فى إطار تسوية نهائية يتفق عليها .

□ □ □

وكان الفرنسيون يقدرون أن التسوية على جبهة مصر قضية قائمة بذاتها ، ويمكن تحقيقها فى سرعة نسبية . وكان يشجعهم على تفكيرهم ما صرح به الرئيس عبد الناصر حول حق الفلسطينيين فى رفض قرار مجلس الأمن « **الذى لا يعد كافيا لحل مشكلتهم** » ، مما خلق الانطباع باحتمال قبولنا تسوية فى مراحل .

كما كانوا يهتمون بأن تحقق اجتماعات الأربعة الكبار نجاحا سريعا ، حتى تتولد الثقة فى هذا الأسلوب ويتعزز الأمل بتحقيق تسوية نهائية . ولهذا ، فقد حرص المسئولون فى « الكاى دور ساى » على أن يتعرفوا منا حول احتمال قبولنا تحقيق « تسوية جزئية » فى مرحلة أولى .

كما كان هناك جانب آخر للتفكير الفرنسى حول اتخاذ تدابير من شأنها وقف تدهور الموقف ، وبخاصة بتقييد التسليح على نحو يتخذ من الحظر الفرنسى « مثلا يحتذى » . ومع ذلك فقد أكد المسئولون فى الخارجية الفرنسية أنهم لا ينوون إثارة الأمر ويتركون لغيرهم المبادرة بمناقشته ، وأن موقفهم هو أن لا تفرض قيود على التسليح إلا فى إطار اتفاقيات نهائية .

تعثر المبادرة الفرنسية

كان الرأى الغالب فى الدوائر الفرنسية وفى وزارة الخارجية ، هو الأمل فى أن تتخذ الإدارة الأمريكية الجديدة المبادرة لدفع عجلة التسوية فى الشرق الأوسط .

ولكنها كانت تقدر أيضا المشاكل التى تواجه هذه الإدارة ، والتى كان من الطبيعى أن تحظى بأسبقية عالية فى اهتماماتها . . قبل أن تتناول قضية الشرق الأوسط .

ولقد صدق ظن الخارجية الفرنسية . ففى مؤتمره الصحفى فى يناير ١٩٦٩ ، اقتصر الرئيس نيكسون فى تناوله لقضية الشرق الأوسط على القول « نحن فى حاجة إلى مبادرات جديدة . . من أجل تسكين الوضع فيه » وأضاف أنه متفتح لأى مقترحات لخفض احتمال انفجار آخر « قد تترتب عليه مواجهة بين القوى النووية » .

وإزاء الاقتراحات السوفييتية والفرنسية ، تمكن الأمريكيون من صياغة أسلوب عمل يتضمن القيام بمباحثات أمريكية ـ سوفييتية تعد بمقتضاها وثيقة مشتركة يمكن أن تقدم إلى المؤتمر الرباعى للتصديق عليها ، وذلك تمهيدا لتقديمها للوسيط الدولى لتقديمها للأطراف المعنية .

ولم يبد المسئولون فى فرنسا رضاءهم عن خطة العمل الأمريكية . وعلى هذا فقد رأوا أن ينتظروا زيارة الرئيس نيكسون لأوروبا لاستطلاع الموقف الأمريكى بدقة . ومع هذا ، كان هناك القلق من أن تكون فكرة الاجتماع الرباعى قد أضحت غير صالحة لدفع الأمور لتحقيق تسوية فى الشرق الأوسط .

وخلال زيارة الرئيس الأمريكى لباريس فى نهاية جولته الأوروبية ، أصبح الفرنسيون أكثر اقتناعا بأنه لم يعد هناك مفر من التسليم للقوتين الأعظم بأن تبحثا ما تشاءا من مسائل . . طالما لا يعنى ذلك تطبيق نظام « للحكم الثنائى » فى العالم .

ديجول يتنحـــى

فى ٢٨ إبريل ، صدر بيان عن قصر الإليزيه يعلن أن الجنرال ديجول يتوقف عن ممارسة مهامه كرئيس للجمهورية .

وجاء هذا التنحى بعد أن أمضى ديجول أحد عشر عاما فى رئاسة الجمهورية . . عقب استفتاء

شعبى حول موضوع « المشاركة » فى دوائر العمل ـ واعتبر الجنرال أن نتيجة التصويت بـ « لا » تمثل سحب الثقة منه شخصيا . .

وهكذا أسدل الستار على مرحلة مثيرة من تاريخ فرنسا ، شهدت تحولات جذرية تميز الجمهورية الخامسة تمييزا واضحا وبعيد الأثر . . بحيث يصعب تحويلها .

فقد كان « **فى داخل كل فرنسى . . ديجول** » .

جورج بومبيدو فى الإليزيه

كان الاستفتاء الذى جرى فى فرنسا تصويتا لمصلحة « **التغيير** » . ومع ذلك ، فإن التحول فى سياسات فرنسا كان قد بدأ على مهل تحت ضغط أحداث مايو وأزمة الفرنك وتعثر سياسة ديجول تجاه « الوفاق » بين القوتين الأعظم . . ثم فشل مبادرته لإجراء مباحثات رباعية حول الشرق الأوسط . وفى النهاية اضطر ديجول للاستجابة لقبول عضوية بريطانيا فى السوق الأوروبية والتفاهم مع الإدارة الأمريكية الجديدة . وكان على أى رئيس جديد أن يأخذ ذلك فى اعتباره .

ومن ناحية أخرى ، فقد كانت أبعاد التغيير المستقبلى تعتمد على عدد من الاعتبارات ، ربما كان أهمها شخصية الرئيس الجديد وطبيعة القوى السياسية التى تجىء به إلى رئاسة الجمهورية . أما بالنسبة للشرق الأوسط ، فقد كانت طبيعة المصالح الفرنسية هى العامل الذى سيحتم استمرار تعاطف فرنسا مع القضية العربية ـ أو إبطاء التحول الفرنسى عنها .

□ □ □

ومنذ البداية كان واضحا أن جورج بومبيدو ـ رئيس وزراء ديجول الأسبق ـ هو المرشح الأول لرئاسة الجمهورية .

وكان بومبيدو ينتمى لنظام ديجول ـ ويعرف أن سياساته لم تكن وليدة العظمة أو مركب النقص . . ولكن الحكمة وبعد النظر .

ولكن كان من الضرورى أن يحدث بومبيدو التغييرات ـ الداخلية والخارجية ـ التى يقتضيها التصدى للمشكلات الوشيكة .

ولهذا قرر التحالف مع قوى سياسية متعددة حتى يوسع قاعدة ارتكازه . . وهكذا وضح استعداده للتغيير المتوقع .

ولقد كان من الملاحظ ـ بالنسبة لمكان الشرق الأوسط فى النقاش الدائر استعدادا لانتخابات الرئاسة ـ أن دقة الموقف تمثل قيدا على حرية المرشحين فى التعبير عن موقفهم من النزاع العربى ـ الإسرائيلى . . ربما تحت تأثير دوائر الخارجية والاقتصاد الفرنسية التى حبذت التحفظ حتى تتجنب الإضرار بمصالح فرنسا الحيوية . وعلى ذلك توارى الشرق الأوسط من دائرة النقاش،

دائر بين المرشحين لرئاسة الجمهورية ، ولم يعد مجالا للمزايدات فيما بينهم من أجل كسب أصوات الناخبين اليهود . واستجابت الصحافة عامة بالامتناع عن الخوض فى مشكلات المنطقة ، باستثناء الصحافة الملتزمة بتأييد الصهيونية على أية حال .

ولقد بدت أولى علامات التغيير فى السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط فى قول مدير الشئون السياسية « **إن أى تحسين لعلاقات فرنسا مع إسرائيل لن يتم على حساب موقفها من العالم العربى** » . ولقد شهدنا بعد ذلك ما يمكن أن يمثل « **الانفتاح** » **تجاه إسرائيل . فقد أصدر وزير الخارجية موريس شومان تصريحا يتعاطف ويجدد الاتفاق بين إسرائيل والسوق المشتركة . كما جاء تصريح الرئيس بومبيدو عن احتمال إعادة النظر فى قرار حظر التسليح ، تأكيدا لاتجاه فرنسى يستهدف إقامة « علاقات متوازنة » مع العالم العربى واسرائيل .**

ولقد صاحب هذا الاتجاه الجديد ، التسليم الفرنسى للولايات المتحدة بإدارة حوار ثنائى مع السوفييت حول الشرق الأوسط ، وعلى أن يصبح دور المباحثات الرباعية تاليا لما يمكن أن يتمخض عنه التشاور الثنائى . وعلى ذلك ، فمنذ أوائل أغسطس توقفت المباحثات الرباعية انتظارا لما تسفر عنه الجهود الأمريكية للتوصل مع السوفييت إلى قاعدة مشتركة يمكن أن تصلح أساسا للتسوية .

ومن خلال خطب وتصريحات وزير الخارجية شومان فى الأمم المتحدة ثم زيارته لموسكو . . ومن خلال اجتماعى بمدير الشئون السياسية الفرنسى ، **تأكد لنا ما يمكن أن يمثل « تآكلا » فى السياسات الديجولية وإيقاعا أسرع فى تراجع فرنسا عن مواقفها السابقة من المسائل الموضوعية والإجرائية . .**

☐ ففرنسا أصبحت تتبنى هدف المباحثات الرباعية باعتباره « مساعدة » يارنج . . وليس « مناقشة » تسوية مع الأطراف .

☐ وتهتم باتخاذ إجراءات لتجنب تفاقم الموقف ومخاطر المواجهة ، تأييدا للموقف الأمريكى بتحقيق « **التسكين** » فى المنطقة .

☐ وتؤيد « تطبيع » العلاقات بين أطراف النزاع وأن لإسرائيل حق الوجود غير المنازع فيه . . وأن تتضمن التسوية إجراءات دولية لحماية كل الأماكن المقدسة .

☐ أن لا يكون الانسحاب من الأراضى المحتلة شرطا مسبقا للتسوية . . وإمكان إجراء تصحيحات محدودة على خطوط ٥ يونيو دون استثناء الحدود الدولية .

☐ ومع تطبيق قرارات الأمم المتحدة ، تتفق فرنسا مع تقدير إسرائيل عدم إمكانها استيعاب « **كل** » اللاجئين الراغبين فى العودة دفعة واحدة .

☐ ☐ ☐

ولقد ساعد على هذا التراجع الفرنسى فشل القوتين الأعظم فى التوصل إلى نقطة بدء مقبولة فى مشاوراتهما ، ثم تردى الموقف بتصاعد التوتر على جبهة السويس . ففى ٢٣ يوليو أعلن

عبد الناصر « **إن مصر تجتاز الآن مرحلة التحرير** » ، بينما دعا الملك فيصل إلى « **الجهاد** » عندما شب حريق - عمدا على الأرجح - فى المسجد الأقصى .

وفى هذه الظروف وقعت تطورات بالغة الأهمية فى السودان ، حيث قام العقيد جعفر نميرى بالسيطرة على البلاد . وفى ليبيا استولى الجيش بزعامة معمر القذافى على السلطة السياسية فى أول سبتمبر ، وتمكن من التوصل إلى اتفاقات مع الولايات المتحدة وبريطانيا لتصفية قواعدهما التى كانت تمثل حلقة هامة فى شبكة قواعدهما فى البحر الأبيض المتوسط .

وفى ٢٨ أكتوبر تقدمت الخارجية الأمريكية بما يسمى « مشروع روجرز » ، متضمنا أسس تسوية سياسية على جبهة مصر . وفى ١٧ ديسمبر تقدمت بمشروع مماثل للأردن . **ورفض عبد الناصر المشروع الأمريكى باعتباره « أنصاف حلول » يتبنى وجهات نظر اسرائيل** . وفى ٢٣ ديسمبر أعلن السوفييت رفضهم له . وعلى هذا اعتبرت الولايات المتحدة أن الوقت لم يحن بعد للسير فى اتجاه تحقيق تسوية سياسية . وهكذا توقفت المشاورات الثنائية ، وتوقفت معها المباحثات الرباعية .

أزمة زوارق الطوربيد

فى ليلة عيد الميلاد ، وبينما كان ميناء شربورج يغرق فى بهجة احتفالات مولد المسيح ، وبالتواطؤ على الأرجح مع سلطات المدينة والميناء ، تسللت خمسة زوارق صغيرة فى هدوء ، يقودها ضباط وبحارة من الأسطول الإسرائيلى إلى خارج الميناء ، ثم اندفعت جنوبا فى طريقها عبر الأطلنطى لتدخل البحر الأبيض المتوسط ، حيث تولت سفن الأسطول حمايتها حتى وصلت إلى إسرائيل .

وكانت هذه الزوارق من بين ١٢ زورقا تعاقدت إسرائيل على صناعتها من قبل عام ١٩٦٧ ، وتمت صناعتها بعد الحرب بقليل . ولكن فرنسا لم تقم بتسليمها لإسرائيل تنفيذا لقرار الحظر الذى اتخذته .

ولقد سبق فرار الزوارق الخمسة ، أن « باعت » فرنسا سبعة زوارق لإحدى شركات دول الشمال ، اتضح فيما بعد أنها شركة كونتها المخابرات الإسرائيلية وتمكنت عن طريقها من استرداد هذه الزوارق .

ولقد جاءت أول أنباء عن الحادث فى صباح ٢٧ ديسمبر . ولم يكن من الممكن الحصول على معلومات رسمية قبل مرور يومين . فمع بداية عطلة نهاية الأسبوع لم يكن هناك مفر من الانتظار قبل قيامنا بإجراء متكامل من جانبنا .

ومع ذلك ، فقد شعرت بأهمية أن أبعث للقاهرة بتقييم مبدئى فى حدود ما توفر لنا من

معلومات . وكنت آمل تأجيل ردود فعلنا حتى نتبين أبعاد العملية كلها خلال بضعة أيام . وبصفة عامة كنت أرجو أن لا يتجاوز رد فعلنا حجم الضرر المادى المباشر الذى لحق بنا نتيجة لذلك . . ولم يكن كبيرا . فالحرب البحرية فى النزاع العربى ـ الإسرائيلى لم تكن تلعب دورا هاما . ولم يكن انضمام الزوارق الخمسة للأسطول البحرى الإسرائيلى ليحدث تغييرا فى موازين القوى لا يمكن تداركه .

وربما رأيت فى هذه العملية الثمن الذى قررت فرنسا أن تدفعه لتخفيف الضغوط عليها بمناسبة قرارها بيع « الفوجا ماجيستير » للجزائر ومائة طائرة ميراج لليبيا . ولكن المعنى السياسى لهذه العملية كان أكبر كثيرا من الاعتبارات الأخرى . ولهذا فقد قدرت أن تقدم الحكومة الفرنسية تفسيرا للحادث ، وأن تعيد تأكيد موقفها من مسألة الحظر « العام » ، وأن تتخذ إجراءات لتجنب حوادث مماثلة .

ويبدو أن توصياتى قد عرضت على الرئيس عبد الناصر ، بينما كان فى طريقه من مؤتمر القمة العربى فى الدار البيضاء متجها إلى ليبيا . وعلمت أن الرئيس أقر خطوط العمل التى تضمنتها ووجه الى اتباعها .

□ □ □

لقد جاءت أعنف ردود الفعل الداخلية من جانب الدوائر الديجولية والتى اعتبرت الحادث « إهانة » ، وطالبت بإجراء تحقيق واتخاذ إجراءات سريعة . كما رأت فى الحادث ما يستهدف العلاقات الفرنسية ـ العربية ، وهى علاقات كانت تزعج الدوائر الآنجلو ـ أمريكية ، خاصة تطور علاقات فرنسا بليبيا .

ولم تستطع الصحافة التى تميل لإسرائيل أن تغلب مصالحها . . وقد أهينت سمعة فرنسا بالتآمر على سيادتها . ولكنها ألقت اللوم على « تناقضات » السياسة الخارجية الفرنسية ، ودعت إلى عدم المبالغة فى رد الفعل الفرنسى حتى لا تفقد فرنسا أهليتها كوسيط فى النزاع فى الشرق الأوسط .

وكان هناك إجماع حول استبعاد أى « تآمر » على المستوى السياسى ، مع اتهام السلطات المحلية الفرنسية بتعاملها باستخفاف مع الموقف دون اتخاذ الحيطة اللازمة لتطبيق قرار الحظر . ومن هنا كانت الدعوة لاتخاذ الإجراءات التأديبية التى تتطلبها النتائج التى سيسفر عنها التحقيق الذى سيجرى .

ولم أقرر إثارة الأمر على مستوى وزارة الخارجية ، فى انتظار نتيجة التحقيق الذى تقرر إجراؤه والإجراءات التى ستتخذ . إلا أننى أثرته بطريقة وبأسلوب لا يدعان مجالا للشك فى موقفنا . فقد اخترت مقابلة وزير الثقافة « ميشليه » لانتمائه الديجولى القوى ولارتباطه الوثيق بالرئيس الفرنسى .

وقد أعربت له عن قلقنا العميق للحادث ، خاصة وأن حظر التسليح لإسرائيل كان من دعامات

سياسة ديجول . وأوضحت أن حرصنا على العلاقات الفرنسية قد دفعنا للتريث فى انتظار تفسير مقنع للحكومة الفرنسية ، كما حرصت على توضيح الظروف النفسية السائدة لدينا مما يجعلنا نعطى بعدا للعملية الإسرائيلية يتجاوز القيمة العسكرية الحقيقية للزوارق . وأنه لذلك سيقيس الكثيرون سلامة موقف الحكومة الفرنسية بما يكون عليه رد فعلها تجاه إسرائيل .

وتضمن رد الوزير تأكيد سلامة الموقف الفرنسى على المستوى السياسى وجدية قرارها بإجراء تحقيق ، وحزم الإجراءات التى ستتخذ ، وإصرار الحكومة على الحفاظ على العلاقات بالدول العربية وتنميتها .

ولكن استقر فى ذهننا أن فرنسا لم تعد تتصرف كقوة كبرى ، مما يكشف عن تآكل فعاليتها السياسية . كما أبرز الحادث قدر ما تتمتع به اسرائيل من نفوذ داخل فرنسا ، وما يمكن أن تحققه مستقبلا من نجاح فى ميادين متنوعة .

وأسدل الستار على الحادث . . دون أن « نعتصر » الموقف .

□ □ □

وربما ساعد على تجاوز هذه الأزمة ، إعلان الحكومة الفرنسية فى يناير ١٩٧٠ عن نيتها أن تبيع خلال أربعة أعوام مائة طائرة ميراج لليبيا ، التى لم تكن - لاعتبارات عسكرية - فى حاجة إلى هذه الطائرات ، كما لم تكن لديها المقومات لتشكيل « قوة جوية » ذات فعالية قتالية .

وكان تقديرنا أن هذه الخطوة الفرنسية ترجع لعدد من الأسباب . فقد كانت فرنسا تندفع لكى تحل محل النفوذ البريطانى والأمريكى المتقلص ، ولكى تملأ الفراغ قبل أن تنجح مصر فى أن تشغله . وامتداد نفوذ فرنسا فى شمال غرب افريقيا الى ليبيا يوسع قاعدتها على الشاطىء الجنوبى للبحر الأبيض المتوسط ، ويدعم مركزها السياسى داخل المجتمع العربى ومجموعتها الافريقية . وأخيرا ، فلم تكن فرنسا تقدر أن تعدّل الصفقة الليبية من ميزان القوى فى جبهة الشرق الأوسط ، بينما تسهم فى موازنة ميزان التجارة مع ليبيا المصدرة للبترول لفرنسا .

القاهـرة - يناير ١٩٧٠

فى أوائل يناير استدعيت إلى القاهرة « للتشاور » ، حيث أمضيت شهرا تناولت خلاله العلاقات المصرية - الفرنسية فى ضوء الأحداث الأخيرة خاصة . ولقد جرى هذا التناول بينما كانت حدة التوتر تتصاعد بصورة خطيرة على الجبهة السياسية والعسكرية ، بحيث تضاءلت بجانبها مهمتى .

فمنذ أوائل يناير ١٩٧٠ ، كانت القاهرة غارقة فى خضم معركة جوية واسعة النطاق تشنها إسرائيل من قاعدة تفوقها ، ضد أهداف استراتيجية واقتصادية فى عمق البلاد . وكانت هذه نقطة

تحول هامة فى الحرب ، تعكس قرارا إسرائيليا بتوسيع قاعدة وعمق التعرض المضاد بغرض الضغط على القيادة السياسية المصرية وإظهار عجزها العسكرى وإرغامها على إنهاء معركة الاستنزاف .

وبمناسبة وجودى فى القاهرة ، دعيت للإدلاء بتقديرى للموقف بصفة شخصية ، وذلك قبيل اجتماع لعبد الناصر مع بعض معاونيه . وكانت وجهة نظرى تتضمن تقديرى بأن « القاهرة » هى هدف العمليات الجوية الإسرائيلية . . وأنه من الحتمى أن نجرى تحركات على مستوى الجمهورية للتصدى لهذا الهجوم ، وأن علينا أن نكسب هذه المعركة . . على أن نتحرك بسرعة على طريق العمل السياسى من منطلق نجاحنا .

ولم يلبث أن أصبح معروفا نبأ قيام عبد الناصر بزيارة للاتحاد السوفييتى ، تقرر فيها تعزيز الدفاعات عن عمق الجمهورية . وفى فبراير بدأ وصول الخبراء السوفييت وكميات من المعدات الحربية لبناء شبكة الدفاع الجوى . وصحب هذا التحرك السوفييتى ، تحذير للقوى الغربية الثلاث بأن السوفييت سيضعون تحت تصرف الدول العربية الوسائل اللازمة للتصدى للهجمات الإسرائيلية .

وجاءت استجابة الولايات المتحدة متضمنة استعدادها لبدء مباحثات ثنائية بهدف وقف إطلاق النار ومناقشة الحد من التسليح للجانبين . إلا أن السوفييت رفضوا وقف إطلاق النار قبل أن تتوقف إغارات اسرائيل ضد العمق . . كما رفضوا مناقشة الحد من التسليح طالما استمر الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية .

وهكذا أصبحت علاقات القوتين الأعظم وتطور العمليات العسكرية على جبهة قناة السويس تكتسح كل ما عداها من أمور ، بحيث تضاءلت بجوارها المباحثات الرباعية ودور فرنسا فى الشرق الأوسط .

وعدت إلى باريس مثقلا بعبء الموقف فى مصـــر .

□ □ □

وفى منتصف الأسبوع الثانى من فبراير ، قابلت سكرتير عام الخارجية لأنقل إليه رؤية القاهرة للعلاقات المصرية ـ الفرنسية على مختلف مستوياتها . . وتضمنت :

□ الأمل فى استمرار استقلال السياسة الفرنسية ، واستعدادنا للتعاون مع فرنسا على هذا الأساس .

□ تقديرنا للاتفاق الليبى ـ الفرنسى ، المعبر عن سياسة فرنسية مستقلة رغم ما تتعرض له من ضغوط .

□ رفض المشروع الأمريكى (مشروع روجرز) ، لتراجعه فى عدد من المواقف واقترانه بقرار تسليح إسرائيل بطائرات الفانتوم .

□ أن مصر مع ذلك نصحت الأردن بقبول المشروع الأمريكى . إلا أننا حذرنا عمان من الصياغة المبهمة والإيضاحات الشفوية .

□ الأمل فى أن يعبر الرئيس بومبيدو فى واشنطن عن الاتجاهات الفرنسية المتوازنة ، وأن يعمل على أن تتبنى المبادىء العادلة لتحقيق التسوية .

ولقد أقر سكرتير عام الخارجية أن فرنسا تتعرض لهجوم دعائى واسع النطاق « هنا وهناك » . . فى محاولة لهدم سياستها التى « لن تتغير أبدا » .

أما عن المشروع الأمريكى ، فقد رأى فيه « بعض التقدم نحو الآراء التى نعبر عنها تجاه السلام » . . وأكد أن فرنسا ستعمل لاستخراج آراء مشتركة للأربعة الكبار تصلح لبدء الاتصالات بين الدول المعنية بوساطة الدكتور يارنج . .

وأكد ألفان رأى فرنسا . . باعتبار يارنج بديلا عن المفاوضات ، وأن يسير الانسحاب الإسرائيلى بالتوازى مع تطور ارتباطات السلام . إلا أنه اختلف معنا حول رفضنا لوقف إطلاق النيران ، اذ اعتبر ذلك مقدمة ضرورية لتنفيذ القرار ٢٤٢ .

ولكننى خرجت بانطباع قوى ، وهو أننا قد وصلنا الى نهاية درامية لاجتماعات القوى الأربع الكبرى ومشاوراتها حول أزمة الشرق الأوسط . . ونهاية لدور فرنسى متميز على نحو ما كان يأمل ديجول . وجاءت الأحداث التالية لتؤكد هذا الاتجاه . وكانت فرنسا بذلك قد تحركت بأسرع مما كنا نتوقع نحو موقف أكثر تراجعا مما كنا نخشى .

بومبيدو فى واشنطن

كانت زيارة الرئيس بومبيدو فى أواخر فبراير للولايات المتحدة ، المناسبة التى تتقرر فيها أبعاد العلاقات الفرنسية ـ الأمريكية ، ودور فرنسا فى إطار المجتمع الغربى . . ومن هنا كان اهتمامنا بنتائج هذه الزيارة .

ولقد بدا خلال الزيارة أن الحوار الأمريكى ـ الفرنسى كان ثقيلا . فإذا كانت الولايات المتحدة قد اعترفت بدور متميز لفرنسا فى الحوض الغربى للبحر الأبيض . . فقد ظلت تتشبث بدور القيادة فى الشرق لمواجهة الأسطول الخامس والنفوذ السوفييتى فى الشرق الأوسط . وفى هذا الاطار كان موقع ليبيا السياسى والاستراتيجى يحتم بقاءها فى مجال التأثير الأمريكى .

إلا أن الرئيس الفرنسى كان يصر على أن « لا سياسة بحر أبيض فرنسية بدون ليبيا » . ولكى يخفف من مقاومة الأمريكيين ، فقد تعهد بالعمل على منع مصر من الحصول على الطائرات التى ستتسلمها ليبيا من فرنسا ، كما تعهد « باستبعاد التعاون مع مصر فى ليبيا ، أو تسهيل مهمة خبرائها » .

وهكذا ازداد التزام فرنسا بالانتماء الغربى الكامل ! .

وفى اجتماعى بوزير الخارجية شومان فى مارس ١٩٧٠ ، أبلغته تقديرنا لجهود الرئيس الفرنسى لاستئناف المباحثات الرباعية ودعوته اسرائيل للتخلى عن الغزو العسكرى وحل القضية الفلسطينية . ولكننى طلبت منه توضيحا لتصريحه حول « فهم الدوافع التى تجعل من المستحيل على الولايات المتحدة أن تذهب حاليا الى أبعد مما ذهبت ، وأن فرنسا لن تطالبها بذلك . » .

وبالنسبة لليبيا ، أوضحت للوزير أنها عندما تقدمت بطلب العون من فرنسا ، كانت تأخذ بعين الاعتبار مواقفها المتعاطفة مع القضايا العربية . وأن مصر قد رحبت بقرار فرنسا تسليح ليبيا ، فطلبت من خبرائها فى ليبيا تفضيل المؤسسات الفرنسية ومصانعها ، تعبيرا عن تقديرنا لدور فرنسى بناء ومتميز .

وجاءت ردود الوزير الفرنسى - المحسوبة بدقة ومهارة - لتنبىء عن موقف جديد تتبناه فرنسا ضمن إطار التنسيق مع الولايات المتحدة :

□ فهو يرى أن المقترحات الأمريكية لمصر والأردن تمثل تقدما كبيرا ، بإقرارها الانسحاب مع تعديلات محدودة « لا تخص مصر » . .

□ ليس بمقدور أمريكا تعديل موقفها هذا نظرا لموقف الصهيونية . وفى هذه الظروف لم تكن فرنسا مستعدة لممارسة أية ضغوط على أمريكا .

□ وأن فرنسا تربط ليبيا بسياستها فى البحر الأبيض ، وترى التقدم والتطور فى علاقاتها بليبيا ضمن هذه السياسة .

□ أن فرنسا تدعم علاقاتها التقليدية بالمغرب العربى ، وتتجه به نحو التضامن مع المشرق العربى . وترى ليبيا « حلقة الوصل » بينهما .

□ أن فرنسا بسبب سياستها ، تتعرض لهجمات كثيرة . ولا يمكنها أن تتابع سياستها - بتدعيم ليبيا - إلا فى ظروف « استقلالها » .

□ □ □

وبينما استقرت أخيرا أركان السياسة الفرنسية فى الشرق الأوسط والبحر الأبيض ، كانت المعركة على جبهة مصر تتجه نحو ذروتها .

وكانت المفاجأة كبيرة عندما علمت - عن طريق الإذاعة المصرية - بنبأ تعيينى « رئيسا للمخابرات العامة » . . ولانتقل بذلك ، وبصورة حادة من مجال الدبلوماسية الى مجال الأمن القومى .

وغادرت باريس فى هدوء . . ذات صباح باكر .

وصحبنى الدكتور على السمان فى رحلتى البرية إلى « البندقية » . وكان الدكتور السمان قد أصبح أحد معالم مصر فى باريس ، حتى لا يكاد المرء يتحدث عنها دون أن يذكره . . وكانت

جماهير غفيرة من المشاهدين والمستمعين فى مصر قد عرفته وهو « يتحدث (إليهم) من باريس » ، لينقل إليهم منها نبض أوروبا ومشاعر شعوبها . . فضلا عن فكر حكوماتها واتجاهات سياساتها .

واستسلمت فى « الجزائر » للراحة . . فى الطريق إلى الاسكندرية .

□ □ □

الباب الثالث

فى مفترق الطرق

« أيها الرجال .. فليبق كل فى مكانه .. »

جمال عبد الناصر ١٩٥٤

« اليوم أضع حياتى ثمنا للاستمرار فى كل ما بناه جمال عبد الناصر ، وبلا أى تردد »

أنور السادات

٨

وداعا عبد الناصر

معارك الربيع

وعدت مع نسمات الأدرياتيك أقلب أمر المستقبل . كنت أدرك تماما ثقل العبء الذى سأحمله على كتفى ، رغم أن المهمة كانت مثيرة والتحدى الذى أواجهه غير محدود . فلم يكن إلمامى بمهام جهاز المخابرات العامة يتجاوز إدراك مسئوليته عن أمن وسلامة الدولة ، وميادين نشاطه عامة تحقيقا لهذه المسئولية .

كنت انتقل من ممارسة العمل الدبلوماسى ، إلى مجال الأمن القومى بمفهومه واسع النطاق ، المرتبط بأمن الجبهة الداخلية واستقرارها . . كقاعدة لعملنا على الجبهة السياسية والجبهة العسكرية على مستوى القوى الأعظم وعلى مستوى عالمنا العربى ، وهى القوى الأكثر تأثيرا فى مستقبل الشرق الأوسط .

وأخيرا ففى ربيع ١٩٧٠ ، كانت منطقتنا تخوض معركة سياسية ـ عسكرية واسعة النطاق ، بدأت منذ ربيع ١٩٦٩ بإعلان الرئيس عبد الناصر « بداية مرحلة التحرير » ، وتميزت بتصعيد مخيف للمواجهة على جبهة مصر ، بينما توشك معركة أخرى على التفجر فى الأردن مع المنظمات الفلسطينية .

ولم أكن ولم يكن أحد يعلم أننا كنا على موعد ـ خلال بضعة أشهر ـ مع القدر ، لنطوى صفحة نضالية باهرة من تاريخ مصر بوفاة جمال عبد الناصر ، ولنبدأ صفحة أخرى مع أنور السادات .

أولا ـ معركة مصــر

بدأت هذه المعركة فى ٨ مارس ١٩٦٩ ، واستمرت من خلال عدة تطورات حتى أغسطس ١٩٧٠ ، عندما قبلت مصر وإسرائيل مبادرة الولايات المتحدة بوقف إطلاق النيران تمهيدا للعمل السياسى .

وكان الرئيس عبد الناصر قد أعلن فى خطاب له بداية « **مرحلة الاستنزاف** » وكان هدفها تدمير تحصينات بارليف ، وجعل الحياة على الضفة الشرقية غير محتملة بالنسبة لجنود إسرائيل ، ورفع الروح المعنوية للقوات المصرية وتدريبها على عبور القناة تمهيدا لبدء تحرير سيناء .

ودفع ذلك إسرائيل إلى تكثيف دفاعاتها الأمامية وضرباتها لقواعد دفاعنا الجوى . ومنذ منتصف يوليو ، قامت قواتها بعمليات تعرضية محدودة عبر قناة وخليج السويس . وخلال شتاء ٦٩ / ١٩٧٠ بادرت بضرب أهداف عسكرية واقتصادية وجماهيرية فى العمق ، بغرض إضعاف قدراتنا على مواصلة القتال .

□ □ □

وفى ٢٢ يناير ، قام الرئيس عبد الناصر بزيارة سرية للاتحاد السوفييتى . ومن خلال الأحداث التى تلت هذه الزيارة أمكن أن نتبين خطة الرئيس ، التى تضمنت :

١ ـ تصحيح التوازن العسكرى بإعادة بناء شبكة الدفاع الجوى المصرى . والى أن يتم تدريب الوحدات المصرية ، تتولى عناصر من القوات السوفييتية إدارة شبكة الدفاع الجوى بين الاسكندرية وأسوان .

٢ ـ مطالبة الولايات المتحدة بمجرد تصحيح التوازن العسكرى باتخاذ موقف إيجابى فى الشرق الأوسط لتحقيق تسوية سياسية عادلة .

وكان ارتباط الإجرائين . . منطقيا وعمليا .

ولقد مهد السوفييت لتنفيذ قرارهم ـ بإقامة وإدارة النظام الدفاعى عن عمق مصر ـ بتحذير قادة الغرب من النتائج المترتبة على العمليات العسكرية الإسرائيلية . ورفض الأمريكيون الإدعاءات السوفييتية ، وحملوا مصر وإسرائيل مسئولية العمل لوقف إطلاق النيران .

وخلال الأسبوع الأول من فبراير ، بدأ وصول الأسلحة والوحدات السوفييتية إلى مصر . واستمر تدفق التسليح والقوات على ميناء الإسكندرية ، حتى منتصف مارس . وخلال شهر كان الطيارون السوفييت يقومون بطلعات عمليات حول مناطق الإسكندرية والقاهرة وأسوان .

وعلى الفور قررت إسرائيل وقف إغاراتها فى العمق تجنبا للصدام مع السوفييت ، ولكنها أعلنت أنها لن تقبل امتداد نظام الدفاع الجوى الجديد إلى داخل منطقة عمقها ٣٠ كيلو مترا إلى الغرب من قناة السويس .

ولقد اقترن الموقف الإسرائيلى بإيفاد جوزيف سيسكو - مساعد وزير الخارجية الأمريكية - إلى القاهرة لإقناع القيادة المصرية بدور أمريكى « شريف » .

وفى أول مايو ، وانطلاقا من استقرار الموقف العسكرى على الجبهة المصرية ، توجه الرئيس عبد الناصر برسالة مباشرة وعلنية إلى الرئيس نيكسون من أجل العمل على تحقيق تسوية سياسية . وضمن الرئيس رسالته ما يلى :

- **أن تطلب أمريكا من إسرائيل الانسحاب من الأراضى المحتلة .**
- **فإذا كانت عاجزة عن ذلك ، فعليها الامتناع عن تقديم أى دعم جديد لإسرائيل طالما استمر احتلالها للأراضى العربية .**
- **إن عدم استجابة الولايات المتحدة ، يعنى أنها تريد أن تملى إسرائيل شروطها علينا ، وبذلك تشاركها فى احتلالها غير القانونى لأراضينا .**

حديث عبد الناصر

عندما وصلت إلى القاهرة فى منتصف مايو ، كان هدوء مثير يسود المنطقة ، بينما أخذت العواصم المعنية فى مراجعة مواقفها تمهيدا لتنظيم حركتها المستقبلة . وكان الرئيس عبد الناصر يتابع علاجه فى الاتحاد السوفييتى ، فى انتظار رد فعل الولايات المتحدة تجاه مبادرته فى أول مايو . وعلى هذا فقد بادرت بمقابلة « نائب رئيس الجمهورية » أنور السادات ، لكى يأذن لى ببدء ممارسة عملى الجديد . ولقد فاجأنى نائب الرئيس خلال مقابلتنا بالقول بأن الرئيس سيحدثنى عند عودته من الخارج ، عن مهمتى المستقبلة . وفهمت من ذلك أن رئاستى للمخابرات العامة ليست سوى « مرحلة انتقالية » .

وخلال الأسابيع الثلاثة التالية ، وفى انتظار عودة الرئيس وتحديد موعد لقائه عملت على الاستقرار فى منصبى الجديد .

كان جهاز المخابرات العامة قد تصدع فى يونيو ١٩٦٧ ، مع أنظمة ومؤسسات أخرى لم تستطع الصمود فى وجه العاصفة التى هبت على منطقتنا . وخلال الأعوام الثلاثة التالية ، قام أمين هويدى بالإشراف على المخابرات العامة حيث عمل على ترتيب الأوضاع وإجراء التصحيحات الضرورية واستعادة الثقة بالنفس ، تمهيدا لاستئناف « الجهاز » مهامه الأساسية ومسئولياته المحددة . وأصبح تعيينى لرئاسته الآن بمثابة نهاية للمرحلة الانتقالية وبدء مرحلة جديدة .

ولم أكن قد مارست من قبل العمل فى مجال المخابرات على أى مستوى . ولهذا فقد اقتربت من مهمتى بكثير من التحفظ . فمع استعدادى للإسهام فى مجال المعلومات وتقييمها ، لم أكن واثقا من استعدادى للإسهام فى مجال الأمن على الجبهة الداخلية أو مجال العمليات

الخاصة على الجبهة الخارجية . ولم تبعث فى نفسى الطمأنينة تلك القصة التى تحكى كيف استدعى الجنرال أوكنلك ـ القائد العام البريطانى فى الشرق الأوسط عام ١٩٤٢ ـ أحد مساعديه ليكلفه بمهام فرع المخابرات فى القيادة العامة . وعندما اعتذر الضابط قائلا إنه لا يعرف شيئا عن المخابرات ، أجابه أوكنلك بقوله « إذن فأنت بالضبط الرجل الذى أنشده » .

ولكن المعركة السياسية ـ العسكرية التى كنا نخوضها كانت تحتم ضرورة أن أمارس بسرعة وفعالية كل المهام المكلف بها جهاز المخابرات العامة . وكان ذلك يعنى **أن اقتحم بهذا الجهاز ، بالاشتراك والتعاون الوثيق مع الأجهزة الوطنية الأخرى المعنية بالأمن القومى ، المعركة التى نوشك أن نخوضها ، على أن اكتسب الخبرة تدريجيا من خلال الممارسة العملية لمهامى .**

□ □ □

وفى ١٧ يونيو ، استقبلنى الرئيس عبد الناصر بمكتبه فى منشية البكرى . ولم أكن قد اجتمعت بالرئيس منذ قابلته فى صيف ١٩٦٨ مستأذننا فى السفر الى باريس . وفى لقائنا الآن أحسست أنه يحدثنى حديث رجل إلى رجل ، وليس حديث زعيم مع مرءوسه ، وهو يعرض لمرضه منذ سبتمبر ١٩٦٩ . وبدا لى خلال لقائنا أكثر إرهاقا مما كان عليه ، ومع ذلك فلم تكن نظرته قد فقدت بريقها ، ولم تكن قدرته على تناول القضايا قد تراخت ، وإن تبينت الحزن فى صوته مما كان يعكس قدر همومه .

وتحدث الرئيس عن تطوير يريد إحداثه خلال أشهر ، بدا لى وكأنه بداية مرحلة جديدة فى تقديره للصراع الذى يقوده . ثم عرض علّى أن أعد نفسى لتولى القيادة العامة للقوات المسلحة . كما طلب أن أعد له دراسة عن تنظيم واختصاصات جهاز يمكن أن نطلق عليه اسم « **لجنة الأمن القومى** » ، يكون مسئولا عن بحث واقتراح التوجيه الاستراتيجى العسكرى والسياسى للدولة ومتابعة تنفيذ القرارات التى تتخذ .

أما عن مهمتى المباشرة فى المخابرات العامة ، فقد أرسى لى الرئيس عددا من المبادىء التى توجه نشاطى . **فأكد مسئوليتى الكاملة عن الجهاز ، ومسئوليتى المباشرة أمامه وحقى فى الاتصال المباشر به . ثم اتصل حديثنا حول علاقات الجهاز بأجهزة الدولة المعنية بالأمن القومى . كما تلقيت توجيهاته حول علاقاتنا بأجهزة المخابرات الأجنبية عبر ممثليها الموجودين فى القاهرة ، ومجالات التعاون معها والتى تتفاوت بطبيعة الحال بحسب اختلاف طبيعة العلاقات السياسية للبلدين .**

ومن ناحيتى ، فقد أعطيت الرئيس انطباعاتى المبدئية التى خلفتها لدى الأسابيع الثلاثة الأولى من عملى فى المخابرات العامة ، والتى سبقت لقاءنا . ثم تحدثت حول دعوته لى لتولى مسئوليات القوات المسلحة ، موضحا بعض الاعتبارات المتصلة بالأمر :

□ **فمن ناحية ، كنت قد أمضيت عشرة أعوام بعيدا عن القوات المسلحة ، ولم أكن**

قادرا على تقييم ردود فعل قادتها نحوى . . من منطلق قناعتهم بأحقية أحدهم فى تولى منصب القائد العام .

□ ومن ناحية أخرى ، لم أكن فى عامى ٥٧ و ١٩٥٨ قد التحقت بواحد من وفدى قواتنا المسلحة اللذين أوفدا إلى الاتحاد السوفييتى للدراسة ، وكان المشير عامر قد رأى أن أبقى فى القاهرة . ولهذا كنت أحس بتجاوز زملائى لى ، نظرا للاختلاف الكبير بين « العقيدة » العسكرية البريطانية والروسية .

وحكى لى الرئيس كيف تجاوز هو هذه المشكلة ـ عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ـ عندما قرر أن يعيد قراءة المراجع العسكرية الروسية حتى يستطيع أن يصحب فكر قادتنا خلال زيارته لهم . . ومناقشاته معهم . . والاطلاع على دراساتهم . ولقد استنفد ذلك الكثير من جهده ووقته . . ولن يكون الأمر أكثر مشقة بالنسبة لى .

وغادرت بيت الرئيس . . ولم نلبث بعد يومين من حديثنا ، أن جرفتنا الظروف المتصاعدة فى عنفها وحدتها خلال الشهور القليلة التالية . وعندما أثير الموضوع مرة ثانية ، كان ذلك مع الرئيس « أنور السادات » فى نوفمبر التالى .

المبادرة الأمريكيــــة

فى ١٩ يونيو ١٩٧٠ ، تقدمت الولايات المتحدة بمبادرتها حول تسوية سياسية للنزاع العربى ـ الإسرائيلى . وفى جوهرها دعت هذه المبادرة مصر وإسرائيل الى :

١ ـ وقف إطلاق النيران لفترة محدودة .

٢ ـ الإعلان عن موافقتهما على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل أجزائه وإيفاد ممثليهما لإدارة المناقشات تحت إشراف الممثل الدولى ، بغرض التوصل إلى اتفاق على إقامة سلام عادل ودائم بينهما على أساس :

ا ـ الاعتراف المتبادل بحق كل منهما فى السيادة والاستقلال السياسى .

ب ـ انسحاب إسرائيل من « أراض » احتلت فى عام ١٩٦٧ ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

وفى إيضاحات تالية لرسالتها ، قدرت الولايات المتحدة عدم تغيير الأمر الواقع العسكرى فى منطقة يتفق عليها على جانبى قناة السويس خلال المباحثات بين البلدين .

وخلال المباحثات التى تلت تقديم المبادرة ، اقترحت الولايات المتحدة وقف إطلاق النيران لمدة ٣ أشهر اعتبارا من أول يوليو . وحول منطقة « التسكين » ، قدرت امتدادها لخمسين كيلو مترا

على كل من جانبى قناة السويس . وأخيرا ، فقد نصبت الولايات المتحدة من نفسها رقيبا على التزام مصر بتعهداتها بينما يقوم السوفييت بدور مماثل - بالرقابة على القوات الإسرائيلية إلى جانب مصر .

□ □ □

كانت المقترحات الأمريكية تقتصر على الاعتبارات الإجرائية ، دون توضيح المسائل الموضوعية . إلا إننا لم نكن نتوقع إمكان فرض شروط تفاوض أفضل دون إحداث تعديل جوهرى فى موازين القوى فى المنطقة . وعلى هذا ، اتجه عبد الناصر إلى قبول المبادرة الأمريكية ، وبدء المفاوضات السياسية مع العمل على دعم المركز التفاوضى لمصر :

١ - على المستوى المحلى ، بدعم نظام الدفاع الجوى داخل منطقة القناة وحرمان إسرائيل من ميزة التفوق الجوى بتوفير طائرات بعيدة المدى .

٢ - وعلى المستوى الإقليمى ، بقبول مبدأ قيام وحدة فيدرالية مع سوريا وليبيا - يوفر قاعدة عريضة للتعرض فى شرق البحر الأبيض ، وبدعم التضامن الأردنى - الفلسطينى واستعادة المنظمات حرية العمل من قواعدها الأردنية .

٣ - على المستوى الدولى ، بالتشاور مع زعماء السوفييت حول الوضع فى المنطقة فى ضوء المبادرة الأمريكية ، وتأكيد التنسيق بين مصر والاتحاد السوفييتى . وفى هذا الإطار ، قام عبد الناصر بزيارة للاتحاد السوفييتى فى ٢٩ يونيو .

وقبل يومين من زيارة عبد الناصر لموسكو ، سمح الدكتور كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى بتسريب تصريحات له حول سياسة أمريكية هدفها « طرد الوجود العسكرى السوفييتى » من الشرق الأوسط . وفى أول يوليو صرح الرئيس نيكسون بأن الموقف فى الشرق الأوسط أكثر خطورة منه فى فيتنام ، نظرا لازدياد احتمال الصدام بين القوتين الأعظم . ثم أكد أن أى انحراف فى ميزان القوى ضد اسرائيل سيعنى الحرب ، مما يحتم دعمها عسكريا و « تطوير » ردود الفعل الأمريكية تجاه المنطقة ، وإن لم يتخذ ذلك صورة وجود عسكرى أمريكى « واسع النطاق » فى المنطقة .

ولقد كان خطاب الرئيس نيكسون ، موجها إلى زعماء الكرملين . . بغرض منعهم من التمادى فى دعمهم العسكرى لمصر ، وتسجيل الموقف الأمريكى بتصفية الوجود العسكرى السوفييتى فى مصر كشرط من شروط تحقيق تسوية سياسية . ومع ذلك فقد تقرر منح الأسطول السوفييتى تسهيلات فى الموانىء المصرية ، وكان عبد الناصر واثقا من أنه لو خرج السوفييت من مصر فسوف يسحب الأمريكيون كل عروضهم لتحقيق تسوية سياسية للنزاع العربى - الإسرائيلى . كما كان واثقا من أن خروجهم من مصر لن يعنى بالضرورة نهاية وجودهم فى منطقة الشرق الأوسط . وأخيرا ، فلم يكن عبد الناصر يثق فى احتمال نجاح المبادرة الأمريكية . . ويتوقع استئناف القتال فى نهاية الأمر .

□ □ □

وفى ٢٢ يوليو أبلغت مصر الولايات المتحدة موافقتها على مبادرة روجرز ، وتلاها إعلان الأردن بالموافقة عليها . إلا أن اسرائيل لم تسارع بالإفصاح عن موقفها - انتظاراً لتعديل ميزان القوى فى منطقة القناة لصالحها - فقد كانت تخوض معركة جوية واسعة النطاق بهدف منع قيادتنا من استكمال انتشار دفاعنا الجوى في منطقة القناة . وخلال هذه المعركة أسقطت القوات المصرية ٢١ طائرة إسرائيلية .

وحتى يشجع إسرائيل على قبول المبادرة تعهد الرئيس نيكسون :

- بأن الولايات المتحدة لن تصر على موافقة إسرائيل على تفسير للقرار ٢٤٢ يتماثل وتفسير الدول العربية له .
- ولن ترغم إسرائيل على قبول تسوية للاجئين تغير بصورة جوهرية شكل الدولة أو تهدد أمنها .
- أنها لن تطلب من إسرائيل سحب قواتها من الأراضى المحتلة قبل إبرام اتفاق سلام تعاقدى ملزم ومرضى لها .
- التزام الولايات المتحدة بدعم إسرائيل عسكريا .

وفى ٣٠ يوليو ، اشتبكت طائرات إسرائيلية بالمقاتلات السوفييتية العاملة من قواعدها المصرية ، وكأنها أرادت تأكيد الوجود العسكرى السوفييتى فى مصر ودورها فى التصدى له ، مما يبرر مضاعفة المساعدات العسكرية الأمريكية لها .

وفى اليوم التالى ، أعلنت إسرائيل قبولها للمبادرة الأمريكية . **وعلى ذلك بذلت الولايات المتحدة جهدا خارقا من أجل تحديد أسرع موعد لتنفيذ وقف اطلاق النار . . لمنع استكمال القوات المصرية بناء ستارة الصواريخ ، ووقف « تآكل » الطيران الإسرائيلى . . وتحول ميزان القوى لمصلحة قواتنا .**

وفى الساعة الأولى من صباح ٨ أغسطس ، توقف إطلاق النار رسميا على جبهة قناة السويس . إلا أن مهمة الوسيط الدولى انتهت من قبل أن تبدأ !.

مهام الأمن القومـــى

١ - جبهة العدوان

ومنذ تقديم العرض الأمريكى ووضوح اتجاهنا لقبوله ، رأيت من الضرورى تصور المهام التى يمكن أن تكلف المخابرات العامة بالقيام بها حتى يتحقق نجاح أو فشل هذه المبادرة .

ولقد قدرت أهمية أن نرقب الموقف على مختلف الجبهات المؤثرة لتجنب ما من شأنه إضعاف مركزنا التفاوضى . فلم يكن من الحكمة أن ننسى دروس عامى ٥٦ و ١٩٦٧ ، عندما اقترنت حدة

العمل السياسى . . بتصاعد احتمال العمل العسكرى . وعلى هذا **اتجهنا الى مضاعفة مراقبتنا للتحركات العسكرية الإسرائيلية وما يقترن بها من تحركات عسكرية غربية فى شرق البحر الأبيض ، وإن كنا استبعدنا صداما عسكريا واسع النطاق . كما أخضعنا لمراقبتنا التحركات السياسية على جبهة المواجهة مع إسرائيل وعلى جناحى مصر فى ليبيا والسودان ، مما قد يستهدف عزل مصر خلال مفاوضاتها . وأخيرا ، كان من الحيوى مراقبة النشاط الأجنبى ضد جبهتنا الداخلية ، والذى يستهدف إضعاف صلابة هذه الجبهة ومقاومتها .**

ولم يكن من المستبعد أن تفشل المبادرة الأمريكية ، وكان المتوقع عندئذ أن تقوم قواتنا بعمليات حربية فى ربيع ١٩٧١ . وكان علينا أن نعد أنفسنا لهذا الاحتمال ، ولهذا فقد احتل التعرض للمصالح الغربية فى منطقتنا بالتنسيق مع عملياتنا السياسية والعسكرية مكانا هاما فى تقديراتنا . إلا أننا لم نكن غافلين عن طبيعة هذا السلاح ذى الحدين . فبينما كان من المتوقع أن تؤدى الضغوط الاقتصادية على القوى الغربية إلى إرغامها على إتباع سياسة عادلة تجاه قضيتنا . . فقد كان من الضرورى أن نأخذ فى اعتبارنا قدر الأضرار المادية التى يمكن أن تلحق بالشعوب العربية نتيجة استخدام سلاح الضغط الاقتصادى ضد القوى الغربية .

وتوقعا لأى قرار فى هذا الصدد ، فقد بدأنا فى إعداد « خريطة » كاملة ودقيقة للمصالح الغربية فى المنطقة توضح الأهداف التى يمكن التعرض لها بالعمل الايجابى . وكانت مراكز إنتاج البترول وخطوط مواصلاته تحتل موقعا هاما على هذه الخريطة . وكان انتشار تنظيمات مناضلة عديدة داخل منطقة الشرق الأوسط يتيح إمكان إسهامها فى العمليات التعرضية ، كما كانت نقابات العمال العرب تجتذب اهتمامنا نظرا لما تتمتع به من تنظيم وروح نضالية عالية . وكان أهم ما نرجوه هو الإضرار بكفاءة الأداء وبمستوى الانتاج فى المؤسسات الاستراتيجية ، بمقاطعتها والتخلف عن التعاون أو العمل فيها ، مما يترتب عليه الحد من إمداد الدول الغربية بحاجتها من الطاقة ، ومن ثم التأثير بصورة فعالة فى برامجها الاقتصادية والاجتماعية .

٢ ـ الجبهة العربية

وكان قبول مصر للمبادرة الأمريكية إشارة لبداية أزمة حادة فى علاقاتنا العربية . وكانت استراتيجية عبد الناصر للمرحلة القادمة قائمة على أساس أن قواتنا لم تكن قد بلغت بعد القدرات القتالية اللازمة لتحقيق هدف التحرير ، كما لم تكن القوات العربية المتوفرة فى الميدان قد توحدت بعد على نحو يؤهلها للقيام بعمل عسكرى ناجح . ولهذا فلم يكن مناص من قبول استمرار العمل فى المجال السياسى لتحقيق أهدافنا ولتغطية تطوير قدراتنا القتالية ، تمهيدا لمرحلة نشطة تالية إن لزم .

إلا أن أطرافا عربية متعددة ـ دون إدراك كاف لمضمون السياسة المصرية ـ قررت فى صيف ١٩٧٠ التصدى للعمل المصرى من أجل إحباط جهودنا السياسية . **ولقد اختارت هذه القوى العمل**

داخل جبهتنا الداخلية من أجل استثارة الرأى العام فيها . . والعمل داخل ميادين عربية أخرى بهدف تحقيق عزلة مصر سياسيا . وخلال النصف الأول من أغسطس ،تصاعدت هجمات القوى المعارضة للسياسة المصرية من قلب منظمة تحرير فلسطين ومن العراق وسوريا .

وخلال الأسابيع التالية ، أدار عبد الناصر معركة مريرة ضد هذه القوى أسماها هو « معركة حياة أو موت » .

□ □ □

كان هدف عبد الناصر هو استعادة حقوق شعب فلسطين . . إلا أنه لم يكن يستهدف بطبيعة الحال « تحرير » فلسطين . ولم تكن المنظمات الفلسطينية قد اتفقت فيما بينها حول أهدافها ، كما كانت ترفض القبول بإمكان التوصل إلى تسوية سياسية وتصر على استمرار المواجهة ، الأمر الذى لم يكن عبد الناصر يقدر إمكان تحقيقه « قبل ثلاثين عاما » . فلم تكن الموارد العربية فى رأيه . . كما لم تكن الظروف الدولية تسمح بتحقيق هذا الهدف الطموح .

ولم يكن عبد الناصر يستريح إلى علاقاتنا مع المنظمات . فقد كان يأخذ على « فتح » أنها لا تفكر فى غير مصيرها ، وكان يرى ضرورة إنهاء « غرورها » بتصورها أنها تقود الثورة العربية وتقرر مستقبل الشرق الأوسط ، ومن ثم ترفض من جانبها ما أسمته « فرض الوصاية » عليها أو أن يتحدث أحد باسمها . ولم يكن عبد الناصر يعترض على رفض المنظمات لقرار مجلس الأمن أو للمبادرة الأمريكية . . بشرط أن لا تنساق فى معارضتها لمصر الى « التخريب » . . كما كان يطالبها بوقف حملاتها الإذاعية وبصفة خاصة أن تتوقف عن مهاجمته شخصيا .

ولم يبد عبد الناصر استعدادا لاسترضاء المنظمات أو القبول بتجاوزها حدودا معينة ، بل كان واضحا استعداده لمواجهتها مباشرة . . ولكنه لم يكن يقبل تدميرها ، فقد كان يحرص على حمايتها . وكان فى صيف ١٩٧٠ يخشى صداما بينها وبين الملك حسين ملك الأردن . . تستثيره المخابرات المركزية الأمريكية التى كانت قد اتخذت من عمان مركزا لإدارة عملياتها . . ومن تصفية المنظمات الفلسطينية هدفا لها .

□ □ □

ولم يقدر عبد الناصر أن تكون معركتنا مع البعث العراقى سهلة . فالبعث قوة أيديولوجية جيدة التنظيم . ولهذا كان التصدى له يتطلب قدرا عاليا من التخطيط والتنظيم ، وأن لا تقتصر عملياتنا على الإجراءات الدفاعية فحسب بل تتضمن الإجراءات الإيجابية ، على كل من جبهتينا الداخلية والخارجية .

فعلى الجبهة الداخلية ، حدد عبد الناصر استراتيجيته بأن نجتث بسرعة كل ما هو ظاهر

من أدوات نشاط البعث العراقى ، وأن نكشف عما هو خاف من تنظيماته أو تنظيمات عربية تتعاطف معه داخل مصر . وكان هدفنا هو أن نحمى التنظيمات المصرية ومؤسساتنا الحساسة ، لمنع البعث من اختراقها وخلق ظروف عدم الاستقرار فيها . وكانت تأتى على رأس القائمة تنظيمات الشباب والعمال . . وذلك فضلا عن التنظيمات السياسية و العسكرية .

واتجه الاهتمام أول ما اتجه نحو الكشف عن مراكز السيطرة والإدارة لنشاط البعث فى مصر . وتركز اهتمامنا فى الوجود الدبلوماسى العراقى ومراكز الاجتماعات التى تنظم فى إحدى الضواحى فى غرب العاصمة ، والتحركات والاتصالات التى تتحقق والمنشورات التى يجرى توزيعها . ولهذا تقرر إبعاد كل عضو بعثى ، وإلقاء القبض على كل من يتورط فى قضية تخريب ، وإيقاف كل الدعوات لوفود عراقية ، وإغلاق بيت الطلبة فى القاهرة .

وعلى الجبهة الخارجية ، كانت المعركة مريرة . وجاء تحركنا فى عدة اتجاهات . فمن الناحية الدعائية ، تقرر التحرك فى لبنان وليبيا والسودان . ومن الناحية السياسية ، تقرر إجراء اتصالات بالسياسيين واللاجئين العرب للتصدى للتحركات البعثية . وأخيرا كان على التنظيمات السياسية المصرية التصدى فى المؤتمرات العربية والدولية لكل محاولات البعث العراقى .

جبهة واحدة لم يرغب عبد الناصر فى استثارتها . . وهى جبهة الأكراد ، رغم أنها كانت تغرى بالعمل فيها . ولكن عبد الناصر كان يأخذ فى اعتباره « عروبة العراق » . . ومن ثم قرر تجنب كل ما يمكن أن يخدشها .

أما عن النظام السورى ، فلم يكن عبد الناصر يثق فيه ، ومن ثم كان موقفه من معارضته حادا . ولهذا قرر سحب وحداتنا الجوية وضباطنا العاملين فى القواعد السورية . . كما اتجه للتخلى عن القيادة الشرقية .

أزمة الصواريخ

لم يكد يتوقف إطلاق النار رسميا على جبهة قناة السويس حتى نشبت أزمة خطيرة تهدد بانهيار المبادرة تماما ، وذلك بسبب اختلاف مصر وإسرائيل حول مفهوم تعبير « التسكين » فى منطقة القناة .

كان وقف إطلاق النار قد تحقق بعد أن تم « تفاهم » أمريكى - إسرائيلى حول مضمون « التسكين » ، على نحو يحقق تجميد الوضع العسكرى داخل المنطقة لمسافة ٥٠ كيلو مترا فى كل من اتجاهى الشرق والغرب ، وبخاصة فيما يتصل بمنشآت الدفاع الجوى ، **مما يضمن للطيران الإسرائيلى الاحتفاظ بسيطرته على منطقتنا الدفاعية وحرية العمل فوقها .**

إلا أن مصر ، وهى الطرف المعنى مباشرة بتفسير معنى التسكين ، لم تكن قد أخطرت به حتى مساء يوم ٩ أغسطس ، بعد ٣٦ ساعة من سريان اتفاق وقف اطلاق النار . ولقد دفع ذلك

الى سلسلة من الإدعاءات الإسرائيلية بأن مصر قد خرقت الاتفاق خلال ليلة ٨ / ٩ أغسطس ، فقامت بتحريك الصواريخ إلى داخل منطقة القناة ، وجهزت مواقع جديدة ونقلت الصواريخ من مواقعها الأصلية الى مواقع تبادلية . ولم تكن المخابرات الأمريكية قادرة على تأكيد أو نفى هذه الادعاءات ، فلم تكن لديها « بيانات أساس » تحدد الموقف قبل وقف إطلاق النار مباشرة ، بحيث تقرر على ضوئها ما تم من تعديلات .

وعلى هذا دفعت الولايات المتحدة بطائرة استطلاع يوم ١٠ أغسطس لتصوير منطقة قناة السويس ، حتى يتوفر لها أساس المقارنة المستقبلة . كما قامت بتعزيز إسرائيل بمعدات الكترونية وصواريخ « شرايك » وقنابل خاصة لتدمير مواقع الصواريخ ، حتى تعوضها عن اختلال التوازن الذى حققته مصر لمصلحتها فى منطقة القناة . وبذلك تبنت الولايات المتحدة إدعاءات إسرائيل . وفى ٢٢ أغسطس قدمت لمصر بيانات « تؤكد » خرقها للاتفاق ، الأمر الذى رفضته القيادة المصرية موضحة أن نشاط قواتنا فى منطقة القناة يتمشى وتفسيرنا للاتفاق .

وفى ٢٩ أغسطس . قدرت الولايات المتحدة أن ١٠ - ١٢ قاعدة سام قد بنيت داخل منطقة التسكين بعد سريان قرار وقف إطلاق النار . وفى ٣ سبتمبر أكدت وزارة الخارجية الأمريكية أن مصر قد خرقت اتفاق وقف إطلاق النار بإجرائها تعديلات فى ١٤ موقعا للصواريخ ، وأن هناك خرقا « فنيا » وإن لم تكن هناك دلائل على وجود مواقع جديدة . واستخدمت الولايات المتحدة إعلانها مبررا لقرار اتخذته ببيع ١٨ طائرة فانتوم على الأقل لإسرائيل .

وفى ٦ سبتمبر أعلنت إسرائيل أنها لن تكون قادرة على المشاركة فى مباحثات التسوية بإشراف يارنج . ومنذ منتصف سبتمبر بدأت جهود التسوية تتوارى ، بينما كانت معركة جديدة تعد على جبهة الأردن . . لتصفية المنظمات الفلسطينية .

ثانيا - أيلول الأسود

كان وقف إطلاق النار على جبهة القناة ، وإعلان الأردن قبول مبادرة روجرز عاملا على إطلاق قوى سرعان ما عملت على تدمير المباحثات السياسية ، وقادت إلى سلسلة من الأزمات لم يسبق لها مثيل منذ يونيو ١٩٦٧ .

كان الأردن هو مسرح العمليات وكانت المنظمات الفلسطينية هى هدف هذه العمليات . وكانت قوة المنظمات فى الأردن قد بلغت ألفى مقاتل ، وكانت قيادتها ترفض كل ما يقيد حركتها . فلم تقبل أن تخضع للأوامر العسكرية للقيادة الأردنية ، أو أن تنسق معها عملياتها داخل الأراضى المحتلة .

ورغم أن الجيش الأردنى كان يتميز بالولاء التام للملك حسين ويضم ستين ألف مقاتل جيدى التدريب والتسليح ، فقد كان أكثر من نصف سكان الأردن من الفلسطينيين ، وكانت غالبيتهم تحبذ منظمة التحرير وتعجب بعبد الناصر .

ولقد قدر الملك حسين أن نمو المنظمات الفلسطينية خارج سيطرة القيادة الأردنية سوف يطيح بالنظام فى بلاده ، بينما تستثير أى محاولة للسيطرة عليها تدخل سوريا أو العراق دفاعا عنها . وعلى هذا ، سمح الملك حسين لمشاعر المنظمات أن تضطرم من وقت لآخر دون أن يسمح لها بتحدى سيطرته .

وفى عام ١٩٧٠ ، كان الملك يحارب على جبهتين . . المنظمات الفلسطينية ، وإسرائيل التى شنت سلسلة من الإغارات انتقاما من عمليات المنظمات الفلسطينية . ومنذ الأسبوع الأول من يونيو ، أسهمت محاولة اغتيال الملك حسين فى تفجير الموقف . فعلى أثر ذلك تولى الملك حسين القيادة المباشرة للجيش وسحبت الولايات المتحدة رعاياها من البلاد .

وفى أوائل يوليو تفجر الموقف فى الأردن بصدام بين الجيش والمنظمات . واستمر القتال متقطعا لخمسة أيام وامتد إلى أنحاء مختلفة من البلاد ، إلى أن توقف بعقد اتفاق جديد بين الملك والمنظمات ساعدت سوريا على تحقيقه .

ثم جاءت موافقة مصر فالأردن على مبادرة روجرز ، مما أغضب الكثيرين من العرب والفلسطينيين . وفى هذه الظروف دعا الرئيس عبد الناصر الملك حسين فى ٢٠ أغسطس ثم ياسر عرفات فى ٢٤ أغسطس ، لإجراء محادثات فى القاهرة . ونصح عبد الناصر الملك حسين بتجنب الصدام مع المنظمات ، كما عرض على عرفات تقديره المتشائم لاحتمالات نجاح المبادرة الأمريكية .

وكانت مبادرة عبد الناصر تعبيرا عن رفضه ـ من ناحية ـ أن تحدد له الأطراف الأخرى خططه فى العمل السياسى والعسكرى .

ومن ناحية أخرى ، فقد كان من الضرورى الحفاظ على فعالية الجبهة الأردنية ، من خلال استمرار الوفاق الأردنى ـ الفلسطينى . فقد كان أى تصدع لهذه الجبهة بمثابة خطوة نحو ضياع حقوق الشعب الفلسطينى ، فضلا عن إضعاف مركز مصر التفاوضى فى المرحلة التالية . . ومركزها العسكرى فيما لو لجأت لاستئناف العمليات الحربية مستقبلا .

ومع ذلك ففى نهاية أغسطس ، عقدت المنظمات اجتماعا طارئا للمجلس الوطنى الفلسطينى فى عمان ، حيث طالبت الجماعات الراديكالية بإسقاط الملكية الهاشمية . . معلنة أنه « على العرب الذين أنهكهم النضال أن يتخلوا عن مكانهم للجيل الجديد » . . وفى أول سبتمبر وقعت محاولة ثانية لاغتيال الملك حسين . وعلى أثر ذلك استؤنف القتال بين الجيش والمنظمات .

وفيما بين ٦ و ٩ سبتمبر قامت جماعات فدائية باختطاف ٤ طائرات لشركات عالمية ، واقتيدت إحداها إلى القاهرة حيث تم تدميرها بعد إخلائها من ركابها . أما الطائرات الثلاث الأخرى ، فقد اقتيدت إلى مطار صحراوى بالأردن حيث أصبح هناك بضع مئات من الركاب يواجهون خطر الموت .

الحرب الأهليـــة

تحت ستار الإعداد للافراج عن الرهائن ، بدأ الحشد الأمريكى فى شرق البحر الأبيض . فأرسلت حاملة طائرات تصحبها ٦ مدمرات إلى المنطقة ، كما وضعت الفرقة ٨٢ مظلات الأمريكية فى حالة الطوارىء ، وتم تعزيز القوة الجوية الأمريكية فى القواعد التركية . وتحت ضغط الأحداث ، قام المختطفون بإطلاق سراح الرهائن فيما عدا حاملى الجنسية المزدوجة والإسرائيليين . . ثم قاموا بنسف الطائرات وتوزيع الـ ٥٤ رهينة على عدد من أماكن الاحتجاز .

وفى ١٦ سبتمبر شكل الملك حسين حكومة عسكرية ، وأعلن أنه لن يطلب مساعدة خارجية ما لم تتدخل قوى عربية أخرى . وفى نفس الوقت ، قام الجيش بتطويق العاصمة ، ولم يلبث أن بدأ الصدام مع المنظمات بهدف إخراجها من عمان والزرقا وأغلب المدن الأردنية الكبرى . وفى نفس اليوم ، أعلنت الولايات المتحدة استعدادها للتدخل مباشرة فى الأردن اذا تدخلت قوات عراقية أو سورية فى النزاع ، وقامت بتعزيز قواتها البحرية فى شرق البحر الأبيض بحاملة طائرات ثانية ، وسارعت بتوريد ١٨ طائرة فانتوم لإسرائيل .

□ □ □

وفى القاهرة ، قرر عبد الناصر ضرورة التدخل لوقف القتال الدائر . فقد كان واضحا إصرار الملك حسين على حسم الصدام ، وكان الموقف قد بدأ يتحول لمصلحة الجيش .

وعلى ذلك كلف الفريق محمد صادق رئيس أركان القوات المسلحة ، بالسفر يوم ١٧ سبتمبر إلى عمان لمقابلة الملك حسين وتذكيره بتحذير الرئيس له بعدم الإقدام على تصفية المنظمات . وترك تقرير الفريق صادق الانطباع بأن معركة توشك أن تنشب . وأصبح واضحا أن الأمر يتطلب عملا عربيا جماعيا .

وخلال ١٨ سبتمبر بدأ الجيش الأردنى فى استعادة السيطرة ببطء فى وجه مقاومة عنيفة من المنظمات . ومنذ ١٩ سبتمبر ، كانت الدبابات السورية تنتشر على مسافة بضع مئات الأمتار داخل حدود الأردن ، حيث اصطدمت عند « الرمثا » مع عناصر الجيش الأردنى فى اليوم التالى .

وفى يوم ٢١ سبتمبر ، استقبلت القاهرة رئيس الجمهورية السورية نور الآتاسى الذى جاء بحثا عن تأييد عبد الناصر للتدخل السورى . ولكن عبد الناصر لم يكن على استعداد لكى يستدرج إلى معركة لم يستشر بشأنها .

وفى هذا اليوم بعث الأردن بنداء للولايات المتحدة وبريطانيا للتدخل لوقف القوة السورية التى تتضمن ٢٥٠ ـ ٣٠٠ دبابة . وتحت غطاء الحشد الأمريكى فى شرق البحر الأبيض ، وضح استعداد إسرائيل للقيام بضربة جويةٍ على أن تعزز بتقدم برى فى اتجاه إربد بقوة مائتى دبابة .

وفى ٢٢ سبتمبر قام الطيران الأردنى بقصف المدرعات السورية فى منطقة إربد . وخلال

اليوم التالى استمر تعزيز القوات البحرية الأمريكية فى شرق البحر الأبيض . وفى المساء انسحبت القوات السورية من الأراضى الأردنية . واتجه الاهتمام الى المعركة الدائرة الآن بين الجيش الأردنى والمنظمات داخل عمان .

مؤتمر القمـــة العربى

خلال يومى ٢٢ و ٢٣ سبتمبر بدأ الملوك والرؤساء العرب يتجمعون فى القاهرة تلبية لدعوة عبد الناصر لبحث الموقف فى الأردن .

كان من الواضح أن هناك فريقين ، الأول ويتزعمه العقيد القذافى المطالب بالتدخل العسكرى فى الأردن لمساعدة المنظمات ومنع الملك حسين من تصفيتها . والثانى المعارض لهذا الاتجاه ويتزعمه الملك فيصل . وفرض عبد الناصر رأيه بضرورة وقف المذبحة فى الأردن دون أن ينتصر لطرف أو لآخر .

وفى ٢٢ سبتمبر أوفد المؤتمر الرئيس جعفر نميرى على رأس وفد يضم رئيس وزراء تونس الأدغم والفريق محمد صادق ، لمقابلة الملك حسين ولإجراء الاتصال بياسر عرفات بجبل عمان . وفى اليوم التالى عاد الوفد إلى القاهرة يحمل الانطباع بأن معركة واسعة النطاق تدور فى الأردن .

واستمر رفض عبد الناصر لفكرة التدخل العسكرى فى الأردن ، فقد كان تقديره أن التدخل سيؤدى إلى القضاء على المنظمات . وعزز عبد الناصر تقديره بما تلقاه من الحكومة السوفييتية حول ضرورة ضبط النفس ، وبما كنت أعددته له من تقييم للتحركات العسكرية الأمريكية فى شرق البحر الأبيض .

ومرة ثانية توجه الرئيس نميرى إلى عمان ، حيث نجح فى إحضار ياسر عرفات بعد أن تسلل عبر خطوط المواجهة . وكان وصول عرفات مفاجأة جعلتنا جميعا نتنفس الصعداء . وفى اليوم التالى حضر الملك حسين إلى القاهرة . وفى ٢٧ سبتمبر ، تم توقيع اتفاق بين الملك حسين وعرفات لوقف إطلاق النيران مباشرة وانسحاب الجيش وقوات منظمة التحرير من مدن الأردن فى مساء اليوم نفسه ، وتعيين لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق يرأسها الباهى الأدغم .

وبينما كان الرئيس نيكسون يتطلع إلى الشرق الأوسط من فوق حاملة الطائرات ساراتوجا ، بدأ الملوك والرؤساء العرب فى العودة إلى بلادهم بانتهاء مؤتمر القمة وتوقيع الاتفاق . وكان أمير الكويت آخر من غادر القاهرة ، بعد ظهر ٢٨ سبتمبر . وكان الرئيس عبد الناصر فى وداعه بمطار القاهرة الدولى .

عبد الناصــر فى رحاب الله

لم تكد تنتهى آخر مراسم توديع الملوك والرؤساء الذين حضروا مؤتمر القاهرة بعد ظهر ٢٨ سبتمبر ، حتى جاءتنى دعوة عاجلة لاجتماع يعقد فى قصر القبة .

وقبيل بدء الاجتماع الذى دعى إليه أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى وهيئة الوزارة ، كان نبأ وفاة عبد الناصر قد أعلن .

وساد صمت رهيب يعكس هول الصدمة وقدر العجز فى مواجهة المفاجأة الحزينة ، بل الإحساس بالضياع بفقد الزعيم والمعلم الذى احتل مركز الصدارة فى تاريخ مصروالعالم العربى والعالم الثالث منذ ثورة يوليو . . وخاض أضخم معارك التحرر الوطنى وأحدث أعمق التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى بناء المجتمع المصرى لتكون مثلا يحتذى عبر آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

وبدا المستقبل مظلما . وعجز مصر بدونه عن استعادة ما فقدته واضحا ، ليس من أرض وتراث فحسب . . بل ما فقدته من كرامتها وعزتها . كان الخوف يأكل قلوبنا أن ترغم مصر الآن على أن تنطوى على نفسها ، وأن تسقط ونسقط معها وبها فى أعماق الجب . .

ولم أشعر بالقرب من عبد الناصر خلال ثمانية عشر عاما . . كما شعرت خلال المائة يوم الأخيرة التى أمضيتها منذ قابلته فى منتصف يونيو . فلقد عشت معه يوما بيوم أكتب له . . وأحدثه هاتفيا . . أو أتلقى توجيهاته عبر مساعديه .

كان عبد الناصر فى هذه الأيام ـ رغم مرضه ـ قادرا على أن يملأ الدنيا من حولنا ، وكان إيقاع الحياة معه سريعا لا يفتر . . متصلا دون توقف . وكان علينا أن نستجيب لكل إشارة منه . . لكل توجيه يصدره . . أو رغبة يعرب عنها . لقد كان يحمل المسئولية ـ التى طالبناه بأن يتحملها منذ ثلاثة أعوام ـ كل المسئولية ! . كان يخوض المعركة التى وهب نفسه لها . . ووقته وجهده ، حتى لتبدو الساعات أحيانا قاصرة عن أن تتسع لإرضاء ما يأمل أن يحققه .

ولقد رأيته فى منتصف أغسطس فى استراحته بالمعمورة حيث أصدر لنا توجيهاته للتصدى للقوى المعارضة للسياسة المصرية . وبدا لى يومها منهكا حتى أننى لم أملك إلا أن أهمس له فى نهاية المؤتمر قائلا « أرجو يا سيادة الرئيس أن ترعى صحتك فليس هناك من بعدك من يستطيع أن يقودنا إلى بر الأمان » .

وخلال أيام مؤتمر القمة العربى رأيته فى جناحه الخاص ، يعتصره الارهاق والتعب حتى لا تكاد كلماته لمن معه تتجاوز الهمس . وعندما دعانى للعشاء لاحظت كيف كان يتحرك فى بطء وكيف كان يأكل بمعاناة . ومع ذلك ، فقد ظل طيلة المؤتمر شامخ القامة مرتفع الرأس ، محافظا على توقد الروح وقدرات المبادرة والإبداع . . وصفاء الذهن والفكر والمهارة السياسية التى قاد بها سفينة المؤتمر وسط أنواع المؤامرات والتهديدات والابتزاز .

وفى النهاية ، فقد أبى أن يموت قبل أن يرتب « بيته » والبيت العربى ، أو أن يرحل قبل أن يعيد الاستقرار ويدعم الصلابة . . فيخلف لمن يجىء من بعده حرية المناورة السياسية مع القوى الأعظم إن أراد أن يستمر على طريق التسوية السياسية ، أو العمل العسكرى إن أرغمته الظروف على أن يشن حربا لتحرير البلاد .

فقد رحل عبد الناصر ومصر عند منعطف خطير ودقيق ، بينما كان يعد لكى يتابع السير على الطريق . . سلما أو حربا . ففى خلال ثلاثة أعوام استطاع أن يحقق التوازن والاستقرار . فأعاد بناء القوات المسلحة وقادها خلال معارك الاستنزاف . ثم أعد لوقف النار الأخير لكى يتيح لها فرصة دعم سيطرتها على منطقة قناة السويس . . وتمهيدا لمعركة كان يعد البلاد لها بأن تجهز خططها وتدبر احتياجاتها وتنظم قيادتها .

ومن خلال مؤتمر القمة العربى فى سبتمبر لمواجهة أزمة « أيلول الأسود » ، استطاع عبد الناصر أن يحقق قدرا عاليا من التضامن العربى السياسى بأجلى مظاهره كما استطاع أن ينقذ الوضع على الجبهة الشرقية ، ويمنع تدمير المنظمات الفلسطينية ، ويوفر لها بذلك الفرصة لكى تعيد تنظيم صفوفها ولكى تفرض نفسها على مسرح الأحداث فى الشرق الأوسط وعلى المستوى العالمى .

ومنذ مايو ١٩٧٠ ، فتح عبد الناصر طريق الاتصال السياسى المباشر مع الولايات المتحدة ، عوضا عن ترك الأمر لحوار ثنائى يجرى بين القوتين الأعظم . ولكن ذلك لم يكن يعنى أنه يرى مصلحة مؤكدة فى أن يستدير نصف دورة كاملة ليعيد ترتيب علاقات مصر مع القوتين الأعظم .

فلقد كان الدعم السوفييتى عنصرا هاما من عناصر المناورة السياسية لعبد الناصر ، كما كان الاتحاد السوفييتى يمثل فى النهاية خط الارتداد والأمن لمصر فيما لو فشلت المبادرة السلمية . فلم يكن عبد الناصر يثق فى استعداد الولايات المتحدة تغيير موقفها لكى تحقق تسوية سياسية عادلة .

ومن منطلق التوازن والاستقرار الذى حققه عبد الناصر منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، استطاع خلفاؤه فى السلطة ـ خلال الأسابيع التالية ـ أن يواجهوا المهام الثقيلة التى ألقيت فجأة على أكتافهم .

□ □ □

وفى صباح أول اكتوبر ، كانت الهليكوبتر التى تحمل جثمان الرئيس عبد الناصر تطير فوق القاهرة من حدائق القبة إلى أرض الجزيرة ، حيث تجمع الملوك والرؤساء والوفود القادمة من قارات الأرض للمشاركة فى تشييع جنازة زعيم مصر وقائد نضالها من أجل الحرية والاستقلال ، وأبرز شخصيات العالم الثالث . . المناضل من أجل حق شعوبه فى السلام والحرية والرخاء .

وبعد ساعات كنت عند المقبرة التى أعدت على عجل ، لأشهد اللحظات الأخيرة بينما يهبط الرجال بالجثمان . . ثم يعاودون الصعود من المقبرة بدونه . وفى سرعة تتوارى فتحة المثوى الأخير . .

□ □ □

ويستدير الناس . . ويهبط الظلام . . وتنتهى حياة بطل مصرى حفلت بأشجع القرارات وأكبر الانجازات وأضخم الآثار .

وأحسست وأنا أتراجع مبتعدا . . أن مهمتى قد بلغت نهايتها .

وجاءنى صوت يكاد يخرق أذنى . . صوت عبد الناصر وهو يصرخ فى الجموع المحتشدة فى ميدان المنشية منذ ستة عشر عاما . . وكانت رصاصات غدر قد صوبت إليه .

جاءنى صوته هادرا من الماضى البعيد . .

« أيها الرجال . . فليبق كل فى مكانه . كافحوا . . واحملوا الرسالة والأمانة . . لقد ثرت من أجلكم . . وسأموت فى سبيلكم » .

وأحسست بخطاى المتثاقلة . . تسارع بى ، وبضباب اليأس يتبدد من أمام ناظرى . فلقد كان علينا الآن أن نحمل الرسالة والأمانة .

□ □ □

٩

الســـادات رئيســـا

١٩٧١ . . عام حسم

لم يكد يصدر بيان بوفاة عبد الناصر ، حتى جرى اتخاذ قرارات لسرعة الانتقال بالسلطة حفاظا على الاستقرار الداخلى . وكان من الطبيعى أن يكون أنور السادات ـ رفيق عبد الناصر ونائبه ـ هو مرشح اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الأمة لرئاسة الجمهورية .

ولكن حتى من قبل أن يتوفر للقيادة الجديدة ممارسة سلطاتها ، كان عليها تحديد موقفها من وقف إطلاق النار على جبهة قناة السويس ، بعد انتهاء أمد الاتفاق السارى فى ٥ نوفمبر . ولهذا الغرض فقد دعى مساعدو الرئيس إلى اجتماع فى مساء ٣٠ سبتمبر لمناقشة الأمر وللتقدم بتوصياتهم فى هذا الشأن .

وبالرغم من ثقتى بأن عبد الناصر كان يعد لاستئناف القتال ، إلا أن عددا من الاعتبارات العاطفية والموضوعية كان يحتم تأجيل أى قرار بالحرب .

فعشية توديع الزعيم كان الاتجاه العام يميل نحو الاحتياط والحذر . ولم يكن من الطبيعى أن يقحم شعب حزين فى معركة قبل أن تنتهى حتى ٥ نوفمبر فترة حداده الرسمى . كما كان من الضرورى أن يتاح للبلاد أن تتعرف على قيادتها الجديدة ، وأن تحظى بالثقة فى قدرتها على إدارة الأمور قبل أن تتخطى بها مفترق الطرق الذى تركنا عنده عبد الناصر .

كان من الضرورى مراجعة الموقف فى المنطقة فى أعقاب أزمة « أيلول الأسود » و « أزمة الصواريخ » . . وما ترتب عليهما من تدعيم عسكرى لإسرائيل وإخلال بالتوازن فى منطقة القناة . وفضلا عن ذلك ، فقد كانت قيادتنا العسكرية راغبة فى فسحة من الوقت تستكمل فيها ترتيبات الدفاع عن مصر العليا .

وعلى هذا ، أجمع الحاضرون على التوصية بمد فترة وقف إطلاق النار بعد ٥ نوفمبر ، لمدة ٣ أشهر أخرى تنتهى فى ٥ فبراير ١٩٧١ . وهكذا أفسح المجال أمام القيادة الجديدة لكى تتفرغ للمهام الداخلية والخارجية العاجلة .

□ □ □

وفور إعلان نتيجة الاستفتاء تولى أنور السادات رئاسة الجمهورية . ولقد كان طبيعيا أن يصبح عهده امتدادا لثمانية عشر عاما من الثورة ولأعوام الجهد المضنى ، من أجل تحقيق الهدف الوطنى . . « إزالة آثار العدوان » . إلا أنه ما لبث أن أصبح واضحا أن عهد السادات سيكون عهدا متميزا ، وبصفة خاصة فيما يتصل بعلاقات مصر بالقوى الكبرى . . العامل الذى سيطر على مسيرتنا خلال العقد التالى .

وأصبح عام ١٩٧١ عاما « حاسما » فى توضيح « فلسفة » أنور السادات فى ممارسة مسئولياته كرئيس للجمهورية ، وفى نظرته لقضية الحرب والسلام وترتيب أدوات تصديه لهذه القضية . وفى خلال هذا العام عمل السادات على جميع المحاور ، فاختلط العمل الداخلى والخارجى وتداخلت الأحداث وتصاعدت حدة الأزمات . ومن خلال ممارسته لمسئولياته تتبين لنا الخطوط التالية :

□ تشبث السادات بالمسئولية الكاملة عن إدارة العمل الوطنى . ففى مايو حسم الموقف الداخلى ، ومنذ سبتمبر أصبح زعيما بلا منازع .

□ دعوة سوريا وليبيا لإصدار إعلان ابريل بقيام دولة الاتحاد ، وإجراء استفتاء شعبى حولها فى أول سبتمبر .

□ طرح مبادرة حول انسحاب إسرائيلى محدود ، يقترن بإعادة فتح قناة السويس وبداية مفاوضات تحت إشراف الوسيط الدولى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

□ تعميق المفاوضات المباشرة مع الولايات المتحدة حول مبادرته فى ٤ فبراير .

□ تأكيد دور الاتحاد السوفييتى فى دعم القدرات العسكرية المصرية .

ولكن قضية الحرب والسلام لم تحسم ، وبقيت مصر عند مفترق الطرق . وخلال السبعينيات تحركت مصر بقيادة السادات ، عبر طريق بدا ممتدا وطويلا . . متعرجا لا يستقيم ، نحو تحقيق السلام . ولقد فرضت هذه الحركة الظروف السائدة للعلاقات الدولية وللتوازنات الاقليمية والضغوط الداخلية . . ومرت بثلاث مراحل :

□ الأولى - وامتدت ثلاثة أعوام ، تميزت بالمناورة السياسية والإعداد العسكرى وانتهت بقرار الحرب فى ربيع ١٩٧٣ .

□ الثانية ـ ونشبت فيها حرب أكتوبر ١٩٧٣ لتحطيم جمود العمل السياسى ، وانتهت بتوقيع اتفاقيتى فض الاشتباك عام ٧٤ وعام ١٩٧٥ .

□ الثالثة ـ واستغرقت خمس سنوات ، من عام ٧٧ إلى عام ١٩٨٢ وتحقق خلالها التوصل إلى تسوية سياسية وانسحاب إسرائيلى من سيناء . . بعد أشهر من مصرع السادات .

ومنذ رحيل عبد الناصر ، كنت مؤمنا بانتهاء المهمة التى استدعيت من أجلها من باريس . وفى ٢٤ اكتوبر استدعيت لمقابلة الرئيس السادات ، حيث تناول ما دار بين عبد الناصر وبينى . وفى حديثه خلق السادات لدىّ الانطباع بأن مجيئ من باريس إنما استهدف أن أكون فى « الاحتياطى » إذا ما جد فى الأمر شىء . ورغم عدم اتفاقى مع ما ذهب إليه ، فقد رأيت فيما ذهب اليه الرغبة فى استقرار الأمور الداخلية حتى تتوطد سلطته .

وفى منتصف نوفمبر استدعانى الدكتور محمود فوزى ـ فى إطار مشاوراته ـ ليعرض علىّ منصب وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء . ورغم ما كان بينى والدكتور فوزى من احترام متبادل ، فقد كنت واثقا أن اختياره لى هو قرار جهات أخرى لم تعد ترى استمرار بقائى فى المخابرات العامة . وقبلت العرض مكرها .

المرحلة الأولى ـ إرساء استراتيجية العمل

مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١

كان تعيين الدكتور فوزى لرئاسة مجلس الوزراء عاملا هاما على مستوى الجبهة الداخلية ، قصد به أن يرضى مختلف الاتجاهات السائدة . ومع ذلك فقد استمر الدكتور فوزى يمارس أيضا دورا فى إدارة العلاقات الخارجية ، فلم تكن خبرته الواسعة لتهدر فى هذه المرحلة الدقيقة التى كنا نجتازها .

وفى نهاية يناير ، وجدت الدكتور فوزى معنيا بتقييم اختياراتنا عند انتهاء الفترة الثانية لوقف إطلاق النار فى ٥ فبراير ، وكانت مختلف القوى تمارس ضغوطها على مصر من أجل استمرار وقف إطلاق النار ، بينما كان هناك اتجاه قوى فى القيادة السياسية يحبذ استئناف معركة الاستنزاف .

وكان السوفييت ـ منذ زيارة نائب الرئيس على صبرى لموسكو فى ديسمبر ـ ينصحون بالتريث ويحبذون أن يستأنف الدكتور يارنج مهمته ، مع استعدادهم لتقديم المساعدات العسكرية اللازمة . . ولكن دون الالتزام بتوريد القاذفات تى يو ١٦ . وفى منتصف يناير أكد الرئيس بادجورنى هذه المعانى خلال زيارته للقاهرة .

وعلى الجانب الآخر ، دعا وزير الخارجية الأمريكى الدكتور يارنج لكى يستأنف جهوده وأن يتقدم بمبادرة جديدة .

وفى أواخر يناير ، بعث السكرتير العام للأمم المتحدة برسالة إلى مصر وإسرائيل يناشدهما فيها مد فترة وقف إطلاق النار بعد إنتهائها فى ٥ فبراير .

وعلى هذا ، قبلت الحكومة المصرية الاستجابة لهذا النداء وبادرت بالاستعداد لاستئناف يارنج لمهمته .

□ □ □

وعلى هذا جاء إعلان الرئيس السادات عن مبادرة جديدة ، فى خطابه فى مجلس الأمة يوم ٤ فبراير ، مفاجأة تامة للمسئولين المصريين . فقد قرر مد فترة وقف إطلاق النار لثلاثين يوما ، فى إطار مشروع تضمن :

١ - يتم خلال ثلاثين يوما انسحاب جزئى للقوات الاسرائيلية كمرحلة أولى على طريق جدول زمنى يتم وضعه بعد ذلك لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

٢ - إذا تحقق ذلك ، سنكون على استعداد فورا للبدء فى مباشرة تطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية وخدمة الاقتصاد الدولى .

٣ - أن هذا يساعد يارنج فى الاتفاق على إجراءات تنفيذ قرار مجلس الأمن .

وفى ٨ فبراير تقدم الدكتور يارنج بمشروعه لتحقيق تسوية شاملة تضمن :

١ - إعلان إسرائيل التزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية ومن غزة ، ليعود الوضع إلى ما كان عليه قبل حرب يونيو ١٩٦٧ .

٢ - تتعهد مصر بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتم فيه النص على إنهاء حالة الحرب واعترافها بحق إسرائيل فى الوجود ، والاعتراف بحق كل دولة فى العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، والعمل على منع أى أعمال عدوانية من أراضى كل دولة ضد الأخرى ، وعدم تدخل أى طرف فى الشئون الداخلية للطرف الآخر ، وضمان حرية الملاحة فى مضيق تيران بناء على ترتيبات خاصة بالنسبة لشرم الشيخ .

ولم تلبث مصر أن أعلنت موافقتها على مقترحات يارنج . ومن الآن فصاعدا ، أصبحت فلسفة مصر حول تسوية سلمية تقوم على أساس الدمج بين مبادرتها باعتبارها خطوة أولى . . ومقترحات يارنج والتى تمثل الإطار العام لتسوية نهائية ، وذلك مع التحفظ بأن السلام العادل والدائم يتحقق فى النهاية بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضى المحتلة . أما اسرائيل فقد سارعت إلى رفض مبادرة يارنج من أساسها ، مع استعدادها لدراسة فكرة إعادة فتح قناة السويس فى إطار انسحاب جزئى للقوات الاسرائيلية .

وهكذا أصبحت مبادرة ٤ فبراير ـ من الآن فصاعدا ـ الأساس المقبول من جانب إسرائيل فيما أصبح يسمى « **حلا جزئيا** » أو « **مرحليا** » . فقد كان تحقيقها يسهم فى استقرار الموقف على جبهة مصر بفتح القناة للملاحة وإعادة تعمير مدن المنطقة وعودة سكانها لها ، ويخفف من ارهاق إسرائيل العسكرى ويعفيها من الضغوط الدولية لكى تقبل الانسحاب الكامل .

□ □ □

وإزاء تعثر الجهود على الجبهة السياسية ، قام الرئيس السادات بزيارة للاتحاد السوفييتى فى أول مارس لمدة ٢٤ ساعة . . عرض خلالها للموقف وحتمية البدء بعمليات حربية وحاجات قواتنا من الأسلحة والتى تضمنت طائرة الردع ، واستكمال الذخائر وحاجات الدفاع الجوى عن الصعيد . كما أرسى فى زيارته الإطار الاستراتيجى لعلاقات البلدين ، والمتضمن أن مصر لا ترغب فى حدوث مواجهة بين القوتين ، كما أنها لا تريد أن يقاتل جندى سوفييتى معركتها مع إسرائيل .

إلا أن السوفييت لم يستجيبوا لطلب مصر الحصول على « طائرة الردع » . وكان أقصى ما قبلوه هو إمداد مصر بالقاذفة تى يو ١٦ ، بشرط أن يتم استخدامها بالتشاور مع الحكومة السوفييتية . ولكن الرئيس السادات رفض القبول بأى قيد على حرية القيادة المصرية فى استخدام هذه القاذفة . وبقى موضوع توفير طائرة الردع رمزا لتطور أو جمود العلاقات المصرية ـ السوفييتية .

وفى حقيقة الأمر ، فقد أسهم فى خلق هذه « الهالة » حول طائرة الردع ، الأداء الذى حققه سلاح الطيران الاسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ ، ثم العمليات التى خاضها فى عمق الجمهورية عام ٦٩ / ١٩٧٠ . **ولكن من الأمانة القول بأن العلم العسكرى لا يؤمن بقدرة سلاح واحد ـ مهما كانت صفاته القتالية ـ على كسب معركة . فالمعركة . . والحرب ، تخوضها مجموعة من القوى والأسلحة ، يتوقف على كفايتها ومستوى تعاونها أن يتحقق ـ أو لا يتحقق ـ الانتصار .**

ولقد كان عمق إسرائيل يقع داخل « مدى الضرب » من القواعد السورية ، وكان من الممكن ومن الطبيعى استخدام المقاتلات المصرية منها . . بعد تعزيز نظام الدفاع الجوى عنها على نحو يكفل أمن وحرية عمل مقاتلاتنا . إلا أن اعتبارات متعددة عطلت تحقيق ذلك . وخلال ٧١ ـ ١٩٧٣ ، سيعرض السوفييت المرة تلو المرة طائراتهم القاذفة « تى يو » والقاذفة « سوخوى » . . فلا ترضى عنها القيادة المصرية . وأخيرا يبعث السوفييت بالصاروخ « **سكود** » الموجه بعد تعديله ليحمل « **رأسا تقليدية** » .

□ □ □

ومنذ ٧ مارس صدر إعلان « **بعدم التزامنا** » بقرار وقف إطلاق النار . وفى ٩ مارس طرح الفريق محمد فوزى تصور القيادة العامة لمعركة شاملة هدفها تحرير سيناء ، وتتحقق فى مرحلتين :

□ **الأولى :** وتتضمن عملية تعرضية محدودة لدفع الجهود السياسية .

□ **الثانية :** وتتضمن استغلال النجاح بصورة أوسع .

ثم نوقشت المفاضلة بين القيام « الآن » بعمليات حربية بما يتوفر من قدرات . . أو انتظار تعزيزها . واستقر الرأى على الموعد المؤجل .

وفى منتصف مارس . . بينما عكفت رئاسة مجلس الوزراء على دراسة إجراءات أمن الجبهة الداخلية فى ظروف استئناف القتال ، كنت أشق طريقى عائدا إلى الديوان العام بقصر النيل . . وزيرا للدولة للشئون الخارجية .

صراع حول السلطة

فيما بين منتصف ابريل و ١٥ مايو ، مرت مصر بأزمة داخلية خطيرة ، كادت تعصف بالنظام كله وتهدد بالتالى كل الجهود على الجبهة الخارجية . وعندما انتهى الصدام المروع ، برز الرئيس السادات على قمة السلطة . وخلال الأعوام العشرة التالية لم يتعرض لأى تحد خطير .

دار الصدام أساسا حول سلطات رئيس الجمهورية . . وحقه فى اتخاذ قرارات « مصيرية » دون أن يرجع أولا إلى السلطة السياسية الممثلة فى « اللجنة التنفيذية العليا » للاتحاد الاشتراكى . ومنذ البداية ، رفض السادات السماح للجنة بمشاركته فى مسئولياته وسلطاته ، معبرا عن ذلك بقوله « هل أستأذن داخل المبادىء وشعاراتنا ؟ » . . ومضيفا « إن رئيس البلد لا تفرض عليه وصاية » .

وكان أعضاء اللجنة قد رأوا فى توقيع الرئيس على إعلان اتفاق اتحاد الجمهوريات العربية يوم ١٧ أبريل ـ دون الرجوع إليهم ـ تجاوزا لحدود سلطته . ومن الناحية الموضوعية ، رفضت أغلبية اللجنة الاتفاق المبرم ، الأمر الذى دفع السادات إلى دعوة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى للنظر فى الأمر .

كان مشروع الاتحاد بين دول ميثاق طرابلس قد أقره الرئيس عبد الناصر منذ نوفمبر ١٩٦٩ . وبعد عام بعثت الحياة فى الاتفاق ، فقد رأى فيه السادات مواجهة « للمد الرجعى » الأمريكى فى المنطقة . . و « ضربة سياسية واستراتيجية فى معركتنا » . ومن ثم فقد اتفق مع رئيسى سوريا وليبيا على إعلان الاتحاد وطرحه لاستفتاء شعبى .

ولم يجد المعارضون للاتحاد فائدة عسكرية إضافية له ، بينما يمثل قيامه التزامات إضافية علينا . ولما كنا نوشك على خوض المعركة ، فلم تعد هناك ضرورة ملحة لتحقيقه . وعلى هذا فقد آثروا عدم الارتباط بموعد الاستفتاء والاكتفاء بتنظيم « فترة اختبار » فى الوقت الحالى .

وفى ٢٥ إبريل ، دعيت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى إلى اجتماع ، حيث نوقش موضوع الاتحاد وحيث علمنا لأول مرة بتطور الخلاف . . الذى لم يكن يتعلق بالاتحاد بقدر ما يتصل بممارسة الرئيس للسلطة . وفى صعوبة بالغة أمكن تجنب المواجهة بتأجيل المناقشة

حتى تتم إعادة صياغة المشروع ، لما حواه من تناقض حول ماهية الشكل السياسى للاتحاد . وفى النهاية ، تمت الموافقة على المشروع فى صورته الجديدة ، وصدق مجلس الوزراء عليه فى ٢٩ إبريل . وفى أول سبتمبر جاء الاستفتاء الشعبى فى الدول الثلاث مؤيدا لقيامه .

□ □ □

إلا أن الأمر لم يبلغ نهايته مع أحداث إبريل . ففى ٢ مايو أعفى الرئيس السادات نائبه على صبرى من جميع مناصبه ، وفى ١١ مايو أقال وزير الداخلية شعراوى جمعة . وفى ١٣ مايو قرر رئيس مجلس الأمة ووزراء الحربية والإعلام وشئون الرئاسة وبعض أعضاء التنظيم السياسى تقديم استقالاتهم التى قبلها الرئيس السادات فورا . وفى اليوم التالى أجرى الرئيس تعديلا وزاريا ، فاستبقى الدكتور فوزى رئيسا للوزارة ، ومحمود رياض نائبا له ووزيرا للخارجية ، كما عين الفريق محمد صادق وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة ، واللواء أحمد اسماعيل رئيسا للمخابرات العامة ، وممدوح سالم وزيرا للداخلية .

واستطاع الرئيس السيطرة على الموقف الداخلى . واتبع ذلك بقرار إلقاء القبض على معارضى سياسته وتقديمهم للمحاكمة بتهمة محاولة إحداث انهيار دستورى فى البلاد . وأصبح ١٥ مايو مناسبة لاحتفال سنوى « بثورة التصحيح » .

وليم روجرز فى القاهرة

ومن قبل تفاقم الموقف على جبهتنا الداخلية ، قام وزير الخارجية الأمريكى وليم روجرز بزيارة للقاهرة خلال ٤ و ٥ مايو ، ضمن جولة له فى الشرق الأوسط . وخلال هذه الزيارة بحث روجرز النزاع العربى ـ الإسرائيلى والعلاقات المصرية ـ الأمريكية . . وكانت هذه أول زيارة منذ عام ١٩٥٣ يقوم بها وزير الخارجية الأمريكية لمصر ، بينما كانت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مقطوعة منذ عام ١٩٦٧ .

ولقد جاء روجرز إلى القاهرة مدفوعا ـ على الأرجح ـ بأكثر من مبرر . فقد كانت مصر هى الدولة العربية المؤهلة لقيادة الحركة نحو السلام . وكانت وفاة عبد الناصر علامة لبداية عهد جديد من المتوقع أن يكون مختلفا . وكان من المنطقى استطلاع موقف الشخصيات القيادية الجديدة ، بل والعمل على التأثير فى اتجاهاتها بدعم موقف « **المعتدلين** » منهم .

وكانت إقالة على صبرى ـ قبل يومين من زيارة روجرز ـ تعكس وجود شرخ فى داخل القيادة المصرية الجديدة . كما كانت مبادرة الرئيس فى ٤ فبراير تثير لدى الأمريكيين الأمل فى التوصل إلى اتفاقية تكسر الجمود السياسى الذى يخيم على القضية . . وتحد من الضغوط التى تمارس على أمريكا وإسرائيل . بل وقد تخلق ظروف إضعاف النفوذ السوفييتى فى مصر . . إن لم تتحقق تصفيته .

ومن ناحيته ، فلم يكن السادات واثقا فى قدرة السوفييت على فرض تسوية عادلة ، وإن استطاعوا توفير الدعم العسكرى وتحييد الوجود العسكرى الأمريكى فى شرق البحر الأبيض . أما الولايات المتحدة فكانت - فى تقديره - تمسك بزمام الموقف فى منطقتنا وتوفر لإسرائيل القدرة على التصدى - سياسيا وعسكريا - للدول العربية التى يدعمها الاتحاد السوفييتى . وفى هذه الظروف ، كان مجال قدرتنا على المناورة ضعيفا . . بقبول الأمر الواقع إن لم نقبل شروط التسوية الإسرائيلية ، أو المغامرة بشن عمل عسكرى لا يمكن التكهن بنتائجه .

□ □ □

كان تقدير روجرز - فى مباحثاته بوزارة الخارجية - أن الوقت الراهن مناسب لتحقيق التقدم ، ولو أن هذه الفترة لن تمتد طويلا . وتركز اهتمام روجرز بمبادرة فبراير ، **ولكنه أكد على عدم الاكتفاء بحل مؤقت بل العمل على تحقيق تسوية نهائية للنزاع العربى - الإسرائيلى . وعبر عن تقديرهم لموقف مصر الإيجابى من مقترحات المبعوث الدولى ، خاصة فيما يتصل باستعدادها الاعتراف بسيادة إسرائيل والعيش معها فى سلام . . وأوضح أنه ولو أن مصر ليست مطالبة بشىء بالنسبة للتسوية النهائية ، إلا أن ذلك لا يعنى أنه ليس هناك ما يلزم أن يجرى بشأنه التفاوض مع إسرائيل . ورغم تقديره لبعض « المواقف المرنة » لإسرائيل فقد أقر بأنه عليها أن تقدم « تنازلات » . ولكنه استبعد قيام الولايات المتحدة « بالضغط » عليها ، مؤكدا عدم قدرتها على تحقيق ذلك ، فضلا عن عدم رغبتها أن تدخل فى مواجهة معها . ولكن روجرز أكد أنهم لا يوافقون على « الاستيلاء على الأراضى بالقوة » أو إجراء تعديلات « كبيرة » على الحدود .**

أما عن الاتفاق حول « إعادة فتح القناة » ، فهو يخدم مصالح الاتحاد السوفييتى أكثر مما يخدم مصالح الولايات المتحدة . . ومع ذلك فالاتفاق سيخدم التجارة الدولية ويخلق جوا مناسبا لاستئناف مهمة يارنج لتحقيق تسوية نهائية . واستبعد أن تتقدم الولايات المتحدة بآراء محددة ، إذ لا بديل فى تقديره عن الاتفاق بين مصر واسرائيل ، وأن مهمته لا يمكن أن تتجاوز الإسهام فى التوفيق بين الطرفين . وفى هذا الصدد حدد روجرز أربع مسائل باعتبارها عناصر الاتفاق وهى . . وقف إطلاق النار ،وإعادة فتح القناة للملاحة ، والانسحاب الإسرائيلى ، وارتباط الاتفاق بالتسوية النهائية .

واتضح من المناقشات التى دارت مدى الاختلاف بين وجهات النظر حول عناصر الاتفاق وأسبقياتها . فإبتداء ، أوضح محمود رياض رأينا الثابت والأساسى وهو بحث خطة شاملة لانسحاب اسرائيلى يتحقق فى مرحلتين :

□ **الأولى** : الانسحاب إلى خط العريش - رأس محمد وعبور قواتنا إلى الشرق وبدء تطهير القناة .

□ **الثانية** : الانسحاب إلى ما وراء الحدود الدولية وقطاع غزة فى تاريخ محدد ، وفتح القناة للملاحة .

وأبدى روجرز ثقته فى أن الدبلوماسية النشطة يمكنها أن تعدل مواقف إسرائيل لتصبح مقبولة . . ثم طرح المبادىء التالية إطارا للموقف الأمريكى :

١ ـ لا ضم لأراضى بالقوة مع الأخذ بجوانب الأمن فى الاعتبار .

٢ ـ مراعاة التوازن فى التسليح بين إسرائيل والدول العربية .

٣ ـ اهتمام الولايات المتحدة بالتوصل الى اتفاق مرحلى ، إذا اعتبرته مصر وإسرائيل خطوة نحو تنفيذ القرار ٢٤٢ كاملا .

٤ ـ عدم وضوح هدف القرار ٢٤٢ بالنسبة لإسرائيل ومصر ، والأمل فى إمكان الاتفاق على شىء « بين التفسيرين » الإسرائيلى والمصرى .

٥ ـ استعداد الولايات المتحدة لأن تلعب دورا بناء إذا طلبت مصر منها ذلك ، علما بأن إسرائيل توافق على دور أمريكى نشط .

٦ ـ إن الوجود العسكرى السوفييتى فى مصر عامل معوق للإدارة الأمريكية ، وأنه فى غياب هذا الوجود قد يمكن التصرف بطريقة مختلفة .

□ □ □

ولم يتحقق تقدم فى المباحثات قبل مغادرة روجرز للقاهرة متجها إلى إسرائيل . وفى ٩ مايو عاد سيسكو إلينا حاملا وجهات نظر إسرائيل التى تتلخص فى :

١ ـ الاتفاق حول إعادة فتح قناة السويس ، دون ارتباط بالانسحاب النهائى .

٢ ـ وقف دائم لإطلاق النار .

٣ ـ رفض عبور القوات المصرية الى شرق القناة .

٤ ـ الاحتفاظ بمدنيين إسرائيليين فى تحصينات خط بارليف بعد الانسحاب .

٥ ـ مرور السفن والبضائع الإسرائيلية عبر القناة عند فتحها للملاحة .

٦ ـ عمل ترتيبات مصرية ـ اسرائيلية مشتركة واستبعاد دور الأمم المتحدة .

ورفضت القاهرة أسس الموقف الاسرائيلى . وهكذا فشلت رحلة روجرز فى إرساء قاعدة عمل مشترك لتحقيق تسوية سياسية ، وإن أرست خط اتصال افتقده البلدان ـ مصر والولايات المتحدة ـ منذ سنوات طويلة .

معاهدة عن الصداقة والتعاون

ولم تلبث القاهرة أن استقبلت فى ٢٥ مايو ، رئيس مجلس السوفييت الأعلى نيكولاى بادجورنى . وخلال هذه الزيارة ، تم التوقيع على معاهدة « عن الصداقة والتعاون » بين البلدين . .

نصت على قيام « صداقة راسخة لا تنفصم عراها » بين البلدين وشعبيهما ، وأكدت بذل جهودهما للتوصل إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط . . ودعت البلدين إلى التشاور على مختلف المستويات وبانتظام حول جميع المسائل الهامة التى تخص مصالحهما . . والى تنسيق مواقفهما للتصدى لأى تهديد للسلام أو خرق له . كما نصت المعاهدة على تطوير التعاون فى المجال العسكرى بهدف تعزيز قدرات مصر الدفاعية وتمكينها من « إزالة آثار العدوان » . وفى النهاية ، فقد التزم كل من الطرفين بأن لا يدخل فى أحلاف أو يشترك فى تكتلات لمجموعة من الدول أو يشترك فى أعمال أو إجراءات موجهة ضد الطرف الآخر . وحددت مدة سريان المعاهدة بخمسة عشر عاما .

كان الدافع المصرى لتوقيع هذه الاتفاقية هو الرغبة فى تأكيد إطمئنان الاتحاد السوفييتى لنوايانا المستقبلة . **وفى حقيقة الأمر ، فقد جاءت المبادرة من جانب مصر فى أواخر مارس فى رسالة بعث بها الرئيس السادات للرفيق بريجنيف ، وتضمنت اقتراحه بتطوير علاقات البلدين وذلك بعقد معاهدة بينهما . وفى أول مايو ، تلقى الرئيس رد القيادة السوفييتية والذى تضمن أنها « على استعداد لتوقيع مثل هذه المعاهدة فى أى وقت ترغبون » .**

ولا شك أن استجابة الاتحاد السوفييتى للاقتراح المصرى قد جاءت لتعكس القلق الناشىء عن الأحداث التى تلت وفاة عبد الناصر ، وبخاصة :

□ تصدع القيادة السياسية المصرية ، وبداية الصراع بين رفاق عبد الناصر المرتبطين بسياساته وظهور شخصيات جديدة لم يعجم عودها .

□ الإعلان عن زيارة وزير الخارجية الأمريكى للقاهرة ، واحتمال استغلال الموقف لتعزيز مركز الولايات المتحدة على حساب الوجود السوفييتى .

وفى هذا الصدد لم يفت السوفييت ما كان يردده المسئولون الأمريكيون حول الآثار السلبية للوجود السوفييتى فى مصر ، مما يعوق استعدادهم لممارسة دور إيجابى لتحقيق تسوية سلمية للنزاع العربى ـ الإسرائيلى .

وفى نهاية زيارته ، وعد بادجورنى الوفاء باحتياجات مصر من التسليح ، بالإضافة الى سلاح الردع ، خلال أيام من عودته إلى موسكو .

□ □ □

وفى ٢ يوليو قام وزير الخارجية محمود رياض بزيارة للاتحاد السوفييتى ، لتأكيد ضرورة البدء بعمليات عسكرية بعد فشل الجهود السياسية .

وفى لقائه بالرفيق ليونيد بريجنيف ، أبلغه رياض بموافقة الرئيس على اتفاقية لمنح تسهيلات بحرية للأسطول السوفييتى فى مرسى مطروح ، وأنه يريد تعاون السوفييت فى المرحلة الأولى من عمليات عسكرية تستهدف احتلال منطقة المضايق فى وسط سيناء تمهيدا لمرحلة ثانية تستهدف تحرير سيناء .

وكان بريجنيف حازما فى تأكيد التزامه « **بتحمل مسئولية تنفيذ المعاهدة أمام التاريخ والرأى العام** » . وتساءل إن كانت الحكومة المصرية قد ناقشت الموضوع نظرا لخطورته . إلا أنه حبذ العمل السياسى مع الاستعداد العسكرى ، فإمكانيات العمل السياسى لم تنته .. والموقف يتطور دائما . وأوضح أن الجيوش تحتاج لإعداد طويل حتى لا تبدأ العمليات ثم تتوقف ، وكان ذلك فى رأيه يتطلب بحث الموضوع على أعلى مستوى عسكرى لضمان النجاح . ومع ذلك ، فقد أكد أنهم لن يتوانوا عن الموافقة على بدء عمليات حربية إذا اتخذ الرئيس السادات والحكومة قرارا جماعيا بذلك ، بعد دراسة شاملة تؤكد حتمية الانتصار . وفى النهاية دعا بريجنيف إلى عقد اجتماع بين وزيرى الدفاع للبلدين على أن يعقبه اجتماع قمة سياسى لاتخاذ القرار .

وفى اجتماعه مع جروميكو ، صرح رياض بوجود قرار مصرى بالعبور قبل نهاية ١٩٧١ ، إلا أنه وعد باستمرار العمل السياسى ، كما اقترح موعدا للقاءات العسكرية يعقبها لقاء بين قادة البلدين على المستوى السياسى . إلا أن ذلك لم يتحقق .

الجمود على الجبهة السياسية

وخلال الشهور الأخيرة ، استمر نشاطنا فى مختلف الجبهات من أجل الحفاظ على قوة الدفع وراء جهودنا السياسية .

ففى أديس أبابا ، أمكن تعبئة المجهود الإفريقى على مستوى رؤساء القارة وراء مبادرة كانت الأولى من نوعها وأسفرت عن فشل إسرائيل فى تحييد إفريقيا .

فقد طالب المؤتمر إسرائيل بالانسحاب الفورى من الأراضى العربية ، وبالموافقة على مذكرة يارنج فى ٨ فبراير . وشكل المؤتمر لجنة منه يرأسها مختار ولد دادة للسعى للتوصل لتسوية سلمية للنزاع .

وعدت من هذا المؤتمر - بعد أن رأست وفد مصر إليه على مستوى الوزراء ثم الرؤساء - مقدرا المكانة التى تحتلها مصر وعبد الناصر .. فى إفريقيا .

إلا أن الصيف شهد تراجعا لعلاقاتنا مع كل من القوتين الأعظم . ففى ٦ يوليو ، وصل إلى القاهرة المستر ستيرنر رئيس « مكتب مصر » بالخارجية الأمريكية ، بغرض اعطائنا « صورة عن التفكير الحالى فى واشنطن » . فنقل الينا اهتمامهم بالتحرك ، وأوضح أنهم قد توصلوا الى أفكار حول استمرار جهدهم السياسى ، إلا أن الرئيس الأمريكى ووزير الخارجية يريدان « استطلاع عوامل المرونة والرغبة فى التفاوض لدى مصر » ، وبخاصة فى ظروف توقيع معاهدة الصداقة المصرية - السوفييتية ، مما يستثير سباق التسلح ويضعف احتمالات الاتفاق .

ومنذ ١٠ يوليو ، شهد السودان أحداثا خطيرة . ففى هذا اليوم نجح اليسار السودانى فى انتزاع السلطة وإلقاء القبض على الرئيس نميرى .

ولم يتردد الرئيس السادات فى شجب الانقلاب ، وأعلن رفضه قيام « حكم شيوعى » على حدود مصر الجنوبية وأكد تأييده لنميرى .

وخلال ٧٢ ساعة فشل الانقلاب فى تحقيق أهدافه ، فاستعادت القوات المؤيدة لنميرى سيطرتها على الموقف وقامت بالإفراج عن الرئيس .

ولقد ترتب على هذه الأحداث توتر فى علاقات السوفييت بالسودان ومصر . فقطعت العلاقات السودانية ـ السوفييتية ، وأجل السوفييت الوفاء بالوعود التى قدمها بادجورنى خلال زيارته لمصر حول التسليح .

وهكذا ، ففى صيف ١٩٧١ فشلت أولى محاولات الرئيس السادات لكسر طوق الجمود السياسى ، فلم تنجح جولة مباحثات وزير الخارجية الأمريكية . . كما لم تنجح مصر فى الحصول على الدعم السوفييتى الذى قدرته لشن عمليات حربية . ولعله كان من الطبيعى أن تتباطأ القوتان حتى تنضج عوامل التغيير الداخلية فى مصر وتتبلور اتجاهات القيادة الجديدة .

ففى الصيف جرت انتخابات إعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكى العربى . . من القاعدة . . إلا أنها لم تبلغ « القمة » ، فقد رأى الرئيس تأجيل انتخاب اللجنة التنفيذية العليا حتى يفسح لأعضاء اللجنة المركزية أن يتعرفوا على بعضهم البعض . وبقى السادات . . السلطة المنفردة .

المرحلة الثانية ـ استئناف الحركة

مستشارا لرئيس الجمهورية

عندما دعانى الرئيس لمقابلته فى يوليو ، كنت أعد نفسى للسفر إلى فرنسا وشمال أوروبا ، فى واحدة من هذه الجولات الدبلوماسية التى كنا ننظمها سعيا وراء حشد تأييد الدول الأجنبية لموقفنا من النزاع العربى ـ الإسرائيلى .

ولقد فاجأنى الرئيس بأن عرض علىّ أن أعمل معه فى رئاسة الجمهورية **مستشارا** « **لشئون الأمن القومى** » . وكان الرئيس منذ أحداث مايو يرتب لإعادة تنظيم تتناول رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء فضلا عن الأجهزة السياسية والشعبية .

ولم أناقش الرئيس حول مفهومه لهذا العمل ، فقد كنت واثقا من أنه يتصل بقضية الحرب والسلام ، كما كنت مقتنعا بأننى قادر على الإسهام بنصيب فى هذا الميدان . ومن أجل أن اتبين إطارا لهذه المسئولية فقد رجعت إلى ما جرت عليه دول أخرى . وخرجت بنتائج أولية لهذا الإطار .

كان من الطبيعى أن تتم هذه المهمة ضمن نظام متكامل يخضع لإشراف رئيس الجمهورية مباشرة . فمع كونه المسئول عن اتخاذ القرارات المصيرية المتصلة بقضايا الحرب والسلام ، فقد كان وجود نظام مستقر إلى جانبه هو الضمان الأمثل « لحماية » الرئيس خلال فترة اتخاذه للقرار :

١ ـ وذلك ببحث وطرح أفضل « الخيارات » لمواجهة موقف ما ، يمكن للرئيس عندئذ أن يتبنى أحدها .

٢ ـ ثم بترجمة القرار إلى خطة عمل محكمة .. ومتابعة تنفيذها .

ولقد قدرت أن تلقى مسئولية بحث ومناقشة السياسات الاستراتيجية على « **مجلس الأمن القومى** » الذى يرأسه رئيس الجمهورية ، ويضم رئيس الوزراء وبعض نوابه والوزراء المعنيين بمسائل الأمن القومى ، فضلا عن وزيرى الحربية والخارجية ورئيس المخابرات العامة ، وبعض الشخصيات التى يثق الرئيس فى حكمتها .

وفى إطار هذا النظام كان على مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى أن يتلقى وينفذ توجيهات رئيس الجمهورية ، وأن يعد ويعرض عليه التقارير والأبحاث ويقدم له المشورة . كما يتولى « السكرتير التنفيذى » لمجلس الأمن القومى ، فيعد لاجتماعاته ويسجل مداولاته وينفذ قرارات رئيس الجمهورية المتخذة فى إطاره .

وحتى يمكن معالجة المسائل الإستراتيجية ، كان من الضرورى تنظيم أسلوب لإعداد الدراسات التى تعرض على مجلس الأمن القومى . وفى بداية الأمر رأيت أن أدعو لاجتماعات يحضرها وزيرا الحربية والخارجية ورئيس المخابرات العامة ، وتطرح على المجلس عندئذ ما تراه من مسائل للتداول فيها قبل أن يتخذ الرئيس قراراته بشأنها .

□ □ □

وفى أوائل سبتمبر استدعانى الرئيس من باريس ، قبل أن أكمل آخر مراحل زيارتى لدول الشمال . ومنذ منتصف سبتمبر اتخذت لى مقرا فى سراى القبة ، حيث عكفت ومساعدىّ الذين جاءوا معى من وزارة الخارجية ، على إرساء أصول عمل هذا الجهاز الجديد الفريد حتى يستجيب للالتزامات التى كان علينا أن نحققها .

ولقد مارست مهمتى كمستشار للرئيس دون أن أسجل بصورة محددة التنظيم أو الإجراءات التى يجدر بنا اتباعها ، تاركا الأمر للتجربة .. آملا فى النهاية أن أرسى كل شىء فى صورة محددة . وكانت أول محاولة ناجحة نخوضها فى نهاية ١٩٧١ ، عندما تدارست مع الفريق محمد صادق والدكتور مراد غالب واللواء أحمد إسماعيل ـ مشكلة الحرب فى شبة القارة الهندية وآثارها على تطور الموقف السياسى والعسكرى فى منطقة الشرق الأوسط . وكانت تجربتنا الثانية فى فبراير ١٩٧٢ عقب زيارة الرئيس لموسكو ، وبغرض ترجمة السياسة التى أقرها الى خطة عمل . ولكن التجربة تعثرت لسببين :

□ **الأول** : فشل برنامج فبراير للتسليح ، على نحو ما سنفصله فى حينه .

□ **الثانى** : عدم تشجيع الرئيس لاجتماع رباعى على هذا النحو .

وكان الرئيس ـ فى أغلب ظنى ـ لا يروق له أن تكون لى اتصالات بالجهاز العسكرى يمكن أن تتخذ شكلا رسميا محددا ، وكان دافعه هو أن لا يستثير قربى من القيادة العسكرية ما يمكن أن يضيف إلى همومه . ولهذا ، فعندما قادتنى الظروف الى أن أصحب الرئيس خلال تفقده لقاعدة

جاناكليس الجوية .. واجتماعه بضباطها ، رأى أن يعتذر عن حضورى فاتجه اليهم مشيرا الىّ قائلا « **أنتم تعرفون طبعا .. عمكم حافظ** » ! .

كما لم يكن الفريق صادق - فى أغلب ظنى - يحبذ حضور اجتماعاتنا ، فلم يكن يتحمس للقاء ومناقشة وزير الخارجية دكتور غالب ، ولم يكن يستريح للتعاون معه . كما لم يكن يميل إلى من سبق لهم الإنتماء إلى « فيلق الضباط » .. فقد كان يعتبرهم « أسوأ المدنيين » ! ولم أسع للتعرف على دوافع موقف صادق . واستجبت دون تردد لما رآه الرئيس . وظل ذلك موقفى خلال العامين التاليين .

□ □ □

ومنذ ربيع ١٩٧٢ أحسست أن مهمة مستشار الرئيس - على نحو ما قدرتها - قد تراجعت بحيث أصبحت مقصورة على تنظيم تدفق المعلومات إلى رئيس الجمهورية وتنفيذ قراراته فى مجال العلاقات الخارجية ، وبصفة خاصة :

١ - القيام بمهمة المبعوث الخاص لرئيس الجمهورية إلى رؤساء الدول الأجنبية وذلك باستثناء الدول العربية .. والتى جرى التنسيق معها عبر قنوات أخرى .

٢ - القيام بالمفاوضات مع الولايات المتحدة خلال عام ١٩٧٣ ، والمباحثات المكملة لها مع الاتحاد السوفييتى ، إعدادا لحرب أكتوبر .. وأثناء الحرب .

ولم يخلق عملى فى هذا الميدان خلال عامى ٧٢ - ٧٣ ، أى قدر من التنافس أو التداخل مع عمل وزراء الخارجية . فلقد عملنا معا على تنسيق التبادل فيما بيننا للمعلومات والقرارات التى يتخذها الرئيس .. والتشاور فى شئون نشاطنا الخارجى . ومع ذلك ، فقد أصبح هناك ازدواج فى قنواتنا الدبلوماسية . وعلى هذا ففى نهاية ١٩٧٣ ، رأى الرئيس أنه من الطبيعى أن نعود إلى الأوضاع التقليدية لإدارة علاقاتنا الخارجية .

□ □ □

كانت مهام عملى تفرض أن أكون واحدا من مساعدى الرئيس الذين يخولهم حق الاتصال المباشر به . وخلال عامين ونصف عام ، ومن خلال عملى معه ، تبينت الكثير مما لم أكن أعرفه عنه . ولعلنى شهدت السادات منذ ثلث قرن طالبا بالمدرسة الحربية ، إلا أننى أذكر لقاءنا عندما جاءنا ليقضى أياما فى « ميس المدفعية » فى حراسة واحد منا بالتناوب - حتى يحين موعد محاكمته .

وخلال فترة عملى بجواره ، كان السادات يواجه ضغوطا داخلية وخارجية رهيبة ، فضلا عن أننا كنا جميعا أسرى هزيمة ١٩٦٧ ، مما أصبح يشكل دافعا قويا لحركته الدائبة التى لا تهدأ ، وكأنها تعكس قلقه وتوتره الشديد .. بل وإحساسه بالعجز أحيانا عن تحقيق الأهداف التى جاء لكى يحققها .

وبالرغم من ثقل التبعات التى تفرضها رئاسة الدولة فى ظروف كالتى سادت خلال عامى ٧٢ - ١٩٧٣ ، **فقد اختار السادات أن يكون وحده « السلطة السياسية » العليا فى البلاد ، ومن ثم**

المسئول عن القرارات الجوهرية فى مسائل السياسة العليا والاستراتيجية العسكرية . ولم يكن ذلك يعنى أنه لا يستمع للمشورة .. أو أنه لا يسعى إليها . فلقد وجد فى مجلس الأمن القومى وفى مجلس الوزراء ، الاطار الذى يناقش فيه بعض قراراته قبيل اتخاذها . إلا أن أيا من المجلسين لم يكن معنيا « بالتصويت » لإقرار سياسة مستقبلة .. فقد ظل السادات هو فى النهاية « صاحب القرار » .. سلما أو حربا ، بينما يوفر المجلسان التعرف على « نبض » الرأى العام والإسهام فى بلورة الخيار الأفضل .. وتنظيم تنفيذه .

ولا شك أن السادات الذى عرفته فى الأعوام ٧٠ ـ ١٩٧٣ كان شخصا مختلفا عن السادات الذى أفرزته حرب أكتوبر .. فلقد أصبح أكثر ثقة فى النفس ، واستعدادا للمخاطرة . كانت حرب أكتوبر نقطة تحول جوهرية فى تاريخ مصر .. ومنعطفا واضحا لتطور شخصية السادات حتى انتهت حياته فوق « المنصة » فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، على نحو غير مسبوق فى تاريخ مصر المعاصرة .

□ □ □

ولم ألبث حتى من قبل أن يستقر بى المقام فى إطار جهاز رئاسة الجمهورية ، أن وجدت نفسى مواجها بمبادرة أمريكية وبزيارة للاتحاد السوفييتى .. ثم بمعركة فى جنوب آسيا . وانعكست نتائجها على السياسة المصرية ، فوجدنا أنفسنا للمرة الثانية خلال عام واحد وحركتنا تتعثر على الجبهتين السياسية والعسكرية .. **دون أن نحقق « الحسم »** .

المباحثات « عن قرب » ـ المرحلة الأولى

لم تكن اعتبارات الاستقرار الداخلى قد توطدت بعد ، عندما افتتح الرئيس السادات « معركة تحرير الأرض فى خطابه يوم ١٦ سبتمبر . وكان هدفه المباشر هو استئناف إحياء مبادرة ٤ فبراير حول اتفاقية مرحلية ضمن برنامج كامل للانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، وتسوية للنزاع العربى ـ الإسرائيلى يتولاها الدكتور يارنج ممثل سكرتير عام الأمم المتحدة .

ولقد أعاد السادات فى هذا الخطاب توضيح موقف مصر من عناصر الاتفاقية وقبولنا لدور أمريكى نشط من أجل التوصل إليها .. موضحا أن المعاهدة مع الاتحاد السوفييتى لم تؤثر على إرادتنا الحرة . **إلا أنه حذر من أن عام ١٩٧١ هو « عام الحسم إن قتالا أو سلما »** . ودعا إلى إعداد أنفسنا لمواجهة القرار الذى تتطلبه المرحلة القادمة .

□ □ □

وفى ٤ أكتوبر ، بعث وزير الخارجية الأمريكى خطابا ضمنه موقفهم من التسوية المرحلية . فاقتصر على تحديد عناصرها وكذا تسجيل موقف كل من مصر واسرائيل منها ، متوقعا أن يتوصل البلدان الى حلول وسط نتيجة التفاوض بينهما :

١ ـ العلاقة بين الاتفاقية المرحلية والتسوية الشاملة

تعتبر الاتفاقية خطوة نحو التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٢ ، ولكن الاتفاق حول شروط التسوية الشاملة يتم بالتفاوض فى مرحلة لاحقة تحت إشراف الدكتور يارنج .

٢ ـ وقف إطلاق النار

بينما لا يمكن الالتزام بإنهاء حالة الحرب فى إطار الاتفاقية ، إلا أنه يجافى الواقع وقف إطلاق النار لمدة لا تتسع للتفاوض حول التسوية الشاملة .

٣ ـ مدى الانسحاب

يجب أن يراعى الاهتمامات الأساسية للطرفين .

٤ ـ ترتيبات الرقابة

إقامة جهاز كفء للكشف عن أى مخالفة للاتفاقية .

٥ ـ الوجود المصرى شرق القناة

تتواجد إمكانيات حل وسط لموضوع الوجود العسكرى المصرى شرق القناة .

٦ ـ استخدام قناة السويس

حق جميع الدول فى استخدام القناة ، مع بحث « توقيت » ممارسة هذا الحق .

وفى ٧ أكتوبر ، حمل إلينا دونالد بيرجس رسالة من واشنطن تضمنت اقتراحها بأن يعين الرئيس السادات شخصا مفوضا لديه مرونة فى التفاوض للعمل بهدوء وسرية فى « **مباحثات عن قرب** » مع الطرف الآخر ، بمساعدة الولايات المتحدة وعلى وجه التحديد مع سيسكو . ومن الناحية العملية ، يقيم ممثلا مصر وإسرائيل فى نفس الفندق أو فى منازل متقاربة فى الريف لكى يمكن لممثل أمريكا التحرك بينهما ، وإجراء مفاوضات بعمق لعدة أسابيع دون انقطاع ليقرر ما إذا كان ممكنا التوصل إلى اتفاقية مرحلية . وأخيرا ، اقترح الأمريكيون واشنطن أو نيويورك مكانا لهذه المباحثات ، مع استعدادهم لبحث اختيار مدينة أخرى اذا رأت مصر ذلك .

□ □ □

وفى لقائه بدونالد بيرجس ، أعرب الرئيس السادات عن عدم رضائه عن توقف المباحثات منذ الصيف . وبالنسبة لمضمون الرسالة فقد رأى فى الاقتراح الأمريكى « شيئا جذابا » ، وأبدى استعداده لإرسال ممثل مصرى لهذا الغرض .

ثم ناقش الرئيس النقاط الست فى ضوء المبادىء التالية :

١ ـ رفض أن تسمى الاتفاقية « اتفاقية قناة السويس » ، واقترح أن تسمى « اتفاقية مرحلية » مع الربط بينها والتسوية الشاملة .

٢ ـ أن يتم الانسحاب الإسرائيلى إلى شرق المضايق . ولهذا فإن الانسحاب لمسافة ١٥ ـ ٣٠ كيلو مترا غير مقبول .

٣ ـ الموافقة على وقف إطلاق النيران لمدة ٦ شهور ، يعالج خلالها الدكتور يارنج مهمته ، مع استعدادنا لمد المدة مرتين كل منهما ٣ شهور .

٤ ـ الموافقة على ترتيبات رقابة تنظمها الأمم المتحدة .
٥ ـ ضرورة عبور قواتنا لقناة السويس .
٦ ـ استخدام سفن إسرائيل للقناة يرتبط بتنفيذها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ .
٧ ـ موافقتنا على دور أمريكى للتوصل إلى الاتفاقية المرحلية .

وفى ٨ أكتوبر عرض بيرجس صياغة أمريكية مقترحة للربط بين الاتفاقية المرحلية والتسوية الشاملة ، تحدد التزامات الجانبين وتعتبر متوازنة :

١ ـ أن الخطوات المتخذة طبقا لاتفاقية ذات طبيعة مرحلية ، هدفها تسهيل تحقيق سلام عادل ودائم على أساس التطبيق الكامل للقرار ٢٤٢ . ولهذا يلتزم الطرفان بمتابعة المفاوضات بفعالية وبإيقاع سريع بإشراف الدكتور يارنج .

٢ ـ التزام الطرفين بالامتناع عن إطلاق النار أو القيام بعمليات عدائية ، بينما تستمر جهودهما بإشراف الدكتور يارنج لتحقيق التسوية النهائية .

٣ ـ إعادة النظر فى الاتفاقية المرحلية فى كلياتها اذا لم يتحقق الاتفاق النهائى خلال مدة محددة ، على أن تكون أطول مما تقترحه مصر (٦ شهور) نظرا لتعقيد موضوعات البحث .

٤ ـ ستحاول الولايات المتحدة أن تكون مفيدة ما أمكن لتحريك الأمور نحو تسوية نهائية بعد ما تستأنف المفاوضات تحت إشراف الدكتور يارنج .

□ □ □

وفى المساء عقد اجتماع بمكتب الرئيس السادات لمناقشة المبادرة الأمريكية ، حضره الدكتور محمود فوزى والدكتور مراد غالب بالنيابة عن محمود رياض الذى كان يرأس وفد مصر عندئذ فى نيويورك .

كان رأى الدكتور فوزى أن لا نرفض المبادرة من حيث المبدأ بشرط أن نتشبث بمبادئنا .. واقترح تكوين وفد يرأسه الدكتور غالب ، يوفد الى نيويورك لحضور دورة الأمم المتحدة ويجرى « المباحثات عن قرب » ، على أن يمنح حرية الحركة والمناورة فى إطار أهداف محددة .. كما طالب الدكتور فوزى بتأكيد العلاقات الوثيقة بالاتحاد السوفييتى ، وبحث موقف سوريا فى حالة التوصل لاتفاقية مرحلية .

واتفق الدكتور غالب فى الرأى حول الاتصال بالولايات المتحدة مع المحافظة على أقوى العلاقات مع الاتحاد السوفييتى . وأوضح أن المعروض هو حل أمريكى يستهدف تحقيق تسوية مصرية لا ترتبط بتسوية عربية ، ويؤدى إلى عزل مصر عن حليفاتها دون الثقة فى تحقيق حل نهائى .

وأضفت إلى ما قيل ، أن واشنطن قدمت مبادراتها عشية زيارة الرئيس لموسكو لإقناع مصر بإمكانيات العمل السياسى ، وأن المقترحات الأمريكية ما زالت تعرض إطارا مرنا لعلاقة الاتفاقية

المرحلية بالتسوية النهائية . وأشرت إلى أننا فى المرحلة الثانية من المفاوضات سنكون قد فقدنا كل إمكانيات الضغط ، لو قبلنا بعدم عبور قواتنا للقناة وتخفيف وجودها غربها ، وفتح القناة للملاحة وإعادة تعمير مدنها .

ولكن الدكتور فوزى أضاف أن الحل المرحلى « خطوة نحو الكل » وعلينا أن نأخذ المرحلة الأولى « كنقطة تطوير وتدعيم وتصميم لاستخلاص الأرض » . وكان رأيه أن فتح قناة السويس سيكون دافعا لأوروبا لاستكمال التوصل إلى تسوية نهائية ، وليس عاملا على استرخاء جهودها .

وفى النهاية اتخذ الرئيس السادات قرارا بالقبول ـ بتحفظات ـ بفكرة المباحثات عن قرب للتوصل لاتفاقية مرحلية . وفى ٩ أكتوبر أبلغت بيرجس رسالتنا التالية :

« بينما الأفكار التى طرحتها وزارة الخارجية الأمريكية لا تبدد الشكوك واعتبارات القلق لدى الرئيس بالنسبة لاحتلال ممتد لسيناء أو تسوية نهائية حول الأراضى العربية ، فإنه يعتبر أنها تمثل نقطة بدء لتبادل وجهات النظر ، التى يأمل أن تكون مثمرة .

ولهذا فإنه يتوقع ، بعد فترة قصيرة وبصورة محددة ، أن يتلقى ايضاحات حول النقاط الأخرى التى تضمنها خطاب وزير الخارجية يوم ٤ أكتوبر ١٩٧١ ، وذلك حتى يمكن اتخاذ قرار بتسمية ممثل مصرى مفوض » .

ولم يلبث أن عاد بيرجس برسالة توضح أن الولايات المتحدة لا تنوى أن تضع « مشروعها » لاتفاقية مرحلية لتفرضه على الطرفين ، وأنها تؤكد الحاجة لأسلوب يسهل التبادل بينهما بصورة مكثفة . وعلى هذا ، قمت بإبلاغ بيرجس بناء على تعليمات الرئيس ، بأن الدكتور غالب سيرأس وفد مصر فى الأمم المتحدة ، دون التزام واضح بأنه سيكون مفوضا بالتباحث عن قرب .

زيارة موسكو (١١ ـ ١٣ أكتوبر)

كانت زيارة الرئيس السادات لموسكو بهدف استطلاع موقف السوفييت على نحو يمكننا من اتخاذ قرارات حول سياستنا المستقبلة . فقد كانت أمامنا ثلاثة خيارات :

- ☐ القبول باستمرار الوضع الحالى فى جبهة السويس .
- ☐ الاستجابة لشروط الولايات المتحدة لتحقيق اتفاقية مرحلية .
- ☐ القيام بعمل عسكرى محدود يكون هدفه السياسى هو التوصل إلى قبول إسرائيل لمبادرة الدكتور يارنج فى ٨ فبراير .

وكان تبنى الخيار الأخير ، فى غياب تحقيق اتفاقية مرحلية مرتبطة بتسوية شاملة ، يتطلب قدرا عاليا من الدعم السوفييتى . وعلى هذا أصبح هدف زيارتنا :

- ☐ إرساء العلاقات الثنائية المصرية ـ السوفييتية على قاعدة صلبة .
- ☐ تبادل الرأى حول المشاورات المصرية ـ الأمريكية الأخيرة .
- ☐ التوصل إلى إعلان سوفييتى بتحقيق التعادل المصرى ـ الإسرائيلى عسكريا .

إلا أن السوفييت كانوا ـ دون شك ـ يأخذون فى اعتبارهم قدر ما تطلبه تعويض خسائرنا عام ١٩٦٧ من موارد وجهد . وفى ربيع ١٩٧٠ ، لم تكن قواتنا قد توفرت لها القدرات الدفاعية المناسبة ، بحيث أصبح التدخل السوفييتى المباشر أمرا ضروريا لوقف العمليات التعرضية الاسرائيلية . وفى هذه الظروف بدت صعوبة قبول السوفييت الالتزام بتحقيق التعادل .. بينما يلتزمون بامداد وتأمين جبهة سوريا . وكانوا يقدرون توازن القوى على أساس مجموع المتوفر لمصر وسوريا .. مقابل ما لدى اسرائيل .

وخلال عام ٧٠ / ١٩٧١ راقب السوفييت « **المد** » الأمريكى فى قلق ، ولم يكونوا يطمئنون إلى اتجاهات الرئيس السادات منذ أحداث مايو ، ثم موقفه من انقلاب السودان . وفضلا عن ذلك فقد كان اتصال مصر المباشر مع الولايات المتحدة وإدارة مباحثات سياسية معها لتحقيق « **تسوية مرحلية** » ، أمرا مثيرا لقلق السوفييت حول دورهم فى المنطقة .. ومستقبل علاقاتهم بدولها .

□ □ □

وفى مساء ١١ أكتوبر وصل الوفد المصرى إلى موسكو .. بعد أن توقف ليلة ١٠ / ١١ فى الكويت .. ثم فى مطار طهران حيث اجتمع الرئيس بشاه ايران .

وخلال يومى ١٢ ، ١٣ أكتوبر دارت مباحثاتنا مع الزعماء السوفييت . ففى اليوم الأول .. تحدث الرئيس السادات كما أجاب على الأسئلة التى وجهت إليه .

ومنذ البداية ، أراد السادات أن يزيل أية شكوك بالنسبة للوضع الداخلى ، وفى ضوء أحداث مايو ١٩٧١ ، فأوضح أن الأمر لا يعنى تغيير علاقاتنا بالاتحاد السوفييتى أو تعديل مسارنا الاشتراكى . وأنه رغم وجود قوى يمينية فى الجبهة الداخلية ، إلا أنه لا يقيم لها وزنا طالما كان تأييد السوفييت كاملا فى المعركة .

وأكد السادات أن مصير البلدين واحد ، وأن صداقتهما ليست مرحلية ، ودعا إلى أن تكون لهما « **استراتيجية واحدة** » . وأكد أن مصر تمر بمرحلة التحول للاشتراكية وتقف فى وجه الإمبريالية والاستعمار . وحذر من محاولات أمريكا لخلق سوء التفاهم بيننا لتصفية الوجود السوفييتى وعزل مصر عن العالم العربى ، بغرض تحقيق تسوية مستقلة مع إسرائيل والقضاء على النظم التقدمية فى المنطقة .

وتساءل بريجنيف عن هدف التصريح بأن عام ١٩٧١ هو « عام الحسم » ، وعن الوسائل المتوفرة لحل الموضوع . وأكد السادات اقتناعنا بالعمل بهدوء من أجل حل سلمى ، وقبولنا الانتظار لعام أو عامين اذا كانت هناك حركة جادة نحو تسوية . ولكنه أعرب عن مخاوفنا أن يفقد العالم اهتمامه بقضيتنا . وكان تقديره أن مرور عام ١٩٧١ دون إحراز تقدم ، إنما يعنى تأجيل القضية العربية إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية . **وصرح بما يتردد فى الرأى العام وفى قواتنا المسلحة ، من أن الاتحاد السوفييتى يمنع مصر من الحرب .**

وانتقل الرئيس بعد ذلك لشرح ما أسفرت عنه الاتصالات مع الولايات المتحدة ، ومحاولتها فرض حل جزئى لفتح قناة السويس دون الارتباط بحل نهائى ، كما أشار إلى ما عرضه شاه إيران

فى اجتماعهما يوم ١١ اكتوبر من تحقيق انسحاب إسرائيلى من سيناء ضمن إطار تسوية مصرية مستقلة .

ثم عرض وجهة نظر مصر فى دفع القضية نحو الحل السلمى بالقيام بعمليات عسكرية محدودة . وأكد أنه لا يريد جنديا روسيا واحدا ليقاتل معنا ، ولا يبغى مواجهة روسية ـ أمريكية ، وأن مطلبنا مقصور على أن يتخذ القادة السوفييت قرارا **بتحقيق « التعادل » بين مصر وإسرائيل بالنسبة للتسليح ، وأن يعلن هذا القرار ويتحقق تطبيقه .. وفى هذا الإطار ، أكد السادات ضرورة توفير قدرات الردع لقواتنا الجوية .**

وأيد بريجنيف مقترحات مصر ، وأكد عدم قبولهم للمقترحات الأمريكية ـ الإسرائيلية ، ولكنه تشبث بالعمل من أجل تسوية سياسية وعدم التنازل عن المقترحات المصرية للحل المرحلى ، وحذر من أن بدء العمليات العسكرية سيقضى على هذه المشروعات . وتساءل بادجورنى عن موقف سوريا وافترض أنها ستشارك فى القتال . وأشار إلى أن أهداف إسرائيل الحيوية وقواعدها تقع داخل مدى الضرب للطيران السورى ، مما يعوض مصر عن وجود طائرة الردع .

□ □ □

وفى اليوم التالى تناول بريجنيف المسائل المتصلة بأسس علاقات البلدين والنزاع العربى ـ الإسرائيلى ، موضحا خطوط السياسة السوفييتية :

١ ـ أن أساس صداقة البلدين هو العمل ضد الاستعمار وبناء الاشتراكية ، وأن سياسة الاتحاد السوفييتى ليست مرحلية ويتمسك بثباتها .

٢ ـ ونفى أى علاقة لهم مع « مجموعة » مايو ١٩٧١ ، وأكد أنه استقبلهم كممثلين لعبد الناصر وللسادات .

٣ ـ ونبه إلى مخاطر التحرك الأمريكى ضد جبهتنا الداخلية . وأبدى عدم ارتياحهم لما تردده صحافة القاهرة . ونفى ما يثيره السادات عن اشتراكهم فى انقلاب السودان . وأبدى عدم فهمهم مواقف ليبيا عضو دولة الاتحاد .

٤ ـ وعن العلاقات فى المجال المالى والاقتصادى ، فقد اعتذر عن عدم قدرتهم على إرضاء كل الطلبات المصرية ، ولكنه وعد بأن يفعلوا أقصى مايمكنهم . وطلب أن ينتظم سداد الالتزامات المالية من جانبنا .

٥ ـ وأيد بريجنيف العمل من أجل تحقيق حل سياسى ، وأنهم ليسوا ضد المراحل التى تقربنا من الحل النهائى ، بقبول مرحلة انتقالية أو اثنتين ، على أن لا تتضمن التسوية شروطا تعرقل تنفيذ الحل النهائى وتحرير الأرض تماما .

٦ ـ وأكد بأن لدينا كميات ونوعيات ممتازة من التسليح ، وقدر المارشال جريتشكو أن التوازن العسكرى فى المنطقة لصالح مصر وسوريا بنسبة ٢ : ١ فى مختلف فروع الجيش والطيران .

٧ ـ ثم تناول بريجنيف عددا من المسائل الخاصة :

□ **الخبراء** . وعبر عن وجود إحساس لديهم بأن علاقاتهم بالقوات المصرية ليست على ما يرام . وأكد أن مهمتهم تقتصر فقط على التدريب وأنه يحسن الاحتفاظ بهم مع احتمال نشوب عمليات .

□ **الجبهة الداخلية** . ويلاحظ عدم ارتباطها بالجبهة الأمامية ، وعدم تعبئتها لخدمة أغراض الحرب .

□ **الدعاية الإسرائيلية** . وما تنشره عن إسرائيل « التى لا تقهر » . ولهذا فعلى مصر تأكيد قدرتها على ضربها عسكريا ، ولو أنها ستواصل العمل السياسى .

٨ ـ وفى النهاية قام بريجنيف بعرض نتائج المباحثات :

□ **فعلى المستوى السياسى** . الاستمرار فى بذل الجهود لتحقيق التسوية السياسية ، فهناك مشروعات قد لا تكون مقبولة فى صورتها الحالية ، ولكن علينا مداومة الاتصال وعدم إسقاط المقترحات المقدمة حتى لا يتبقى أمامنا خيار سوى الحرب .. وهذا ليس فى صالحنا .

□ **وعلى المستوى العسكرى** . قدم الاتحاد السوفييتى التسليح التالى :

١٠ طائرات تى يو ١٦ القاذفة المسلحة بصواريخ موجهة مداها ١٥٠ كيلو مترا و ١٠٠ طائرة ميج ٢١ ، يتم توريدها خلال عامى ٧١ و ١٩٧٢ ، وصواريخ سام ٦ للدفاع الجوى ، ومدفعية ومعدات عبور .

□ **دعم مجالات الانتاج الحربى** ، وقدرات الصيانة والإصلاح .

وعندما تساءل بريجنيف إن كان ذلك مرضيا ، أجاب الرئيس السادات بقوله « إننا أوفياء وسيثبت الزمن لكم هذا » .

□ □ □

وفى ١٦ أكتوبر ، تحدث الرئيس السادات فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، حول تقييمه للمرحلة التى نمر بها ، فتناول تطور المباحثات مع الولايات المتحدة حول عناصر اتفاقية مرحلية ، وطرح تقييمه بأن رحلة موسكو تمثل نقطة تحول فى علاقاتنا ، مضيفا « إن الأمور لم تعد تتحمل التأجيل من ناحيتنا ، وإن السوفييت يفهمون بوضوح مواقفنا ، وكانت لنا معهم اتفاقات فى هذا الشأن » .

ثم تحدث الرئيس عن زياراته الأخيرة التى تمت خلال رحلة موسكو :

□ **الكويت** : تقدم دعما ماليا وتضع كتيبة مشاة فى الجبهة المصرية .

□ **إيــــران** : إزالة سوء الفهم بين البلدين ، وتفهم الشاه تقديرنا لعام الحسم وإسهامه فى مشروع خط أنابيب السويس ـ الإسكندرية .

□ **سوريـا** : هناك وضوح كامل واتفاق على الدخول فى المعركة معا والقتال على جبهتين تحت قيادة الفريق محمد صادق .

وفى النهاية حدد السادات سياستنا تجاه القوتين الأعظم ، فأكد استمرار اتصالاتنا بهما ، دون أن نقبل فرض رأى علينا أو اتفاق لهما حول قضيتنا ، وإصرارنا على مسئوليتنا تجاه قضيتنا .. وأن قرار المعركة قرار مصرى .

المباحثات « عن قرب » ـ المرحلة الثانية

ولم نكد نعود من رحلتنا إلى الاتحاد السوفييتى حتى بادر الأمريكيون بالاتصال بنا . إلا أن اتصالهم لم يأت بجديد ، فقد عادوا ليؤكدوا أنهم لا يستطيعون تقديم آراء أكثر تحديدا حول عناصر اتفاق مرحلى ، لأن ذلك « يفسد أسلوب المفاوضات » . كما طلبوا موافقتنا الصريحة على تعيين ممثلنا المفوض .

ولقد تولد لدى السادات إحساس بالإحباط ، فقد كان يريد أن تنطلق المفاوضات من مجموعة مبادىء مستقرة ومتفق عليها . ولهذا فقد عرض مواقفنا من مختلف عناصر الاتفاق وكشف عن حدود المرونة فيها . وعلى هذا ، لم يكن على استعداد لمواصلة الحوار حتى نتعرف على موقف إسرائيل .. وبذلك أبلغنا بيرجس .

ولم ننتظر طويلا ، فخلال عشرة أيام أعلنت إسرائيل برنامجها :

١ ـ تتعهد مصر بإعادة فتح قناة السويس خلال ستة شهور من توقيع الإتفاق المرحلى ، أمام جميع السفن بما فيها السفن التى ترفع العلم الإسرائيلى .

٢ ـ وقف إطلاق النار لمدة غير محددة .

٣ ـ انسحاب الجيش الإسرائيلى إلى خطوط جديدة طبقا لمايتفق عليه .

٤ ـ يمكن لبعض المدنيين المصريين عبور القناة اتصالا بعملية إعادة فتحها .

٥ ـ لن يسمح لأى قوة عسكرية مصرية نظامية أو غير نظامية بعبور القناة .

٦ ـ تتعهد مصر بتخفيض قواتها العسكرية على الضفة الغربية للقناة .

٧ ـ النص على إجراءات محددة جدا لاحترام مختلف الأطراف لهذا الاتفاق .

٨ ـ لا تعد الخطوط التى يتم الانسحاب اليها حدودا نهائية لإسرائيل . فهذه « ستحددها » اتفاقية السلام فيما بعد .

٩ ـ لا يمنع توقيع الاتفاق من متابعة المفاوضات مع مصر والدول العربية الأخرى تحت إشراف الدكتور يارنج من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع .

وفى ٣ نوفمبر دعا الرئيس السادات لاجتماع مجلس الأمن القومى لأول مرة ، بهدف مناقشة الموقف وإقرار خطة عمل .

كان تقدير الرئيس أنه ما لم نمارس ضغطا ماديا ، فلن يكون بمقدورنا تعديل موقف إسرائيل ، ولم يكن يتوقع أن يتوصل مؤتمر القمة السوفييتى ـ الأمريكى فى مايو إلى تعديل للموقف الأمريكى .

وأشار الرئيس إلى أن الفريق صادق يحبذ أن تشن قواتنا عملية عسكرية واسعة النطاق تستهدف عبور قناة السويس بقوة ، مما يتطلب تعبئة قدرات إضافية ، والتنسيق مع سوريا والدول العربية بصفة عامة .

وعلى هذا رأى السادات أن نحرر أنفسنا من التوقيتات (عام الحسم) ، وأن نعد أنفسنا لتوقيت العمليات فى الربيع التالى عندما يستكمل الإعداد العسكرى والدعم السياسى لموقفنا وتعزيز صمود الجبهة الداخلية .

وبهذه المناسبة ، قرر الرئيس « تولى القيادة العسكرية » ، وأن يعلن فى خطابه فى ١١ نوفمبر أمام مجلس الشعب سحب مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ .

□ □ □

ولم يبلغنا الأمريكيون رسميا بالموقف الإسرائيلى من عرضهم . فقد اكتفى بيرجس بالإشارة إلى أنه « طبقا للتصريحات العلنية والصحفية » لم توافق اسرائيل بعد على اقتراح المباحثات عن قرب ، كما أنها تعتبر أن النقاط الست لا تستجيب إلى مطالبها ، وتطالب الولايات المتحدة بإمدادها باحتياجاتها من الطائرات ، آخذة فى الاعتبار نتائج زيارة الرئيس للاتحاد السوفييتى .

وتساءلت رسالة واشنطن عن موقفنا الراهن وعما اذا كنا ما زلنا نهتم بفكرة المباحثات عن قرب ، وعن استعدادنا لإرسال ممثلنا للتفاوض من أجل التوصل إلى إتفاقية مرحلية . وأشارت الرسالة إلى شكوك واشنطن حول موقفنا ، بعد ما لاحظت تناول بعض صحف القاهرة للتسوية المرحلية على نحو يوحى بعدم المبالاة .

وهكذا ، بدا لنا الموقف الأمريكى فى صورة دعوة إلى الجلوس على مائدة المفاوضات « **دون شروط مسبقة** » وفى ظل استمرار التفوق العسكرى الإسرائيلى على جبهة قناة السويس .

وعلى هذا ، أعلن السادات فى خطابه فى ١١ نوفمبر ـ أمام مجلس الشعب ـ مطالبته اسرائيل بأن ترد على مبادرة يارنج فى ٨ فبراير الماضى ، واعتبر ذلك شرطا مسبقا لأى خطوة مصرية مستقبلة .

واتجهت مصر للأمم المتحدة لتأكيد تأييدها لمهمة الدكتور يارنج ومفكرته فى ٨ فبراير . وطلبت من الولايات المتحدة أن لا تعوق المناقشة حتى لا تغلق طريق السلام .

وقررت الولايات المتحدة وقف مبادرتها وإمداد إسرائيل بالصاروخ « لانس » أرض ـ أرض .. فى تصعيد واضح لتأييد إسرائيل وتأكيدا للتوازن العسكرى لمصلحتها . وافترق طريق البلدين ! .

نهاية عام الحسم

فى ديسمبر ١٩٧١ ، نشبت الحرب بين الهند وباكستان على أثر التدخل المسلح الهندى عبر حدود باكستان الشرقية لفض النزاع فيها وإعادة ملايين اللاجئين إليها . وكان من الطبيعى أن تتورط

القوى الثلاث الكبرى ـ الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة والصين الشعبية ـ بدرجات متفاوتة فى هذا الصراع .

وفى اجتماعى بوزير الحربية ووزير الدولة للشئون الخارجية ورئيس المخابرات العامة .. أجرينا حوارا حول الموقف ، تبين منه أن الاتحاد السوفييتى يلعب دورا سياسيا وعسكريا كاملا فى المعركة الدائرة فى شبه القارة ، ويلقى بثقله من وراء الهند وذلك « بتغطية » عملياتها العسكرية سياسيا ، وتوفير احتياجاتها العسكرية . وإلى أن تحسم المعركة الآسيوية .. « سيثبت » السوفييت جبهة الشرق الأوسط . الأمر الذى أكده لنا قرارهم بتأجيل البرنامج الزمنى لتوريد أسلحتنا المتعاقد عليها . **وعلى هذا ، أصبح من الضرورى « تأجيل » أى قرار مصرى بتحرك إيجابى ضد اسرائيل خلال النصف الأول من عام ١٩٧٢ .**

وفضلا عن ذلك ، كان من الضرورى تنشيط الجهاز الإعلامى فى تناوله للأحداث ونتائجها ، والاتصال بالاتحاد السوفييتى للتشاور حول الموقف . ومنذ ١٠ ديسمبر كنا نرتب لزيارة يقوم بها الرئيس لموسكو فى وقت قريب .

□ □ □

وفى انتظار تحديد الموعد ، عقد مجلس الأمن القومى اجتماعا فى ١٩ ديسمبر للاستماع إلى عرض للموقف السياسى والعسكرى قدمه وزيرا الخارجية والحربية . وفى ضوء المناقشة التى تلت ذلك ، قرر الرئيس :

١ ـ أنه رغم التأييد السياسى الذى حصلنا عليه :

□ **على مستوى العمل الإفريقى** ، نتيجة لزيارة الرؤساء الأفارقة الأربعة لمصر واسرائيل فى نوفمبر ، تنفيذا لقرار مؤتمر القمة الإفريقى .

□ **وعلى المستوى الدولى** ، بصدور قرار الجمعية العامة فى ١٣ ديسمبر بانسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها بسبب النزاع الأخير ، وبأن تقدم ردا إيجابيا على مقترحات الدكتور يارنج فى ٨ فبراير .

٢ ـ فلم يعد هناك مناص من التحرك عسكريا لتأمين أهدافنا . إلا أنه فى ظروف الحرب فى جنوب آسيا .. والتى يشتبك فيها الاتحاد السوفييتى تأييدا للهند ـ أحد أعمدة العالم غير المنحاز ـ أصبح من الضرورى تأجيل توقيت أى عمل عسكرى على جبهتنا . وفى انتظار انتهاء هذه الحرب ، يستمر العمل على جبهتنا استكمالا لاستعدادنا .

□ □ □

وهكذا انتهى عام ١٩٧١ دون حسم ..

وأصبحنا مع مطلع عام ١٩٧٢ ، فى حاجة لدراسة الموقف السياسى والعسكرى وتحديد سياستنا للمرحلة التالية . وكان من الطبيعى أن ننتظر زيارة الرئيس السادات لموسكو التى حدد لها أول فبراير لكى تصبح منطلقا لتقديراتنا وقراراتنا .

□ □ □

١٠
تردى العلاقات المصرية ـ السوفييتية

تقييم الموقف

كان على الرئيس السادات ، من قبل أن يزور الاتحاد السوفييتى ، أن يواجه الموقف المتوتر على الجبهة الداخلية . ففى مطلع عام ١٩٧٢ ، شهدت ساحات الجامعة سلسلة من الاضرابات كانت تعد تحركا ضد ما اعتبر أنه « قرار بعدم الحرب » . وكان التيار اليسارى يعد تأجيل المعركة « استسلاما » ، بينما اعتبره التيار اليمينى منطلقا من أجل تخفيف القيود المفروضة على الحريات ، ودفعة على طريق التحرك لتحقيق تسوية سياسية .

وفى هذه الظروف ، أجرى الرئيس تعديلات واسعة النطاق . فعين الدكتور محمود فوزى نائبا للرئيس .. ليظل على مقربة منه يوفر له المشورة ، وكلف الدكتور عزيز صدقى بتشكيل الوزارة ، وعين المهندس سيد مرعى أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى العربى ، والدكتور مراد غالب وزيرا للخارجية خلفا لمحمود رياض الذى كان قد أمضى فى منصبه ثمانية أعوام عاصر فيها أخطر مراحل كفاحنا الوطنى .

ولقد جاء الدكتور غالب إلى وزارة الخارجية فى مرحلة تقتضى تعاونا مع السوفييت ودعما للثقة المتبادلة بيننا . وكان الدكتور غالب ـ بعد أكثر من عشر سنوات متصلة سفيرا فى موسكو ـ خير من يعهد له بهذه المهمة . كما كان يتمتع بخصائص نادرة . فهو بعيد النظر ، يقترب من المشكلات بنمط علمى ويرى الأمور بحجمها الحقيقى ، ويربط ما بينها بذكاء ويستخلص النتائج



☐ لمواجهة الموقف المتوتر علي الجبهة الداخلية ، أجرى الرئيس السادات في مطلع عام ١٩٧٢ ، تعديلات واسعة عين بمقتضاها عزيز صدقي رئيساً للوزراء وممدوح سالم وزيراً للداخلية . في الصورة الرئيس السادات وإلي يمينه ممدوح سالم ثم أحمد اسماعيل رئيس المخابرات وإلي يساره عزيز صدقي وحافظ اسماعيل مستشار الرئيس .

الصحيحة ويرتب عليها الفعل المناسب . وتقترن بكل هذا ، ديناميكية غير معهودة وحركة دائبة للتصدى للمشاكل وتسويتها . وتوقعت لذلك امتداد التعاون المثمر بيننا .

☐ ☐ ☐

ولكن الأوضاع على الجبهة العسكرية كانت أكثر ما يثير القلق . فمع الإجماع على ضرورة ممارسة الضغط على إسرائيل بعمل عسكرى ، إلا أن الاستراتيجية العسكرية لم تكن قد تقررت . فكان داخل القيادة العسكرية رأيان :

☐ **الأول** : يؤيد اتباع استراتيجية هدفها تحرير سيناء كاملة ، وتوفير الاحتياجات اللازمة لتحقيق ذلك . وكان وزير الحربية ينتصر لهذا الرأى .

☐ **الثانى** : ويحبذ القيام بعملية عسكرية محدودة فى المستقبل القريب ، بما يتوفر من قدرات قتالية لدى مصر . وكان رئيس الأركان ينتصر لهذا الرأى .

وفى أوائل يناير ، أعد الفريق محمد صادق تقريرا عن أوضاع القوات المسلحة تضمن احتياجاتها لمعركة هجومية ، مما لا يمكن تدبيره قبل منتصف عام ٧٣ . كما أبرز التقرير بصفة خاصة قدر الجفوة بين القيادة العسكرية والمستشارين السوفييت ، وتأكيد مسئوليتهم عن عدم إعداد قواتنا لمعركة هجومية .

وكان هناك ـ فى حقيقة الأمر ـ تيار عام يؤيد هذا الاتجاه ، بدأ مع هزيمة ١٩٦٧ .. ونما خلال مرحلة إعادة التنظيم التى تلتها ، التى تميزت بالاحتكاك المستمر بين الضباط والمستشارين . وتلا ذلك انطباع ساد دوائرنا العسكرية بتفضيل السوفييت استمرار حالة « اللاسلم واللاحرب » ، ليحققوا بذلك مزايا سياسية واستراتيجية . وكان ذلك ـ فى تقدير الكثيرين ـ المبرر المنطقى لامتناع السوفييت عن توفير التسليح الرادع .

وفى منتصف يناير ، اجتمعت بالفريق صادق والدكتور غالب ، حيث تناولت مناقشاتنا الوضع من جميع جوانبه . وكان الاتجاه الغالب فى حوارنا يؤيد كُل ما يدعم جبهتنا الداخلية ومركزنا العسكرى ، وبصفة خاصة :

☐ بتعزيز التفاهم المدنى / العسكرى داخل الحكومة .. ولم يكن مبعث الرضاء لأسباب متنوعة .

☐ وتحقيق قدر أكبر من التفاهم والتعاون بين العسكريين المصريين والسوفييت .

☐ وضع استراتيجية محدودة فى إطار الموارد المتوفرة لقواتنا المسلحة لمعركة خلال عام ١٩٧٢ .

☐ ☐ ☐

وفى نفس الوقت ، ضاعفت الولايات المتحدة جهودها بهدف اجتذاب مصر خارج دائرة التعاون المصرى ـ السوفييتى :

فمن ناحية ، جاء قرار الإدارة الأمريكية حول بدء تسليم ٣٠ طائرة فانتوم لإسرائيل ضمن برنامج لتحديث سلاح الطيران حتى عام ١٩٧٥ .

☐ **ومن ناحية أخرى** ، أعلنت إسرائيل استعدادها للدخول فى مباحثات « عن قرب » للتوصل إلى اتفاقية مرحلية على أساس حلول وسط ، دون التزامها بالنقاط الست وبشرط عدم تقدم أمريكا بوجهات نظر أثناء المباحثات .

وكان أقصى ما ذهبت إليه الولايات المتحدة ، هو الوعد بأن تكون إسرائيل « عاقلة » ، وأن لا تتخلى هى عن مصر . أما التسوية الشاملة « فهى الهدف النهائى لهذه الخطوة الأولى » ، وتتم تحت إشراف يارنج على أن يجرى التفاوض لتحديد الخطوط التى ستنسحب إليها إسرائيل نهائيا وكيفية إتمام هذا الانسحاب توقيتا وأسلوبا . وتصبح المدة ما بين الاتفاقيتين « اختبارا للسلام » .

ولقد جاءتنا هذه التعبيرات الأمريكية من الدكتور أشرف غربال ـ رئيس قسم رعاية المصالح

المصرية فى واشنطن ـ مقترنة بالإعلان عن الزيارة التى يزمع الرئيس السادات القيام بها يومى ٣ و ٤ فبراير لموسكو . وكان تقديرنا لهدف واشنطن هو محاولة إقناع السوفييت بإمكانية التوصل إلى تسوية سياسية ، وتشجيعهم على عدم الاستجابة لمطالب مصر من التسليح ، حرصا على توفير فرص النجاح لاجتماع القمة الأمريكى ـ السوفييتى فى مايو .

ولقد ناقشت الأمر مع الدكتور غالب واتفق رأينا على أنه من الضرورى :

١ ـ تركيز جهد خاص خلال عام ١٩٧٢ من أجل التوصل إلى تسوية مصرية ضمن إطار عربى ، تتحقق فى مراحل متتالية وتكون الاتفاقية المرحلية أولاها ، وذلك ضمن الإطار العام الذى اقترحه الدكتور يارنج فى ٨ فبراير ١٩٧١ .

٢ ـ مع تأكيد علاقاتنا بالاتحاد السوفييتى ، يمكن استمرار الفتح على الولايات المتحدة وتنمية التفاهم مع أوروبا الغربية بوجه عام .

٣ ـ تخطيط عملياتنا السياسية والدبلوماسية بحيث تصل إلى ذروتها قبل اجتماع قمة موسكو فى مايو ، وتمهيدا له . ويتضمن ذلك تعبئة جبهتنا الداخلية وتنسيق مهام دول الاتحاد ، واستمرار العمل على عزل إسرائيل دوليا .

٤ ـ الإعداد للقيام بعمل عسكرى خلال عام ١٩٧٢ ، مفاجئا ومحدودا مع تقديرنا أنه لن يكون حاسما ، ومن ثم سيكون محدود النتائج السياسية ـ مع تأكيد التنسيق فى إطار الاتحاد ، والتنسيق الكامل مع القوات السوفييتية فى مصر .

٥ ـ ومن الآن وحتى موعد القمة فى موسكو ، تتعاون مصر والسوفييت لدعم موقفهم بالنسبة لقضية الشرق الأوسط . وفى حالة الفشل فى التوصل إلى اتفاق ، يكون السوفييت على استعداد لتغطية العمليات العسكرية المصرية .

٦ ـ تحدد مصر موقفها من عناصر التسوية السياسية ـ التى تضعها أمام القيادة السوفييتية فى موسكو ـ فيما يلى :

- استعدادنا للدخول فى اتفاق سلام مع إسرائيل ، يتحقق بمقتضاه الانسحاب النهائى من أراضينا وتأكيد عروبة قطاع غزة .
- يمكن أن تتحقق هذه التسوية خلال عدد من المراحل المتتالية المترابطة وتمثل المبادرة المصرية أولاها .
- يتولى المبعوث الدولى تحقيق الاتفاق حول هذه التسوية . وتقبل مصر إجراء ذلك فى مفاوضات مكثفة على غرار مفاوضات رودس عام ١٩٤٨ .
- أن يكون هناك التزام إسرائيلى واضح بتحقيق تسوية شاملة على أساس القرار ٢٤٢ ، على الجبهة العربية .
- تبحث اعتبارات الأمن وضمانات التسوية على مستوى القوى الأربع أو القوتين الأعظم ، مع ضرورة موافقتنا المسبقة قبل إقرار أوضاع نهائية .

□ □ □



□ الرئيس السادات عند وصوله إلي موسكو وإلي يساره الرفيق بريجنيف ثم حافظ اسماعيل ومراد غالب والرفيق باناماريوف ثم المارشال جريتشكو .

ولقد كانت الأيام الأخيرة من يناير مثقلة بالأعباء . وكان الرئيس السادات بادى القلق ، يتجه إلى التشاؤم من احتمال تحقيق تسوية سياسية قريبة . وعلى المستوى العسكرى ، استمر تصاعد اعتبارات عدم الثقة فى مجال العلاقات المصرية ـ السوفييتية ، فبات يتردد فى دوائرنا العسكرية عدم وفاء السوفييت بتدبير احتياجاتنا من الأسلحة والمعدات .. بهدف منعنا من القيام بعمليات هجومية ، وعزز هذا الرأى عدم رضاء قواتنا الجوية عن القاذفة تى يو ١٦ التى بدأ توريدها فى نوفمبر . وكان كل ذلك مبررا لكى يتولد اتجاه يحبذ التعامل مع مصادر تسليح غربية .. متجاهلا الإطار السياسى الذى يحكم ويتحقق داخله حتما التعامل العسكرى بين الدول .

وفى صباح ٢ فبراير ، وصل الرئيس إلى القاهرة قادما من أسوان بعد تفقده لقاعدة القاذفات فيها .. حيث استمع للتقييم السلبى لطيارى القاذفات ، مما أضاف إلى ضيقه الشديد .

وفى هذا الصباح .. وقبيل إقلاعنا إلى موسكو ، تلقى الرئيس رسالة من الملك فيصل يعرض فيها « هدية » من ٢٠ قاذفة ـ مقاتلة سعودية ، آملا أن يستحث ذلك « الآخرين » على تدبير احتياجات مصر . وهكذا اتخذ الاتجاه للتسليح الغربى مسارا عمليا .. كان من الطبيعى أن يشجع على استرخاء الارتباط بالسوفييت ، حتى من قبل أن نتبين فعاليته .

موسكو .. « الحرب .. هى الحرب »

لم تكد تقلع بنا الطائرة فى طريقنا إلى موسكو ، حتى طلب الرئيس السادات أن يستمع لتصورنا لإدارة المباحثات مع السوفييت . وكان من بين ما تحدثنا فيه هو ما توصلت إليه مع الدكتور غالب من نتائج لبرنامج عمل ، استمع إليها الرئيس السادات وأقرها ثم طلب إعدادها موجزة لتكون تحت تصرفه فى المباحثات المرتقبة . وتركناه لينام بضع ساعات قبل أن يصحو مطمئنا ونحن نقترب من موسكو .

وأمضينا فى موسكو يومى ٣ و٤ فبراير ، جرت فيهما اجتماعات عامة وتخللها اجتماع مغلق بين الرئيس السادات والرفيق بريجنيف . وانتهى الاجتماع الأخير بإبلاغنا قرار المكتب السياسى حول ما جاء الوفد المصرى لتحقيقه .

□ □ □

فى اجتماعنا الأول ، دعا بريجنيف الرئيس السادات للتحدث . وحدد الرئيس فى حديثه نقطتين ، **الأولى** وتناول فيها بالتوضيح رؤيتنا للموقف الحالى ، **والثانية** وطرح فيها تصورنا لما يجب أن تكون عليه علاقاتنا فى ضوء ذلك .

واستهل الرئيس حديثه عن الموقف ، بتقديرنا لدور السوفييت والتزاماتهم فى مواجهة القوى الكبرى . وانتقل للحديث عن الشرق الأوسط ورؤيتنا للحلف الإسرائيلى ـ الأمريكى ، الذى يستهدف إقامة قاعدة تمركز فى إسرائيل لتمارس الضغط على الجبهة العربية التى تضم مصر وسوريا وليبيا والسودان . ومن الناحية السياسية ، شرح الرئيس محاولة الولايات المتحدة فرض حل فى المنطقة ، بدأ على أساس أنه حل شامل ثم تطور إلى حل منفرد ، وانتهى إلى حل جزئى لمصر يستهدف فتح قناة السويس .

وعند هذه النقطة بالضبط تلقى بريجنيف برقية صحفية من واشنطن تقول « **بعد إعلان إسرائيل استعدادها للدخول فى مباحثات عن قرب ، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية ترحيبها بموافقة إسرائيل على التباحث حول اتفاق لفتح قناة السويس ، وأن الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة على تحقيق ذلك** » .

وبعد لحظة صمت ، استطرد الرئيس قائلا إن الولايات المتحدة تقوم بتحديث القوات الإسرائيلية وبتعزيز قواتها الجوية ودعم قاعدة صناعتها العسكرية ، وفى مواجهة هذا الموقف عرض الرئيس الأسس التالية :

١ ـ تأكيد صلابة الجبهة المصرية ـ السوفييتية .. بتوضيح أهدافنا وتنظيم التعاون بيننا سياسيا وعسكريا .

٢ ـ التصاعد بالعمل السياسى حتى زيارة نيكسون لموسكو ، مع دعوة وزيرى خارجيتنا للمناقشة والاتفاق حول ذلك .

٣ ـ الاستعداد للقيام بعمل عسكرى فى النصف الثانى من العام الحالى لتحقيق هدف عسكرى محدود ـ وليكن احتلال « المضايق » ـ وبذلك يمكن استمرار العمل السياسى بعد إعادة فتح القناة .

ثم انتقل الرئيس لطرح احتياجات العمل العسكرى « المحدود » فيما يلى :

١ ـ قوة قاذفات ـ مقاتلة للردع ، للعمل فى العمق الإسرائيلى .

٢ ـ قوة دبابات حديثة جدا من طراز ت ٦٢ .

٣ ـ إعادة تقييم جهاز الحرب الالكترونية من جديد .

٤ ـ تصنيع السلاح داخل إطار الاتحاد الثلاثى .

ثم أكد مبدأى أننا لا نريد مواجهة سوفييتية ـ أمريكية ، كما لا نريد جنديا سوفييتيا واحدا لكى يحارب معركتنا .

وجرت بعد ذلك مناقشة وأجاب الرئيس خلالها على أسئلة الزعماء السوفييت :

١ ـ بالنسبة للأوضاع العسكرية فى مصر ، نقل الرئيس عدم رضاء الطيارين عن القاذفة تى يو ١٦ وصاروخها . وصرح باستعداد الملك فيصل إمدادنا بالقاذفة ـ المقاتلة البريطانية والدبابات الفرنسية المزودة بأشعة الليزر ، وأضاف أن الكويت ستحذو حذو السعودية .

وصارح الزعماء السوفييت بأن علاقات ضباطنا بمستشاريهم ليست طيبة نتيجة طول فترة الاستعداد . وطالب باستكمال احتياجاتنا من الذخائر . وعرض استعدادنا وسوريا وليبيا للحصول على حاجاتنا بالعملة الصعبة .

٢ ـ وعن الأوضاع الداخلية ، أوضح الرئيس أن برنامج العمل الوطنى قد وضعه الدكتور عزيز صدقى ، وأنه لهذا قد كلفه بتشكيل الوزارة لتنفيذه .

ثم أكد وقوفنا بحزم ضد المحاولات الأمريكية للتسلل والاتصال ببقايا البورجوازية ، وطالب السوفييت بالرد على التحدى الأمريكى أمام شعوبنا .

٣ ـ وأكد الرئيس أن سوريا ستقاتل تحت قيادة مصر بقواتها البالغة ٢٠٠ ألف ـ ٣٠٠ ألف جندى . إلا أن ضعف نظام دفاعها الجوى يحرمنا من استغلال قواعدها الجوية لقصف عمق اسرائيل .

أما ليبيا ، فلديها قوة مقاتلات فرنسية حديثة ، يتم التدريب عليها من قبل طيارين مصريين وليبيين ، وستضم ٤٤ طائرة حتى منتصف العام . كما رحب الرئيس بزيارة رئيس الوزراء الليبى عبد السلام جلود لموسكو فى ٧ فبراير .

٤ ـ وأعلن الرئيس أن مصر لن تقبل حلا أمريكيا . وطالب بأن نرقى بعلاقاتنا إلى مستوى التحدى الذى يواجهنا ، وأن نتفق حول عمليات عسكرية نشنها فى نهاية عام ١٩٧٢ ، وأن ننسق خطواتنا ونقدر توقيت عملياتنا .

وفى اجتماع وزيرى الخارجية .. لم يبد أندريه جروميكو تفاؤلا من موقف الولايات المتحدة

تجاه تسوية نهائية ، وأيد موقف مصر من رفض التسوية المرحلية وإصرارها أن يتضمن الحل السلمى .. الحل الشامل . وحبذ جروميكو أن تكون لنا اتصالات بالملك حسين وأن نبدى « المرونة » تجاه الجزائر .. وأخيرا أعرب عن رغبتهم استئناف علاقات طيبة بالسودان .

□ □ □

وفى الجلسة الثانية للمباحثات ، تحدث الرفيق بريجنيف عن علاقات البلدين منذ عام ١٩٥٥ . وأكد بصفة خاصة موقفهم التالى :

١ ـ تقدير ثورة يوليو ١٩٥٢ وبرنامج عبد الناصر ، واستعداد السوفييت للمساعدة فى حدود قدراتهم تحقيقا لأهداف الثورة .

وتأييدهم للسادات فى مقاومته للمشروعات الصهيونية ، وارتياحهم للعمل التقدمى .

٢ ـ أن أمامنا أعداء مشتركين ، أصحاب مصلحة للوقيعة بيننا . وواجبنا هو التمييز بين الصدق والكذب السياسى فيما يطرحونه علينا وأن لا نخضع للافتراءات .

وفى مصر قوى تريد تحويلها عن الطريق التقدمى . ولولا العدوان الإسرائيلى لأمكن تكريس الجهود لتقدم الشعب ـ وهذا سيحدث بعد إزالة آثار العدوان .

٣ ـ أن الولايات المتحدة تضلل العالم العربى باقتراح مشروعات لتسوية مرحلية . ولكن هذا لا يعنى أن نمتنع عن العمل السياسى . وسيكون لقاء القمة مناسبة لبحث حل لمشكلة الشرق الأوسط . فالرئيس نيكسون يريد الخروج من فيتنام .. و « الأمور مترابطة » . وسيعمل السوفييت على تحقيق إزالة آثار العدوان .

٤ ـ عمل مبادرات جديدة بالتشاور مع مصر ، على أساس عدم قبول المشروع الأمريكى المرحلى أو وقف إطلاق النار للأبد . وأن تركيز الجهود فى العمل السياسى لا يعنى الامتناع عن ضرب إسرائيل ، ولكن علينا كسب الوقت لتعزيز القوات المسلحة ، ومن أجل تحويل الجيش من الدفاع إلى الهجوم .

٥ ـ أن السوفييت لا يمنعون مصر من العمل العسكرى ، ولكن « الحرب .. هى الحرب » ، واتخاذ القرار من حق القيادة السياسية والقوات المسلحة فيها ، ولكن من الضرورى بدء العمل العسكرى بحيث يكون مضمونا ، وبغير عجلة حتى يحقق أهدافه .

٦ ـ وبالنسبة لعمل عسكرى فى عام ١٩٧٢ ، يقبل السوفييت الأفكار المصرية ، وعلى القيادة المصرية تقدير حجم العمل ومداه ، مع مراعاة إحراز التفوق فى الدبابات والمدافع ، وتوقيت العمل فى النصف الثانى من عام ١٩٧٢ .. بعد مؤتمر القمة .

□ □ □

واختتم بريجنيف حديثه بقوله « **تتلخص سياستنا نحو مصر فى تدعيم العلاقات معكم بما فى ذلك العلاقات الحزبية ، وتنسيق العمل السياسى على المستوى الدولى مع التفكير فى مبادرات جديدة ، ثم تدعيم التعاون فى العمل العسكرى** » .

وعن النقاط العملية ، تم الاتفاق على :

١ ـ فى مجال التنسيق السياسى :

يكلف وزيرا الخارجية بدراسة مبادرات للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة .

٢ ـ فى مجال المساعدات العسكرية :

- **توسيع قاعدة إنتاج الذخائر والاتفاق على إنتاج ٦٠ طائرة ميج ٢١ المعدلة فى مصر .**
  توريد ٢٥ طائرة ميج ١٧ للتدريب والعمليات .
  و ١٠٠ طائرة ميج ٢١ معدلة (منها ٧٠ حتى منتصف العام) .
  و ٢٠ قاذفة تى يو ٢٢ (حمولة ٩ طن ، مدى ٢٥٠٠ كيلو مترا) .
  و ٢٠٠ دبابة ت ٦٢ (يتم التوريد حتى منتصف العام) .
- **إعادة النظر بالنسبة لمعدات الحرب الالكترونية .**
- **تنسيق التعاون المصرى ـ السورى فى مجال استخدام المطارات ودعم الدفاع الجوى السورى والعناية بتدريب الطيارين .**

وفى النهاية وعد الرئيس بالعمل على تحسين علاقات العسكريين المصريين والمستشارين قائلا « **اتركوا هذا الموضوع لى شخصيا** » ، كما دعا المارشال جريتشكو لزيارة مصر ..

وسأله بريجنيف .. « هل أنت سعيد ؟ »

ورد الرئيس .. « نعم » ..

انهيار اتفاق فبراير

مع نهاية زيارة موسكو ، كان من الطبيعى تنظيم برنامج العمل الوطنى . إلا أن لقاء الرئيس السادات فى ١٣ فبراير بمسئولى مختلف قطاعات العمل كان مناسبة هامة ، تناول فيها الهوة الواسعة بين آراء هذه القطاعات فى نظرتها للمسائل الداخلية استعدادا لدخول المعركة العسكرية . **« فاليمين » يطالب بقدر أكبر من الحريات ويدعو إلى وضع دليل فكرى جديد للتنظيم السياسى .. والقبول بالمزيد من الانفتاح . أما « اليسار » فقد رأى فى اقتراب موعد المعركة مبررا لتأجيل ما ينادى به اليمين ، خاصة وأن المؤسسات لم تكن قد استكملت فعاليتها مما يجعل إطلاق حريتها مغامرة باستمرار الوحدة الوطنية .**

وفى النهاية ، حسم الرئيس السادات الجدل الدائر فى منتصف فبراير بدعوته إلى تأكيد وحدة قوى الشعب العامل وحماية اتحاد الجمهوريات العربية . وطالب بالانفتاح على كل قوى العالم دون عقد وحساسيات مع دعم الصداقة المصرية ـ السوفييتية ، وبإعداد أنفسنا لصراع سياسى وعسكرى طويل .

وفى أوائل مارس ، زار الرئيس السادات السعودية والكويت بهدف تعبئة القوى العربية تأييدا

لجهود مصر . وخلال اجتماعيه ، **تقرر أن تتسلم مصر سربين سعوديين وسربا كويتيا من القاذفة ـ المقاتلة « لايتننج » ، على أن يجرى تدريب الطيارين المصريين فى القواعد السعودية والكويتية .**

وفى إطار اتحاد الجمهوريات العربية ، قررت مصر قطع علاقاتها الدبلوماسية بالأردن ردا على مشروعه بتكوين اتحاد يضم المملكة والضفة الغربية وقطاع غزة . وعارضت سوريا ومصر دعوة ليبيا ـ إلى أن تستكمل الاستعدادات لخوض المعركة ـ إلى شن عمليات فدائية وتنظيم سلسلة من الاشتباكات لعجم عود القوات الإسرائيلية . فقد **خشى السوريون أن يستدرجوا لمعركة لم يستكمل الإعداد لها . واعتبرت مصر العمليات الفدائية مكملة للعمليات العسكرية .. وكان ذلك الموقف مثار نقد ليبيا التى رأت فى موقف شريكتيها تراجعا .. وافتقارا إلى « إرادة القتال » .**

وعلى المستوى الدولى ، دعت لندن ـ تؤيدها باريس ـ إلى عدم انتظار « قمة » مايو ، واستبعدت احتمال تحقيق اتفاق فى مؤتمر موسكو حول الشرق الأوسط ، كما لم تكن تثق فى قدرة الوسيط الدولى على تحقيق نتائج ايجابية فيما لو أشرف على المباحثات عن قرب . ولم تكن الولايات المتحدة متعجلة للتوصل إلى تسوية ، فلم يكن شىء ليشغل بال الرئيس نيكسون مع اقتراب الانتخابات . أما الصين فلم تكن ترى غير **أسلوب القوة لاستعادة الحقوق .. مع الاعتماد على النفس والقوى الصديقة .**

□ □ □

ولقد زاد من تعقيد الأمور سوء فهم أدى إلى توقف الارتباط على برنامج التسليح لعدة أشهر ثمينة . ففى منتصف مارس ، قرر الفريق صادق استدعاء الوفد العسكرى الموجود فى موسكو لإبرام العقود التفصيلية لاتفاق فبراير ، وذلك احتجاجا على طلب السوفييت أن يتم تسديد قيمة الصفقة بالعملة الصعبة ونقدا .

وفى القاهرة ، طلب وزير الحربية إيضاحا من كبير المستشارين السوفييت ، الذى أبلغه أن تلك كانت رغبة الحكومة المصرية . ورفض الوزير هذا التفسير ، وطلب على الفور أن تسحب القوات السوفييتية من مهامها الدفاعية وتعاد إلى بلادها ، حتى تستغل نفقاتها ـ التى تدفع بالعملة الحرة ـ لسداد ثمن المعدات المطلوب التعاقد عليها .

وكانت الحقيقة تتلخص فى أن الرئيس ـ قبيل سفره لموسكو وتأكيدا لإصراره على مطالبه ـ كان قد كلف الدكتور عزيز صدقى بإبلاغ السفير السوفييتى باستعدادنا لدفع قيمة مشترياتنا ـ على غير العادة ـ بالعملة الحرة . **وكان الرئيس يتوقع أن يبيع الليبيون صفقة بترول للسوفييت .. يمكن أن تستغل قيمتها لسداد قيمة صفقة الأسلحة المصرية .**

□ □ □

ووقفت استمع للرئيس وهو يحاور الفريق صادق - هاتفيا - حول ما اتخذه من اجراءات استدعاء الوفد العسكرى وتنحية الوحدات السوفييتية العاملة فى مصر .

كان حوار الرئيس هادئا .. رغم أنه كان يدرك دون أدنى شك الأبعاد السياسية والعسكرية للموقف الجديد الناشىء عن مبادرة صادق ، وهو موقف أقل ما يوصف به أنه بالغ التعقيد . وكان مما يزيد من حرج الرئيس أنه يعرف أن السوفييت لم يخطئوا .. فقد استجابوا تماما لرغباتنا التى أبلغت لهم .

كان الموقف الجديد الذى خلقه صادق :

١ - يعطل برنامج تسليح قواتنا طبقا لاتفاقية فبراير ١٩٧٢ ، ويسبب خللا لعدة أشهر فى نظام الدفاع الجوى ويؤجل دعم الدفاع الجوى السورى . ومن ثم فهو يدمر تخطيطنا ويعود بنا إلى دائرة اللاسلم واللاحرب .

٢ - ويخلق على المستوى السياسى توترا فى العلاقات المصرية - السوفييتية ، إذ يدفع إلى العلن ما جاهد الجانبان من أجل تجاوزه .

٣ - كما يفسح على المستوى الدولى المجال لردود فعل واسعة النطاق لم يكن أحد على استعداد لتقييمها وحساب انعكاساتها على موقفنا .

ولكن موقف صادق كان له بعد آخر .. يتصل بعلاقاته هو بالرئيس السادات . **فالفريق صادق كان فيما ذهب اليه قد تجاوز سلطاته و « اعتدى » - ربما دون قصد - على سلطات رئيس الدولة . فمثل المسائل التى عالجها تعد من صميم اختصاص القيادة السياسية .. وعملا من أعمال السيادة التى يمارسها رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة .. وحده ، وليست من المسائل الفنية التى يحق للقيادة العسكرية أن تبت فى شأنها . وقد يكون من المبالغة القول بأن دور صادق المؤيد للرئيس السادات فى أحداث مايو ١٩٧١ ، كان قد رسخ فى ضمير البعض باعتباره مبررا لازدواج السلطة ! .**

وفى مواجهة هذا الموقف ، كان على الرئيس الاختيار بين أمرين :

□ **الأول :** أن يوافق على الإجراءات التى اتخذها وزير الحربية .. وبذلك يكون قد قبل التسليم بسلطته السياسية .. والتسليم لصادق برصيد سياسى ، باعتباره قد اتخذ موقفا « وطنيا » يستجيب إلى رأى عام فى صفوف الضباط .. يتعاطف مع اتجاهات وزير الحربية المعارضة للوجود العسكرى السوفييتى فى مصر .

كما كان التسليم بالأمر يعنى أن نبقى معلقين .. دون هدف نسعى إليه .. ودون سياسة تهدى خطواتنا .. ودون برنامج نعمل على تنفيذه .

□ **الثانى :** أن يقرر إلغاء هذه الإجراءات ، وهذا يعنى سحب الثقة من وزير الحربية فى

توقيت قد لا يكون مواتيا . ولم يكن من الطبيعى أن يخذل الرئيس وزير الحربية فى أمر يتصل بالسيادة الوطنية .. ومن ثم يصبح مسئولا عن تقديم تفسيره الواضح والمقنع والذى يبرر خطوته هذه .

وفى النهاية اتخذ الرئيس حلا وسطا .. فقرر تحقيق التخلى جزئيا .. وذلك بسحب ثلثى القوة السوفييتية مع الإبقاء على الثلث فى مواقعه . وهكذا يتجنب سلبيات التخلى الكامل .. إلى حد ما ، ويؤمن إيجابيات الإجراء المقرر .. إلى حد ما ، بينما يحتفظ لنفسه بحرية الحركة مستقبلا تجاه السوفييت .. أو وزير الحربية .

- **وهكذا أصبح القرار .. هو قرار السادات .**
- **وهو قرار يستجيب للرأى العام داخل المؤسسة العسكرية .**
- **ويبقى باب الحوار مفتوحا مع السوفييت ، بينما يمثل إنذارا مغلقا لهم .**

وانتهى الحوار الهاتفى .. بين السادات وصادق .
ولكن الأزمة لم تكن قد انتهت .

□ □ □

وفى ١٨ مارس ، اجتمع الرئيس بالسفير السوفييتى وكبير المستشارين العسكريين حيث أبلغهما :

١ ـ أن الطائرة تى يو ٢٢ لا تفى بالغرض المطلوبة من أجله ، ومع ذلك فنحن على استعداد لشرائها على أن يسدد ثمنها بالعملة المصرية .

٢ ـ وبالنسبة للدبابة ت ٦٢ ، فإنه يصعب سداد ثمنها بالعملة الصعبة ، بعد فشل الاتفاق الليبى ـ السوفييتى على صفقة البترول .

٣ ـ تأكيد حاجتنا للطائرة ام ٥٠٠[١] على أن ندفع ثمنها بالعملة الصعبة ، وكذا ثمن قطع غيارها وذخيرتها .

٤ ـ أن وزير الحربية قد تلقى تعليمات بإبلاغ كبير المستشارين بقرار سحب ١٢ كتيبة صواريخ سوفييتية من مجموع القوة البالغ ١٨ كتيبة والمنتشرة ما بين الإسكندرية والقاهرة وأسوان ، على أن تحل محلها الكتائب المصرية التى تم تدريبها .

وفى موسكو ، أبلغ وزير الدفاع المارشال جريتشكو سفيرنا يحيى عبد القادر ، بأنهم لا يستطيعون أن يبيعونا الطائرة ام ٥٠٠ ، وأنهم قد أوقفوا شحن الطائرات تى يو ٢٢ التى يعدونها طائرة جيدة ويرجحون رفض مصر لها بعد حصولها على الطائرات لايتننج . أما عن الدبابة ت ٦٢ ، فقد تم إرسال عشر دبابات منها إلى مصر ، وسوف يستكملون باقى الصفقة

---

(١) طائرة استطلاع تبلغ سرعتها ٣ أمثال سرعة الصوت ، وتطير على ارتفاع ٧٠ ألف قدم ، وكان للسوفييت ٤ طائرات من هذا الطراز فى مصر .

فى المواعيد المقررة ، وسيبحثون عن حل مرض بشأن سداد ثمنها .. لأنهم ليسوا « تجار سلاح » . .

السادات يؤجل قراره

وعلى ذلك ، لم يكن مفاجئا لنا أن نتلقى رسالة من الزعماء السوفييت تتضمن دعوة عاجلة للرئيس السادات لزيارة موسكو فى أواخر شهر إبريل لمناقشة الموقف ، عملا بأحكام معاهدة الصداقة والتعاون . وكان ذلك يعبر عن قلق السوفييت ، وهم على أبواب مؤتمر القمة السوفييتى ـ الأمريكى ، من حدوث أى شرخ فى مركزهم التفاوضى .

ولم يكن السوفييت فضلا عن ذلك ، غافلين عما يتردد فى الدوائر الدبلوماسية فى القاهرة عن اتجاه نحو **تشكيل « محور » يصل طهران والرياض والقاهرة** بهدف إضعاف النفوذ السوفييتى فى مصر . كما كانوا مدركين للأسباب التى دفعت ليبيا للتراجع عن التعاقد على صفقة تشمل القاذفة تى يو ١٦ والدبابة ت ٦٢ ، **بأن ذلك بإيعاز من دوائر مصرية على الأرجح .**

وفى ١٢ ابريل بعث الرئيس السادات ـ بناء على توصية السفير السوفييتى ـ خطابا الى الرفيق بريجنيف يتناول فيه موقف العلاقات بين البلدين واتجاهات القيادة المصرية بالنسبة للأوضاع السياسية والعسكرية .. وبصفة خاصة :

١ ـ أن الولايات المتحدة صعدت من ضغوطها مع اقتراب مؤتمر القمة بالإخلال بميزان القوى بيننا وإسرائيل ، وتوجيه حملة نفسية للعالم العربى تستهدف إضعاف ثقتنا بالاتحاد السوفييتى ، **وتفتيت التضامن العربى بتشجيع الملك حسين على تقديم مشروع المملكة المتحدة .**

٢ ـ أن الوقت ليس لمصلحتنا ، فإسرائيل تعد نفسها لمرحلة استقرار طويلة وذلك ببناء قاعدة فنية وتكنولوجية ، وتطوير صناعتها الحربية المتقدمة وبحوثها العلمية فى المجالات « غير التقليدية » ، ثم بتدفق المهاجرين ورؤوس الأموال ، وبتهويد الأرض المحتلة .. مما يثبت استقرارها فيها .

٣ ـ أهمية بحث الإجراءات السريعة لدعم موقفنا . ونظرا لضيق الوقت المتبقى حتى موعد مؤتمر القمة ، فالمطلوب هو إعطاء العالم الخارجى « **مؤشرات » عن اتجاهنا المستقبل ، فى حالة فشل قمة موسكو . وتعنى هذه المؤشرات تأكيد اتجاه السوفييت إلى تطوير القدرات الهجومية لقواتنا الجوية .**

□ □ □

كانت زيارتنا لموسكو فى نهاية إبريل مثقلة بهمومنا ، مشحونة باعتبارات عدم الثقة من الجانبين . ولم نكن ندرك حقيقة هامة ، وهى أن ازدياد حجم علاقات البلدين ، قد أدى الى اتساع رقعة الاحتكاك بينهما . وكان من الطبيعى أن يعمل الجانبان معا من أجل تطويق احتمالات

الخلاف ، ولكن هذا لم يتحقق . **وخيم على اجتماعاتنا جو أقرب إلى الكآبة .. لم يسبق لنا أن عهدناه ، فلم يكن لقاء حليفين ، ولم يكن يوفر ظروف العمل المشترك ..**

ففى الاجتماع الأول ، عرض الرئيس السادات الاعتبارات التى ضمنها خطابه فى ١٢ ابريل ، مضيفا أن رسالة شفوية قد بلغتنا من الولايات المتحدة تعرض بدء المفاوضات المباشرة مع إسرائيل دون شروط مسبقة ، بغرض إعادة فتح قناة السويس . وكان ذلك يعنى أن إسرائيل تدرك عدم قدرتنا على تغيير الوضع الراهن بالقوة .. ومن ثم فلن تستجيب لتحقيق تسوية سلمية عادلة . ولهذا ، طالب الرئيس السوفييت بإعلان حول موقفهم من تحرير أراضينا .. وباتخاذ إجراءات واضحة للجميع .

وكمرشد للقيادة السوفييتية فى مباحثاتهم المقبلة مع الولايات المتحدة ، عرض الرئيس مبادىء التسوية السياسية التى يلتزم بها السوفييت ، كما حدد المسائل التى نرفض أن تكون موضوع اتفاق بين القوتين الأعظم .. وهى :

- ☐ استمرار وقف إطلاق النار ، الذى أصبح عبئا علينا .
- ☐ الحد من التسليح لدول المنطقة قبل جلاء إسرائيل عن الأراضى المحتلة .
- ☐ ضم الأراضى الفلسطينية للأردن فى إطار « المملكة العربية المتحدة » .

وأكد بريجنيف أن السوفييت لا يقفون مكتوفى الأيدى فى مواجهة الاحتلال ، وأن صداقتهم ليست مرحلية . فإذا لم يكونوا قد قدموا القدر المطلوب من المساعدات ، فذلك لا يعنى أن الصداقة « قد تخربت » . أما عن أساس صداقتهم لمصر فهو خطها السياسى .. « **خط التطور على الأسس التقدمية** » . **ولفت النظر إلى تواجد ١٥٠٠ أمريكى فى مصر « معروف أن أغلبهم جواسيس »** .

☐ ☐ ☐

وفى الاجتماع الثانى ، عرض الرفيق بريجنيف برنامجا للتسليح يتضمن أسلحة لم يسبق إمداد مصر بها :

- ☐ ١٦ طائرة سوخوى ١٧ ، التى بدأ تجهيز الطيران السوفييتى بها (السرعة ٢١٥٠ كيلو مترا فى الساعة . المدى ١٥٠٠ كيلو مترا . الحمولة ٢,٥ طن) .
- ☐ صواريخ سطح / سطح ، يتولى العلماء اختبار تجهيزها برأس « تقليدية » .
- ☐ وحدات صواريخ وكتائب فنية لتعزيز قوات الدفاع الجوى .

ثم تناول الحديث عددا من المسائل الهامة :

١ - موقف قوات الدفاع الجوى السوفييتى

أثار بريجنيف طلب مصر تخلى الوحدات السوفييتية وتعديل اتفاقية استخدامها ، باعتبارها مسائل تبحث على المستوى السياسى وليس العسكرى .

وكان تقديره أن المستشارين «ورقة» فى أيدينا فى مواجهة إسرائيل وأمريكا ، فالأمريكيون

قلقون من وجودهم ويدرسون كيف يطردونهم من مصر . ولهذا فتخفيض عددهم أمر غير سليم ، مضيفا « لكننا لا نجادل .. فالأمر متروك لكم » .

وأكد الرئيس السادات أن ذلك كان قراره وليست له أبعاد سياسية ، وأنه أجل تنفيذ التخلى حتى يناقشه معهم ، وأنه لا مانع من استبقاء الكتائب « مؤقتا » . وبالنسبة لتعديل الاتفاقية ، فإن مرجعه هو ما تتمتع به القوات السوفييتية من مزايا وحصانات .. مما يدفعه للإصرار على « معرفة ما يدخل البلاد » .

٢ ـ حجم المساعدات السوفييتية

أشار بريجنيف إلى ضرورة الإعلان عن حقيقة حجم المساعدات السوفييتية ، وتحدث رئيس الوزراء كاسيجين قائلا إن الشعب والجيش والمثقفين فى مصر لا يعرفون حقيقة ميزان القوى بين العرب واسرائيل ، وإن الكثيرين يتصورون إن الاتحاد السوفييتى لا يوفر الاحتياجات المطلوبة . وإن أفراد القوات المسلحة يرددون هذا القول ، وإن تصريحات بعض القادة تعد دعاية لصالح إسرائيل وأسلحتها . والولايات المتحدة تؤيد هذه الأفكار بكل قوة لزعزعة وحدة الشعب المصرى ، ومن الصعب معالجة ما تزعزع . وإن المهمة الأساسية هى خلق الوحدة الوطنية وخلق مجموعة موحدة تلتف حول رئيس الجمهورية وأفكاره .

وأضاف أن مصر متفوقة ولديها أسلحة هجومية وأن الواجب هو إعادة الثقة لدى الشعب والإعلان عن هذا التفوق . وأن أمريكا اعترفت بقوة الأسلحة السوفييتية فى فيتنام ، وكذا جنرالات الهند . كما أن موقف مصر السياسى قوى ، وعليها الإعلان بوضوح عن عزمها إعادة إسرائيل إلى حدودها واسترداد الأراضى المحتلة . وأخيرا ، أن على مصر أن تثق فى سياسة السوفييت المبدئية ، مضيفا أنه « بدون ثقة لن تكون صداقة و « لا ثقة » تساوى « لا صداقة » .. وأن « تصريحاتنا ليس فيها سلبيات بالنسبة لكم » ، وأن الاتحاد السوفييتى يدعم وحدة الدول العربية ومصر تتزعمها كلها .

وتناول الرئيس السادات فى رده النقاط التى أثيرت ، وصرح بقوله « **لست ضد الوجود السوفييتى فى مصر . على العكس فمن أيام عبد الناصر ، نعتبره وسيلة ضغط على الغرب . ولكننا نريد وجودا يخيف أمريكا حقيقة .. وجود سلاح فعال يحيد إسرائيل فى العمق » . وأضاف أنه « لا اعتراض لدينا على وجود ١٠ آلاف جندى آخرين .. ولكن بسلاح يصل إلى عمق إسرائيل .. » . ثم يضيف « علينا أن نعلن أن الاتحاد السوفييتى يقف بقوة لمساعدتنا على تنفيذ قرار مجلس الأمن ، وأن نتبع ذلك بخطوات تظهر للغرب وإسرائيل جدية العمل » .**

وأخيرا اتفق على إصدار بيان قوى اللهجة .. وعلى زيارة يقوم بها المارشال جريتشكو لمصر فى طريق عودته من الصومال .

وفى اليوم التالى عاد وفدنا إلى القاهرة .

□ □ □

وفى أوائل مايو وبمناسبة زيارة جريتشكو لمصر ، أبلغنا السوفييت بوصول سرب قاذفات فى منتصف مايو .

إلا أن حادثا وقع قبل وصول جريتشكو بأسبوع ، عندما أجرى رجال الجمارك تفتيش أمتعة عدد من الخبراء بمطار القاهرة ، وهم فى طريق عودتهم إلى الاتحاد السوفييتى . وكان الغرض هو التأكد من أنهم لا يحملون معهم سلعا ذهبية ، مخالفين بذلك قانون البلاد . وعلى ذلك فقد تعطل سفر الخبراء إلى ما بعد الظهر ، حتى أمر الرئيس السادات ـ وكان يومها فى ليبيا ـ بسفرهم إلى بلادهم . ولم يتبين خلال هذا الحادث ما يؤكد شائعات « تهريب » الذهب من مصر .. فلم يكن الخبراء يحملون ما يزيد عن الهدايا الطبيعية التى يحملها السائح لعائلته .

ولقد رجح الكثيرون أن ما تم كان بتوجيه الفريق صادق ، الذى أراد قبيل وصول وزير الدفاع السوفييتى أن يؤكد بقاء مشكلة الخبراء « حية » ، وأن تجميد إجراءات مارس لم يكن نهائيا .. وربما أراد أيضا أن يؤكد لنا ـ فى الداخل ـ أنه غير راض عما انتهت إليه الأمور ، وأنه مثابر فى سعيه إلى تعديلها .

وأثار هذا الحادث التكهنات حول دوافع الفريق صادق ، ورجح الكثيرون أن يكون عام الدراسة الذى أمضاه صادق فى موسكو عام ١٩٥٨ قد ترك لديه انطباعات غير حسنة تجاه السوفييت والعسكرية السوفييتية عامة ، الأمر الذى لم يستطع صادق أن يتجاوزه .. حتى بعد أن أصبح قائدا عاما .

وهكذا لم يكن ملف الخبراء السوفييت قد أغلق .

وكانت لنا عودة إلى إعادة فتحه .

ولكن كان علينا أن ننتظر مؤتمر القمة فى موسكو .. لكى نتبين فى أى اتجاه نتحرك ، نحو الوفاق .. أم الخلاف ، لكى تلتقى طرق تقدمنا .. أم لنفترق .

□ □ □

وفى ١٤ مايو ، وصل جريتشكو إلى القاهرة ، وسبقته إلى مطار غرب القاهرة ٤ طائرات سوخوى ١٧ تقرر إمداد مصر بها فى اتفاق إبريل ، ولتكون « مؤشرا » على اتجاه مستقبل لدعم العناصر الهجومية فى القوات الجوية على نحو ما طلبه الرئيس السادات . وبهذه المناسبة أقيم عرض جوى اشترك فيه هذا السرب ، وتلاه صدور بيان بأن مصر قد تسلمت قاذفات بعيدة المدى .

وفى اليوم التالى ، تم توقيع اتفاقية التسليح المنفذة لقرارات اجتماعات إبريل ، موضحة توقيتات تسليم الأسلحة خلال عام ٧٢ / ١٩٧٣ .

قمة موسكو .. مايو ١٩٧٢

خلال الأسبوع الأخير من مايو ، تم اجتماع القمة السوفييتى ـ الأمريكى فى موسكو . وكانت النتائج الجوهرية للمؤتمر تتصل بوضع المبادىء الأساسية لعلاقات جديدة بين القوتين الأعظم ،

تضمنت الاتفاق على الحد من الأسلحة الاستراتيجية . أما مشكلة الشرق الأوسط ، فقد شغلت مكانا متواضعا فى المباحثات ، يعكس عدم استعداد الأمريكيين لتناولها باهتمام .

ففى البيان المشترك الصادر فى نهاية المؤتمر ، جاء أن الجانبين « يعيدان تأكيد تأييدهما للتسوية السلمية فى الشرق الأوسط طبقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ » على أساس عدد من المبادىء تتضمن :

١ ـ دعوة الأطراف المعنية للتعاون مع الدكتور يارنج ، مع استعداد القوتين للمشاركة فى تحقيق تسوية سلمية فى المنطقة .

٢ ـ أن ذلك يفتح احتمالات تطبيع الموقف فى المنطقة ويسمح باتخاذ خطوات أخرى من أجل « **تأمين الاسترخاء** » فيها .

كما وضع وزيرا الخارجية عددا من المبادىء العامة التى تحكم التسوية ، ولقد لفت بعضها النظر بصفة خاصة :

١ ـ القبول بتنفيذ الاتفاق النهائى الشامل فى مراحل .

٢ ـ إجراء تصحيحات للحدود بالاتفاق الاختيارى بين الأطراف المعنية .

٣ ـ تقديم ضمانات دولية فعالة ، مع مشاركة سوفييتية وأمريكية مناسبة .

وسجلت الولايات المتحدة رأيها بعقد مفاوضات مباشرة فى « مرحلة ما » .. بينما سجل الاتحاد السوفييتى ضرورة حل مسألة اللاجئين طبقا لقرارات الأمم المتحدة .

□ □ □

كانت نتائج مؤتمر القمة ـ والتى تضمنتها رسالة الرفيق بريجنيف للرئيس السادات ـ مخيبة للآمال .. وإن لم تكن مفاجئة . فقد تبين أن السوفييت يفسحون الطريق لنجاح نيكسون فى الانتخابات القادمة ليستكملوا معه ما بدأوه من اتفاقات . وكانت الولايات المتحدة تهتم بصفة خاصة بتحقيق تسوية فى فيتنام لتدعم بها مركز نيكسون . ومن ثم تعثرت قضية الشرق الأوسط .

وفضلا عن ذلك ، فقد أصبحت الشكوك تساور الرئيس حول معنى تعبير « **تأمين الاسترخاء** » الوارد فى البيان الختامى . وكان تفسير الرئيس هو أن تطبيع الموقف والاسترخاء يتحققان نتيجة عودة الدكتور يارنج للمنطقة .. ولم يأخذ الرئيس بالتفسير الثانى وهو أن التطبيع والاسترخاء سيتحققان نتيجة للتسوية السلمية فى المنطقة ، مما يعنى استمرار الالتزام السوفييتى تجاهنا .

ومن أجل أن يقطع الشك باليقين ، قرر الرئيس إيفاد الفريق صادق إلى موسكو فى الأسبوع الثانى من يونيو ، لكى يؤكد التزامات السوفييت طبقا لاتفاقاتنا معهم . كما كان السادات يأمل فى أن تحقق زيارة صادق إزالة ما قد يكون عالقا بنفوس السوفييت بالنسبة له شخصيا .

وحمل الفريق صادق رسالة الرئيس السادات للرفيق بريجنيف ، يشكره فيها على دفاعه عن الموقف المصرى ، ويسجل ما نلاحظه من تصريحات أمريكية تالية للمؤتمر تتعارض مع المبادىء التى تضمنها بيان موسكو ، ثم يتناول تقديره لضرورة الضغط الايجابى على محور واشنطن ـ تل أبيب . وأخيرا ، عبر الرئيس عن خشيته من أن يترتب على تأخير معركتنا ، أن تعزز اسرائيل

من مراكزها فى الأراضى المحتلة . وفى النهاية طالب الرئيس بالمسارعة بتوريد ما تضمنته اتفاقات التسليح .. والتى تم ابرامها فى مايو الماضى .

وفى اجتماعه بالفريق صادق ، أثار بريجنيف عددا من المسائل الهامة :

١ ـ أن المهمتين الأساسيتين لمصر هما طرد العدو من أراضيها ، والدفاع عن قضية الثورة لمصلحة شعب مصر .

٢ ـ دعا للعمل المنسق فى المحافل الدولية لتنفيذ القرار ٢٤٢ ، واستبعد أن يتفق السوفييت مع الولايات المتحدة على حساب مصر .

٣ ـ أن ما تعرضه إسرائيل من حلول سياسية غير مقبول ، ولهذا يؤكد تضامنهم مع مصر وتأييدهم لنضالها .

٤ ـ أن الموقف الداخلى فى مصر غير مستقر ، وأن بعض من ينتمون لجيل ماض مازالوا يحاولون إرجاع الأمور إلى ما كانت عليه .

٥ ـ أن تحرير الأراضى يتطلب بناء الجيش الهجومى .. ولكن قبل ذلك يجب التأكد مما اذا كان هذا الجيش سيحارب أم لا .. « فقد لا يحارب بعد هذا كله » .

٦ ـ أهمية الإبقاء على المستشارين السوفييت لاعتبارات دولية .

وقدر المارشال جريتشكو ضرورة تجهيز القوات المسلحة والدولة والشعب لمعركة طويلة الأمد ، وتوفير الأسلحة الهجومية بالقدر الذى يتطلبه نجاح المعركة .

وخرج الفريق صادق من زيارته مقدرا اهتمام السوفييت بالجبهة الداخلية فى مصر ورغبتهم تهدئة الموقف إلى ما بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية ، واتجاههم للمماطلة فى إمدادنا بالتسليح بأمل الوصول لتسوية سياسية للقضية .

وهكذا أصبحت هذه الزيارة وتقييم صادق لما دار فيها مقدمة لتفجير الموقف فى أوائل يوليو . وربما كان صادق متشائما فى تقييمه .. إلا أن حديث بريجنيف ـ رغم ترديده ما سبق أن عبر عنه فى مناسبات سابقة ـ كان خشنا وواضحا .. ودقيقا .. يأخذ فى اعتباره ما كان يتلقاه من تقارير حول موقف القيادة العسكرية المصرية وقواعدها من التعاون مع الاتحاد السوفييتى .

وهكذا كنا قد بلغنا نحن والسوفييت .. نقطة حرجة .

كان الكثيرون على الجانبين قد أصبحوا متعبين .. وكان كل من البلدين قد أضحى عبئا على الآخر ! .. وأصبح من الحتمى أن يصلا إلى نقطة الحسم .

الولايات المتحدة .. تعد لضربة التخلى

كان من بين الاعتبارات التى فجرت الخلاف المصرى ـ السوفييتى ، المناورات الأمريكية التى استهدفت تأكيد عجز السوفييت عن تحقيق تسوية سياسية وانفراد الولايات المتحدة بالقدرة على التأثير فى الموقف .

فقد عاد جوزيف سيسكو ليطرح مجددا المبادىء التى تحكم سياسة بلاده على النحو التالى :

١ ـ تأييد أمريكا للتسوية السياسية لتجنب اندلاع حرب عربية ـ إسرائيلية أخرى ، وكذا تجنب المواجهة العسكرية بين القوتين الأعظم .

٢ ـ ليس بمقدور القوتين الأعظم إحداث تغييرات جذرية فى الموقف ، أو تقريب وجهات نظر الجانبْين بشأن تسوية شاملة .

٣ ـ إن الوسيلة العملية هى إبرام اتفاقية مرحلية حول قناة السويس ، تكون خطوة أولى هامة نحو تسوية شاملة وسلمية ونهائية .. وهى الهدف الأسمى .

٤ ـ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة .

٥ ـ إن إمداد إسرائيل بالأسلحة لا يتعلق بالأطراف المحلية فى المنطقة وحدهم ولكن بالوجود السوفييتى فى المنطقة أيضا .

٦ ـ استعداد الولايات المتحدة ، حتى فى عام انتخابات الرئاسة ، للقيام بدور للتوصل لاتفاق مؤقت بشأن قناة السويس .

□ □ □

وفى ٢٦ يونيو بعث الرئيس نيكسون برسالة شفوية للرئيس حول مؤتمر موسكو ، حاول فيها أن يخلق الانطباع القوى بالمكان المتواضع الذى احتلته مشكلة الشرق الأوسط فى المباحثات .

فأكد نيكسون اختلاف وجهات النظر فى المؤتمر حول عدد من المسائل الدولية ، وأعرب عن « الثقة بأن البلدين يرغبان فى منع النزاع فى أى منطقة فى العالم من أن يتطور إلى مواجهة مباشرة بينهما .. والأمل أن يساعد ذلك على منع النزاعات والمواجهات المستقبلة » ، وأخيرا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى « لم يدّعيا فى المؤتمر الحديث باسم أى أمة أخرى » .

وجاء رد السادات على رسالة نيكسون عنيفا .. متضمنا بصفة خاصة :

١ ـ ضرورة التصفية النهائية لبؤر العدوان والاغتصاب ، وتحقيق العدالة وتأمين الحقوق المشروعة للشعوب ، لتجنب المواجهة بين القوتين .

٢ ـ إن تكريس الأمر الواقع لا يسهم فى تحقيق السلام .. وإن حق كل دولة فى تأييد مصالحها الوطنية المشروعة لن يكون محل نقاش .

٣ ـ إن السلام لا يتجزأ ، ومشكلات العالم مترابطة فى انعكاساتها على الأمن والسلام الدوليين .

٤ ـ التنويه إلى مسئولية الولايات المتحدة عن استمرار العدوان الجاثم على أراضى شعوب عربية واغتصاب الحقوق المشروعة لهذه الشعوب .

٥ ـ إن قضيتنا تحتل فى اهتمامنا الأسبقية على كل ما عداها . وإن شعوبنا عازمة على استخلاص أراضيها وحقوقها وسوف تمارس دائما حزيتها فى الاختيار ، واثقة أن إرادتها فى النهاية سوف تنتصر .

□ □ □

وواصلت الولايات المتحدة جهودها من أجل « فك الارتباط » المصرى ـ السوفييتى . ومنذ الأسبوع الأول من يوليو نقل عنها وسطاء سياسيون :

١ ـ الاقتناع برغبة مصر فى حل سلمى .. وأن أمريكا لم تحاول خداعها ولا تنتظر إلى ما بعد انتخابات الرئاسة فى نوفمبر . وهى على استعداد للإسهام بجهدها إذا طلب منها ذلك .

٢ ـ إن شكوك مصر فى أمريكا ضار لها .. فليست هى التى تفكر فى تنحية السادات ، بل تعتبره رجل دولة يعمل من أجل السلام .. وستساعد مصر فى بناء اقتصادها وتشييد مدنها .. وتقليص اعتمادها على السوفييت .

٣ ـ ولكنها لا تستطيع مساعدة الرئيس ما لم يتخذ قرارا إيجابيا بالبدء بمباحثات عن قرب ، تحت إشراف أمريكا وعلى أساس نقاط روجرز الست .

٤ ـ إن إسرائيل توافق على عقد اتفاقية مرحلية باعتبارها خطوة لتسوية شاملة .. ولكنها لن تلتزم من الآن بالتحرك إلى الحدود النهائية كخطوة تالية ، كما أن الاتفاقية المرحلية لن تحل مسألتى اللاجئين والقدس .

وكانت الولايات المتحدة تضع فى اعتبارها وعد مصر باستئناف العلاقات الدبلوماسية عندما تتحقق الاتفاقية المرحلية ، وإنهاء الوجود العسكرى السوفييتى ومعاهدة الصداقة والتعاون فور انسحاب إسرائيل .

وأخذنا نقترب بسرعة من الصدام ..

□ □ □

« الصيف الساخن »

فى ٥ يوليو كنت مجتمعا بالرئيس السادات ، عندما تحدث إلىّ عن اتجاهه ـ حتى نهاية أكتوبر ، قبيل الانتخابات الأمريكية ـ لمطالبة السوفييت بالقوة الجوية المطلوبة . فإذا لم يستجيبوا ، فسوف يطلب منهم سحب المستشارين والخبراء العسكريين وإنهاء التسهيلات فى الموانىء والمطارات المصرية . ولقد أعربت عندئذ للرئيس عن تقديرى لخطورة مثل هذا الإجراء الذى يخل بالتوازن فى المنطقة ، طالما استمر الاحتلال الإسرائيلى مدعما بالقوة الأمريكية على الأراضى العربية .

وفى ٦ يوليو ، طلب السفير السوفييتى مقابلة الرئيس السادات لكى يسلم رسالة جاءته من القيادة السوفييتية .

وفى ٨ يوليو ، استدعيت السفير السوفييتى للاجتماع بالرئيس فى المساء .. كما توجهت إلى قصر الطاهرة لحضور الاجتماع .

وقدم السفير فينوجرادوف رسالة الرفيق بريجنيف ، وكانت تتضمن تفاصيل مباحثاته مع الرئيس الأمريكى فى موسكو ، وعددا من النقاط المتصلة بالعلاقات المصرية ـ السوفييتية والجبهة الداخلية فى مصر وبخاصة :

- الانطباع بأن الرئيس نيكسون يدرك الخطر الذى يهدد الولايات المتحدة نفسها نتيجة النهج العدوانى للسياسة الإسرائيلية تجاه الدول العربية .
- اعتراف الجانب الأمريكى بالقرار ٢٤٢ أساسا للتسوية « مما يحد من حرية المناورة الأمريكية » فى نضالنا من أجل التسوية السياسية .
- الحاجة للتشاور بين مصر والاتحاد السوفييتى حول خطوات إضافية لاستمرار الضغط على الولايات المتحدة .

ثم انتقل بريجنيف للإشارة إلى الأوضاع الداخلية فى مصر ومنها :

□ **الشائعات والتلفيقات** « التى تنشرها دوائر مصرية معينة حول سياسة السوفييت فى الشرق الأوسط ، و « **كأنه يكاد يتواطأ مع الولايات المتحدة** » حول قضايا المنطقة ، وما تدعيه من عدم التزام السوفييت بمواعيد شحنات العتاد العسكرى .

□ أنه بعد بناء القوات المسلحة الدفاعية لمصر يبدأ تسليح الجيش للقيام بمهام التعرض ، وهو الهدف الذى تخدمه شحنات الأسلحة الجديدة بمقتضى اتفاقية إبريل . والتأكيد بأن طلبات مصر الإضافية محل بحث يوشك أن يتم ، وأن السوفييت سيستمرون فى تقديم المساعدات العسكرية الشاملة « لمصر الصديقة » .

□ الدعوة إلى تقوية الروح المعنوية وتوضيح أهداف النضال ضد الإمبريالية والصهيونية والاهتمام بتدريب الطيارين ورجال الدبابات .

□ تقديره للإجراءات التى تحد من نشاط القوى اليمينية فى مصر ، ولتحركها تحت قيادة السادات الصلبة على طريق التقدم الاجتماعى .

□ □ □

وتحدث الرئيس السادات فاستذكر المناسبات خلال عامى ٧١ و ١٩٧٢ والتى لم يتحقق فيها الوفاء بالوعود التى بذلها المسئولون السوفييت حول برامج التسليح ، وأضاف أنه يجد نفسه مضطرا مرة أخرى للشكوى حول عدم توريد الأسلحة التى تم التعاقد عليها خلال زيارة المارشال جريتشكو فى مايو . وأضاف أنه يبدو أن الاتحاد السوفييتى لا يتفق والقيادة المصرية ، وأنه فشل فى تقدير مخاطر الموقف . وبينما تهتم مصر بالحفاظ على الصداقة مع السوفييت ، إلا أنها لن تقبل الخضوع تحت وصاية أحد . واستطرد محددا قراراته فيما يلى :

١ - رفض رسالة القادة السوفييت شكلا وموضوعا ، ورفض هذا الأسلوب فى التعامل .

٢ - شكر الاتحاد السوفييتى على المساعدة التى قدمها العسكريون السوفييت ، وأنه يريد إنهاء خدماتهم اعتبارا من ١٧ يوليو ١٩٧٢ .

٣ - الأسلحة السوفييتية الموجودة فى مصر ، إما أن تباع لنا ويدرب عليها المصريون أو يجرى سحبها .

٤ - القوات السوفييتية التى تبقى ، توضع تحت القيادة المصرية إلى أن يتم تدريب المصريين على معداتها .. أو تسحب .

٥ - الفنيون الذين قدموا لأغراض التدريب يبقون فى عملهم .

٦ - إجراء مباحثات على مستوى عال بين البلدين طبقا لمعاهدة الصداقة والتعاون .

وعندما انتهى الرئيس السادات ، علق السفير السوفييتى بقوله إنه يعتبر خطاب بريجنيف رسالة مؤقتة ، وإن الاتحاد السوفييتى له مطلق الثقة فى القيادة المصرية . ولهذا فإن قرارات الرئيس تعنى أنه يصدق الادعاءات المفتراة التى ينشرها الأمريكيون بأن الاتحاد السوفييتى قد غير سياسته تجاه مصر .

وانصرف السفير السوفييتى ومساعده ..

وجمعت أوراقى .. واستأذنت فى الانصراف ..

□ □ □

قرار الرئيس فى الميزان

كان لقرار الرئيس إنهاء الوجود العسكرى السوفييتى فى مصر ، وخاصة من حيث توقيته وأسلوبه فضلا عن مضمونه .. وقع شديد فى دائرة المسئولين الذين استدعاهم الرئيس لإبلاغهم به ، فقد كانت المفاجأة تامة . وكان التساؤل الأول الذى يقفز إلى الذهن يدور حول النتائج التى يمكن أن تترتب على هذه الخطوة ، وأظن أن الغالبية لم تكن ترى غير الاعتبارات السلبية المترتبة على هذا القرار .

ولقد أردت أن استطلع رأى الدكتور محمود فوزى ، **وكان تقييمه أن الرئيس « يمر بأزمة » وأن علينا مساندته وأن لا نزيد متاعبه ، مع استعدادنا لكى نقول له بود ووضوح ما نريد .**

وفى اجتماعى بالرئيس بعد أيام - فى استراحته بالقناطر الخيرية - وجدت من واجبى التحدث فى الأمر الذى شغلنى طيلة الأيام الأخيرة .

ورجوت الرئيس أن لا يستاء من مواقف ربما بدت له سلبية .. مؤكدا له أن لا أحد منا - نحن معاونيه - يبغى المزيد من السلطات ، إذ أن لدينا منها ما يفيض عن حاجتنا . وقلت إن مناقشة القرارات الكبرى - قبل اتخاذها - إنما يسمح للمسئولين من معاونى الرئيس بالتعرف عليها وتقييم ردود فعلها فى مختلف المجالات . وعندما يتخذ الرئيس قراره ، فلن يجد المعاونون أنفسهم يناقشون دوافعه ونتائجه .. ولكن وسائل تنفيذه وتنسيق الاعتبارات فى خدمة تحقيق أهدافه .

ولم يناقشنى الرئيس فيما قلت . لقد استمع فى صبر ، ولم يكن يعتبر نفسه مطالبا بتفسير . لقد كان يمارس سلطاته .

□ □ □

كان القرار خطوة اتخذها الرئيس عملا بسلطاته داخل دائرة ضيقة جدا من مستشاريه ، ربما لم تتجاوز الدكتور فوزى والفريق صادق . إلا أن أسلوب تطبيقه كان من اختيار الرئيس بحيث يحدث « **صدمة** » للاتحاد السوفييتى ترغمه على إعادة تقدير حساباته . ولم يكن القرار يمثل نهاية كاملة لعلاقات البلدين .. فهو لم يتناول التسهيلات البحرية الممنوحة للسوفييت أو معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين . ومن ثم كان قرارا « **محدودا** » يترتب عليه انسحاب « **جزئى** » للسوفييت ، طالما اقتصر على وحداتهم العسكرية المرابطة بين الإسكندرية وأسوان .

وكان من الطبيعى تقييم رد فعل السوفييت لهذا القرار ، وتقدير انعكاسه على مهمتنا الأولى .. وهى إزالة آثار العدوان واستعادة سيادة مصر على أراضيها . وكان من الصعب ، حتى على أكثر العارفين بشئون السوفييت ، **تقدير ردود فعلهم بالنسبة لقرار يعتبر « شكلا » أنه مهين .. واستفزازى ، كما أنه يؤذى سمعة الاتحاد السوفييتى فى منطقتنا وفى مناطق أخرى تعتبر مواقف مصر مثلا يحتذى . ولهذا كان تقديرى أن السوفييت سيعملون فى مرحلة سريعة على « تطويق » آثار هذا القرار وحصرها .. والحد من أن تمتد إلى مجالات تعامل أخرى . إلا أن ما كنت أخشاه هو ما يتصل بالمستقبل ، فالرجل الروسى لا ينسى الإساءة . وعلى هذا ، فقد انتظرنا نتائج زيارتى الدكتور صدقى فيما بين يوليو وأكتوبر لنتبين رد الفعل السوفييتى .**

ومع ذلك ، **فمنذ اللحظة الأولى لم أكن اعتقد أن القرار يسهم فى تحقيق أهداف مصر بإزالة آثار العدوان . فقد كان يترتب عليه فى تقديرى الإخلال بالتوازن ـ بصفة مؤقتة ـ على جبهة الدفاع المصرية ، إلى أن يستقر النظام الدفاعى المصرى الجديد فى مكانه . ولكن النتائج الأخطر كانت متوقعة فى المدى المتوسط .. إذا تثاقل السوفييت فى إمداد قواتنا باحتياجاتها ، مما يترتب عليه تآكل قدراتها القتالية .**

وفى هذه الظروف التى يخلقها القرار المصرى ، ستتضاءل احتمالات تحقيق تسوية سياسية . فلم يكن من المتوقع أن تبادر إسرائيل بتبنى أى مواقف سياسية مرنة ومقبولة وهى تشهد التحولات التى تجرى على جبهتنا . كما كان طبيعيا أن تتباطأ الولايات المتحدة حتى تتبين أبعاد القرار المصرى كاملة وردود الفعل السوفييتية . كما لم يكن من المتوقع ـ ومداد قمة موسكو لم يجف ـ أن تقدم الولايات المتحدة على خطوة قد يرى السوفييت تعارضها و « روح » اتفاق موسكو .

ولهذا بدا لى من الحيوى « احتواء » الموقف حتى لا تتطور بنا الأمور إلى إنهاء التسهيلات البحرية أو الغاء معاهدة الصداقة والتعاون ، إذ أن ذلك يمس القواعد التى تقوم عليها العلاقات المصرية ـ السوفييتية ، كما يخل بالتوازن على مستوى القوتين الأعظم فى شرق البحر الأبيض . فطالما اقتصر الموقف الأمريكى على « المباحثات عن قرب » من أجل « اتفاقية مرحلية » بغرض إعادة فتح قناة السويس ، فسيظل من الحيوى الإعداد لمعركة عسكرية فى القريب ، وسيظل التعاون المصرى ـ السوفييتى حيويا لتهيئة ظروف النجاح لهذه المعركة .

□ □ □

ولم أكن مقتنعا بالأسباب التى أدت إلى اتخاذ هذا القرار . فالبيان السوفييتى - الأمريكى لم يتضمن دعوة إلى « الاسترخاء » العسكرى قبل تحقيق تسوية فى الشرق الأوسط . ولقد أكد بريجنيف هذا المعنى فى رسالته يوم ٨ يوليو .. « إننى أريد التأكيد بكل حزم أن الاتحاد السوفييتى سيستمر فى تقديم المساعدات الشاملة لمصر الصديقة فى المجال العسكرى » ، وأن الشحنات الحربية الجديدة يتم ارسالها « وفقا للاتفاق » الذى يجرى تنفيذه ، ثم وعد بإبلاغنا قرارهم حول طلباتنا الإضافية فى وقت قريب .

وفى حقيقة الأمر ، كان من الصعب القول بتأخير السوفييت لشحنات التسليح المتفق عليها . فلم يكن قد مضى على الاتفاقية المبرمة فى القاهرة شهران ، وكانت أمامنا أربعة أشهر حتى موعد الانتخابات الأمريكية . ولم يكن متوقعا القيام بعمليات عسكرية حتى تتبين اتجاهات الإدارة الجديدة فى ربيع ١٩٧٣ .

ولكن إخراج السوفييت من مصر كان من الناحية الواقعية أمرا تمتد جذوره إلى ربيع ١٩٧٢ ، إلا أنه أمكن عندئذ تأجيل القرار انتظارا لمؤتمر القمة . وعندما انتهى المؤتمر ، لم يعد هناك ما يبرر تأجيل اتخاذه .

كان هناك الاحتمال القوى بأن الرئيس قد رأى فى القرار منطلقا لتعبئة داخلية يستعيد بها السيطرة على موقف بدا فى الصيف متوترا وقلقا . ومن الناحية العسكرية ، فربما رأى الرئيس فى قرار يوليو « الحلقة الثانية » التالية لما سبق أن قرره فى مارس الماضى من انسحاب سوفييتى جزئى . وبذلك أصبح قرار يوليو :

- □ محاولة ليسبق بها صداما بدا له حتميا ووشيكا وخطيرا بين العسكريين المصريين والسوفييت .. نتيجة تعبئة استمرت سنوات وتعاظمت أخيرا .
- □ وتأكيدا عمليا للسوفييت بسياسة جديدة وخط عمل جديد لترتيب علاقات البلدين ، تعبيرا عن ضيق مصرى لطول أمد الاحتلال الإسرائيلى .

ولكن القرار كان أكثر ما يكون .. تأكيدا لسلطته « المنفردة » ، وتوضيحا بما لا يدع مجالا للشك فى أنه الوحيد « صاحب القرار » . وهو قرار سبق أن اتخذه وأعلنه بأن لا يحارب جندى أجنبى معركة مصر ، ويحققه اليوم .. ويحدد توقيته .

وكان طبيعيا وحتميا أن يذهب السادات فى قراره إلى أبعد بكثير مما ذهب الفريق صادق فى مارس الماضى . فيجىء اليوم أكثر شمولا .. وأعظم وقعا .. وأبعد أثرا من أى إجراء يمكن لأحد غير الرئيس أن يتخذه .

□ □ □

ولقد أعطى الرئيس للقرار مبررات أخرى اعتبرها ذات طابع موضوعى وإيجابى ، وهى أنه بمثابة كسر لحالة اللاسلم واللاحرب .. من أجل استعادة حرية العمل . ومن الممكن أن نستجيب

لهذا التفسير . فعندما انتهى الأمر بنا إلى تعثر العمل الوطنى لتحقيق التسوية السياسية بالتفاوض أو الحرب ، أصبح من الضرورى العمل على خلق ظروف الحركة مرة أخرى فى اتجاه أو آخر ، ورأى الرئيس فى تصفية الوجود العسكرى السوفييتى ما يخرج مصر من الطريق المسدود .. ويفتح أمامها مجالات المبادرة .

وتمشيا مع هذا التصور ، كان علينا أن نتحرك سريعا لكى نكتشف احتمالات النجاح فى تحقيق تسوية تؤمن أهدافنا الوطنية والقومية ، حتى لا يتعطل تحولنا إلى خيار الحرب إذا فشل العمل السياسى .

ولكن الولايات المتحدة لم تكن بعد على استعداد لبدء حوار جاد حول التسوية السياسية ، قبل أن تنتهى من انتخابات الرئاسة فى أوائل نوفمبر .. ومن تسوية الحرب فى فيتنام . وربما أرادت أيضا انتظار أن تدفعنا ديناميكية قرارنا إلى أن نذهب إلى آخر الشوط ، وذلك بتصفية كل ما تبقى من صور العلاقات مع السوفييت .

أما عن الحرب ، فلم يكن من الممكن تأجيل خوض المعركة التى استمر الإعداد لها سنوات طويلة ، ليس فقط من الناحية السياسية والمعنوية ، ولكن من قبل أن تتأثر القدرات القتالية لقواتنا إذا قرر السوفييت اتباع سياسة أقل « إقبالا » على إمدادنا بحاجاتنا . فبينما لم نكن نتوقع توقف تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين البلدين ، لم تكن علاقات عدم الثقة التى تولدت عن القرار توحى باستمرار الدعم العسكرى على نفس المستوى الذى عهدناه .

بريجنيف .. « فنحن لا نخدع بعضنا البعض »

فى ١٣ يوليو ، توجه رئيس الوزراء عزيز صدقى على رأس وفد عال إلى موسكو . وكان هدف هذه الزيارة هو العمل على إصدار بيان مشترك مصرى - سوفييتى حول إنهاء مهمة الخبراء والمستشارين ، مما ينفى أنهم « طردوا » من مصر ، كما يسهم فى امتصاص أى مرارة لدى السوفييت . وكان الهدف الثانى هو الاتفاق على شراء بعض المعدات الخاصة الموجودة مع القوات السوفييتية فى مصر ، قبل رحيلها .

ولكن الوفد لم يحقق أيا من هدفيه ، فقد رفض بريجنيف إصدار البيان المشترك قائلا « لقد طلبتم الخبراء . فاذا أردتم أن يغادروا فهذا قراركم وسنعمل على تحقيقه . ولكننا لن نكون أبدا طرفا فى قصة للتغطية ، ولن نقبل المسئولية أمام التاريخ بالإدعاء بأنهم يسحبون طبقا لموافقتنا » . أما بالنسبة للأسلحة والمعدات المملوكة لهم فى مصر ، فقد أصروا على سحبها مع الوحدات السوفييتية .

كانت رؤية بريجنيف للقرار المصرى هى ارتباطه بالمعركة الدائرة على جبهة مصر الداخلية وما يستهدفه « اليمين » من هدم الصداقة المصرية - السوفييتية ، مما يحتم التصدى له دفاعا عن

الثورة . وأكد بريجنيف فى لقائه بالوفد أن أعداء مصر المتحررة هم إسرائيل والولايات المتحدة والرجعية الداخلية ، وأن السوفييت يثقون فى الرئيس كوطنى مخلص شارك فى الثورة المصرية . وأن على مصر أن تصدق ما يقوله السوفييت لها « فنحن لا نخدع بعضنا البعض » . كما قدر أن مصر بقرارها إنما تضعف ثورتها ، لأن القرار أوجد « شرخا » فى علاقاتها بالسوفييت وأضعف مركزها تجاه إسرائيل ، فقد كان وجود القوات السوفييتية « ورقة رابحة » للمساومة مع الولايات المتحدة .

وعلى ذلك ، تقرر إصدار بيان مصرى حول إنهاء خدمة الخبراء والمستشارين . وتضمن البيان أسباب دعوة السوفييت للقيام بمهام دفاعية ، وأن المهام قد تمت بصورة مرضية ، وأصبح من الطبيعى أن تتولى قواتنا مهامها الوطنية ، تأكيدا لمسئولية شعب مصر عن الدفاع عن أراضيه واسترداد حقوقه المغتصبة . ثم حيا البيان « هؤلاء الأصدقاء » ونوه عن جهودهم المخلصة وخدماتهم الحيوية وتضحياتهم ، التى كانت محل التقدير والعرفان الكاملين من شعب مصر .

واعتبارا من ١٦ يوليو أبلغت القوات المسلحة بقرار الرئيس . وفى أول أغسطس توقف السوفييت عن ممارسة أى عمل عسكرى . وقبل نهاية أغسطس كان قد تم ترحيل المستشارين والخبراء والوحدات المقاتلة والعائلات . وبذلك انتهت مرحلة فى علاقات مصر والاتحاد السوفييتى .. وفى تاريخ الشرق الأوسط .

□ □ □

ومع ذلك فقد واصل الزعماء السوفييت اتصالهم بالرئيس السادات . ففى النهاية استجابوا لطلب التشاور « على مستوى عال » ، وأعربوا عن استعدادهم لاستقبال الدكتور صدقى للإعداد لهذا اللقاء . كما أعربوا عن قلقهم حول نوايا مصر .. والتساؤل حول « إلى أين تقودها وتدفعها القوى الداخلية والخارجية ؟ .. وكيف تكون علاقات البلدين مستقبلا ؟ » .

وبعد شهر بعث الرئيس رده على رسالة السوفييت ، استهله بأن الهدف من رسالته هو الخروج من الدائرة المفرغة التى تجتازها علاقات البلدين وتتسم بسوء الفهم الذى قد يتفاقم إذا لم تتضح الأمور .

وتناولت الرسالة عرضا مسهبا للعلاقات .. والأسس التى تقوم عليها ، والأهداف التى تتطلع مصر لتحقيقها . وعرضت لقرار مصر إنهاء خدمة العسكريين السوفييت ، فذكرت أن رسالة السوفييت فى ٨ يوليو كانت مخيبة للآمال ، مما استلزم عمل « وقفة » « كأصدقاء » .. ننهى بها مرحلة .. لكى نبدأ مرحلة جديدة بفهم جديد وتقدير جديد وتحديد لموقفنا .

ثم أشارت الرسالة إلى تاريخ ٣١ أكتوبر ـ الذى سبق تحديده لاستكمال احتياجات قواتنا ـ كتاريخ فاصل بيننا ، حتى نكون على استعداد فور انتهاء الانتخابات الأمريكية للتصدى لمحاولة فرض حل لمصلحة إسرائيل .. وحتى لا نواجه بتفوق عسكرى ناشىء عن دعم قواتها الجوية .

وفى النهاية .. أعرب الرئيس عن استعداده لإيفاد الدكتور عزيز صدقى إلى موسكو للإعداد للقاء قمة مصرى ـ سوفييتى .

□ □ □

وفى نهاية سبتمبر ، أبلغنا الرئيس حافظ الأسد أن السوفييت قد وافقوا على زيارة الدكتور صدقى لموسكو اعتبارا من ١٦ أكتوبر .

وفى انتظار الزيارة ، أراد السوفييت التمهيد لها بإزالة سوء التفاهم حول عدد من المسائل بتوضيح مواقفهم منها ، والحصول على تفسيرنا لبعض نقاط الاحتكاك . ففى ١١ أكتوبر بعث الرفيق بريجنيف خطابا إلى الرئيس السادات ، وافق فيه على زيارة الدكتور صدقى فى ١٦ أكتوبر وتناول عددا من النقاط المتصلة بعلاقاتنا . وبصفة خاصة ، فقد اعترض بريجنيف على ما تردد فى مصر حول « **تواطؤ** » السوفييت والأمريكيين بالنسبة لقضية الشرق الأوسط ، موضحا أن هناك سياسة سوفييتية واحدة .. وليست هناك سياسة سرية . كما اعترض على تناول بعض أجهزتنا الإعلامية - بصورة غير دقيقة - لنقاط حساسة تضمنتها محادثات القمة .. ورفضه لشروطنا المسبقة بتحديد ٣١ أكتوبر موعدا أقصى للاستجابة لطلباتنا .

وتساءل بريجنيف مرة أخرى حول احتمالات التغيير فى خطنا السياسى ، والتطور المتوقع لسياستنا الداخلية .

وفى التلقين الذى أعطاه الرئيس للدكتور صدقى ، طلب منه أن يتخذ موقفا حاسما .. وأن لا يستجيب لمناقشة حول قرار يوليو ، مع التركيز على ضرورة شن عملية عسكرية لتحرير أرضنا .. مما يتطلب توفير قدرات قتالية لهذا الغرض تتضمن سلاح الردع لقواتنا الجوية .

وأبدى الرئيس استعداده للاتفاق حول الخطوط العامة لتحركاتنا السياسية والعسكرية .. وفى هذا الصدد أعرب عن استعدادنا لتأجيل أى عمل عسكرى إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية . ولو أن ذلك سيعتمد على قدر الإمداد العسكرى السوفييتى وما تبديه الولايات المتحدة من إيجابية .

وطالب الرئيس بتأجيل سداد الديون العسكرية إلى ما بعد تحقيق التسوية السياسية . وحذر فى النهاية من احتمال تجميد معاهدة الصداقة والتعاون فى حالة عدم تحقيق الزيارة لأهدافها .

وفيما بين ١٦ و ١٨ أكتوبر ، تمت زيارة الدكتور صدقى لموسكو .. حيث جرت اجتماعاته مع الرئيس بادجورنى ورئيس الوزراء كاسيجين .

وصدر فى نهاية الزيارة بيان مشترك ، أكد الأهداف المشتركة لشعبى البلدين ودور معاهدة الصداقة والتعاون فى تعزيز علاقاتهما وتعاونهما . واعترف السوفييت بحق الدول العربية فى تحرير أراضيها « بمختلف الوسائل » .. والتزامهم بالعمل على تحقيق الانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة وتأمين حقوق شعب فلسطين المشروعة .

ومن الناحية العملية ، فقد تقرر إمدادنا بالتسليح التالى :

١٦ طائرة ميج ٢٣	توريد الربع الثالث ١٩٧٣
١٦ طائرة سوخوى ٢٠	توريد الربع الثالث ١٩٧٣

لواء صواريخ أرض / أرض سكود ، المدى ٣٠٠ كيلو مترا

□ □ □

وكان تقدير الدكتور صدقى أن الزيارة حققت أهدافها ، وأن النتائج الحقيقية ستتأكد فى اجتماع القمة عند انعقاده .

إلا أن تقييم الرئيس للزيارة جاء مخالفا لرأى الدكتور صدقى :

١ - فقد كسب السوفييت وقف التدهور فى العلاقات ، وحافظوا على معاهدة الصداقة والتعاون وعلى التسهيلات البحرية .

٢ - بينما تجنبوا اتخاذ قرار بمساواة مصر بإسرائيل فى التسليح .

٣ - وحددوا توقيت توريد الأسلحة المتفق عليها على نحو يعكس أملهم فى التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة .

وهكذا .. لم يتمكن البلدان من تجاوز الصدمة التى أحدثها قرار ترحيل العسكريين السوفييت من مصر .

لقد حدث « شرخ » فى علاقات البلدين . ولم تكن مصر على استعداد للتراجع فى قراراتها .. ولم يكن السوفييت على استعداد لقبول « الأسس الجديدة » .

واعتبارا من الآن تراجعت علاقات التحالف ..

□ □ □

الباب الرابع

قرار بالحرب

« إن ما أخذ بالقوة .. لا يسترد بغير القوة »

جمال عبد الناصر

« ومع ذلك ، فالقوة العسكرية كانت دائما أساسية فى العلاقات بين الدول »

دين آتشيسون ١٩٥٨

١١ مبادرة البيت الأبيض

عند مفترق الطرق

كانت تصفية الوجود العسكرى السوفييتى فى مصر ، فى تقدير الرئيس السادات ، تفتح الباب على مصراعيه لتحقيق تسوية سياسية .. أو للحزب . وعلى هذا ، وبينما كنا نعمل فى نهاية صيف ١٩٧٢ على استقرار علاقات مصر والاتحاد السوفييتى ، فقد سار بالتوازى مع هذا الجهد ، الإعداد لتسوية سلمية مع الاستعداد لخوض المعركة .

كان تقدير الرئيس السادات بعد قرار يوليو ، أن يجرى الأمريكيون الاتصال بنا . وعلى هذا ، واستعدادا لحوار معهم ، فقد طلب منى الرئيس إعداد دراسات حول موقفنا السياسى ، بينما أمر وزير الحربية أن تكون القوات جاهزة للقتال اعتبارا من ١٥ نوفمبر .. وكان على المهندس سيد مرعى ووزير الداخلية ممدوح سالم إعداد الجبهة الداخلية لخوض الحرب .

ولقد صدق تقدير الرئيس ، ففى ٢٦ يوليو ، بعث الدكتور كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى ، رسالة عبر القنوات الخاصة .. تلقاها اللواء أحمد اسماعيل رئيس المخابرات العامة ، ليبلغها للرئيس السادات . وتضمنت الرسالة دعوتنا إلى إجراء محادثات سرية على مستوى عال ، حول قضية الشرق الأوسط .

□ □ □

ولكن من قبل الاشتراك مع الأمريكيين فى حوار ، كان من الضرورى تسوية الموقف مع السوفييت بإنهاء انسحاب قواتهم من مصر . كما كان علينا اتخاذ موقف من مبادرة العقيد القذافى حول تحقيق « وحدة اندماجية » بين ليبيا ومصر .

كان موضوع الوحدة محل مناقشة الرئيسين فى فبراير ١٩٧٢ . إلا أن اختلافهما حول عدد من المسائل - وبخاصة حول التسوية السياسية والعلاقات السوفييتية والقيادة الجماعية والثورة العربية - دفع الرئيس السادات لتأجيل البحث لستة أشهر .

وبخروج السوفييت من مصر ، أصبحت ليبيا أكثر الدول العربية تأهيلا لكى تلعب دورا فى الحياة السياسية المصرية . وفى نهاية يوليو ، قام الرئيس السادات بزيارة ليبيا ، حيث عرض العقيد القذافى عليه المشروع الذى أعده لدستور الدولة الجديدة .

واستكمالا لدراسة تطبيق المشروع ، استدعى الرئيس الدكتور صدقى وبعض معاونيه من القاهرة للمشاركة فى النقاش . وأخيرا تم الاتفاق على إعلان الوحدة فى أول سبتمبر ١٩٧٣ ، كما شكلت القيادة السياسية المؤقتة للبلدين .

وبذلك أمكن تأجيل مشروع الاندماج لإتاحة الفرصة أمامنا لتصفية الاحتلال الإسرائيلى وصياغة السياسات التى تتبناها الدولة الجديدة ، فى ضوء ما ستنتهى إليه تسوية النزاع العربى - الإسرائيلى .

تقييم المبادرة الأمريكية

كانت مصر تحتل مركز الصدارة بالنسبة لأهداف الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .. ولم يكن ذلك راجعا لثقل مصر وقدر نفوذها فى العالم العربى فحسب ، فقد كانت أيضا مركز الثقل فى المواجهة مع إسرائيل ومحور الوجود السوفييتى السياسى والعسكرى فى الشرق الأوسط .

ولكن كيسنجر لم يكن على استعداد للتباحث الموضوعى مع مصر ، طالما كانت مدعمة بوجود قوات مقاتلة سوفييتية . وكان يأمل بذلك أن تتبين الدول العربية أن الاعتماد على الدعم السوفييتى لن يؤدى لتحقيق التسوية التى تنشدها . ولهذا ، **ففى يونيو ١٩٧٠** ، **تحدث كيسنجر عن « طرد » السوفييت من مصر** وعن القبول العربى بأهداف ممكنة التحقيق ، كشرط لكى تتقدم الولايات المتحدة بمبادرة واسعة النطاق .

وعلى هذا ، فخلال أربعة أعوام ظلت مشكلة الشرق الأوسط تحتل مرتبة ثانوية فى اهتمامات البيت الأبيض .. وأسند مستشار الرئيس الأمريكى مهمة معالجة القضية لوزارة الخارجية . ومع إرساء علاقات القوى الأعظم - روسيا والصين وأمريكا - والاقتراب من التوصل لتسوية للحرب فى جنوب شرق آسيا .. وقرار مصر تصفية الوجود العسكرى السوفييتى ، لم يكن غريبا أن يبادر الدكتور كيسنجر بالاتصال بنا للتعرف على إمكانيات تحقيق تسوية سلمية .

□ □ □

وفى انتظار إتمام انسحاب فصائل القوات السوفييتية من مصر .. وإجراء دراسة متأنية للرسالة الأمريكية ، رأى الرئيس تأكيدا لاختياره خطة عمله المستقبلة ، إعفاء الدكتور غالب من منصبه وتعيين الدكتور محمد حسن الزيات وزيرا للخارجية خلفا له ، وكان لهذا القرار دلالاته الواضحة .

ولم يكن الدكتور الزيات غريبا علىّ ، فقد التقينا فى مطلع الخمسينات فى واشنطن ، ثم جمعنا ديوان وزارة الخارجية بعد عشر سنوات .

والدكتور الزيات يجتذبك دون أن تدرى ، فترتاح إليه أو لا ترتاح .. ولكنك تظل على احترامك له . فهو المثقف من قمة رأسه إلى أخمص قدمه ..

وقد عهدته حاد الذكاء ، حاضر البديهة .. يتمتع بروح الفكاهة .. تختلط سخريته بجديته ووضوحه بغموضه .. حتى ليتوه الإنسان إن كان يؤيده أم يعارضه ، ولكنه أبدا يستحوذ على إعجابك .

□ □ □

كانت الرسالة الأمريكية تثير عددا من الملاحظات ، من حيث الشكل والمضمون ومن حيث التوقيت .

فالرسالة تجىء على غير ما نتوقع .. من البيت الأبيض ، وكان ذلك يعنى أن قضية الشرق الأوسط قد أضحت تحظى باهتمام خاص . ومع ذلك فقد سبق للرئيس الأمريكى أن صرح فى يوليو ١٩٧١ عن اعتزامه تناول القضية ، ثم عاد بعد أربعة شهور ليتخلى عن التزامه ، وأبرم صفقة أسلحة لإسرائيل على نطاق واسع . كما كانت الإدارة الأمريكية تقترب من الانتخابات الرئاسية فى نوفمبر ، ومع تقديرنا أن يعود نيكسون للمرة الثانية لرئاسة الجمهورية ، فلم نكن نثق فى أن يبقى الدكتور كيسنجر مستشارا للرئيس . وكان ذلك قيدا على حركتنا فى اتجاه قبول المبادرة الأمريكية .

ولقد تزامنت رسالة الدكتور كيسنجر مع قرار انسحاب السوفييت من مصر .. وكانت جزءا من الحملة التى قادتها الولايات المتحدة بعد قمة واشنطن لتحقيق تخلى السوفييت عن مصر . وكان تسليمها الآن - مع بداية التخلى - يستهدف شغل الفراغ الناشىء عن تدهور العلاقات المصرية - السوفييتية ، ويشجع مصر على إنهاء علاقاتها الخاصة بموسكو . وهكذا يمكن فى النهاية التوصل معها إلى تسوية سياسية للنزاع العربى - الإسرائيلى تحت « المظلة الأمريكية » .

كانت الرسالة الأمريكية تتحدث عن مناقشة تمهيدية من أجل « التوصل إلى تفاهم حول المبادىء والخطوط العامة لأى اتفاق قبل الدخول فى مفاوضات جوهرية » . بمعنى التعرف على المدى الذى يمكن أن يذهب إليه كل طرف قبل أن تبدأ المفاوضات بشأن مقترحات جديدة .

ومن الناحية العملية كانت الرسالة تقترح أن تتركز الاتصالات الأولى حول ما يمكننا « واقعيا »

تحقيقه ، وأن تجرى المباحثات فى أواخر سبتمبر / أوائل أكتوبر . فإذا أمكن التوصل لتفاهم مبدئى ، فسوف تكون الولايات المتحدة على استعداد للتقدم بعد انتخابات الرئاسة ، نحو مفاوضات جوهرية للتوصل لتسوية عادلة وشاملة لأزمة الشرق الأوسط . وفى النهاية ، توقعت الرسالة تلقى الرد المصرى خلال أسبوع أو أسبوعين .

ومع ذلك ، كانت التقارير الواردة إلينا تشير إلى عدم توقع أى تحرك أمريكى جاد قبل يناير / فبراير ١٩٧٣ ، بعد تولى الإدارة الجديدة مهامها . كما كانت هذه التقارير تدعونا إلى عدم الإفراط فى التفاؤل بإمكان حدوث تغييرات هامة فى السياسة الأمريكية . ولقد أكدت لندن ذلك ، وأضافت أن تأجيل المبادرة الأمريكية أمر مرجح « انتظارا لما تسفر عنه الأحداث الداخلية فى مصر » . وكانت هذه إشارة واضحة لما أصبح يدور على مستوى جبهتنا الداخلية من خلاف بين الاتجاهات المتعددة فيها .

وفى حقيقة الأمر ، فقد قدرت أننا فى حاجة إلى بعض الوقت لتحقيق :

١ ـ الاستقرار لعلاقاتنا بالاتحاد السوفييتى .

٢ ـ الاستعداد للتدخل العسكرى فى حالة فشل المفاوضات .

٣ ـ إعادة دراسة الاستراتيجية المصرية بالنسبة للتسوية الشاملة .

٤ ـ تأكيد دور الأمم المتحدة وتنشيطه كمظلة لأى اتفاق يتحقق مع الولايات المتحدة ، أو كخط عمل بديل فى حالة فشل المفاوضات .

□ □ □

وفى ٥ سبتمبر وافق الرئيس السادات على الاتصال بالدكتور كيسنجر للإعراب عن قبولنا لهذه المبادرة ، على أن نعمل على تبين اتجاه التفاوض واستيضاح موقف ونوايا الولايات المتحدة . وعلى هذا ، فقد بعثت للمستشار الأمريكى رسالة تضمنت تقديرنا لمبادرة البيت الأبيض ، مع الإعراب عن شكوكنا حول طبيعة العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية ومخاوفنا من تأثير الضغوط الصهيونية على الموقف الأمريكى . وأشرت إلى استمرار الولايات المتحدة فى تكديس الأسلحة فى إسرائيل مما يعوق التقدم نحو تسوية عادلة . وأكدت عدم انحيازنا ، وتساءلت حول دور الولايات المتحدة ، موضحا أن مبادرتنا فى فبراير ١٩٧١ كانت « اختبارا للسلام » ولم تكن بداية التنازلات . وفى النهاية ، فقد أكدت أن أساس المناقشة هو القرار ٢٤٢ ، وأن موضوع « الأرض » لا يناقش فيه .

وفى نفس الوقت ـ وحفاظا على طريق الأمم المتحدة مفتوحا ـ قمنا بإبلاغ السكرتير العام وممثله الشخصى ، أننا على استعداد للتباحث مع الدكتور يارنج من جديد حول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومذكرته فى ٨ فبراير ١٩٧١ إذا تلقى ردا من إسرائيل بالموافقة عليها . كما طلبنا من السكرتير العام إبلاغ ما تقدم لممثلى الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن .

ومنذ منتصف سبتمبر كنا ندرس فكرة عقد « مؤتمر السلام للشرق الأوسط » ، والتى سبق أن اقترحتها كل من فرنسا وبريطانيا . وكانت مصر قد استجابت للفكرة من حيث المبدأ ، إذا انبثقت

عن مجلس الأمن وبقرار منه . إلا أننا لم نكن على استعداد لتعطيل مناقشات الأمم المتحدة تحت تأثير وهم مبادرات لا تتحقق .

□ □ □

ولقد تحقق ما كنا نخشاه ، فقد جاءت رسالة كيسنجر فى ٢٩ سبتمبر باعثة على الشك فى نواياه ، إذ أصر على :

١ ـ أن تبدأ المباحثات دون شروط مسبقة .

٢ ـ أن هدف الخطوة الأولى هو تحديد ما يمكن تحقيقه « عمليا » .

٣ ـ أن يتم تحقيق التقدم داخل إطار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

كما كان أمرا محيرا أن تستأنف الخارجية الأمريكية اتصالاتها بنا ـ قبيل زيارة الدكتور صدقى الثانية لموسكو ـ فتعيد طرح مشروعها لتحقيق اتفاقية مرحلية على أساس نقاطها الست ، يكون محورها إعادة فتح قناة السويس .

وفى رسالتها فى ٧ نوفمبر ، طرحت الخارجية الأمريكية ـ بعد نهاية زيارة الدكتور صدقى لموسكو ـ تقييم الإدارة الجديدة لأزمة الشرق الأوسط .. على نحو بدا متطورا نحو المزيد من التشدد .

فتضمنت رسالتها مسئولية الأطراف المعنية عن البحث عن حل ينبعث من المنطقة ، وتأكيد عدم استعداد الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل وعزمها على تسليحها لتمكينها من منع الدول العربية من القيام بعمليات حربية فى المنطقة .

ولم نجد فى صياغة الرسالة الأمريكية أو مضمونها ما يشجع على مواصلة الحوار على مستوى وزارة الخارجية .. ومن ثم توقفت اتصالاتنا بها .

□ □ □

وبالرغم من غموض اتجاهات كيسنجر ، وإصرار الخارجية الأمريكية على الاتفاقية المرحلية ، فقد أعددت لعمل دراسات موسعة للمواقف المصرية والاختيارات المختلفة .. ولقد شاركنى عدد من الشخصيات السياسية والقانونية ، ومن الدبلوماسيين البارزين الذين تابعوا بحكم مناصبهم تطور قضية الشرق الأوسط . وجاء تعيين الدكتور أشرف غربال مساعدا لى دعما حيويا لمهمتى ، إذ حمل إلينا إدراكه المتميز للسياسة الأمريكية تجاه القضية العربية ، وتصوره الواقعى والدقيق لها .

ولقد خرجت من مناقشاتى والدراسات التى أعدت ، بالمبادىء التالية التى تحكم موقفنا خلال المفاوضات القادمة :

١ ـ أن تتم تسوية عربية بالتوازى مع تسوية مصرية .

٢ ـ أن تكون التسوية المصرية نهائية وكاملة وتتضمن :

□ إعلانا بالنوايا حول خط انسحاب نهائى خلال مدة معينة .

□ القبول بانسحاب جزئى « كمقدمة للسلام » وفى إطار الإعلان السابق .

□ إعادة فتح القناة للملاحة عالميا فى توقيت يحدد لهذا الغرض .

□ عقد مؤتمر سلام لوضع اتفاق سلام نهائى على أساس إعلان النوايا .

٣ ـ ضمانات الأمن تكون ذات طابع دولى ومتوازن ومؤقت .

٤ ـ تتضمن مقدمات السلام ، التخلى الأمريكى عن الدعم الكامل لإسرائيل ووقف الإجراءات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة .

٥ ـ تحقيق التوازن فى علاقات القوى الكبرى بدول المنطقة ، وذلك فى ظروف تأمين السلام النهائى .

.. والإعداد على طريق المعركة

كانت زيارة الدكتور صدقى لموسكو ، وما تمخضت عنه من نتائج ، عاملا على الثقة باستقرار العلاقات المصرية ـ السوفييتية واستمرار الإمداد العسكرى لقواتنا المسلحة . ومنذ منتصف أكتوبر عقد الرئيس السادات سلسلة من اللقاءات مع مرؤوسيه بغرض تنظيم الجبهة الداخلية وإعداد القوات المسلحة .

كان الرئيس قد كلف الفريق صادق بإعداد القوات المسلحة للحرب اعتبارا من ١٥ نوفمبر (التاريخ اللاحق للانتخابات الأمريكية) ، استعدادا للقيام بعمل عسكرى محدود يدعم عملنا السياسى قبل نهاية عام ١٩٧٢ . ودعما لهذا الجهد العسكرى فقد تحقق :

١ ـ استعداد سوريا للقيام بعملية عسكرية مساندة لعملياتنا ، واستعداد ليبيا لدعم المعركة بطائراتها الفرنسية .

٢ ـ إبلاغ الاتحاد السوفييتى فى ديسمبر قرارنا بتجديد اتفاقية التسهيلات البحرية لخمس سنوات أخرى ، تحييدا للوجود الأمريكى فى شرق البحر الأبيض .

ورغم الأمل فى تضامن الجبهة العربية ، فلم تتلق مصر القاذفات ـ المقاتلة السعودية والكويتية ، بعد أن كاد يكتمل تدريب الطيارين المصريين عليها . ولقد فسر البعض هذا الموقف بأنه يعكس النفوذ القوى للولايات المتحدة .

□ □ □

وفى ٢٤ أكتوبر عقد اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ، حيث استعرض الرئيس الموقف السياسى والعسكرى فى ضوء نتائج زيارة الدكتور صدقى الأخيرة . وخلال المناقشة ، أعرب بعض القادة عن الاعتبارات التى تمنعنا من القيام بعمل عسكرى يمكن الوثوق بنتائجه .. وأهمها :

□ ضعف قواتنا الجوية .

□ الاحتمال القوى بمبادرة إسرائيل بضربة وقائية .

□ عدم استحسان التخطيط لمعركة محدودة قد تتطور لحرب شاملة .
□ الخشية من أن يتحقق النجاح فى البداية ثم نفقد ميزة المبادأة .
□ ضعف الدفاع عن الجبهة الداخلية أمام احتمالات ضرب العمق .

كما تبين للرئيس أن توجيهاته للفريق صادق حول الإعداد العسكرى لم يكن قد أبلغها لبعض مرؤوسيه . فلم تكتمل الترتيبات الدفاعية ، كما لم تكن القوات المسلحة فى وضع يمكنها من القيام بعمليات هجومية .

وعلى هذا ، ففى ٢٦ أكتوبر أبلغ الفريق صادق بقبول الرئيس لاستقالته .

□ □ □

ولعل تنحية صادق كانت قرارا اتخذه السادات منذ مارس .. وآثر أن يختار توقيت إعلانه . ففى الظروف التى خلقتها اجراءات الفريق صادق عندئذ بطلب ترحيل وحدات الدفاع الجوى السوفييتى ، لم يكن من المناسب الإقدام على إقالته دون توضيح مبررات هذه الخطوة .

ولقد وجد الرئيس فى نهاية أكتوبر الأسباب الموضوعية التى يمكن أن تفسر إقالته لوزير الحربية ، وذلك عندما تبين له أن الفريق صادق لم يتخذ الإجراءات الكفيلة بإعداد القوات المسلحة للقتال حسب توجيهاته له .

ولقد كان من الممكن تدارك هذا الأمر عندئذ .. لولا أن الرئيس تبين من مناقشات المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، أن أعضاءه لم يكونوا يحبذون شن معركة محدودة الهدف ، وذلك على نحو يعزز آراء الفريق صادق .

ولست أريد التعقيب على ذلك من الناحية العسكرية .

ولكن الأرجح أن موقف المجلس الأعلى قد أعاد للذاكرة طبيعة علاقات الجهازين السياسى والعسكرى أيام عهد عبد الناصر ـ عامر ، عندما أصبحت القيادة العامة « مركز قوة » يستطيع التأثير فى توجيه السياسات العامة للدولة ، بل تحدى السلطة السياسية .. إن لم يكن إهدارها .

وعلى هذا ، فقد يصح القول بأن قرار السادات بإقالة صادق ، إنما استهدف سبق الأحداث قبل أن يتطور الأمر على نحو يجعل سيطرة الرئيس على الموقف غير مأمونة . وعزز من هذا المنطق أن تردد موضوع إقالة صادق خلال إضرابات الجامعة .. حتى بدت كقضية سياسية وطنية .

□ □ □

وفى المساء جرت مراسم تعيين أحمد إسماعيل على وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة . وفى أواخر عام ١٩٧٢ تم اختيار الفريق إسماعيل قائدا عاما للجبهتين السورية والأردنية فى اجتماع مجلس الدفاع العربى .

ولقد عرفت الفريق إسماعيل منذ عشرين عاما عندما كان طالبا فى كلية أركان الحرب ، حيث اكتسب تقدير هيئة التدريس لما لمسته فيه من حسن تقديره للمواقف وترتيب مواجهتها ، فرشحته ليكون على رأس زملائه عن استحقاق . وفى الأعوام التالية ، أصبحت للفريق اسماعيل خبرات ميدانية هامة .. انتهت بقيادته لقوات جبهة السويس عام ١٩٦٧ ، إلى أن عين رئيسا لهيئة أركان الحرب . كما كان الفريق إسماعيل جنديا من قمة رأسه حتى أخمص قدمه ، الأمر الذى أكسبه ثقة الرئيس وأعاد الاستقرار إلى علاقات القيادة السياسية والمؤسسة العسكرية .. وفى داخل هذه المؤسسة .

□ □ □

ولقد بادر الرئيس بعقد سلسلة من الاجتماعات المتتالية بمرؤوسيه ، بهدف الاستماع إلى وجهات نظرهم والتعرف على آرائهم بالنسبة للعمل العسكرى ، وذلك من حيث طبيعته وأهدافه وتوقيته . وتضمنت وجهات النظر التى تم الإعراب عنها :

١ ـ اختلف الرأى حول طبيعة وهدف العمليات الإيجابية :

أ ـ فكان رأى يحبذ شن عمليات فدائية ترهق إسرائيل وتستقطب الجبهة العربية ، وتتجنب معركة تقليدية لا نطمئن لنتائجها .

ب ـبينما يحبذ رأى آخر أن تصبح مبادرة ١٩٧١ هدف مباحثات القوتين الأعظم . وفى حالة فشلها .. تصبح هدف معركة عسكرية محدودة .

جـ ـ أن يقترن العمل الفدائى والعمل التقليدى .. مع تنسيق العمليات بشقيها وضمان استمرار المعركة حتى تحقق أهدافها .

د ـ وأخيرا ، كنت اتبنى الرأى بالتدخل عبر عدد من المراحل المتتالية التى يتصاعد خلالها التعرض العسكرى ويقترن بجهود العمل السياسى ، إلى أن نتوصل لأساس مقبول للتسوية النهائية .

٢ ـ أما عن توقيت العمليات ، فقد جاءت المفاضلة بين ثلاثة توقيتات ، أولها قبل نهاية ١٩٧٢ .. ولم يكن الوقت الباقى من العام يسمح باستكمال الإعداد العسكرى ، كما كنا نحبذ انتظار الصواريخ الروسية والطائرات القاذفة ـ المقاتلة .

ولم يحبذ الرئيس تأجيل العمل العسكرى حتى خريف ١٩٧٣ ، فلم يكن يتوقع أن تحقق المباحثات السوفييتية ـ الأمريكية تقدما مرضيا خلال الصيف .

ولكن الفريق إسماعيل لم يكن على استعداد للقيام بعمليات يتجاوز هدفها الاستنزاف قبل منتصف يونيو .. الأمر الذى لم يكن يحبذه .

ولم تكن مثل هذه المداولات تنتهى عادة إلى قرارات محددة ، فقد كان هدف الرئيس منها هو التعرف على وجهات النظر المختلفة حتى يتخذ فى ضوئها قراراته النهائية .

□ □ □

وفى نفس الوقت ، كان على الرئيس أيضا أن يقيم الوضع على الجبهة الداخلية وانعكاساته على الجبهة الخارجية .. وكان الاتحاد الاشتراكى العربى من خلال اتصالاته بالقواعد الجماهيرية ينقل قلقها وعدم ثقتها فى صدق اتجاه القيادة السياسية لخوض المعركة .

فمنذ أوائل العام ، استحوذ الوضع فى الجبهة الداخلية على اهتمام القيادة السياسية . وفى يوليو كان تقدير الرئيس أن « **اليمين** » يزيد من ضغطه لتحقيق تسوية سياسية مرحلية ، بهدف زعزعة علاقاتنا بالاتحاد السوفيتى .. كما كان « **يحاول أن يرغمنا على التسليم لأمريكا** » .

وفى نهاية أكتوبر ، وجدت المواجهة ساحة لها فى فناء الجامعة ، حيث وقعت حوادث صدام مستمرة بين فئات من الجماعات الدينية واليسار ، فى غيبة نفوذ وتأثير الاتحاد الاشتراكى العربى وتنظيماته الطلابية .

وزادت من هموم القيادة السياسية أحداث الساحة الطائفية ، لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث . وكان تقدير الرئيس أن هناك « **هوسا** » **دينيا تغذيه قوى خارجية تستهدف تحطيم الوحدة الوطنية وإضعاف مركز البلاد** .

ومن أجل تثبيت الوضع على الجبهة الداخلية ، دعا الرئيس إلى إعداد ورقة عمل لتكون مرجعا لمختلف مؤسسات الحكم ، ولتوضيح موقف النظام من القضايا المطروحة على الرأى العام . وفى هذا الصدد دعا إلى تنظيم الإعلام .

ومن ناحية أخرى ، جرى تعزيز « لجان المعركة » المعنية بمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن خوض الحرب . كما تم اعتماد ٢٣٦ مليون جنيه لاستكمال احتياجات الإعداد للمعركة .

موسكو .. « شيك على بياض »

كان الإطار العام لاقترابنا من المباحثات مع الولايات المتحدة ، يتضمن :

١ - أن نقوم بجولة مباحثات خلال النصف الأول من عام ١٩٧٣ ، بعد انتهاء الانتخابات الأمريكية والتوصل إلى تسوية نهائية فى جنوب شرق آسيا . وبذلك يمكن أن نتوقع تركيز الاهتمام الأمريكى لمعالجة قضية الشرق الأوسط .

٢ - أن يتم هذا التحرك من قاعدة علاقات مصرية - سوفييتية مستقرة لتأمين مركزنا السياسى والعسكرى خلال - وفى حالة فشل - مباحثاتنا مع الولايات المتحدة . ولهذا فقد رأينا التشاور مع السوفييت قبل مباحثاتنا الأولى مع الأمريكيين .

٣ - أن يكون هدف مباحثاتنا هو إقرار المبادىء الأساسية لتسوية سياسية ، تترجم قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، مع قبولنا تنفيذ مرحلة أولى ضمن هذا الإطار يتم فيها انسحاب جزئى للقوات الإسرائيلية فى سيناء .

٤ ـ تقوم أى اتفاقية مصرية ـ إسرائيلية على :

- □ **تأكيد كامل « للسيادة » المصرية على أراضينا .**
- □ **أن يتم الانسحاب النهائى إلى الحدود المصرية الدولية .**
- □ **تأمين عروبة قطاع غزة .**

مع استعدادنا لمناقشة العناصر الأخرى للتسوية .

٥ ـ الربط بين اتفاقية مصرية والتقدم على الجبهة الشرقية ، بحيث لا توقع اتفاقية سلام مصرية بمعزل عن تسوية أردنية وسورية . .

« قبل أن تجرفنا الحرب »

واستنادا إلى هذه المبادىء العامة ، فقد بادرت قبل نهاية عام ١٩٧٢ بوضع بيان شامل لموقفنا ليكون مرجعا للتفاوض مع الولايات المتحدة .

وفى أواخر ديسمبر حضر إلى القاهرة الجنرال ميشكوفيتش ، المساعد العسكرى للرئيس اليوغوسلافى تيتو ، لكى يتعرف بصورة أكثر دقة على السياسة المصرية واتجاهاتها المستقبلة . وكان اليوغوسلاف قد باتوا قلقين ، نتيجة احساسهم بالغموض الذى اكتنف التحركات المصرية وما شابها من « **بعثرة** » ظاهرية ، بدت لمن لم يكونوا على علم بمبادرة الولايات المتحدة على مستوى البيت الأبيض .

ولقد أحسست بالرضاء بهذه المناسبة ، لكى اتعرف على ردود الفعل التى سيخلفها النقاش حول تحركنا القادم ، من حيث أسلوبه ومضمونه . لهذا فقد كنت مع الجنرال ميشكوفيتش صريحا غاية الصراحة ، واثقا فى وعده بأن ما سوف نتناوله لن يتطرق إلا لآذان الرئيس تيتو وأخلص مساعديه .

وعندما التقى الجنرال بالرئيس السادات ، قدم إليه رسالة شفوية من الرئيس تيتو تضمنت استعداده ـ لو علم فى الوقت المناسب ـ أن يتقدم بكل التأييد لتسوية عادلة . وخلال هذه المقابلة طلب الرئيس السادات أن يلتقى بالرئيس تيتو لمدة ٢٤ ساعة فى النصف الأول من يناير .

□ □ □

وتمت زيارة الرئيس ليوغوسلافيا فى ١١ يناير ١٩٧٣ .. وأعرب الرئيس تيتو خلالها عن القلق إزاء الموقف فى فيتنام والشرق الأوسط ، حيث يحمل النزاع العربى ـ الإسرائيلى أخطارا جسيمة لأمن البحر الأبيض ولأمنهم . ولهذا كانت يوغوسلافيا تهتم بالبحث عن تسوية سلمية « قبل أن تجرفنا الحرب » . ومع ذلك ، فقد أعرب تيتو عن قبول واحترام موقف مصر لإزالة آثار العدوان واسترجاع أراضيها ، وكذا التقدير لأنها أخذت فى الاعتبار مصالح الدول العربية الأخرى .

ولقد لاحظ اليوغوسلاف واقعية تحركنا وعدم استجابتنا لحل مستقل . كما كانوا يقدرون اتصالنا

بالاتحاد السوفييتى وإطلاعه على كل شيء « لأن ذلك لمصلحة مصر » . وكانوا يقدرون خطورة أن تحتكر الولايات المتحدة وحدها العمل السياسى ، ولهذا كانوا يرون دورا لبريطانيا وفرنسا فى تحقيق التسوية .

وبالنسبة لإسرائيل ، كان اليوغوسلاف يرون أن التحرك المصرى الحازم سيرغمها على تغيير موقفها .. فالتحرك المصرى بتأييد الاتحاد السوفييتى يعنى أن علاقات البلدين لم تنقطع وأن مصر لم تعزل ، ولهذا ستحسب إسرائيل حساب صدام عسكرى بينها وبين مصر مما يدفعها للتصرف بمسئولية .

ولقد وعد اليوغوسلاف بأن يتخذوا موقفا نشيطا من المبادرة المصرية ، وأن يعملوا فى مؤتمر التعاون فى هلسنكى على ربط أمن أوروبا بتحقيق أمن الشرق الأوسط والبحر الأبيض . كما وعدوا بتبنى مؤتمر الدول غير المنحازة المبادرة المصرية ، وذلك فى اجتماعه المقبل .

وفى النهاية ، أكد الرئيس تيتو دعمهم للهجوم الدبلوماسى المصرى فى العالم الثالث ، وتقديرهم لاتجاه مصر نحو الاستمرار فى العمل لتسوية سياسية مع الاستعداد العسكرى بسرية .. دون تقديم تنازلات . أما عن العلاقات مع الاتحاد السوفييتى ، فقد نصح الرئيس تيتو بأنه « على الإنسان أن يبتلع شيئا من آن لآخر » .

وهكذا ، أسعدنا أن الزيارة قد حققت أهدافها .. فضمنت مصر تأييدا لا يستهان به من يوغوسلافيا .. ومن ثم الدول غير المنحازة .

تأكيد الصداقة والتعاون

ومنذ أوائل يناير كنت على اتصال بالسفير السوفييتى فى القاهرة حول زيارة أقوم بها لموسكو ، بغرض تعزيز قاعدة العلاقات بين البلدين بصفة عامة ، ومناقشة خطة تحرك دبلوماسى مصرى بصفة خاصة ، وتقدير امكانيات التنسيق والتعاون فى تلك المرحلة بين البلدين .

وفى رسالته للرئيس السادات فى ١٨ يناير ، أعرب الرفيق بريجنيف عن ترحيبه بزيارتى للاتحاد السوفييتى فى أقرب وقت ، مشيرا إلى :

١ ـ أن الشرق الأوسط منطقة صدام بين القوى التقدمية والرجعية والإمبريالية ، يتوقف على نتيجته تطوير النضال التحررى الوطنى فى العالم .

٢ ـ تعقيد الأمر مؤخرا بسبب محاولات الإمبريالية والرجعية وسياسة إسرائيل فى ضم الأراضى ، مع انتعاش الرجعية الداخلية ضد النظام فى مصر .

٣ ـ يعتبر الاتحاد السوفييتى أن أحد الاتجاهات الهامة هو مواصلة توطيد الصداقة العربية والمصرية ـ السوفييتية لإزالة آثار العدوان .

٤ ـ أنه ليس دقيقا القول بحدوث تحول فى العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية ، « **فليس هناك وفاق يمكن استخدامه ضد الدول العربية** » .

٥ ـ ضرورة العمل على تجسيد صداقة البلدين فى أعمال محددة ، ومنها :

□ دعم القوة العسكرية العربية والمصرية من جانب الاتحاد السوفييتى .

□ تكوين جبهة عربية واسعة واستخدام إمكاناتها المتاحة (وبخاصة الاقتصادية) للضغط على الإمبريالية والصهيونية .
□ تعبئة الرأى العام العالمى لتأييد الشعوب العربية .
٦ - وأخيرا ، ففى ظروف تجاهل إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة حول التسوية السياسية ، يحق للدول العربية « استخدام كافة الوسائل » لتحرير المناطق التى تحتلها إسرائيل . وهذا القرار لا يمكن أن تتخذه سوى قيادة البلد المعنى .
٧ - وفى نفس الوقت يوافق السوفييت على موقف مصر من عدم رفض مواصلة الخطوات السياسية ، ويتفقون على تنشيط العمل فى هذا الاتجاه السلمى .

□ □ □

وفى أواخر يناير ، أبلغنى السفير السوفييتى أنه علاوة على تحديد موعد زيارتى لموسكو اعتبارا من ٧ فبراير ، فقد تحدد يوم ٢٦ فبراير موعدا لزيارة وزير الحربية أحمد إسماعيل للقاء مع المارشال جريتشكو . وأعربت للسفير عن تطلعى للقاء بالرفيق بريجنيف لأسلمه رسالة الرئيس السادات .

□ □ □

ولقد ساعدنى إلى حد كبير فى الإعداد لمقابلاتى فى موسكو ، المناقشات التى دارت بينى وبين عدد من رجال الدولة المصريين - على رأسهم الدكتور محمود فوزى والدكتور مراد غالب والدكتور حافظ غانم الذى تقرر أن يصحبنى فى زيارتى لموسكو لإجراء حوار على مستوى المؤسسات السياسية ، ممثلا للاتحاد الاشتراكى العربى . كما تلقيت من الدكتور حامد سلطان عددا من الدراسات القانونية القيمة .

وكان رأى الدكتور غالب ، أن للسوفييت قدرا لا يمكن تجاهله من الثقل والتأثير فى داخل « **جماعات الضغط** »الأمريكية .. كما كان من رأيه أن السوفييت لن يساوموا على حسابنا لأن ذلك ضد مصالحهم ، ولهذا فلا ينبغى أن نقف ضد التقارب بين القوتين ، كما كان يرى أن لا نربط مشكلتنا بغيرها من المشاكل الدولية وأن لا نتوقع إسهام أوروبا الفعال فى حل مشكلة الشرق الأوسط .

وكان الدكتور فوزى يرى أن مرور عام من الجمود السياسى سوف يترتب عليه تفوق إسرائيل عسكريا ، وأن مرور ثلاثة أعوام دون تحقيق التسوية سيجعل التدهور نهائيا .. بسبب تآكل القدرات القتالية لقواتنا المسلحة . وعلى هذا كان يرى ضرورة أن يلقى السوفييت بثقلهم وراء التسوية السياسية وتحقيق التقدم قبل خريف عام ١٩٧٣ ، من قبل أن يحل موعد الوحدة مع ليبيا .. وبغض النظر عن موعد الانتخابات الإسرائيلية . كما كان يتوقع ازدياد اعتماد الولايات المتحدة على بترول الشرق الأوسط ، ويرى أن ذلك سيزيد من تشبثها بالسيطرة على المنطقة ، مما يتعارض ومصالحنا واحتمالات التسوية العادلة . وأخيرا كان يرى أهمية أن ننتهى من الجدل مع السوفييت حول عدد من المسائل التى نختلف حولها وهى :

□ **اتجاه مصر لحل مرحلى .. وهذا ليس واردا فى تفكيرنا .**
□ **الوحدة العربية .. ولا يمكن انتظارها كمنطلق للمواجهة مع إسرائيل وحلفائها .**

□ كفاية التسليح .. ويمكن تشكيل لجنة لدراسة الموقف الواقعى .

□ استمرار خط مصر الاشتراكى .. نصمم عليه ولا نستطيع الرجوع عنه .

وكانت توجيهات الرئيس الأخيرة لى أن لا نخفى شيئا عن السوفييت ، مع تأكيد استقلالنا واستعدادنا اتخاذ القرارات التى ستفرضها علينا الحياة .

جروميكو .. « لا مبرر للتفاؤل »

كانت موسكو فى أوائل فبراير ١٩٧٣ غارقة فى الثلوج .. وكان قرص الشمس الأصفر المعلق فوق الأفق ، يلقى بأشعته الفاترة فيبعث بعض الدفء والأمل والتفاؤل فى نفوس الناس . ورغم أننى كنت قد زرت الاتحاد السوفييتى ثلاث مرات منذ نهاية عام ١٩٧١ ، التقيت فيها بأغلب القادة السوفييت من خلال المباحثات التى أجراها الرئيس السادات .. فقد كنت أحس الآن ، وأنا اقترب من اللقاء بالرفيق بريجنيف .. بعظم التبعة الملقاة على عاتقى .

كانت زيارتا الدكتور صدقى - فى يوليو وأكتوبر الماضيين - قد أسهمتا فى تطويق الخلافات بين البلدين ، إلا أن ذلك لم يكن يعنى أن الاتحاد السوفييتى سوف يقف من مبادرتنا السياسية مع الولايات المتحدة ، ومن احتمال الالتجاء للسلاح إذا فشلت جهودنا السياسية ، موقف التأييد دون تحفظات . وكان علىّ خلال هذه الزيارة أن أحقق قدرا كافيا من الفهم لموقفنا والقبول السوفييتى بخطة العمل المصرية ، وضمان الدعم العسكرى لقواتنا فى حالة الحرب . فبدون التأييد السياسى والعسكرى السوفييتى لن يكون إقدامنا على خطة التحرك الجديدة أمرا مأمونا .

□ □ □

كان اجتماعى بوزير الخارجية جروميكو - قبل اللقاء بالرفيق بريجنيف - يستهدف تبادل وجهات النظر والتشاور حول خطة عمل للمرحلة القادمة لتحقيق تسوية سياسية للنزاع المسلح ، ثم تبين صور التعاون وأساليب التنسيق بيننا لتحقيق ذلك .

كان تقديرنا أن الوقت الراهن مناسب لمبادرة جوهرية ، فقد كانت هناك تطورات هامة وإيجابية على الساحتين العربية والإفريقية وفى الأمم المتحدة ، مما يعطى دلالات واضحة عن اتجاه الرأى العام العالمى ، وكنا نأمل أن يبقى العالم على تأييده لقضيتنا دون أن يفقد حماسه لها .

ولم نكن نتوقع انتظار الوحدة مع ليبيا أو نتائج انتخابات إسرائيل فى أكتوبر ، بل نبغى أن نحقق التقدم خلال العام الحالى .. قبل أن تتفاقم مشاكلنا الاقتصادية . ولهذا كان قرارنا بالعمل فى الشهور القليلة التالية من أجل استطلاع الموقف الإسرائيلى - الأمريكى من التسوية السياسية .

كما أكدت أننا نستهدف تحقيق تسوية سياسية على أساس قرارات الأمم المتحدة ، ولا نبغى حلا مستقلا ، ولا نتطلع لدور أمريكى منفرد لتحقيق هذه التسوية . ومن ثم ، فقد رفضنا المشروع الأمريكى لتحقيق اتفاق مرحلى تحت إشراف الولايات المتحدة لإعادة فتح قناة السويس كخطوة أولى نحو التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٢ .

ثم طرحت تصورنا لتسوية شاملة وعادلة ونهائية .. تستجيب لعدد من المراحل المتتالية

المترابطة بإحكام والمتوازنة بدقة بحيث تقود إلى هدفنا النهائى ، على أن يتحقق تقدم جوهرى خلال عام ١٩٧٣ . أما بالنسبة لعناصرها الأساسية ، فتستند إلى مبدأى الانسحاب إلى حدود مصر الدولية وتأمين عروبة غزة وحق سكان القطاع فى تقرير المصير .

وأوضحت أننا نقدر حجم المخاطر السياسية والعسكرية التى يمكن أن نتعرض لها خلال اقترابنا من المباحثات وفى حالة فشلها . ولهذا أعربت عن رغبتنا تأمين تأييدهم للتحرك المصرى وتنظيم التعاون والتنسيق بيننا ، والإسهام فى إقرار تسوية تتم على هذا النحو والإشراف على تنفيذها . وأخيرا عرضت اتجاهنا إلى إعادة جدولة الديون المستحقة للسوفييت .

□ □ □

إلا أن الرفيق جروميكو لم يكن يتفق معى فى الرأى حول حدوث أى تغيير فى الموقف الأمريكى .. فمنذ مؤتمر القمة ١٩٧٢ توقف الأمريكيون عن التحدث عن الشرق الأوسط .. كما لم يكن هناك فى تقديره ما يبرر التفاؤل بالنسبة للموقف العربى . وعلى هذا لم يبد متحمسا حول ضرورة التحرك الذى خططنا له . وكان يرى مخاطر أن تكشف الولايات المتحدة من خلال اتصالها بنا عن نقاط الضعف فى مواقفنا فتستغلها لمصلحتها . كما حذر من أن تسوية مرحلية يمكن أن تصبح فخا للدول العربية ، بأن تؤدى إلى فتح قناة السويس وتثبيت الاحتلال الإسرائيلى . ولهذا فهم لا يتحملون مسئولية حل مرحلى دون ربط المراحل المؤدية إلى تسوية شاملة ربطا محكما .

وفى كلمته التى ألقاها خلال العشاء المقام على شرف الوفد ، قال جروميكو إنهم يوافقون على تنشيط التحرك من أجل التسوية السياسية ، ويؤيدونه بكل الوسائل مع تأكيد ضرورة التنسيق بين الاتصالات المصرية والسوفييتية بالولايات المتحدة . كما أضاف أنه لا يتوقع تسوية سياسية عاجلة ، أو أن تكون الجولة المصرية - الأمريكية « حاسمة » . ونصح فى النهاية بأن لا نربط أنفسنا بحل معين ، وأن نستخدم كل الوسائل الممكنة لاستمرار الجهد السياسى .

بريجنيف .. والفهم المتطابق

وفى الصباح الباكر كنت أطل من فوق « تلال لينين » على مدينة موسكو بينما تتثاءب وهى تصحو من نومها . وكنت أحاول فى هذه الساعات الباكرة أن استذكر حديثى مع الرفيق بريجنيف - بعد ساعات - وما سوف أتناوله من نقاط . وكانت خشيتى من المقابلة قد بدأت تنحسر كثيرا بعد لقائى مع جروميكو . فقد أحسست بثقة أكبر فى خطة تناولنا للاقتراب من الولايات المتحدة ، فلم تكن للسوفييت تحفظات جوهرية على أسلوب ومضمون تحركنا . بل استطعنا أن نكسب ثقتهم ومن ثم تعاونهم .

واجتازت العربة التى تقلنى وزميلى الدكتور حافظ غانم ، ساحة الميدان الأحمر .. ومرقت عبر بوابة الكرملين العالية ، قبل أن تتوقف عند المبنى الذى يحوى مكتب السكرتير العام للحزب

الشيوعى السوفييتى . وأسرعت إلى داخل المبنى والمصعد الذى حملنا إلى غرفة الاستقبال .. حيث بقينا لحظات قبل أن ندعى للقاء الرفيق بريجنيف فى غرفة المؤتمرات المخصصة له . وأحسست بدفء ترحيبه بنا ، بينما أخذت أقدم له زملائى فى الوفد . ومع ذلك ، فلم أكن واثقا تماما من أنه لم تكن هناك سمات حزن تكسو وجهه .

وجلست فى مواجهة الرفيق ، وقدمت إليه تحيات الرئيس السادات وسلمته رسالته ، التى دفع بها إلى المترجم ليقرأها له .

كانت الرسالة تقليدية ، تسجل ما أشار إليه بريجنيف فى خطابه فى العيد الخمسينى للاتحاد السوفييتى من استعداد للإسهام فى إجبار إسرائيل على الاستجابة لتسوية سلمية والإعتراف بالحقوق المشروعة للشعوب العربية . كما تحدثت الرسالة عن مضاعفة جهودنا خلال الشهور القادمة لتصفية العدوان الإسرائيلى ، وعن عملنا على تعبئة طاقات الأمة العربية والرأى العام العالمى للتصدى لإسرائيل والقوى المؤيدة لها . وأشارت الرسالة إلى ترحيبنا بالوفد العسكرى السوفييتى الموفد للقاهرة لدراسة احتياجاتنا ، وإلى اللقاء المتوقع لوزيرى دفاع البلدين فى موسكو من أجل تأمين احتياجاتنا العسكرية . وأكدت تقديرنا لأهمية التأييد السوفييتى ، ولإجراء محادثات مع الحكومة السوفييتية حول المسائل التى تهم البلدين . وأعربت عن الثقة فى أن المشاورات ستضع أمام القيادتين صورة واضحة لأهدافنا ووسائل نضالنا المشترك ضد الإمبريالة والصهيونية ، وتمهد لاتخاذ قراراتهما فى ضوء مصالحهما المشتركة وخدمة السلام فى الشرق الأوسط .

□ □ □

وكان الرفيق بريجنيف بطبيعة الحال على علم بما دار فى جلسة مباحثاتى مع وزير الخارجية ، وكذا بما دار فى اجتماعات الدكتور حافظ غانم فى دوائر الحزب الشيوعى .. ولهذا . فقد تركز اهتمامى فى طرح النقاط التالية :

١ ـ **مصر والخط الاشتراكى** : امتداد النظام المصرى الراهن من ثورة ٢٣ يوليو ، ومسئوليتنا عن حماية المبادىء التى أرساها عبد الناصر والمنجزات التى حققها . وتفسيرنا للتهديد الموجه إلينا بأنه تهديد لثورة يوليو ، وأن إصرارنا على خط الثورة يعد انتصارا على قوى العدوان .

٢ ـ **التضامن العربى** : نثق فى أهمية وضرورة تحقيقه ، إلا أن عالمنا العربى يمر بظروف موضوعية وبمرحلة تاريخية تفرض انتماءات معينة على بعض دوله . ولهذا لا يمكن أن ننتظر تحقيق التضامن الكامل قبل تناولنا قضيتنا ، ولكننا لا نتجاهل التطور الذى تحقق بدعم العالم العربى لموقفنا .

٣ ـ **العمل السياسى** : وهو أحد أدوات نضالنا الأساسية :

- □ أن أهدافنا ثابتة وهى الانسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضى المحتلة وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .
- □ أن مصر لا تسعى لتسوية جزئية أو مستقلة .

□ أن تحقيق تسوية سلمية رهن بتعديل التوازن فى المنطقة ، حتى لا يكون هناك تسليم لإسرائيل وعزلة عن العرب أو انفصال عن الاتحاد السوفييتى .

٤ ـ **العمل العسكرى** : أننا نعتقد أن تسوية سياسية لن تتحقق دون صدام عسكرى يمهد لها ويحدد أبعادها . ونحن نأمل أن تسفر مشاوراتنا العسكرية عن التزام سوفييتى واضح من أجل استمرار المحافظة على فعالية قواتنا وقدراتها القتالية ، بما فى ذلك تطوير قوة الردع المصرية .

٥ ـ **الموقف الاقتصادى** : أننا نواجه متاعب اقتصادية أصبحت تمثل عبئا ثقيلا على كاهل الجماهير ، نتيجة استمرار الإنفاق العسكرى وتطورات السوق العالمية ، مما يفرض علينا مزيدا من الإجراءات الانكماشية . ولهذا فنحن نتوقع إسهام السوفييت السريع والفعال من خلال الموافقة على إعادة جدولة ديون مصر .

٦ ـ **الاتصالات المصرية ـ الأمريكية** : وقد سبق أن أبلغهم الدكتور صدقى عن اتصال أمريكى بنا على مستوى وبمبادرة من البيت الأبيض . وهناك قرار مصرى من حيث المبدأ بالموافقة على تحقيق اجتماع مصرى ـ أمريكى . وهدفنا من الاجتماع هو استطلاع مدى جدية الولايات المتحدة فى اتخاذ موقف أكثر توازنا ، واستعدادها لإقناع إسرائيل بتبنى مواقف أكثر مرونة .

ونحن نأخذ فى الاعتبار اجتماع القمة السوفييتى ـ الأمريكى القادم فى واشنطن ، ونأمل أن يمارس السوفييت ضغطهم من خلاله دعما لتحركاتنا .

وأخيرا ، أكدت ضرورة تحقيق نتائج إيجابية خلال بضعة شهور وتحقيق تقدم جوهرى قبل نهاية العام الحالى ، مع تقديرنا لمخاطر المرحلة الحالية وما سيفرضه فشلها من الالتجاء للعمل العسكرى ومواجهة المصالح الغربية فى المنطقة .

وفى النهاية ، أعربت للرفيق بريجنيف عن ترحيب الرئيس السادات باستقباله فى القاهرة فى الوقت الذى يتفقان عليه .

□ □ □

وعندما اجتمعت بالرئيس السادات لأقدم له تقريرا عن مباحثاتى فى موسكو ولقائى بالرفيق بريجنيف ، ذكرت عن هذا اللقاء :

□ تقدير بريجنيف أنه قد تم فى المجال السياسى التوصل إلى « **فهم متطابق** » عن كيفية العمل فى المرحلة المقبلة ، وتأييده لموقف مصر الذى يتصف بالحزم فيما يتعلق بالعناصر الأساسية للتسوية مع الاستعداد للمرونة بالنسبة للتفاصيل .

□ بالنسبة للنواحى العسكرية ، فعلينا انتظار اجتماع وزيرى دفاع البلدين ، مع الالتزام بتقديم المساعدات لمصر فى حالة حدوث صدام عسكرى .

□ الموافقة على إعادة جدولة الديون المصرية .

□ اهتمامهم باستمرار الاتصالات وتبادل الآراء والمعلومات .

□ يقترح السوفييت ، ويتوقعون رأى مصر بالنسبة لما يلى :

- قيامهم باتصالات بواشنطن فى نفس وقت تحركنا دعما لمركزنا .
- أن يقوموا باتصالات بإسرائيل .

وبناء على توجيهات الرئيس قمت بإبلاغ السفير السوفييتى موافقتنا على اتصالهم بالأمريكيين حتى يكون تناولهم للمشكلة أكثر جدية ونشاطا ، وأننا لا نمانع فى اتصالهم بإسرائيل إذا شعروا أن بإمكانهم التأثير فى مواقفها .

وفى ضوء هذه النتائج التى تحققت خلال زيارتى .. وتوقعا لنجاح الزيارة التى سيقوم بها وزير الحربية لموسكو فى أواخر فبراير ، فقد أصبحت أشعر بالكثير من الثقة بالنفس ، بينما أعد نفسى للاجتماع المنتظر مع الدكتور هنرى كيسنجر .

فلم نكن الآن نقدم على المفاوضات من مركز ضعف ، وكان أمامنا أكثر من خيار .. ولم نكن مرغمين على الاستجابة لما يعرض علينا .. فقد أصبح التأييد السوفييتى لنا ، والتزام القيادة السوفييتية ـ الذى أسماه بريجنيف « **شيكا على بياض** » ـ منطلقا لتحرك مصرى قوى وغير متردد .

□ □ □

١٢ واشـــنطن حليف إسرائيل

لندن .. فى خدمة التخطيط الأمريكى

كان من الطبيعى أن نستجيب للدعوة التى وجهتها الحكومة البريطانية لأزور لندن لإجراء مشاورات حول أزمة الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين .

فقد قدرت أن هناك تنسيقا بين لندن وواشنطن فى تقديم هذه الدعوة حتى تصبح زيارتى للندن ستارا لاجتماعى بالدكتور كيسنجر .

ومع ذلك ، ففى هذه المرحلة من جولتى الدبلوماسية ، لم أكن على استعداد لإدارة حوار متعمق مع البريطانيين ، أو للإفصاح لهم تفصيليا عن مواقف ستكون محور مباحثاتى مع كيسنجر . فلم أكن أحمل لهم رأيا جديدا ، كما لم أبد حماسا لدراسة بعض الاقتراحات « العملية » التى تقدموا بها خلال مباحثاتنا .

□ □ □

كان أول لقاء لى فى العاصمة البريطانية مع وفد وزارة الخارجية يرأسه وكيلها أنتونى بارسونز .. وكان وزيرنا المفوض سمير أحمد قد دعاه إلى غداء عمل معنا بدار السفير .

كان بارسونز مقتنعا بجدية الأمريكيين فى أن يولوا قضية الشرق الأوسط اهتماما خاصا ، فلم يكونوا راضين عن الموقف الراهن ، وكانوا يرغبون فى تحقيق تقدم نحو تسوية سياسية . إلا أن

هذه التمنيات لم تكن قد ترجمت إلى واقع فى مبادرة موضوعية ، فقد استمر الإصرار على ضرورة تحقيق نوع من المفاوضات بين الأطراف مع التسليم بوجود دور لطرف ثالث . ومن الناحية الموضوعية ، فقد كانوا يرون التقدم إلى حل شامل بدءا بترتيبات مؤقتة مثل فتح قناة السويس .

وفى حديث السير أليك هيوم ، لم اتبين تحولا عن هذه الأفكار ، فهو لا يعتقد أن هناك إمكانية للتقدم دون التفاوض مع الإسرائيليين . ومن الناحية الموضوعية طرح هيوم أفكارا وجدتها مزعجة .. فقد عرض بالنسبة لشرم الشيخ - والجولان السورى - إمكان التفكير فى « تأجير » المنطقة لإسرائيل أو السماح بوجود إسرائيلى - مصرى مشترك فيها . وفى النهاية لم يكن مطروحا لتقدير مصر غير الحل المرحلى .

كما اهتم البريطانيون بالتعرف على حدنا الأدنى للربط بين تسوية مرحلية وتسوية نهائية ، والعلاقة بين التسوية المصرية والتسويات العربية ، وتصورنا لضمانات حرية الملاحة فى خليج العقبة ، وأدنى شروطنا لإجراء الحوار مع إسرائيل . وعن دورهم ، عرض البريطانيون استعدادهم للقيام بأى من المهام التالية :

- استمرار حوارهم مع الولايات المتحدة لتوضيح ما يعتقدون فى صحته ، ولو أنهم لا يتوقعون أن يكون ذلك مؤثرا .
- تنسيق اتجاهات دول السوق المشتركة الأوروبية على أساس « حلول وسط » .
- القيام بدور مع طرفى النزاع .. العرب وإسرائيل .

ولم تكن الأفكار التى طرحها البريطانيون مرضية .

كان شعورى أنهم يتحدثون إلينا آخذين فى الاعتبار عزلتنا السياسية وضعفنا العسكرى . وعلى ذلك لم يكن فى جعبتهم غير أفكار اعتبرتها غير جديرة بالمناقشة . كما لم يكن لدى تصور لدور بريطانى محدد يتجاوز مطالبتها بأن لا تحيد عن تصريحات وزير خارجيتها الذى طالب بالانسحاب إلى خطوط ٥ يونيو ، وذلك إلى أن اتبين من خلال اجتماعاتى المقبلة مع الدكتور كيسنجر اتجاه عملنا المستقبل وأهدافه .

ولم أدع مجالا للشك فى تقييمنا لموقف الولايات المتحدة المنحاز لإسرائيل ، وأن استمراره يمكن أن يدفع بالمنطقة على نحو يفلت فيه الزمام من أيدينا .. وأن فشل مباحثاتنا فى واشنطن سوف ينقص الخيارات المطروحة علينا .. خيارا .

□ □ □

وفى لقائى برئيس الوزراء إدوارد هيث ، سلمته رسالة من الرئيس السادات تضمنت إدراكنا لمسئولية الولايات المتحدة عن دعم الاحتلال الإسرائيلى ، وأن مصر ستظل أمينة على مبادىء الحرية والتقدم مهما كانت التحديات . كما تضمنت تصورنا لدور بريطانى ، بالاشتراك مع أوروبا ، لتحقيق تقدم جوهرى نحو السلام .

وفى حديثى مع رئيس الوزراء طرحت تصورنا للحل الشامل ، وإمكان تحقيقه فى مراحل ..

مع اتباع أسلوب متدرج فى اتجاه اللقاء « وجها لوجه » مع إسرائيل .. بالتوازى مع التقدم نحو التسوية . كما أكدت اهتمامنا بتخلى الولايات المتحدة عن سياستها المنحازة لإسرائيل وذلك كشرط جوهرى لتحقيق التقدم .

ومن الجانب البريطانى كان هناك تأكيد حول أهمية تطبيع علاقاتنا مع واشنطن « كما حدث مع موسكو » ، وتحبيذ استمرار الحوار بيننا . وعلى المستوى العربى ، كان البريطانيون يتطلعون لدور مصرى لتسوية خلافاتهم مع ليبيا حول مركز شركة البترول البريطانية . **ولكنهم لم يكونوا على استعداد لدراسة طلب مصرى لشراء طائرتهم المقاتلة « جاجوار » . فلم يكن الأمر عملية تجارية ولكنه عمل سياسى بالغ التعقيد .**

□ □ □

وانتهت مباحثاتى فى لندن دون إحراز أى تقدم .. كما زادتنى اقتناعا ـ وبريطانيا حليف أمريكا الأول ـ أن لا اتطلع إلى موقف أمريكى أكثر مرونة مما كان عليه خلال عامين .. على نحو ما توقع جروميكو فى لقائنا فى موسكو .

وكان المساء فى لندن حزينا . فقد جاءنى نبأ إسقاط المقاتلات الإسرائيلية لطائرة ركاب ليبية ومصرع كل من فيها . وأعقب ذلك اتصال وزير الخارجية الأمريكية بى لكى يطمئن إلى أن الحادث لن يتسبب فى تعديل برنامج زيارتى .

وفى اليوم التالى كنت أجتاز باب « الجامبو » . ولفت أحد مساعدى نظرى إلى أننا قد أصبحنا بين « أيدى الأمريكيين » . . فمن ورائى كان رجلان ، يبدو انتماؤهما لجهاز الأمن الأمريكى ، يعدان مقعديهما لعبور الأطلنطى .

واشنطن ـ فبراير ١٩٧٣ (الجولة الأولى)

بعد ظهر ٢٢ فبراير كنت فى طريقى إلى واشنطن ، لبدء أول جولة مباحثات حول تسوية شاملة فى الشرق الأوسط ، ومكان تسوية مصرية فى إطارها . وكانت قد مضت قرابة سبعة أشهر منذ أجرى مستشار الرئيس الأمريكى أول اتصال بنا ، وتعثر تحديد موعد اللقاء بسبب الصعاب التى واجهتها مفاوضات السلام فى فيتنام .

ولقد كان نجاح الرئيس نيكسون وإعادة تعيين الدكتور كيسنجر مستشارا للرئيس نقطة انطلاق لاستئناف حوارنا . ومنذ ٢٠ يناير كنا على اتصال لتحديد موعد لقائنا فى أوروبا . وعندما جاءتنى دعوة الحكومة البريطانية لزيارة لندن ، قدرت أن الأمر منسق مع الدكتور كيسنجر .

ولقد أزعجنى اعتذار كيسنجر عن عدم تحديد اللقاء فى أوروبا لمشاغله ، واقتراحه أن يتم فى الولايات المتحدة ، **وأن توجه لى الدعوة من وزارة الخارجية ، على أن اجتمع به بعد انتهاء الزيارة الرسمية . وذكر كيسنجر فى رسالته أن مضيفى فى واشنطن سيكون « نائب » وزير الخارجية بمناسبة تغيب الوزير حينئذ .**

وأثارنى ذلك التغيير ، فأبلغته أننى لو ذهبت إلى واشنطن فسيكون ذلك لكى التقى بالرئيس نيكسون . وخلال أيام قليلة تلقيت رسالة تحدد يوم ٢٣ فبراير موعدا للقائى بالرئيس الأمريكى ، على أن يتم لقائى بكيسنجر خارج نيويورك خلال يومى ٢٥ و ٢٦ . ولكى أعطى لوجودى فى نيويورك المبرر ، فقد رتبت مقابلة مع سكرتير عام الأمم المتحدة يوم ٢٤ فبراير .

□ □ □

كنت اقترب من مباحثاتى فى واشنطن بإحساسات قلقة ، زاد من توترها ذلك الحادث الوحشى الذى أقدمت عليه المقاتلات الإسرائيلية بإسقاط طائرة الركاب الليبية .

فرغم أننا كنا قد أدرنا العديد من جولات الحوار مع الولايات المتحدة والتى تصاعدت فى ربيع ١٩٧١ بزيارة وزير الخارجية للقاهرة ، إلا أننا كنا فى فبراير ٧٣ نقترب على أعلى المستويات السياسية للبلدين ، بحيث أصبح الفشل فى تحقيق أهداف هذه الجولة أمرا يتسم بالخطورة . وكنت وحدى اتحمل مسئولية هذه الجولة ونتائجها ، بينما كانت المفاوضات بالغة التعقيد وكان فشل مهمتى يعنى الحرب . وكان الرئيس السادات قد أقر منذ ١٣ فبراير الإعداد لعمل عسكرى يتم بمشاركة سوريا ودعم عربى حسب استعداد وقدرات كل دولة عربية ، باستثناء الأردن الذى لم يكن على استعداد للمشاركة فى معركة « **لا يثق فى إمكان نجاحها** » .

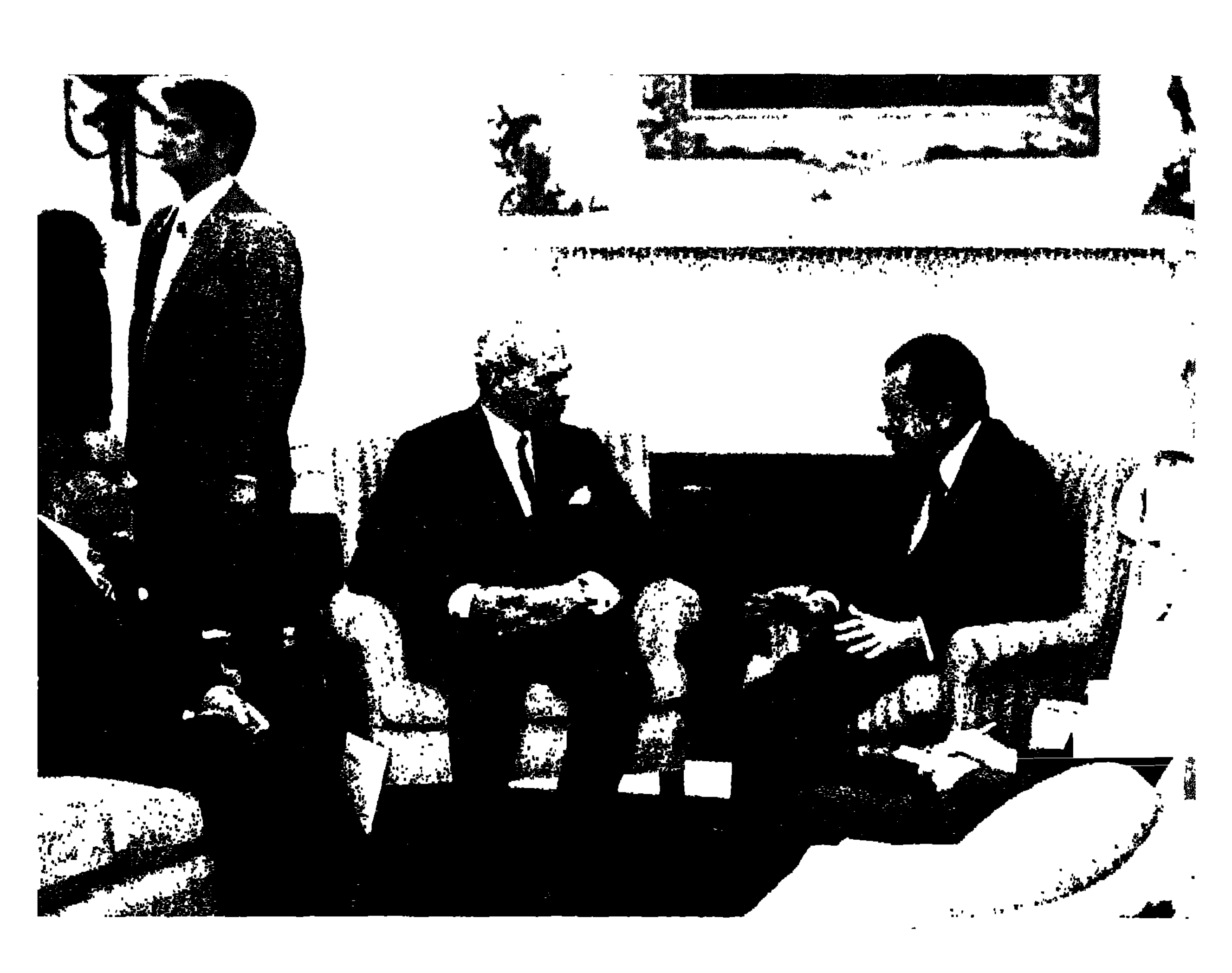
ولقد تضمنت مهمتى البحث عن أسس تسوية شاملة يمكن أن تنفذ فى مراحل ، إلا أننى لم أكن مفوضا بالتحدث باسم سوريا والفلسطينيين ، فلم أكن أجريت مع أيهما حوارا حول مهمتى .. ولم أكن أعلم تماما حدود حركتهما وقدر ما يمكن أن يقبله كل منهما .. بينما كان علىّ أن أحذر الانزلاق فى مصيدة حل مرحلى مصرى لا يتحقق ضمن إطار عام للتسوية للنزاع العربى ـ الإسرائيلى .

وبينما استطعنا بمشقة إحتواء نتائج أزمة يوليو ١٩٧٢ بين مصر والاتحاد السوفييتى ، فتوقف تدهور علاقات البلدين دون قطيعة .. وكانت لنا مع السوفييت اجتماعات سياسية هامة وعلى مستوى رفيع حصلنا خلالها على تأييدهم السياسى ، كما كنا نتوقع تأكيد التزامهم العسكرى فى زيارة الفريق إسماعيل .. إلا أننا لم نكن نعرف بدقة مدى انعكاس كل ذلك على الأمريكيين .

ولم تكن زيارتى للندن باعثة على الأمل فى حدوث تغيير ملحوظ فى الموقف الأمريكى . ولهذا كنا مقبلين على محادثاتنا .. متطلعين لمعرفة إن كانت واشنطن ستبطىء من نشاطها وتقلل من حماسها انتظارا لمزيد من التخلى السوفييتى ، أم أنها ستكون أكثر استعدادا لإدارة حوار مثمر .. يمكن أن ينتهى بتسوية يترتب عليها فى النهاية « إضعاف » علاقات مصر بالاتحاد السوفييتى .

الرئيس الأمريكى ـ السيادة والأمن

كان لقائى بالرئيس نيكسون فى البيت الأبيض قد تحدد له صباح الجمعة ٢٣ فبراير . ووسط اجراءات أمن مشددة توجهت قبيل الظهر إلى البيت الأبيض ، يرافقنى الدكتور حافظ غانم الذى كان يصحبنى هذه المرة باعتباره يكمل نظرتى السياسية / العسكرية بمركزه كرجل القانون الدولى .



□ الرئيس نيكسون مع المؤلف في فبراير ١٩٧٣ ، أول اتصال لمصر مع أمريكا علي مستوى البيت الأبيض منذ عام ١٩٦٧ ، حضر اللقاء الدكتور حافظ غانم والجنرال سكوكروفت مساعد كيسنجر .

كنت أحس بالإرهاق الشديد .. فمنذ الساعة الثالثة صباحا بتوقيت واشنطن استيقظت من سباتى . وكان اختلاف فروق التوقيت يرتب عادة اختلالا فى التوازن ، يمكن أن تنجم عنه بلادة ذهن أو فقد القدرة على كبح جماح النفس . وفى مثل مستوى اللقاءات التى تنتظرنى ، لم يكن أحد الأمرين مقبولا .

وبينما كنت انتظر اجتماعى بالرئيس ، أقبل الدكتور كيسنجر إلى قاعة الانتظار للتعارف وتبادل كلمات الترحيب العادية . وفى الموعد المضروب ، دعيت إلى قاعة الاجتماع بالرئيس حيث كان برفقته الجنرال سكوكروفت مساعد المستشار كيسنجر .

ولقد لفت النظر أن اجتماعى بالرئيس نيكسون هو أول اتصال على مستوى البيت الأبيض منذ عام ١٩٦٧ . كما كان استقبالى فى « الغرفة البيضاوية » ـ والمخصصة للاجتماع برؤساء الدول والحكومات ـ لفتة من جانب الرئيس ودليل اهتمام بزيارتى لواشنطن .

واستهل الرئيس اجتماعنا بدعوة الصحفيين ليشهدوا خلال دقائق مراسم استقبالى .. وتقديمى خطاب السادات له .. ولتسجيل كلمته التى عبر فيها عن سعادته للقاء بى وثقته بأننا سنديرمحادثات صريحة ومفيدة ، وأمل حكومته فى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط .. وتأكيد العزم على البحث عن وسيلة للحركة من وضع الجمود الراهن فى « هذه المنطقة المضطربة من العالم ، حيث يسود موقف قابل للانفجار » .

ثم تراجع الصحفيون وعدسات التليفزيون ، **حيث بدأ اجتماعنا الرسمى .. الذى انضم اليه الدكتور كيسنجر بعد بضع دقائق .**

□ □ □

وراح الرئيس الأمريكى يطالع رسالة الرئيس التى كانت تتضمن تقديرا للدعوة التى وجهت الىّ لزيارة واشنطن لتبادل وجهات النظر حول ما يهم البلدين ، وتصريحات نيكسون حول العمل لتحقيق السلام على أساس تسوية شاملة وعادلة للنزاع فى الشرق الأوسط ، ثم الإعراب عن خطورة الموقف فى منطقتنا ومسئوليتنا عن تحقيق تقدم جوهرى فى عام ١٩٧٣ لإرساء السلام . كما أشارت الرسالة إلى التزام مصر بالمبادىء التى دافعت عنها ، بالاضطلاع بمسئولياتها نحو شعبها والشعوب العربية ، من أجل التقدم والحرية والسلام .

ثم استدار نيكسون ليرحب بنا **وليعرب عن تقديره لقرارنا عدم إلغاء الزيارة بعد حادث الطائرة الليبية ، مما يدل على مستوى رفيع من « البراعة السياسية » . وقال إنه كان يحترم الرئيس الراحل عبد الناصر ، إلا أنه لم يتعرف بعد على الرئيس السادات . وذكر أن الحكومة الأمريكية قد أخطأت التصرف بشأن مشروع السد العالى . وأكد رغبته فى إقامة سلام دائم فى الشرق الأوسط ، وسعيه لتحقيق تسوية شاملة ، ولو أنه لن يفرض آراءه على أحد . ثم قال إنه رغم « عيوبه » المختلفة فليس من بينها عدم احترام ما يعد به .**

وذكرت للرئيس الأمريكى أن ما شجعنا على زيارة واشنطن هو ما أعلنه عن اعتزامه العمل لإحلال السلام فى منطقتنا ، كما بينت أن وقف إطلاق النار لا ينبغى أن يعد « إنجازا » وأنه من المتوقع أن لا يستمر .

وقلت إن الحكومة المصرية تشعر بأنه يمكن البدء بمرحلة جديدة من التفاهم بين البلدين ، إذ لا يوجد سبب للعداوة بينهما اذا استثنينا الدعم المستمر السياسى والعسكرى لإسرائيل . وحذرت أنه قد يأتى الوقت الذى تتحدى فيه إسرائيل الولايات المتحدة ، خاصة بعد دخولها النادى الذرى . ورفضت دعاوى إسرائيل المتصلة « بالأمن » وأشرت لسياساتها التوسعية ، وأكدت أن تحقيق سلام نهائى يقتضى منها التصرف كدولة شرق أوسطية ، مما يعنى إنهاء علاقاتها الدولية الخاصة . كما قدرت ضرورة تفاوضها مع الفلسطينيين للتوصل إلى حل بينهما . ورفضت الحلول الجزئية والمرحلية التى لن تحقق سلاما .

وقلت إننا نمارس سياسة وطنية مستقلة ، ونفخر بالدور التاريخى الذى نلعبه ويتمثل فى

معاونة البلاد العربية على الاستقلال والتقدم الاقتصادى والاجتماعى مما يؤدى إلى استقرار منطقتنا . وأن من مصلحة الولايات المتحدة التعامل مع الشرق الأوسط المستقر ، والذى يستثمر ثرواته الطبيعية وقدراته البشرية ، ولا يعيش عالة على أحد .

□ □ □

وأكد الرئيس الأمريكى تصميمه على تحقيق السلام فى الشرق الأوسط . ولكنه استبعد أن يكون لديه حل للمشكلة أو أن نتمكن من التوصل إلى تسوية شاملة فورا ، ولكنه يتفق فى أن وقف إطلاق النار لن يستمر للأبد .

واقترح إجراء المباحثات على مستويين ، الأول على مستوى وزارة الخارجية وهو العلنى ، والثانى على مستوى البيت الأبيض مع الدكتور كيسنجر وسيكون سريا ، ولن تحاط به وزارة الخارجية أو الرأى العام أو إسرائيل . واقترح أن تجرى دراسة شروط تسوية شاملة ومراحل تنفيذها مع الدكتور كيسنجر . وأكد ضرورة « **التوفيق بين متطلبات السيادة ومتطلبات أمن إسرائيل** » .

وأعرب عن رغبته فى زيارة مصر فى الوقت المناسب ، مشيرا إلى أن ابنته تريد زيارة مصر مرة أخرى . وأنه يتفهم أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، ويشعر أن الوقت قد لا يكون مناسبا لإعادتها بعد .. وعقبت بأنه من الأفضل أن يكون لكل مرحلة ما يلائمها من صور الاتصالات .

واستأذنت الرئيس .. وعدت إلى الفندق حيث كانت إقامتى والوفد .. فى انتظار موعدى مع وزير الخارجية وليم روجرز .

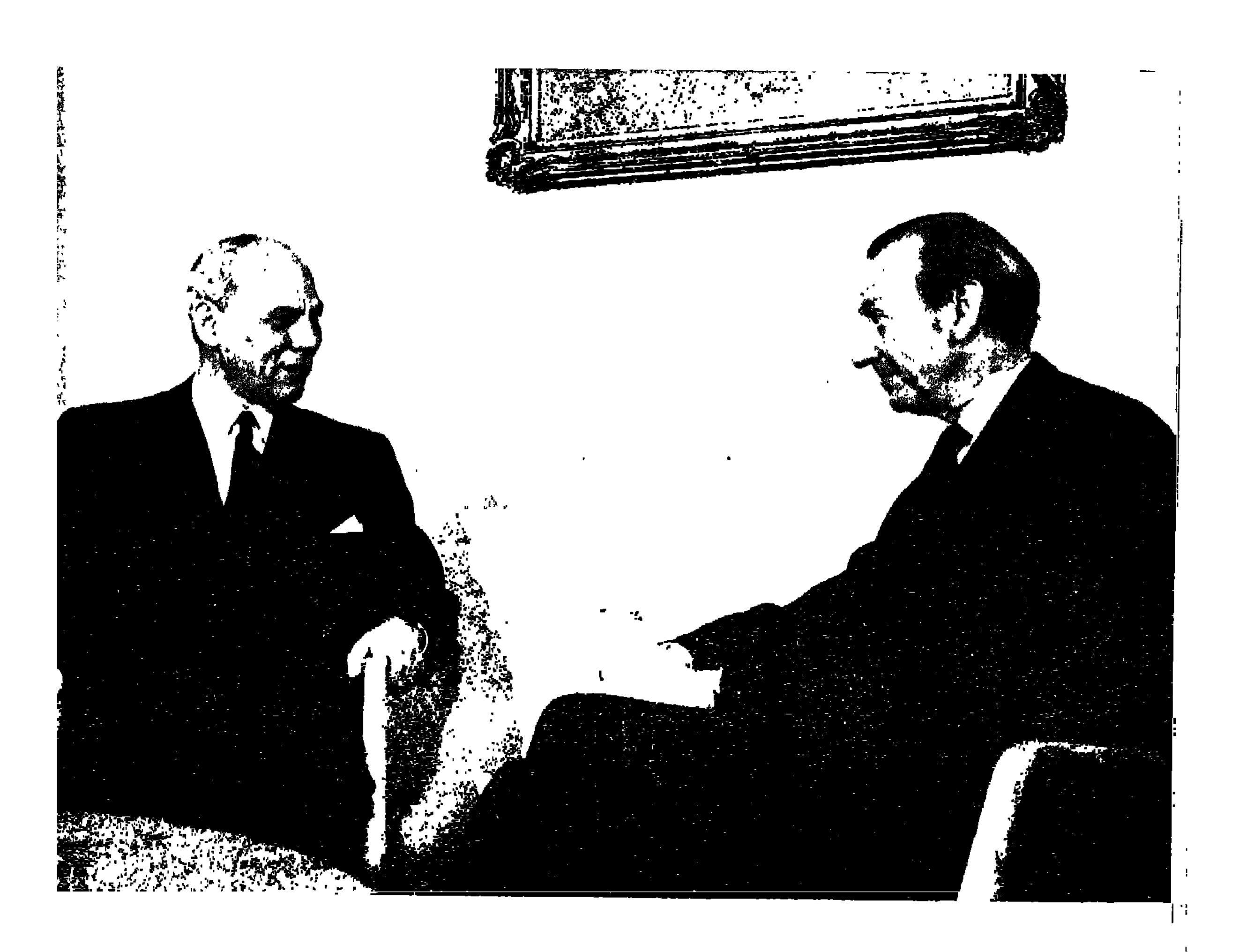
وزير الخارجية .. و « النور الأخضر »

وتلت اجتماعاتى بالرئيس جلسة مباحثات فى وزارة الخارجية ، رافق وفدنا إليها وزيرنا المفوض أحمد توفيق خليل . وعلى الجانب الأمريكى رأس الاجتماع وليم روجرز ، يصحبه رجال الشرق الأوسط وعلى رأسهم جوزيف سيسكو .

ورغم الاستقبال الودى للوفد المصرى ، فلم يكن هناك تغيير فى الموقف الأمريكى . فمن خلال المباحثات ، أعاد وزير الخارجية تأكيد ما سبق أن أبلغنا به أو تضمنته تصريحاته العلنية .

فالنزاع فى الشرق الأوسط لا يتجاوب ومصالح الولايات المتحدة التى ترى ضرورة التفاوض بين مصر وإسرائيل حول شرم الشيخ والمناطق المنزوعة السلاح وغزة . وهى لا تفكر فى حل يفرض على الأطراف ، كما لا تتحدث عن انسحاب كامل ، إذ لابد أن يفى الانسحاب بأمن إسرائيل . وتعتقد أن « أغلب » مطالب مصر يمكن أن تحصل عليه بالمباحثات .

والولايات المتحدة ترى أن القرار ٢٤٢ يصف المسار ، ولكنه لا يحدد نقطة الوصول . وعلى



□ لقاء مع كورت فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة (رئيس النمسا حاليا) في فبراير ١٩٧٣ في نيويورك ، لمناقشة المبادرة المصرية .

مصر البحث عن صياغة لبدء المباحثات تكون لها فرص النجاح . ولا تجد بديلا لذلك سوى الحرب ، ولكن الكثيرين لا يظنون امكانية شنها .

وتؤيد الولايات المتحدة خطوات مرحلية تمثل تقدما وتخلق قوى ضاغطة فى سبيل التسوية النهائية .. ولهذا ستصر على أن أى خطوة مرحلية يجب أن ترتبط بالقرار ٢٤٢ . ولا ترى عقبة فى الربط بين الخطوة المرحلية والتسوية النهائية ، فالمهم هو الالتزام بالمفاوضات النشيطة . ولا تعتقد أن هناك وسيلة لاستخلاص التزام إسرائيلى مسبق بالانسحاب الكامل .. وعلى مصر البحث عن صياغة دون ذلك .

وأخيرا ، فالولايات المتحدة لا تكن لمصر أى عداء ، بل إن شعورها تجاه مصر وشعبها هو شعور الصداقة .. وإن الولايات المتحدة لا ترتبط دائما بالمواقف الإسرائيلية كما يظن الكثيرون ، إذ أنهما كثيرا ما يختلفان .

□ □ □



‌| | تم ترتيب لقاء لم يعلن عنه في آرمونك في الولايات المتحدة في منزل أحد أصدقاء كيسنجر ، استغرق ٣ جلسات مطولة . في وسط الصورة كيسنجر وحافظ اسماعيل ، والي يسار كيسنجر الدكتور حافظ غانم وعبد الهادى مخلوف،والي يمين حافظ اسماعيل أحمد ماهر وإيهاب وهبة .

وكان الموقف الأمريكي على هذا النحو غير قابل للمناقشة . ولقد لاحظت أنه أكثر جفافا مما كان عليه فى أواخر ١٩٧١ ، وربما كان ذلك انعكاسا لما تخلف لدى الأمريكيين من انطباعات فى ضوء مباحثاتى فى لندن ، أو تقديرهم ضعف مركزنا التفاوضى . ومع تسجيل مواقفهم ، فلم استجب لمناقشة ما يتجاوز الإطارات العامة وترديد المواقف المصرية التى لم نسأم من ترديدها .

ولقد كان للموقف الأمريكى .. وعبء المباحثات حتى الآن .. والإرهاق الجسدى والذهنى ، ما دفعنى إلى عبارة أطلقتها خلال العشاء الذى أقيم على شرف الوفد المصرى فى بلير هاوس ..

كان أعضاء الوفد الأمريكى أثناء العشاء لا يفتأون يتحدثون عن العرب وخصالهم الكريمة ، وحجم المصالح المشتركة العربية والأمريكية وعن ثقة الأمريكيين بالعرب . وقطعت صمتنا قائلا « **ولكن الولايات المتحدة هى التى أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل لكى تهاجم الدول العربية فى عام ١٩٦٧** » . وعدت إلى صمتى ، دون أن أكلف نفسى عناء الاستماع لما أراد قوله رئيس وأعضاء الوفد الأمريكى . ولم يكن هناك ختام أسوأ من هذا لعشاء بلير هاوس ! .

□ □ □

وفى صباح ٢٤ غادرت واشنطن إلى نيويورك ، حيث صحبنى مندوبنا الدائم فى المنظمة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد لاجتماع يتبعه غداء عمل مع السكرتير العام كورت فالدهايم .. حيث أجريت مناقشة خطوط مبادرتنا ، استعدادا للعودة إلى المنظمة الدولية اذا ما فشلت جهودنا فى التوصل إلى التسوية التى نبتغيها .

ومنذ وصلت نيويورك كان اهتمامى متجها إلى ترتيب المرحلة التالية من المباحثات مع كيسنجر . ولقد أطلعت الدكتور عبد المجيد عن وجهتى حتى يتعاون معى فى تغطية نشاط الوفد . وكانت تربطنى بعبد المجيد علاقة خاصة . ففى مطلع خدمتى الدبلوماسية ، عملنا معا .. واكتسب ثقتى واحترامى له ، فقد كان سندا لى بسعة اطلاعه الدبلوماسى وعمق عمله القانونى وبساطة اقترابه من المسائل وهدوء تناوله للمشاكل التى تعرض لنا . ورغم صوته الخافت وابتسامته الشاحبة وأدبه الجم ، فقد كان عبد المجيد يخفى وراءها صلابة عوده .. واستقامة طريقه .. وكان كل ذلك رصيدا طيبا لممثل مصر لدى المنظمة الدولية فى أدق وأصعب مراحل حركتها خلال عشرة أعوام .

وبقى معى فى فندق « بيير » مساعدىّ الذين سيصحبونى الى « آرمونك » ، بعد أن دبروا لأصدقائهم مبررات عدم لقائهم خلال عطلة نهاية الأسبوع . وأخيرا أسلمت نفسى لفترة من الراحة كنت فى شدة الحاجة لها ، استعدادا للمرحلة الدقيقة التالية .. والتى ستتطلب كل ذرة يقظة وصفاء ذهن .

مستشار الرئيس الأمريكى « نجم العالم »

صباح الأحد الباكر .. ونيويورك مازالت نائمة ، ونسمات باردة تأتى متأنية من ناحية البحر ، تهمس فى الطرقات التى مازالت خالية من المارة ، بينما تتسلل بنا العربات تجتاز المدينة ، وتنطلق على الطريق العام ، لساعة زمن قبل أن تصل بنا الى « آرمونك » حيث استقبلنا مضيفنا يوجين ترون وزوجته .

واستقر مقامنا خلال دقائق معدودة فى غرف البيت الريفى . وكان يصحبنى - عدا زميلى الدكتور غانم - ثلاثة من معاونىّ يجمع بينهم تقديرهم للمسئولية . كان الدكتور عبد الهادى مخلوف بهدوئه وجديته ، المنظم الذى لا يبارى لرحلتنا . وتميز المستشار أحمد ماهر السيد بذكائه وذهنه المتقد الذى ورثه عن جده . أما المستشار إيهاب وهبة فقد استطاع بابتسامته العريضة وروحه المرحة أن يشيع البهجة التى كنا نفتقدها منذ تركنا القاهرة .

وفى الوقت المحدد .. أقبل الدكتور كيسنجر والوفد المرافق له . ولم يجد الوفدان صعوبة فى اللقاء والتعارف .. قبل أن ندعى إلى غرفة المباحثات .

كان إرهاق الأيام الأخيرة قد بدأ يذوب رويدا .. وكان قلق الانتظار قد انتهى . وتوالت الاجتماعات فى إيقاع سريع عبر يوم ونصف يوم ، دون أن تكون هناك ساعة فراغ لتأمل أو راحة ، على نحو لم نكن اعتدنا عليه فى شرقنا . ومع ذلك فقد صمدنا له جميعا ، يستحثنا الإحساس

بالمسئولية قبل كل شيء . فقد كنا نناقش قضية السلام والحرب . وكان إحساسنا بعدالة قضيتنا وقوة موقفنا ، يدعمه الفريق أحمد إسماعيل على الجانب الآخر فى موسكو ، يعزز فى نفوسنا الثقة ويدعونا إلى نبذ القلق والتوتر . وكان وجودنا السياسى فى واشنطن والعسكرى فى موسكو على هذا النحو وبدون ترتيب منا ، تعبيرا عن تصور ، وتجسيدا لفكرة العمل مع القوتين الأعظم من أجل تحقيق تسوية عادلة للقضية العربية .. إن سلما أم قتالا .

□ □ □

وجلست فى مواجهة « هينز ألبرت كيسنجر » .. المهاجر اليهودى الألمانى ، الذى غادر بلاده نتيجة الاضطهاد النازى عندما كان فى الخامسة عشرة من عمره ، وجاء إلى الولايات المتحدة فى عام ١٩٣٨ حيث حصل على الجنسية الأمريكية .

والدكتور هنرى كيسنجر ـ كما أصبح يعرف الآن ـ هو مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى ، والسكرتير التنفيذى لمجلس الأمن القومى الأمريكى الذى يضم قرابة ثلاثين عضوا . ومن خلال صفاته الشخصية ومركزه المرموق ، أصبح كيسنجر يتمتع بنفوذ لدى رئيس الجمهورية لا يعادله نفوذ الآخرين .

وبانتهاء حرب فيتنام ، وبالتقارب الذى حققه مع الصين الشعبية ـ أصبح كيسنجر فى حكم الكثيرين « **نجم العالم** » .

الحوار

فى مطلع ثلاث جلسات ممتدة حتى ظهر يوم ٢٦ فبراير ، تحدث الدكتور كيسنجر حول أسلوبه فى العمل ، والذى لخصه فيما يلى :

□ أهمية السرية لتأمين نجاح المباحثات ، فالعلنية تثير الفرص لممارسة الضغوط المختلفة . وأرجع فشل المباحثات مع وزارة الخارجية إلى « العلنية » .

□ تأكيد جدية البيت الأبيض فى تحقيق التقدم . وأنه شخصيا لا يعد إلا بما ينفذه ، وإن استلزم أحيانا بعض الوقت .

□ إن هدفه معرفة : ما هو المطلوب تحقيقه والممكن عمله ونقطة الوصول . حتى لا نضيع الوقت ونفقد الثقة المتبادلة وتسوء العلاقات .

□ نفى أن لديه شيئا محددا يقدمه ، وأكد أن غرضه هو تبادل الآراء بصراحة تامة مع الاستعداد لترتيب لقاء ثان يتفق عليه .

□ وأخيرا حذر من أن اتباع « الطريق الخاص » ـ البيت الأبيض ـ لا يعنى بالضرورة تحقيق نتائج سريعة جدا وتقدما عاجلا .

وأشار الدكتور كيسنجر إلى أنه لم يقرر بعد نهائيا إن كان سيتولى المشكلة مباشرة

وعلى نحو شخصى .. أم تتولاها الحكومة بتوجيه منه ، وكأنه أراد أن يحفظ خط التراجع مفتوحا إذا لم يجد لدينا قدرا كافيا من المرونة يسمح بالأمل فى إمكان تحقيق التقدم .

وفى كلمتى الافتتاحية ، رحبت بمبادرة الولايات المتحدة ، وأضفت أننا لا نبدأ الآن من فراغ ، فمن ورائنا حصاد خمس سنوات ونصف ، ينعكس فى محادثاتنا ومن خلال اتصالاتنا وفى البيانات الأمريكية . وأننا من ناحيتنا نبدأ هذه المفاوضات من منطلق وطنى رعاية لمصالحنا . **ومع أننا نتحدث باسم مصر فقط ، فإننا لا نفكر فى حل مصرى مستقل ، بل تسوية عامة للنزاع فى الشرق الأوسط .**

وتحدثت عن موقف الولايات المتحدة باعتبار أن مساهمتها ضرورية لتحقيق السلام ، ودعوت إلى درجة من التحول فى سياستها تجاه دول المنطقة بحيث ينتهى موقفها الحالى القائم على قبول احتلال الأراضى العربية . وأننا نرى مشاركة أمريكا القوية والمحايدة والمستمرة حتى التوصل إلى حل نهائى ، وبإيقاع سريع لأن المشكلة لا تتحمل البطء فى التناول .

وفضلت أن نتصور الشرق الأوسط خلال ٥ ــــ ١٠ سنوات من الآن .. كهدف نعمل من أجل تحقيقه ، فنراه منطقة بها وحدات سياسية قوية ومستقلة ومتعاونة ، ومتحررة بقدر الإمكان من التأثيرات الخارجية ، مستعدة للتعاون والإسهام مع الدول الأخرى . وفى هذه الظروف يرتبط قبولنا بإسرائيل بأن تعترف هى بنفسها كدولة شرق أوسطية .. وذلك بتصفية علاقاتها الدولية غير الطبيعية .

وقدرت أن نقطة البداية لتحقيق هذا الهدف هى حل النزاع المسلح الحالى ، لأن هذا سيخلق أساسا للتطور نحو « تطبيع » الأوضاع فى المنطقة . أما حل النزاع ، فيجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة وتفسيرات الدول الكبرى للقرار ٢٤٢ والاتفاقات الدولية المعنية . وكلها تعترف :

١ - بالحدود الدولية لدول المنطقة .

٢ - وبحقوق الفلسطينيين السياسية والإنسانية .

ولتحقيق التسوية العامة للنزاع ، فقد طرحت ضرورة « تحييد » الاعتبارات الخارجية .. وهذا يعنى خفض حجم الدعم الأمريكى لإسرائيل بحيث يتوازى موقفها مع عدم انحياز مصر .

ورغم تعقيد المشكلة ، فهى تستجيب للحل فى مراحل .. على الجبهات المختلفة ، ثم داخل كل جبهة .. بشرط أن تكون المراحل متوازنة ومترابطة بحيث تؤدى إلى تسوية شاملة وعادلة وسريعة .

وقدرت أن يمر عملنا من خلال ثلاث مراحل ، « فض الاشتباك » على الجبهة العربية - الإسرائيلية ، يؤدى إلى تسوية للقضية الفلسطينية ، ثم إلى قيام « السلام » النهائى .

وتحدثت عن القضية الفلسطينية ، باعتبارها أصل النزاع وجوهره ، فأشرت إلى الحل الذى يقترحه الفلسطينيون .. بالتوصل إلى صياغة يعيش العرب واليهود طبقا لها داخل فلسطين .. متحدين أو منفصلين حسب رغبتهم .

وأشرت إلى أن الأمم المتحدة والدول الكبرى تتحمل مسئولية إنشاء إسرائيل ، ومن ثم أصبح عليها حل القضية بطرح مفهومها « لحدود » هذا الوجود ، على أن تضمن أن لا « يفيض » الكيان الإسرائيلى عبر الحدود الإقليمية المقررة .

وانتقلت للحديث عن تسوية مصرية هدفها الانتقال إلى حالة السلام بإيجاد صياغة تعترف بالسيادة المصرية على أراضيها ، وقدرت إمكان تحقيق هذه التسوية خلال مرحلة أو مرحلتين ، على أن يبدأ فض الاشتباك خلال عام ١٩٧٣ .

أما أمن إسرائيل فيتحقق باتفاق سلام يبرم ، وبوجود دولى فى المنطقة . ويتحقق أمن الدول العربية بتخلى الصهيونية عن أهدافها فى المنطقة ، وبمعالجة مشكلة أسلحة إسرائيل بعيدة المدى وأبحاثها العسكرية ونشاطها الذرى .

□ □ □

وتبع ذلك نقاش بالغ التعقيد ، تناولنا فيه المسائل الإجرائية والأخرى الموضوعية حول تحقيق تسوية فى المنطقة .

□ أولا ـــ المسائل الإجرائية :

وقد أوضحت خطتنا على الوجه التالى :

١ ـ أن هدف مرحلتنا الحالية هو التوصل إلى « **رؤوس موضوعات الاتفاق » والتى تفسر القرار ٢٤٢ تفسيرا مقبولا ، خاصة بالنسبة للأراضى (السيادة ، الانسحاب ، الأمن) وغزة (تقرير المصير ، اللاجئين) . وأننا نرى الانتهاء من هذه المرحلة (على الأقل) قبل أول سبتمبر .**

وتلى ذلك مرحلة وضع « الأحكام النهائية » والتى تترجم « رؤوس الموضوعات » إلى برنامج تنفيذى يتضمن جميع عناصر التسوية ومراحلها وتوقيتاتها . واقترحت أن نحقق خلال هذه المرحلة خطوة عملية « كمقدمة للسلام » تتضمن انسحاب إسرائيل وعبور قواتنا إلى الضفة الشرقية وإعادة فتح قناة السويس للملاحة .

٢ ـ أن انتهاءنا من وضع « رؤوس موضوعات الاتفاق » يمكن أن يمثل نقطة البدء بالنسبة للجبهات الأخرى . فبينما نبحث نحن الأحكام النهائية ـ وقبل أن نوقع الاتفاق النهائى ـ نتوقع أن تتوصل سوريا والأردن إلى اتفاق مع إسرائيل حول « رؤوس موضوعات الاتفاق » على الجبهتين .

٣ ـ عن إجراءات التفاوض ، فضلت أن يستمع الأمريكيون لنا ثم لإسرائيل ، ثم يضعون صياغة لرؤوس موضوعات الاتفاق توفق بين وجهتى النظر . وتلى ذلك مناقشتها معنا ، فاذا

اتفقنا عليها يصبح على الأمريكيين تأمين موافقة إسرائيل عليها .

أما عن صيغة التفاوض ، فقد كنا نرى أن الأسلوب الراهن يستجيب لمطالب المرحلة الحالية . فاذا تحقق وضع « رؤوس الموضوعات » أمكن التفكير حينئذ فى اتباع أسلوب « أقل لا مباشرة » لمرحلة وضع الأحكام النهائية .

٤ ـ بينت ثقتنا فى قدرة الولايات المتحدة على القيام بدور أساسى للتوصل إلى تسوية للنزاع العربى ـ الإسرائيلى ، وأن لديها إمكانيات كافية «لإقناع » إسرائيل .. إذا أرادت حقا التقدم نحو التسوية .

وأشرت بصفة خاصة إلى استمرار تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل مما يمكنها من الاحتفاظ بالأراضى ، وأنه لن تكون هناك تسوية ما لم تقتنع إسرائيل أنه لا يمكنها الحفاظ ـ سياسيا وعسكريا ـ على الخطوط الحالية .

□ □ □

ولقد ناقش الدكتور كيسنجر وجهات نظرى قائلا :

١ ـ إنه ليس صحيحا أن الولايات المتحدة قادرة على عمل شىء مع إسرائيل ، وأن ما يمكن تحقيقه سوف يستغرق وقتا طويلا . وعلى هذا كان من رأيه إعطاء إسرائيل حق « التعليق » على ما نتوصل اليه فى مناقشاتنا ، إذ لا يمكن أن يفرض عليها ما نتفق بشأنه .

وتفهم كيسنجر مبررات رفضنا اتباع هذا الأسلوب الذى يقترحه والذى يقود إلى مطالبتنا بسلسلة من التنازلات ، كما حدث فى عام ١٩٧١ . وعلى هذا فقد اقترح أن لا تدعى إسرائيل للمشاركة فى مباحثاتنا حتى يتحقق التقدم ، وبذلك يمكن تجنب ضغوطها من خلال أصدقائها فى أمريكا .

٢ ـ إن قدرة الولايات المتحدة على « **إقناع** » **إسرائيل** بما يتفق بشأنه إنما تتوقف فى تقديره ، على قدر ما يتحقق من « **تغييرات ملموسة** » فى المواقف العربية ، « **وإن هذا هو المفتاح** » . **فاذا أمكن إثبات أن مصر قامت بخطوة ذات مغزى ، فان ذلك سيعطى الدكتور كيسنجر المبرر والأساس المعنوى ـ فى مواجهة الداخل الأمريكى ـ للنظر فى ممارسة الضغط على نحو ما أشار إليه الوفد المصرى .**

والولايات المتحدة لا تريد ولا يمكن أن تخلق موقفا يزيد من احتمالات الحرب ، بأن تعزل إسرائيل سياسيا أو تضعفها عسكريا إلى درجة أن يحاربها جيرانها أو السوفييت . **ومع ذلك ، فهم مستعدون من ناحية المبدأ للنظر فى ممارسة نفوذهم بطرق أخرى « لا يمكن تجاهلها تماما »** .

٣ ـ ومن ناحية أخرى ، تحدث الدكتور كيسنجر عن الحل المرحلى وكان تقديره أن فشل مباحثات عام ١٩٧١ يرجع إلى العلنية ، وما ترتب عليها من إلهاب التوقعات . وقلت إن فشل المباحثات يرجع إلى رفض الأمريكيين الربط بين الحل المرحلى والتسوية النهائية على أساس مبادرة الدكتور يارنج فى ٨ فبراير . ولم يتفق الدكتور كيسنجر مع ما ذهبت إليه من أن الولايات

المتحدة تراجعت عن موقفها بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون المصرية ـ السوفييتية ، أو انتظارا لتحولات داخلية فى مصر .

وأشار الدكتور كيسنجر إلى أن وزارة الخارجية قد تقدمت للرئيس الأمريكى باقتراح استئناف بحث امكانية تحقيق اتفاقية مرحلية بالقيام بمباحثات عن قرب ، مع الالتزام بأن تبدأ المباحثات للتسوية الشاملة بمجرد انتهاء الحل المرحلى . وأضاف أنه يفضل أن يترك لنا أن نعالج الأمر ، فيدع الوزارة تقدم المشروع ولا ينصحنا هو بشىء .. ولو أنه سيرحب إذا قبلناه .

وكان رأيى أننا نتحدث عن تسوية شاملة . ومع هذا فلم أرفض أن نناقش مع الخارجية الأمريكية أفكارها عن خطوة مرحلية قد تصلح « كمرحلة افتتاحية » تنفذ فور التوصل إلى اتفاق حول « رؤوس الموضوعات » ، على نحو ما سبق أن أوضحت .

٤ ـ وناقشنا مسألة إشراك الاتحاد السوفييتى فى مباحثاتنا ، فأقر كيسنجر بمصالح سوفييتية ضخمة فى الشرق الأوسط . وأكد أنهم لا يطالبون مصر بالاختيار بين السوفييت وبينهم ، مؤكدا أن مصلحتهم هو التزام الدول بسياسة مستقلة . ولكنه لم يحبذ إدارة حوار بين الولايات المتحدة وكل من مصر والاتحاد السوفييتى فى نفس الوقت ، مما يخلق البلبلة .. كما رأى أن إشراك السوفييت فى المناقشات يحتم دعوة إسرائيل للمشاركة فيها .

ولكننى أبديت اهتمامنا أن يعرف السوفييت بصورة عامة بما يحدث ، إذ أنهم على أى حال يعرفون عن اتصالنا بكيسنجر واجتماعنا الخاص ، كما يعرفون ما يدور برؤوسنا من حيث المبادىء العامة وعناصر التسوية . ولم يكن خافيا أننا نريدهم أن يقفوا معنا وأننا سنبلغهم بنتائج زيارتى للولايات المتحدة .. كما دعوت كيسنجر إلى ضرورة إبلاغ السوفييت عندما نقدر أن شيئا هاما على وشك أن يحدث من خلال مباحثاتنا معا .

ونفى كيسنجر أنه يطالبنا بالانفصال عن السوفييت ، ودعا إلى أن نكون أمناء معهم حتى لا يظنوا أن شيئا يجرى من وراء ظهورهم ، كما أعرب عن رغبته أن تبلغهم مصر أنها تريد إدارة المباحثات ، وأن تقنعهم أن لا يتقدموا بخطة من جانبهم للأمريكيين . واتفقنا فى الرأى حول إبلاغهم مقدما فيما لو قررنا عقد اجتماع آخر ، اقترح عقده فى ١٠ ابريل .

٥ ـ وأكد كيسنجر أن الأوضاع الداخلية فى مصر لم يكن لها دور فى قراراتهم عام ١٩٧١ ، وأنهم يتعاملون مع القائمين بالأمر فى الدول الأخرى ويتوصلون معهم إلى اتفاقات يصبح تنفيذها من مسئوليتهم . **ولهذا يؤكدون أنهم لن يتدخلوا تحت أى ظروف فى شئون مصر الداخلية . أما عن المعاهدة مع السوفييت ، فطالما استمر اعتماد مصر عليها فسيقل الدافع الأمريكى لتحقيق تسوية** . وهم لا ينفون وجود اهتمامات سوفييتية فى الشرق الأوسط ، ولا يعترضون على علاقات صداقة مصرية ـ سوفييتية ، فالسياسة المصرية تحددها مصر حسب متطلباتها . وأنهم لوكانوا يعتقدون أننا تابعون للسوفييت لاقتصر تعاملهم على السوفييت وحدهم .

□ ثانيا ــــ المسائل الموضوعية :

وخلال يومى المباحثات ، وفضلا عن المسائل الإجرائية ، فقد جرى تناول المسائل الموضوعية لتسوية سياسية .

١ ـ المسألة الفلسطينية :

كان الرأى الذى أعربنا عنه هو كفالة حق تقرير المضير لأهالى الضفة الغربية وغزة ، تحت إشراف الأمم المتحدة وداخل خطوط عام ١٩٤٩ ، لتكونا وحدة سياسية واحدة يمكنها أن تنظم علاقاتها مع جيرانها . وطالبت بتحقيق تسوية مقبولة لمشكلة اللاجئين ، وأكدت إصرارنا على عروبة مدينة القدس (القديمة) وعدم التنازل عن السيادة عليها .

وكان رأى الدكتور كيسنجر أن يتولى الملك حسين التحدث باسم الفلسطينيين بشأن الأراضى العربية المحتلة .. وأن تصبح التسوية « الأردنية » على هذا النحو نهائية ، وتصبح علاقة الفلسطينيين بالأردن بعد ذلك مسألة أردنية داخلية ، فلا تكون شرطا مسبقا للاعتراف بإسرائيل من جانب الدول العربية .

وقلت إننا لا نضع عراقيل أمام الملك حسين اذا ضمن تقرير المصير للشعب الفلسطينى بعد انسحاب إسرائيل .

٢ ـ السلام :

كان رأينا أن السلام بمعناه الشامل سوف يتحقق بتسوية لقضية فلسطين ، وفى هذه الحالة يمكن أن نتصور قيام علاقات بين إسرائيل وجاراتها . ومع ذلك فلم نكن نقدر تحقيق السلام بين يوم وليلة ، فذلك أمر يتطور خلال فترة ممتدة .

ودون ذلك ، فإن تحقيق تسوية سياسية سوف يتضمن إنهاء حالة الحرب وتنفيذ عدد من الاجراءات كإنهاء المقاطعة الاقتصادية ، وتوقف كل صور التعرض من أراضينا ، وتأمين المرور فى قناة السويس ومضيق تيران ، واقامة ترتيبات أمن دولية .

وعارض الدكتور كيسنجر أن نربط إنهاء حالة الحرب بمسألة اعترافنا بإسرائيل ، على أساس أن شرعية إسرائيل لا يجب أن تكون محل نزاع . وطالبنا بأن نزيد « جاذبية » ما نعرضه « كمضمون » لنتائج إنهاء حالة الحرب ، وأن تتخلى مصر عن برنامجها الذى يمثل « الحد الأقصى » .. لأن ذلك لا يساعد على التقدم .

ولقد أكدت أن اعترافنا بإسرائيل رهن بتحقيق تسوية شاملة .. يتحدد فيها « شكل » إسرائيل التى سنعترف بها . وتساءل كيسنجر إن كان من الممكن أن يتضمن إنهاء حالة الحرب الاعتراف بإسرائيل « داخل حدود فلسطين » . إلا أننى كنت أصر على ضرورة معرفة ما نعترف به ، وأن ذلك لن نتبينه قبل تحقيق تسوية شاملة .. وأضفت أن إبرام اتفاق سورى وأردنى « سيفتح الباب أمام التزام مصرى أكثر وضوحا » .

٣ ـ السيادة والأمن :

قال كيسنجر إن التوفيق بين السيادة والأمن « شرط مسبق » لحل مصرى ـ إسرائيلى . فانسحاب إسرائيل سيترتب عليه ـ فى تقديرها ـ التخلى عن بعض ضمانات أمنها ، بينما الموقف الحالى أكثر اتفاقا مع مصلحتها .. إذ ليس هناك من الناحية العسكرية أفضل من قناة السويس ونهر الأردن كخطوط دفاعية لإسرائيل .

وكان موقفنا أن « الأمن » يجب أن يتحقق لمصلحة الطرفين ، وأن لا يترتب على الاجراءات المقترحة أى امتيازات استراتيجية لطرف دون الآخر . ومن حيث إجراءات الأمن تضمنت مقترحاتنا :

- انشاء مناطق منزوعة السلاح تحت إشراف دولى .
- انتشار قوات دولية فى مناطق خاصة ولمدة محددة .. مثل شرم الشيخ .
- تقديم ضمانات القوى الكبرى للاتفاق المعقود وضمان مجلس الأمن .

أما النقطة المثيرة ، فقد كانت ما اقترحه كيسنجر حول « إجراءات أمن مؤقتة » كنا نسمع بها لأول مرة . وكان المقصود بها أنه مع إعادة السيادة المصرية على كامل أراضينا ، تستمر بعض ترتيبات الأمن فى بعض المناطق .. مثل وجود عسكرى إسرائيلى فى منطقة شرم الشيخ ، ومحطات إنذار جوى داخل حدودنا ، واستمرار الرقابة الجوية الإسرائيلية فوق سيناء . وأوضح كيسنجر أن المطلوب هو قبولنا ترتيبات « خاصة » يمكن تصورها خلال الفترة ما بين إنهاء حالة الحرب .. وإقامة السلام . وعندما يتحقق السلام الشامل تنتهى « بعض التدابير غير المعقولة » بينما يستمر البعض الآخر .

وأكدت لكيسنجر أننا ، مع حرصنا على التوصل لتسوية شاملة سلمية للنزاع العربى ـ الإسرائيلى ، فان ذلك لا يعنى السلام بأى ثمن ..

واقترحت أن نعيد مناقشة المسائل التالية فى اجتماعنا المقبل :

- □ **التعريف المحدد لمضمون « إنهاء حالة الحرب » .**
- □ **الترتيبات العملية لتحقيق الأمن .**
- □ توقيت الاعتراف بإسرائيل .

وانتهت اجتماعاتنا .. وأعربت عن الأمل فى أن نتخطى الصعاب التى تواجهنا . وأضفت أننى لا أخفى أن الصدام أمر محتمل ، لأن الناس لم تعد تقبل استمرار وقف إطلاق النار .. وأننا على استعداد لقبول التحدى .

وفى المساء عدنا إلى نيويورك متعطشين للراحة . ولكننى وجدت رسالة من الرئيس يطلب إلىّ فيها أن اتوقف فى بون فى طريق عودتى إلى القاهرة ـ للالتقاء بالمستشار الألمانى فيلى برانت ، ومناقشة قضية الشرق الأوسط معه .

□ □ □

بون - « لا حل نهائى »

ولقد أمضيت اليوم الأول فى بون للقيام بمباحثات مع الهر بول فرانك ، القائم بأعمال وزير الخارجية . وفى اليوم التالى ، التقيت بالمستشار فيلى برانت .

وكان واضحا أن ألمانيا رغم قوتها الاقتصادية لم تكن تتمتع بنفس القدر من النفوذ السياسى . كما كانت « الاعتبارات التاريخية » المتصلة بموقف ألمانيا الهتلرية من اليهود ، تحد من نشاط دورها بالنسبة لقضية الشرق الأوسط .. فلا يتجاوز اتباع سياسة « حياد بناء » بهدف تحقيق السلام ، وتبنى دبلوماسية « هادئة » بالتحدث مع من لهم قدرة التقدم بخطط ومبادرات .

وكان اهتمام فيلى برانت بقضية الشرق الأوسط يعكس على الأرجح تقديره لارتباط السلام فى المنطقة بعلاقات الوفاق بين الشرق والغرب .. وباعتماد أوروبا على بترول الشرق الأوسط ، وما قد ينشأ عن انهيار السلام من احتمالات توقف تدفقه وتهديد خطوط مواصلاته .

وفى لقائى مع المستشار برانت ، أوضحت هدف جولتى ومنطلقنا المستقبل ، وتقديرنا ضرورة التقدم هذا العام نحو تسوية تتفق وسيادة بلادنا وحقوق الفلسطينيين . وحول موقفنا من السوفييت ، قلت إننا ننطلق بحرية لإجراء المفاوضات مع الولايات المتحدة . وعن مباحثاتنا مع بريطانيا ، قلت إننا نأمل تشجيعها لتنظيم دور أوروبى . أما عن مباحثاتنا مع الولايات المتحدة ، فقد كنا نستطلع جديتها لتناول القضية . وأن تقييمى المبدئى هو أن اتصالاتنا تشجع على مواصلتها ، ولو أن دعمها لإسرائيل يبطىء من حركتنا .

واعترف برانت بأن « أوزار » الماضى تحد من حريتهم فى هذا الجيل . وعموما فإن أوروبا فى تقديره تلعب دورا محدودا فى السياسة الدولية ، وأن الحل يجب أن يبقى فى نطاق الأمم المتحدة ، وإن كان من الممكن أن تأتى المبادرات التى تسهم أو تؤدى إلى تسوية - من خارج المنظمة الدولية .

وكان رأيه مثيرا من الناحية الموضوعية . ففضلا عن تقييمه أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يحتكران النقاش حول القضية ، فلم يكن يعتبر أن هناك ما يمكن أن يسمى « حلا نهائيا » . فمجرى التاريخ لا يتوقف عند حد ، وما هو نهائى اليوم قد يتحول إلى شىء مصطنع وقابل للكسر فى عام ١٩٧٥ . واستشهد بحوار فلسفى له مع بريجنيف حول الماركسية والهيجيلية . وانتهى إلى أنه لا يعتبر ما حدث فى السنوات الأخيرة من قيام « ألمانيتين » حلا نهائيا . فعندما تتحقق الوحدة فى أوروبا سيكون الموقف بالنسبة للأمة الألمانية مختلفا فى نطاق هذه الوحدة عما هو عليه الآن .

وأخيرا ، طلب برانت أن يستمر الاتصال الوثيق بيننا ، ووعد بأن يستخدم ما يملكون من نفوذ « قليل » فى اتصالاتهم بقادة إسرائيل .

وفى المساء .. كنت فى طريقى إلى القاهرة .

□ □ □

وفى طريقى إلى القاهرة .. واستعدادا للاجتماع بالرئيس ، أردت أن أعيد تقييم اجتماعاتى فى العواصم الغربية ، وبخاصة اجتماعى مع الدكتور كيسنجر ..

ولم أكن بطبيعة الحال على استعداد للخروج من هذه الجولة بنتائج نهائية . فالمباحثات ، رغم أنها كانت موسعة ، لم تتجاوز أن تكون استطلاعية .

ومع ذلك ، فرغم أننا لم نتوصل إلى كسر جمود حركة العمل السياسى ، فقد كانت لهذه الجولة نتائجها الإيجابية .. وإن كانت متواضعة .

فلقد أمكن لكل من الطرفين ـ المصرى والأمريكى ـ أن يتعرف من خلالها على أسلوب تفكير الطرف الآخر ، وما يمكن أن يتوقع منه .. واحتمالات المرونة فى مواقفه .

ولقد جددت هذه الجولة « **دبلوماسية السلام** » فى الشرق الأوسط .. بعد أن توقفت مسيرتها لأكثر من عام .. وإن لم تتبدد نتيجة لها احتمالات الحرب .

كان الأمريكيون .. يحومون حول إبرام اتفاق مرحلى بهدف إعادة فتح قناة السويس ، وكنا نرفض الاقتراب ونصر على التسوية الشاملة .

وكنا بصفة خاصة نعارض أن تطرح إعادة فتح قناة السويس للمناقشة والاتفاق بيننا وبين أى طرف ثان .. فلم نكن على استعداد للتضحية بمكاسب ١٩٥٦ .

كما كان واضحا موقفنا من حيث التوقيت . فلم يكن الوقت إلى جانب السلام .. وكان استمرار وقف إطلاق النار عبئا يثقل كاهلنا ..

ولكن الأمريكيين لم يكونوا على استعداد لتحقيق نتائج سريعة . ولم نكن على ثقة من أننا استطعنا أن نقنع لندن وبون بجدية إحساسنا بالمخاطر .

وربما جاء هذا الموقف من الولايات المتحدة نتيجة أننا طيلة سنوات كنا نردد نفس الحديث ونعبر عن نفس الأفكار .. مرات ومرات .. دون أن نجتاز حافة الحرب . وفى ربيع ١٩٧٣ لم يكن قد حدث تعديل جوهرى .. إيجابى لمصلحتنا .. بالنسبة لتوازن القوى ، ومن ثم لم يكن هناك احتمال حرب وشيكة .

ومع ذلك ، فقد قدرت فى النهاية أننا كنا مانزال فى بداية طريق مفاوضات طويلة .. ولكننا كنا نبغى متابعتها بإيقاع أسرع لتحقيق أهداف أكبر مما يقدره الأمريكيون .. مما يتطلب ثقلا عربيا ودوليا أكبر مما توفر لنا حتى الآن ، وذلك اذا أردنا حقيقة أن نتوصل الى تحقيق تقدم جوهرى قبل نهاية العام .

□ □ □

١٣ المواجهة الشاملة

قرار الحرب

استقبلنى الرئيس السادات ـ وبصحبتى الدكتور غانم ـ فى برج العرب فور عودتنا من رحلتنا التى شملت الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا ، لأقدم له تقريرا عن اجتماعاتنا .. وبصفة خاصة مع الدكتور كيسنجر .

وكنا نجلس فى شرفة الاستراحة المطلة على البحر ، وجلس الرئيس يستمع إلى تقريرى فى صبر ، فقد آثرت أن أعطيه صورة كاملة عما دار حتى لا أغفل جانبا أو تعبيرا قد تكون له أهميته .

وعندما بلغت قول كيسنجر « **إن قدرتنا على الإقناع .. بل حتى رغبتنا فى أن ندعو بقوة لهذا الحل ، تتوقف على قدر ما نستطيع أن نشير اليه من تغييرات ملموسة فى المواقف العربية أو المصرية .. هذا هو المفتاح ..** » رأيت الرئيس يرفع رأسه وينزلق فى مقعده ويعتدل فى جلسته ، وكأن الرسالة التى كان ينتظرها قد بلغته .. **أننا مدعوون لمزيد من التنازلات عن المواقف التى بلغناها .**

ولم أدرك أننى ربما كنت أشهد عندئذ لحظة قرر الرئيس أنه لم يعد هناك مفر من خوض الحرب .. فلقد بلغنا نهاية الشوط فى عملنا السياسى .

□ □ □

وعندما عاد الرئيس إلى القاهرة ، دعيت لمقابلته فى ٨ مارس فى استراحته فى القناطر الخيرية ، حيث وجدت الفريق أحمد إسماعيل معه .

وفى اجتماعنا به ، تحدث الرئيس حول تقييمه للموقف . قال إن جولة مباحثاتى مع كيسنجر قد حققت الهدف منها ، باعتبارها جولة « استطلاعية » لتبين الموقف الأمريكى ، كما أنها حققت استئناف الاتصال المباشر بالولايات المتحدة ، باعتبارها طرفا أساسيا لا يمكن تجاهله بالنسبة لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط . وأضاف الرئيس أنه وجد من مراجعته حوار فبراير أن **الموقف الأمريكى غير مقبول ، ولو أنه قابل للتعديل . وبالنسبة للاتحاد السوفييتى فقد استقرت علاقاتنا به ، نتيجة خشيته إنهاء اتفاقية التسهيلات البحرية فى الموانىء المصرية ومعاهدة الصداقة والتعاون المبرمة بيننا فى مايو ١٩٧١ .. ولقد انعكس الموقف السوفييتى على نتائج زيارة الفريق أحمد اسماعيل لموسكو ، حيث أمكنه الاتفاق على صفقة هامة من الأسلحة المتطورة .. كما اتفق على تمركز طائرات الميج ٢٥ وسرب استطلاع وإعاقة الكترونية فى مصر ، وتمركز وحدات بحرية فى بور سعيد . وفى النهاية فقد تم الاتفاق على تنظيم اتصال تليفونى مباشر بين وزيرى الدفاع .**

أما عن الجديد فى الأمر ، فقد كان احتساب السوفييت للقيمة الكاملة للصفقة التى أبرمت ، على عكس ما جرت عليه العادة من خصم نصف قيمة مشترياتنا . وكان ذلك الموقف تعبيرا عن تراجع مستوى علاقاتنا منذ يوليو الماضى .. ومع هذا ، فلم يكن بوسع أحد أن يقلل من أهمية ما تحقق من حيث نوعية التسليح .

□ □ □

واستطرد الرئيس فى تحليله للموقف ، فعبر عن اقتناعه بأنه لا أمل فى تسوية دون الدخول فى معركة عسكرية . ولكنه لم يقرر وقف الاتصالات المصرية ـ الأمريكية ، وإن طلب تأجيل موعد لقائى الثانى بكيسنجر إلى ما بعد ٢٠ ابريل .

ومن الناحية العسكرية ، أعطى الفريق إسماعيل قرارا ببدء عملية تستهدف « تعديل أوضاع القوات المسلحة » ، بنقل خطنا الدفاعى إلى شرق القناة تمهيدا لمعارك استنزاف ، مع الاستعداد لتنفيذ ذلك من منتصف ابريل .

ومن الناحية الداخلية ، فقد قرر التصدى للموقف غير المستقر الناشىء عن الخلاف المستمر بين مؤسسات الدولة ، وخاصة بين الحكومة والاتحاد الاشتراكى العربى ، وذلك بإعادة التشكيل كاملا فى « توقيت ما » .

وكان تصور الرئيس هو تشكيل « حكومة عسكرية » تكلف بالتحديد « بالإقدام على المعركة » . ثم التفت الىّ ووجه حديثه لى ، بتكليفى بالإعداد لتشكيل الوزارة .

ولم يكن القرار مفاجئا تماما لى .. ففى رحلتنا إلى القاهرة عائدين من يوغوسلافيا فى يناير الماضى ، بدا لى الرئيس مهموما . وفاجأنى بأن طلب إلىّ تأجيل الزيارة التى كنت أزمع القيام

بها إلى موسكو . وعندما تحدث عن الحاجة لإجراء تغييرات فى الحكومة ، أحسست أن الحديث موجه إلىّ . وقلت إننا مقبلون على تحرك سياسى ودبلوماسى واسع النطاق .. وأنه يحسن إتمامه . وعلاوة على ذلك ، فإن تحقيق الوحدة مع ليبيا فى مستهل سبتمبر سيفرض تعديلات جوهرية ، ولهذا يحسن الإبقاء على الأوضاع الحالية حتى ذلك الموعد ، مع إجراء تصحيحات محدودة - إن لزم الأمر - لرفع مستوى الأداء .

وأحسست ونحن نتحدث فى حديقة استراحة القناطر الخيرية أن هذا التكليف - اثر عودتى من الولايات المتحدة - يمكن أن يسىء إلىّ شخصيا ، فقد يؤخذ علىّ أننى « رجل أمريكا » . كما كنت أود أن نكمل جولة مباحثاتنا الثانية ، إذ كنت أشعر أننا لم نستنفد بعد كل إمكانيات المفاوضات ، كما كنت أرجو ألا يكون القرار انعكاسا لاستثارة عربية ، تردد أننا غير جادين فى قرارنا خوض الحرب . وفى النهاية ، لم أكن واثقا أن شهرا واحدا يمكن أن يعد كافيا لاستكمال إعداد الجبهة الداخلية لخوض الحرب .

ولكننى لم أستطع تعديل قرار الرئيس .

وعندما عدت للقائه ثانية بعد أسبوع ، بادرنى بقوله إنه قرر أن يتولى بنفسه مسئولية رئاسة الوزارة ، وأن يحتفظ بى « فى الاحتياطى » للمستقبل .

ولم أكن غير راض عن هذا القرار .

وعدت إلى القاهرة لأعد الترتيبات لإعادة التشكيل المقبل ، وتصورى عن ترتيبات الجبهة الداخلية لتنظيم انتقالها من حالة السكون الراهن إلى حالة الحرب .. ولجولة ثانية من المباحثات مع الدكتور كيسنجر .

جلسة تاريخية

منذ ٢٦ مارس أصبح معروفا أن الرئيس السادات قد قرر أن يقتحم « مرحلة المواجهة الشاملة » ، وأن يتحمل المسئولية الكاملة بإعادة تشكيل الوزارة برئاسته . **وفى ٥ إبريل اجتمع مجلس الوزراء الجديد فى واحد من أخطر اجتماعاته ، حيث أقر بالإجماع - مع تحفظات محدودة - حتمية الدخول فى معركة عسكرية .**

ولقد افتتح الرئيس المناقشة بتقييمه للموقف فى الشرق الأوسط وللقضية العربية . ومع أن الولايات المتحدة كانت فى تقديره قادرة على حل النزاع العربى - الإسرائيلى ، إلا أنها لم تكن راغبة فى ذلك حتى تقرر فرض إرادتها على العالم العربى . وكان يرى توسيع رقعة المواجهة على مستوى الجبهة العربية كلها ، وأن يقترن ذلك بتحركنا العسكرى ، على أن تجرى المفاوضات السياسية حول تسوية النزاع من خلال العمل العسكرى . وعلى هذا ، **فقد طلب من الفريق إسماعيل عمل « دراسة » حول كسر وقف إطلاق النار** ، بينما نتوجه إلى مجلس الأمن لعرض القضية .. ونكثف حملتنا الدبلوماسية .

وتحدث الفريق إسماعيل عن زيارته للدول العربية فى المشرق . وكان تقديره أنها لم تكن متحمسة لخوض الحرب خشية تكرار مأساة ١٩٦٧ ، كما لم يلمس استعدادا لإسهام مالى أو مادى .. فكان خلاف الكويت مع العراق يدفعها لتتعاطف مع الحلول السلمية . ولم يكن العراق مستعدا للإسهام فى المعركة نظرا لظروف المواجهة مع إيران ، مع تحبيذه القيام بعمل عربى مشترك فى مجال الإمداد بالبترول . أما سوريا فكانت تواجه ضغطا من السوفييت لتجنب الصدام العسكرى .

وعند نهاية هذا العرض ، طلب الرئيس من الحاضرين الإدلاء برأيهم بوضوح وصراحة ، وأن لا يتقدم أحد بغير ما هو مقتنع به .

وكان الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية أبرز المتحدثين . كان تقديره أن المستهدف الآن هو « مصر » .. وليس النظام الاشتراكى . وأبدى أنه لا يوافق على « الاختيار بين مصر الخاضعة عسكريا ، ومصر المسيطر عليها اقتصاديا » ، وأن الوقت يعد لمصلحة « مؤامرة الصمت السياسى والعسكرى » ، وأن علينا الدفاع عن أجيالنا القادمة .

وعن الحلول السياسية ، قال إنه ليس هناك حل يوائم بين السيادة والأمن فيما عدا الحل المرحلى .. الذى يرى شاه ايران أنه سيصبح - فى حالة تنفيذه - الحل النهائى . أما المنظمة الدولية فهى عاجزة . **ولهذا فعلينا أن نفتح « باب الحل السياسى بالقوة »** إذ أننا « **نعيش بين الهزيمة والنصر** » .

وفى تقديره ، كان كسر وقف إطلاق النار تحركا لمصر وللعرب « فالعالم العربى يدرك أنه معلق بمصر ، وأن أوروبا ستتحرك دفاعا عن مصالحها .. كما ستضطر أمريكا للتحرك حفاظا على هيبتها ، فضياعها ضياع للوجود السياسى الأمريكى ، وسيتحرك السوفييت بينما تقترب الحرب من منطقة الخليج » .

□ □ □

ودار نقاش أثيرت فيه نقاط هامة ، يمكن أن تعتبر إطارا للحرب التى تقترب :

١ - كان هناك الرأى بأن يكون الهدف هو « تحرير الأرض » وليس كسر جمود الموقف ، لإرغام إسرائيل على التفاوض الجاد .

٢ - التخطيط لمعركة ممتدة ؛ تبنى على أفضل المعلومات ، وأحسن تصور لردود الفعل الإسرائيلية ، مع ترتيب الإضافة المستمرة لقدراتنا أثناء المعركة .

٣ - أن الوقت لم يعد لمصلحتنا ، ومع ذلك فقد كان من الضرورى تجنب الاستجابة للاستفزاز ، واستكمال الاستعداد العسكرى وإعداد الجبهة المدنية .

٤ - اتخاذ اجراءات وقائية ضد ضربة إجهاض قد تقوم بها إسرائيل عند شعورها « بالسلام الذى يحرجها .. أو بالقوة التى تتهددها » .

٥ ـ ضرورة ضمان استمرار الدعم السوفييتى العسكرى للمعركة . رغم الثقة فى أن السوفييت لن يتوقفوا عن إمدادنا فى ظروف القتال .

٦ ـ أهمية التدخل ضد تدفق البترول والعمل على تحويل الأرصدة العربية من المؤسسات المالية الغربية .

٧ ـ التوجه لمجلس الأمن ضمن إطار تحركنا السياسى ، بهدف تسجيل موقف دولى نهائى من التسوية السياسية قبل التحول للعمل العسكرى .

وفى النهاية ، اختتم الرئيس الجلسة بقوله إنها كانت « جلسة ممتازة » .. « جلسة تاريخية ، لم يسبق لها مثيل » . وتوجه بالشكر للجميع مؤكدا أنه لن يقبل الدخول فى معركة خاسرة ، ليقبل حلا سياسيا يفرض علينا .. وأنه لو لم يجد فى قدرتنا دخول المعركة فسيعلن ذلك دون تردد .

طريق الحوار .. والمواجهة

لم تكد تنتهى جولتى فى الولايات المتحدة وأوروبا ، حتى تفجرت معارضة قوية من جانب بعض القيادات الفلسطينية ، التى اعتبرت التحرك السياسى المصرى « خيانة » للقضية العربية . وتعبيرا عن هذا الغضب ، قامت جماعة تسمى نفسها « جماعة أيلول الأسود » باغتيال السفير الأمريكى ونائبه فى الخرطوم يوم ٢ مارس . وزاد التوتر باشتباك مقاتلة ليبية وطائرة استطلاع أمريكية .

وفى هذه المناسبة ، أعرب الأمريكيون عن استيائهم لأن مصر لم تعلن عن عزائها لواشنطن بعد مصرع سفيرها ، وألمحوا إلى أنهم يكيفون علاقاتهم وفقا لآراء الحكومات العربية .. ولكننا أكدنا لهم أننا سنستمر فى تأييدنا للفلسطينيين للحصول على حقوقهم ، وأن للولايات المتحدة أن تكيف علاقاتها كما تشاء ، فنحن لسنا مسئولين عن التعاطف مع الآخرين أو إدانة ما يقومون به . وفى هذا الصدد ، أشرنا إلى دعم الولايات المتحدة لإسرائيل التى تمارس الإرهاب بطرد السكان العرب وهدم منازلهم والاستيلاء على أراضيهم ، مما يجعل من الأمريكيين شركاء فى العدوان .

□ □ □

ومع ذلك ، فقد عملت على أن أعزل بين هذه الأحداث واستمرار الاتصالات الجارية مع الدكتور كيسنجر . وعلى هذا ، ففى أوائل ابريل بعثت إليه بموقفنا من بعض المسائل التى كانت موضوع نقاشنا فى فبراير . وبصفة خاصة فقد أعربت عن :

- □ **اقتناعنا بإيجابية موقف نيكسون من حيث احترام سيادة مصر على أراضيها .**
- □ **رفضنا تقديم تنازلات أو تبنى مواقف سياسية جديدة بدعوى أن ذلك يغرى إسرائيل بالتحرك نحو التسوية السياسية ـ فقد ثبت فشل هذا الأسلوب .**
- □ **ثقتنا فى أن الولايات المتحدة تستطيع الضغط على إسرائيل ، آية ذلك ممارستها الضغط لمصلحة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتى وتمويلها .**

ومنذ ١١ إبريل ، أبلغنى الدكتور كيسنجر بترحيبه بترتيب لقاء ثان معى . كما عبر عن تقديره لفكرة « رؤوس مواضيع الاتفاق » التى طرحتها فى لقائنا ، باعتبار أنها يمكن أن تصبح « الوصلة » بين اتفاقية مرحلية وتسوية نهائية . إلا أن تفاؤلنا نتيجة هذا التطور المحدود لم يثبت ما يبرره . ففى تصريح له فى ١٨ ابريل ، لم يؤكد الرئيس نيكسون بأن البيت الأبيض بمقدوره « **أن يلعب دورا مفيدا » . وكان تفسيرنا هو أن الولايات المتحدة تمارس الضغط على مصر من أجل الحصول على تنازلات جوهرية جديدة لمصلحة حليفتها . إلا أننا لم نكن نرى من المناسب أن يتوقف حوارنا ، فمن حيث المبدأ كنا نرى ـ حتى خلال صدام عسكرى ـ أن يستمر العمل السياسى .**

كما كانت هناك اعتبارات سياسية وعسكرية هامة تعزز ضرورة استمرار الحوار الدائر . فلم نكن بعد على استعداد لكسر وقف إطلاق النار ، انتظارا لتوريد بعض الأسلحة والمعدات الهامة المتفق بشأنها فى فبراير الماضى . ومن ناحية أخرى ، فقد تأكدت أفضلية اختيار أكتوبر موعدا لعمل عسكرى ، حتى نفسح الطريق أمام جهد أخير فى مجلس الأمن .. وهو جهد كنا نأمل أن يحقق تأييد أغلبية أعضاء المجلس لموقفنا بحيث تتأكد عزلة إسرائيل . وأخيرا فقد كنا نأخذ فى الاعتبار اجتماع القمة الأمريكى ـ السوفييتى فى يونيو / يوليو المقبل ، وندرك أهميته بالنسبة للقوتين الأعظم وللعالم لتحقيق استقرار وتطور السلام العالمى ، ومن ثم قررنا أن لا نفسد جو انعقاده بانهيار الموقف فى منطقتنا .

□ □ □

وعلى هذا استمرت ترتيبات رحلتى الثانية للقاء الدكتور كيسنجر فى باريس ، كما امتد حوارنا حول عدد من المسائل التى ظلت معلقة منذ اجتماعنا فى فبراير . وكان من بين أهم ما تناولناه ما يتصل بموضوعى « **الأمن** » و « **الشرعية** » .

كان رأينا بالنسبة لموضوع « الشرعية » ـ أو الاعتراف ـ أنه مسألة سياسية وقانونية ، وأنه رهن بتحقيق تسوية شاملة لكى نتبين إطار « الوجود » الإسرائيلى فى منطقتنا . ولم أكن أرى الفصل بين اعترافنا بإسرائيل وارتباطاتها بأهداف الصهيونية العالمية وبعض الدول الغربية . فالاعتراف بإسرائيل دون تعديل هذه الارتباطات يعد إقرارا بطبيعتها الشاذة وبالنوايا العدوانية التى تنطوى عليها علاقات إسرائيل الخارجية .

أما قضية « الأمن » فمسألة تتصل بإجراءات تتخذ على أساس :

- **أن الأمن مسألة تهم مصر كما تهم إسرائيل . لهذا لا يمكن القبول بإجراءات تخل بأمن مصر لمصلحة إسرائيل .**
- **أن تكون ترتيبات الأمن ذات طبيعة مرحلية (فهى ليست دائمة) ودولية (بتشكيل وحدات رقابة وقوات دولية تحت إشراف مجلس الأمن) .**

□ أن إنهاء حالة الحرب (المتزامن مع الانسحاب النهائى) وارتباطات السلام (التى تقترن بهذ الإجراء) وضمان القوى الكبرى .. تعزز « أمن » كل الأطراف .

ولقد دفعت سلبية المواقف الأمريكية لكى يشن الرئيس السادات هجوما عنيفا على الولايات المتحدة فى خطابه بمناسبة عيد العمال ، حدد فيه استراتيجيته :

□ دعوة العمال للوقوف مع مصر فى « المواجهة الشاملة » ، بقبول التحدى وكسر الجمود الذى تريد أمريكا وإسرائيل فرضه علينا .

□ اتهام الرئيس الأمريكى بأنه أقر خطة العدوان فى عام ١٩٦٧ .

□ إن هدف الولايات المتحدة هو الحفاظ على وقف إطلاق النار ومحاولة أن تحقق بالمفاوضات ما عجزت إسرائيل عن تحقيقه بالحرب .

□ إن مصر ترفض حلا مرحليا أو حلا منفردا .

□ الدعوة لبدء المواجهة الشاملة التى يتسع نطاقها إلى ميدان الطاقة .

□ إن مهمتنا الأولى هى تحرير الأرض .

□ إن علينا ممارسة العمل السياسى قبل وخلال وبعد المعركة .

□ عندما نكسر الجمود ، سيقوم كل عربى بمسئوليته .. كما أن علينا تعبئة الدول غير المنحازة والإفريقية .

□ □ □

ولقد استثار هذا الخطاب الاتحاد السوفييتى ، الذى رأى فيه تحولا أكيدا نحو الحرب . ففى ٤ مايو بعث بريجنيف رسالة ضمنها :

□ اهتمامهم بالتشاور حفاظا على مصالح الطرفين .

□ تأييدهم لتنفيذ القرار ٢٤٢ والانسحاب من جميع الأراضى المحتلة .

□ حق العرب فى استخدام كل وسائل النضال ، واستخدام العمل السياسى لكسب الوقت من أجل حشد القوى العربية .

□ ثم تأمين التأييد الدولى للقضية العربية وعزل المعتدين ، ولن يستطيعوا التصدى للقوى العربية لو وحدت قواها ومواردها مما يتطلب بعض الوقت .

□ وأنهم يفترضون أننا قد قيمنا كل الاعتبارات .. ويتساءلون عن قدرة قواتنا على تحرير الأرض العربية .

□ يقدرون أن التوازن العسكرى لصالح الدول العربية .. ولكنهم يجدون من الضرورى تقييم مستوى التدريب وتوفير الكوادر وكفاءة القيادات .

□ ويخشون توجيه ضربات إسرائيلية لتدمير مصر وسوريا واحدة بعد الأخرى .. ويقدرون أن العمليات المحدودة يمكنها تحريك القضية .

□ أن لديهم الاقتناع بأن الأمريكيين يبذلون الجهد وأنهم سيناقشون مبادىء التسوية فى اجتماع القمة ، وأن علينا تجربة هذه الفرصة ، وتجنب العمليات الحربية قبل أو أثناء المناقشة .

وأخيرا رحب بريجنيف باستخدام فعالية الأمم المتحدة ، ودعا إلى التشاور على أساس المعاهدة بين البلدين .

كان خطاب بريجنيف خشنا ، يبعث على الشك فى استعدادهم لتأييد عمل عسكرى لا يحوز موافقتهم الكاملة . **ولعلهم كانوا يخشون انكسار القوات العربية مما تترتب عليه دعوتهم لإلقاء ثقلهم عندئذ لوقف الحرب .. ومن ثم كانوا يفضلون عمليات محدودة بهدف تحريك القضية سياسيا .. وليس تحرير الأرض** . وفضلا عن ذلك فقد كانوا يتطلعون إلى مؤتمر القمة ، ولم يكونوا على استعداد لتردى علاقات الوفاق مع الولايات المتحدة .

ومن ناحية أخرى ، استعرض الرئيس نيكسون فى رسالته الى الكونجرس الأمريكى ، أهداف السياسة الأمريكية فى المنطقة ، فقال إن الولايات المتحدة تأمل أن ترى « **منطقة سلام فيها عدد من الوحدات السياسية القوية المستقلة سياسيا والمتعاونة فيما بينها » وذلك بتحقيق :**

■ **تسوية النزاع العربى ـ الإسرائيلى ، على أساس التوصل إلى اتفاق يحفظ للطرفين الكرامة والأمن .**

■ تعزيز واستئناف علاقات الولايات المتحدة مع دول المنطقة ، وتقديم مهاراتها وخبراتها لتحقيق تقدم ورخاء شعوب هذه الدول فى ظل السلام .

■ تحويل علاقات القوى العظمى مع الشرق الأوسط إلى قوة استقرار وإقامة علاقات مستقرة يعتمد عليها بين المنتجين والمستهلكين للطاقة .

ولقد حدد الرئيس نيكسون إطار المشكلة فى « اهتمام العرب بالسيادة واهتمام إسرائيل بالأمن » ، **واقترح طريقا « عمليا » لمعالجة الأمور « خطوة .. خطوة » ، مع الربط بين الخطوة الأولى والتسوية الأكثر شمولا . وطالب أن تتم فى مرحلة من المراحل « معالجة جميع الجوانب الهامة فى النزاع العربى ـ الإسرائيلى بما فى ذلك المصالح المشروعة للفلسطينيين » . وأكدت الرسالة فى النهاية أن السلام لا يمكن أن تفرضه القوى الخارجية على حكومات لا ترضى عنه .**

وهكذا ، ففى عشية اجتماعى الثانى بالدكتور كيسنجر فى باريس ، كانت مصر من ناحية والقوتان الأعظم من ناحية أخرى قد طرحت موقفها بوضوح من قضية الشرق الأوسط . وبات الاجتماع المدبر .. آخر فرصة أمام مصر والولايات المتحدة فى سعيهما من أجل التوصل إلى قاعدة مشتركة تكون منطلقا لتسوية سلمية .

ولكن الهوة بينهما كانت ماتزال واسعة واحتمالات الوفاق محدودة ! .. رغم هذا الاتفاق الظاهرى فى الأهداف .. بين ما جاء فى حديثى مع كيسنجر ، وما تضمنته رسالة نيكسون .

باريس - مايو ١٩٧٣ (الجولة الثانية)

فى منتصف مايو كنت قد أنهيت ترتيب لقائى الثانى مع الدكتور كيسنجر ، خلال يومى ٢٠ و ٢١ مايو خارج باريس . وكنت قد رتبت زيارة لكل من فرنسا وأسبانيا ، على أن تتما خلال الأيام السابقة على لقائى بكيسنجر .

وكنت فى إعدادى للجولة الثانية من مباحثاتنا مع الولايات المتحدة ، اعتبرها امتدادا لجولة فبراير ، آخذا فى الاعتبار ما دار بينى وبين كيسنجر خلال مارس - مايو ، وقرار الرئيس إعداد المسرح لشن عملية عسكرية .

وقبيل بدء رحلتى ، استقبلنى الرئيس السادات لمراجعة مواقفنا الموضوعية فى هذه الجولة . وكان رأيه أن نركز اهتمامنا لنتبين الموقف الأمريكى بوضوح ولنتعرف على حقيقة أهدافهم ونواياهم .. وبصفة خاصة فقد طلب أن أناقش النقاط التالية مع الدكتور كيسنجر :

١ - نظرية « توازن القوى »

إن تحقيق إسرائيل التفوق الساحق على الدول العربية يمكنها من فرض إراداتها السياسية ، وهذا يجعل من العبث استمرار الحوار مع الولايات المتحدة .

٢ - أهداف الولايات المتحدة

إننا لا نعارض المصالح المشروعة لجميع الأطراف ، ونقيم علاقات متوازنة بالقوتين الأعظم .. ونعتبر أن تأهيل إسرائيل لحراسة المصالح الأمريكية فى المنطقة أمر غير مقبول ، وأن استمرار هذا الوضع يجعل من حقنا أن نمارس حرية حركتنا .

٣ - «موقف جديد » لمصر

إن مصر أعلنت منذ فبراير ١٩٧١ الاستعداد لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل لأول مرة .. ولهذا فليس هناك « موقف جديد » لمصر ، بل إن مصر تطالب الولايات المتحدة وإسرائيل بموقف جديد . أما أن تتخذ إسرائيل كل موقف مصرى كمنطلق لتنازل جديد فأمر مرفوض ، وسنعتبر كل ما لا تستجيب له إسرائيل « وكأنه لم يكن » .

٤ - مجلس الأمن

إن قرارنا عرض القضية على مجلس الأمن يستهدف أن نضع تحت تصرف الولايات المتحدة « موقفا جديدا » يساعدها على تحريك موقف إسرائيل . والمطلوب من الولايات المتحدة أن لا تعوق المناقشة أو التوصل إلى قرار .. وسوف يكون موقفها عندئذ هو أساس تطوير اتصالاتنا بهم وعلاقاتنا معهم .

٥ - الأمن والاعتراف

يمكننا قبول ترتيبات ذات طابع دولى مؤقت ، تستهدف الفصل بين القوات استعدادا لمرحلة تالية نهائية يعقد فيها مؤتمر سلام .

أما بالنسبة للاعتراف ، فإن مصر ملتزمة بمضمون قرار مجلس الأمن ، بمعنى أن تسوية نهائية يقابلها إنهاء حالة الحرب و « الإقرار » بالشرعية الإسرائيلية .

□ □ □

كان هدف زيارتى لكل من فرنسا وأسبانيا هو اللقاء مع الرئيس بومبيدو والجنرال فرانكو ومساعديهما الدبلوماسيين ، وذلك بغرض توضيح دوافع وأهداف التحرك الدبلوماسى المصرى ، ورؤية مصر للموقف السائد فى منطقة الشرق الأوسط ، وتأكيد المخاطر التى تتعرض لها نتيجةعدم تحقيق تسوية سياسية سلمية وعادلة ، وتوضيح قرارنا بعرض القضية على مجلس الأمن ، والحصول على تأييد الدولتين لمواقفنا .

واستقبلنى الرئيس بومبيدو بعد ظهر ١٦ مايو ، كما قابلت وزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الخارجية خلال اليوم التالى . ولقد اكتسبت زيارتى لفرنسا أهميتها من تقديرنا إمكانية فرنسا القيام بدور مؤثر فى أوروبا يتعاطف مع القضية العربية . كما كان الرئيس بومبيدو على موعد للقاء الرئيس نيكسون ، وكنا نأمل أن تحتل مشكلة الشرق الأوسط مكانا خاصا فى محادثاتهما . وفى لقائى به ، استأذنته ـ كما تقضى التقاليد الدبلوماسية ـ أن التقى بالدكتور كيسنجر خارج باريس لإدارة جولة مباحثاتنا الثانية ، ووعدت الرئيس أن ينقل سفيرنا بباريس إلى وزير الخارجية الفرنسى جوبير ، النتائج التى يسفر عنها الاجتماع .

أما زيارتى لأسبانيا ، فكانت تعكس علاقاتنا الطيبة واهتمامنا المشترك بأمن ورخاء دول البحر الأبيض ، وتقديرنا لامتناع أسبانيا حتى الآن عن الاعتراف بإسرائيل . كما كان للدور الخاص لأسبانيا كزعيمة للعالم الأمريكى اللاتينى أهمية كبيرة . وكنا نأمل أن ينعكس نفوذها هذا على موقف الفاتيكان من موضوع القدس .

وكان لقائى بالجنرال فرانكو قصيرا . واستقبلنى الرجل وأربعون عاما من قيادته للدولة تثقل كاهله .. فبدا لى واهنا وهو يمد يده النحيلة مسلما .. بينما صوته لا يتجاوز الهمس .. وإن أودع كلماته القليلة حكمة سنوات عمره . كما استقبلنى الأمير كارلوس « المطالب بالعرش » .. وكان يعيش فى كنف الجنرال .. فى انتظار يوم يعتلى فيه العرش . وحتى ذلك اليوم ، كان يتابع عن قرب شئون بلاده الداخلية والخارجية .

روشفور ونهاية الحوار

وبعد ظهر ١٩ مايو وصلت إلى مطار أورلى قادما من مدريد ، حيث انضم إلّى باقى أعضاء الوفد وعلى رأسهم السفير جمال بركات . وانطلقنا برفقة مضيفنا إلى بيت ريفى فى ضاحية روشفور . وكانت ترافقنى فى هذه المرة ابنتى التى تدرس بباريس ، والتى وجدت فى ابنة المستر ترون زميلة تعاونت معها لتضفيا من شبابهما بعض البهجة على هذا الاجتماع الذى كان متوقعا له أن يكون شديد الجفاف .

ولم يدم اجتماعنا غير يوم واحد .. فقد كان الحوار عميقا والإيقاع عاليا تكشفت خلاله مواقف الولايات المتحدة ، إلى حد أننى لم أجد فى مساء ٢٠ مايو ما يدفعنا لمواصلة الحوار فى اليوم التالى . **وعندما غادرنا الدكتور كيسنجر وصحبه فى المساء لم أكن على ثقة تماما من أننا سنلتقى مرة ثالثة .**

□ □ □

فى صباح ٢٠ مايو استقبلت الدكتور كيسنجر ومساعديه . وكان يصطحب معه وكيل الخارجية المساعد روى آثرتون كرغبة وزير الخارجية ، حتى يكون على علم بما يجرى فى المحادثات التى يتولاها مستشار الرئيس .

ولقد أعربنا فى مستهل جلستنا الأولى عن تقديرنا لنتائج جولتنا الأولى والصراحة التى اتسمت بها مباحثاتنا ، وأن لقاءنا الثانى يؤكد اهتمامنا جميعا باستمرار الاتصالات والحوار بيننا . ومع ذلك فقد كنا ندرك أن مشكلة عمرها ربع قرن لم يكن من السهل تناولها . وتمهيدا لاستئناف حوارنا ، دعوت إلى عمل مراجعة سريعة لما تم تحقيقه وتقييمنا له لنحدد أين نقف ، قبل أن نواصل مفاوضاتنا .

وأشار كيسنجر إلى ردود الفعل فى العالم العربى التى أثارها القرار الذى اتخذ بتسليح إسرائيل بصفقة جديدة من الطائرات . وأراد أن يؤكد أن النبأ « تسرب » الى الصحافة ، وأنه لم تكن هناك محاولة لممارسة ضغط على مصر ، وأن القرار من « الناحية النفسية » يعد قرارا غير موفق . وتجاوزت عن التعليق على الأمر ، وأجلت الحديث إلى فرصة أخرى .. فى لقائنا .

□ □ □

واستعرضت نتائج اجتماعاتنا السابقة من حيث :

١ ـ منطلق مصر فى مباحثاتها هو التوصل للسلام فى إطار تسوية عربية مع تحقيق التقدم خلال عام ١٩٧٣ .

٢ ـ تقييمنا للولايات المتحدة كقوة كبرى مسئولة عن السلام ، ذات مصالح ضخمة فى منطقتنا وعلاقات خاصة مع العديد من دولها ، مع توفر ظروف تؤيد قيامها بدور حاسم . ولكننى تساءلت عن استعداد البيت الأبيض للقيام « بدور مفيد » .

٣ ـ « موقف مصرى جديد » تطالبنا به الولايات المتحدة حتى يمكنها إقناع إسرائيل بالاستجابة لتسوية سياسية . وفى نفس الوقت ، عدم ثقة الدكتور كيسنجر فى قبول إسرائيل للانسحاب إلى ما وراء حدود مصر الدولية .

٤ ـ نتائج زيارة جولدا مائير لواشنطن وعدم إبلاغنا بها . وما تنم عنه تصريحات العسكريين فى إسرائيل من عدم اهتمامهم بتحقيق السلام .

وتساءلت إن كان موقف إسرائيل إيجابيا أم سلبيا .. وهل تهتم بالسلام ، بتحقيق خطوة كبيرة

فى عام ١٩٧٣ .. وهل نفترض أن استمرار اتصالاتنا يعنى ضمنا أن الولايات المتحدة تجد تشجيعا نابعا من موقف إسرائيلى إيجابى . .

وأشار كيسنجر إلى أن هناك قلقا نتيجة ما يتردد عن احتمال وقوع عمليات عسكرية .. **وقال إنه لا يريد أن يصبح « كبش فداء » للضيق أو الإحباط المصرى وإن هذا يفرض عليه الحذر . وتساءل إن كان يمكن الفصل بين مباحثاتنا وما تنوى مصر أن تتخذه .**

وأكد أن هناك اهتماما بتسوية للنزاع فى الشرق الأوسط ، وأن البيت الأبيض يهتم بذلك ، وإن كانت هناك صور مختلفة لإسهامه . ويرى أننا نبالغ فى تقديرنا لتأثير ونفوذ الولايات المتحدة ، وللتنسيق بين سياستها والسياسة الإسرائيلية . فالولايات المتحدة لا تنسق مع إسرائيل ، وتصريحات زعمائها وقادتها لا تعكس اتفاقا مع الأمريكيين ، بل هى موجهة إلى الولايات المتحدة بقدر ما هى موجهة إلى مصر ، وهى تحذير بأن لا يتمادى الأمريكيون .

وقال إنه خلال زيارتها لواشنطن ، أحيطت جولدا مائير علما بالاتصالات الأمريكية - المصرية بصفة عامة . وفى تقديره ، يرى كيسنجر أن الإسرائيليين يريدون تأجيل المناقشة إلى ما بعد انتخاباتهم فى أكتوبر ، وهم ليسوا على استعداد لقول شىء قبل المفاوضات .. **ولكنهم على غير استعداد لقبول « السلام » الذى تتصوره مصر .**

> **واستبعدت أن ننصب شركا للبيت الأبيض ، أو أن نكون فى معرض البحث عن كبش فداء . وقدرت أن إسرائيل لا تريد السلام كسياسة طويلة المدى وأن ذلك ليس بسبب الانتخابات القادمة .**
>
> وأشرت إلى تردد الولايات المتحدة خلال مارس وابريل ، وتسليحها إسرائيل بطائرات فى برنامج يغطى عامى ٧٤ و ١٩٧٥ ، وتقديم مساعداتها التكنولوجية للصناعة العسكرية الإسرائيلية مما يهيىء لها حرية العمل فى المستقبل . وعلى المستوى السياسى ، فقد لاحظنا التأييد الأمريكى لإسرائيل فى مجلس الأمن بمناسبة مناقشة هجومها العسكرى على بيروت ، وكذا ممارسة الضغط على الاتحاد السوفييتى لفتح باب الهجرة لليهود والتى تمولها الولايات المتحدة ، مما نعده أمرا « خطيرا جدا » لأنه يتم على حساب حقوق العرب .

وعلى الرغم من ذلك فقد أعطينا كل شىء ممكن فى نطاق نص وروح القرار ٢٤٢ ، كما قبلنا توقيع اتفاق سلام ، بينما المعروض علينا من جانبهم هو :

- **اتفاق مرحلى** - سيصبح نهائيا لغياب قوة الدفع بعد تحقيقه ، أو
- **نوع من حل نهائى يقتضى تنازلات مصرية هائلة** . وإننا لن نخدع شعبنا بتقديم سيادة منقوصة باسم سيادة كاملة ، ولن نخدع الشعوب العربية الأخرى .

وقلت إنه طالما لا نقبل هذا أو ذاك ، ولا نقبل استمرار الأمر الواقع ، فلن يكون مفر من اللجوء إلى وسائل أخرى .

ونفى كيسنجر أن يكون للولايات المتحدة تأثير على الموقف فى الشرق الأوسط ، كما كان لها فى فيتنام . فليست لهم فيه قوات ونفوذهم غير مباشر ، فضلا عن الضغوط التى يمارسها الكونجرس والذى لا يمكن السيطرة عليه .

وتحدث عما يمكن للولايات المتحدة أن تذهب إليه .. وعرض صياغة يربط بها بين الحل المرحلى والتسوية الشاملة ، تتلخص فى « **أنه كجزء من تسوية السويس ، فإن الولايات المتحدة لن تعتبر ذلك تسوية نهائية ، وسوف تعتبر الحدود التى يتم الانسحاب اليها خطوة تجاه تسوية سلمية نهائية واتفاق حول حدود أخرى** » ، واستطرد موضحا « **أن أمريكا يجب أن تعلن هذا وتطالب إسرائيل بذلك أيضا** » ، مضيفا « **أنه من المحتمل أن نحصل منها على مثل هذا الإعلان** » .

وتساءل كيف يمكن التوصل إلى تسوية شاملة ، مع تقديره للأسلوب الذى طرحته فى الجولة الأولى (رؤوس موضوعات متبوعة بخطوة مرحلية على طريق تسوية نهائية) . وقال إنه لا يستبعد ذلك الأسلوب الإجرائى ، ولكن التساؤل يدور حول ما تحويه رؤوس الموضوعات .. فهذا « هو مفتاح هذا الأسلوب » . واستبعد أن تكون رؤوس الموضوعات محددة بدقة لأن ذلك سيؤدى إلى الجمود والتوقف . **واستحسن أن تكون صياغتها على نمط صياغة القرار ٢٤٢ ، بمعنى « أن تترك مجالا للتفسير » قائلا إن ذلك سيكون سبيلا مثمرا للاقتراب من الاتفاق .**

وفى النهاية دعا إلى بدء الحركة من القناة فى إطار الإعلان الأمريكى المقترح وإعلان إسرائيلى مماثل ، وفى هدى مبادىء لا تتعارض مع مواقفنا المصرية . وأكد أن تحقيق الاتفاق سيولد قوة الدفع ، وليس توقف الحركة كما قدرت .

ولكننى رفضت الصياغة المرنة التى عرضها كيسنجر ، لأنها ستؤدى بنا تماما إلى حيث أدى بنا القرار ٢٤٢ .. أى الاختلاف على تفسيرها ، وستة أعوام أخرى من الجمود . كما تساءلت لماذا لا يمكن التوصل إلى مبادىء أساسية أكثر تحديدا . وأكدت فى النهاية أن إعلانا أمريكيا على نحو ما يقترح ، حتى لو أيده الإسرائيليون ، لن يكون مرضيا لنا .. فليست هناك « حدود » غير «الحدود الدولية» .

□ □ □

وانتقلت للحديث عن موقفنا من عرض القضية على مجلس الأمن باعتبار أن ذلك وسيلة لتحقيق التقدم ، فسوف يساعد الولايات المتحدة إن كانت حقا فى حاجة إلى مساعدة .. وأوضحت أن هدفنا هو التوصل إلى تفسير للقرار ٢٤٢ يكون منطلقا لعملنا المستقبل . وطالما كانت الولايات المتحدة تبحث عن أساس معنوى للتحدث للإسرائيليين ، فإن تفسير مجلس الأمن للقرار سوف يوصلنا إلى منتصف الطريق ، ويبقى على الولايات المتحدة دفع الأمور لباقى الطريق .

وأوضحت أن نجاح الولايات المتحدة يتوقف على نبذها لسياسة التوازن التى تتبعها ، إذ أنها تقف عقبة فى طريق التوصل إلى حل - الأمر الذى يؤكده قول جوزيف سيسكو « **إن ما يبعث على**

الاطمئنان هو اتفاق تقييمنا وتقييم إسرائيل : أن التوازن مجقق ، وهذا يعنى أن أمنها ليس مهددا .. وأن العرب ليسوا فى وضع عسكرى اليوم يمكنهم من طردها بالقوة من الأراضى المحتلة » .

وبذلك تلتزم الولايات المتحدة بالدفاع عن المكاسب الإسرائيلية إلى أن يرضخ العرب لمطالب إسرائيل . ولهذا لن تجد إسرائيل دافعا للتوصل إلى حل معقول ومتوازن يستجيب للمصالح العادلة للأطراف . أما لو رغبت الولايات المتحدة فى تحقيق التقدم ، فعليها السماح بصدور قرار من مجلس الأمن يفسر القرار ٢٤٢ ، كما أن عليها التحول عن سياسة « توازن القوى » التى تمارسها الآن . وأوضحت أن مجالات التعاون الأمريكى - الإسرائيلى التى أعنيها تتناول : التسليح المتقدم ، وتوفير القدرات الصناعية العسكرية ، وتبادل المعلومات الفنية والسياسية حول استخدام التسليح الذرى ، وكذا التعاون بين أجهزة المخابرات .

وحذر كيسنجر من تصور استئناف القتال من أجل « خلق ظروف تفرض المفاوضات » . وأوضح أن محاولة التوصل إلى تفسير للقرار ٢٤٢ ستكون نتيجتها استخدام حق الاعتراض ، ونفى أن يكون هناك تعاون أمريكى - إسرائيلى فى المجال النووى ، كما نفى أن الولايات المتحدة توافق على بقاء إسرائيل فى أراض عربية . وأكد أن الاتفاق النهائى يجب أن يكون نتيجة مفاوضات بين الطرفين ، أما ما نسب إلى سيسكو فلا يعبر عن سياسة أمريكية ، وربما قيل لإرضاء جماعة يهودية .

□ □ □

وقال كيسنجر إنهم يفضلون معالجة المشكلة على مراحل لتعقيداتها . وإنه من الخطأ الظن بأن الولايات المتحدة تتبع سياسة تستهدف إرهاق الدول العربية حتى ترضخ للمطالب الإسرائيلية . ولكنها تستطيع ممارسة الضغط خلال اجراءات تفاوض مستمرة ، وبالنسبة لمسائل محددة وليس لصياغات قد تسمح باستمرار الأوضاع الراهنة . وإنهم فى النهاية لا يرون فائدة فى مناقشة مجلس الأمن للقضية .

وأعاد كيسنجر التساؤل عن « التنازلات » المصرية كجزء من التسوية .. ولم أكن على استعداد للعودة إلى مناقشة ذلك ، واكتفيت بالقول إن التسوية ستسمح بصفة عامة « **بالتحرك من حالة الحرب إلى حالة السلام** » .

وعدت لمناقشة اقتراح كيسنجر حول « إعلان » أمريكى ، وأكدت أنه موقف متراجع بالمقارنة بمواقفهم عام ٦٨ و ١٩٦٩ . وقدرت أن تأييد القوتين الأعظم فى قمة موسكو لمهمة يارنج ، إنما ينسحب ، فى تقديرنا أيضا ، على أفكاره . كما أشرت إلى قبول الجمعية العامة للأمم المتحدة لمفكرة يارنج ، وإلى صياغة نيكسون حول « السيادة » المصرية التى تعد اعترافا بحدود مصر الدولية . وطلبت من كيسنجر الالتزام بما ذكره نيكسون وقبول تسجيله فى الإعلان المقترح بوضوح وصراحة ، وإلا فإن الرفض الأمريكى يعنى أن الأمريكيين يؤيدون الاحتلال الإسرائيلى .

وأقر كيسنجر التزامهم بما صرح به نيكسون حول السيادة ، ولكنه رفض أن يضمن إعلاننا أمريكيا أى التزام حول الحدود الدولية .

□ □ □

وتساءلت عما إذا كان الموقف الأمريكى يعكس المصالح الإسرائيلية ، أم أن هناك مصلحة أمريكية خاصة تملى ذلك .

وشرح كيسنجر وجهة نظره بأنه فى مفاوضات حقيقية ، سيكون تأييد أمريكا لتغيير الحدود « فى أضيق نطاق » .. بينما سيكون تأييدها لمصر هائلا . وأعاد شرح موقفهم الذى يتلخص فى الاعتراف بالسيادة المصرية - مما ستعترض عليه إسرائيل - مقرونا ببعض اجراءات أمن انتقالية لإسرائيل . ثم حذر بقوله إنه يظن بصدق « **أن الجمود الحالى سيؤدى إلى إقرار الوضع الراهن ، وأن صداما عسكريا سيكون قصيرا وسيرجعنا إلى حيث نحن الآن ، ولكن تحت ظروف أسوأ** » .

وعدت أتساءل عن حقيقة المصالح الأمريكية فى منطقتنا . وأشرت إلى ما ورد بتقرير الرئيس نيكسون إلى الكونجرس حول نظرته طويلة المدى لمنطقتنا - والتى تتطابق وما قلته فى اجتماعنا فى فبراير . وقلت إن ذلك أعجبنى - إلا أن الكثير من التصريحات الصادرة عن المسئولين الأمريكيين تثير الدهشة .

وأشرت إلى ما سبق أن قاله الدكتور كيسنجر للدكتور أشرف غربال من **أن الولايات المتحدة يمكنها أن تتحمل استمرار التوتر فى منطقة الشرق الأوسط « لمدة طويلة » ، ثم إلى ما اقترحه أستاذ أمريكى من « تحطيم الاحتكارات البترولية العربية » ، وما صرح به نائب مدير الاستعداد للطوارىء عندما تحدث عن خيارين أمام الولايات المتحدة ، وهما التخلى عن البترول العربى أو احتلال المنطقة ، وتجاهله الاحتمال الثالث .. وهو السلام والتعاون ! .**

أما بالنسبة للوجود السوفييتى فى المنطقة فلم اعتبر أنه مشكلة بالنسبة للولايات المتحدة ، خاصة فى ضوء ما تردد عن اتفاق القوتين حول تجنب المواجهة فى منطقتنا مع احترام كل منهما لمصالح الأخرى فيها .. **وعلى هذا لم يعد مفهوما لدينا هذا الموقف السلبى للولايات المتحدة تجاه تسوية عادلة للنزاع العربى - الإسرائيلى .**

وأنهيت قولى بأننا لسنا ضد مصلحة أحد فى منطقتنا إذا كانت مبنية على تعاون اختيارى مع الدول المعنية .

وأوضحت أن انهيار مصر بسبب العجز عن تحقيق تسوية أو كسب معركة سيترتب عليه انهيار الكثيرين من حولها لارتباطهم بها واعتمادهم عليها . ولهذا فإن أمريكا تتحمل مسئولية كبيرة وعليها ممارسة جهد أكبر حتى تتجه بالمنطقة إلى مستقبل أكثر استقرارا ورخاء . وأكدت أن هذا هو فهمنا الصادق للمستقبل ، وعليهم فى أمريكا اتخاذ قرار فى هذا الشأن .

وأعرب كيسنجر عن تقديره بأن لا تعارض بين مصالحهم فى المنطقة ومصالح مصر ، التى يريدونها مستقلة وقوية لتلعب دورها الطبيعى فى الشرق الأوسط وفى غيره . أما عن المصالح البترولية وارتباطها بأزمة المنطقة فلم يرغب فى مناقشتها ، وإن قدر أهمية التوصل لترتيبات مرضية للمنتجين والمستهلكين . وفى مجال التنافس بين القوتين الأعظم ، فهم يعملون على الحد منه إلى أدنى ما يمكن ، وأنهم تمكنوا من التوصل الى تفاهم مع السوفييت بأن لا يعمل أحدهما على كسب مزايا على حساب الطرف الآخر . وهم يريدون تحسين علاقاتهم مع مصر واتخذوا فى هذا الشأن قرارا . ولكنهم لا يعرفون كيف يمكن أن يتحقق ذلك ، فهم يريدون التعاون ولكنهم يريدون أن يكونوا واقعيين .

وأحسست أننى أدور فى حلقة مفرغة . ولهذا فعندما تساءل الدكتور كيسنجر حول اجتماع فى الغد لم استجب للدعوة .. فلم يكن الحوار مفيدا .

□ □ □

وجمعتنا مائدة الغداء .. وواصلت حديثى متسائلا ماذا يريدون من مصر .. وقال كيسنجر إنها الدولة العربية الوحيدة التى يهم أمريكا أن تكون لها علاقات طبيعية معها .. وعلاقات متطورة ، وأن هذه هى سياسة البيت الأبيض والادارة الأمريكية . ولكن فى مواجهة الضغط اليهودى الداخلى الرهيب ، لا يمكن لأمريكا أن تمارس ضغطها على إسرائيل ما لم تكن هناك « **صياغة** » تتفق عليها مصر وأمريكا ، وترى فيها قابلية للتطبيق عمليا .. وعندئذ ستمارس ضغطا هائلا على إسرائيل . وفى حالة فيتنام بلغ الضغط الأمريكى حد التهديد بقطع المعونات الاقتصادية والعسكرية . أما عن السوفييت فهم لا يتوقعون معهم المشاكل للأعوام الخمسة القادمة ، وهم قادرون على ترتيب علاقاتهم بهم فى الشرق الأوسط .

وواصلت حديثا خاصا مع كيسنجر فى حديقة البيت ، بينما نسير فيها جيئة وذهابا .. كان كل منا يسعى للحصول على نتائج لمباحثاتنا يمكن أن تمثل تقدما لمفاوضاتنا ومبررا لتدبير لقاء ثالث بيننا .

وكنت أود التوصل لصياغة مقبولة لربط تسوية نهائية واتفاق مرحلى .. **ولكن كيسنجر لم يكن يقبل بغير مبادىء مرنة تتيح إمكانية التفسير المختلف عليه من الجانبين ، على أن يقترن ذلك بإعلان أمريكى وإعلان إسرائيلى بأن الخطوة الأولى ليست الخطوة النهائية ، وأن التسوية المرحلية ستؤدى إلى تسوية شاملة . أما الذهاب إلى أبعد من ذلك فسيعنى فى تقديره .. الحرب .**

ولم يكن هذا مقبولا من جانبنا .. فمصر تغامر بالعزلة التى يمكن أن تترتب على خطوة مرحلية ، والمفاوضات اللانهائية التى تليها لتحقيق تسوية نهائية .

أما عن تصورهم « **فصل السيادة عن اعتبارات الأمن** » فلم يلق من جانبنا استجابة .. فترتيبات

الأمن « غير المعقولة » حتى وإن كانت مؤقتة ، ستكون انتهاكا للسيادة .. ولن يقبلها الرأى العام الداخلى .

وأخيرا ، فقد طلبت أن تلتزم أمريكا بموقف إيجابى خلال عرض القضية على مجلس الأمن . وعرضت أن نوقف المناقشات فى المجلس أثناء اجتماع القمة ، على أن تستأنف بعد نهايته .

وقدر كيسنجر إمكان ترتيب لقاء ثالث فى مدريد . وطلبت أن أعرض الأمر على الرئيس السادات قبل أن أقرر شيئا .

□ □ □

وعدنا بعد الظهر إلى مائدة المباحثات .

وأكد كيسنجر أنهم على استعداد للعمل معنا للتوصل إلى حل عادل لمشاكل الشرق الأوسط ، خاصة ما يتصل بمصر وإسرائيل . وأكد تفاهمنا على استمرار الاتصالات بيننا واحتمال ترتيب لقاء آخر بعد نهاية مؤتمر واشنطن .

وعقبت بأننا تبادلنا وجهات النظر حول مواقف كلا الجانبين . وأصبح واضحا لنا المدى الذى يمكنهم الذهاب اليه فى الوقت الحالى . بينما أكدت اهتمامنا بتسوية شاملة تتضمن فى إطارها تسوية مصرية تستجيب بالكامل للسيادة المصرية . وطلبت أن يفى بما وعد به من بحث حل بناء . **وقال مداعبا « لقد أصبحتم أكثر صعوبة من الفيتناميين ! » .**

□ □ □

وجلست وحيدا بعد ما غادرنا الوفد الأمريكى .

وراجعت كل ما دار بيننا خلال ساعات قصيرة من حديث .

كان الأمريكيون - على مستوى البيت الأبيض - يعودون تدريجيا إلى الصياغة التى تبنتها الخارجية الأمريكية خلال عامين .. **بفرض إطار « فضفاض » لتسوية شاملة يتحقق من خلالها اتفاق مرحلى يستهدف إعادة فتح قناة السويس .. ويقترن بإعلان أمريكى - وربما بإعلان إسرائيلى مماثل - يعبر عن تمنيات .. بتسوية نهائية .**

وفى إطار تسوية شاملة ، كان علينا القبول - ولو فى ظروف انتقالية قد تمتد سنوات - بترتيبات أمن تتضمن عمليا استمرار وجود عسكرى إسرائيلى داخل الأراضى المصرية بعد إعادتها إلى « السيادة » المصرية .. ويصبح على الحاكم المصرى فى سيناء التعامل مع القائد العسكرى الإسرائيلى فى منطقة منها يستمر فيها الوجود العسكرى الإسرائيلى .

ورأيت أنفسنا نتجه إلى الحرب ..

فلم تسفر جولتا المباحثات فى فبراير ومايو عن موقف مقبول يمكن أن نؤسس عليه تسوية سلمية كريمة .

وهكذا أصبحت الحرب ضرورة سياسية .. فضلا عن كونها ضرورة معنوية .

قمة واشنطن (٢٠ - ٣٠ يونيو)

كان اجتماع قمة واشنطن مناسبة أخرى فى محاولاتنا التوصل إلى أساس مقبول لتسوية سياسية . وكان يشجعنا على ذلك احتواؤنا للخلافات المصرية - السوفييتية وتوظيفنا لعلاقاتنا فى خدمة مباحثاتنا مع الولايات المتحدة . وفضلا عن ذلك ، فقد كان هناك تطور إيجابى فى نطاق قواتنا المسلحة ، وكان لأزمة الطاقة وإجماع المنتجين العرب تأثيرهما الإيجابى فى أوروبا . وأخيرا ، فقد تأكد التأييد الدولى لنا من خلال مناقشات نوفمبر فى الأمم المتحدة .

ولكننا من ناحية أخرى ، كنا نواجه عددا من الاعتبارات السلبية :

١ - إلحاح الرغبة المشتركة للقوتين الأعظم لتحقيق الوفاق والتعاون بينهما .

٢ - ضعف مركز السوفييت فى الشرق الأوسط منذ يوليو ١٩٧٢ ، مع تطور العلاقات المصرية - الأمريكية وبدء الحوار بينهما .

٣ - استقرار الأوضاع فى الشرق الأوسط وبصفة خاصة فى منطقة الخليج ، بفضل التفوق الإسرائيلى والإيرانى فى مواجهة العالم العربى .

وأدى ذلك إلى قرار أمريكى بتناول قضية الشرق الأوسط واستبعاد مناقشتها مع السوفييت أو مشاركتهم فى جهود تسويتها .. وتصريح كيسنجر لى بأنهم لن يقدموا لهم ما لا يقدموه لمصر أولا .

وفى أواخر مايو زار الدكتور الزيات موسكو حيث ناقش ما يمكن أن يكون عليه الموقف السوفييتى فى اجتماع القمة .

ومن ناحيتى ، فقد أبلغت الدكتور كيسنجر رفضنا لاقتراحه أن يناقش مع السوفييت « مبادىء » ذات طابع عام .. مما يتيح - حسب تقديره - بدء الأطراف المعنية عملية التفاوض .

□ □ □

وفى أعقاب اجتماع القمة ، صدر بيان مشترك نص الجزء الخاص منه بالشرق الأوسط على أن الطرفين قد عبرا عن قلقهما العميق للموقف فى المنطقة ، وبين كل طرف موقفه من المشكلة . وذكر البيان أن الطرفين اتفقا على بذل جهودهما لتشجيع تسوية فى أسرع وقت ممكن ، تتفق مع مصالح جميع الدول فى المنطقة وتتواءم مع استقلالها وسيادتها ، وتأخذ فى الاعتبار « المصالح المشروعة » لشعب فلسطين .

وفى المؤتمر الصحفى ، قال الدكتور كيسنجر إن قضية الشرق الأوسط من أكثر المشاكل تعقيدا ، وإن القوتين الأعظم لم تتفقا على الخروج بحل لها ، وإن الأمريكيين يرون الفصل بينها وبين مشكلة التنافس بين القوى الأعظم ، بحيث تتجنبا التورط بطريقة معقدة فى الصراع . وأخيرا أعرب عن الأمل فى إمكان إجراء بعض التقدم خلال عام ١٩٧٣ .



□ في نهاية يونيو ١٩٧٣ ، طلب بريجنيف ايفاد أحد معاوني الرئيس للتعرف علي نتائج مؤتمر القمة في موسكو . وتم لقاء بين بريجنيف وحافظ اسماعيل استغرق ٣ ساعات ونصف الساعة لهذا الغرض .

موسكو « ١٩٧٤ ـ عام الشرق الأوسط »

وفى نهاية يونيو ، تلقى الرئيس السادات من الرفيق بريجنيف ، رسالة يطلب فيها إيفاد أحد معاونى الرئيس إلى موسكو للتعرف على نتائج مؤتمر القمة فى واشنطن .

وجاءت هذه الزيارة بينما الإعلام المصرى يهاجم السوفييت على آساس أن عهد الوفاق قد أنهى دور الاتحاد السوفييتى فى المنطقة .

□ □ □

وعلى امتداد ثلاث ساعات ونصف استمر لقائى بالرفيق بريجنيف . وخلال اجتماعنا كان هو المتحدث الرئيسى .. رغم ما بدا عليه من إرهاق حتى حسبته مريضا . فلم يكن يستقر فى مقعده ..

بينما يواصل حديثه وهو يروح ويجيء فى قاعة الاجتماع ، على نحو بدا وكأنه يعكس الإحباط الروسى فى تناول علاقاتهم مع مصر .

وفى بداية اجتماعنا ، أعرب بريجنيف عن ثقته فى انتصار القضية العربية ولو أنه لا يستطيع تحديد توقيت ذلك ، إذ علينا بذل الجهد واتباع « السياسة الصحيحة » . واستشهد على ذلك بالجهود الخارقة التى بذلها الحزب الشيوعى والشعب الروسى أثناء الحرب العالمية حتى تحقق الانتصار .

ثم أكد صداقة الاتحاد السوفييتى للشعوب العربية والتزامه بتقديم مساعداته لها ، وضرورة أن يقابل هذا الموقف « على نحو لائق » . وقال إن الرئيس السادات يتصور أن السوفييت لا يثقون فيه .. وهذا غير صحيح ، فلديهم الثقة والاحترام والتأييد له ، وإن أعداء الصداقة بين الشعبين يروجون لهذه الأفكار .

وأشار إلى أن لديهم الشعور بأننا فى مصر قد نسينا الأشياء الكبيرة التى تم إنجازها . وتساءل ماذا كان يحدث لو لم يؤيد السوفييت البلدان العربية . وقال إن الاتحاد السوفييتى يبذل الكثير لتوطيد صداقته مع مصر ، ويستمر فى دعمها حتى اليوم . وأكد أن أساس العلاقات هو الصداقة (الاعتبارات السياسية) ، وأنه على هذا الأساس تتقرر تسوية المسائل الاقتصادية والعسكرية .

وأضاف أن القوى الاستعمارية وإسرائيل « ونظما خائنة » تقف ضد القوى التقدمية فى العالم العربى .. وتخشى التطورات الاقتصادية والاجتماعية فيها أكثر مما تخشى الصدام العسكرى ، وتستغل الدعايات المضادة للسوفييت فى الصحافة المصرية ، بينما ينشئون هم أطفالهم على روح الاحترام لمصر والعرب . وأكد أن لا محبة من جانب واحد .

وتحدث عن مؤتمر قمة واشنطن ، فأكد سلامة موقفهم فى الدفاع عن مصالح الشعوب العربية وطبقا للاتفاق المصرى ـ السوفييتى ، وأنه لم تكن هناك أى مساومة ضد مصلحة أى شعب ، بل قام السوفييت بالضغط على الأمريكيين ، ولكن لم تثمر الجهود . ففى الاجتماع الأخير ، منعت ظروف معينة فى المنطقة (التخلى السوفييتى العسكرى وبدء الحوار المصرى ـ الأمريكى) والأوضاع الداخلية الأمريكية من توفير المنطلق السليم للمناقشات مع الأمريكيين .

وأكد للأمريكيين استمرار تأييدهم للعرب ، وأن الوقت لا يعمل لصالح إسرائيل ، مما يقتضى ضرورة سحب القوات الإسرائيلية . ولم يعارض الرئيس نيكسون مبدأ الانسحاب ولكنه رفض الاتفاق على خطوات عملية ، مؤكدا ضرورة الاتصالات بين الأطراف والمفاوضات والحل المرحلى وتخفيض التسليح المرسل للمنطقة . وبعد عشر ساعات لم يمكن تحقيق شىء ، واكتفى نيكسون بالوعد بالتفكير فى الموقف وتناول القضية فى القمة القادمة .

ثم تناول بريجنيف الموقف العربى ، فذكر أنهم غير راضين عن مواقف العقيد القذافى . فرغم موافقتهم على إمداده بالأسلحة ، إلا أنهم لا يعرفون ماذا يرضيه . أما بالنسبة للموقف العربى بصفة عامة ، فهم يلاحظون أن الجهود غير موحدة وأن طاقات العرب لا تستخدم للضغط على موقف الولايات المتحدة .

وعن الموقف العسكرى ، أكد بريجنيف استمرار دعمهم العسكرى لمصر ، وأقر أنه من حق القيادة المصرية أن تقرر ما تراه بالنسبة للعمل العسكرى ، ولو أنهم يفضلون لو أن الحل كان دون إراقة الدماء .

وفى النهاية ، أكد بريجنيف ضرورة أن لا نتراجع عن المواقف المبدئية مع الإصرار على تحقيق الانسحاب .. وأن نستمر على الطريق التقدمى . **أما إذا تراجعت مصر عن مواقفها المبدئية فلن يمكن للسوفييت عمل شئ .**

واختتم حديثه بقوله إن الأمريكيين رفضوا ذكر مفكرة يارنج لأنها تشير إلى الحدود الدولية المصرية . وأكد استعدادهم للنضال فى مجلس الأمن على أساس ما اتفق عليه مع وزير خارجيتنا ، كما دعا إلى استمرار المشاورات بيننا .

□ □ □

وفى اجتماع لمجلس الوزراء ، قدمت تقريرا عن زيارتى لموسكو وتقييمى لحديث الرفيق بريجنيف . وقلت إن تقديرى هو « **أن علاقاتنا بالاتحاد السوفييتى قد بلغت نقطة لا تتحمل عندها عبء ضغوط إضافية** » .. وأن علينا حماية هذه العلاقات .

كان تقدير الرئيس السادات أنه ليس من مصلحتنا الشكوك بين البلدين بل تصفيتها ، فالصديق - أيا كانت درجة دعمه - لا يحسن أن نفقده . ولهذا فعلينا أن نبذل كل ما نستطيع للمحافظة على صداقة السوفييت .

إلا أن الرئيس رفض وجهة نظر بريجنيف حول الحل السلمى . وأكد أنه قد أصبح من الحتمى تحريك الموقف بعمل عسكرى .

مجلس الأمن - ذروة المواجهة السياسية

منذ بداية العام ، كان عرض قضية الشرق الأوسط للمناقشة فى مجلس الأمن ضمن تخطيط تحركنا الدبلوماسى والسياسى . ففى اجتماعى بالسكرتير العام للأمم المتحدة فى فبراير ، أوضحت أننا ننوى عرض الأمر على مجلس الأمن إذا تعثرت جهود التسوية السياسية .

وفى اجتماعى بالدكتور كيسنجر فى مايو ، لم أدع مجالا للشك فى أننا متجهون الى مجلس الأمن ، وأوضحت أن هدفنا هو « مساعدة » الولايات المتحدة فى الحصول على « الأساس المعنوى » لتمارس ضغطها على إسرائيل . كما دعوته لعدم الاعتراض على مشروع قرار يرضى عنه أعضاء مجلس الأمن .

وفى نفس الوقت التقى الدكتور الزيات بوزير الخارجية السوفييتى فى موسكو حيث ناقشا عرض القضية على مجلس الأمن ، واتفقا على توقيتات العرض ، كما أكدا الخطوط العريضة لأسس التسوية المقبولة من جانبنا .

ولقد وفرت الإغارة الإسرائيلية على بيروت مدخلا لمناقشة القضية فى مجلس الأمن . ولهذا ، فقد شجعنا لبنان على طلب عقد اجتماع عاجل للمجلس لبحث العدوان الإسرائيلى . وفى هذه المناسبة تقرر أن يشترك وزير خارجيتنا فى هذه المناقشة ، وأن ينتقل منها لطرح كل مشكلة المنطقة للمناقشة .

ولم نكن نستهدف من ذلك التوصل إلى مواقف دعائية ، أو الخروج بقرارات مائعة نضيفها إلى ما سبق من قرارات . **بل كانت خطوتنا أساسية لنعيد تصحيح واقع القضية بعد ما أصابه من تشويه . ومن الناحية العملية ، كنا نأمل فى صدور قرار يشير إلى مفكرة الدكتور يارنج فى فبراير ١٩٧١ مع تأكيد قرار المجلس رقم ٢٤٢ .**

ومن الناحية الإجرائية ، فقد عملنا على إجراء المناقشة خلال مرحلتين إحداهما سابقة .. والأخرى لاحقة على مؤتمر قمة واشنطن ، المقرر عقده ما بين ٢٠ و ٣٠ يونيو ، حتى تصبح المناقشة فى المرحلة الأولى ضاغطة على الاجتماع ... بينما نتجه فى الثانية إلى هدفنا فى ضوء نتائج اجتماع القمة .

كان الموقف الذى أبرزته مصر فى مناقشات الجولة الأولى فى مجلس الأمن من ٦ – ١٥ يونيو ، على النحو التالى :

١ – المطالبة بالانسحاب من كل الأراضى العربية التى احتلت فى ٥ يونيو ١٩٦٧ مع تأكيد حدود مصر الدولية .

٢ – أن ساحة المشكلة الفلسطينية هى أرض فلسطين كما كانت تحت الانتداب ، وأنه من حق الأمة الفلسطينية الحياة فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها ، وللفلسطينيين وحدهم أن يقرروا مصيرهم فى بلدهم .

٣ – أجاب السكرتير العام بالإيجاب على ثلاثة أسئلة وجهها له الدكتور الزيات :

- ☐ **الأول :** أن الدكتور يارنج كان يعد أوراقا بشأن الأردن وسوريا واللاجئين فى فبراير ١٩٧١ مماثلة للورقة المصرية ، وأننا تسلمنا ورقتنا منه بعد هذا الإيضاح .
- ☐ **الثانى :** أن الدكتور يارنج أبلغ وزير الخارجية المصرى أن غزة أرض عربية تحتلها إسرائيل ، ويجب أن تنهى احتلالها .
- ☐ **الثالث :** أن المندوب الأمريكى بصفته رئيس اجتماع الدول الأربع قد أبلغ السكرتير العام فى يونيو ١٩٧١ ، أن الدول الأربع قد رحبت وأيدت مبادرة يارنج .

☐ ☐ ☐

واستجاب المندوب السوفييتى إلى الموقف المصرى . وأبدى المندوب الفرنسى استعداده للتصويت على قرار يدعو للانسحاب من جميع الأراضى المحتلة . أما المندوب البريطانى ، فرغم التزامه بصيغة هاروجيت فى أكتوبر ١٩٧١ حول حدود مصر الدولية ، فقد كان يأمل أن يتم

التشاور بين مصر والولايات المتحدة . ولكنه سلم فى النهاية بالتصويت مع قرار يدعو لانسحاب إسرائيلى .. من جميع الأراضى المحتلة .. وإن فعل ذلك « **بحزن** » .

وأعرب المندوب الأمريكى عن رفض حكومته تفسير أو تعديل أو تغيير القرار ٢٤٢ ودعا إلى المفاوضات - مباشرة وغير مباشرة - بين الأطراف المعنية ، وتشجيع عملية تتم « **خطوة .. خطوة** » ، تبدأ ببعض الانسحاب الإسرائيلى فى سيناء ، وفتح قناة السويس فى إطار وقف ممتد لإطلاق النار ، كمرحلة أولى على طريق التسوية النهائية .

□ □ □

واستمرت المحاولات فى مجلس الأمن من أجل وضع صياغة تقبلها مصر ولا تستثير الاعتراض الأمريكى . إلا أننا تشبثنا بصدور قرار موضوعى واضح .

وكانت بريطانيا - فى خدمة السياسة الأمريكية - ترى أن البيان الأمريكى يقترب إلى حد كبير من الموقف المصرى ، فهو لا يستبعد تعديل الحدود ولا يصر عليه ، كما يربط التسوية المرحلية عضويا بتسوية نهائية . **وحاولت اقناعنا بقبول فكرة إعادة السيادة على سيناء مع استمرار « وجود » إسرائيلى بصورة ما بداخلها** . كما قللت من أهمية سبق قبول الولايات المتحدة لمفكرة يارنج ، طالما لا تقبلها إسرائيل . وفى النهاية لم يكن مأمولا تحقيق أى تغيير فى الموقف الأمريكى فى ظروف مشاكل الرئيس نيكسون الداخلية ، وإجراء انتخابات إسرائيل فى أكتوبر القادم .

□ □ □

وإزاء إصرار مصر ، ورغم التهديد بالاعتراض الأمريكى على مشروع يشير إلى مفكرة يارنج أو حقوق شعب فلسطين .. تقدمت الدول غير المنحازة بمشروع قرارها للمجلس .

ووافق ١٤ عضوا على المشروع ، بينما اعترض المندوب الأمريكى عليه . وقررنا أن لا نتقدم بمشروعات أخرى .

وهكذا كنا قد بلغنا غاية عملنا السياسى .

مصر تؤكد طريقها

ومنذ أول الصيف أصبحنا هدفا لضغوط متباينة بغرض إقناعنا بعدم الالتجاء إلى استخدام القوة ومواصلة جهودنا السياسية . ولكننا رفضنا التحول عن موقفنا المبدئى من التسوية الشاملة .. ومن ثم تأكيد طريق استخدام القوة .

وفى يونيو .. أبلغ الرئيس السادات العقيد القذافى أنه لا يستطيع السير فى اتجاه الوحدة . ولكن العقيد سعى لفرض رأيه على مصر ، فقدم استقالته ليتيح « لجماهير الشعب » أن تفرض الوحدة .

وخلال زيارته للقاهرة واجتماعاته فى مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها ، عجز العقيد عن

إقناعها بآرائه . وفى واحد من هذه اللقاءات قلت له « إن الوحدة هى المستقبل .. ولهذا تأتى « بعد » المعركة .. وتقترن بإعادة بناء مصر بعد أن تنهى نزاعها مع إسرائيل » .

وعاد القذافى إلى ليبيا لتنظيم « مسيرة شعبية » إلى القاهرة لمطالبة الرئيس بتقرير الوحدة . وفى القاهرة تقرر وقف هذه المسيرة عند مرسى مطروح .. حيث استقبلت وتم إيواء عشرات الألوف .. الذين قبلوا إرسال ممثلين عنهم لمقابلة الرئيس فى القاهرة .

ومنذ ٢٠ يوليو ، بدأ انحسار المسيرة غربا .. بينما كان وزير خارجيتنا فى نيويورك يطالب بالانسحاب الإسرائيلى من سيناء .

□ □ □

ومنذ ٩ يوليو ، استأنف الدكتور كيسنجر اتصاله باسم « الجانب الأمريكى » من أجل الاتفاق حول جولة مباحثات ثالثة .. متسائلا « إذا كان من المفيد أن يلتقى الدكتور كيسنجر بالسيد / إسماعيل لمراجعة الموقف » .. ثم يضيف « فاذا وافق الجانب المصرى على أن مثل هذه المراجعة ستكون مفيدة » . فهو يقترح اللقاء فى أسبانيا .

وهكذا كان كيسنجر يدعونا لمزيد من التنازلات ، حتى من قبل أن يتم اللقاء . ولما كنا فى قلب مناقشات مجلس الأمن ، فقد بعثت إليه باسم « الجانب المصرى » مرحبا باللقاء ، وتاركا له تقدير مدى فائدته .

وأسقطت المواجهة فى نيويورك أى احتمال للقاء « مفيد » . ومنذ نهاية يوليو .. وحتى ٦ أكتوبر ، توقفت الاتصالات بينى وبين الدكتور كيسنجر .. مستشار الرئيس الأمريكى ووزير الخارجية .

□ □ □

واستغرقنى خلال شهر أغسطس قيامى بزيارة لكل من رومانيا ويوغوسلافيا بناء على دعوتهما .

كانت دعوة الرئيس شاوشيسكو تتعلق بإبلاغنا معلومات « هامة جدا » . وعلى هذا ، فقد توجهت إلى رومانيا حيث أمضيت يومين على شاطىء البحر الأسود حيث كان الرئيس يمضى أجازته الصيفية .

كان تقييمه للموقف يقضى بضرورة التحرك السريع نحو حل قضية الشرق الأوسط ، وكان تقديره أن الحل المرحلى « ليس سيئا » .. وأن الحل العسكرى ليس ممكنا فى الحال أو المستقبل القريب . ولم يكن يرى الربط بين حل فلسطينى والانسحاب من الأراضى المحتلة ، فالفلسطينيون لا يتمتعون بتصور واقعى وليس لديهم برنامج عمل واضح .

ولقد كانت الظروف فى رأيه ملائمة للتوصل إلى تسوية .. حتى من قبل الانتخابات الإسرائيلية ، كما أن جولدا مائير على استعداد للاتصال بمصر على النحو الذى يناسب الرئيس السادات . وهى ترحب بحل سلمى ، وتتوقع الانسحاب من جميع الأراضى العربية « تقريبا » .. إلا أنها لا تستطيع تطوير آرائها إلا من خلال اتصالات مباشرة وربما سرية .

وفى القاهرة رفض الرئيس منطق شاوشيسكو ، وبعث إليه يشكره على اهتمامه ، معبرا عن رأيه بأن السلام لا يتجزأ وأن أنصاف الحلول تسهم فى زيادة « شهية » إسرائيل للمغامرات ، وأنه لا يمكن التسليم للصهيونية بأية مكاسب . ولفت الرئيس النظر إلى أن واجب القوى الاشتراكية والمحبة للسلام أن تدعم جهودنا لتحقيق السلام .. بكل أدوات النضال المتاحة لها .

□ □ □

وفى دوبروفنيك على شاطىء الأدرياتيك ، اجتمعت بوزير الخارجية اليوغوسلافى . وكان تقدير مينيتش أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تنفرد بتسوية فى الشرق الأوسط بالنظر إلى علاقات القوى ، وأن اجتماع واشنطن لم يتحقق فيه غير الاتفاق على تجنب المواجهة بين القوتين الأعظم .

ودعا مينيتش إلى مواصلة الجهد السياسى ، مؤكدا إمكان ممارسة الضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال دول عدم الانحياز والأمم المتحدة ، وخلق المشاكل داخل الولايات المتحدة باستخدام الطاقة كأداة ضاغطة . كما دعانا – باسم الرئيس تيتو – إلى أن لا نعطى الانطباع لإسرائيل بضعفنا العسكرى .

المعركة ضرورة

وهكذا فعندما جئنا إلى نهاية صيف ١٩٧٣ ، أصبحنا واثقين – إن كان الأمر يحتاج تأكيدا – **أن المعركة العسكرية باتت حتمية .**

كانت المعركة ضرورة معنوية وسياسية ..

كانت ضرورة معنوية لقواتنا المسلحة ولكافة جماهير شعبنا . فلم يكن مقبولا – حتى لو أن تسوية سياسية مرضية كانت محققة – أن تبقى مرارة هزيمة ١٩٦٧ على شفاهنا .. **وتصبح آخر كلمة فى سجل « علاقتنا » بإسرائيل ، تصفع وجه الأجيال القادمة كلما راجعت تاريخ مصر .**

ولقد تأكدت ضرورة المعركة منذ رفضنا فى عام ١٩٦٧ أن تكون معركة يونيو هى التعبير الصحيح عن حقيقة التوازن فى المنطقة . ولهذا طالبت جماهير الشعب أن يبقى عبد الناصر فى مكانه ، متطلعة إلى معركة تتهيأ لها أسباب النجاح فتزيح عن كاهل الناس كابوس الهزيمة .. وتصبح قاعدة انطلاق للمستقبل .

ومنذ اللحظة الأولى ، لم يكن عبد الناصر يثق فى الحل السلمى .. ومن ثم كان شعاره « ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » ..

وعلى امتداد ست سنوات .. ألقت مصر بكل ثقلها وراء عمل سياسى استهدف توفير أفضل الظروف لتسوية عادلة .. **أو لشن عملية عسكرية تستعيد بها الحقوق المغتصبة .**

وفى ربيع وصيف ١٩٧٣ ، بلغت جهودنا ذروتها .. ولكننا لم نكن نواجه بغير حل جزئى .. عبر عنه الدكتور كيسنجر بقوله « **إن علينا أن نحدد ما يمكن واقعيا تحقيقه** » ..

ولم نكن على استعداد لمزيد من « التنازلات » . وأصبح من الضرورى أن نلقى فى ساحة المعركة السياسية بعناصر ضاغطة ، عسكرية واقتصادية لكى نعطى للعمل السياسى قوة دفع جديدة .

وساد الهدوء جبهة عملياتنا السياسية خلال سبتمبر ١٩٧٣ .. ولكنه كان الهدوء الذى يسبق العاصفة .

□ □ □

الباب الخامس

أكتوبر ١٩٧٣

« لقد دخلت الحرب بعد أن فشلت كل
مساعينا
من أجل السلام ،
دخلنا الحرب بعد أن وصلنا إلى وضع
وصفته مرارا
أن نكون .. أو لا نكون » .
أنور السادات نوفمبر ١٩٧٧

« إذا كانت الروية هى التى تمهد للأمور
فالصاعقة هى التى تنفذها »
المارشال هوش الفرنسى

١٤ الجـــولة الرابعـــة

إستراتيجية الحرب

منذ أول سبتمبر أبلغنى الفريق أول إسماعيل عن احتمال قيامنا بعمليات عسكرية فى أكتوبر . وخلال الأسابيع القليلة التالية ، كنا من آن لآخر وفى مناسبات عابرة نتبادل وجهات النظر حول الاعتبارات السياسية والعسكرية المتصلة بالمعركة المنتظرة . ومع أننى لم أكن مخولا الحق فى مناقشة المسائل العسكرية ، فقد وجدت الفريق أول إسماعيل على استعداد للمناقشة دون حرج . وهكذا استطعت أن اتعرف على الخطوط الرئيسية للعمليات العسكرية التى ستخوضها قواتنا ، وأن أتابع تطورها فى مراحلها الأولى .

وفى ١٩ سبتمبر طرح الرئيس السادات فى اجتماع محدود ، تقييمه للموقف السياسى .. مما أكد اقترابنا من خوض الحرب . وفى تقييمه تناول الرئيس ما يلى :

١ – خشيته من أن يتقدم الاتحاد السوفييتى بمبادرات سياسية تعكس استعداده لتقديم تنازلات « إضافية » .. وبخاصة تأجيل تسوية سياسية لعام أو عامين . وكانت رسالة الرفيق بريجنيف الأخيرة تثير هذا الاحتمال .

٢ – كما لم يكن موقف الولايات المتحدة مشجعا ، فقد رفضت التصور المصرى للتسوية السياسية ، ودعت إلى المزيد من التنازلات ومارست من أجل ذلك ضغوطها بينما كانت تتوقع انهيار النظام فى مصر .

٣ – وخلال ثلاث مناسبات ، أمكننا أن نحقق قدرا عاليا من التأييد ، وهى مؤتمر القمة الإفريقى (مايو) وفى مجلس الأمن (يوليو) ومؤتمر قمة الدول غير المنحازة (سبتمبر) .

٤ – هناك إجماع عربى على أن استمرار وقف إطلاق النار يترتب عليه تجميد القضية . وهناك وعد عربى بدعم المعركة حسب إمكانات كل بلد ، بينما كان موقف السعودية « بارزا » من حيث استعدادها للإسهام فى العمل المشترك .

٥ – أن الملك حسين وإن كان على استعداد لإحياء القيادة الشرقية ، ولكنه فى غيبة تفاصيل كافية عن المعركة ، يتردد فى إقحام قواته أو قبول عودة القوات الفلسطينية وشن عمليات داخل الأراضى المحتلة من القواعد الأردنية .

٦ – تطور التعاون المصرى – السورى على نحو مرض ، وعن اقتناع بضرورة العمل العسكرى . وأن القوات قد بلغت مستوى عاليا من حيث الإعداد والتدريب ، بينما استمرار الوضع الراهن سيدفع لقبول الأمر الواقع .

واعتبارا من ٢١ سبتمبر بدأ « العد التنازلى » على طريق الحرب . وعلى هذا ، ففى ٢٤ سبتمبر حذرت وزير الدولة عبد الفتاح عبد الله من احتمال نشوب العمليات ، وناقشت معه عمل رئاسة الجمهورية ، وتوزيع مراكز القيادة ونظام السيطرة على مستوى الرئاسة ، ومشكلات تأمين شخصياتها ومراكز العمليات . ومن ناحية أخرى ، فقد عملت على تحديد قطاعات المسئولية وتنظيم مراحل الاقتراب من الحرب والمهام الواجبة فى كل منها . وكانت أخطر هذه المراحل هى الأخيرة منها والتى تمتد من يومين إلى ثلاثة أيام قبل يوم العمليات ، عندما تتضح نوايانا ويقرر الإسرائيليون أن يسبقوا الهجوم المصرى – السورى « بضربة إجهاض » .

□ □ □

كان الاقتراب من الحرب يستثير التفكير فى عدد من الاعتبارات السياسية والعسكرية ، والتى يمكن أن تفرض نفسها على إدارة الصراع . ومع ذلك ، فقد كانت هذه الاعتبارات من التعقيد والتداخل بحيث يصعب تحديد ردود فعلها بدقة . وعندما نشبت العمليات ، أمكن التعرف تدريجيا على أهمية كل منها على سير الأحداث التى أصبحت تهدد استقرار العالم .

وبصفة عامة ، فإن معركة ١٩٧٣ يجب أن تحتل مكانا فريدا فى تاريخ الصراع العربى – الإسرائيلى على امتداد ربع القرن الماضى .

فلقد كانت القوات التى قذفت بها الدول العربية وإسرائيل إلى المعركة على نحو لم يسبق أن شهده الشرق الأوسط ، فكانت كثافة الصدام العسكرى وحدة المعارك البرية والجوية ، وعظم الخسائر البشرية والمادية لا مثيل لها . ولقد وسعت الدول العربية من قاعدة الصدام بحيث أقحمت فيه العالم الغربى بصورة مباشرة ، وأرغمت القوتين الأعظم على خوض الصراع إلى جانب هذا الطرف أو الآخر .. حتى بلغنا حافة الهاوية ، حيث توقفنا على قيد خطوات من صدام مروع بينهما .

ومع ذلك ، فرغم هذا الثقل الرهيب – أو ربما بسبب هذا الثقل الرهيب – لم تحسم المعركة القضية المطروحة .. فلم تنته فى صالح أحد الطرفين . إلا أن النتائج الواسعة النطاق التى ترتبت على هذه المعركة ستبقيها موضوعا للنقاش لتقدير أبعادها السياسية والعسكرية .. نتأملها ونراجع حقائقها ونقيم دوافعها ونتائجها .. لا نتوارى خجلا من خطأ ربما وقعنا فيه .. ولا نتيه عجبا بنصر حققناه .

أمران يجب علينا – قبل أن نستطرد – أن نؤكدهما :

- **الأول : أن الحرب كانت ضرورة سياسية وضرورة معنوية لتحرير أراضينا وإرادتنا .**
- **الثانى : أن الحرب لم تكن فصلا هزليا .. أو صداما ملفقا كما تردد الزعم ، فإن قمة الغباء السياسى ، إن لم يكن قمة الخيانة الوطنية ، أن يقبل زعيم أو قيادة أن تصبح أقدار الشعوب ومستقبل وأرواح الملايين رهن لعبة سياسية .**

ولقد كانت هذه الحرب حربا عادلة ومشروعة .. كانت واجبا وطنيا . ومن هذا المنطلق حمل الألوف أرواحهم على أكفهم وهم ينطلقون إلى خطوط الأعداء . وسقط الشهداء دون تردد .. ودون أن يلتفتوا حولهم . فلقد كان خوض هذه الحرب ضرورة لكى يسترد الإنسان كرامته وكيانه .. بقدر ضرورتها لتحرير أراضيه .

□ أولا – الاعتبارات السياسية

كانت علاقات القوتين الأعظم عاملا حيويا مؤثرا فى مسار الصراع فى منطقة الشرق الأوسط . كما كانت علاقات دول المنطقة بكل من القوتين عاملا يضيف إلى تعقيد الموقف ، وذلك فضلا عن طبيعة التوازن بين دول المنطقة .

كان الوفاق الناشىء عن التوازن النووى بين القوتين الأعظم يفرض عليهما أن تعملا على تحقيق أهدافهما عن غير طريق المواجهة . وكان ذلك يعنى بصفة خاصة تلك المناطق – ومنها الشرق الأوسط – التى مازالت فى « الظل » دون انتماء أو انحياز واضح لأى من المعسكرين ، فتبقى دول المنطقة هدفا للتنافس بين القوتين بينما تبقى مصالحهما الجوهرية خارج مجال التهديد المباشر .

ولقد اختلف الكثيرون حول تفسير سياسة الوفاق وممارسة القوتين الأعظم لها فى منطقة الشرق الأوسط وموقفهما من دول المنطقة . وكان أرجح الاتجاهات هو القائل بأنه بينما يجنب « الوفاق » القوتين الانزلاق نحو المواجهة ، فإنه لا يعنى بالضرورة تجميد الأوضاع داخل المنطقة .. إذ يبقى هدف كل منهما العمل على تغيير موازين القوى فى المنطقة لمصلحته .

ولكن كلتيهما كانت تدرك حدود حركتها .. وتتوقف دون بلوغ نقطة الخطر والصدام المسلح . كل منهما ستحاول أن تعجم عود الأخرى وتختبر قدرتها على الصمود . ولكنها عند اللحظة الحاسمة

سوف تتوقف .. وسوف تفرض على حليفها أو حلفائها التوقف . وفى الشرق الأوسط لن تسمح الولايات المتحدة بهزيمة إسرائيل .. ولن يسمح الاتحاد السوفييتى بهزيمة حلفائه من الدول العربية .. ولن يكون هناك غالب ، ولن يكون هناك مغلوب .

إلا أن الأمر لم يكن يتوقف فحسب على طبيعة علاقات القوى على مستوى القوتين الأعظم ، **فهناك عامل إضافى آخر يجب أن يوضع فى الحساب .. وهو طبيعة علاقات القوى المحلية بالقوتين الأعظم .**

فعلى جبهة العلاقات المصرية - السوفييتية ، شهد الصيف حملة صحفية ضد الاتحاد السوفييتى ، كما أدانت ورقة العمل التى وضعها التنظيم السياسى سياسة الوفاق باعتبارها تسمح للقوتين الأعظم بحل مشاكل السلام على حساب الأمم الصغيرة ، ومن ثم كانت الدعوة لإعادة النظر فى علاقاتنا بالسوفييت .. والبحث عن مصادر جديدة للتسليح .

وفى نفس الوقت ، كان هناك ما ينبىء ببداية تحولات جذرية فى الميدان الاقتصادى ، وذلك بتقديم الاعتبارات العملية على الاعتبارات الأيديولوجية .. وبالدعوة للاستفادة بروؤس الأموال العربية والأجنبية وبتنشيط القطاع الخاص . وكان الأمر على هذا النحو يقلل من حماس السوفييت لدعم نظام لم يعد يلتزم بسياسات اشتراكية .

وعلاوة على ذلك ، كان الحرص على أن يكون القرار « مصريا » ، دافعا إلى التجاوز عن التنسيق المصرى - السوفييتى . وهكذا وجد السوفييت أنفسهم ، قبل أيام من نشوب الحرب ، يواجهون فجأة مسئولية تاريخية والتزامات غير محددة أو واضحة ، الأمر الذى انعكس على الإدارة السياسية للحرب .

وعلى الجانب الآخر ، استمرت مساعدات الولايات المتحدة لإسرائيل بغرض تأمين تفوقها على جيرانها .. آخذة فى الاعتبار احتمال اصطدامها بالسوفييت فى المنطقة . ولم يكن خروج السوفييت من مصر فى صيف ١٩٧٢ قد انعكس على الموقف الأمريكى ، بل لعله قد اعتبر نصرا لسياسة التشدد ، مما ألهب الحماس لمستوى أعلى من التضامن الأمريكى - الإسرائيلى ، أملا فى تصفية نهائية لمركز السوفييت المتميز فى المنطقة .

وعلى هذا ، فسوف يستهدف التعاون الأمريكى - الإسرائيلى فى المعركة القادمة خلق أفضل ظروف العمل السياسى من مركز عسكرى قوى ومتفوق ومستقر . وفى نفس الوقت ، سيشهد التعاون السوفييتى - المصرى تراجعا إلى حدوده الدنيا حتى يكاد يتجاوز فى تراجعه حدود الأمن والسلامة .

□ □ □

ولقد زاد من حدة التوتر ، مولد مشكلة ثانية فى أحشاء العالم العربى منذ سنوات قليلة ، وتطورها فى بطء دون أن نلحظها .. وهى تلك المتصلة بإنتاج ومواصلات بترول الخليج العربى إلى أسواق

اليابان وأوروبا الغربية .. وكان هذا الإمداد من الحيوية بالنسبة لرفاهية العالم الغربى ، بحيث أصبح أمن الإنتاج وخطوط مواصلاته مصلحة غربية حيوية بغير مراء .. وكانت دول منظمة الأوبك توفر ثلثى احتياجات العالم غير الشيوعى من البترول – وكانت الدول العربية الأعضاء فى هذه المنظمة تحتل مركزا مسيطرا داخلها .

وفى حقيقة الأمر ، فقد بدأت معركة البترول فى نهاية عام ١٩٦٩ ، وخلال عام نجحت القيادة الليبية الثورية فى رفع سعر برميل البترول ... وبذلك أرست مثلا لباقى الدول المنتجة . وفى عام ١٩٧٢ نجحت المملكة السعودية فى تحقيق مشاركتها لشركات البترول بنسبة ٢٥ فى المائة ، ترتفع إلى ٥١ فى المائة خلال عشر سنوات ، وكان ذلك «تأميما » جزئيا للشركات .

وبدا من مباحثات الدول المنتجة والشركات احتمال أن تنشأ علاقة بين السياسات البترولية للدول العربية واهتمامات الأمن والسياسة الخارجية للدول الغربية . وعلى هذا ، فمنذ ربيع ١٩٧٣ ، بدأت الدراسات لبحث وسائل تخفيف اعتماد الدول الغربية على بترول الشرق الأوسط . **وبلغ القلق الغربى إلى حد تهديد الدول العربية باستخدام القوة لاحتلال حقول البترول .. أو دعوة إسرائيل وايران لتتكفلا بهذه المهمة .**

ومع ذلك ، فقد ظل أمر استخدام البترول أداة للضغط على المجتمع الغربى لكى يرغم إسرائيل على الرضوخ لتسوية مقبولة ، أمرا يداعب خيال المخططين العرب للصراع . ومنذ منتصف عام ١٩٧٣ ، كان هناك رأيان مختلفان :

□ **الأول** : ويدعو إلى اتباع سياسة تستهدف حث الحكومات المعنية على تغيير مواقفها وذلك بالامتناع التدريجى عن ضخ البترول ، ومن ثم ترتيب ضغوط اقتصادية يمكن أن تعزز الضغوط السياسية والعسكرية الغربية ..

□ **والثانى** : ويدعو إلى سياسة أكثر حدة .. باستخدام البترول كسلاح فى المعركة المقبلة ، بوقف ضخه حتى يتم إقرار السلام النهائى ..

إلا أنه كان من الضرورى أن يؤخذ فى الاعتبار أن غالبية الدول العربية المنتجة للبترول صديقة للعالم الغربى وتعتمد عليه فى تأمين سلامتها وأمنها ، كما كان تخفيض الإنتاج ضارا بمصلحة الشعوب العربية ذاتها . وعلى هذا ، لم يكن من الواقعى أن ننتظر أن تذهب هذه الدول بعيدا فى إجراءاتها ضد الدول الغربية .

وفى النهاية .. ففى أكتوبر ١٩٧٣ التحمت المعركتان .. واحدة تقودها مصر وسوريا – بالحديد والنار – على جبهة إسرائيل ، والثانية تقودها السعودية – بالضخ وتحجيمه – على جبهة الدول المستهلكة للطاقة . وأصبحت كل خطوة متقدمة فى هذه أو تلك قوة دافعة للأخرى ، وكل خطوة متراجعة .. انتكاسة للصراع عامة .

□ □ □

وأخيرا ، فقد كانت هناك فى ساحة الولايات المتحدة أزمة عاتية تهب على جبهتها الداخلية وتهدد إستقرار الإدارة كلها .

ففى نهاية إبريل ، أرغم عدد من كبار موظفى البيت الأبيض على الاستقالة نتيجة تورطهم فى قضية تجسس على مكاتب الحزب الديمقراطى ، فيما أصبح معروفا باسم « فضيحة ووترجيت » . ومنذ يونيو ، أصبحت أصابع الاتهام تشير إلى مشاركة الرئيس نيكسون شخصيا .. وكان نائبه قد استقال إثر تورطه فى فضيحة شخصية .

وفى نهاية الصيف ، عين الدكتور كيسنجر وزيرا للخارجية فضلا عن عمله كمستشار للرئيس لشئون الأمن القومى .. مما عزز مركزه فى الإدارة الأمريكية ونفوذه فى مجال العلاقات الخارجية ، رغم ما واجهه من نقد حول العمليات الحربية فى كمبوديا ، وتصريحه بالتصنت على موظفى البيت الأبيض .

وهكذا بينما كنا نتجه نحو الحرب .. استحوذت الأزمة الداخلية على وقت واهتمام الرئيس الأمريكى . وقدر الكثيرون أن سلطته قد تقلصت .. كما فقدت الولايات المتحدة سمعتها والثقة بها ، ومن ثم قدرتها على الوساطة فى النزاعات الدولية .

ومع ذلك ، كان علينا الانتظار لنشهد كيف يمارس كيسنجر مسئولياته ، وما إذا كانت أزمة بلاده ستزيدها صلابة .. أو تضعف من قدرتها على التصدى .

□ ثانيا - التوازن العسكرى

فى خريف ١٩٧٣ ، كانت إسرائيل تتمتع بعلاقات خاصة بالولايات المتحدة على المستوى السياسى ، الأمر الذى انعكس فى التزام أمريكى بالحفاظ على التوازن العسكرى لصالحها ، بحيث لا يسمح للدول العربية بهزيمتها . وفى شرق البحر الأبيض كان الأسطول السادس يوفر التغطية لإسرائيل فى مواجهة الأسطول السوفييتى . وعلاوة على ذلك ، فقد كانت الجاليات اليهودية وأصدقاء إسرائيل فى أوروبا والولايات المتحدة يمثلون احتياطيا هائلا يمدها ليس فحسب بالدعم المالى والمعنوى ، ولكن بالدعم البشرى أيضا ، وذلك لسد الثغرات فى الجهازين العسكرى والمدنى والتى تنشأ بالضرورة عن التعبئة للحرب .

وكان مركز إسرائيل الاستراتيجى يضفى عليها مزايا عديدة فى مواجهة مصر ودول المشرق العربى . فكانت قواتها المقاتلة تستند إلى قاعدة عمليات آمنة ، تتخذ من هضبة الجولان ونهر الأردن وقناة السويس خطا دفاعيا أماميا يستند إلى مواقع حصينة ، وإلى قوة جوية من المقاتلات والقاذفات المقاتلة وقوة برية يمكن تعبئتها خلال ثلاثة إلى خمسة أيام ، وتتألف من ٣٠ لواء نصفها من الألوية المدرعة . وكان المعروف عن الطيارين الإسرائيليين تفوقهم على طيارى حلف الأطلنطى ، وعن القوة المدرعة الإسرائيلية براعتها فى حرب الحركة والمناورة ومستوى تعاونها

العالى مع القوة الجوية ورجال المظلات . وكانت القوات الإسرائيلية تعمل من قواعدها المركزية ، وتستطيع بفضل خطوط مواصلاتها الداخلية أن تنتقل بين الجبهات العربية بسرعة فائقة ، وبذلك تتمكن من الحشد ضد واحدة قبل الانتقال للجبهة الثانية لتلقى بثقلها فيها .

وكان تفوق جهاز المخابرات الإسرائيلى فى الميدانين التعبوى والاستراتيجى يدعم القدرات القتالية البرية والجوية .. وجاء هذا التفوق نتيجة ظروف القهر التى عاشتها المجتمعات اليهودية فى أوروبا ، مما حملها على تنظيم أجهزة بارعة للحصول على المعلومات حتى تستطيع أن تتصدى للقوى المعادية لها . **ولقد بلغ قدر المهارة اليهودية فى هذا المضمار ، أن أصبح جهاز مخابرات إسرائيل المرجع فى شئون الشرق الأوسط لكثير من الدول الغربية وأجهزتها ، كما يوفر للولايات المتحدة قدرا ضخما من المعلومات التى يحصل عليها من داخل الدول الاشتراكية .. وفى المقابل ، فقد توفرت لهذا الجهاز المعلومات التى كانت تتلقاها المخابرات الأمريكية من مختلف أجهزتها حول الموقف فى جبهات القتال .**

ومنذ يناير ١٩٦٩ كانت القوات الإسرائيلية قد أقامت على امتداد قناة السويس فيما بين بور سعيد والسويس خطا دفاعيا قويا ، يتضمن عددا من النقاط الحصينة المدعمة بساتر ترابى عال على الشاطىء الشرقى للقناة ، تعززها مواقع المدرعات والمدفعية حتى عمق ٢٥ - ٣٠ كيلو مترا إلى الشرق من القناة . وكانت قوة مشكلة من ٢ لواء مشاة و ٣ لواء مدرع تحتل « خط بارليف » .. داخل سيناء . وكانت مهمة الأنساق الأمامية ، والتى تضم ٨٠٠٠ مقاتل ، هى كسر شوكة عمليات مصرية عبر القناة وتعطيلها حتى يتم إقحام القوات الاحتياطية الأمامية المشكلة من ٨ - ١٠ آلاف مقاتل خلال ٢٤ ساعة . وخلال ٣ - ٥ أيام كانت الخطة الإسرائيلية - حسب أفضل التقديرات المتوفرة لنا - تتيح تعبئة ودفع قوة من ١٥ لواء إلى غرب سيناء لخوض المعركة الأساسية .

ومع ذلك ، فقد كان هناك عدد من نقاط الضعف فى مركز إسرائيل تجاه أعدائها ، ربما كان أهمها ما يتصل بقدراتها البشرية . فمن ناحية ، كان يصعب عليها أن تخوض حربا طويلة تفرض عليها تعبئة ممتدة لقوتها البشرية وتستنفد قدراتها المادية .. كما لم تكن إسرائيل على استعداد لقبول نسبة عالية من الخسائر فى أفراد قواتها المقاتلة .. وعلى ذلك ، أصبحت المعركة الطويلة والنسبة العالية من الخسائر البشرية ، عاملا على إنهاك إسرائيل وإرغامها على قبول مواقف سياسية أكثر تراجعا مما تطالب به .

كما كان من بين الاعتبارات السلبية عامل تاه وسط الاعتبارات الملموسة ، وهو الإفراط فى الثقة بالنفس بين القادة الإسرائيليين منذ انتصارهم عام ١٩٦٧ ، واستمرار تفوقهم لسنوات تالية . وكان يعزز من ذلك تقديرهم السلبى للكفاءة القتالية لقواتنا ، وتشككهم فى استعداد قيادتها لشن الحرب وخوض المعركة . وبذلك أمكن للقيادة العربية فى المرحلة الأولى من الحرب تحقيق نتائج هامة وخطيرة .

□ □ □

وعلى الجانب المصرى ، كانت مصر والاتحاد السوفييتى يفتقران خلال الحرب لتنظيم واضح لتنسيق تدفق الإمداد من التسليح والمعدات العسكرية والتعويض عما يتم استهلاكه من ذخائر ، ولتبادل المعلومات التى يستطيع السوفييت الحصول عليها بوسائلهم الخاصة . وكان من الطبيعى أن ينعكس كل ذلك على مستوى إدارة الحرب من الناحية العسكرية .

وعلى الجبهة العربية ، كان تنظيم التعاون المصرى – السورى وقرار القيادتين دخول المعركة تحت قيادة عسكرية واحدة قرارا تاريخيا ، فقد فرض على إسرائيل أن تقاتل على جبهتين ، وأن تواجه دعم سوريا للجهد العسكرى بخمس فرق مدرعة ومشاة . إلا أن ضعف نظام الدفاع الجوى السورى عطل استغلالنا للقواعد الجوية السورية .. الأمر الذى لم يهيىء للقيادة العربية توجيه ضربة مؤثرة فى بداية الحرب ضد القواعد الجوية الإسرائيلية الرئيسية .

ولقد حرم إحجام الأردن عن المشاركة فى الحرب ، القوات المصرية ـ السورية من قوة عسكرية تضم قرابة أربع فرق جيدة التدريب والتسليح . ومن ناحية أخرى ، كان عدم اشتراك منظمة تحرير فلسطين يعنى أن يبقى أهالى الضفة الغربية وقطاع غزة خارج المعركة التى ستدور من أجل الأرض العربية عامة وحقوقهم المشروعة بخاصة .. رغم ما كان يترتب بالقطع على إسهامهم من نتائج عسكرية وسياسية بالغة الأهمية ، سواء خلال الحرب أو فى مرحلة العمل السياسى الذى يعقبها .

ومنذ شتاء ٧١ / ١٩٧٢ ، كان الدعم العسكرى العربى لمصر وسوريا ، قد تحدد على أساس المشروع الذى أعدته اللجنة الاستشارية العسكرية للجامعة العربية . إلا أن مصاعب إدارية ومعنوية حالت دون حشد القوات العربية على الجبهات الأمامية قبل بدء الحرب ، مما فوت على القوات فرصة التجمع المبكر والتعرف على ميادين العمليات التى ستعمل فيها ، وتدريبها على المهام التى ستكلف بها ، وتنظيم تعاونها مع القوات التى ستقاتل إلى جانبها .

وبالرغم من تأخير إقحام القوات العسكرية العربية ، وما كان للاعتبارات سالفة الذكر من تأثير على الكفاءة القتالية لبعض عناصرها .. فقد أصبحت مشاركتها فى المعركة على جبهة سوريا ومصر رمزا حيا للتضامن العربى وتحذيرا سياسيا قويا للقوى الأجنبية . **فانتقال قوات عسكرية داخل منطقة « الخليج ـ المحيط » ، إنما كان ينبىء بمولد عالم عربى جديد .**

وأخيرا ، فلم يتوان عدد من الدول الصديقة لمصر عن دعم قدراتها القتالية خلال المعركة .. تأكيدا لتضامن الدول غير المنحازة .

□ □ □

وعلى الجبهة المصرية كانت قواتنا التى خاضت معركة أكتوبر تضم ٤٠٠ ألف مقاتل من جميع الأسلحة . وكانت القوة البرية الميدانية تبلغ ٣٠٠ ألف مقاتل ، ينتظمون فى ١٩ لواء مشاة و ١٨

لواء ميكانيكى و ١٠ لواء مدرع و ٣ لواء جنود جو ولواء برمائى ولواء صواريخ أرض ـ أرض . وكان قوام تسليح هذه القوات يتضمن ١٧٠٠ دبابة و ٢٥٠٠ مدفع وهاون .

وفى منطقة القناة شكلت القوة البرية من الجيش الثانى فى منطقة الإسماعيلية والجيش الثالث فى منطقة السويس . ويضم الجيشان ٥ فرق مشاة و ٢ فرقة مدرعة ، كما ألحقت بهما ٢ ـ ٣ فرق ميكانيكية ، لم تكن لتقحم شرق القناة دون موافقة القيادة العامة ، ومع ذلك فقد ألحق عدد من لواءاتها المدرعة بالفرق المشاة لدعم قدراتها خلال مرحلة اقتحام القناة وإقامة رؤوس الكبارى .

كان تنظيم القوات المصرية للمعركة والذى وضع لمواجهة ظروف يونيو ١٩٦٧ ، يتصف أساسا بأنه تنظيم لقوة دفاعية . فقد كانت القوة المدرعة توازى ٢٥ فى المائة فقط من القوة المقاتلة ، بينما جرى توزيع عَدد كبير من اللواءات والوحدات المدرعة لدعم التشكيلات المشاة . وكان توازن التنظيم على هذا النحو ـ بما فى ذلك حجم المدفعية المعاونة الهائل ـ يفرض مباشرة طبيعة المعركة التى يمكن لقواتنا أن تخوضها شرق القناة . وعلى هذا ، أصبحت قدراتنا محدودة فى معركة « تطوير » الهجوم من رؤوس الكبارى ، ثم فى معارك التصدى للاختراق الإسرائيلى .

كما كان هناك اعتبار ثان يعزز الطابع الدفاعى للمعركة ، وهو التشكيل الأساسى للقوة الجوية من مقاتلات لا تتمتع بطول مدى عملها ، واعتماد القوات البرية فى منطقة القناة على شبكة دفاع جوى ثابتة منشأة حول سلسلة من قواعد الصواريخ سام . ولقد فرضت هذه الظروف تحديد عمق الهجوم عبر القناة بحيث لا تتجاوز القوات البرية فى تقدمها شرقا مجال شبكة الدفاع الجوى . وكان تطوير الغطاء الجوى شرقا يتطلب دفع أسراب المقاتلات إلى المطارات الأمامية فى منطقة القناة ، وكذا دفع ستارة الدفاع الجوى إلى شرق القناة .

ومن الضرورى هنا أن نأخذ فى الاعتبار افتقارنا فى خريف ٧٣ إلى أدوات وإمكانات الحصول على المعلومات الاستراتيجية والتعبوية . وكنت منذ فبراير قد طرحت على الرفيق بريجنيف أهمية إعادة طائرات (ام ٥٠٠) للعمل من القواعد المصرية ، مع استعدادنا للاتفاق على صياغة مرضية بالنسبة لمسألة « القيادة » التى يصر عليها الرئيس السادات ، بحيث لا تمتد إلى مجال « الإدارة » . وفى يوليو أعدت الحديث بشأن هذه الطائرات .. فبدونها لا يمكن توفير المعلومات الاستراتيجية والتعبوية التى تمكن القائد العام من التخطيط المبكر لعملياته . إلا أنه حتى بداية المعركة ، لم تكن هذه الطائرات قد عادت إلى قواعدنا المصرية .

وفى نفس الوقت ، كانت إمكانات إسرائيل الاستطلاعية تمكنها من تغطية جبهة العمليات وعمقها ، بحيث أصبحت قيادتنا العسكرية تخشى أن لا تفلت قواتنا من رصد إسرائيل لها أثناء حشدها للهجوم فى منطقة القناة . وكانت القيادة المصرية تعلق أهمية كبرى على إمكانية تحقيق المفاجأة الاستراتيجية ، حتى تتيح للقوات التى ستقتحم القناة أفضل الظروف للعبور والاستقرار شرق القناة ، قبل أن تتدخل القيادة الإسرائيلية بقواتها التى ستجرى تعبئتها عند نشوب القتال . ومع

ذلك .. كان العامل الأهم فى تحقيق المفاجأة ، هو عدم توقع الإسرائيليين قيامنا بمثل هذا الهجوم .. بهذا الحجم الضخم من القوات ، وتلك الكفاءة الفائقة من الأداء . فمع اكتشاف الحشد المصرى والسورى .. ظلت القيادة العامة الإسرائيلية غير واثقة من اقتراب الحرب حتى صباح يوم ٦ أكتوبر .

مجلس الأمن القومى - « القرار الخطر »

فى مساء الأحد ٣٠ سبتمبر ، اجتمع مجلس الأمن القومى بدعوة مفاجئة من الرئيس السادات . وفى هذا الاجتماع جرى استعراض الموقف من مختلف جوانبه السياسية والعسكرية ، فأعرب الرئيس عن تقديره لما أمكن للدبلوماسية المصرية تحقيقه دوليا . وفى تقييمه للقوتين الأعظم ، أشار إلى عدم اقتناع السوفييت بأنه لا حل سلمى للنزاع العربى الإسرائيلى ، وإن أيدوا موقفنا سياسيا . أما عن الولايات المتحدة ، فلم يكن هدفها يتجاوز تحريك القضية عن طريق إعادة فتح قناة السويس والانسحاب الإسرائيلى الجزئى وتعمير مدن القناة . وكان تقديره أن « المشاعر » العربية كلها معنا ، كما أبرز تأييد السعودية المالى والمادى لنا . وكان يرى أن استمرار حالة « اللاسلم واللاحرب » وراء كل متاعبنا الاقتصادية والاجتماعية . وعن القوات المسلحة ، قال إن إعدادها قد بدأ منذ أول العام للقيام بعمل عسكرى عبر القناة . **ثم أشار إلى ما تسرب عن اجتماع فلسطينى حول احتمال نشوب الحرب وأن الإذاعة الإسرائيلية قد رددت هذه الأنباء ، وكأنه أراد بذلك أن يلفت نظر المجتمعين إلى توقع نشوب الحرب .. دون أن يؤكد ذلك صراحة .**

ثم دعا الرئيس المجتمعين إلى أن يدلوا بآرائهم .. التى تضمنت :

١ ـ أن يكون الهدف النهائى هو تحرير الأرض وتأمين حقوق الشعب الفلسطينى على أساس ما جاء بمفكرة يارنج ، مع تحبيذ للمرحلية لتحقيق تسوية نهائية .

٢ ـ أن العمل العسكرى قد أصبح ضرورة لدفع التسوية السياسية ولو أنه لن يحسم الأمور ، وأنه قد أصبح عاجلا قبل أن تتآكل كفاءة قواتنا المسلحة . وتأكيد ضرورة إطالة أمد المعركة مع الحفاظ على سلامة قواتنا المسلحة .

٣ ـ ضرورة استمرار العمل السياسى خلال الحرب وتعبئة كل طاقة القوى المؤيدة للقضية العربية . وهذا يتطلب التعاون العربى .. والتنسيق مع السوفييت لتحييد الولايات المتحدة التى ستسعى لإنهاء الحرب بسرعة .

٤ ـ أهمية الإعلام الداخلى والخارجي .. الواعى والموضوعى .

٥ ـ أهمية العامل الاقتصادى وتصعيد ضغوطنا بالعمل على « تعميق وتوسيع دائرة الحرب » . وفى هذا الصدد أشار الدكتور فوزى إلى أهمية استهداف رؤوس الأموال العربية فى المصارف الغربية ، وخفض إنتاج البترول ، والتعرض لخطوط مواصلات الغرب .. ولكنه حذر من الإضرار « بالأصدقاء » .

وفى شرح تصوره للمعركة التى نقبل عليها ، أكد الفريق أول إسماعيل عددا من الاعتبارات ، كما أجاب على بعض ما أثير من ملاحظات :

١ - تشن مصر العمليات بالتنسيق مع سوريا ، واثقة فى نتيجتها بتحقيق الضغط على إسرائيل لإرغامها على قبول حلول سلمية .

٢ - أن المعركة التى نخوضها فى حدود قدراتنا ، فالإمداد من الاتحاد السوفييتى يتم بحساب ، ولهذا فإمكاناتنا لا تسمح بتحرير سيناء كاملة .

٣ - أن القوات المصرية - السورية ستوجه ضربة قوية ، ولا تقبل تكرار حرب الاستنزاف ، وتعمل على إطالة أمد الحرب ، وتتوقع أن تتكبد خسائر كبيرة ولكنها أيضا ستنزل بالقوات الإسرائيلية خسائر أكبر .

٤ - أن الوقت ليس فى صالحنا .. معنويا وماديا . ولهذا يجب أن لا نؤخر توقيت التدخل العسكرى ضد إسرائيل .

٥ - قد تبدأ إسرائيل الحرب وتأخذ فى يدها المبادرة إذا قدرت أننا نستعد للهجوم ، لهذا أصبح تحقيق المفاجأة عاملا حيويا لنجاحنا .

٦ - تفتقر قواتنا إلى « التفوق الجوى » .. كما تفتقر لإمكانات الاستطلاع التعبوى والاستراتيجى .. ولكن إسرائيل لن تكسب المعركة .

وفى نهاية الاجتماع أجمل الرئيس السادات الموقف فيما يلى :

١ - حتمية المعركة والانتقال من الدفاع إلى التعرض ، طالما استمرت إسرائيل تمارس سياستها على أساس أنها قوة لا تقهر وتفرض شروطها .

٢ - لقد دخلنا « **منطقة الخطر** » . **وأن استمرار الوضع الحالى هو الموت المحقق . وأن الأمريكيين يقدرون سقوط مصر خلال عامين ، ولذا فبدون المعركة سوف تتكفىء مصر على نفسها .**

٣ - نحن نمر بأصعب فترة .. لا قرار أخطر من القرار الذى نحن بصدده ، وعلينا كسر التحدى .

٤ - لن نقطع خيط الحوار مع الولايات المتحدة .. ولكننا نواصله بينما نكون قد كسرنا وقف إطلاق النار .

وتركنا قاعة الاجتماع ، موقنين بأن « يوم ى » قد أضحى أقرب مما نتصور .

١ - ٥ أكتوبر ، المنطقة الحرجة

وفى أول أكتوبر ، صرح الرئيس السادات بقوله « إننا دخلنا المنطقة الحرجة » ، وأنه سيفصح عن « ساعة الصفر » قبل العمليات بأربع وعشرين ساعة .

وفى هذا اليوم كان الرئيس قد أصدر توجيها إلى الفريق إسماعيل ، تضمن عرضا للوضع العام السياسى والعسكرى ، خلص منه بتحديد الهدف الاستراتيجى للقوات المسلحة المصرية - الذى يتلخص فيما يلى :

١ - تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى ، وذلك عن طريق عمل عسكرى حسب إمكانات

القوات المسلحة ، يكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو وإقناعه أن مواصلة الاحتلال لأراضينا يفرض عليه ثمنا باهظا لا يستطيع تحمله .

٢ ـ إذا استطعنا بنجاح أن نتحدى نظرية الأمن الإسرائيلى ، فإن ذلك سوف يؤدى إلى نتائج محققة فى المدى القريب وفى المدى البعيد :

□ **ففى المدى القريب** : فإن تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى يمكن أن يصل بنا إلى نتائج محققة تجعل فى الإمكان أن نصل إلى حل مشرف لأزمة الشرق الأوسط .

□ **وفى المدى البعيد** : فإن تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى يمكن أن يحدث متغيرات تؤدى بالتراكم إلى تغيير أساسى فى فكر العدو ونفسيته ونزعاته العدوانية .

٣ ـ أن التوقيت الراهن مناسب للعمل فى ضوء ما تحقق من إعداد للجبهة الداخلية والعربية والتنسيق مع الجبهة الشمالية وأوضاع المسرح الدولى ، والعزلة الدولية للعدو وظروف جبهته الداخلية وما يسودها من نزاعات حزبية وشخصية .

وفى ٥ أكتوبر أصدر الرئيس التوجيه الاستراتيجي إلى الفريق أول إسماعيل والمتضمن قراره بتكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الاستراتيجية الآتية :

١ ـ إزالة الجمود العسكرى الحالى بكسر وقف إطلاق النار اعتبارا من يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

٢ ـ تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة فى الأفراد والأسلحة والمعدات .

٣ ـ العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانات وقدرات القوات المسلحة .

ودعا فى نهاية التوجيه إلى « **تنفيذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية** » .

□ □ □

وفى إطار الاعتبارات السياسية والعسكرية .. وفى ضوء التوجيه الصادر إليها ، كان الهدف المباشر للقيادة العامة للقوات المسلحة هو دفع الخط الدفاعى المصرى إلى شرق القناة بإقامة رؤوس كبارى بعمق ١٠ ـ ١٥ كيلو مترا ، والاستعداد للقيام « **بمهام إضافية** »حسب تطور الموقف ، مع العمل على إنزال أكبر قدر من الخسائر البشرية والمادية بالقوات الإسرائيلية .

وهكذا لم يكن هدف العمليات العسكرية هو تحرير الأرض المحتلة ، أو هزيمة القوات الإسرائيلية فى غرب سيناء ، أو احتلال مناطق استراتيجية أو اقتصادية . بل كان الهدف هو تعديل علاقات القوى على جبهة المواجهة ، على نحو يرغم إسرائيل على القبول بتحقيق تسوية سياسية عادلة للقضية الفلسطينية والتخلى عن الأراضى العربية المحتلة .

إلا أن هدفنا السياسى كان طموحا .. وذلك بالرغم من أن الاعتبارات المتصلة بالعمل العسكرى كانت تفرض قيودا على أبعاد المعركة ، وتحتم أن لا تكون حاسمة . وفضلا عن

ذلك ، فقد كان غياب العمل الأردنى وعدم تنشيط الجبهة الفلسطينية يثيران التساؤل حول إمكانية تعميم أى تسوية مصرية ـ سورية مستقبلة ، لكى تتناول موضوعيا القضية الفلسطينية والأراضى المحتلة .

نقطة أخرى هامة فى اقترابنا السياسى ، وهى تصورنا إمكان تحييد الولايات المتحدة فى المعركة التى سنخوضها . ولهذا فقد رأى الرئيس السادات فتح خطوط الاتصال بواشنطن على أعلى مستوى ، كما تجنب فى البداية توسيع قاعدة المواجهة بدعوة الدول العربية للتعرض للمصالح الغربية عامة ، والمصالح الأمريكية خاصة . إلا أن هذا الامتناع لم يكن « غير مشروط » ، فقد أصبح تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل وتعثر العمل السياسى خلال المعركة ، دافعا لإعادة النظر فى موقفنا من استخدام البترول كسلاح سياسى فى المعركة ، على نحو ما نصح به الدكتور فوزى فى اجتماع مجلس الأمن القومى .

□ □ □

وأمضيت الأيام ١ ـ ٥ أكتوبر فى وضع الترتيبات النهائية للانتقال إلى الوضع المحدد لمرحلة العمليات الحربية .

وجاء على رأس المسائل ترتيب أجهزة رئاسة الجمهورية . فقد اتخذ الرئيس من قصر الطاهرة مقرا لممارسة مسئولياته ، وكان يرافقه فى مقره وزير الدولة عبد الفتاح عبد الله . وكنت على رأس مجموعتى نتخذ من قصر الأمير عبد المنعم ـ على مسافة قريبة من مقر الرئيس ـ مقرا لنا ، بينما اتخذت مجموعة المواصلات مبنى منشية البكرى مقرا لها .. لتأمين القيادة والسيطرة . وفضلا عن ذلك ، فقد رتبنا تأمين شخصيات ومقار الرئاسة ضد أى عمليات تخريب قد تلجأ إليها عناصر متسللة وفدائية معادية .

ولإدارة حركة الدولة على جبهاتها العسكرية والخارجية والداخلية ، فقد توفر للرئيس عدد من الأجهزة تضمنت :

١ ـ **مجلس الأمن القومى** ، لمناقشة العمليات الكبرى والسياسات العليا ، إلا أن إيقاع المعركة السريع أسهم ـ على الأرجح ـ فى تجاوز الرئيس عن دعوته .

٢ ـ **القيادة العامة للقوات المسلحة** ، وكان الرئيس ينتقل إلى مقرها بمدينة نصر يصحبه وزير الدولة عبد الفتاح عبد الله ، حيث يطلع على سير المعركة ويتخذ قراراته .

٣ ـ **وعلى الجبهة الخارجية** ، تعددت قنوات الاتصال . فكان الرئيس يستقبل مباشرة بعض المبعوثين الأجانب وبخاصة السوفييت ، ويوجه الاتصالات مع الولايات المتحدة . وكان وزير الخارجية يدير المجهود السياسى الدولى فى نيويورك . كما أوفد الرئيس مبعوثيه إلى بعض العواصم العربية لترتيب إسهامها .

٤ ـ **وعلى الجبهة الداخلية** ، ضمت « لجنة العمل » عددا من المسئولين على المستوى التنفيذى والسياسى والشعبى . وكان الدكتور عبد القادر حاتم يشرف على

الاجتماعات اليومية لهذه اللجنة ، حيث يتم إبلاغها بتطور الأحداث السياسية والعسكرية وتجرى تنسيق مختلف نشاطات الجبهة الداخلية .

٥ ـ وكانت **قيادات القطاعات** المعنية بمجالات النشاط الوطنى ـ الاقتصادية والسياسية والشعبية والإعلامية والأمنية ـ **تمارس من « غرف عمليات » مسئولياتها التى تضمنت الانتقال بأنشطة القطاعات إلى حالة الحرب . وكانت أبرز المهام هى تأمين الأهداف الحيوية مثل محطات القوى وشبكات الموصلات ووسائل النقل ومراكز التموين ، ضمانا للتدفق الطبيعى المنتظم للحياة .**

وعلاوة على ذلك ، فقد كلف النائب حسين الشافعى بالإشراف على أمن الجبهة الداخلية ، والنائب محمود فوزى بمتابعة الجبهة الخارجية ، ومساعدا الرئيس ، عزيز صدقى وسيد مرعى ، بما يتصل بتوسيع قاعدة التعرض للمصالح الغربية فى المنطقة . كما كلف الوزير إسماعيل فهمى ـ فى غياب الدكتور الزيات فى نيويورك ـ بالقيام بأعمال وزير الخارجية ، والدكتور أشرف غربال بالإشراف على قطاع الإعلام .

وفى النهاية ، فقد أعددنا جدولا زمنيا يتضمن توقيتا لتنفيذ المراحل المختلفة والمهام المحددة خلال الساعات الأخيرة قبل بدء الحرب والمعاصرة لها . وتم ذلك طبقا للتصور الذى حددته القيادة العامة عن تسلسل الأحداث ، **والتى تبدأ « بعدوان » إسرائيل على الشاطىء الغربى لخليج السويس ، ثم إبلاغ هيئة الرقابة الدولية وصدور البيان الأول للقيادة العامة فى اللحظة التى تجتاز فيها طائراتنا المقاتلة قناة السويس فى طريقها إلى أهدافها فى سيناء . وفى إطار هذا الجدول الزمنى ، تحدد موعد استدعاء ممثلى الدول الكبرى إلى وزارة الخارجية لإبلاغهم رسميا بالموقف ، وإبلاغ الدكتور الزيات بنيويورك .**

□ □ □

ومن قبل نشوب العمليات بأسبوع ، طلب الرئيس السادات من الفريق أول إسماعيل إخطار الجانب العسكرى السوفييتى عن احتمال قيام العمليات بشكل عام لا تبدو منه نياتنا لشن الهجوم . وعلى ذلك ، تم إبلاغ رئيس الخبراء العسكريين بأن لدينا معلومات تفيد بأن إسرائيل ستقوم بإغارة على أراضينا ، ولو أننا لا نعلم متى أو أين . وفى مرحلة تالية أعربنا عن ثقتنا بأن إسرائيل ستقوم بإغارة واسعة النطاق ، وقد تقوم خلالها بضربة مركزة . وفى يوم ٣ أكتوبر أبلغ الرئيس السفير السوفييتى عن نية مصر وسوريا بدء العمليات العسكرية ضد إسرائيل ، وإن لم يكشف له عن موعدها . وفى يوم ٤ أكتوبر أبلغ الرئيس الأسد السوفييت ـ كاتفاقه مع الرئيس السادات ـ عن موعد بدء العمليات . **وهكذا تم إنذار السوفييت ـ حلفاء مصر وسوريا ـ قبل ٤٨ ساعة من بدء الحرب ! .**

كان يوم الجمعة ٥ أكتوبر يوما حرجا للغاية ، فقد وقع فيه أمران كان من الممكن أن يلفتا نظر الإسرائيليين إلى احتمال نشوب الحرب . كان الأمر الأول هو قرار

القيادة السوفييتية ترحيل العائلات عن طريق الجو اعتبارا من ليلة ٤ / ٥ أكتوبر . وبالرغم من رصد الولايات المتحدة لهذا التحرك ، فقد تم تفسيره ـ على نحو ما تبين بعد ذلك ـ بأنه « تصفية ثانية » للوجود السوفييتى فى مصر .

وفى مساء ٥ أكتوبر أصدر وزير الدولة لشئون الطيران المدنى تعليماته فور إبلاغه بموعد نشوب العمليات ، وحسب الاتفاق معه ، بمغادرة طائرات شركة مصر للطيران لمطار القاهرة الدولى . وكان من الطبيعى أن يرصد هذا التحرك دوليا ، وأن يثير التساؤل ، رغم تدارك الأمر بإعادة الطائرات إلى القاهرة ، حتى غادرتها فى اليوم التالى ، إثر نشوب العمليات .

وفى مساء ٥ أكتوبر انتقلت مجموعة مستشار الرئيس إلى مقر عملها فى قصر الأمير عبد المنعم فى هليوبوليس ، وكنت قد تلقيت من الرئيس السادات توجيها يتضمن توقيت بدء العمليات فى اليوم التالى .

واستقر بنا المقام . وأحس الجميع ـ الآن وقد اتخذ القرار النهائى ـ بالاستجابة الراضية . كانت ثلاثة أعوام تزيد شهرين ، قد مضت منذ توقف القتال على جبهة القناة . والآن وخلال ساعات ستنشب المعركة الفاصلة .

□ □ □

١٥ يوميات حرب أكتوبر

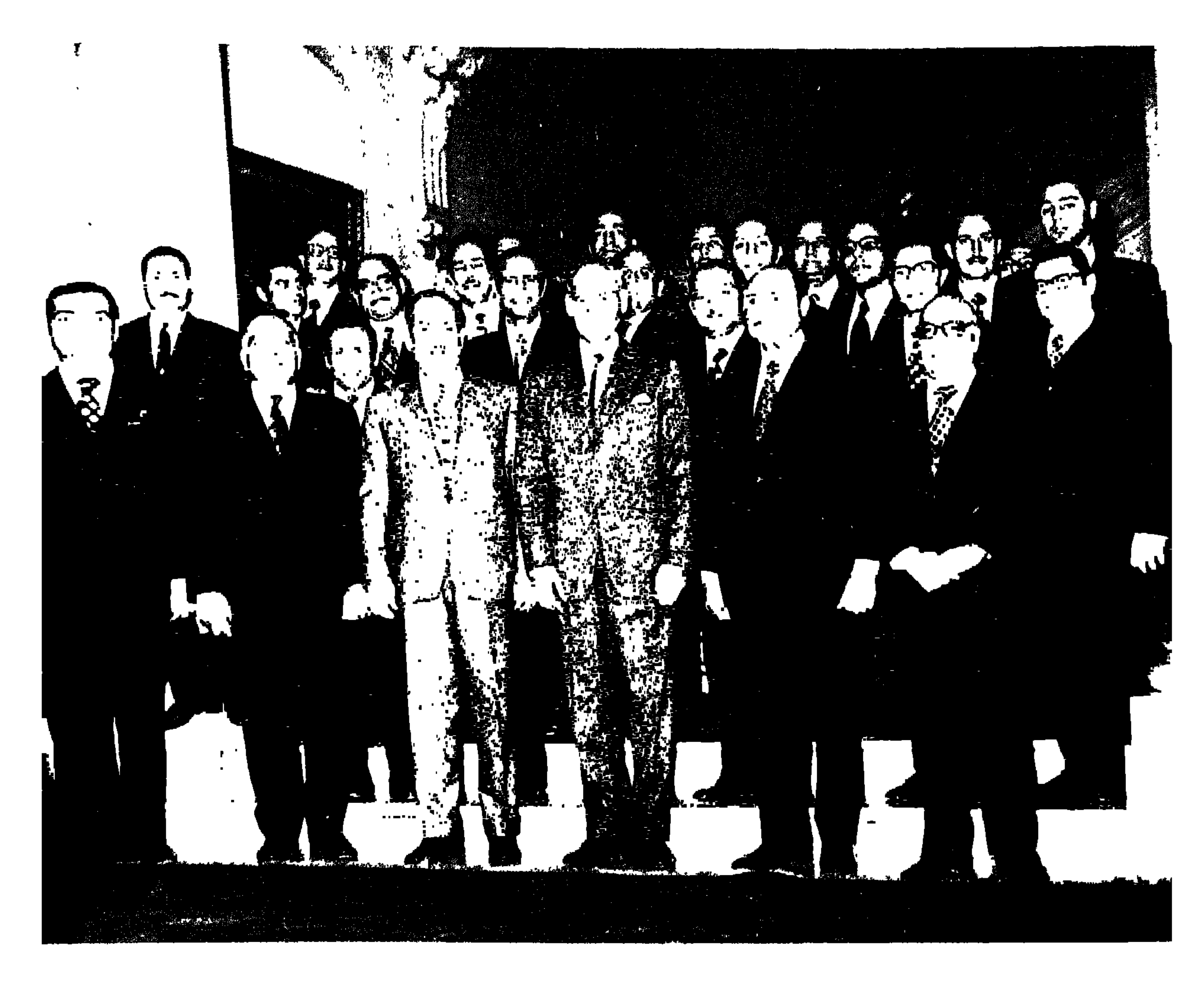
المرحلة الأولى .. العبور

□ أولا :
٦ أكتوبر ، اقتحام قناة السويس

كان اليوم منذ ساعاته الأولى مشحونا بالنشاط . كانت هيئة مكتبى قد استقرت بقصر عبد المنعم ، وراجعت أوراقها واختبرت مواصلاتها . وكان الجميع يدركون دقة الموقف وخطورته . وكان الجميع يدركون أننا قد استنفدنا كل جهد للتوصل إلى تسوية سلمية .. وأنه لم يعد من خيار أمامنا غير الالتجاء للقوة .. واليوم يبدأ الهجوم لاقتحام قناة السويس .

كان الجميع يتحركون بخطوات هادئة ، وتدور أحاديثهم فى همس .. بينما العيون مشدودة إلى ساعة الحائط المعلقة فى صالة المكتب .. وكنت قد أنذرت الجميع بحالة الاستعداد القصوى إبتداء من الواحدة ظهر السادس من أكتوبر .. وكانت رئاسة الجمهورية بصفة عامة ، وقيادة الحرس الجمهورى بصفة خاصة ، قد أنذرت بحالة الاستعداد القصوى من بعد ظهر اليوم . وارتبط كل ذلك وغيره من إجراءات تحضيرية بالتوقيتات الأساسية سلفا ، وأولها بدء الاقتحام فى الساعة الثانية بعد ظهر السبت ٦ أكتوبر - ١٠ رمضان .

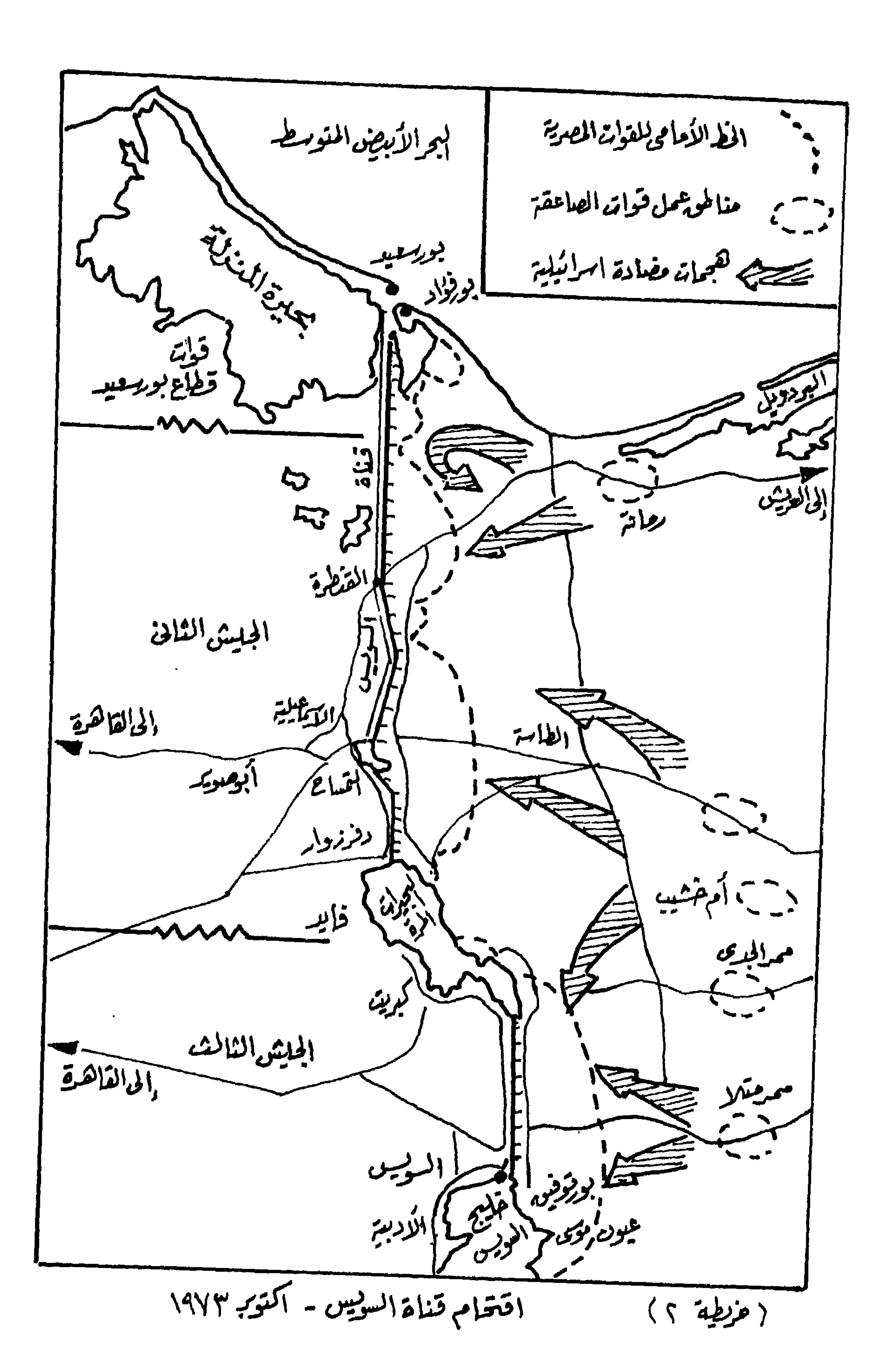
كان الوزراء قد أبلغوا بأن يبقوا فى مكاتبهم .. وكانت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى قد أنذرت لتكون على استعداد لأى دعوة عاجلة .. أما مجلس الشعب ، فكان الاتجاه إلى دعوته لعقد جلسة استثنائية ، إلا أن موعدها لم يتقرر وارتبط ذلك بتطور العمليات العسكرية .



□ هيئة مكتب مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي ـ قصر الأمير عبد المنعم ، هليوبوليس .
ويرى الي يسار حافظ اسماعيل ، عبد الهادى مخلوف ، عثمان نورى وجمال بركات وإلي يمينه طلعت الشافعي وصلاح الشعراوى ووفيق دراز .

وفى غياب الدكتور الزيات ، وحتى يعود إسماعيل فهمى القائم بأعمال وزير الخارجية من مهمة فى الخارج ، فقد أشرفت على نشاط وزارة الخارجية من خلال وكيلها السفير محمد شكرى . وتضمنت مهامنا إبلاغ سكرتير عام الأمم المتحدة بنشوب القتال ، وتكليف الدكتور الزيات بإلقاء بيان فى الجمعية العامة حول الاعتداء الإسرائيلى ، وإبلاغ وتنسيق نشاط بعثاتنا الدبلوماسية سياسيا وإعلاميا ، وكذا إبلاغ مبعوثى الدول الكبرى فى القاهرة .

ومن أجل تركيز وتوجيه نشاطنا السياسى والدبلوماسى والإعلامى ، فقد أعددنا بيانا عن الموقف ليكون مرجعا للجميع ، ويتضمن النقاط التالية :



(خريطة ٢) اقتحام قناة السويس - اكتوبر ١٩٧٣

- استمرار الاشتباكات على جبهة سوريا فى الآونة الأخيرة على نحو يتجاوز الإغارات « المحدودة » ، ولهذا تقرر تنشيط الجبهة المصرية لدحر العدوان .
- العدوان الراهن استمرار لعدوان عام ١٩٦٧ ، ويقع فى إطار تحقيق الأهداف الصهيونية وتثبيت الوجود الإسرائيلى فى كل أراضى فلسطين وضم القدس .
- رفض إسرائيل الاستجابة لجهود تحقيق السلام ، وسعيها لفرض إرادتها على منطقتنا وتدمير كيان الشعب الفلسطينى .
- الولايات المتحدة ومسئوليتها عن دعم هذا العدوان ، وإسهامها فى إجراءات تثبيت الاحتلال وممارسة الضغوط على جميع الدول من أجل ذلك .
- التدخل العسكرى المصرى يستهدف الدفاع عن النفس ولا يستهدف تهديد السلام العالمى أو المصالح الحيوية للدول الأجنبية أو شعوبها .
- إن مطالبنا هى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، والاعتراف للشعب الفلسطينى بحقه فى تقرير مصيره ، وقبول ضمانات مجلس الأمن والقوى الخمس الكبرى ، وعقد مؤتمر دولى للسلام .
- مناشدة مصر لجميع الدول والشعوب المحبة للسلام أن تقدم لها كل ما يمكنها من دحر العدوان الإسرائيلى وإعادة السلام إلى منطقة الشرق الأوسط .

□ □ □

وفى الثانية وخمس دقائق من بعد ظهر ٦ أكتوبر ، اجتازت القوات الجوية المصرية والسورية خطوط وقف إطلاق النار ، لتوجيه ضربة ضد المطارات الإسرائيلية والدفاعات الجوية ومواقع المدفعية فى المناطق المؤثرة مباشرة على قطاعات الاقتحام . وخلال دقائق اشتبك على جبهة القناة ٢١٥٠ مدفعا من مختلف الأعيرة ولواء صواريخ متوسطة المدى ، بالدفاعات الأمامية وفى العمق التكتيكى للقوات الإسرائيلية ، تعززها مدفعية الدبابات ومدافع الاقتحام بنيرانها المباشرة . [خريطة ٢]

وفى تلك اللحظة ، كنت على اتصال بالدكتور أشرف غربال لإصدار البيان الأول . وفى الساعة الثانية والربع قطعت الإذاعة برامجها لتعلن أن العدو « قام فى الواحدة والنصف من بعد ظهر اليوم بمهاجمة قواتنا بمنطقتى الزعفرانة والسخنة فى خليج السويس بتشكيلات جوية ، بينما اقتربت زوارقه البحرية من شواطئنا » .

وفى الثانية وخمس وثلاثين دقيقة أعلنا أنه « ردا على العدوان الغادر الذى قام به العدو ضد قواتنا فى كل من مصر وسوريا ، تقوم حاليا بعض من تشكيلاتنا الجوية بقصف قواعد العدو وأهدافه العسكرية فى الأراضى المحتلة » .

وفى الساعة الثالثة وعشرين دقيقة ، تضمن بيان القيادة العامة أنباء اقتحام قواتنا لقناة السويس ، واستمرار الاشتباك على الضفة الشرقية للقناة .

وعلى جبهة القتال ، وتحت ستر النيران عبرت القناة مفارز اقتحام الدبابات وجماعات الصاعقة . وفى الساعة الثانية وعشرين دقيقة بدأت الموجات الأولى لخمس فرق مشاة وقوات قطاع بور سعيد ، فى اقتحام قناة السويس . وخلال دقائق كان ٨٠٠٠ جندى يقفون على الشاطىء الشرقى للقناة . وتلا ذلك بإحكام ودقة فتح ثغرات فى الساتر الترابى وإنشاء الكبارى عبر القناة .

واستمر تدفق الموجات التالية من الفرق المشاة الخمس حتى السادسة والنصف ، عندما أصبحت جميع النقط الحصينة لخط بارليف وقد حاصرها ٣٠ ألف جندى ... ينتشرون على جبهة تمتد ١٧٠ كيلو مترا من بور سعيد حتى السويس وبعمق ٣ ـ ٥ كيلو مترات . وقبيل منتصف الليل بدأ تدفق الدبابات والمدفعية والمعدات الثقيلة لتدعيم المراكز الدفاعية الجديدة شرق قناة السويس ، بينما كانت عشرات من طائرات الهليوكوبتر تعبر القناة وخليج السويس حاملة مجموعات من قوات الصاعقة صوب أهدافها على عمق ٣٠ ـ ٤٠ كيلو مترا وراء الخطوط الإسرائيلية .

وبينما أخذت فرق النسق الأول ولواءاتها المدرعة التى أتمت عبورها تطور تقدمها شرقا لتوسيع رؤوس الكبارى ، كانت القوات الإسرائيلية تشن سلسلة متصلة من الهجمات المضادة بقواتها البرية والجوية ، وبخاصة ضد مناطق العبور بغرض تجميد رؤوس الكبارى التى تم إنشاؤها إن لم يكن تدميرها .

ولكن القوات الجوية الإسرائيلية دفعت ثمنا باهظا لهجماتها . فحتى مساء ٦ أكتوبر كانت شبكات دفاعنا الجوى قد أسقطت ١٣ طائرة إسرائيلية . وعند طرف البحر الأحمر فى الجنوب ، فرضت مصر الحصار البحرى فى منطقة باب المندب على جميع السفن المتجهة إلى إيلات .

وخلال ليلة ٦ / ٧ أكتوبر ، اتصلت بالفريق أول إسماعيل لأهنئه على ما حققته قواتنا من نجاح فى اقتحام خط بارليف . وكانت متابعتى للموقف العسكرى تتم من «غرفة عمليات» تم إعدادها تحت إشراف اثنين من معاونىّ ، كانا مسئولين عن الحصول على وتسجيل المعلومات حول تطور العمليات الحربية .

أمريكا تقاوم « أى عمل عدوانى »

ومنذ صباح ٦ أكتوبر الباكر فى نيويورك ، بدأ الدكتور كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون اتصالاته بوزير الخارجية الدكتور الزيات ، وكان قد تلقى تقديرات حكومة إسرائيل عن احتمال اندلاع الحرب على الجبهة المصرية والسورية خلال بضع ساعات ، وتأكيدها له أنها لا تنوى الهجوم .. ولو أنها ستستدعى « بعض » قواتها الاحتياطية ، وأنها لن تعلن التعبئة العامة إثباتا « لحسن نواياها » .

وعاد كيسنجر بعد نصف ساعة (الثانية إلا ربع بتوقيت القاهرة) ليكرر للدكتور الزيات التزام إسرائيل بعدم الهجوم وضمان الولايات المتحدة لذلك ، وأنهم أبلغوا إسرائيل بوقوفهم ضدها فيما

لو وجهت ضربة وقائية ، وبذلك أيضا أبلغوا الاتحاد السوفييتى . وأضاف أنه يرجو شخصيا - وقد بدأت مباحثاتنا لتحقيق تسوية سياسية - أن لا نقوم بعمليات حربية .

وعندما جاءنى صوت الدكتور الزيات من نيويورك ، كانت الحرب قد بدأت منذ ربع ساعة ، وكان البيان الأول عن العمليات قد صدر .. وأبلغت الدكتور الزيات مضمونه وبأننا نتصدى لعدوان إسرائيل .

وعاد الدكتور الزيات فى الثانية و ٣٥ دقيقة لكى يبلغنى أن كيسنجر قد أحاطه علما بأنه سيتصل فورا بإسرائيل لوقف أى عمليات حربية من جانبها ، وأنه يأمل - فى ضوء الرسالة التى أبلغها له الدكتور الزيات - أن تقتصر مصر فى ردها على « الهجوم » الإسرائيلى فى حدود المنطقة التى جرت فيها العمليات . **كما أبلغه أن الولايات المتحدة ستقاوم « أى عمل عدوانى »** .

وناقش كيسنجر مع الدكتور الزيات الموقف الجديد . ورفض وزير الخارجية الاقتراح الأمريكى بوقف العمليات الحربية وعودة القوات إلى خطوطها الأولى وأن ترسل « لجنة تحقيق » لتحديد الطرف المسئول . ولفت الدكتور الزيات نظر الدكتور كيسنجر إلى أن الأراضى المطلوب أن نتخلى عنها هى أراض مصرية . وعزز كيسنجر موقفه بقوله إنه سيكون من مصلحة الدول العربية أن تقبل « الآن » مبدأ العودة للخطوط السابقة . **ورفض الدكتور الزيات المنطق الأمريكى .. ما لم يكن يعنى العودة إلى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ . وأوضح أن هدف مصر محدد : بأن توضح لإسرائيل أن وجودها على القناة لا يمثل الأمن الحقيقى ، وأن الأمن مع بلد مثل مصر يمكن أن يتحقق فقط اذا قام على الاحترام المتبادل .**

ومع فشل الدكتور كيسنجر فى محاولته منع الحرب أولا .. ثم وقفها بعد أن بدأت ثانيا .. فقد توجه إلى السعودية والأردن فى محاولة لمنع توسيع قاعدة العمليات العسكرية .. كما طلب من الملك فيصل التدخل لدى مصر وسوريا بغرض وقف العمليات ، استنادا إلى أن إسرائيل يمكنها خلال أيام - عندما تستكمل تعبئة احتياطيها - دحر الهجوم العربى . إلا أن الملك فيصل رفض المبادرة الأمريكية ما لم يتقرر الانسحاب الإسرائيلى والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى .. بينما بعث للرئيس السادات رسالة يؤكد فيها « إننا بجانبكم بكل إمكانياتنا .. داعين للجيش المصرى » .

وفى نيويورك ، قام الدكتور الزيات باتصالات واسعة مع المجموعات السياسية المختلفة ومع سكرتير عام الأمم المتحدة ، ورئيس مجلس الأمن والجمعية العامة .. بغرض إبلاغهم مضمون الأحداث العسكرية . وتصاعد النشاط الدبلوماسى فى المنظمة الدولية بهدف عقد مجلس الأمن لإصدار قرار بوقف إطلاق النار . ودعم الوزراء العرب المجتمعون فى نيويورك موقفنا ، فألقى وزير الخارجية السعودى بيانا باسمهم يؤكد تضامن بلادهم مع مصر وسوريا ووضع كل مواردها دفاعا عن سلامة أراضيهما .

الشكوك تحيط بخطط الحلفاء

ومنذ السادسة مساء استقبل الرئيس السفير السوفييتى فى القاهرة ، الذى حمل رسالة من الرفيق بريجنيف ضمنها تقييم الرئيس الأسد للعمليات الحربية وما يتوقعه من نجاح الضربة الأولى للقوات العربية ، وتقديره بأن استمرار المعركة لمدة طويلة قد لا يكون فى صالح العرب . وعلى هذا ، فقد طلب الرئيس الأسد من السوفييت العمل على أن تتدخل القوى الكبرى لوقف القتال . وفى ختام رسالته تساءل الرفيق بريجنيف إن كان الرئيس الأسد قد ناقش معنا الأمر ، وعما هو مطلوب من السوفييت اتخاذه وفى أى وقت ، مضيفا أن الأمريكيين قد بادروا بالاتصال بهم للتدخل فى الأمر ، إلا أنهم يرغبون فى التعرف أولا على رأى الرئيس السادات .

وأبلغ الرئيس السفير السوفييتى أن الحديث المنسوب للرئيس الأسد لم يكن موضوع نقاش بينهما ، وأنه يرفض التوجه للأمم المتحدة ولن يقبل وقف إطلاق النار حتى انسحاب آخر جندى إسرائيلى من أراضينا ، وأن القبول بوقف إطلاق النار الآن سيكون لمصلحة إسرائيل وسيعيدنا إلى حالة اللاسلام واللاحرب . ولهذا عبر عن رجائه من السوفييت بعدم التورط حتى انسحاب آخر جندى إسرائيلى ، وعندئذ يتحقق وقف إطلاق النار وعقد مؤتمر للسلام فى الأمم المتحدة .

وكان من الطبيعى أن نبلغ الرئيس الأسد بمضمون الرسالة التى نقلها السفير السوفييتى . وجاء رد دمشق لينفى تماما المفهوم الذى نقله السوفييت الينا . وكان هذا الحدث ـ خلال اليوم الأول من الحرب ـ دليلا على أن غموضا خطرا يسود علاقات « الحلفاء » الثلاثة ، يمكن أن يترتب عليه فقدان فعالية العمل السياسى المشترك ، وبخاصة عندما تتصاعد الأحداث خلال الأيام التالية .

وكان من أرجح التفسيرات أن تكون القيادة السورية قد توقعت أن تجتاح هضبة الجولان وتصل إلى نهر الأردن خلال ال ٢٤ ـ ٤٨ ساعة الأولى .. ومن ثم تنتهى الحرب بتحقيق هدفها ، قبل استعداد إسرائيل لهجوم مضاد . ولكن بهذا التصور يكون قد غاب عن السوريين جانب هام من « الشخصية » الإسرائيلية .. كما عرفناها خلال ربع قرن .. أن تكون « آخر من يتحدث » .

□ ثانيا :

٧ ـ ٩ أكتوبر ، تحقيق المهمة المباشرة

ومنذ صباح ٧ أكتوبر ، كانت لنا على الضفة الشرقية للقناة خمس فرق مشاة تدعمها قرابة ألف دبابة . وخلال اليوم تمكنت قواتنا من تحطيم معظم الهجمات المضادة التى شنتها القوات المدرعة الإسرائيلية ، ثم قامت بتطوير رؤوس الكبارى إلى عمق ثمانية كيلو مترات .. بينما كانت قواتنا الصاعقة قد دمرت آبار البترول على الشاطىء الشرقى لخليج السويس لحرمان إسرائيل من إنتاجها . وعند منتصف ليلة ٧ / ٨ أكتوبر دخلت عناصر الفرقة ١٨ مدينة القنطرة شرق .

ونتيجة لعظم خسائرها ، فقد أرغمت القوة الجوية الإسرائيلية على الحد من عملياتها فوق منطقة رؤوس الكبارى شرق القناة ـ بينما انسحبت الفصائل الإسرائيلية من الحصون الأمامية لتنضم إلى القوات الرئيسية عند المضايق . وفى نفس الوقت كانت المعلومات تشير لتحركات وحدات مدرعة وميكانيكية على المحورين الشمالى والأوسط ، على مسافة ١٥٠ كيلو مترا شرق بورسعيد والإسماعيلية . وكان ذلك ينبىء باستعداد القيادة الإسرائيلية للقيام بهجوم مضاد فى وقت قريب .

وخلال يومى ٨ و ٩ أكتوبر ، استمرت قواتنا فى توسيع وتعزيز رؤوس الكبارى إلى عمق ١٠ ـ ١٢ كيلو مترا . كما قامت بتطهير بقايا جيوب القوات الإسرائيلية فى القنطرة شرق التى أعلن تحريرها . وواصلت القوات الإسرائيلية هجماتها المضادة ، وبصفة خاصة على جبهة وجناح الجيش الثانى الأيمن ، مستغلة ثغرة طولها ٤٠ كيلو مترا كانت تفصل بين الجيشين إلى الشرق من البحيرات المرة . أما القوات الجوية المعادية ، فقد ركزت هجماتها ضد قواعد الدفاع الجوى فى بورسعيد ومنطقة السويس .

وفى جبهة الجولان ، استمر تقدم القوات السورية خلال ٧ أكتوبر ، فاجتازت مدينة القنيطرة إلى الجنوب حتى توقفت على مسافة ٣ ـ٥ كيلو مترات من جسر بنات يعقوب على نهر الأردن . بينما استمرت مقاومة القوات الإسرائيلية ، يدعمها وصول القوات الاحتياطية التى تمت تعبئتها وألقى بها فى المعركة مباشرة . وفى المساء استطاعت أن تشكل خطا متصلا على طول الجبهة ، تدعمه الهجمات الجوية المكثفة .

واعتبارا من منتصف يوم ٨ أكتوبر ، بدأت التشكيلات الإسرائيلية تستعيد المبادرة وبخاصة فى وسط وجنوب جبهة الجولان . و فى مساء يوم ٩ استطاعت بعض الوحدات الإسرائيلية أن تبلغ وتجتاز خط وقف إطلاق النار ، واستمر التقدم الإسرائيلى إلى الشمال والجنوب من مدينة القنيطرة .. رغم المقاومة العنيفة والهجمات المضادة المستمرة للقوات السورية . وفى النهاية ، تمكنت القوات الإسرائيلية خلال يوم ١٠ أكتوبر من استعادة جميع الأراضى التى فقدتها منذ بداية الهجوم فى ٦ أكتوبر .

□ □ □

وهكذا ، ففى نهاية أربعة أيام من القتال المتواصل على الجبهة المصرية ، كانت خمس فرق من المشاة ـ تعززها مئات الدبابات ـ قد استقرت إلى الشرق من السويس والإسماعيلية وأنزلت خسائر جسيمة بأربعة ألوية إسرائيلية .

وإلى الشرق من رؤوس الكبارى ، كانت وحدات الصاعقة تعمل على إرباك القيادات الإسرائيلية وتعطيل تحرك القوات الاحتياطية .

وإلى الغرب من القناة ، انتشرت الوحدات المدرعة والميكانيكية ، عدا ما ألحق منها بالفرق المشاة ، فى احتياطى الجيشين الثانى والثالث .

وكانت القوات على ضفتى القناة تعمل تحت مظلة الصواريخ أرض ـ جو ، التى استطاعت تكبيد الطيران الإسرائيلى ٥٠ طائرة مقاتلة حتى الآن .

ولكن المعركة الرئيسية لم تكن قد بدأت بعد ، بالالتحام مع القوة الأساسية الإسرائيلية ، والتى كانت تحشد فى وسط سيناء . فابتداء من يوم ٨ أكتوبر كانت إسرائيل قد حشدت ٥ ألوية مدرعة ، بينما أعادت تسليح اللواءات التى تحملت عبء القتال حتى الآن . وبذلك أصبحت قواتنا تواجه ٨ لواءات مدرعة فى سيناء ، منظمة فى ٣ فرق وتضم قرابة ١٠٠٠ دبابة .. عدا الوحدات الميكانيكية والمشاة .

إطار العمليات العسكرية

اعتبارا من ٧ أكتوبر قرر الرئيس فتح طريق الاتصال المباشر بين القاهرة وواشنطن ، استجابة للإيقاع السريع للعمل الدبلوماسى والسياسى فى المرحلة القادمة . علىٰ أن يبلغ الدكتور الزيات بمضمون ما يتقرر .

وفى أول رسالة إلى الدكتور كيسنجر أشرت إلى الاتصالات التى جرت بينه وبين الدكتور الزيات ، وسجلت ملاحظاتنا التالية بصفة خاصة :

١ - إن الاستفزازات الإسرائيلية لم تتوقف ، وإن الاشتباكات الحالية لا تفاجيء المتتبع لأعمال الاستثارة الإسرائيلية والتى سبق أن وجهنا اليها النظر .

٢ - إن مصر كان عليها اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة أى عمل إسرائيلى بحزم ، وذلك منذ الاشتباكات مع سوريا فى ١٣ سبتمبر .

٣ - إن الاشتباكات التى حدثت تؤكد رفض مصر الإذعان للشروط التى تريد إسرائيل إملائها عن طريق استخدام الأرض المحتلة كرهينة .

٤ - إن وضعا جديدا قد نشأ فى المنطقة ومن ثم نوضح موقفنا :

□ هدف مصر ثابت فى التوصل إلى سلام فى الشرق الأوسط ، وليس إلى تسوية جزئية .

☐ لا تعتزم مصر تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة .

٥ ـ إن موقف مصر يتلخص فيما يلى :

☐ على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضى المحتلة .

☐ عندئذ سنكون على استعداد للاشتراك فى مؤتمر سلام فى الأمم المتحدة تحت الإشراف المناسب .

☐ تأمين حرية الملاحة فى مضايق تيران ، وتقبل مصر وجودا دوليا كضمان لهذا .. لفترة محددة .

٦ ـ نرجو أن لا يساء فهمنا ـ كما حدث مع روجرز عام ١٩٧١ ـ فيعتبر أن هذا الموقف هو بداية تنازلات .

☐ ☐ ☐

كانت رسالتى فى ٧ أكتوبر تمثل حلقة جديدة فى سلسلة الاتصالات التى دارت منذ عام تقريبا بين واشنطن والقاهرة ، والتى كانت قد توقفت تقريبا منذ يوليو الماضى حتى بادر الدكتور كيسنجر منذ صباح ٦ أكتوبر باستئنافها ، عندما قرر الاتصال مباشرة بوزير خارجيتنا الدكتور الزيات فى نيويورك .

ولقد كان الهدف من وراء تحويل قناة الاتصال بين البلدين مرة أخرى إلى المستوى الرئاسى ـ عوضا عن الوزارى ـ هو الاستجابة أولا إلى مستوى الإيقاع العالى فى ظروف العمليات الحربية الدائرة ، والتمهيد لمرحلة دبلوماسية تالية لها .. ومن ناحية أخرى ، فقد كنا بذلك نقترب من مستوى اتصال مباشر بين رئيسى الجمهوريتين ، هما فى نهاية الأمر المسئولين عن توجيه العمل السياسى والدبلوماسى ، كما يقضى بذلك مفهوم النظام الرئاسى المتبع فيهما . وبطبيعة الحال ، كان الدكتور الزيات فى مقر الأمم المتحدة يدير « المعركة » السياسية فى المنظمة الدولية فى ضوء توجيهات الرئيس .

ومن الناحية الموضوعية ، لم تكن رسالتنا فى ٧ أكتوبر تعرض أمرا جديدا ، إذا استثنينا الالتزام حول « **عدم تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة** » ، فلقد أردنا تحديد المبادىء التى تحكم موقفنا من التسوية السياسية للنزاع العربى ـ الإسرائيلى .. بإنهاء احتلال الأراضى وتأمين حقوق الشعب الفلسطينى .

وبذلك كان مضمون برقيتنا يمثل نقطة انطلاق نتجاوز به العمل على وقف إطلاق النار ، فقد كنا نأمل من خلال المعركة التوصل إلى صياغة سياسية مرضية ، كنا قد عجزنا طيلة ستة أعوام عن تحقيقها . ومع ذلك فقد التزمنا بإدارة عملياتنا العسكرية داخل إطار الأرض المحتلة .. لتحريرها .. وعدم تجاوزها . وتحقيقا لذلك فقد طرحنا حدود عملنا على مستويين :

■ **الأول** : فيما يتصل بالقتال الدائر على الجبهة مع إسرائيل .. حيث التزمنا بعدم « تعميق » الاشتباكات ، فلا يقحم المدنيون فى المراكز الآهلة بالسكان فى عمق البلاد

أو الأهداف الاقتصادية .. وكان هدفنا هو تأمين مراكزنا السكانية وما أشد كثافتها .. ومراكزنا الاقتصادية وما أعظم حيويتها وتعرضها .

■ **الثانى** : فيما يتصل بدائرة الصدام داخل منطقة الشرق الأوسط .. فقد التزمنا بعدم توسيع جبهة المواجهة ، وذلك بتجنب إقحام المصالح الغربية فى منطقتنا تجنبا للإضرار باقتصاد شعوب اليابان وأوربا الغربية . وكان الهدف من ذلك هو ضمان تأييد العالم الغربى والرأى العام العالمى لقضيتنا .

وفضلا عن ذلك فلم نكن نسعى لخلق مواجهة بين القوتين الأعظم فى الشرق الأوسط . وكان الرئيس قد سبق له أن أكد ذلك للقيادة السوفييتية منذ عام ١٩٧١ ، وكان اليوم يريد تأكيد ذلك للأمريكيين .. أملا فى الحد من اندفاعهم طالما لم يكن من الممكن تحييدهم . ولكننا لم نكن أبدا نقدم التزاما غير مشروط يقيد حريتنا ، بينما يطلق للآخرين حرية الحركة والعمل .. ضد عمق الجمهورية وضد أمن الشعوب العربية عامة .

ولم نكن نفتقر إلى وسائل تعميق أو توسيع منطقة المواجهة .. فقد كنا من ناحية نمتلك الصواريخ التى يمكنها من قواعدها أن تصيب المراكز السكانية فى شمال النقب ، وكنا من ناحية أخرى قادرين على التدخل ضد المصالح الغربية فى المنطقة ، سواء بمعاونة الحكومات العربية أو شعوبها .

ولم تلبث أن تطورت الأمور على نحو لم يعد يمكن معه استمرار الالتزام الاختيارى الذى تقدمنا به .. وكان رد فعلنا الطبيعى هو إقحام العالم الغربى على كل الجبهات السياسية والعسكرية والاقتصادية .. ثم القوتين الأعظم .

□ □ □

وفى نهاية يوم ٧ أكتوبر ، أخذت الولايات المتحدة تستعد لتجاوز موقف الانتظار الذى التزمت به .. انتظار استعادة إسرائيل للمبادرة والسيطرة على جبهة القتال . فقد أصبح واضحا لها ثقل الهجوم العربى وإصرارنا على مواصلة القتال حتى يتحقق انسحاب القوات الإسرائيلية .. التى بدا عجزها عن هزيمة قواتنا على نحو ما كانت تتوقع ، الأمر الذى أصبح يشير إلى امتداد المعركة الضارية . وعلى هذا بادرت الولايات المتحدة ـ فضلا عن التقدم رسميا بطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن ـ باتخاذ إجراءات عسكرية فى شرق البحر الأبيض بغرض حرمان السوفييت من حرية العمل فى هذه المنطقة . فقامت بإرسال حاملة طائرات من أثينا شرقا لتكون على مقربة من مسرح العمليات ، بينما ألغت أجازات ضباط وجنود الأسطول السادس .

وعلى الجبهة العربية ، وبينما كان الأردن يتابع الموقف فى ترقب .. كانت الجزائر والمغرب والعراق تستعد لدفع قواتها إلى جبهتى العمليات . وخلال اتصالاتنا بالسعودية بعث الرئيس السادات إلى الملك فيصل برسالة يؤكد فيها ضخامة الخسائر الإسرائيلية ، ويشير إلى ثبات موقفنا وتقدم وتطور العمليات باستمرار ، تأكيدا لما صار الاتفاق عليه بينهما من فرض معركة طويلة .. كما

نبه الرئيس فى رسالته إلى رفضنا محاولة الولايات المتحدة إصدار قرار بوقف إطلاق النار وإعادة قواتنا إلى خط ٦ أكتوبر .

وعلى مستوى جبهتنا الداخلية ، كانت كل التقارير تدعو إلى الاطمئنان والرضاء . فقد كان الرأى العام يؤيد الاستمرار فى المعركة ، ويثق فيما يصدر من بيانات عن تطور القتال . وكان تخطيط الإعلام الداخلى قد أخذ فى الاعتبار أهمية التناول الهادىء وتجنب الانفعال ، مع تأكيد براعة التخطيط للعمليات وكفاءة تنفيذ القوات لها . كما كان من أهدافه أن يوضح للرأى العام أن لا يتوقع نهاية قريبة للعمليات وأن يستمر ارتباطه بالمعركة الدائرة ، التى أمكن خوضها نتيجة لصمود الجبهة الداخلية وتضحيات جماهير الشعب طيلة سنوات .

أمريكا تحدد موقفها

وخلال يوم ٨ أكتوبر أبلغنى الدكتور كيسنجر أن الشروط التى جاءت فى رسالتى له فى اليوم السابق لا تمثل أساسا مقبولا للمفاوضات ، وأن الشروط ستتوقف على نتائج المعركة الدائرة . وحفاظا على خطوط الاتصال بيننا ، التى كان يتشبث بأن تظل مفتوحة ، فقد استطرد يتساءل حول النقاط التالية :

١ ـ إذا كان المطلوب انسحاب إسرائيل من كل الأراضى المحتلة قبل بداية مؤتمر السلام .. أم يكفى الإعلان بقبولها « مبدأ » الانسحاب .

٢ ـ حقيقة ما جاءهم فى رسالة من شاه إيران أن مصر تقبل دخول مراقبين دوليين إلى الأراضى التى تتخلى إسرائيل عنها .

وأخيرا ، فقد أكد أن الأحداث التى جرت كافية لإقحامهم دبلوماسيا ، وأن الولايات المتحدة ستبذل جهدها لمساعدة الأطراف لوقف القتال ، وستشترك ـ ويشترك هو شخصيا ـ بنشاط لمساعدتها على تحقيق تسوية عادلة .

وفى ٩ أكتوبر بعثت إليه بردنا على رسالته الأخيرة ، وأوضحت فيه :

١ ـ أن على إسرائيل أن تنسحب إلى خطوط ٥ يونيو وعندئذ يعقد مؤتمر سلام لوضع اتفاق سلام نهائى .

٢ ـ أن مصر لم تتحدث بتاتا مع أحد حول وضع الأراضى التى يتم الانسحاب منها تحت إشراف دولى أو غيره .

٣ ـ أننا نوافق على وجود دولى لمدة محددة فى شرم الشيخ للإشراف على حرية الملاحة فى مضيق تيران .

٤ ـ أننا نلفت النظر إلى تحرك الأسطول السادس واستمرار وصول المتطوعين إلى إسرائيل على متن طائرات مدنية أمريكية وقصف إسرائيل لمدينة بور سعيد ، وأن هذا قد يخلق موقفا جديدا وأكثر خطورة « فلن يسهم فى حصر النزاع » .

ولم يتطرق كيسنجر فى رده على رسالتى الأخيرة إلى مناقشة النقاط الموضوعية التى أثرتها ، انتظارا - على الأرجح - لتطور العمليات العسكرية . فمع تأكيده تفهم الولايات المتحده بوضوح لموقفنا ، فقد راح يتساءل حول كيفية إنهاء القتال ، ودعا إلى أن نحافظ على التصور البعيد المدى للتوصل إلى تسوية عادلة فى الشرق الأوسط .

وأضاف أن ما فعلته الولايات المتحدة (من إمداد عسكرى لإسرائيل) هو « أدنى إجراء على الإطلاق يمكن أن يتخذ بالنظر إلى الضغوط الداخلية التى تتعرض لها الحكومة الأمريكية » .

ومن جانبهم أكد البريطانيون ارتباطهم بالقرار ٢٤٢ وبالتفسير الذى طرحه وزير خارجيتهم فى هاروجيت . كما أعرب سفيرهم عن رجائهم عدم توسيع نطاق الحرب . ولقد أبلغته أننا لا نريد توسيع نطاق القتال إذا لم يوسعه الآخرون ، مشيرا إلى تحركات الأسطول السادس ووصول المتطوعين إلى إسرائيل . ومن ناحية أخرى ، أكدت عدم قبولنا وقف إطلاق النار دون شروط محددة ، فلم نكن نقبل هدنة يستغلها الإسرائيليون لالتقاط أنفاسهم وانتزاع المبادرة ثم استئناف العمليات .

□ □ □

السوفييت يواصلون ضغطهم

وواصل الاتحاد السوفييتى اتصالاته بنا .. ففى ٨ أكتوبر حمل السفير السوفييتى رسالة من الرفيق بريجنيف يتساءل فيها حول :

١ - « إذا كان الوقت قد حان » لتوطيد النجاح العسكرى وتحويله إلى قاعدة قوية لمواصلة النضال السياسى من أجل تسوية القضية .

٢ - إمكانية القبول بوقف إطلاق النار على الخطوط الراهنة للقوات .

إلا أن الرئيس استمر يرفض وقف إطلاق النار قبل أن يتحقق انسحاب إسرائيل . وفى لقائنا بالدكتور محمود فوزى ، أعرب السفير السوفييتى عن تقديرهم للتقدم الذى أحرزته القوات العربية ولكنه أبدى قلقهم حول الموقف السورى ، وكذا حول تركيز جزء كبير من القوات المصرية فى مساحة ضيقة شرق القناة ، بينما تستعد إسرائيل لاستخدام القسم الرئيسى من قوتها والذى لم يكن قد اشترك بعد فى القتال . وأضاف السفير السوفييتى بأنه طالما نقاتل « **حربا محدودة** » - بمعنى أن الهدف ليس إلحاق الهزيمة الكاملة بإسرائيل - يكون الوقت قد حان لبحث فكرة سياسية معقولة .. **إلا أن الدكتور فوزى كان يخشى ردود فعل سلبية فى صفوف قواتنا لو أنها دعيت الآن للتوقف ، بينما تكبد القوات الإسرائيلية خسائر فادحة ويستمر تقدمها شرق القناة ، ولكنه عاد واقترح أن تعلن إسرائيل احترامها للسيادة الكاملة للدول العربية (المجاورة) على أراضيها ، وأن تطلب رسميا وقف إطلاق النار .**

ولم يبد الزعماء السوفييت اقتناعهم بوجهات النظر التى نقلها إليهم سفيرهم بالقاهرة .. ففى ٩

أكتوبر عاد فينوجرادوف برسالة ثانية ، كانت أوضح تعبيرا وأكثر إلحاحا حول ضرورة وقف إطلاق النار .. إذ تضمنت :

١ - « أن الوقت قد حان » لتثبيت النجاح الذى أمكن تحقيقه عن طريق وقف إطلاق النار ومواصلة النضال السياسى من أجل التسوية .

٢ - أن أوضاع الجبهة السورية قد تدهورت ، الأمر الذى دفع الرئيس السورى لطلب العمل على وقف إطلاق النار .

٣ - فشل الجيش السورى سوف يتيح لإسرائيل تركيز قواتها على جبهة سيناء وحدها ، مما يؤدى إلى « تعقيد » الوضع على الجبهة المصرية .

٤ - ومن ثم فمن الضرورى التوصل إلى قرار فى ظروف « فعالية » الجبهتين ، مشيرا إلى ما يلى :

أ - أن مجلس الأمن بناء على طلب الولايات المتحدة بدأ فى مناقشة الأزمة وسيقدم مشروع قرار لوقف إطلاق النار .

ب - لا يمكن للاتحاد السوفييتى الاعتراض على القرار ، ولهذا سيمتنع عن التصويت .

جـ - أن امتناع مصر عن تنفيذ القرار سيؤدى إلى إصدار المجلس لقرارات أكثر تشددا مما يضطر الاتحاد السوفييتى للاعتراض عليها .

د - ولكن استمرار اعتراض الاتحاد السوفييتى على أى قرار لوقف إطلاق النار سيجعل من الصعب التوصل لهذا القرار مستقبلا « إذا تطلب تطور الأحداث وقف إطلاق النار لصالح العرب » .

ورفض الرئيس الاستجابة لطلب السوفييت ، وأبلغ السفير السوفييتى أن مصر ستطلب من الصين الشعبية الاعتراض على قرار يصدره مجلس الأمن بوقف إطلاق النار ، وأكد أن الوضع فى سوريا - كما صرح الرئيس الأسد - ليس متدهورا . وطلب فى النهاية أن يستمر السوفييت فى إرسال الإمدادات العسكرية .

مصر توسع قاعدة الهجوم

وهكذا استمرت خلال أيام القتال محاولات القوى الكبرى من أجل وقف إطلاق النار . كان السوفييت يمارسون ضغطا متواصلا ومتصاعدا من أجل هذا الغرض ، وخاصة استجابة لطلب سوريا بالتدخل حفاظا على مكاسبها الأولى . كما كانوا يخشون أن تتحول المعركة ضد القوات المصرية ، مما يزيد من التزاماتهم وقد يدفعهم للتدخل لوقف القتال ، فيؤدى من ثم - تقديرا لحساسية منطقة الشرق الأوسط - إلى المواجهة بين القوتين الأعظم .

أما الولايات المتحدة ، فقد كان موقفها فى البداية مرتبطا بثقتها فى قدرة إسرائيل على تحطيم الهجوم المصرى - السورى خلال الساعات الأولى من المعركة . وعلى ذلك ، فقد تجاهل الدكتور

كيسنجر موقفنا من حيث الربط بين وقف إطلاق النار والانسحاب من سيناء ، انتظارا لنتيجة الضربة الإسرائيلية المضادة . وعندما فشلت إسرائيل فى تحقيق توقعاتها ، **ركزت الولايات المتحدة جهودها من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار من خلال الاتحاد السوفييتى وبريطانيا .. بينما حاول الدكتور كيسنجر أن يثبط همة القيادة المصرية من خلال اتصالاته بنا . وكان المستشار الأمريكى فى كل ذلك يأخذ فى اعتباره الحرص على استمرار خطوط اتصاله معنا .. توقعا لوقف العمليات وبدء الجهود السياسية بمشاركته الفعالة .**

إلا أن الرئيس السادات ظل طيلة الأيام الأربعة يصر على استمرار المعركة ، ويعمل من أجل استمرار سوريا فى القتال ، ويرفض وقف إطلاق النار ما لم يرتبط بانسحاب إسرائيل إلى خطوط ٥ يونيو . وطالما استمرت الجبهة المصرية متوازنة وصلبة وقادرة على مواجهة وهزيمة الهجمات المضادة الإسرائيلية ، لم يكن هناك ما يستحثنا على قبول وقف إطلاق النار .

ولاشك أننا كنا نخشى أيضا قبول وقف إطلاق النار حتى إن تم ذلك على الخطوط التى بلغتها القوات ، فلم يكن أحد يثق فى قبول إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار إلا بغرض تكتيكى .. لكى يتوفر لها الوقت لتفيق من صدمة المفاجأة ولتستكمل تعبئة احتياطيها واستقبال إمداداتها وترتيب خطط التدخل المضاد . **فطالما لم تقحم قوتها الأساسية فى المعركة .. فلن يمنعها أحد من استئناف القتال فى الوقت الذى تختاره .**

وفى هذه الظروف ، ولمواجهة الضغوط الخارجية ودعما للمركز السورى وحتى لا تفقد الحرب قوتها الدافعة ، وأخذا فى الاعتبار الإمدادات الغربية إلى إسرائيل ، **فقد بدا الرئيس أكثر استعدادا لتوسيع رقعة الحرب بإقحام الدول العربية فى المعركة الدائرة ، أملا فى تحييد الاشتباك الأمريكى ، وتأكيدا للتوازن لمصلحة الدول العربية فى المواجهة واستمرار المعركة .**

□ ثالثا :
١٠ - ١٣ أكتوبر ، « وقفة تعبوية »

خلال أربعة أيام التزمت قواتنا على جبهة القناة موقف الدفاع ، وبذلك أصبحت مواقعها عبر القناة خلال ١٠ أكتوبر هى أقصى ما بلغته فى حرب أكتوبر .

كانت قواتنا خلال المرحلة التى انتهت قد أتمت تحقيق « **الهدف المباشر** » . **وكنت من خلال أحاديثى مع الفريق أول إسماعيل من قبل نشوب الحرب ، أدرك أنه لا ينوى التقدم حتى الممرات الجبلية ، وأن ما جاء بتعليمات عمليات القيادة العامة بأن الهدف هو احتلال المضايق .. إنما قصد به أن يستحث القيادات الصغرى خلال مرحلة بناء رؤوس الكبارى على استمرار التقدم حتى الهدف المباشر .**

وخلال مرحلة الوقفة التعبوية التى امتدت فيما بين ١٠ و ١٣ أكتوبر ، قام الجيشان الثانى والثالث بتدعيم مراكزهما الدفاعية شرق القناة بتحقيق :

١ ـ تعزيز رؤوس الكبارى بحيث تشكل قاعدة قوية يمكن أن تستند إليها القوات فيما لو دعيت للقيام بمهام إضافية .

٢ ـ تنظيم الدفاع الجوى عن القوات فى رؤوس الكبارى ، وذلك بإعادة انتشار شبكة الدفاع الجوى لتتلاءم مع الأوضاع الجديدة فى شرق القناة .

٣ ـ إعادة تنظيم القوات فى مناطق رؤوس الكبارى .

وخلال هذه الأيام ، استمرت الهجمات المضادة للقوات الإسرائيلية ضد رؤوس الكبارى ، وتركزت أساسا ضد أجنحة قواتنا فى محاولة لتطويقها والوصول إلى المعابر لتدميرها وإيقاف تدفق القوات والإمدادات عبرها ، وبذلك يتحقق عزل القوات التى تم عبورها إلى الشرق . واشترك سلاح الطيران الإسرائيلى فى هذه العمليات بصفة شبه مستمرة بأعداد كبيرة من الطائرات ، علاوة على محاولة الوصول إلى قواعدنا الجوية فى الدلتا لقصفها . وكانت المعلومات التى وصلتنا تشير إلى تدفق الإمدادات الأمريكية إلى إسرائيل ، حيث يتم تفريغها رأسا فى منطقة العريش وذلك اعتبارا من ١٠ أكتوبر والأيام التالية .

ومنذ ١٠ أكتوبر كان الموقف على الجبهة السورية مثيرا للقلق . فقد بدأت القوات الإسرائيلية هجومها المضاد فى الجولان . وعند المساء كانت قد استعادت كل منطقة الجولان واستعادت القنيطرة . وفى اليوم التالى اخترقت القوات الإسرائيلية القطاع الشمالى من الجبهة ، وتجاوزت فى تقدمها خط ٦ أكتوبر وحققت تقدما لمسافة ١١ كيلو مترا على جبهة يبلغ اتساعها ١٢ كيلو مترا .. بينما راحت إذاعات القدس تردد تصريحات لموشى ديان بأن قواته « فى الطريق إلى دمشق » . **وفى هذا اليوم بعثت القيادة السورية مندوبا منها إلى القاهرة ، يطلب تنشيط العمليات على جبهة القناة بغرض تخفيف الضغط الإسرائيلى فى الجولان .**

وفى ١٠ أكتوبر قرر العراق دخول الحرب .. وأعلن عن اشتراك قواته الجوية بينما دفع بالفرقة ٣ المدرعة فى اتجاه دمشق . وفى نفس الوقت ، أعلن الأردن دعوة الاحتياطى وتعبئة الموارد للمجهود الحربى . وخلال يوم ١١ أكتوبر قرر الرئيس السادات تطوير الهجوم فى سيناء اعتبارا من يوم ١٣ . وفى نفس الوقت ، حركت السعودية لواء من المشاة إلى الأردن للإسهام فى تأمين مركزه .

وخلال يوم ١٢ أكتوبر كانت الفرقة المدرعة العراقية تقترب من جناح المجموعة المدرعة الإسرائيلية المتقدمة إلى الشمال الشرقى فى اتجاه دمشق . وعندما تبينت للقائد الإسرائيلى هوية القوات المتقدمة .. اضطر إلى وقف التقدم وإعادة ترتيب أوضاع قواته لمواجهتها . وعلى الجبهة المصرية لوحظ خلال اليوم انخفاض حجم المجهود الجوى الإسرائيلى ، بينما تأكد تركيز النشاط على الجبهة السورية .

وخلال يوم ١٣ ، تمكنت القوات الإسرائيلية من وقف التقدم العراقى وتكبيد القوة المدرعة خسائر كبيرة . وفى نفس الوقت ، كانت وحدات مدرعة أردنية تتقدم فى اتجاه الجبهة ، بينما

واصلت الفرقة ٣ مدرعة السورية تعطيل التقدم الإسرائيلى فى اتجاه دمشق . ونتيجة لهذه العمليات وإنهاك القوة الإسرائيلية وظهور دلائل قوية حول هجوم مصرى وشيك .. توقفت العمليات الهجومية الإسرائيلية فى الجولان .

وعلى الجبهة المصرية ، رصدت قواتنا طائرة استطلاع أمريكية قامت خلال يوم ١٣ بالطيران فوق جبهة القتال من بور سعيد حتى السويس ، ثم اتجهت غربا إلى القاهرة وانطلقت عبر الدلتا فى طريقها للخروج إلى الغرب من الاسكندرية . ولم يكن هناك شك فى أن المعلومات التى حصلت عليها الولايات المتحدة سوف توضع تحت تصرف القيادة الإسرائيلية . وكانت عناصر من قواتنا المدرعة قد بدأت فى عبور قناة السويس شرقا خلال ليلة ١٢ / ١٣ أكتوبر ، وكان موعد عملياتنا الهجومية قد تأجل إلى صباح ١٤ أكتوبر .

مصر تطرح الإطار السياسى للتسوية

وعلى المستوى السياسى ، ودعما للجهد العسكرى العربى .. قرر الرئيس السادات فتح جبهة جديدة يمارس من خلالها الضغط على العالم الغربى والولايات المتحدة . وجاء هذا القرار ردا على دعم الولايات المتحدة لإسرائيل ، التى استمرت تقصف بور سعيد فضلا عن مهاجمتها للأهداف المدنية السورية . وهكذا ، ففى صباح ١٠ أكتوبر كان مساعد الرئيس المهندس سيد مرعى فى طريقه إلى السعودية ودول الخليج ، لكى يستحثها على دعم معركة مصر وسوريا ، على النحو وبالقدر الذى تراه . وبذلك فتحت مصر باب المعركة الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى ، استمرت اتصالاتنا بالقوتين الأعظم . وبعد ظهر ١٠ أكتوبر تمت صياغة رسالة بموقفنا ، شارك فى إعدادها الدكتور فوزى ، بعثنا بها إلى الدكتور كيسنجر كما سلمت صورتها إلى السفير السوفييتى فى القاهرة . كانت الرسالة تتضمن موقفنا السياسى بصورة أكثر تحديدا ، وتناولت النقاط التالية :

١ ـ وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية فى فترة زمنية محددة إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ تحت إشراف الأمم المتحدة .

٢ ـ حرية الملاحة فى مضايق تيران وضمانها بتواجد الأمم المتحدة فى شرم الشيخ لفترة محددة .

٣ ـ عند إتمام انسحاب القوات الإسرائيلية تنتهى حالة الحرب .

٤ ـ يوضع قطاع غزة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية تحت إشراف الأمم المتحدة إلى أن يباشر سكانه حقهم فى تقرير المصير .

٥ ـ خلال فترة محددة من إنهاء حالة الحرب ، يعقد مؤتمر سلام تحت إشراف الأمم المتحدة تشترك فيه الأطراف المعنية بما فى ذلك الفلسطينيون والدول الكبرى ، وذلك لبحث المسائل المتعلقة بالسيادة والأمن وحرية الملاحة .

وفى ١٢ أكتوبر بعث الدكتور كيسنجر برده على الرسالتين الأخيرتين :

١ ـ فبمناسبة قصف بور سعيد ، وعد كيسنجر باستخدام الولايات المتحدة أقصى نفوذها لمنع قصف الأهداف المدنية ، وذكر أن الحكومة الأمريكية قد عبرت « بقوة » عن وجهة نظرها للحكومة الإسرائيلية .

٢ ـ واستذكر كيسنجر ما أشارت اليه الصحف المصرية حول تدخل القوات الأمريكية فى العمليات العسكرية ، مؤكدا أنها لن تشترك فى أى عمليات إلا إذا تدخلت « قوى أخرى » من خارج المنطقة .

٣ ـ وأخيرا أشار إلى موقفنا المحدد بتاريخ ١٠ أكتوبر بقوله إن الولايات المتحدة ستعمل ما فى وسعها لكى تتمكن من أن تلعب دورا مفيدا فى حل مشاكل الشرق الأوسط ، سواء بالنسبة لإنهاء المعارك الجارية أو التوصل إلى سلام عادل . وإن الولايات المتحدة على استعداد لبحث اقتراحات مصر بالنسبة لإنهاء القتال بتفهم وحسن نية ، وستحاول أن تكون مفيدة عندما ينتهى القتال .

وبذلك أصبح واضحا أن الولايات المتحدة لم تكن على استعداد لقبول الربط بين وقف إطلاق النار وشروط سياسية للتسوية ، وأنها كانت ما تزال فى انتظار تعديل الموقف المصرى بقبول وقف إطلاق النار غير المشروط .

.. وترفض وقف إطلاق النار

وفى منتصف ليلة ١٢ أكتوبر استقبل الرئيس السفير السوفييتى الذى حمل إليه رسالة القيادة السوفييتية حول :

١ ـ استفسار القيادة السوفييتية ـ مرة أخرى ـ عما إذا كان « الوقت قد حان » لاتخاذ قرار بوقف إطلاق النار ، والاستفادة من النجاحات العسكرية التى تحققت والاحتفاظ بالجبهة الشمالية (سوريا) نشطة .

٢ ـ أن الاتحاد السوفييتى يقترح ـ إذا ما وافقت مصر ـ أن تقدم إحدى دول عدم الانحياز مثل يوغوسلافيا مشروعا بوقف إطلاق النار .

٣ ـ وان الأمريكيين والبريطانيين يعملون سويا ، وأن بريطانيا تود أن تقدم اقتراحا بوقف إطلاق النار فى المواقع الحالية .

٤ ـ كما أبلغت الولايات المتحدة السوفييت أنها ربما تمتنع عن التصويت عند عرض مشروع القرار على مجلس الأمن .

ولكن الرئيس لم يكن على استعداد لقبول قرار بوقف إطلاق النار . وذكر أنه ولو أن الموقف فى سوريا متأزم إلا أنه آخذ فى التحسن ، وأن سوريا لن تطلب وقف إطلاق النار ، ولاتريد مصر أن يقدم أحد اقتراحا بذلك .

وقبيل الخامسة من صباح ١٣ أكتوبر استقبل الرئيس السفير البريطانى الذى نقل إليه رسالة من الحكومة البريطانية ، تفيد بأن الدكتور كيسنجر قد بعث إلى رئيس الوزراء البريطانى يبلغه بأنه « **إذا ما اقترح أحد فى مجلس الأمن إيقاف القتال على الخطوط الحالية ، فإن الحكومة الأمريكية لن تعترض » ومضيفا أن لديه من الأسباب ما يشير إلى أن إسرائيل ستقبل ذلك .**

إلا أن الرئيس السادات رفض كل صور وقف إطلاق النار ، وأشار إلى أنه سيطلب من الصين الشعبية ـ فى حالة امتناع السوفييت والأمريكيين عن التصويت ـ باستخدام حق الاعتراض على ما عساه يصدره مجلس الأمن من قرار بذلك .

وكان المسرح يعد الآن للمعركة القادمة ، تطويرا للهجوم المصرى . فخلال ليلة ١٢ / ١٣ أكتوبر عبرت إلى شرق القناة ، داخل رؤوس الكبارى للجيشين الثانى والثالث ، عناصر الفرقتين المدرعتين ٤ و ٢١ تصحبها عناصر من الفرقتين الميكانيكيتين ٦ و ٢٣ ووحدات الصواريخ سام . وخلال يوم ١٣ أكتوبر ، انخفض بصورة ملحوظة التركيز الجوى الإسرائيلى فوق الجولان حيث تحولت القوات الإسرائيلية إلى أوضاع الدفاع ، بينما ازداد النشاط الجوى الإسرائيلى فوق جبهة قناة السويس . وفى نفس الوقت أعلنت الولايات المتحدة قرارها بتعويض خسائر إسرائيل .

□ رابعـــا :

١٤ أكتوبر ، تطوير الهجوم

كان تطوير العمليات الهجومية على جبهة القناة فى يوم ١٤ أكتوبر ، قد جاء استجابة لتطور الموقف على الجبهة السورية تحت وطأة الضغط الإسرائيلى اعتبارا من يوم ١٠ أكتوبر . وعندما اتخذ القرار المصرى لم تكن القوات العراقية أو الأردنية قد بدأت تدخلها فى جبهة الجولان .

كان هدف القرار المصرى هو إرغام إسرائيل على تحويل قسم من قواتها البرية والجوية إلى جبهة سيناء ، وتخفيف الضغط الذى يمارسه الاتحاد السوفييتى علينا لقبول وقف إطلاق النار . وكان تطوير الهجوم المصرى وتمكين القيادة السورية من تحقيق الاستقرار على جبهتها ، يزيل الحاجة لوقف إطلاق النار .

وللقيام بهذا الهجوم فقد تقرر أساسا استخدام الفرقتين ٤ و ٢١ المدرعتين . وكان هدف العمليات هو الوصول إلى المداخل الغربية لسلسلة المضايق الجبلية ، وبذلك تستند قواتنا إلى مواقع دفاعية جيدة وتغلق طرق الاقتراب من الشرق إلى الغرب ، كما تحرم القوات الإسرائيلية من ممارسة حرية الحركة والعمل فى مواجهة رؤوس الكبارى بين بور سعيد والسويس .

وخلال ليلتى ١٢ / ١٣ و ١٣ / ١٤ أكتوبر عبرت القوات المدرعة إلى شرق القناة . وتجمعت الفرقة ٢١ المدرعة ولواء من الفرقة ٢٣ الميكانيكية فى منطقة الجيش الثانى ، والفرقة ٤ المدرعة (عدا لواء مدرع) وعناصر من الفرقة ٦ الميكانيكية فى منطقة الجيش الثالث . واعتبارا من السادسة والربع صباح ١٤ أكتوبر ، وجهت القوات الجوية تساندها الصواريخ متوسطة المدى

ضربة ضد الأهداف الإسرائيلية الهامة فى سيناء . **وخلال ١٥ دقيقة اشترك ٥٠٠ مدفع ميدانى فى قصف الدفاعات الميدانية تمهيدا للهجوم الذى بدأ فى السادسة والنصف ، بقوات تضمنت ٤ ألوية مدرعة ولواء وكتيبة ميكانيكية .**

وخلال ساعات دارت واحدة من أكبر معارك الدبابات منذ الحرب العالمية الثانية ، اشتركت فيها ما يقرب من ألفى دبابة . ولكن الهجوم المصرى لم يكن مفاجئا ، فمنذ ١٢ أكتوبر كان لدى القيادة الإسرائيلية علامات مؤكدة عن هجوم مصرى وشيك ، أكدتها طلعة الاستطلاع الأمريكية يوم ١٣ أكتوبر . وعلى هذا تمكنت القيادة الإسرائيلية من الاستعداد لملاقاة الهجوم بقوة متفوقة ، كما استطاع الطيران الإسرائيلى العمل بحرية كبيرة ضد قواتنا التى اجتازت فى تقدمها شرقا مدى فعالية شبكة الصواريخ المضادة للطائرات . ونتيجة لهذا فقد تكبدت قواتنا خسائر بلغت حوالى ٢٥٠ دبابة ، ولم تتمكن من بلوغ أهدافها المقررة فى الخطة .. وعلى هذا صدرت تعليمات القيادة العامة بفض الاشتباك وانسحاب القوات المدرعة والميكانيكية إلى داخل رؤوس كبارى الجيشين الميدانيين .

ومنذ مساء ١٤ أكتوبر بدأت تصلنا فى قصر عبد المنعم أنباء معركة التطوير والتقديرات الأولية للخسائر التى تكبدتها قواتنا المدرعة فى هذه المحاولة . وخيم علينا فى مقر عملنا القلق والخشية من النتائج التى ستترتب على إخفاقنا .

معركة « التطوير » فى الميزان

كان الهجوم الذى شنته قواتنا خلال يوم ١٤ أكتوبر قد حقق الهدف منه ، حتى من قبل أن يبدأ انطلاق القوات من قواعدها داخل رؤوس الكبارى فى اتجاه الشرق . فمنذ ١٣ أكتوبر توقفت العمليات الهجومية الإسرائيلية فى جبهة الجولان وأمكن درء الخطر الذى يهدد دمشق . ورغم أن القيادة الإسرائيلية لم تضطر إلى تحويل بعض وحداتها البرية إلى جبهة سيناء ، **إلا أنها أرغمت على تحويل المجهود الجوى الرئيسى إلى الجبهة الجنوبية .**

وأصبح هذا الهجوم نقطة تحول هامة وخطيرة بالنسبة لمسيرة الحرب على الجبهة المصرية .. فالعربية بأكملها .

فعندما انتهت معركة التطوير فى مساء ١٤ أكتوبر ، كانت القيادة العسكرية **قد استنفدت طاقة قواتنا .. وبذلك سلمت بميزة المبادرة التى حققتها منذ ٦ أكتوبر بنجاح المفاجأة الاستراتيجية . وفى حقيقة الأمر فقد بدأت ميزة المبادرة تتآكل منذ بداية الوقفة التعبوية .. لتنتقل فى النهاية إلى القيادة الإسرائيلية .**

كما كان من الطبيعى أن ينعكس الموقف الجديد على استعداد الولايات المتحدة وإسرائيل لمواصلة الجهد لوقف إطلاق النار ، وكان من المنطقى أن تستجيب الولايات المتحدة لإصرار إسرائيل على شن هجومها المضاد ، أملا فى تغيير الأساس المادى للمباحثات السياسية المقبلة .

ولقد اقترنت هذه النتائج بوضع خطير فى داخل قيادات قواتنا المسلحة .. ففى هذه المرحلة الخطيرة ، بدأ تصدع الوفاق داخل القيادة العامة نتيجة الخلاف حول إدارة المعركة العسكرية . فكان للخلاف مع وبين القائد العام وقيادات الجيوش ورئيس الأركان ، انعكاسه المنطقى على كفاءة الإدارة فى القيادة العامة ، وعلى الثقة التى يجب أن تحكم علاقات القيادة العليا .

ولم أستطع خلال العمليات ، ولست أود الآن ، الانحياز لجانب أو لآخر ، رغم أننى أؤكد ضرورة التزام رئيس الأركان بقرار القائد العام مبدئيا . كما أننى لست اليوم فى معرض مناقشة الإدارة العسكرية للمعركة ، فلم تتوفر مصادر رسمية دقيقة وكافية ، يمكن على أساسها تقييم القرارات التى اتخذت . ومع ذلك فإننى لا أملك إلا أن أطرح بعض ملاحظات عامة تناولتها خلال الحرب وفيما بعدها .

جاء أول صدام بين القائد العام ورئيس الأركان حول قرار تطوير الهجوم شرقا من رؤوس الكبارى المنشأة عبر قناة السويس يوم ١٤ أكتوبر . وكان قرار استئناف العمليات - بعد الوقفة التعبوية - قرارا سياسيا ، اختلف حوله الكثيرون من العسكريين يوم ١٢ أكتوبر .. فقد جاء توقيته من وجهة النظر العسكرية متأخرا فى تقديرى بعض الشيء .. وربما كان توقيته الأفضل هو ١٠ أكتوبر - بعد تحقيق المهمة المباشرة - أو ربما من قبل ذلك ، عندما تحقق نجاح المفاجأة ثم تصدع خط بارليف على نحو أصبح يسمح بالقيام باختراق عميق وسريع للدفاعات الإسرائيلية بالفرق المدرعة والميكانيكية فى اتجاه أهدافها التالية . ولكن إدارة المعركة على هذا النحو كانت تتطلب التخطيط والإعداد العام المسبق لها ، بحيث تتداخل مراحل اقتحام القناة وتطوير الهجوم إلى الشرق . ومع ذلك فمن الضرورى القول إن ديناميكية المعركة تتطلب من القيادة العليا الاستعداد لها واستغلال الفرص التى تتاح خلالها ، فليست كل حالة واحتمال مما يمكن توقعه والإعداد له مقدما .

وعندما تقرر فى ١١ / ١٢ أكتوبر تطوير الهجوم ، كان من الضرورى تقييم :

١ - اختيار هدف محدد ومحدود ، ومحور الهجوم الرئيسى الذى يدعم بمحاور ثانوية . أما اختيار التقدم على طول المواجهة فلم يكن له ما يبرره .

٢ - حجم القوات المدرعة الإسرائيلية فى شرق سيناء ، من أجل تحقيق التفوق على محور هجومنا الرئيسى .

٣ - ضرورة توفير سيطرة جوية فوق محور الهجوم الرئيسى ، خاصة باستخدام المقاتلات للمطارات الأمامية فى منطقة القناة .

٤ - إعفاء قيادات الجيوش الميدانية من مسئولية المرحلة الثانية ، فتتولاها قيادة عمليات خاصة .. بينما يؤمن الجيشان قواعد الانطلاق .

٥ ـ فور إقحام الاحتياطى المدرع فى المعركة ، كان من الضرورى تشكيل احتياطى آخر ليحافظ القائد العام على حرية الحركة وقدرة المبادرة .

وكانت هذه الملاحظات موضوع حديث دار بينى ومساعدى السفير صلاح الشعراوى ، عندما علمت بنبأ تطوير الهجوم .

□ □ □

ولقد أطلق البعض على يوم ١٤ أكتوبر « **الأحد الأسود** » ، نظرا لقدر الخسائر فى الدبابات التى منيت بها التشكيلات المهاجمة ، والتى بلغت ٢٥٠ دبابة . ومع ذلك لم تكن خسائرنا مدمرة لمركز قواتنا فى منطقة القناة .. **فحتى هذا اليوم كانت الخسائر الإسرائيلية تفوق حجم خسائرنا بما فيها خسائرنا يوم ١٤ أكتوبر . إلا أن الأمر كان يقتضى من جانبنا المسارعة بإعادة تسليح وتنظيم الوحدات التى خاضت المعركة ، وإعادة تجميعها وانتشارها خلال ٢٤ ـ ٤٨ ساعة التالية استعدادا للمرحلة التالية والحتمية من العمليات .**

□ **فمن الناحية العسكرية** : كان من الضرورى إعادة التوازن للجبهة إثر تفريغها من القوات الاحتياطية ، استعدادا لملاقاة الهجوم المضاد الإسرائيلى والذى سبق أن توقعته المخابرات المصرية اعتبارا من ١٢ أكتوبر .. وكان فشل الهجوم المصرى يوم ١٤ أكتوبر هو المنطلق الصحيح لشن الهجوم المضاد الإسرائيلى .

□ **ومن الناحية السياسية** : لم يكن من الطبيعى أن نتوقع أى تغيير إيجابى فى مركز الولايات المتحدة ، فى ضوء نتيجة عمليات ١٤ أكتوبر . الأمر الذى أصبح يفرض علينا المسارعة بتدعيم مركزنا العسكرى واستعادة فعالية جبهتنا ، وذلك تأمينا للمبادلات السياسية التى كنا نزمع الآن أن نستأنفها .

فى انتظار الهجوم المضاد الإسرائيلى

وخلال هذه المرحلة الدقيقة استمرت اتصالاتنا بالولايات المتحدة ، فى محاولة من جانبنا للتوصل إلى صياغة مقبولة لتسوية عادلة . واستمر الرفض الأمريكى للربط بين وقف إطلاق النار وشروط تسوية سياسية ، وانتظارا لنتائج المعركة المتوقعة يوم ١٤ أكتوبر . وبإخفاق الهجوم المصرى واكتمال التعبئة والحشد الإسرائيلى فى وسط سيناء ، لم يعد هناك ما يدعو إلى العجلة من جانب الأمريكيين لتحقيق وقف القتال . وعلى هذا اقتصرت اتصالاتنا على تناول المسائل الهامشية . ففى رسالته يوم ١٤ أكتوبر أكد الدكتور كيسنجر :

١ ـ جهدهم الذى فشل لترتيب وقف إطلاق النار ، مشيرا إلى « إدعاء » السوفييت باستعداد مصر لقبوله .

٢ ـ أن الولايات المتحدة لا تستطيع تجاهل عملية النقل الجوى التى يقوم بها السوفييت إلى منطقة

الشرق الاوسط ، مع استعدادها لوقف إمداداتها للقوات الإسرائيلية فور التوصل إلى وقف إطلاق النار .

٣ ـ أن الولايات المتحدة تتفهم رفض مصر للظروف التى سادت قبل بداية العمليات الأخيرة ، واستعدادهم لبذل جهد ضخم فور توقف العمليات للمساعدة على تحقيق سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط .

وردا على هذه الرسالة ، بعثت إلى الدكتور كيسنجر فى اليوم التالى ، **أؤكد له أنه لا يوجد طرف آخر يتحدث باسم مصر . وأشرت إلى استمرار الولايات المتحدة فى إمداد إسرائيل بالأسلحة وإرسال طائرات استطلاع أمريكية فوق منطقة القتال ، مما يسهل استمرار احتلال إسرائيل لأراضينا ويدفعنا لطلب إمكانات مماثلة . كما لفت نظره إلى تدفق سيل المتطوعين إلى إسرائيل ، وبخاصة من الولايات المتحدة ، وأننا مرغمون على معاملتهم على أساس القانون الدولى .**

ومع تقديرنا لجهودهم من أجل « إقناع » إسرائيل بوقف إطلاق النار كخطوة مبدئية نحو التسوية السلمية ، إلا أننى أشرت إلى أن دروس الماضى لا تشجعنا على أن نسلك هذا السبيل ، لأن السلام لا يتحقق بينما الأراضى المصرية محتلة .. فالتباحث فى ظل هذه الظروف يعنى عدم التوازن بين الأطراف ، ويمكن إسرائيل من فرض شروطها . وطلبت فى النهاية خلق موقف متوازن ـ يعكسه الانسحاب الشامل للقوات الإسرائيلية ـ كضمان راسخ نحو تحقيق السلام .

وتضمنت رسالة الدكتور كيسنجر يوم ١٥ أكتوبر ، **أن الولايات المتحدة لم تقم بتزويد إسرائيل بالسلاح لمدة أسبوع بعد بدء العمليات ، وأنها أعادت النظر فى موقفها ذلك لسببين ، الأول وهو رفض مصر لاقتراح وقف إطلاق النار ، والثانى وهو تدفق الأسلحة السوفييتية منذ أربعة أيام .. وأكد كيسنجر أن الإمدادات الأمريكية مقصورة فى أغلبها على « استعواض » الاحتياجات الاستهلاكية ، وأنها على استعداد فور وقف إطلاق النار لوقف الإمدادات والعمل على تحقيق السلام العادل والدائم .**

المرحلة الثانية ـ الاختراق الإسرائيلى

□ أولا :
١٥ ـ ١٦ أكتوبر ، نقطة التحول

كان يوم ١٦ أكتوبر يوما مشهودا فى تاريخ معركة أكتوبر . فاعتبارا من مساء ١٥ أكتوبر وامتدادا إلى ١٦ أكتوبر ، ألقت كل القوى المشتبكة فى الصراع بثقلها ، واستعرت المعركة الدائرة على كل الجبهات على طريق الذروة .

□ **فعلى الجبهة العسكرية** : كان عدم نجاح عملية تطوير الهجوم على الجبهة المصرية إيذانا

بدء الهجوم المضاد الإسرائيلى ، والذى كان قد تقرر منذ ١١ أكتوبر ورصدت مخابراتنا شواهده منذ اليوم التالى .

□ **وعلى الجبهة السياسية** : جاء عرض مصر للسلام فى الخطاب الذى ألقاه الرئيس السادات فى مجلس الشعب صباح ١٦ أكتوبر ، وحدد فيه المبادىء الأساسية لتسوية سلمية نهائية .

□ **وفى المساء** وصل إلى القاهرة رئيس الوزراء السوفييتى اليكسى كاسيجين فى محاولة للتوصل إلى صياغة مقبولة للعمل المشترك ، بينما حدد الدكتور كيسنجر فى رسالته فى نفس اليوم حدود الحركة الأمريكية .

□ **ومع استمرار التأييد السياسى والعسكرى العربى ، اتخذت « منظمة الأوبك » قرارا برفع سعر برميل البترول بنسبة ٧٠ فى المائة .. وبذلك فتحت الطريق إلى معركة ثانية على المستوى الاقتصادى بالتوازى مع المعركة العسكرية .**

□ □ □

كان فشل عملية تطوير الهجوم يوم ١٤ أكتوبر ، إشارة البدء للهجوم الإسرائيلى المضاد على جبهة السويس اعتبارا من مساء يوم ١٥ . وفى حقيقة الأمر ، فمنذ ١٢ أكتوبر كان تقدير المخابرات الحربية المصرية أن القيادة الإسرائيلية تعد للقيام بهجوم خلال ٢٤ ـ ٤٨ ساعة التالية . ففى غرب سيناء كانت ثلاث فرق مدرعة على أهبة الاستعداد . وفضلا عن ذلك ، ففيما بين ١٣ و ١٥ أكتوبر كانت عناصر من فرقتين « مختلطة » تتجمع فى وسط سيناء .

وكانت فصائل الصاعقة المصرية العاملة فى عمق المواقع الإسرائيلية تبعث بمعلومات حول تحرك معدات لعبور الموانع المائية غربا فى اتجاه الإسماعيلية ، وكان ذلك إيذانا باحتمال قيام الإسرائيليين بعملية لعبور قناة السويس إلى الضفة الغربية . وكانت منطقة الدفرزوار حسب تقدير القيادة العامة واستنادا إلى خبرة التاريخ ، هى أفضل مناطق العبور فى الجبهة . وكانت خطط التصدى لعبور إسرائيلى عندها قد أعدت وتم تدريب القوات عليها . ولكن هذا الاحتمال توارى مع نجاح العبور .

وخلال يوم ١٥ أكتوبر قامت طائرة استطلاع أمريكية بجولة ثانية فوق منطقة القناة ، بينما نشطت أعمال الاستطلاع الإسرائيلية على طوال الجبهة ، مقترنة بسلسلة من الهجمات المحدودة الحجم والهدف لإرهاق واختبار قوة دفاعاتنا . وفى المساء بدأ الهجوم الإسرائيلى ضد رؤوس الكبارى مع التركيز على الجناح الأيمن للجيش الثانى ، الذى أرغم على التراجع ٢ ـ ٣ كيلو مترات شمالا خلال ليلة ١٥ / ١٦ أكتوبر .

وإلى الجنوب من هذه المعركة الدائرة وتحت ستار الليل ، **تسللت عبر شمال البحيرات المرة قوة من لواء مظلات إلى منطقة الدفرزوار ، حيث لحقت بها فى صباح ١٦ أكتوبر قوة مدرعة تضم ٣٠ دبابة برمائية . وعلى الفور أخذت القوة المدرعة فى مهاجمة قواعد الصواريخ**

لشبكة دفاعنا الجوى فى غرب القناة إلى عمق ١٥ كيلو مترا . وكان ذلك أول إنذار نتلقاه حول هذا العبور . [خريطة ٣]

ولقد أبلغت أنباء التسلل الإسرائيلى إلى الفريق أول إسماعيل أثناء خطاب الرئيس السادات فى مجلس الشعب . ولم تكن البيانات عن التسلل فى صورتها الأولى تدعو إلى القلق ، فقد قدرت القوة الإسرائيلية المتسللة بسرية مشاة ميكانيكية وسرية دبابات (٧ ـ ١٠ دبابات) . ولهذا اعتبرت العملية مغامرة تكتيكية محلية ، لا تتجاوز « الإغارة » الجريئة على نحو ما سبق أن قامت به القوات الإسرائيلية خلال معركة الاستنزاف ، وليست بداية معركة واسعة النطاق . وعلى هذا ، فقد ترك لقيادة الجيش الثانى أن تقوم بتصفية هذا التسلل الذى لا يبرر تدخل القيادة العامة .

وبعد ظهر يوم ١٦ أعلنت رئيسة الوزراء جولدا مائير فى خطاب لها بالكنيست بأن عناصر من جيش الدفاع الإسرائيلى تعمل « الآن » إلى الغرب من قناة السويس .. وتقاتل «فى إفريقيا » . وجاء هذا التأكيد على هذا المستوى ليبدد شكوك القيادة العامة المصرية حول حجم وهدف التسلل الإسرائيلى .. واعتباره شيئا يتجاوز تقديرها الأول . وعلى هذا ، ففى مساء ١٦ أكتوبر أخذت القيادة العسكرية تدرس تصفية هذا الاختراق ، بينما واصلت وحداتنا المدرعة على جناح الجيش الثانى ، هجماتها المضادة تدعمها المدفعية والطيران ، لوقف الهجوم الإسرائيلى شمال البحيرات المرة ومنع القوات المعادية من تأمين الطريق إلى القناة .

مبادرة الرئيس السياسية

وعلى طريق السلام ، ألقى الرئيس السادات فى صباح ١٦ أكتوبر خطابا فى مجلس الشعب عن تطور العمليات السياسية والعسكرية ، وعرض الخطوط العامة لموقفنا :

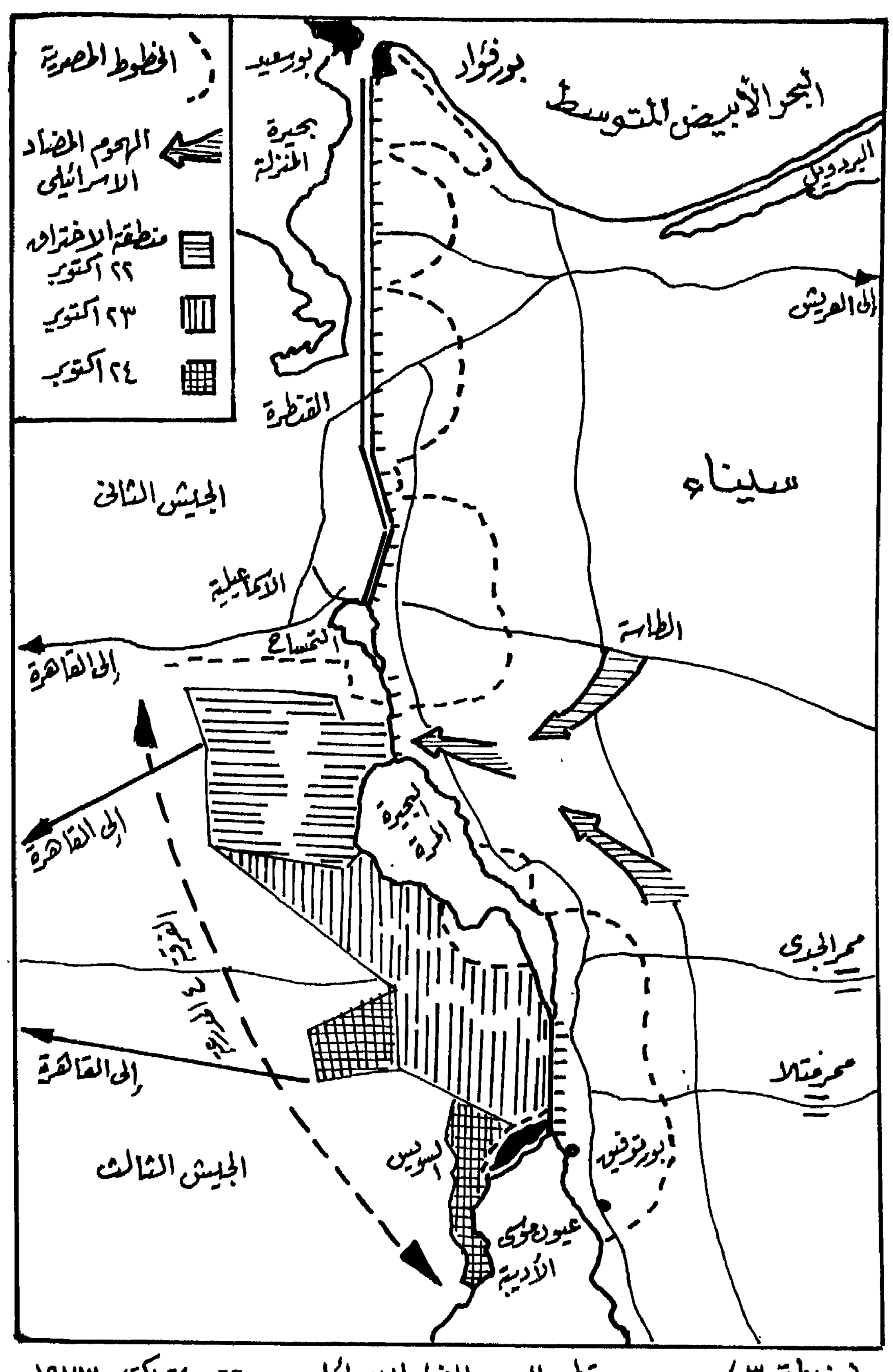
١ ـ أننا نقاتل لتحرير أراضينا ، ولإيجاد السبيل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، وأننا نلتزم بقرارات الأمم المتحدة .

٢ ـ أننا على استعداد لقبول وقف إطلاق النار على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضى المحتلة فورا وتحت إشراف دولى .

٣ ـ أننا على استعداد فور إتمام الانسحاب من كل الأراضى المحتلة أن نحضر مؤتمر سلام دولى فى الأمم المتحدة ، سوف يبذل الرئيس جهده حتى يقنع العرب وممثلى الشعب الفلسطينى به ، من أجل وضع قواعد وضوابط سلام فى المنطقة تقوم على احترام الحقوق المشروعة لكل شعوبها .

٤ ـ استعدادنا الفورى للبدء بتطهير قناة السويس وفتحها للملاحة العالمية ، وأنه أصدر أمره لرئيس هيئة القناة بالبدء فى هذه العملية غداة تحرير الضفة الشرقية للقناة ، وأن مقدمات الاستعداد قد بدأت .

□ □ □



(خريطة ٣) تطور الهجوم المضاد الاسرائيلي ٢٢-٢٤ اكتوبر ١٩٧٣

ولقد سارع الدكتور كيسنجر بإرسال رده خلال ساعات من انتهاء خطاب الرئيس السادات ، آخذا فى الاعتبار دون شك التطورات الأخيرة فى الجبهة العسكرية وقبيل وصول اليكسى كاسيجين إلى القاهرة . وربما أراد مستشار الرئيس الأمريكى أن يوضح لمصر - حتى لا تتشبث بموقفها - المدى الذى يمكن للولايات المتحدة الذهاب إليه .. ويتلخص فيما يلى :

١ - أن هدف الولايات المتحدة هو إنهاء القتال الحالى تحت ظروف تسهل التقدم نحو تسوية نهائية .

٢ - أن الموقف الإستراتيجى الجديد يجعل من قبيل الوهم أن تعتمد أى دولة على عنصر التفوق العسكرى الدائم ، ومن هنا تتأكد ضرورة التسوية السلمية .

٣ - الولايات المتحدة لا تعد إلا بما تستطيع تحقيقه ، وإذا وعدت أوفت . ما يمكن للجانب الأمريكى الوعد به وتحقيقه ، هو بذل أقصى جهد للمساعدة فى التوصل إلى تسوية نهائية عادلة متى تم التوصل إلى وقف إطلاق النار . **والأحداث الجارية قد تجعل ممارسة الولايات المتحدة لنفوذها مستقبلا ، بطريقة بناءة ومؤثرة أقل صعوبة من أجل تحقيق تلك التسوية .**

٤ - أن النقاط الخمس المصرية (رسالة ١٠ أكتوبر) هى طلب موافقة إسرائيل على شروط مصر للتسوية الشاملة كجزء من وقف إطلاق النار ، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق حرب طويلة ، ولا يمكن للنفوذ الأمريكى أن يحقق هذا الهدف فى الظروف الحالية . وعلى الجانب المصرى أن يتخذ قرارا هاما ، لأن إصراره على الحد الأقصى لبرنامجه يعنى استمرار الحرب واحتمال التعريض بكل ما أمكن تحقيقه فى ظروف غير مناسبة لبذل جهد دبلوماسى أمريكى .

٥ - ينبغى أن يكون الهدف هو وقف إطلاق النار فى المواقع الحالية ، مصحوبا بتعهد الأطراف ببدء المباحثات تحت إشراف السكرتير العام للأمم المتحدة لتحقيق سلام حقيقى وعادل على أساس القرار ٢٤٢ على نحو يوفق بين السيادة والأمن ، بما فى ذلك انسحاب القوات وفقا لما تضمنه القرار . وتجد مصر ضمانا لجدية هذا الجهد فى وعد أمريكا الرسمى بمشاركتها الكاملة وبموقفها الموضوعى .

إلا أن الرئيس لم يبد استعدادا لمناقشة هذا البرنامج .. فمن ناحية لم تكن قد وضحت أبعاد الهجوم المضاد الإسرائيلى وأهدافه .. كما لم تكن القدرات العربية الاقتصادية قد ألقيت فى المعركة بعد . وأخيرا ، فربما رأى من الضرورى أن يستمع أولا إلى ما يحمله رئيس الوزراء السوفييتى كاسيجين وما يريد أن يطرحه من أفكار .

معركة البترول

وعلى الجبهة الاقتصادية ، شهد يوم ١٦ أكتوبر دخول البترول ساحة المعركة ، عندما قررت منظمة الأوبك رفع سعر برميل البترول بنسبة ٧٠ فى المائة . ولما كانت الدول العربية الخليجية

تحتل مركزا مسيطرا داخل المنظمة ، فقد اعتبرت هذه الخطوة مبادرة من الدول العربية ، اختلط فيها استخلاص الحقوق التجارية والتعبير عن الإحباط نتيجة موقف الدول الغربية من القضية العربية . وابتداء من ١٦ أكتوبر دارت معركة اقتصادية على أعظم جانب من الأهمية ، بالتوازى مع المعركة التى تقودها مصر وسوريا على جبهة إسرائيل .

ولقد كنا فى مصر مدركين دائما لأهمية بترول الخليج العربى بالنسبة للاقتصاد الغربى ، كما كانت أرصدة الدول البترولية المودعة فى المصارف الغربية تمثل أداة ضغط هائل ، إلا أننا كنا حريصين حتى لا تدفع الدول المنتجة للبترول نحو صدام مباشر مع الدول الغربية أو أن تضار مصالح الشعوب العربية ذاتها . وعلى هذا ، فعندما أوفد الرئيس مساعده المهندس سيد مرعى فى جولة إلى الدول العربية فيما بين ١٠ و ١٦ أكتوبر ، **كان مطلب مصر هو أن تتحرك كل دولة بالقدر الذى تستطيعه . ومع ذلك فقد كنا نتطلع إلى استخدام البترول كسلاح لتحقيق أهدافنا السياسية ، وكنا نأمل أن تتفق الدول المنتجة على خفض صادراتها إلى الولايات المتحدة بصفة خاصة .**

واستجابة لمبادرتنا مارست دول الخليج والسعودية ضغطها ، **وحذر الملك فيصل الولايات المتحدة بأنه ما لم ينته دعمها لإسرائيل فستعيد السعودية النظر فى سياستها بما فى ذلك إيقاف ضخ البترول .. كما حذر نائب وزير الخارجية السعودى المجموعة الأوروبية بضرورة ممارستها الضغط على الولايات المتحدة لتغيير سياستها ، وإلا اضطرت بلاده إلى تخفيض إنتاج بترولها . وكنتيجة مباشرة لقرار رفع الأسعار والتحذير بخفض الإنتاج ، سرى القلق فى صفوف الدول الأوروبية التى أخذت تتباعد عن الولايات المتحدة بسرعة متزايدة حماية لمصالحها .**

وفضلا عن هذا التأييد السياسى لدول المواجهة ،**فقد قررت دول الخليج والسعودية الإسهام ماليا فى دعم مصر وسوريا . فكان نصيب السعودية مائتى مليون دولار ، وأسهمت دولة الإمارات بمائة مليون دولار لمصر وخمسين مليون دولار لسوريا . وأسهمت قطر بخمسة عشر مليون دولار وبمعونات عينية من الأدوية والقمح . وخلال زيارته للاتحاد السوفييتى ، وضع الرئيس بومدين مائة مليون دولار تحت تصرف كل من مصر وسوريا لدى الحكومة السوفييتية لتدبير ما قد تحتاجه الدولتان من تسليح .**

المشروع السوفييتى - المصرى

ومنذ بعد ظهر ١٦ أكتوبر بدأ السوفييت يصعدون جهودهم ، عندما وصل رئيس الوزراء اليكسى كاسيجين إلى القاهرة . وخلال ثلاثة أيام دارت محادثات هامة مع الرئيس السادات بهدف وضع صياغة جديدة لمعالجة الموقف فى المنطقة ، تكون منطلقا لمبادرة سوفييتية على المستوى الدولى . وبينما كان الرئيس السادات يدير المباحثات السياسية مع رئيس الوزراء السوفييتى ، كانت معركة

مريرة تدور على جناح الجيش الثانى فى منطقة الدفرزوار . إلا أن ثقل الهجوم الإسرائيلى وأهدافه النهائية لم يكونا واضحين تماما أمام الرئيس ، ولذا استمرت ثقته فى إمكان السيطرة على الموقف . وانعكس ذلك بوضوح على الوثيقة التى أعدت مع السوفييت كأساس للمنطلق السياسى للمرحلة التالية ، والتى تتلخص فى الآتى :

□ **أولا - من الناحية الإجرائية**

- يتوجه السوفييت برسالة إلى الولايات المتحدة تتضمن محتوى القرار ٢٤٢ ، على أن يجرى التشاور بين القوتين الأعظم حول مضمون هذه الرسالة .

□ **ثانيا - مضمون الرسالة**

- دعوة الأطراف إلى وقف إطلاق النار فورا ، ووقف كل العمليات العسكرية مع توقف القوات المقاتلة فى مواقعها .
- طلب البدء بدون تأجيل بمجرد وقف إطلاق النار ، فى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة بموجب قرار مجلس الأمن ، بحيث تنتهى عملية الانسحاب فى أقصر وقت ممكن .
- البدء فورا وفى آن واحد مع وقف إطلاق النار فى المشاورات التى تكون بمثابة المرحلة الأولى فى التمهيد لمؤتمر السلام .
- وتهدف هذه المشاورات إلى اقرار السلام العادل والوطيد فى الشرق الأوسط .

□ **ثالثا - ضمانات المشروع السوفييتى**

- الضمانات من جانب الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة .
- الضمانات تكون رسمية وكتابية لتنفيذ بنود وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية فى وقت محدد .
- تغطى الضمانات وحدة أراضى وأمن حدود دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل ، على اساس حق تلك الدول الذى لا يتجزأ فى السيادة والاستقلال .

وأكد الرئيس السادات أهمية تواجد قوة سوفييتية - أمريكية أو دولية لفض الاشتباك ومتابعة انسحاب إسرائيل الذى يجب إتمامه فى تاريخ محدد . **كما أكد ضرورة وضع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة لممارسة سكانها حق تقرير المصير .**

ولما كان من المشكوك فيه قبول الولايات المتحدة لمثل هذا البرنامج ، فقد تعهد السوفييت ببحث الخطوات المحتملة الأخرى . أما فى حالة موافقة الولايات المتحدة فسوف توضع وثيقة أكثر تفصيلا ، تبحث معنا ثم تقدم كمشروع إلى مجلس الأمن . وفيما يتصل بمؤتمر السلام فسيأتى فى مرحلة لاحقة ، ويضم علاوة على مصر وسوريا وإسرائيل .. الأردن وفلسطين والدول الكبرى وعددا من الدول الأخرى .

وفى صباح يوم ١٩ أكتوبر غادر رئيس الوزراء كاسيجين القاهرة . وفى ضوء الاتفاق الذى تحقق فى القاهرة ، فقد بعث الرفيق بريجنيف برسالة إلى الرئيس نيكسون يدعوه فيها إلى إيفاد الدكتور كيسنجر إلى موسكو فى اليوم التالى ، لمناقشة مشروع تسوية فى الشرق الأوسط من ثلاث نقاط :

- دعوة لوقف إطلاق النار فى المواقع الحالية .
- نداء لانسحاب فى مراحل من الأراضى العربية المحتلة إلى « خط » طبقا للقرار ٢٤٢ ، على أن يتم فى أقرب وقت .
- الدعوة لمشاورات مناسبة بهدف إقامة سلام عادل .

وفى فجر ٢٠ أكتوبر غادر الدكتور كيسنجر واشنطن فى طريقه إلى موسكو بهدف التوصل إلى قرار بوقف إطلاق النار تمهيدا للعمل السياسى .

□ ثانيا : ١٧ ـ ٢٠ أكتوبر ، معركة الدفرزوار

وخلال الأيام القليلة التالية ، تصاعدت حدة الصدام على مختلف الجبهات . فعلى الجبهة العسكرية ، دارت منذ ١٧ أكتوبر ولأربعة أيام متصلة معركة واسعة النطاق على المحور الأوسط فى سيناء وعبر قناة السويس فى منطقة الدفرزوار . وألقت القيادة الإسرائيلية والقيادة المصرية فيها بكل ثقلهما ، فحول نتيجة هذه المعركة سيتقرر مصير الحرب ومصير التسوية السياسية التى تليها .

وعلى الجبهة الاقتصادية ، اتخذت الدول العربية قرارا بتخفيض إنتاجها من البترول ، ثم أعلنت تطبيق الحظر الكامل على صادراتها منه إلى الولايات المتحدة . وبينما كان الدكتور كيسنجر فى طريقه إلى موسكو يوم ٢٠ ، واجهت الإدارة الأمريكية أزمة دستورية خطيرة أصبحت تهدد مركز الرئيس الأمريكى شخصيا .

وحتى يمكن لنا متابعة وربط أحداث هذه المرحلة الدقيقة وتقييم نتائجها بدقة ، سنطرح الإطار العام للعمليات العسكرية خلال الفترة ١٧ ـ ٢٠ أكتوبر ، وذلك على أساس المعلومات التى توفرت من مصادر متنوعة عن المعركة ، وما توفر من مصادر قواتنا فى الجبهة ، أو ما تكشفت عنه عمليات القوات الإسرائيلية .

□ □ □

كانت القيادة الإسرائيلية قد قررت منذ ١١ أكتوبر بعد أن استطاعت تثبيت الهجوم المصرى ، استخدام الفرقة المدرعة للجنرال شارون فى مرحلة أولى للقيام بهجوم مضاد فى وسط سيناء ، وذلك بهدف عبور قناة السويس على الجناح الأيمن للجيش الثانى ، وإنشاء رأس كوبرى فى منطقة الدفرزوار . وكان جانب هام من الخطة الإسرائيلية يتضمن القيام من رأس الكوبرى بإغارات على

قواعد الصواريخ فى غرب القناة ، حتى تحرم قواتنا من غطائها الجوى ، وبذلك تتمكن القوة الجوية الإسرائيلية من السيطرة على منطقة العمليات وتحقيق حرية عمل واسعة للقوات البرية .

وفى مرحلة ثانية ، كانت الخطة الإسرائيلية تتضمن دفع ٢ فرقة مدرعة داخل رأس الكوبرى فى الدفرزوار ، والانطلاق منه فى اتجاه السويس بغرض قطع خطوط مواصلات قواتنا الميدانية مع منطقة الدلتا .

وعندما وضحت استعدادات القوات المصرية حوالى يوم ١٢ أكتوبر لتطوير الهجوم شرقا ، قررت القيادة الإسرائيلية تأجيل الهجوم الذى كانت تزمع القيام به فى سيناء إلى ١٤ أكتوبر ، لملاقاة وهزيمة الهجوم المصرى قبل دفع قواتها عبر القناة لاستغلال النجاح . ونظرا لعنف القتال يوم ١٤ أكتوبر ، قررت القيادة الإسرائيلية تأجيل الهجوم إلى يوم ١٥ أكتوبر لتمكين قواتها من إعادة التنظيم والاستعداد .

واعتبارا من مساء ١٥ أكتوبر بدأ الهجوم الإسرائيلى فى سيناء ، على محور يمتد شرقا وغربا عبر قناة السويس . وهكذا انتزعت القيادة الإسرائيلية ميزة المبادأة من القيادة المصرية نهائيا . ويمكن تلخيص العمليات التى دارت فيما يلى :

□ ١٥ و ١٦ أكتوبر

● بداية الهجوم عند حلول مساء ١٥ أكتوبر على الجناح الأيمن للجيش الثانى لطيه شمالا وتطهير ممر إلى القناة لإقامة الكبارى عليها ، تمهيدا لعبور قوات النسق الثانى غربا والاتصال بلواء المظلات فى منطقة الدفرزوار .

عبور لواء مظلات للبحيرات المرة إلى الضفة الغربية خلال ليلة ١٥ / ١٦ أكتوبر . ومنذ ظهيرة ١٦ أكتوبر بدأت العناصر المدرعة الملحقة باللواء فى الإغارة على مواقع الصواريخ فى غرب القناة .

● ومنذ مساء ١٦ أكتوبر ، اتخذ القائد العام للقوات المسلحة قراره بالعمل على تصفية القوات الإسرائيلية التى تم عبورها للقناة . وكانت خطة القيادة العامة تتضمن تثبيت قوات رأس الكوبرى فى منطقة الدفرزوار ، والقيام بهجوم أساسى شرق القناة - استنادا إلى الجناح الأيمن للجيش الثانى والأيسر للجيش الثالث - بهدف إغلاق الممر الذى فتحته القوات الإسرائيلية إلى القناة وقطع خط الرجعة على العناصر التى عبرتها غربا .

□ ١٧ أكتوبر

نشبت معركة واسعة النطاق خلال الصباح فى شرق القناة ، اشتركت فيها الفرقة ٢١ مدرعة مستندة فى الشمال إلى الجناح الأيمن للجيش الثانى ، واللواء ٢٥ مدرع مستندا فى الجنوب إلى الجناح الأيسر للجيش الثالث .. فى محاولة للإطباق على القوات الإسرائيلية المحتشدة فى الممر .

ونظرا لعنف الهجوم المصرى شرق القناة ، وبالرغم من التفوق الجوى للقوات الإسرائيلية فوق منطقة الاشتباك ، اضطرت القيادة الإسرائيلية إلى استخدام فرقة الجنرال آدن لتعزيز فرقة الجنرال

شارون للحفاظ على وتوسيع الممر إلى القناة . وفى النهاية تمكنت القوات الإسرائيلية من الاحتفاظ بممر ضيق إلى القناة وإقامة كوبرى عائم عليها قبل المساء . وعلى هذا أمكن تعزيز لواء المظلات والمدرعات فى غرب القناة بوحدات النسق الثانى من فرقة شارون .

□ ليلة ١٧ / ١٨ أكتوبر

● بدء عبور فرقة آدن المدرعة إلى الضفة الغربية للقناة ، وحشد لوائين مدرعين منها قبل فجر ١٨ أكتوبر . وعبور لواء ثالث خلال اليوم ، استعدادا للانطلاق من رأس الكوبرى جنوبا ابتداء من اليوم التالى فى اتجاه السويس .

● وعلى الجانب المصرى ، دفع اللواء ٢٣ مدرع من منطقة القاهرة فى اتجاه الدفرزوار لتثبيت قوات الثغرة .. إلا أنه فى ظروف التفوق الجوى الإسرائيلى والحشد المدرع فى منطقة رأس الكوبرى ، لم يتمكن اللواء من تحقيق مهمته .

وفى جنوب ترعة الإسماعيلية ، تقدم اللواء ١٥٠ مظلات فى اتجاه المعابر الإسرائيلية على القناة ، وخلال يوم ١٨ أكتوبر تمكن اللواء من إحراز النجاح ، وبذا وفر للمدفعية نقاط ملاحظة مباشرة لإدارة النيران ضد منطقة العبور .

□ ليلة ١٨ / ١٩ أكتوبر

● استمرت مقاومة لواء المظلات لضغط فرقة شارون شمالا ، بينما استمرت المدفعية فى الاشتباك مع منطقة العبور الإسرائيلى . إلا أن ذلك لم يمنع من بدء عبور فرقة ماجن المدرعة المكلفة بمتابعة تقدم فرقة آدن إلى منطقة السويس .

● ومنذ مساء ١٨ أكتوبر اتجهت القيادة العامة تدريجيا نحو نقل مركز ثقل عملياتها إلى غرب القناة حيث ازداد الوجود الإسرائيلى ، توقعا لمعركة فاصلة . وعلى هذا ، تقرر سحب اللواء ١٥ مدرع من رأس كوبرى الجيش الثانى إلى غرب القناة دعما للواء المظلات ، من مواقع إلى الشمال من ترعةالإسماعيلية .

وإلى الجنوب ، تقرر سحب الفرقة ٤ مدرعة - من رأس كوبرى الجيش الثالث إلى غرب القناة ، ووضعها تحت القيادة المباشرة للقيادة العامة للقوات المسلحة ، وتكليفها بالانتشار من الدفرزوار إلى السويس لستر طرق الاقتراب إلى القاهرة .

□ ١٩ و ٢٠ أكتوبر

● منذ صباح ١٩ أكتوبر ، بادرت فرقة آدن بالتقدم غربا وجنوبا فى مواجهة مقاومة يائسة من جانب وحداتنا الميكانيكية حول منطقة ومطار فايد . وفى نفس الوقت بدأ تقدم فرقة ماجن إلى الخلف من وعلى يمين فرقة آدن .

● فى ٢٠ أكتوبر وفى ظروف سيطرة جوية إسرائيلية ، واصلت القوات البرية تقدمها حتى منطقة جنيفة حيث توقفت انتظارا لتطهير الجيوب المصرية ولفتح وتأمين خط مواصلات الإمداد للقوات الأمامية .

جبهة الإسماعيلية

● كانت مهمة الجنرال شارون هى الحفاظ على منطقة رأس الكوبرى فى غرب القناة ، إلا أنه لم يكن ليقنع بمهمة دفاعية لا تسترعى الانتباه .. وعلى هذا ، فقد بدأ يمارس الضغط من منطقة الدفرزوار شمالا فى اتجاه الإسماعيلية أملا فى اقتحامها والاستيلاء عليها وإغلاق خط مواصلات الجيش الثانى .

وخلال يومى ١٨ و ١٩ أكتوبر واجهت قواته مقاومة عنيفة من لواء المظلات . وخلال يوم ٢٠ عزز شارون قواته بلواء إضافى بغرض اقتحام الإسماعيلية . ومرة أخرى فشلت هجماته فى وجه مقاومة عنيدة من لواء المظلات وكتيبتى صاعقة واللواء ١٥ مدرع ، بينما تم انتشار المقاومة الشعبية لتأمين مدينة الإسماعيلية .

□ □ □

واستمر تفاقم الخلاف فى وجهات النظر بين القائد العام ورئيس الأركان ، حتى أصبح يهدد الأداء العالى الضرورى لهيئة أركان الحرب .

وكان رئيس الأركان يتبنى منذ البداية التصور بنقل ثقل معركتنا إلى غرب القناة ، فمنذ مساء ١٦ أكتوبر كان يحبذ أن تشن المعركة الرئيسية فى غرب القناة لتصفية القوات الإسرائيلية فى منطقة الدفرزوار . ولهذا الغرض كان اقتراحه بسحب القسم الأكبر من قواتنا المدرعة الموجودة فى شرق القناة لشن هجوم مدبر على منطقة الدفرزوار ، حيث أصبحت تحتشد فرقتان وربما ثلاث فرق مدرعة . وحسما للخلاف فقد استدعى الرئيس السادات مساء ٢٠ أكتوبر إلى القيادة العامة للاطلاع على الموقف . وأقر الرئيس وجهة نظر القائد العام بأن لا يجرى انسحاب من الشرق إلى الغرب . ومن المرجح أن يكون الرئيس قد اتخذ وقتها قراره بإعفاء الفريق الشاذلى من منصبه دون الإعلان عن ذلك .

□ □ □

ولم يكن الاختراق الإسرائيلى فى منطقة الدفرزوار عملية عسكرية فريدة فى نوعها ، وإن اتصفت بالجرأة فى التخطيط والإصرار على تحقيق الهدف . فتاريخ الحرب ملىء بالأمثلة العديدة لعمليات الاختراق وعمليات التصدى لها وتصفيتها . إلا أن الأمر الهام فى توجيه وإدارة مثل هذه العمليات إنما يكمن فى توفر المعلومات الدقيقة والمستمرة ، بحيث يمكن التعرف على حجم الاختراق وأهدافه ، ثم العمل على تطويقه ومنع القوات المعادية من توسيع قاعدة اختراقها ، بينما تعد الخطط الكفيلة بالقضاء على الثغرة ويتم حشد القوة المناسبة والكافية للقيام بالمهام المحددة . وغالبا ما يتطلب الأمر « تخفيف » أجزاء من الجبهة لتحقيق الحشد اللازم فى المنطقة الحرجة .

ومن الاعتبارات الحيوية فى إدارة هذه المعركة هو تحقيق التفوق الجوى فوق منطقة العمليات ، وتوفير القيادة الميدانية الصلبة والجريئة والمبدعة . . التى تكلف بقيادة عملية تصفية الثغرة .

وفى هذه المعركة ، كانت لقواتنا قدرات كبيرة من المدفعية ، كما كانت تتعادل مع القوات الإسرائيلية فى حجم المدرعات ، ولو أن توزيع نسبة عالية من دباباتنا لتدعيم الفرق المشاة قد أضعف قواتنا الضاربة بصورة جوهرية . . **ولو أنها - أو لو أن قسما منها - قد أمكن حشده مع الفرق المدرعة والميكانيكية لأمكن عندئذ ملاقاة وشل الهجمات الإسرائيلية على الأقل . . ومع ذلك ، فرغم قصور قدرتنا فقد قاتلت وحدات المدرعات والمظلات معركة مريرة كادت تحقق الانتصار . ففى يوم ١٧ أوشك وزير الدفاع موشى ديان على اتخاذ قرار باستدعاء القوات التى كانت قد عبرت القناة . . إلى الشرق ، مقدرا فشلها فى تحقيق مهمتها .**

تصاعد الضغط العربى

وعلى المستوى السياسى ، كانت هناك اتجاهات إيجابية فى المعركة التى اتسع نطاقها حتى أصبحت تدور فوق العديد من الجبهات السياسية والاقتصادية . إلا أنه لم يكن من المتوقع أن تكون لها النتائج السريعة والمباشرة التى كنا نأملها بالنسبة لمعركة عسكرية أصبحت تتجه فى إيقاع سريع لغير مصلحة الدول العربية .

فعلى المستوى الإفريقى ، أقدمت اثنتان وعشرون دولة على قطع علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل ، فضلا عن ٨ دول أخرى كان قد سبق لها قطع علاقاتها منذ عام ١٩٦٧ . وكانت هذه الخطوة تتويجا لجهود مصرية مضنية ، كما كانت فى المدى القريب ترتب إضافة إلى عزلة إسرائيل سياسيا ودعما معنويا لنا .

وعلى الجبهة العربية ، قام وزراء خارجية السعودية والجزائر والمغرب والكويت بالاجتماع فى ١٧ أكتوبر بوزير الخارجية الأمريكى ، مطالبين بانسحاب إسرائيل إلى خطوط يونيو ١٩٦٧ واحترام حقوق اللاجئين . وفى هذا الاجتماع طرح عليهم الدكتور كيسنجر موقف بلاده من الحرب :

- بعد وقف إطلاق النار ، التعهد باشتراك أمريكى فى حملة دبلوماسية للبحث عن سلام عادل ودائم .
- إنهاء الحرب فى ظروف استمرار علاقات الصداقة العربية - الأمريكية .
- الولايات المتحدة لا تلتزم بما يتجاوز مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .
- استمرار الصراع سيؤدى إلى مواجهة بين القوى الكبرى على الأرض العربية .

● الإصرار على تحقيق كل شيء كشرط لوقف إطلاق النار يعنى استمرار الحرب .

وأعقب ذلك اجتماع الوزراء بالرئيس الأمريكى ، ليطرحوا عليه الموقف العربى . إلا أن نيكسون لم يعد بأكثر من العمل من أجل وقف إطلاق النار والسعى من هذا المنطلق لتحقيق تسوية على أساس القرار ٢٤٢ ، بينما امتنع عن أى التزام بإعادة إسرائيل إلى خطوط يونيو ١٩٦٧ . ومن ناحية أخرى فقد وعد بأن يتولى كيسنجر مهمة الوساطة مما يضمن النجاح ، مؤكدا أنه رغم ديانته اليهودية فهو ليس معرضا لضغوط داخلية . وبذلك لم تحقق المبادرة العربية نتيجة إيجابية .

ولقد أحاطنى الدكتور كيسنجر علما بمقابلات وزراء الخارجية العرب فى واشنطن وما جرى خلالها ، واستمر يصر على أن الجيوش العربية المقاتلة قد حققت أداء متميزا على نحو لم يكن متوقعا ، إلا أنها لا تستطيع تحقيق الأهداف التى تتوخاها دون أن تخوض حربا طويلة ، مما يهدد بتورط القوتين الأعظم .

□ □ □

وفى ١٧ أكتوبر .. وإزاء الموقف الأمريكى واستمرار الإمداد لإسرائيل ، قررت الدول العربية الأعضاء فى منظمة الأوبك أن تجرى تخفيضا فى إنتاجها من البترول بنسبة ٥ فى المائة فورا وأن تستمر فى تخفيض إنتاجها بهذه النسبة شهريا حتى تنسحب إسرائيل من جميع الأراضى العربية . وفى اليوم التالى ، أعلنت السعودية أنها تضاعف نسبة الخفض فى إنتاجها إلى ١٠ فى المائة .

ولكن بالرغم من خطورة هذا الاتجاه ، **لم تكن الولايات المتحدة على استعداد للقبول بتعديل موقفها السياسى ، والتسليم بأن يصبح عدد من الدول « الضعيفة نسبيا » قادرا على فرض إرادته . فلم تكن الدول العربية فى نظرها قد اكتمل لها التطور السياسى والاقتصادى الذى يؤهلها لتفرض تغييرا « دراميا » يمكن أن يشجع دولا أخرى لكى تحذو حذوها .**

ومن ثم ففى يوم ٢٠ أكتوبر أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تدعم إسرائيل بمبلغ ٢,١ بليون دولار لتمويل الشحنات العسكرية الأمريكية لها . **وعلى الفور أعلنت الدول العربية حظر صادرات البترول إلى الولايات المتحدة . وبذلك تأكد دور البترول كسلاح لتحقيق أهداف سياسية . والتحمت المعركتان العسكرية والاقتصادية كجناحى معركة نضالية واحدة .**

ومع أن هذه المعانى غابت عنا فى خضم المعركة الدائرة ، إلا أن **مؤرخى هذه المرحلة سوف يرون فى انتفاضة أكتوبر ١٩٧٣ صرخة مدوية للعالم العربى من أجل أن ينتزع استقلاله ووحدة أراضيه وحق شعوبه فى تقرير مصيرها واستعادة سيطرتها على ثرواتها المغتصبة .**

كيسنجر فى موسكو

وأخيرا ، ففى ٢٠ أكتوبر بلغت الأزمة الداخلية للإدارة الأمريكية منعطفا خطرا على طريق تطورها . ففى هذا « **السبت الأسود** » قرر الرئيس الأمريكى طرد المدعى العام كوكس من منصبه . واحتجاجا على قرار الرئيس ، استقال كل من النائب العام ونائبه . ولم يكن أحد قادرا على التكهن برد فعل هذه الأزمة على المفاوضات التى كانت ستبدأ فى موسكو خلال ساعات فور وصول كيسنجر إليها :

□ فقد كان من الممكن أن تدفع الأزمة وزير الخارجية إلى المبالغة فى التصدى لمن يعتبرهم « أعداء » الولايات المتحدة .. إنقاذا لسمعة الإدارة الأمريكية .

□ كما كان من الممكن أن يضطر إلى قبول حلول وسط ليتجنب المواجهة مع السوفييت بينما تواجه الإدارة الأمريكية أزمة داخلية حادة .

وفى حقيقة الأمر ، فبينما كان الرئيس نيكسون أقرب إلى الموافقة على أن تفرض القوتان الأعظم السلام على العرب وإسرائيل ، كان الدكتور كيسنجر أقرب إلى التشدد فى مواقفه ، وعلى غير استعداد للاستجابة لوجهات نظر نيكسون التى تغلفها مأساته الشخصية ، بينما يعلم بتطور الموقف على جبهة القناة .. لمصلحة إسرائيل .

وخلال ٢٠ أكتوبر وصلتنى رسالة من كيسنجر ينبئنى فيها برحلته إلى موسكو ، ويؤكد فيها أن الهدف مازال المساعدة على التوصل إلى وقف إطلاق النار ، والبدء بسرعة فى عملية دبلوماسية للسير فى اتجاه تسوية جذرية .

وعندما استقبلت السفير الفرنسى فى القاهرة ، بادرنى بقوله إن مستشار الرئيس الأمريكى فى طريقه إلى موسكو وهو يعلم أن الجبهة المصرية توشك أن « تتصدع » .

وفى مساء ٢٠ أكتوبر ، وصل كيسنجر إلى موسكو استعدادا للمباحثات مع الزعماء السوفييت ابتداء من الصباح التالى ..

إلا أن أحداث المنطقة كانت قد سبقت القوتين الأعظم .. ولو أنها لم تكن مفاجئة لهما .

□ ثالثا :
٢١ - ٢٢ أكتوبر ، وقف إطلاق النار

فى الساعات الأولى من صباح ٢١ أكتوبر ، بعث الرئيس لاستدعائى إلى مقره بقصر الطاهرة . وخلال دقائق كنت قد بلغت مكتب الرئيس ، حيث أبلغنى أنه قد قرر طلب وقف إطلاق النار ، فى ضوء تطور الموقف على الجبهة العسكرية . وأضاف أنه قد بعث فى طلب السفير السوفييتى لإبلاغه بذلك ، كما اتفق رأينا على أن أقوم بإبلاغ الدكتور كيسنجر فى موسكو ، بقبولنا وجهة

النظر التى تضمنتها رسالته بتاريخ ١٦ أكتوبر ، مع إضافة التحفظات التى قررها الرئيس .

كان الاختراق الذى حدث فى الجبهة العسكرية منذ ١٦ أكتوبر قد تطور الآن بحيث أصبحنا نواجه هجوما إسرائيليا مضادا واسع النطاق .. يستهدف عزل قواتنا فى شرق القناة . وكان مثل هذا التقييم يقتضى تثبيت القوات الإسرائيلية فى غرب القناة تمهيدا للقضاء عليها . ولتحقيق ذلك كان من الضرورى تخفيف قوات رؤوس الكبارى فى شرق القناة ، حتى يمكن توفير القوات اللازمة وبخاصة المدرعة للعمل فى غرب القناة ضد منطقة الثغرة فى الدفرزوار ، مع استمرار الحفاظ على مراكزنا فى الشرق بصورة فعالة .

إلا أن قرار الرئيس برفض أى اقتراح بسحب قوات من الشرق إلى الغرب - بينما كانت قواتنا المتوفرة فى غرب القناة أضعف من أن تتمكن من تثبيت القوات الإسرائيلية داخل منطقة الاختراق - جعل من المحتم القبول بوقف إطلاق النار قبل أن تتمكن القوات الإسرائيلية من الانطلاق من منطقة الدفرزوار ، فتدمر النجاح الذى تحقق .. واحتمالات التسوية السياسية المرضية .

□ □ □

وعندما اجتمع الرئيس بالسفير السوفيتى ، طلب منه إبلاغ الرفيق بريجنيف بموافقتنا على وقف إطلاق النار فى المواقع الحالية ، ثم يبدأ مؤتمر السلام والانسحاب الإسرائيلى بضمان القوتين الأعظم .

وفى نفس الوقت قمت بصياغة رسالة إلى مستشار الرئيس الأمريكى تضمنت :

■ أن الخبرة المصرية لا تشجعنا على قبول الاقتراح الأمريكى بوقف إطلاق النار ثم البدء بخطوات دبلوماسية نحو التسوية الجوهرية .

■ ومع ذلك ، فإن الربط بين وقف إطلاق النار وهذه التسوية يمكن تأكيده لو ضمنت القوتان الأعظم التوصل العاجل لمثل تلك التسوية .

■ وعلى ذلك ، فإن وجهة نظرنا هى :

- وقف إطلاق النار على الخطوط الحالية .
- عقد مؤتمر السلام بقصد التوصل إلى تسوية جوهرية .
- ضمان أمريكى وسوفييتى لوقف إطلاق النار والانسحاب الإسرائيلى .

وعقب ذلك وجه الرئيس رسالة للرئيس الأسد ضمنها :

□ تقدير النجاح الذى حققته مصر وسوريا خلال المرحلة الأولى من الحرب والتى امتدت فيما بين ٦ و ١٥ أكتوبر .

□ تطور الموقف خلال الأيام العشرة الأخيرة ، حيث تدخلت الولايات المتحدة بإمداد إسرائيل « بأحدث ما لديها من أسلحة » .

□ أن مصر لا يمكنها أن تحارب الولايات المتحدة ، ولا يمكنه أن يتحمل « المسئولية التاريخية لتدمير القوات المسلحة مرة أخرى » .

□ ولهذا أبلغنا الاتحاد السوفييتى بقبولنا وقف إطلاق النار ، بشرط ضمان القوتين الأعظم لانسحاب إسرائيل وبدء مؤتمر السلام لتحقيق تسوية شاملة .

□ □ □

ومع خيوط الفجر الأولى ، غادرنى ممثل السفارة الأمريكية ، حاملا رسالتى إلى الدكتور كيسنجر .. فى موسكو .

ولم أستطع أن آوى إلى فراشى . وبقيت ساهرا فى انتظار أن يطلع الصباح لكى تتبدد الشكوك المحيطة بالموقف .. ولكى نتعرف على ردود فعل القوتين الأعظم من خلال اجتماعهما فى موسكو .. بعد ساعات قليلة .

ومن نافذة غرفتى المطلة على حديقة القصر .. شهدت بعض مساعدىّ يتحاورون .. ولحقت بهم .. اتحدث إليهم ، وأستمع منهم . فلم أكن أعرف تماما ماذا حدث حتى نتحرك بهذه السرعة نحو قبول وقف إطلاق النار .. غير المشروط بالانسحاب الإسرائيلى . وانتابنى شعور مبهم .. بالمأساة التى تواجهنا .

□ □ □

وانتظرنا إلى ما بعد ظهر ٢١ أكتوبر ، عندما جاء فينوجرادوف حاملا رسالة من الرفيق بريجنيف إلى الرئيس .. يبلغه فيها :

□ أنه تم الاتفاق مع الوفد الأمريكى حول اقتراح تتقدم به القوتان إلى مجلس الأمن ويقضى بوقف إطلاق النار والتنفيذ التطبيقى للقرار ٢٤٢ والمحادثات تحت الإشراف المناسب ، دون أن يسجل فى الاقتراح أن المحادثات ستكون تحت إشراف القوتين الأعظم حتى لا تعترض الصين الشعبية .

□ تم الاتفاق حول الضمانات بحيث تضمن القوتان تنشيط المحادثات لتنفيذ القرار ٢٤٢ وانسحاب القوات الإسرائيلية ، إلا أنهما لم تسجلا ذلك الاتفاق لتجنب ما قد يترتب عليه عالميا .

وخلال المناقشات ، أكد السفير السوفييتى ترابط وقف إطلاق النار والانسحاب الإسرائيلى بالتطبيق للقرار ٢٤٢ ، وبداية المحادثات السياسية .

وبعد ساعات وصلتنى رسالة من الدكتور كيسنجر ، يبلغنى فيها عن الاتفاق الأمريكى ـ السوفييتى حول قرار يصدره مجلس الأمن بوقف إطلاق النار خلال ١٢ ساعة من وقت

صدوره ، وتنفيذ القرار ٢٤٢ بكل أجزائه وبدء المفاوضات تحت الإشراف المناسب بهدف إقرار السلام العادل الدائم .

وذكر الدكتور كيسنجر أن القوتين سوف تستخدمان مساعيهما الحميدة ومشاركتهما كلما اقتضى الأمر من أجل التسوية الأساسية . كما وعد بأن تمارس الولايات المتحدة نفوذها لضمان سلام دائم بمجرد وقف إطلاق النار . وأضاف أن السوفييت قد وعدوا بالعمل من أجل تبادل الأسرى . وفى النهاية طلب كيسنجر الإبقاء على باب اتصالاتنا مفتوحا .

كما بعث الدكتور كيسنجر برسالة أخرى يبلغنى فيها عن زيارته لإسرائيل فى طريق عودته إلى واشنطن ، آملا أن نتفهم أهدافها التى تتعلق « بتنفيذ قرار مجلس الأمن بغير إبطاء .. وترتيب الإشراف الأمريكى - السوفييتى على جهود السلام التالية » . وقد بعثت إليه بأننا نتفهم موقفهم ونعتبر أن زيارته للقاهرة يمكن أن تخدم نفس الغرض .

وفى نيويورك ، دعى مجلس الأمن للاجتماع فى مساء ٢١ أكتوبر (بالتوقيت المحلى) . وفى الساعة ٠٠٥٠ صباح ٢٢ ، أصدر مجلس الأمن القرار ٣٣٨ على أساس المشروع السوفييتى - الأمريكى ، والقاضى بما يلى :

١ - يدعو جميع الأطراف المشتركة فى الحرب الحالية إلى إيقاف إطلاق النار وإنهاء كل نشاط حربى فورا فى موعد لا يزيد عن ١٢ ساعة من لحظة صدور هذا القرار ، وذلك فى المواقع التى تحتلها الأطراف الآن .

٢ - يدعو الأطراف المعنية إلى البدء فورا عقب إيقاف القتال ، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه .

٣ - يقرر أن تبدأ فورا بالتزامن مع إيقاف القتال مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب بهدف إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

□ □ □

وانتظارا لصدور قرار بوقف إطلاق النار ، قامت القوات الإسرائيلية فى غرب القناة بجهد خارق خلال يومى ٢١ و ٢٢ أكتوبر لتطهير جيوب المقاومة حول فايد وإعداد المطارات فى غرب القناة لإخلاء الجرحى وللاستطلاع والتموين ، قبل أن تواصل تقدمها جنوبا فى اتجاه مدينة السويس فى وجه مقاومة عنيفة من وحدات الجيش الثالث التى تحمى طرق الاقتراب إلى المدينة من الشمال .

وفى منطقة انتشارها تمكنت القوات الإسرائيلية من تدمير عدد من قواعد الصواريخ ضمن شبكة الدفاع الجوى عند الطرف الجنوبى لقناة السويس ، وبذلك كشف الغطاء الجوى عن قوات الجيش الثالث فى شرق القناة ، الأمر الذى سمح للقوات الجوية الإسرائيلية بشن هجمات مركزة عليها بصفة خاصة .

وفور صدور قرار مجلس الأمن .. تلقيت رسالة من الدكتور كيسنجر يبلغنى فيها بموافقة إسرائيل على وقف إطلاق النار اعتبارا من الساعة ١٨٥٢ يوم ٢٢ أكتوبر (توقيت القاهرة) ، كما ضمن كيسنجر رسالته شكره على الدعوة التى وجهتها له لزيارة القاهرة .. والتى وصلته بعد أن كان قد غادر منطقة الشرق الأوسط ، راجيا تلبيتها فى أقرب فرصة .. خاصة بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار .

وفى الساعة ١٧٢٠ يوم ٢٢ أكتوبر صدرت توجيهات القيادة العامة إلى جميع تشكيلات ووحدات القوات المسلحة ، تنص على وقف إطلاق النار اعتبارا من الساعة ١٨٥٢ يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ إذا التزم العدو بوقف إطلاق النار ، على أن تبقى القوات المسلحة فى الحالة الكاملة للتأهب لحين صدور تعليمات أخرى .

وفى المساء ، وقبيل وقف إطلاق النار بدقيقة واحدة ، كانت سماء القاهرة تشهد جسمين مستطيلين بلون البرتقال يمرقان فى ثبات فى اتجاه القناة . كان الجسمان صاروخين (سكود) تقرر إطلاقهما ضد منطقة رأس الكوبرى الإسرائيلى فى الدفرزوار . ولم يفصح الرئيس عن دوافع القرار إلا أن يكون إعلانا للإسرائيليين عن وجود هذا الصاروخ وفعاليته .

□ □ □

وجلسنا فى شرفة قصر الطاهرة .. يتوسطنا الرئيس . وكان هناك مساعدا الرئيس ونواب رئيس الوزراء . **وشرح الرئيس تفصيلا الموقف العسكرى . فقال إننا دمرنا للإسرائيليين ٥٠٠ دبابة وإن قواتنا قد دخلت معركة ١٤ أكتوبر قبل موعدها بيومين لتخفف الضغط عن سوريا ، ونتيجة لهذا خسرنا ٢٢٠ دبابة ، وكانت هذه المعركة المقدمة للاختراق الإسرائيلى فى منطقة الدفرزوار . وأوضح الرئيس أن الإسرائيليين قد حققوا التفوق نتيجة تدفق الإمداد الأمريكى المباشر ، حيث كانت طائرات النقل تهبط فى مطار العريش حيث تفرغ شحنتها التى تضمنت صواريخ موجهة يمكن إطلاقها من وسط سيناء لمدى ١٦٠ كيلو مترا . ثم أضاف أنه لم يكن على استعداد لقبول استمرار القتال مع الولايات المتحدة وما ترتب على ذلك من تدمير قواتنا المقاتلة ، ولهذا فقد أبلغ السوفييت بقبوله « مشروع كاسيجين » .**

وتحدث عن تعهدات السوفييت أن تضمن القوتان الأعظم تنفيذ قرار مجلس الأمن ، وعلى رأس المسائل موضوع الانسحاب الإسرائيلى . **إلا أنه تحفظ بقوله إن ذلك لن يحل فى مرحلة واحدة .. ولكن الحل سيتحقق تدريجيا .**

وفى المناقشة التى دارت بعد ذلك ، قرر الرئيس « **إننا دخلنا الحرب لإقناع إسرائيل أن الحرب لا تحل المشكلات** » . ثم أضاف « إننا قد كسبنا الاحترام بعد احتقار العالم لنا » .. ثم أننا « **لا نستطيع أن نحقق تحرير سيناء عسكريا** » .

وقال إن تنفيذ القرار ٢٤٢ يفرض أن نخوض معركة طويلة ، ولهذا فإنه يرى أن يستمر الضغط

فى مجال البترول حتى يبدأ الحل السلمى ، على أن يستمر الموقف الراهن دون تصعيد حتى يتحقق الانسحاب فى مرحلة أولى .

ومن الناحية الإعلامية ، طلب الرئيس أن لا نبالغ فى تقييم انتصاراتنا ، وأن نحافظ على اتزاننا ولا نهاجم أحدا دون مبرر بأن نوضح أن مشكلاتنا لن تحسم عسكريا ، كما أن انتصار إسرائيل عام ١٩٦٧ لم يحسم الأمور .

ولقد فاجأنى أن أسمع عندئذ اقتراحا يوجه للرئيس ، بأن يحاط صغار الضباط والجنود علما بأن قيادتهم العسكرية هى التى طلبت وقف إطلاق النار . ولم يستجب السادات لهذا الاقتراح ، الذى رأيت فيه إشاعة لروح الهزيمة بينما دماء الشهداء لم تكن قد جفت فوق رمال سيناء .

ولأسابيع ظلت هذه الكلمات تؤرقنى ، وأحسست وكأن مسئولية ما حدث قد غدت تبحث - للتاريخ وأمام الناس - عمن يحملها .

أما الآن فقد كان علينا أن نركز اهتمامنا فى الموقف الذى يواجهنا ، فرغم قرار وقف إطلاق النار .. إلا أن المفاجأة كانت تنتظرنا ..

فلم تكن الحرب قد انتهت بعد .

المرحلة الثالثة - ذروة المواجهة

□ أولا :

٢٣ أكتوبر ، الانطلاق من رأس الكوبرى

لم تكد تمر ثلاث ساعات على وقف إطلاق النار ، حتى كانت شبكات الاستطلاع المصرية تلتقط التعليمات التى تصدرها القيادة الإسرائيلية إلى قواتها فى شرق القناة للإسراع فى العبور إلى غرب القناة . ومنذ الحادية عشرة مساء ، بدأت القوات الإسرائيلية فى الانطلاق جنوبا من رأس الكوبرى فى اتجاه السويس .

وقادت التقدم الفرقة المدرعة للجنرال آدن (وتضم ٣ لواءات مدرعة ولواء مشاة من ٥ - ٦ كتائب) ، وعلى يمينها وإلى الخلف منها تقدمت الفرقة المدرعة للجنرال ماجن . وكان على فرقة آدن احتلال مدينة السويس أو عزلها ، بينما تتحرك فرقة ماجن لاحتلال ميناء الأدبية جنوب غرب السويس .

ومنذ صباح ٢٣ أكتوبر ، كانت عناصر من الجيش الثالث تقاتل معركة مريرة فى منطقة كبريت والشلوفة ، وتعطل تقدم مدرعات آدن التى واصلت تطهير المنطقة من جيوب المقاومة . وإزاء بطء التقدم واحتمال صدور قرار جديد بوقف إطلاق النار ، دفع آدن عند ظهر ٢٣ بعناصر لوائين مدرعين نحو السويس . وعند المساء وصلت القوات الإسرائيلية إلى مشارف السويس ، واستدارت عناصر منها فى اتجاه معامل التكرير لقطع خطوط المواصلات من هذا الاتجاه . **وعند منتصف**

ليلة ٢٣ / ٢٤ أكتوبر وصلت وحدات لواء مدرع من فرقة ماجن إلى جنوب السويس حيث دخلت ميناء الأدبية .

وبينما بدأت استعدادات القيادة الإسرائيلية لاقتحام مدينة السويس ، صدر قرار مجلس الأمن ٣٣٩ بوقف إطلاق النار اعتبارا من السابعة يوم ٢٤ . وفى نفس الوقت ، أصدرت القيادة العامة تعليماتها بالدفاع عن مدينة السويس بإغلاق كل مداخلها . وفى خلال ليلة ٢٣ / ٢٤ ، لم تنم مدينة السويس .. بينما القيادات العسكرية والمدنية والشعبية تعمل فى سرعة محمومة ، من أجل تنظيم الدفاعات وتوزيع القوات على محاور الهجوم المتوقع وترتيب حاجات المعيشة ، للتصدى للهجوم الذى أصبح وشيكا .. خلال ساعات قليلة .

□ □ □

وإزاء تجاهل إسرائيل للقرار ٣٣٨ واستئنافها التقدم نحو السويس ، فقد أجرينا خلال ٢٣ أكتوبر اتصالات مستمرة وعاجلة مع القوتين الأعظم من أجل فرض وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى الخطوط التى توقف عليها القتال يوم ٢٢ أكتوبر . كما تقدمت مصر بشكوى لمجلس الأمن حول خرق إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار .

ففى صباح ٢٣ كنت على اتصال بالدكتور كيسنجر لإبلاغه بتطور الموقف ، مؤكدا أننا سنتخذ من جانبنا الإجراءات التى نراها كفيلة بتحقيق أمننا ، كما تساءلت عما ستتخذه القوتان الأعظم لكى تستجيب إسرائيل وتحترم قرار وقف إطلاق النار . وفى رسالة ثانية عاجلة ، لفت النظر إلى ما سبق أن طلبناه من ضمانات بالتزام إسرائيل وقف إطلاق النار ، مشيرا إلى ما أبلغنا به السوفييت من « **أن الحكومة الأمريكية قد قبلت ضمان وقف إطلاق النار الذى يهيىء الجو الملائم لبدء محادثات السلام** » . **وطلبت أن تعمل الولايات المتحدة وفى الحال على وضع حد للتطورات الأخيرة ولإعادة الوضع إلى ما كان عليه عند صدور قرار وقف إطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر .**

وفى رده على رسالتى ، أبلغنى الدكتور كيسنجر أنهم على اتصال عاجل بإسرائيل من أجل المحافظة على وقف إطلاق النار . وذكر أنهم يرون أن أسرع طريق لمعالجة الموقف هو أن توجه رسالة من رئيس مجلس الأمن إلى كلا الطرفين يعرض فيها استخدام المراقبين الدوليين التابعين للأمم المتحدة فى المنطقة . **وتجاهل كيسنجر التعليق على مطالبتنا لهم بالوفاء بتعهداتهم ، بينما كان يتوقع « بضعة أيام صعبة على طريق هدف السلام الدائم العادل » .**

أمريكا « لاتخدع » روسيا

وفى نفس الوقت كان السوفييت يقومون باتصالات عاجلة بالولايات المتحدة . وفى اجتماعه بالرئيس ذكر السفير السوفييتى :

١ ـ أن بريجنيف قد أجرى اتصالا بنيكسون حول ضرورة إرغام إسرائيل على التخلى عن مغامراتها بإعادة قواتها إلى مواقعها الأولى ، وأنه قد اقترح التقدم بقرار مشترك إلى مجلس الأمن :

□ بتأكيد وقف إطلاق النار وعودة القوات إلى مواقعها يوم ٢٢ أكتوبر .
□ أن يتولى السكرتير العام للأمم المتحدة إرسال المراقبين الموجودين فى القاهرة إلى جبهة العمليات .

٢ ـ واستجابة لهذه المبادرة بعث نيكسون برده على بريجنيف :
□ أنهم يتمسكون بمسئوليتهم الكاملة لإجبار إسرائيل على وقف العمليات العسكرية ، فلقد توصلت القوتان إلى اتفاق تاريخى ولن يسمح لأحد بنسفه .
□ طبقا لمعلوماتهم فإن مسئولية القتال تقع على عاتق المصريين ، وأنه على هذا يدعو مصر لاتخاذ نفس التدابير .

٣ ـ وحول موقف الأمريكيين من مسألة الضمانات ، ذكر فينوجرادوف أن زيارة كيسنجر لإسرائيل استهدفت أمرا واحدا وهو الاتفاق المبدئى الذى تحقق فى موسكو .. « أن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ستنفذان القرار الذى سيتخذه مجلس الأمن » . ولم يستبعد السفير السوفييتى « من الناحية النظرية » أن يحاول الأمريكيون خداع السوفييت ، إلا أن القيادة السوفييتية تعتبر أنه « يمكن الوثوق بهم » ، خاصة وأن كيسنجر قد أكد لهم قبول جولدا مائير للضمان المشترك .

وهكذا غاب عن السوفييت مغزى الرسالة الأمريكية . فبينما اقترحت الولايات المتحدة إجراءات لوقف إطلاق النار ، كانت تتجاوز ضمنا عن إرجاع القوات الإسرائيلية إلى المواقع التى كانت تقف عندها عند بدء سريان قرار مجلس الأمن يوم ٢٢ أكتوبر . **ومن هنا كانت من خلال مبادلاتها الدبلوماسية تسعى لكسب الوقت ، حتى تتيح لإسرائيل الفرصة لتستكمل تحقيق هدفها العسكرى غرب القناة . ولم تكن إسرائيل فى هذه اللحظات الحاسمة لتقبل بأن تهدر فرص نجاحها ، بالقبول الراضى بتنفيذ قرار مجلس الأمن .**

دعوة للقوتين الأعظم

ومع تدهور الموقف العسكرى خلال يوم ٢٣ ، طلب الرئيس من السفير السوفييتى أن تقوم قوات تابعة للقوتين الأعظم بالتفريق بين القوات المتحاربة ، وأن يتمسك السوفييت بإعادة القوات الإسرائيلية إلى مواقع ٢٢ أكتوبر . كما قرر الرئيس أن يجرى اتصالا شخصيا ومباشرا بالرئيس نيكسون . وعلى هذا ، ففى مساء ٢٣ بعثت برسالة للدكتور كيسنجر ضمنتها رسالة من الرئيس إلى الرئيس نيكسون ، يطلب فيها رسميا أن تعمل الولايات المتحدة بطريقة فعالة « **حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة** » **من أجل ضمان التنفيذ الكامل لقرار وقف إطلاق النار ، وأن يكون هذا التدخل فوريا ومباشرا ، حيث تقوم إسرائيل باستغلال وقف إطلاق النار لتغير الوضع على الجبهة العسكرية . وفى النهاية ، حمّل الرئيس الولايات المتحدة مسئولية ما حدث رغم ضماناتها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ، مشيرا إلى أن ما يحدث لا يدفعه للثقة مستقبلا فى أى ضمان يقدم لمصر .**

ولكن رد الرئيس نيكسون لم يكن إيجابيا ، فقد أكد أن ما تضمنه الولايات المتحدة - رغم ما قد يكون قد وصل إلى علم مصر من « مصادر أخرى » - هو إسهامها التام وبطريقة بناءة فى العمل السياسى من أجل تحقيق التسوية السياسية . كما أضاف أنه قد أصدر أوامره إلى كيسنجر ليطالب الحكومة الإسرائيلية بالاستجابة لقرار مجلس الأمن ٣٣٨ . ثم طلب نيكسون من مصر نفس الشىء ، وأوضح أن استخدام هيئة الرقابة الدولية سيساعد على استجابة الأطراف لقرار وقف إطلاق النار .

وبناء على طلب مصر .. عقد مجلس الأمن اجتماعا ، وأصدر مساء يوم ٢٣ أكتوبر قراره رقم ٣٣٩ بتأكيد مضمون قراره السابق ، كما « حث » الأطراف على العودة إلى الخطوط السابقة . ووافقت مصر وإسرائيل على القرار والالتزام به اعتبارا من السابعة صباح ٢٤ أكتوبر .

وفضلا عن تأييد موقف مصر فى مجلس الأمن ، فقد أصدر الاتحاد السوفييتى فى ليلة ٢٣ / ٢٤ أكتوبر بيانا رسميا حذر فيه إسرائيل من « العواقب الوخيمة » التى ستترتب فيما لو لم تتوقف أعمالها العدوانية .

□ ثانيا :
٢٤ أكتوبـــــر ، معركـــــة السويس

ومع هذا ، فقد واصلت القوات الإسرائيلية عملياتها صباح ٢٤ أكتوبر متجاهلة قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار اعتبارا من السابعة .

وبذلك كانت إسرائيل فى سلسلة متصلة من الانصياع لقرارات مجلس الأمن ثم خرقها .. تستغل تفوق قواتها فى جرعات لإحكام سيطرتها على خطوط مواصلات الجيوش الميدانية مع القاهرة والدلتا .. بل وتتطلع إلى احتلال إحدى أو كلا مدينتى القناة - السويس والإسماعيلية - حتى يرتكز اختراقها للقناة إلى دعامة تستند إليها سياسيا وإعلاميا .. فضلا عن استراتيجيا .

وفى نفس الوقت ، وبينما يتيح لإسرائيل منطلقا لمفاوضاتها السياسية ، عمل الدكتور كيسنجر على استمرار اتصاله بالقيادة المصرية ، وإقناعها بأهمية الدور الأمريكى لكبح جماح إسرائيل .. وفى النهاية بمدى عجز الاتحاد السوفييتى عن تقديم أى مساعدة مؤثرة . وهكذا تبين السوفييت منذ ليلة ٢٣ / ٢٤ أكتوبر أن الأمريكيين لم يكونوا جادين فى الوفاء بالتزاماتهم فى اتفاق موسكو .. وأصبح ذلك الموقف هو المفجر لأزمة ٢٥ أكتوبر ..

□ □ □

كنت قد أمضيت ليلة ٢٣ / ٢٤ أكتوبر بين بعض مساعدىّ فى حديقة قصر عبد المنعم .. بينما تمر أمام ناظرى أحداث شهدتها منذ ربع قرن .. وذكرى أمسيات فى انتظار تقدم القوات الإسرائيلية

من منطقة اختراقها فى العوجة ـ القصيمة ـ أبو عجيلة .. شمالا إلى مدينة العريش ، وخط مواصلات قواتنا الأساسية المنتشرة بين غزة ورفح .. وكأن التاريخ يعيد نفسه ، وكأننا قد نسينا درسه ! .

والليلة .. كانت عناصر فرقتين مدرعتين ـ ربما خسرت جانبا لا يستهان به من دباباتها خلال معارك الأيام الأخيرة ـ تستكمل انتشارها حول مدينة السويس استعدادا لعزلها ثم اقتحامها اعتبارا من الصباح الباكر .

كانت المعركة التى نتوقعها .. معركة السويس .. هى ذروة الصدام خلال هذه الحرب . لم تكن معركة شعب مدينة السويس وحده .. بل كانت معركة شعب مصر ، ولم تكن الهزيمة أو الانتصار فى معركة السويس أمرا يخص شعبها وحده .. بل يمثل هزيمة .. أو انتصار شعب مصر .

ومضى الليل بلا أمل فى نهاية للمعركة . ففى الجبهة كان الجانبان يستعدان لها ، داخل السويس .. ومن حولها . ومع خيوط الفجر الأولى .. كان الهجوم الإسرائيلى يوشك أن يبدأ . ثم جاءت السابعة .. وولت . ولم يتوقف إطلاق النار استجابة لقرار مجلس الأمن الصادر مساء الأمس .

وكان يوم ٢٤ أكتوبر طويلا .. وثقيلا ، بينما تحتدم المعركة . فمنذ الفجر قررت القيادة الإسرائيلية ـ قبل سريان وقف إطلاق النار ووصول مراقبى الأمم المتحدة ـ أن تسارع بالهجوم لاحتلال مدينة السويس التى حولت عنها ترعة المياه الحلوة ، إمعانا فى الضغط عليها .

ولهذا كلف لواءان من ألوية فرقة آدن المدرعة تعززهما ٢ كتيبة مختلطة ـ أحضرتا ضمن وحدات أخرى سحبت على عجل من جبهة الجولان ـ باقتحام مدينة السويس من الشمال والغرب ، على أن يسبق الهجوم قصف الطيران والمدفعية لعدة ساعات لتحطيم الروح المعنوية للمدافعين .

وفى قلب النار والدخان بدأ اقتحام المدرعات والمشاة للمدينة ، فى وجه مقاومة وحدات من الفرقة ١٩ تؤيدها فئات شعبية ، استطاعت لساعات تعطيل الهجوم المدرع وتشتيت الوحدات المشاة المصاحبة له وإنزال خسائر فادحة بها . إلا أن العناصر الأمامية للوائين بلغت فى النهاية وسط المدينة .

وتعجز الكلمات عن وصف القتال الذى دار بين المدرعات والعربات المدرعة من ناحية .. والرجال والأطفال المسلحين بالايمان والحماس ، وبأسلحة خفيفة لا ترقى إلى مستوى تسليح الوحدات المهاجمة .. فى قتال امتد فى الشوارع ، وبين المبانى وفى داخلها .. حيث يتشبث الإسرائيليون بمواقعهم .

وأمام حجم الخسائر فى الأفراد والمعدات .. قرر الجنرال آدن أن يفض الاشتباك داخل السويس قبيل غروب شمس ٢٤ أكتوبر .

وعندما جلسنا إلى مائدة الإفطار .. كانت المعركة توشك أن تنتهى ، ويسود السكون جبهة

القتال ، وقد أعيا الجهد المقاتلين . وتراجعت القوات الإسرائيلية الأساسية من أطراف المدينة .. ولحقت بها بعد منتصف الليل الوحدات المحاصرة فى قلب المدينة .. بعد أن نجحت فى التسلل عبر جماعات القتال المصرية .

كانت القوات الإسرائيلية قد استنفدت كل طاقتها .. ولم يعد متوقعا أن تبذل جهدا آخر . كانت قد تجاوزت حدود قدراتها ، ولم تعد على استعداد لمواصلة اقتحام المدينة والقبول بالمزيد من الخسائر .. بينما تشن هجماتها على حائط البشر المدافع عن مدينة السويس .

و خلال الليل .. وتوقعا للانتصار ، بعث المراسلون المرافقون للقوات المهاجمة أن مدينة السويس قد أصبحت « تقريبا » تحت سيطرة الإسرائيليين . **ولكن القيادة الإسرائيلية اضطرت خلال يوم ٢٥ إلى نفى النبأ ، والاعتراف بأن قواتها « فى ضواحى مدينة السويس » وأنها لا تسيطر على المدينة .. « إننا نحاصرها ولكننا لسنا بداخلها » .**

ولقد كانت معركة السويس نقطة تحول .. بلا أدنى شك . ولكننا وسط غبار المعركة .. كانت تعوزنا القدرة على تقييم أهميتها ، ومن ثم استثمارها .

□ □ □

خلال يوم ٢٤ أكتوبر .. كان هدف الرئيس السادات وقف الهجوم الإسرائيلى لاحتلال مدينة السويس ، وإرغام إسرائيل على الالتزام بقرارى مجلس الأمن يومى ٢٢و ٢٣ أكتوبر بوقف القتال و « العودة » إلى خطوط ٢٢ أكتوبر .

وعلى هذا ، ففى الصباح بعثت برسالة إلى الدكتور كيسنجر أبلغه فيها بخرق إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٣٣٩ بوقف القتال اعتبارا من السابعة صباحا . وفى رسالة لاحقة ، أعاد الرئيس اتصاله بالرئيس الأمريكى ، يطالبه بالوفاء بما وعد به حول التزام إسرائيل بوقف إطلاق النار ، وذلك بالتدخل « على الأرض » لإجبارها على ذلك . وأضاف الرئيس أن انتهاكات إسرائيل تخلق تطورات خطيرة تؤثر على إمكانات تحقيق تسوية سياسية نهائية .

وفى نفس الوقت ، وبينما تدور معركة السويس .. واصل السوفييت ضغطهم على الإدارة الأمريكية ومطالبتها بالوفاء بتعهداتها والإفادة عن الخطوات التى ستتخذها لضمان التزام إسرائيل المحدد والفورى بقرارى مجلس الأمن ٣٣٨ و ٣٣٩ . **ودعما لموقفهم .. توقفت عمليات النقل الجوى إلى مصر وسوريا . واعتبر ذلك تمهيدا للقيام بعملية نقل عدد من الفرق المحمولة جوا اعتبارا من صباح ٢٥ أكتوبر . وعلاوة على ذلك رفعت درجة التأهب لقوات ألمانيا الشرقية وجرى تعزيز الأسطول الخامس فى شرق البحر الأبيض .**

إلا أن رد فعل الولايات المتحدة لم يكن ايجابيا . ففى رسالته للرئيس السادات قال الرئيس الأمريكى إنه أصدر تعليماته للدكتور كيسنجر لإبلاغ إسرائيل أن مواصلة العمليات الهجومية ستكون لها نتائج خطيرة على العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية . وأضاف بأن إسرائيل أجابت بأن قواتها

تقف موقف الدفاع بينما يشن الجيش الثالث الهجمات . واستطرد نيكسون أنه يستحيل معرفة الحقيقة .. مؤكدا معارضته لأى عمليات هجومية إسرائيلية ، ومناشدا الرئيس وقف أى عمليات عسكرية مصرية . وأخيرا أشارت الرسالة إلى اتصالات سيجريها كيسنجر بنا حول « **دبلوماسية ما بعد الحرب** » .

ولم ألبث أن تلقيت من الدكتور كيسنجر فى المساء موافقته على دعوة الرئيس له (منذ ٢١ أكتوبر) لزيارة مصر ، وأنه يقترح لها يوم ٧ نوفمبر لمراجعة الموقف وللإتفاق على « **إجراءات لتحقيق تسوية دائمة** » . ومع إبلاغه بموافقتنا على اقتراحه ، فقد أشرت إلى أن « توفير الجو الملائم للزيارة » على نحو ما يأمل ، إنما يتوقف على جهودهم لإلزام إسرائيل بتطبيق قرارى مجلس الأمن ٣٣٨ و ٣٣٩ .

□ ثالثا :
مصر تجدد دعوتها ..

ولم يلبث الرئيس نيكسون أن بعث برسالة « يستجيب » فيها للاقتراح المصرى . فقد وافقت إسرائيل على السماح للملحقين العسكريين الأمريكيين فى تل أبيب ، بالتوجه إلى منطقة القتال للتحقق من تنفيذ التعليمات بوقف إطلاق النار ، وذلك على أساس مؤقت وإلى أن يصل مراقبو الأمم المتحدة للمنطقة . وطلب نيكسون إبلاغ قواتنا بذلك .

وفى رسالته للرئيس نيكسون فى مساء ٢٤ أكتوبر ، وافق الرئيس على أن تستقبل مصر فورا مراقبين أو قوات أمريكية لتنفيذ قرار مجلس الأمن . ورغبة فى تحقيق التوازن بين القوتين الأعظم ، فقد قام بإحاطة الاتحاد السوفييتى علما بما يدور بين مصر والولايات المتحدة ، حتى يتخذ السوفييت إجراءات مماثلة لما اتفق عليه .. **وفى نفس الوقت قررت مصر طلب عقد اجتماع مجلس الأمن للنظر فى إرسال قوات سوفييتية وأمريكية إلى الشرق الأوسط .**

إلا أن هذا التطور كان مثيرا للأمريكيين . فلم يكونوا يرضون الآن وبعد أن تحقق لهم إضعاف نفوذ السوفييت فى العالم العربى ، أن يصبحوا أداة دعوتهم ـ على قدم المساواة ـ إلى عمل عسكرى مشترك فيما بينهما ضد حليف أمريكى لحفظ السلام فى المنطقة . فمثل هذا الإجراء يقنن الوجود السوفييتى ويدعم نفوذ الاتحاد السوفييتى ، ويعزز من يسميهم الأمريكيون « العناصر الراديكالية » فى المنطقة ، ويخيف « القوى المعتدلة » فى العالم العربى ويضعف ثقتها فى الولايات المتحدة .

وعلى هذا اتخذ الموقف الأمريكى طريق المواجهة ، فوجه الرئيس نيكسون رسالة للرئيس السادات حول ما تردد عن تقدم مصر بمشروع قرار لمجلس الأمن بطلب إرسال قوات عسكرية إلى الشرق الأوسط تضم قوات أمريكية وسوفييتية ، واعتراض الولايات المتحدة للأسباب التالية :

- صعوبة تجميع قوة عسكرية خارجية كافية ومؤثرة يكون لها نفس الوزن كما للقوات المتحاربة فى الشرق الأوسط .
- أن دعوة القوتين الأعظم سيمهد لمرحلة غاية فى الخطورة فى مجال التنافس بين القوى الكبرى فى المنطقة .
- فى رأى الولايات المتحدة أن التنفيذ الفعال لوقف إطلاق النار يكون عن طريق تحرك سريع لمراقبى الأمم المتحدة .
- حرص الولايات المتحدة على تجنب مواجهة غير ضرورية لن تؤدى إلا إلى مزيد من الخطورة والتعقيد لهذا الموقف المتأزم .

وفى ليلة ٢٤ / ٢٥ أكتوبر ، تقدم الدكتور الزيات رسميا إلى مجلس الأمن بطلب مصر إرسال قوات أمريكية ـ سوفييتية إلى منطقة السويس . وكان المندوب السوفييتى على استعداد لتأييد هذا المطلب . كما أبلغ الاتحاد السوفييتى واشنطن بذلك ، مطالبا بإرسال قوات مشتركة على نحو عاجل إلى المنطقة لتطبيق قرار وقف إطلاق النار ولضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن . وتضمنت رسالة السوفييت استعدادهم لبحث اتخاذ إجراء منفرد إذا ما وجد الأمريكيون استحالة مشاركتهم .. **حتى لا تصبح إسرائيل هى « الحكم »** .

ورفضت الولايات المتحدة مطلب مصر وموقف الاتحاد السوفييتى .

وفى صباح ٢٥ أكتوبر ، بعث الرئيس نيكسون إلى الرئيس السادات ليبلغه رفضه للاقتراح السوفييتى ، وتحذيره من حدوث مواجهة بين القوتين الأعظم فوق الأراضى المصرية ، كذلك عدم تنفيذ المبادرة الدبلوماسية الأمريكية التى ستبدأ بزيارة كيسنجر للقاهرة .. اذا ما كان السوفييت يشتركون عسكريا على أراضى مصر . وفى النهاية ، ناشد الرئيس بأن « لا ينسف هذه اللحظة » .. مؤكدا أن الولايات المتحدة ستستخدم نفوذها لتنفيذ (إسرائيل) أقصى ما يمكن فى مراعاة قرار مجلس الأمن .

وعند انتصاف نهار ٢٥ أكتوبر ، أصبح متداولا دوليا الإجراءات التى اتخذتها الولايات المتحدة خلال ليلة ٢٤ / ٢٥ أكتوبر لتعزيز رفضها .. ومن بينها رفع درجة الاستعداد فى جميع القيادات العسكرية ووضع الفرقة ٨٢ فى حالة التأهب وتعزيز الأسطول السادس بمجموعة حاملة طائرات ، ثم تحريك القاذفات ب ٥٢ من قاعدتها فى جوام إلى الولايات المتحدة .

وعلى المستوى الدبلوماسى ، طرحت الولايات المتحدة اقتراحا بإسهامها فى قوة دولية للإشراف على الهدنة ، تضم أفرادا غير محاربين وعلى أساس مؤقت ، وتكون مهمتها الوحيدة توفير المعلومات التى تتعلق بالتزام الطرفين بشروط وقف إطلاق النار .. دون الإشارة إلى الالتزام بالعودة إلى خط ٢٢ أكتوبر .

واستجابة لهذا الموقف ، قرر الرئيس الاكتفاء بتواجد قوات دولية . وعلى هذا فبعد ظهر ٢٥ أكتوبر ، بعثت للدكتور كيسنجر برسالة أعربت فيها عن تقديرنا بعدم كفاية اقتراحهم بإرسال

الملحقين العسكريين الأمريكيين إلى الجبهة ، وأننا نعتقد بأن خير ضمان هو استخدام قوة مشتركة روسية ـ أمريكية . أما وقد رفضوا هذا الإجراء **فإن مصر ستطلب من مجلس الأمن تشكيل « قوة دولية » لإرسالها إلى المنطقة .**

وتلت رسالتى رسالة بعث بها الرئيس ردا على رسالة الرئيس نيكسون وضمنها تفهمه للاعتبارات التى طرحها الرئيس نيكسون بشأن القوات المشتركة ، وأنه لهذا قد طلبت مصر إلى مجلس الأمن إرسال قوات دولية تشكل من قوات الدول الأعضاء ، بإستثناء الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، على أن ترسل للمنطقة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن . ثم أعرب الرئيس عن الأمل فى أن يسهم ذلك فى تمهيد الطريق أمام إجراءات تتخذ نحو تنفيذ قرار ٢٢ أكتوبر .

وفى رده أعرب الرئيس نيكسون عن ثقته فى أن ذلك سيدعم وقف إطلاق النار ، ويفتح الطريق أمام المفاوضات لسلام دائم وعادل فى المنطقة . وختم رسالته بأنهم يودون القيام بدور نشيط يبدأ بزيارة كيسنجر للقاهرة فى ٧ نوفمبر .

وفى مساء ٢٥ أكتوبر صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠ ، **على أساس مشروع تقدمت به الدول غير المنحازة ، بزيادة عدد مراقبى الأمم المتحدة وإنشاء فورى لقوة طوارىء دولية تحت سلطة مجلس الأمن ، وتأكيد قراره بعودة القوات إلى خطوط وقف إطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر .**

وأخيرا بعث إسماعيل فهمى القائم بأعمال وزير الخارجية بتوجيه من الرئيس ، رسالة تفيد بأن مصر لا تريد ولا تحتاج إلى مراقبى القوتين الأعظم . وهكذا حسم أمر المشاركة السوفييتية ـ الأمريكية . ولكن بقيت أزمة الجيش الثالث ومدينة السويس دون حل ، وأضحى من الثابت أن تنتظر هذه المشكلة حلا لا يرتبط بالقرار الدولى ، وإنما يتوقف بالدرجة الأولى على نتيجة زيارة الدكتور كيسنجر للقاهرة وقدر اقتناع القاهرة بالدور الأمريكى « المنفرد » .

□ رابعا :

٢٦ ـ ٢٩ أكتوبر ، وجها . . لوجه

وخلال الأيام القليلة التالية ، بذلت إسرائيل جهودا خارقة من أجل حسم موقف الجيش الثالث . فلم تكن على استعداد « لابتلاع » المفاجأة المذهلة التى تحققت يوم ٦ أكتوبر ، والقبول بالخسائر التى لحقت بقواتها البرية والجوية . . ومن ثم كان عزمها على مواصلة الضغوط على جبهة السويس والجيش الثالث .

ولكن إسرائيل كانت تخشى ـ أو لا تستطيع ـ تحقيق ذلك بعمل عسكرى مباشر . فقد كانت تقدر أن أزمة تتصل بمصير الجيش الثالث سوف تستثير القتال على طول الجبهة كلها ، مما يعنى زيادة التوتر بين القوتين الأعظم . كما كانت الولايات المتحدة تقدر أن اتصالاتها بمصر من خلال

المفاوضات الأخيرة توشك أن تحقق نجاحا ملحوظا . . ولم تكن على استعداد للمغامرة بعلاقاتها العربية .

ولهذا فلقد لجأت إسرائيل إلى تثبيت سيطرتها على طرق إمداد الجيش الثالث وبخاصة طريق القاهرة ـ السويس ، والضغط على مدينة السويس ، مع تعطيل إمدادها والجيش الثالث بالمواد الطبية والمؤن غير الحربية ، حتى ينفد ما لديهما من مؤن . . ويرغما على التسليم . ومن ثم جاءت مماطلتها لبضعة أيام وتعطيلها وصول القوات الدولية إلى المنطقة الأمامية تنفيذا لقرارات مجلس الأمن .

وخلال يومى ٢٥ و ٢٦ أكتوبر استمرت اتصالاتنا بواشنطن بهدف الاتفاق على إرسال مواد طبية للجيش الثالث . ولتعزيز طلبه ، فقد حذر الرئيس من أن استمرار الموقف الإسرائيلى سوف يؤثر على زيارة الدكتور كيسنجر للقاهرة « **التى نعد لها مقترحات نرجو أن تكون نقطة تحول نحو إقامة سلام نهائى . .** » ، كما حذر من أن يضطر إلى اتخاذ تدابير ـ تحتمها مسئوليته ـ لفتح طرق إمداد الجيش الثالث .

وفى مساء ٢٦ أكتوبر بعث الدكتور كيسنجر باسم الرئيس الأمريكى رسالة حول اقتراحين بعث بهما إلى إسرائيل :

- **الأول** : دعوة المراقبين الدوليين للتوجه فورا إلى نقاط بين الجيشين المصرى والإسرائيلى لمراقبة تطبيق قرار وقف إطلاق النار .
- **الثانى** : السماح بمرور قولات أطعمة ومياه وأدوية إلى السويس والجيش الثالث .

وأوضح كيسنجر فى رسالته أن الأمر يتطلب بضع ساعات . وأعرب عن الرجاء بأن نتجنب أى إجراء « لا يمكن الرجوع عنه » ، كما أشار إلى زيارته القادمة للقاهرة التى يأمل « أن تمثل علامة على الطريق نحو تسوية دائمة وعادلة » .

إلا أن إسرائيل لم تكن على استعداد للاستجابة إلى المساعى الأمريكية ، بل بادرت بشن هجمات جوية وبرية ضد مواقع الجيش الثالث على أمل إضعاف قدراته على المقاومة واستنفاد احتياطياته .

وعلى ذلك أرسل الرئيس السادات رسالة أخرى إلى الرئيس الأمريكى ، مشيرا إلى أن ضمانات الولايات المتحدة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن يتم تحديها من جانب إسرائيل . وفى نفس الوقت أجرى وزير الخارجية الدكتور الزيات اتصالات فى مقر الأمم المتحدة بغرض الدعوة إلى اجتماع لمجلس الأمن ، مؤكدا أن الجيش المصرى لن يستسلم وأن مصر ستكون مضطرة للعمل الانفرادى ، وأنها الآن « **تقف فى مفترق الطرق** » .

وفى الوقت الذى بدأ فيه اجتماع مجلس الأمن ، **وصلتنى فى الثالثة والنصف فجر ٢٧ أكتوبر رسالة من الدكتور كيسنجر تتضمن قبول إسرائيل إجراء مباحثات مباشرة مع مصر حول « كيف**

يمكن حل هذه المشكلة (وقف إطلاق النار والإمداد) » ، وأن تحدد مصر مكان وتوقيت الاجتماع ورتبة ممثل مصر فى المباحثات .

وفى قصر الطاهرة ، اتخذ الرئيس قراره بالموافقة على الاجتماع ، وتعيين اللواء محمد عبد الغنى الجمسى ممثلا لمصر . وفى رسالتى لواشنطن اقترحت الساعة الثالثة مساء ٢٧ أكتوبر موعدا للقاء يتم عند الكيلو متر ١٠١ على طريق القاهرة ـ السويس ، تحت اشراف الأمم المتحدة « لمناقشة الاعتبارات العسكرية لتطبيق قرارى مجلس الأمن ٣٣٨ و ٣٣٩ » . وأن يسمح بمرور قول واحد من الإمداد غير العسكرى إلى الجيش الثالث تحت إشراف الأمم المتحدة والصليب الأحمر .

وبعد ظهر ٢٧ أكتوبر ، أبلغنى الدكتور كيسنجر بموافقة إسرائيل على الاقتراح المصرى . وعلى ذلك صدرت التعليمات للواء الجمسى وجماعته السياسية / العسكرية بالتوجه فى الموعد المحدد . . لأول اجتماع مصرى ـ إسرائيلى مباشر .

ولكن إسرائيل ظلت تأمل حتى اللحظة الأخيرة أن يتحقق حسم موقف الجيش الثالث . وعلى هذا فقد راحت تعطل اجتماعها بالوفد المصرى . وفى النهاية اجتمع وفدا مصر وإسرائيل فى الواحدة والنصف من صباح ٢٨ أكتوبر .

وبينما اجتمع وفدا البلدين ، قامت القوات الإسرائيلية فى صباح ٢٨ بآخر محاولة لاقتحام مدينة السويس . وفشل الهجوم . . نتيجة المقاومة الباسلة لجماهير السويس ، المدعمة برجال الشرطة ووحدات الجيش العامل . وعند الظهر . . توقفت العمليات الحربية .

ووصلت مقدمة قوات الأمم المتحدة إلى السويس . .

وخلال يوم ٢٩ أكتوبر ، بلغ القول الإدارى المرسل للجيش الثالث غايته . . وبلغت الأزمة نهايتها . .

الرئيس وحيدا

كان لكلمات السفير الفرنسى يوم ٢٠ أكتوبر حول « تصدع » الجبهة المصرية ، وقع شديد فى نفسى . . فحتى هذه اللحظة كانت معلوماتى عن حجم وعمق الاختراق الإسرائيلى محدودة . . وكنت دائما بادى الثقة أمام مساعدىّ بقدرة قيادتنا العامة على استعادة السيطرة على الموقف . . فقد كنت أظن أنه مازال لديها من القدرات القتالية الفائضة ما يمكنها من فرض الاستقرار فى الجبهة ، حتى إن لم تتمكن من إعادة الموقف إلى ما كان عليه قبل الهجوم الإسرائيلى المضاد .

إلا أن القرار المفاجىء للرئيس بقبول وقف إطلاق النار فى فجر ٢١ أكتوبر غير المقترن بانسحاب إسرائيلى ، أكد لى اقترابنا من نقطة الخطر . . ومن ثم رغبة الرئيس أن يسبق الأحداث . . وفى مساء ٢٢ أكتوبر ـ ولم تكن دقائق قد مرت على وقف إطلاق النار ـ بدا الرئيس واثقا من النجاح ، بتحقيق وقف إطلاق النار وضمان القوتين الأعظم لتنفيذ قرار مجلس الأمن ،

وبذلك يتحقق الحفاظ على الاختراق الإسرائيلى داخل دائرة منطقة الدفرزوار . . على نحو لا يمثل تهديدا أو مزية عسكرية ، إن لم يكن « مصيدة » للقوات الإسرائيلية .

وأظننا جميعا قد شاركنا الرئيس تقييمه للموقف . . فلم يدرك أحدنا - **فى غيبة معلومات كاملة عن الموقف العسكرى - أن إسرائيل فى مساء ٢٢ أكتوبر كانت تقترب بسرعة من تحقيق نتائج على جانب كبير من الأهمية الاستراتيجية** . . وعلى هذا فلم تكن لتحفل بتنفيذ قرار يحرمها من استغلال موقف لمصلحتها . فهى لم تفعل ذلك فى عام ١٩٤٨ . . وأكدت أسلوبها هذا فى عام ١٩٦٧ . **وفى مساء ٢٢ أكتوبر كانت الإسماعيلية والسويس فى متناول يدها .**

وأدركت خلال اليوم التالى . . ولم تكن قد مضت غير بضع ساعات على استئناف القتال . . **أن الزمام قد أخذ يفلت من بين أيدينا . فلم يعد بمقدورنا الآن منع القوات الإسرائيلية من قطع أو تهديد مواصلات الجيشين الميدانيين مع الدلتا . . وإرغام أحدهما أو كلاهما خلال أيام على التسليم . إلا أن صمود المدينتين كان بارقة الأمل التى أضاءت الظلمات التى كانت تتراكم من حولنا . وكانت هزيمة المدرعات الإسرائيلية داخل مدينة السويس عملا له مغزاه العميق .**

كان مغزى الفشل الإسرائيلى يوم ٢٤ أكتوبر ، والذى غاب عنا وسط تلاحق الأحداث ، هو أن القوات الإسرائيلية رغم تفوقها الساحق برا وجوا كانت قد بلغت حدود طاقتها وقوة تحملها فى مواجهة الإنسان الأعزل إلا من إيمانه . . ولم تعد قادرة على مواصلة ضغطها ، مما يمكن أن يتحطم معه ما تبقى من صلابتها . وثبت بذلك مرة أخرى أن الجيش الإسرائيلى ليس « غير قابل للهزيمة » . وفى نفس الوقت ومن أجل تحقيق هذا الاختراق ، كانت القيادة الإسرائيلية قد تجاوزت حدود الأمن فى شرق القناة . فلم يكن لها أمام الجيشين الثانى والثالث من القوات ما يمكنها من تثبيتهما . . **لو أنهما قررا تنشيط عملياتهما الدفاعية الإيجابية .**

ومثل هذا الموقف ، كان من الضرورى أن يمثل « المفجر » لطاقة مصرية جديدة . . ولأمل متجدد . . فى تحقيق الاستقرار على الجبهة واستعادة المبادرة .

□ □ □

ولكن الرئيس كان وحيدا . .

وكان هو الذى اختار أن يواجه الموقف وحده . لقد اتخذ وحده من قبل قرارات مصيرية متعددة . . وربما لم يجد ضرورة الآن ، وحدة الأزمة تتصاعد ، أن يدعو رفاقه ومعاونيه . . واختار أن يجتاز الأزمة وحده .

ولقد أراد أن يكون صاحب النصر . . عندما ننتصر . .

وهو الآن يرفض إلا أن يكون المسئول عن نتائج تحول المعركة . . بينما كنت أظن أن هذه الساعات الحرجة التى نمر بها . . هى بالضبط الظروف التى من أجلها بنى تنظيم « الأمن

القومى » . . لكى يدعى ليتحمل مسئولياته ويعاون على اتخاذ القرارات المصيرية . فلقد كان الموقف يتطلب « تفويضا » جديدا .

ولكن طالما قرر الرئيس أن يتحمل النتائج . . فلم تعد هناك حدود لما يمكن أن يذهب إليه من أجل أن يحقق نصرا . . أو يمنع هزيمة .

كانت رسائله إلى واشنطن وموسكو خلال ٢٣ و ٢٥ أكتوبر تعكس قدر الصعاب التى نمر بها . فلقد كان مصير مدينة بأسرها وجيش ميدانى . . بل ومصير أمة . . معلقا بخيط رفيع .

□ □ □

ولقد بدأت المأساة منذ مساء ١٥ أكتوبر . . وتأكدت اعتبارا من ١٦ أكتوبر . ثلاثة اعتبارات عجلت بهذه النتيجة . . **ثلاث قوى ضاغطة لم تقحم فى المعركة فى اللحظة المناسبة** . . بل جاء دورها ومصير المعركة يتأرجح فى الميزان :

□ **الأولى ـ وهى القوة العسكرية العربية** ، وخاصة على جبهة سوريا ، والتى جاءت بعد أسبوع من نشوب القتال ، فى لحظة بدء تحول مصير المعركة . . دون إعداد كاف مسبق لإقحامها ، الأمر الذى أفقدها جانبا هاما من فعاليتها .

□ **الثانية ـ وهى القوة الاقتصادية العربية** ، والتى لم تمارس ضغوطها حتى يوم ٢٠ أكتوبر ، أى بعد أسبوعين من بدء القتال .. ومع ذلك فقد ظلت دون مستوى الفعالية المؤثرة ، فضلا عن بطء الآثار الناجمة عن العمليات الاقتصادية .

□ **الثالثة ـ وهى القوة السوفييتية العسكرية والسياسية** ، وربما كنا مسئولين بقدر مسئولية السوفييت عن عدم إقحامها فى التوقيت وبالتنسيق الصحيح ، فلقد بدأنا الحرب بالنذر اليسير من التفاهم المشترك من منطلق علاقات تداعت منذ منتصف ١٩٧٢ ، واكتفينا قبيل الحرب بإنذار السوفييت بنشوبها . . وكان هذا القدر اليسير من المعلومات غير كاف كأساس للتنسيق بين السوفييت ومصر .

ولهذا فقد اقترب السوفييت من الحرب فى تردد . . فرضه خوفهم على الوفاق وخوفهم من إنتكاسة عربية أخرى . ومن هنا كان تساؤلهم حول وقف إطلاق النار فتوصيتهم بذلك ثم إصرارهم عليه . . خاصة وقد بدت علامات إنهاك سوريا . . واستنفاد طاقة مصر ، حتى مجىء اليكسى كاسيجين إلى القاهرة بعد عشرة أيام من نشوب الحرب .

ولكن مهمة كاسيجين . . لم تكن مهمة ناجحة .

فلم يواجه كاسيجين مهمته الدبلوماسية ـ العسكرية الدقيقة . . على نحو يعكس بدقة ظروف المعركة السريعة الدائرة . . وأمام بداية تحول خطيرة . فامتدت المهمة أكثر من ستين ساعة ! . . كانت كل ساعة منها تقربنا من حافة الخطر ، قبل أن يعود كاسيجين لموسكو بمشروع تسوية كان قد فات وقت صلاحيته .

وأخيرا . . جاء السوفييت فى يومى ٢٣ و ٢٤ أكتوبر ليلقوا بثقلهم فى الحرب . ولكن خطوط الاتصال بيننا لم تكن تستطيع الاستجابة لضرورات وحاجات تنسيق المواقف . كنا نخوض معركة سياسية وعسكرية ذات إيقاع عال . . **وكانت الساعات والدقائق ثمينة من أجل كسب المعركة . . واستطاع الأمريكيون أن ينفذوا من ثغرة افتقارنا للتنسيق وأن يستغلوا أزمة مدينة السويس والجيش الثالث . . والتهديد باحتمالات الصدام النووى على أراضينا ، ثم الوعد بإمكان استخدام نفوذهم لدى إسرائيل « لتنفيذ أقصى ما يمكن فى مراعاة قرار (وقف إطلاق النار) » .**

وتراجعت مصر يوم ٢٥ أكتوبر عن طلب قوات مشتركة لتنفيذ القرار . وتراجع السوفييت . . فلم يعد هناك سند لمبادرتهم .

□ □ □

ورغم انتصار شعب السويس مدعما من الجيش الثالث ، كان عيد الفطر حزينا ، فقد جاء بينما تأكد حصار المدينة وإصرار إسرائيل - تدعمها الولايات المتحدة - على عدم الانسحاب من مراكزها ..

وانتهى العيد .. قبل أن يصل أول « قول إدارى » إلى المدينة المحاصرة ، وكأن إسرائيل تريد أن تسجل « ثأرها » ليوم « كيبور » ! .

وابتداء من هذا اليوم .. تأكدت هيمنة الولايات المتحدة السياسية والعسكرية على قضية الشرق الأوسط ..

ومن هنا ولأعوام قادمة .. ستظل الولايات المتحدة هى المهيمنة على مسار الأحداث فى المنطقة .

□ □ □

١٦ مقدمات السلام

محاور التقدم

فى نهاية شهر أكتوبر ، كنا نشتبك فى مباحثات على ثلاثة محاور بهدف تحقيق السلام :

١ ـ **ففى القاهرة** ، بدأت مباحثات مصرية ـ سوفييتية ، كان محورها الأساسى الاتفاق على ترتيبات عقد مؤتمر السلام الدولى ، الذى نوه عنه قرار مجلس الأمن ٣٣٨ فى ٢٢ أكتوبر تحت إشراف القوتين الأعظم .

٢ ـ **فى واشنطن** ، بدأت مباحثات مصرية ـ أمريكية ، كان محورها الأساسى تحقيق اتفاق محدود « لفض الاشتباك » يتضمن ترتيبات تحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة السويس إلى شرق القناة .

٣ ـ **وعند الكيلو متر ١٠١** على طريق القاهرة ـ السويس ، بدأت مباحثات مصرية ـ إسرائيلية على المستوى العسكرى ، وكان هدفها الأساسى بحث الاجراءات العملية لتأكيد وقف إطلاق النار وإمداد السويس والجيش الثالث .

ومن قبل بداية حركتنا ، اتخذ الرئيس قرارا بتغيير جوهرى ، عين بمقتضاه الدكتور الزيات ـ فور وصوله للقاهرة قادما من نيويورك ـ مستشارا للرئيس وعين إسماعيل فهمى وزيرا للخارجية ، بينما كان يستعد فى واشنطن لكى يبدأ جولة مباحثات مع الدكتور كيسنجر . **ولم أكن أقدر للتغيير مبررا معينا ، فقد كان تقديرى للدكتور الزيات يرشحه فى نظرى للمهام المعقدة المستقبلة .**

□ □ □

ولقد كان اتجاه الرئيس السادات العمل على المحاور الثلاثة تعبيرا عن رغبته فى دفع عجلة التسوية السياسية على أكثر من طريق ، حتى يمكن الحفاظ على المبادرة والقدرة على المناورة وتجنب احتمالات الفشل . **لقد كان يميل إلى الأخذ بالرأى القائل بأن دور السوفييت من حيث استخدام القوة كاد ينتهى ، وأن دور الولايات المتحدة من حيث العمل السياسى قد بدأ** . إلا أنه كان يتحرك على هذا الأساس بحذر شديد ، فلم تكن الولايات المتحدة قد برهنت إيجابيا على مدى استعدادها للتعاون ، رغم إنها بدأت تبرز باعتبارها القادرة على دفع الأمور نحو تسوية سياسية من خلال علاقاتها بإسرائيل .

كما كان يقدر أيضا أن استمرار ارتباط مصر بالاتحاد السوفييتى يمكن أن يصبح عاملا معوقا لحركة الولايات المتحدة . فلم تكن بعد على استعداد للتقدم نحو تسوية جوهرية حتى تتأكد من انتزاع مصر من دائرة النفوذ السوفييتى والعودة بها إلى مجال القوى الغربية . وفى آخر « لقاء عمل » مع الرئيس فى أوائل يناير ١٩٧٤ فى أسوان ، أجبته حول تساؤله بقولى « **أظن أمريكا تريد تحقيق تسوية سياسية عبر فترة زمنية ممتدة تستطيع خلالها أن تحقق أهدافها** .. » .

وكان طول أمد التسوية ضروريا من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية ، **ليتيح للولايات المتحدة أن تحل تدريجيا محل السوفييت باعتبارها القوة التى تحظى بالمركز المتميز فى السياسية المصرية ، ثم لتطمئن إسرائيل إلى أن أهداف السلام مع مصر قد توطدت واستقرت على امتداد ساحة العلاقات الثنائية بينهما .**

ومنذ نوفمبر ١٩٧٣ ، استقر رأى الرئيس على الأخذ بالاستراتيجية الأمريكية ، والتى أدت إلى تراجع دور مؤتمر جنيف لتحقيق التسوية الشاملة للنزاع العربى ـ الإسرائيلى ، ومن ثم استبعاد الاتحاد السوفييتى كشريك فى التسوية السياسية .. وتقليص دوره كعامل مؤثر فى اتجاهات السياسية الخارجية لمصر وتطور بنائها الداخلى .

واستغرقت مسيرتنا إلى السلام ثمانية أعوام (٧٤ ـ ١٩٨٢) ، تحقق خلالها الانسحاب النهائى من الأراضى المصرية .. تقريبا ، عبر مرحلتين طويلتين :

- ☐ **الأولى** :استغرقت عامى ٧٤ , ١٩٧٥ وتضمنت تحقيق اتفاقيتى فض الاشتباك الأولى والثانية . واستنفد ذلك كل النتائج المترتبة على حرب أكتوبر .
- ☐ **الثانية** : واستغرقت أعوام ٧٧ ـ ١٩٨٢ ، ابتداء بزيارة القدس وانتهاء بتوقيع اتفاقية كامب دافيد ومعاهدة السلام .. والانسحاب النهائى فى ابريل ٨٢ .

ومنذ نوفمبر ، ومع إبرام اتفاقية النقاط الست ـ التى أفسحت المجال لإمداد مدينة السويس والجيش الثالث بحاجاتهما المعيشية ـ تراجع إسهامى فى المهام التى أصبح على قيادتنا السياسية الاضطلاع بها . وفى منتصف فبراير ١٩٧٤ غادرت مكتبى فى قصر عابدين ، **وانتهت مهام « مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى »** .

المباحثات المصرية ـ السوفييتية ، القاهرة

منذ ٢٤ أكتوبر عبر الرئيس فى لقاء له بالسفير السوفييتى ، عن ضرورة إيفاد شخصية سياسية من موسكو للتشاور حول خطوات المستقبل . . وفى نهاية أكتوبر ، وصل الرفيق فاسيلى كوزنتسوف النائب الأول لوزير الخارجية للقيام بهذه المشاورات . ومن جانبنا ، فقد كلفت بإدارة المباحثات مع الوفد السوفييتى .

كان الأساس الإستراتيجى لموقفنا هو ضرورة تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٣٣٨ و ٣٣٩ بوقف إطلاق النار وعودة القوات الإسرائيلية إلى خط ٢٢ أكتوبر ، ليتحقق فتح الطرق البرية الموصلة إلى مدينة السويس ومواقع الجيش الثالث شرق القناة . وبعد تحقيق هذا الهدف يمكن عندئذ التباحث حول التسوية السياسية العامة . وكان تقديرى أنه بدون هذه المرحلة الأولى ، فسوف تجرى المباحثات السياسية فى ظروف تضعف من مركزنا التفاوضى وترغمنا على تقديم تنازلات واسعة النطاق .

ولقد كان من الطبيعى أن يجتمع كوزنتسوف بالرئيس قبل أن تبدأ مباحثاتنا . ولم أكن أشك فى أن شخصية هذا الرجل سيكون لها انعكاسها على علاقاته بالرئيس ، ومن ثم على علاقات البلدين . فهو من ذلك الطراز من الرجال الذين يتميزون بالصلابة بوجهه الجامد وحديثه الحاد القاطع وعاطفته الباردة . وربما لم يكن كوزنتسوف يدرك تماما الظروف التى كنا نمر بها وقد خرجنا من قتال مرير ونحن مرهقين . . أو مغزى سيطرة إسرائيل على خطوط مواصلات السويس والجيش الثالث . ولهذا . . لم يكسب ثقة الرئيس ، أو يتوصل معه إلى خطة عمل يلتزم بها الطرفان . **ولعله كان من الأوفق أن يبعث السوفييت بوزير خارجيتهم أندريه جروميكو فى هذه المرحلة ، خاصة وقد أعلن أن الدكتور كيسنجر سيزور القاهرة لكى يتوصل معنا إلى اتفاقات جوهرية حول خط العمل المستقبل وحول علاقات البلدين** . كما كان الالتزام بوقف إطلاق النار لا يزال « **هشا** » بحيث يحتمل كسره والعودة إلى القتال مرة أخرى ، من أجل فتح الطريق إلى الجيش الثالث . . وكان من المحتم أن يورط ذلك القوتين الأعظم .

□ □ □

تحدث كوزنتسوف إلى الرئيس طويلا حول علاقات البلدين ـ وكأنه يدرك أننا نقف عند مفترق الطرق ـ فوصفها بأنها ذات أبعاد متعددة ورحبة ، وأن التطورات قد أوضحت الأصدقاء من الأعداء .

وأثنى كوزنتسوف على « **ثبات خط الرئيس السادات** » ، ونقل تقديرهم فى موسكو لهذا الموقف . وقدر أن القيادة المصرية أحرزت نجاحا كبيرا ، بأن أنهت أسطورة التفوق الإسرائيلى وغيرت الظروف العالمية عما كانت عليه فى عام ١٩٦٧ ، كما أنهت أسطورة قدرة الولايات

المتحدة وحدها على حل مشكلة الشرق الأوسط . وأكد أن ما ستقدمه الولايات المتحدة لن يستجيب لمصالح الشعوب العربية .

وتحدث عن جهود السوفييت خلال الحرب بالاستجابة السريعة لكل طلبات مصر والضغوط التى مارسوها خلال زيارة كيسنجر لموسكو وفيما بعدها من أجل :

١ ـ ربط وقف إطلاق النار بانعقاد مؤتمر السلام تحت الإشراف المناسب . وكان كيسنجر يصر على قرار بوقف إطلاق النار فقط .

٢ ـ تحديد ١٢ ساعة لوقف إطلاق النار من وقت صدور قرار مجلس الأمن . وكان كيسنجر يريد مهلة ٤٨ ساعة .

٣ ـ إصرار السوفييت على الإشارة للقرار ٢٤٢ بينما أصر كيسنجر على الإشارة إلى « **الحدود الآمنة** » لإسرائيل .

٤ ـ نجاح السوفييت فى الاتفاق على الإشراف على المؤتمر من قبل القوتين الأعظم ، وارتباط ذلك بمسألة الضمانات والتزام القوتين بتنفيذ ما يتفق عليه .

٥ ـ الضغط السوفييتى ـ بعد خرق إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار ـ والاستعداد لاتخاذ تدابير من طرف واحد وبصورة مستقلة لوقف تقدم القوات الإسرائيلية ، مما أدى إلى إعلان الرئيس الأمريكى حالة التأهب بين القوات الأمريكية .

وانتقل كوزنتسوف ليتحدث حول المستقبل وأهمية وضع خطوات بناءة للعلاقات الثنائية والمبادرات الدولية . وقدر كوزنتسوف أن الأمر لن يكون سهلا وستكون الحركة صعبة ومرهقة جدا . وفى هذا الصدد فقد عدد :

☐ **الاعتبارات السلبية** : الممثلة فيما ستضعه إسرائيل من عراقيل لتعويق التسوية وللحفاظ على الأراضى المحتلة .

☐ **والاعتبارات الإيجابية** : الممثلة فى توفر ضغوط عالمية لمصلحتنا . . وأن **ما يعزز ذلك** هو الحفاظ على فعالية قواتنا المسلحة وتأمين التضامن العربىّ .

☐ **وحول النواحى الإجرائية** : حدد كوزنتسوف أبعاد « الإشراف » الذى ستمارسه القوتان الأعظم على مؤتمر السلام بأنه « الاشتراك بنشاط من البداية فى المباحثات ، ومناقشة كل النقاط وإجراء اتصالات مستمرة مع الدول ذات المصلحة . » .

ولم يشأ الرئيس السادات مناقشة المسائل تفصيلا ، فأعرب عن موافقته على « كل ما قيل » وطلب أن تدرس التفاصيل فى مباحثات الجانبين . كما وعد بإبلاغ السوفييت نتائج اتصالاتنا بالحكومة الأمريكية ، وتنسيق خطتنا وجهودنا معا .

☐ ☐ ☐

وعلى امتداد يومين ناقشت مع كوزنتسوف ومساعديه المسائل الإجرائية والموضوعية المتصلة بعقد مؤتمر السلام وموقفنا من عناصر التسوية .

ولقد اختلفت مع كوزنتسوف حول ضرورة إعادة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر تطبيقا لقرارى مجلس الأمن ٣٣٨ و ٣٣٩ وذلك قبل أن يعقد مؤتمر السلام ، مضيفا أن ذلك لا يمنع من التحضير لعقد المؤتمر . إلا أن اهتمام كوزنتسوف كان يتركز حول عقد مؤتمر السلام وتحقيق التسوية التى تفرضها الظروف الجديدة .

ولم يكن من الصعب الاتفاق حول المسائل الإجرائية ، مثل صلاحيات المؤتمر ومكان انعقاده (جنيف أو ستوكهولم) ، وموعد انعقاده (قبل آخر نوفمبر) وعضويته (دول المواجهة ، الفلسطينيون وإسرائيل) والإشراف الملائم (القوتان الأعظم) ، ومستوى الممثلين وأسلوب العمل (اجتماعات عامة لمناقشة مسائل ذات طبيعة مشتركة واجتماعات لجان جغرافية لبحث مسائل ثنائية) . إلا أننا لم نتفق حول عدد من المسائل ، من بينها مسئولية الأمم المتحدة عن الدعوة إلى المؤتمر تحت إشرافها .

وحول مراحل عملنا فى المؤتمر فقد اهتديت بالخطوط العامة التى سبق أن ناقشتها مع كيسنجر فى أوائل ١٩٧٣ :

١ - إقرار المبادىء الأساسية لاتفاق نهائى .

٢ - تحقيق مرحلة افتتاحية تنسحب إسرائيل بمقتضاها من خط ٢٢ أكتوبر إلى شرق القناة ، مع إعادة فتحها للملاحة .

٣ - وأخيرا ، وضع وتنفيذ الأحكام النهائية للاتفاق ، فى ضوء المبادىء الأساسية التى تم التوصل إليها .

وفى ختام مباحثاتنا ، عرضت على الرئيس نتائجها ، ولكنه لم يسترسل فى مناقشة وجهة النظر السوفييتية . وأبدى موافقته عليها ، وأكد أن مصر لن تقبل تسوية جزئية وأنها تصر على أن يمارس الفلسطينيون حقهم فى تقرير مصيرهم . وفى النهاية طلب الرئيس إلى كوزنتسوف أن ينقل للرفيق بريجنيف مطلبنا وهو « الاستعداد للسلم وللمواجهة » ، بأن تدبر احتياجاتنا خاصة من الطائرات وأن يتم التنسيق بيننا ، وأن ينقل إليه « كل تحياتنا وشكرنا على وقفتكم . » .

□ □ □

وبينما كنا فى انتظار نتائج مباحثاتنا فى واشنطن ، ونتائج زيارة كيسنجر للقاهرة خلال أيام ، استمر الرئيس يمارس الضغط على السوفييت من أجل استكمال تسليح قواتنا ، حتى نكون فى وضع يمكننا من فتح طريقنا عنوة إلى قواتنا فى شرق السويس فيما لو فشلت جهودنا السياسية . ولهذا لم يعد الرئيس يخفى ضيقه بموقف السوفييت ، عندما لم تبلغ استجابتهم لمطالبنا مستوى تطلعاتنا . **وهكذا أسهم السوفييت مرة أخرى فى أن تفلت من بين أيديهم المبادرة ، فتنتقل إلى الأمريكيين**

الذين كانوا على استعداد للاستجابة للاحتياج المصرى المباشر بفتح طرق الإمداد إلى شرق السويس ، وإن استبعدوا إعادة القوات الإسرائيلية إلى خط ٢٢ أكتوبر .

وبذلك تأكد دور الولايات المتحدة وأصبحت وحدها المعنية بتحقيق التقدم بممارسة « ضغطها » على اسرائيل . ولم تدع الولايات المتحدة المبادرة تفلت بعد ذلك من يدها . . حتى نهاية الطريق .

المباحثات المصرية ـ الأمريكية ، واشنطن

وبينما كان نائب وزير الخارجية السوفييتى فى القاهرة ، كان « مبعوث مصرى خاص » يناقش فى واشنطن الخطوة التالية . وكان مبعوث مصر هو وزير خارجيتها الجديد إسماعيل فهمى الذى كان مكلفا بمهمتين :

□ **الأولى** : توضيح المواقف التى جرت ومماطلة إسرائيل فى الاستجابة للقرارات الصادرة وتجاهل ضمان القوتين الأعظم .

□ **الثانية** : عرض المشروع المصرى « للتخلى » على وزير الخارجية الأمريكى ، تمهيدا للوصول لنتائج محددة خلال زيارته المقبلة للقاهرة .

كما حمل المبعوث المصرى الالتزام ، فى حالة موافقة الولايات المتحدة على المشروع المصرى ، بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

□ □ □

كان المشروع المصرى « للتخلى » يتضمن عددا من المراحل :

■ **أولا : الخطوة العاجلة**

١ ـ الخطوة العاجلة التى تشكل الشرط الأساسى لمرحلة التخلى تتضمن :

- مراعاة وقف إطلاق النار .
- ومرابطة قوات الأمم المتحدة فى المواقع الضرورية والملائمة .
- وعودة القوات الإسرائيلية لمواقعها فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ .

٢ ـ تبادل أسرى الحرب بانسحاب الإسرائيليين إلى خط ٢٢ أكتوبر .

■ **ثانيا : مشروع السلام**

٣ ـ تنسحب القوات الإسرائيلية بعد ذلك إلى خط داخل سيناء يتفق عليه بين العسكريين ، وهذا الخط من حيث المبدأ يقع إلى الشرق من المضايق .

٤ ـ ترابط قوات الطوارىء فى منطقة بأقصى اتساع ممكن للفصل بين قوات الجانبين ، وتكون إلى الغرب منها القوات المصرية فى مواقعها الحالية (شرق القناة) .

٥ ـ بمجرد انسحاب القوات الإسرائيلية شرقا إلى منطقة التخلى يسمح بحرية الملاحة فى البحر الأحمر (رفع الحصار البحرى عند باب المندب) .

■ **ثالثا : التسوية النهائية**

٦ ـ سوف تعقب مرحلة التخلى مرحلة ثانية وهى الانسحاب إلى الحدود الدولية ويقرر الحد الزمنى لذلك الانسحاب .

٧ ـ تنتهى حالة الحرب بوصول قوات الأمم المتحدة للحدود الدولية .

■ **رابعا : مؤتمر السلام**

٨ ـ فى الوقت الذى يتم فيه إيجاد أسلوب للتخلى بالانسحاب إلى خط شرق الممرات ، ينعقد مؤتمر للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة يضم الأطراف بما فى ذلك الفلسطينيين ، ولا مانع لدينا من حضور الدول الكبرى .

■ **خامسا : ملاحظات**

٩ ـ عندما تصل القوات الإسرائيلية إلى منطقة التخلى يبدأ تطهير قناة السويس .

١٠ ـ ممارسة حق تقرير المصير لأهالى قطاع غزة تحت إشراف دولى .

١١ ـ فى أثناء الإعداد لمرحلة التخلى المتعلقة بمصر وإسرائيل ، تبدأ جولة المباحثات بين سوريا وإسرائيل .

وكان هذا المشروع يتضمن عناصر مبادرة فبراير ١٩٧١ ثم مقترحاتنا فى فبراير ١٩٧٣ . . مع الأخذ فى الاعتبار الظروف الناشئة عن الحرب . . وبخاصة تنفيذ مرحلة أولى ضمن إطار انسحاب نهائى للحدود . . وتقرير المصير لشعب فلسطين . . مع الربط بتسوية عربية شاملة .

□ □ □

وعندما وصل إسماعيل فهمى إلى واشنطن فى ٢٩ أكتوبر ، لم تكن الإدارة الأمريكية على استعداد لإبداء وجهات نظر محددة بالنسبة لتسوية شاملة فى الشرق الأوسط ، إذا استثنينا قرارا بالعمل على تحقيق التقدم « **خطوة . . خطوة** » .

وفى اجتماعه الأول بالدكتور كيسنجر ، عبر فهمى عن استهدافه إزالة التوتر الذى ساد علاقاتنا « خلال عشرين عاما تقريبا » ، وأن الرئيس السادات يريد تعديلا جوهريا تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل . . **وفهم كيسنجر أننا لا نرتبط بتحقيق تسوية فلسطينية ، خلافا لما كان عليه موقفنا فى فبراير الماضى .**

وفى اجتماعه بالوزير المصرى ، عبر الرئيس الأمريكى عن تأييده لأهداف المرحلة العاجلة من المشروع المصرى (التسكين) باعتباره مشروعا « منطقيا ومعقولا وقابلا للتنفيذ فورا » . وطلب من وزير خارجيته إبلاغ إسرائيل به ، حتى تأتى مائير إلى واشنطن ومعها موافقة مجلس الوزراء الإسرائيلى . كما طلب نيكسون أن توافق مصر على رفع الحصار عن باب المندب وإتمام تبادل الأسرى عند إتمام الانسحاب الإسرائيلى إلى خط ٢٢ أكتوبر . أما عن المشروع المصرى للسلام ، فقد وصفه نيكسون بأنه « **معقول** » ويمكن قبوله ، وإن تطلب الأمر إدخال بعض التعديلات عليه . وأشار فى النهاية إلى أنه سيبعث بكيسنجر إلى القاهرة مفوضا للتباحث مع الرئيس السادات على هذا الأساس .

ورغم أن كيسنجر اعتبر أن المشروع المصرى يتضمن أفكارا بناءة ، إلا أنه اعتبره طموحا جدا فى هذه المرحلة . **ولم يكن يرى أن « يبدد جهده » من أجل تحقيق غرض تكتيكى بإعادة إسرائيل إلى خط ٢٢ أكتوبر ، بل يفضل أن يركز جهده لكى يدعم إجراءات وقف إطلاق النار لتصبح منطلق مفاوضات السلام خلال ٣ ـ ٦ أشهر . كما رأى أن حظر تصدير البترول العربى إلى الولايات المتحدة سيعطل ـ ولا يستحث ـ جهود السلام الأمريكية . ولمواجهة مشكلة الجيش الثالث ، عرض فهمى أن ترفع مصر الحصار عن باب المندب وأن تفرج عن الأسرى فى مقابل السماح بمرور شحنات غير عسكرية إلى السويس والجيش الثالث .**

وفى عشاء أقيم على شرفه ، ألقى فهمى خطابا تحدث فيه عن التطور السريع للعلاقات المصرية ـ الأمريكية على نحو لا يرضى « الآخرين » . وفى القاهرة انتهز كوزنتسوف مناسبة عشاء بسفارتهم لكى يتجه إلىّ ، ويخرج قصاصة من جيبه ليقرأ منها هذه العبارة من خطاب وزير الخارجية . . وليتساءل عمن يعنيهم « بالآخرين » . **ولم يبد كوزنتسوف مقتنعا بتفسيرى بأن الوزير المصرى يقصد بحديثه الإسرائيليين . فقد بدأ تآكل الثقة بيننا ـ مصر والاتحاد السوفييتى ـ يضطرد بثبات .**

□ □ □

واستأنف كيسنجر وفهمى اجتماعاتهما بعد انتهاء زيارة مائير لواشنطن ، حيث أكد موقفهم من القضايا المطروحة :

١ ـ رفض الالتزام بشأن تسليح إسرائيل طالما استمر الإمداد السوفييتى لمصر . إلا أنه استجاب لمطلب فهمى بالتعهد بعدم قيام إسرائيل بعمليات عسكرية فى غرب القناة قبل انسحابها إلى خط ٢٢ أكتوبر ، على أن تراقب الولايات المتحدة بوسائلها الخاصة عدم استعداد مصر للقيام بعمليات تعرضية .

٢ ـ تعتزم الولايات المتحدة المضى فى تنفيذ سياستها بالاضطلاع بتحقيق التسوية الشاملة والسلام ، وسيجرى إعداد الرأى العام الأمريكى والكونجرس لذلك . وقدر أن هذا يتطلب شهرين قبل أن يتقدم بمقترحات كاملة .

٣ - أن بدء مؤتمر السلام يهيىء « خلق الثقة » بين مصر وإسرائيل . ولقد اتفقت القوتان الأعظم على عقد مؤتمر السلام فى جنيف تحت إشرافهما ، فتحضرا الاجتماع الرسمى الأول ، ثم كلما نشأت خلافات بين الأطراف المعنية .

٤ - وحول زيارته المرتقبة للقاهرة ، عرض كيسنجر أن يناقش مع الرئيس السادات المنهج العام للتسوية ، ويتقدم بتقييمهم « الأمين » للموقف وما يستطيعون عمله . وسيكون خلال الزيارة على استعداد لمناقشة مشروع الرئيس المتكامل ، ويقدر أن الأفكار التى جاءت به بناءة وأن المنهج والنظرية منطقيان وفى اتجاه إيجابى .

وعلى هذا اقتصرت نتائج زيارة وزير الخارجية لواشنطن على التمهيد لزيارة كيسنجر للقاهرة ومقابلته للرئيس السادات ، لمعالجة المسائل الأعم لعلاقات البلدين . . واستراتيجية الحركة المستقبلة نحو السلام . **وهكذا بقيت مسألة حصار السويس معلقة . . وستظل لعدة أيام .**

المباحثات المصرية - الإسرائيلية . . الكيلو متر ١٠١

لم تحقق هذه المباحثات - التى بدأت فى الساعات الأولى من فجر ٢٨ أكتوبر - ما كنا نأمله من نتائج جوهرية .

كان هدف الاجتماع على المستوى العسكرى هو بحث المسائل المترتبة على قرارات وقف إطلاق النار الصادرة من مجلس الأمن ، على أن يتم الاجتماع تحت إشراف قيادة قوات الطوارىء الدولية وتحت علم الأمم المتحدة .

ومنذ الاجتماع الأول ، كان تركيز الجانب الإسرائيلى على موضوع المحافظة على وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى ورفع الحصار عن باب المندب .

وحتى يدفع الأمور إلى نتائج جوهرية سريعة ، فقد أعطى الرئيس تعليماته للفريق الجمسى بأن يناقش مع الإسرائيليين اقتراحه حول « التخلى » فى منطقة السويس لرفع الحصار الإسرائيلى عنها ، على أن تعقب ذلك مناقشات سياسية وعسكرية حول المشروع المصرى الذى قدم إلى الولايات المتحدة ، مع استعدادنا أن تتم هذه المناقشات على « أى مستوى » يتفق عليه .

وفى نفس الوقت ، وإظهارا لحسن النية وفى مقابل الموافقة على مرور قول إمداد إدارى إلى مدينة السويس والجيش الثالث ، فقد سمح لناقلة بترول ليبيرية حمولتها ١٢٣٠٠ طن ، بدخول البحر الأحمر والاتجاه شمالا .

ولكن المناقشات لم تحقق تقدما جوهريا فى الاتجاه الذى أرادته مصر . . فلم يبد رئيس الوفد الإسرائيلى استعدادا لمناقشة المقترحات المصرية ، ولم يتجاوز استعداده مناقشة ترتيب مرور « قول إدارى » واحد إلى السويس .

وهكذا وضح أن إسرائيل كانت تبغى أن تستمر سيطرتها على خطوط مواصلات

السويس والجيش الثالث ، وأن يستمر تموينه باحتياجات المعيشة رهنا بإرادتها ، وأن يستمر ذلك لأطول مدة ممكنة حتى يرسخ هذا الموقف بالقدر الكافى فى ضميرنا فلا يصبح حدثا عابرا يمكن تجاهله مستقبلا . . ومن ناحية أخرى ، فقد كانت ترغب فى أن تقتص أعلى ثمن لرفع حصارها عن منطقة السويس . . وأخيرا ، فقد كانت تريد أن تستمر المفاوضات الثنائية حتى تصبح أسلوب التعامل فيما بيننا . . فمن خلاله ستتمكن من تغيير موقعها على خريطة الشرق الأوسط والحصول على الاعتراف بشرعيتها .

اتفاق النقاط الست

فى مساء ٦ نوفمبر وصل وزير الخارجية الأمريكى الدكتور كيسنجر إلى القاهرة فى أول زيارة له لمصر . وكانت موضوعات البحث المطروحة تتضمن :

١ - معالجة الموقف السائد حاليا حول منطقة السويس .

٢ - وضع استراتيجية لتناول النزاع العربى - الإسرائيلى ، بالتحرك « خطوة . . خطوة » عوضا عن السعى مباشرة لتسوية شاملة .

٣ - إرساء العلاقات الثنائية المصرية - الأمريكية المستقبلة ، تمكينا للولايات المتحدة للقيام بدور إيجابى فى تسوية النزاع القائم .

ولقد جاءت هذه الزيارة فى ظروف بالغة التعقيد على مختلف الجبهات السياسية والعسكرية والاقتصادية . . فضلا عن النفسية . ولهذا فرغم أن جميع الأطراف كانت تترقب الزيارة فى أمل ، فلم يكن أحد يتوقع فى هذه الظروف ، وقبل أن يستقر « غبار المعركة » ، أن تكون لها نتائج باهرة مباشرة .

وبدأت اجتماعات الرئيس السادات بالدكتور كيسنجر فى صباح ٧ نوفمبر ، إلى أن دعى المساعدون على الجانبين من أجل صياغة الاتفاق الذى تم التوصل إليه يوم ٩ نوفمبر والذى عرف باسم « اتفاق النقاط الست » ، لمعالجة موقف محدود حول منطقة السويس ومسألة الأسرى . وشمل :

١ - اتفاق مصر وإسرائيل على الالتزام بدقة بوقف إطلاق النار .

٢ - الموافقة على إجراء مناقشات تبدأ فورا لتسوية مسألة العودة إلى مواقع ٢٢ أكتوبر فى إطار اتفاق يشمل الفصل بين القوات تحت إشراف الأمم المتحدة .

٣ - تتلقى مدينة السويس إمدادات يومية من الأطعمة والمياه والأدوية ، ويتم إخلاء جميع المدنيين الجرحى من المدينة .

٤ - عدم إعاقة الإمدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية للقناة .

٥ - إحلال نقط مراقبة الأمم المتحدة محل النقاط الإسرائيلية على طريق القاهرة -

السويس وعند نهاية الطريق قرب السويس . ويمكن للضباط الإسرائيليين المشاركة مع الأمم المتحدة فى الإشراف على الطبيعة غير العسكرية للشحنات .

٦ ـ بمجرد إقامة نقط المراقبة التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة ـ السويس ، يتم تبادل الأسرى بما فى ذلك الجرحى .

وفى ١١ نوفمبر استؤنفت المباحثات فى منطقة الكيلو متر ١٠١ بين الفريق الجمسى والجنرال أهارون ياريف ، وبحضور الجنرال ـ سيلاسفيو ممثلا للأمم المتحدة ، وذلك لصياغة الاتفاق الذى تم التوصل إليه وتوقيعه .

□ □ □

وفى اجتماعه بمعاونيه لخص الرئيس السادات نتائج الزيارة :

- أن الاتفاق قد تم على التركيز على التسوية العامة ، بدلا من الإصرار على عودة الإسرائيليين إلى خط ٢٢ أكتوبر .
- ويتم تبادل الأسرى مع « تخلى » إسرائيل عن بعض المواقع حول السويس ، وتخفيف حدة الحصار على باب المندب مع تحقيق التخلى الإسرائيلى .
- لم تجر أى مساومة حول تحقيق انسحاب متبادل للجيش الثالث من شرق القناة والقوات الإسرائيلية غربها .
- يعقد مؤتمر السلام فى أوائل ديسمبر ، بحضور مصر وسوريا والأردن والقوتين الأعظم والأمم المتحدة ، ويبدأ أعماله بالفصل بين القوات على جبهتى مصر وسوريا ، ويدعى الفلسطينيون للمؤتمر فى المرحلة التالية .
- أن تدفق البترول مسألة عربية ، ويرتبط استئناف وانتظام الإمداد بتحقيق الانسحاب من الأراضى العربية .
- الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة .

ولقد كان مثيرا قول الرئيس إنه أمضى أغلب وقت المباحثات مع كيسنجر من أجل « فض الاشتباك مع الولايات المتحدة » . . وليس مع إسرائيل كما كنا نظن . واعتبر الرئيس أنه بدأ بذلك صفحة جديدة مع الولايات المتحدة . . وكان تقديره أنها وحدها القادرة على تحريك الموقف بدون التعاون مع الاتحاد السوفييتى . وأخيرا ، فقد أعرب عن ثقته فى أن « الرجل » . . كيسنجر . . صادق ، وينفذ ما يعد به . وبذلك كسب الدكتور كيسنجر جولته الأولى فى مصر .

وعلى المدى الطويل ، أمكن لكيسنجر أن يقنع الرئيس بقبول استراتيجية التسوية « خطوة . . خطوة » بدلا من العمل مباشرة لتحقيق تسوية شاملة . . وكان اتباع هذه الاستراتيجية يتيح للولايات المتحدة الفرصة لكى تؤكد لمصر عدم جدوى الاعتماد على الاتحاد السوفييتى ، كما يتيح لإسرائيل

الفرصة لإرساء وتطبيع علاقاتها مع مصر ، بينما تتراجع قواتها تدريجيا وراء الحدود الدولية عبر عدة سنوات .

وهكذا استطاع كيسنجر فى المدى المباشر أن يتفادى أزمة حادة حول منطقة السويس . . دون إنهائها . فلم تكن السياسة الأمريكية لتقبل محاولة إسرائيلية لتدمير الجيش الثالث . . **وفى نفس الوقت فقد استبقت الموقف الساخن حول السويس ومزايا الوضع العسكرى الإسرائيلى . . ليكون ورقة مساومة لحليفتها .**

وأخيرا ، فقد أتاح الاتفاق للدكتور كيسنجر أن يحصل على مهلة زمنية ، مدتها شهران قبل أن يخطو خطوته التالية . **وكانت هذه الفترة ضرورية أيضا ، حتى يمكن للولايات المتحدة أن تعمل من خلالها على رفع حظر تصدير البترول الذى تمارسه الدول العربية المصدرة له .**

الطريق إلى جنيف

منذ منتصف نوفمبر كنا مقبلين على فترة يتوقف خلالها العمل السياسى لمدة شهرين ، على نحو ما قدر كيسنجر ، تمهيدا للمفاوضات الجوهرية على طريق السلام .

إلا أن الموقف على « جبهة الطاقة » لم يلبث أن تطور على نحو يهدد بصدام بين الولايات المتحدة والدول العربية المنتجة للبترول . . فقد كان إنهاء الحظر العربى رهنا بتحقيق تقدم محسوس نحو تسوية سياسية ، بينما هددت الإدارة الأمريكية بوقف جهودها حتى يرفع الحظر نهائيا .

ومنذ ١١ نوفمبر طالبت السعودية الولايات المتحدة بإصدار بيان حول تنفيذ القرار ٢٤٢ ، وبخاصة حول انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة . وفى ١٧ نوفمبر طالب الملك فيصل بإنهاء السيادة الإسرائيلية على القدس كشرط إضافى لرفع حظر التصدير . وفى اليوم التالى اجتمع وزراء البترول العرب لتنسيق موقف بلادهم حول :

١ - الاتفاق على إلغاء نسبة خفض الإنتاج المقررة عن شهر ديسمبر بالنسبة للدول الأوروبية . . تقديرا لموقفها .

٢ - مطالبة الولايات المتحدة بأن يصدر جدول زمنى للانسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضى العربية وفى مقدمتها القدس ، على أن توقعه إسرائيل وتضمن الولايات المتحدة تنفيذه ، قبل إنهاء الحظر .

وعلى أثر ذلك صرح الدكتور كيسنجر بأنه « **لو استمرت الضغوط بصورة غير محدودة ، فستضطر الحكومة الأمريكية إلى التفكير فى اتخاذ إجراءات مضادة** » .. وفى ٢٢ نوفمبر أعلن وزير البترول السعودى أن بلاده ستوقف إنتاج البترول بنسبة ٨٠ فى المائة إذا حاولت أمريكا أو أوروبا أو اليابان الثأر منها ، وأن أى اعتداء عسكرى أمريكى سيترتب عليه تفجير آبار البترول .

انهيار محادثات الكيلو متر ١٠١

ولم تحرز المباحثات عند الكيلو متر ١٠١ تقدما يذكر . . فقد وضح عدم استعداد إسرائيل لمناقشة العودة إلى خط ٢٢ أكتوبر ، بينما طرح رئيس وفدها عددا من مقترحات « فض الاشتباك » على أساس المبادىء التالية :

- أن لا يبدو فض الاشتباك وكأنه هزيمة لأى من الطرفين .
- ضرورة توفير ضمانات مادية على الطبيعة .
- أن تكون الخطوط التى يتم الانسحاب إليها قوية بحيث لا تغرى طرفا بأن يشن الهجوم ، رغم أنها خطوط « مؤقتة » .
- ضرورة إعادة الحياة الطبيعية إلى منطقة القناة بعودة سكانها إليها .
- استمرار الاتصالات بين مصر وإسرائيل لحل المشكلات المستقبلة .

وفى ضوء هذه المبادىء عرض الإسرائيليون عدة مشروعات على التوالى :

١ ـ أن تنسحب القوات المصرية والإسرائيلية إلى غرب وشرق القناة على التوالى لمسافة معينة . . ثم

٢ ـ الانسحاب من الأراضى التى تم احتلالها منذ ٦ أكتوبر ، على أن تحل قوات الأمم المتحدة محل القوات المصرية والإسرائيلية فيها . . . وأخيرا

٣ ـ أن ينسحب الجيش الثالث من شرق القناة مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية من جيب الدفرزوار .

وإزاء تعثر المباحثات ، فقد طالبت مصر بتحقيق فصل القوات مباشرة وفورا حتى يمكن الانتهاء منه قبل انعقاد مؤتمر جنيف . . حيث أن وقف إطلاق النار الراهن لم يكن يمثل أساسا صالحا للتقدم فى المؤتمر .

ولقد كان لاتجاهنا تحقيق فض الاشتباك قبل مؤتمر جنيف مزاياه الطبيعية ، فقد كان يحقق إنهاء التوتر السائد على الجبهة . . وتخفيف حدة الضغوط الداخلية عندما تتبين الجماهير النتائج السريعة للمعركة التى خاضتها . كما كان الرئيسان الأسد والسادات قد اتفقا على تحقيق فض الاشتباك قبل انعقاد المؤتمر الدولى .

إلا أن الدكتور كيسنجر بعث إلينا فى ١٨ نوفمبر بأن موضوع فض الاشتباك سيكون أول الموضوعات على جدول أعمال مؤتمر السلام . . وليس شرطا مسبقا لعقد المؤتمر . فلقد كان للولايات المتحدة خطط عملها . . وتوقيتاتها ، ثم أهدافها بإنهاء الحظر على تصدير البترول . . وتعديل سياسات مصر الخارجية والداخلية . ومن ثم كان إصرارها على إجراء المفاوضات تحت إشرافها لتظل سيطرتها على الموقف .

وفى ٢٨ نوفمبر تحدث وزير الخارجية أبا إيبان أمام مؤتمر صهيونى فى القدس حيث أعلن المبادىء التالية للتسوية السياسية :

● لن يكون هناك سلام طبقا لشروط مؤتمر الجزائر .

● تخلى إسرائيل عن فكرة العمق الإستراتيجى لحماية مراكزها السكانية ، ولكن لا يمكن لإسرائيل التخلى عن « كل » الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ .

● يعقد مؤتمر السلام فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ ، ثم يؤجل إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية لعدم استطاعة الحكومة الحالية إلزام البلاد بأية اقتراحات .

● التفاوض بين إسرائيل والدول العربية كل على حدة . . وعدم قبولها إشراك ياسر عرفات لتعارض مبادئه مع وجود إسرائيل ، ولو أنه من الأمور الطبيعية انضمام وفود فلسطينية ومنها وفد من الضفة الغربية للوفد الأردنى .

● قيام الولايات المتحدة بمساعدة الأطراف على التفاوض . . دون سحب المبادرة منهم ، مع استبعاد بريطانيا وفرنسا « فليس لديهما مناعة ضد الابتزاز البترولى » ، ولم يعلق على دور الاتحاد السوفييتى .

وأضافت رئيسة الوزراء جولدا مائير وجوب بقاء مدينة القدس موحدة وعاصمة لإسرائيل ، مع حرية المرور إلى كل الأماكن المقدسة المسيحية والمسلمة .

وإزاء هذا الموقف قرر الرئيس السادات وقف مباحثات الكيلو متر ١٠١ ، واستقبل السفير السوفييتى فرئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية ، ليوضح لهما موقف مصر من المباحثات وأسباب قرارها بوقفها ، نتيجة استمرار إسرائيل فى خرق وقف إطلاق النار وعدم جديتها فى مناقشة الانسحاب إلى خط ٢٢ أكتوبر ، مما يخلق التوتر المستمر والخطير ولا يسهم فى تهيئة الجو الضرورى كمنطلق لمؤتمر السلام .

وفى لقائه بالسفير السوفييتى طالب الرئيس بتدعيم موقف مصر العسكرى وذلك « باستعواض » خسائرها وخاصة من الطائرات . وفى لقائه بالممثل الدبلوماسى الأمريكى وافق الرئيس على زيارة الدكتور كيسنجر للقاهرة فى ١٣ ديسمبر فى إطار جولته القادمة إلى الشرق الأوسط ، كما أدان السياسة الأمريكية التى تحقق التفوق الإسرائيلى .

كيسنجر يرسى إستراتيجية أمريكا

وفى إطار جولته فى الشرق الأوسط ، وصل الدكتور كيسنجر إلى القاهرة مساء ١٣ ديسمبر ، حيث أجرى محادثاته حول إستراتيجية العمل فى المرحلة التالية ، كما اتفق حول إطار عام لفض اشتباك يتضمن انسحاب إسرائيل لمسافة ٣٠ كيلو مترا شرق القناة وتخفيف القوات المصرية فى شرق القناة ، مع وضع قوة دولية بين قوات البلدين . وفى نهاية زيارته ، أعلن كيسنجر أن الفصل بين القوات سيكون الموضوع الأساسى للمرحلة الأولى لمؤتمر جنيف .

وفى اليوم التالى ، حدثنا الرئيس حول نتائج مباحثاته مع كيسنجر والاتفاق على عقد مؤتمر جنيف فى ٢١ ديسمبر ، على أن تلقى الولايات المتحدة بكل ثقلها اعتبارا من أول يناير لإتمام فض الاشتباك على جبهة مصر ، **كما وعده الرئيس بأن يتصل عندئذ بالدول العربية لكى تنهى حظر صادراتها البترولية إلى الولايات المتحدة . . وذلك تقديرا من الرئيس لضرورة « مساعدة » الإدارة الأمريكية حتى تستمر فى موقفها « المحايد » .**

وكان مثيرا أن يتوقع كيسنجر أن يترك الرئيس نيكسون منصبه فى يونيو القادم ، وأن يحل محله نائبه جيرالد فورد ، الذى قرر الاحتفاظ بكيسنجر وزيرا للخارجية .

□ □ □

ولقد ترتب على الاتفاق المصرى الأمريكى ازدياد الشكوك لدى السوفييت وخلاف خطير فى الرأى بين مصر وسوريا .

فمنذ منتصف نوفمبر كان واضحا قلق السوفييت مما يجرى بين الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل ، دون أن يكونوا على علم به . وكانوا قد لاحظوا من متابعة صحفنا الاتجاه إلى إعادة الفضل كله إلى المجهود الأمريكى . واعتبر السوفييت أن بعض الدوائر المصرية قد باتت « متلهفة » على التعامل مع الأمريكيين . ولهذا لم ينقطع تحذيرهم لنا من طول ومشقة المعركة السياسية وضرورة اليقظة العسكرية ، وأهمية التنسيق معهم وإحاطتهم علما بما يدور فى مباحثاتنا مع الأمريكيين . **واستجابة إلى مطالبنا فقد استأنفوا ، عشية وصول كيسنجر للقاهرة ، شحن المعدات العسكرية .**

وعلى الجبهة العربية ، حمل أشرف مروان إلى دمشق ، قبيل وصول الدكتور كيسنجر إليها ، نتائج مباحثات القاهرة . **وكانت الإستراتيجية المتفق عليها بين الرئيسين ، السادات والأسد ، بأن يتم الاتفاق حول فض الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية قبل الذهاب إلى مؤتمر جنيف وعلى أن ينفذ الاتفاق من خلال المؤتمر . ولهذا فقد اعتبر الرئيس الأسد أن تأجيل «فض الاشتباك » إلى ما بعد عقد مؤتمر جنيف ، وموافقة مصر على أن يناقش فى المؤتمر موضوع إشراك الفلسطينيين ، يعد تراجعاً عماً اتفق عليه الرئيسان .**

وعقب انتهاء زيارة الدكتور كيسنجر لدمشق بعث الرئيس الأسد رسالة حملها مروان إلى الرئيس السادات ، تضمنت :

- □ قرار سوريا عدم الذهاب إلى مؤتمر جنيف قبل إتمام الاتفاق على خطوط فصل القوات وتحديد موعد تنفيذ ذلك بضمان أمريكى .
- □ أن يتم فصل القوات على جبهتى سوريا ومصر فى وقت واحد .
- □ أن اتفاق الفصل على جبهة سوريا ليس أقل من الانسحاب من الجولان بأكمله .
- □ أن توجه الدعوة للفلسطينيين لحضور مؤتمر جنيف فى مرحلته الثانية .

ولم يكن مرجع الموقف الذى عبر عنه الرئيس الأسد - فى تقديرى - هو الخلاف حول « مكان » فض الاشتباك من مسيرة التسوية السياسية ، **بقدر ما كان الإصرار على أن تتعامل مصر مع سوريا معاملة الند للند ... فلا تصبح حركة سوريا رهنا بإرادة مصر .. ولا تصبح سوريا « تابعا » لها . وفى حقيقة الأمر فقد أصبح هذا الخلاف بداية طريق حزين .. أدى إلى تمزق التضامن بين البلدين وافتراق طرق حركتهما وإضعاف جبهة المواجهة السياسية العربية فى النهاية .**

□ □ □

وفى ٢١ ديسمبر عقد مؤتمر السلام بجنيف .. لبضعة أيام . ورأس السكرتير العام للأمم المتحدة جلسات المؤتمر ، كما شارك فيه وزراء خارجية القوتين الأعظم ومصر والأردن وإسرائيل ، بينما تخلفت سوريا عن الحضور .

وبصفة عامة ، فقد اعتبر الجميع أن مسألة فض الاشتباك والفصل بين القوات مسألة هامة وعاجلة . وعلى أثر ذلك شكلت لجنة عسكرية لمناقشة المسألة والتقدم بتقريرها وتوصياتها إلى المؤتمر . وعقدت اللجنة اجتماعاتها حتى ٩ يناير ١٩٧٤ دون تحقيق أى تقدم . وفى النهاية ، تقرر تأجيل اجتماعاتها أسبوعا بينما كانت المنطقة على موعد مع مرحلة جديدة من الجهود الأمريكية .

□ □ □

وعادت أزمة الطاقة تطل مرة أخرى قبيل نهاية العام . ففى شهر ديسمبر قرر الوزراء العرب استمرار تطبيق الحظر على صادرات البترول للولايات المتحدة . وعلى هذا أعلن الدكتور كيسنجر فى مؤتمره الصحفى فى ٢٦ ديسمبر ، أن الولايات المتحدة قد أعلنت عزمها على السعى للتوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة الشرق الأوسط ، وأن كثيرا من التقدم الذى أمكن إحرازه إنما يرجع إلى جهود أمريكية . وعبر عن عدم فهمه أن تستمر الدول العربية فى إجراءاتها المتحيزة ضد الولايات المتحدة ، وأوضح أنه لا يمكنهم قبول الربط بين بحث اجراءات معينة لتحقيق السلام ورفع حظر البترول .. ولكن يمكنهم فقط التعهد بالسعى لتحقيق السلام العادل والدائم .

وفى ٢٨ ديسمبر بعث إلينا كيسنجر رسالة ضمنها موقفهم من هذا القرار الذى « يختص الولايات المتحدة بمعاملة فيها تمييز ضدها بشكل غير مقبول .. الأمر الذى يثير تساؤلا أساسيا عما إذا كنت سأستطيع الاستمرار فى الدور الذى ناقشناه معا بالتفصيل » ، وفى النهاية طلب الدكتور كيسنجر أن تبذل مصر كل ما يمكن من أجل خلق الظروف التى تسهم فى استمرار الجهود الأمريكية .

واستجابة لهذا الرجاء وعد الرئيس السادات بالتوجه إلى السعودية ليحث المسئولين على رفع الحظر عن الولايات المتحدة ، فور تحقيق فض الاشتباك فى سيناء .

اتفاقية فض الاشتباك (١) - يناير ١٩٧٤

كانت مدينة أسوان مسرحا للمفاوضات المصرية - الأمريكية التى أدت إلى تحقيق اتفاقية فض الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية . ومنذ منتصف الأسبوع الثانى من يناير ، كان الرئيس

قد استقر فى استراحة على الضفة الغربية للنيل حيث استقبل معاونيه السياسيين والعسكريين ، استعدادا لاجتماعاته بالدكتور كيسنجر . وكان تقييم الرئيس أنه رجل « لا بأس به » وأن حضوره للمناقشة إنما يعنى أنه يثق فى إمكان تحقيق الاتفاقية ، رغم تكتيكات المماطلة والتسويف التى يتبعها الإسرائيليون .

وكان الدكتور كيسنجر قد بدأ مناقشة أسس الاتفاقية منذ زيارته للمنطقة فى منتصف ديسمبر ، ومع أننا كنا نأمل أن يوفر لنا فض الاشتباك استعادة سيطرتنا على المناطق الاقتصادية (البترولية) والاستراتيجية (الممرات) الواقعة غرب سيناء ، فقد أسفرت المناقشات التى جرت عن إطار مشروع مصرى يتضمن :

☐ الاحتفاظ بقوات فى شرق القناة على الخطوط الحالية ، تضم فرقتين من المشاة و ٢٠٠ دبابة ، مع عدم وضع مدفعية ثقيلة أو صواريخ أرض ـ جو شرق القناة .

☐ السماح ببقاء القوات الإسرائيلية فى منطقة المخارج الشرقية للممرات .

☐ تعتبر المنطقة بين قوات البلدين منزوعة السلاح وتعمل فيها داوريات الأمم المتحدة .

☐ يبدأ تطهير قناة السويس وبناء مدن القناة عند إتمام الانسحاب الإسرائيلى .

☐ يسمح للسفن الإسرائيلية بعبور القناة عند فتحها .

وبالنظر إلى اختلاف وجهة نظر البلدين ، فقد أصبح علينا انتظار انتهاء الانتخابات الإسرائيلية ـ لحسم الموقف بتدخل أمريكى .

☐ ☐ ☐

وفى ١١ يناير وصل الدكتور كيسنجر إلى أسوان ، فى بداية رحلته إلى الشرق الأوسط من أجل تحقيق اتفاقية فض الاشتباك على جبهة قناة السويس . وحتى يوم ١٧ تنقل كيسنجر عدة مرات بين أسوان والقدس فى محاولة لتقريب وجهات النظر بين البلدين . وأخيرا ، أذيع فى التاسعة مساء ١٧ يناير أنه قد تم التوصل إلى اتفاقية للفصل بين القوات تحت إشراف الأمم المتحدة .

واعتبارا من صباح ١٨ يناير ، استؤنفت الاجتماعات المصرية ـ الإسرائيلية عند الكيلو متر ١٠١ ، حيث وقع رئيسا الأركان المصرى والإسرائيلى على الاتفاقية . وفى يوم ٢٤ تم تبادل الوثائق الخاصة بها وبدأ منذ ظهر ٢٥ تنفيذها .. وانتهت الخطوة الأخيرة فى ٥ مارس ١٩٧٤ .

ولقد قضت الاتفاقية فى إطارها العام بما يلى(١) :

١ ـ مراعاة وقف إطلاق النار بكل دقة ، والامتناع عن القيام بأى عمليات عسكرية أو شبه عسكرية .

٢ ـ يتم فصل القوات المصرية والإسرائيلية وإعادة انتشارها على النحو التالى :

---

(١) نشر نص الاتفاقية بجريدة « الأهرام » القاهرية فى ١٩ يناير ١٩٧٤ .

أ - إعادة توزيع القوات المصرية (شرق القناة) غرب الخط أ - أ ، وإعادة توزيع القوات الإسرائيلية (بما فيها القوات غرب القناة والبحيرات المرة) شرق الخط ب - ب .

ب -المنطقة بين الخطوط المصرية والإسرائيلية ستكون « منطقة فصل » ويجرى فيها انتشار قوة الطوراىء للأمم المتحدة .

جـ - المنطقة بين الخط الأمامى المصرى « أ - أ » وقناة السويس ستكون محدودة التسليح والقوات .

د - والمنطقة بين الخط الأمامى الإسرائيلى « ب - ب » والخط « جـ - جـ » ، المار بالسفوح الغربية للجبال التى يقع بها ممرا متلا والجدى ، ستكون محدودة التسليح والقوات .

هـ - القيود المنوه عنها فى المنطقتين المحدودتى التسليح والقوات سيجرى التفتيش عليها من قبل قوة الطورىء الدولية .

و - يسمح للقوات الجوية للطرفين بالعمل حتى الخط الأمامى لكل منهما دون تدخل من الجانب الآخر .

٣ - تتم صياغة الاتفاقية خلال خمسة أيام ، ويبدأ فصل القوات خلال ٤٨ ساعة من إتمامها ، وينتهى ليس متأخرا عن ٤٠ يوما بعد بدئه .

٤ - إن هذه الاتفاقية خطوة أولى نحو سلام نهائى وعادل ودائم .

□ □ □

وفى خطابات متبادلة مع الرئيس السادات ورئيسة الوزراء مائير ، سجل الرئيس نيكسون القيود المتفق عليها والمفروضة على قوات الطرفين على جانبى الخطوط الأمامية المصرية والإسرائيلية مما يمكن إيجازه فيما يلى :

- **فى المنطقتين المحدودتى التسليح والقوات ، لا يزيد حجم القوات لكل جانب عن ٧٠٠٠ مقاتل ، ينتظمون فى ٨ كتائب مدعمة و ٣٠ دبابة . كما حددت أنواع وأعيرة المدفعية التى يسمح بها داخل هاتين المنطقتين ، وأن لا تتضمن أيهما أسلحة يمكنها التدخل ضد طلعات الطيران للجانب الآخر . كما لا تتضمن المنطقتان منشآت ثابتة ودائمة لمواقع الصواريخ .**
- **وفى منطقة تمتد ثلاثين كيلو مترا إلى الغرب من الخط الأمامى المصرى وإلى الشرق من الخط الأمامى الإسرائيلى ، لا يصرح بانتشار أسلحة فى مواقع يمكنها منها أن تبلغ الخط الأمامى للطرف الآخر ، كما لا توضع فيها صواريخ أرض / جو .**
- **تقوم الولايات المتحدة بطلعات استطلاع جوى منتظمة للإشراف على التزام الطرفين بنصوص الاتفاقية ، على أن يبلغا بنتائجها .**

كما كان مقررا أن يبعث الرئيس نيكسون خطابا للرئيس السادات يقول فيه إنه « يفهم » أن مصر تنوى تطهير قناة السويس ، وأنه يتطلع إلى « استئناف النشاطات الاقتصادية العادية » فى المنطقة .

ومن ناحيتها تعطى الولايات المتحدة تأكيداتها بأن تمتنع إسرائيل عن مهاجمة المراكز السكانية ، كما تقدم ضمانا خاصا باستخدام نفوذها لتحقيق التطبيق الكامل للقرار ٢٤٢ ، بينما تلتزم مصر بعدم التدخل ضد طلعات الطيران المدنية الإسرائيلية عبر البحر الأحمر . ووعد كيسنجر بفتح خطوط التموين للجيش الثالث دون قيد أو شرط خلال ٤٨ ساعة من إبرام الاتفاقية .

وفضلا عن الالتزامات المحددة بالاتفاقية وكجزء منها ، فقد اتفقت الولايات المتحدة وإسرائيل حول عدد من النقاط ، تضمنت بصفة خاصة التزام مصر بشأن الملاحة فى قناة السويس والتزام أمريكا بعدم اتخاذ خطوات جديدة فى إطار مؤتمر جنيف قبل إتمام تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك ، وأن لا يتم سحب قوات الأمم المتحدة دون موافقة طرفى النزاع ، وأخيرا بأن تحاول الولايات المتحدة الاستجابة للاحتياجات الدفاعية لإسرائيل على أساس مستمر وطويل المدى .

□ □ □

وخلال ساعات من توقيع الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية ، غادر الرئيس السادات أسوان فى طريقه لزيارة المملكة العربية السعودية ، وفاء لوعد قدمه لكيسنجر بأن يعمل على إنهاء حظر صادرات البترول العربى إلى الولايات المتحدة . **إلا أن هذه الرحلة لم تحقق أهدافها ، فقد اعتبرت السعودية ـ رغم علاقاتها المتميزة بالولايات المتحدة ـ أن اتفاقية سيناء وحدها لا تعد كافية كمبرر لإنهاء الحظر .. خاصة وأنها تدعم مركز إسرائيل بتحييدها لمصر . وفضلا عن ذلك فقد كانت المملكة قد ارتبطت فى موقفها بقرار عربى جماعى ... ولم تكن على استعداد بطبيعة الحال لكى تتبنى موقفا تترتب عليه عزلتها .**

ونتيجة لاتصالات مكثفة .. أمكن فى النهاية التوصل إلى صياغة مقبولة للالتزامات العربية والأمريكية . وفى مارس تم رفع الحظر العربى .. ثم التوصل لاتفاقية فض الاشتباك على الجبهة السورية فى ٢٩ مايو .

.. أو هموم الحرب

وأصبحت الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية بفض الاشتباك على جبهة القناة ، نقطة تحول هام فى ترتيب علاقات القوى فى الشرق الأوسط . فلقد أكد دور أمريكا فى إبرام الاتفاقية .. قدرتها على تحقيق تسوية سياسية للنزاع ، **وهكذا بدأ طريق انحسار العلاقات الخاصة المصرية ـ السوفييتية .. بعد ١٩ عاما من بدايتها .**

ولقد مهد هذا الوضع الجديد فى المنطقة ـ والذى عبر عنه الكثيرون باعتباره « تحييدا » للولايات المتحدة وتحديدا لأبعاد علاقاتها بإسرائيل ـ لكى يقوم الرئيس نيكسون بزيارة لمصر فى إبريل .. وقع خلالها الرئيسان المصرى والأمريكى إعلانا حول مبادىء العلاقات بين البلدين وتنظيم التعاون بينهما .

إلا أن الرئيس نيكسون لم يكن على استعداد خلال زيارته ، لمناقشة اتفاق سلام نهائى بصورة محددة . فمن الناحية الموضوعية ، كان الانسحاب من الأراضى

العربية مسألة مطروحة للتفاوض بين مصر وإسرائيل . ومن الناحية الإجرائية ، ظل الرئيس الأمريكى متشبثا « بدبلوماسية الخطوة .. خطوة » ، مع البدء بتسوية على جبهة مصر .

□ □ □

وكما كان توقيع اتفاقية فض الاشتباك يمثل نهاية للوضع العسكرى المعقد على الجبهة المصرية .. ونقطة بدء مستقرة لعلاقات مصر الخارجية .. فقد أصبح أيضا بداية لمرحلة جديدة على الجبهة الداخلية .

ولقد أحسست فى هذا الإطار ، أن الوقت قد حان لكى أخطو خارج دائرة رئاسة الجمهورية .. بعد ٢٩ شهرا من العمل مستشارا لرئيس الجمهورية لشئون الأمن القومى . وكنت بذلك استجيب لما استقر عليه الرأى فى لقائى الأخير بالرئيس فى الجيزة .. بعد عودته من رحلته للسعودية .

وتذكرت وأنا أغادر قصر عابدين للمرة الأخيرة .. ذلك الحديث الذى دار بينى وبين الرئيس فى نهاية أغسطس ١٩٧٢ .. عندما التمست منه إعفائى من مهام وظيفتى ، إذ أدركت أننى لا أستطيع أن أوفق بين قرار « طرد » السوفييت والقبول « بوحدة اندماجية » مع ليبيا .. وبين إعداد البلاد لخوض معركة التحرير ..

ويومها قابلت الرئيس فى استراحة المعمورة .وضحك وهو يتساءل « هل تعرف ما قاله لى عبد الناصر يوم طلبت منه إعفائى من منصبى ؟ .. قال يومها إنه لن يفرق بيننا سوى السجن أو القبر !» . واستطرد الرئيس موجها حديثه لى ، قائلا « وهذا هو ردى عليك اليوم !. فلن يفرق بيننا سوى السجن أو القبر » .

ولم أستطع أن أرفض رغبته فى أن أبقى فى منصبى . فقد أحسست يومها وكأن عبد الناصر هو الذى يحدثنى .. من العالم الآخر ! .

إلا أن عبد الناصر فى حديثه للسادات .. والسادات فى حديثه إلىّ فى أغسطس ١٩٧٢ .. نسيا أن « هموم الحرب » قد تصبح عاملا يفرق بين الناس ، كما يفرق بينهم .. السجن أو القبر !.

ولقد فرقت هموم الحرب بينى وبين السادات . ولكنها لم تكن وحدها الدافع لكى يسلك كل منا طريقه المختلف . فلقد كنا نشهد بداية مرحلة جديدة لتحقيق التسوية السياسية ... وكان ذلك يقتضى تصورا جديدا لعلاقات مصر وأسلوبا مختلفا لدفع عجلتها ..

وكان من الطبيعى أن تهيأ الفرصة لنجاح هذا التطور . وكنت وأنا أهبط درجات سلم قصر عابدين .. أشعر بالرضاء ، وقد شهدت عن قرب ذروة عملنا الوطنى من أجل تحرير إرادتنا وأراضينا .. وبداية الطريق إلى السلام !.

□ □ □

الباب السادس

السلام، خطوة .. خطوة

« إن فى حياة الأمم والشعوب لحظات
يتعين فيها على هؤلاء الذين يتصفون
بالحكمة والرؤية الثاقبة أن ينظروا إلى
ما وراء الماضى بتعقيداته ورواسبه من
أجل انطلاقة جسورة نحو آفاق جديدة » .

أنور السادات نوفمبر ١٩٧٧

١٧

موسكو
انهيار التحالف

دعوة لمؤتمر قمة

« إلى أين نتجه .. »

عندما قبلت فى ربيع ١٩٧٤ أن اتولى منصب سفير مصر لدى الكرملين ، كنت موقنا بأهمية العلاقات المصرية ـ السوفييتية فى مرحلة العمل السياسى التى ستلى حرب أكتوبر .. ومن أجل الدعم الاقتصادى لمصر خلال هذه المرحلة . ورغم ما كان يبدو من فتور فى علاقات البلدين ، كنت آمل التوصل إلى صياغة لها تأخذ فى الاعتبار دورا تصاعديا للولايات المتحدة فى علاقات مصر الخارجية .

ولكن سرعان ما أدركت عمق واتساع الهوة التى تفصل بين موقفى البلدين ، من خلال الرسائل التى تبادلها زعيما الدولتين .

ففى ١٨ يناير تلقى الرئيس رسالة شفوية أعرب فيها الرفيق بريجنيف عن الأمل فى أن يتلقى المزيد من المعلومات عن مباحثات كيسنجر ، وذلك فى مناسبة زيارة وزير الخارجية إسماعيل فهمى لموسكو ، وأن يجرى خلالها تبادل للآراء . وأكد بريجنيف أهمية الربط بين مسألة الفصل بين القوات والمسائل المبدئية الأخرى الخاصة بالتسوية ، **وحذر من اتجاه الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تحقيق تسوية منفصلة تتعلق بمصر دون سوريا .. وطالب بأن لا يكتفى بإعلان أمريكى حول « استمرار المفاوضات حول التسوية الشاملة » .. وإنما النص بوضوح على**

انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضى العربية وتوقيت تنفيذه ، وان يسجل هذا الالتزام فى وثائق مؤتمر جنيف . وفى النهاية طالب بريجنيف بضرورة مشاركة السوفييت فى أعمال اللجنة العسكرية المنعقدة فى جنيف .

وفى رده فى اليوم التالى على الرسالة ، طرح الرئيس السادات الأسباب التى من أجلها تم إبرام اتفاقية فض الاشتباك . فأوضح أنه لم يكن ممكنا مناقشة تفاصيل الحل النهائى فى مؤتمر جنيف نظرا لتغيب سوريا ، وعدم قدرة الحكومة الإسرائيلية فى ظل نتائج الانتخابات الأخيرة على اتخاذ قرارات أساسية نحو الحل السلمى النهائى . وبالنظر إلى عدم إمكان الإبقاء على الوضع المتوتر على جبهتنا ـ مما قد يضطرنا إلى القيام بعمل عسكرى يؤمن قواتنا ـ لهذا فقد فضلنا التمشى مع عقد اتفاقية فض اشتباك .

ثم تناولت الرسالة تقييم الاتفاقية باعتبارها اتفاقية « عسكرية » وخطوة أولى نحو اتفاق نهائى عادل للسلام وفقا للقرار ٣٣٨ وفى إطار مؤتمر جنيف . كما أكدت أن الاتفاقية تضمنت انسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من الضفة الغربية لقناة السويس ، وبقاء القوات المصرية التى عبرت إلى الضفة الشرقية فى مراكزها . أما عن أعمال اللجنة العسكرية فى جنيف ، فقد أوضحت الرسالة أن الأمريكيين والإسرائيليين قد رفضوا مشاركة الاتحاد السوفييتى فيها .

وعن موقف سوريا ، أوضحت الرسالة أن مصر تلقت من الرئيس الأسد تفويضا كاملا للحصول لسوريا على اتفاقية على جبهتها ، وأنه قد تقررت زيارة الدكتور كيسنجر لدمشق يوم ٢٠ يناير .

ثم أكد الرئيس أن مركزنا سيزداد قوة وفعالية بدعم الاتحاد السوفييتى لقواتنا دعما مستمرا .. أمام ما أمدت به أمريكا إسرائيل ولا تزال تمدها به من أحدث الأسلحة دون تراخ .

وفى النهاية أعرب عن التزامنا بمشاركتهم مشاركة إيجابية عند مناقشة عناصر الحل السلمى ، كما دعا لدعم الصداقة بين البلدين « التى لا بد وأن تقوم على أساس الثقة المتبادلة بيننا » .

☐ ☐ ☐

إلا أن تصريحات الرئيس فى ١٧ إبريل أعطت إشارات هامة حول اتجاهاتنا المستقبلة . فبينما كان المفهوم أن اتفاقية يناير ١٩٧٤ هى المرحلة الأولى لتسوية نهائية بمشاركة القوتين الأعظم .. فقد تضمنت التصريحات :

- ☐ أنه أمكن « تحييد » أمريكا .. فلم تعد تقع فى معسكر إسرائيل ، وأنها ستتعامل مع مصر وإسرائيل على قدم المساواة .
- ☐ اتجاهنا لتحقيق التوازن فى علاقاتنا بالقوتين الأعظم .
- ☐ أنه اشترط تحقيق « السلام » مقابل عدم التفريط فى بوصة واحدة من الأرض المحتلة ، وأن أمر سيناء « مقرر ومحتوم » .

ولقد استثارت هذه التصريحات عددا من الرسائل المتبادلة زادت من اتساع الهوة بين البلدين . ففى ٢٨ إبريل لفت الرئيس نظر موسكو إلى :

□ طلبات التسليح التى لم يستجب لها السوفييت .. وقرار مصر « بتنويع » مصادر السلاح .

□ أننا نعمل على استمرار الصداقة ولا نعمل على سوء التفاهم . وهنا أشار لروسيا « الصديقة » وليس روسيا « الحليفة » .

□ عدم صحة ما يتردد فى المعسكر الاشتراكى حول انصراف مصر عن السير فى طريق الاشتراكية وانفتاحها على الغرب .

□ لا مصلحة لمصر فى الصراع مع قوة كبرى .. وإعادة توجيه علاقاتها نحو الحياد دون أن يكون ذلك على حساب أحد .

□ طلب والترحيب بلقاء مع القادة السوفييت ، تتمشى قراراته مع دقة المرحلة التى نمر بها .. على أن يسبقه اجتماع تمهيدى على مستوى وزيرى الخارجية .

وفى منتصف مايو ، بعث الرفيق بريجنيف رده الذى تركز حول سؤال واحد محدد .. وهو « أن ننظر حولنا ونقيم الوضع الحالى ونفكر فى الموضوع وهو ـ إلى أين نتجه ؟ وأهم من ذلك ، إلى أين يجب أن يتجه تطور العلاقات بين البلدين ؟ وذلك فى ضوء الأحداث التى وقعت .. منذ شهر أكتوبر من العام الماضى » .

ثم تناولت رسالة بريجنيف موضوعين :

□ **الأول** ـ الاستعداد لبحث دعم قوة مصر الدفاعية « فى إطار بحث الموضوع الجوهرى وهو إلى أين توجه الأمور فى العلاقات السوفييتية ـ المصرية » .

□ **الثانى** ـ الخطوات السياسية وخاصة فى جنيف ، حيث يتمسك الاتحاد السوفييتى بموقفه المبدئى من قضايا الشرق الأوسط دفاعا عن قضية العرب العادلة .

وهكذا ربط السوفييت بين العلاقات السياسية والعسكرية للبلدين .. ومشاركتهم فى المباحثات المؤدية إلى تسوية النزاع العربى ـ الإسرائيلى .

□ □ □

وعندما بدأت جولتى بزيارة عدد من المسئولين السياسيين والتنفيذيين فى مصر ، لمناقشة مختلف جوانب العلاقات المصرية ـ السوفييتية ، أثارنى عدد من الأمور .

كان بعض المسئولين يمارس مهامه السياسية أو التنفيذية لأول مرة ، وعلى هذا فقد غاب عنهم طبيعة ومغزى ما كنت اعتبره « **مناورة** » من جانب الرئيس السادات للضغط على السوفييت .. فقد وجدتهم يتبنون ما كان يدلى به من تصريحات أو يضمنه مناقشاته من مسائل على أساس « قيمتها الظاهرية » ، فيتحركون فى مجالات عملهم على أساس فهمهم لها وتفسيرهم لمحتواها .. بحماس مفتعل أحيانا . وكان من الطبيعى أن يخلق هذا تعقيدا للأمور بين البلدين ويزيد من تدهور العلاقات مما يصعب إصلاحه اذا حان وقت المصالحة .

وعلى المستوى العسكرى كان الاتجاه قويا نحو « تنويع مصادر السلاح » . **وكان من المثير أن وجدت اتجاها للتعامل مع جمهورية الصين الشعبية لسد حاجاتنا من التسليح ، وكنت أظن أن الولايات المتحدة من وراء هذا الاتجاه . فمن ناحية ، لم تكن اتجاهات مصر النهائية قد**

استقرت ولم تكن الولايات المتحدة راغبة فى التوجه علنا وبسرعة لكى تحل محل السوفييت ، مما قد يفسد علاقات « الوفاق » . كما لم يكن انفصال مصر عن السوفييت والتحامها بالصين أمرا يزعج الأمريكيين .. فعلاوة على أن ذلك يستبعد السوفييت من دائرة التأثير فى الشرق الأوسط ـ فلن يصعب على الأمريكيين فى المستقبل أن يحلوا محل الصين .

وعلى العكس من ذلك ، فقد وجدت على المستوى الاقتصادى تقديرا لأهمية تعزيز العلاقات المصرية ـ السوفييتية . ففى مجال الصناعة كانت مشروعاتنا المستقبلة تتضمن توسيع طاقة إنتاج الحديد والصلب إلى ٢ مليون طن سنويا ، وصناعة الألومنيوم إلى ١٦٥ ألف طن سنويا ، فضلا عن استثمار مناجم الفوسفات فى « أبو طرطور » . وكان موضوع القروض المصرية من الاتحاد السوفييتى يحتل جانبا هاما فى مشاورات البلدين ، فقد كانت تثقل كاهل مصر فى وقت يتطلع فيه الجميع إلى « الرخاء » . وكانت هذه الديون قد بلغت ٣,٥ بليون روبل وبلغت أقساطها السنوية ٣٠٠ ـ ٣٢٥ مليون روبل . **وكان مطلب مصر هو إعادة جدولة الأقساط بعد « فترة سماح » مناسبة تمتد عددا من السنين .**

وأخيرا ، فلم يكن تناول بعض أجهزة الإعلام المصرية للعلاقات السوفييتية باعثا على الرضاء ، **فلقد اقتصر على تأكيد ما نقدره من سلبيات ، وكان الأسلوب مريرا وكأننا نستهدف « فك الارتباط » المصرى ـ السوفييتى .**

ودفعنى كل ذلك للتساؤل حول حقيقة نوايانا تجاه السوفييت . وفى هذه الظروف بدا لى احتمال عقد اجتماع قمة مصرى ـ سوفييتى شاحبا .

□ □ □

كان لقائى بالرئيس السادات يوم ١٨ يونيو ، مؤكدا لتوقعاتى عن صعوبة التوصل إلى صياغة جديدة للعلاقات المصرية ـ السوفييتية تحقق الوفاق . فقد وجدته غاضبا لأن السوفييت دائبو الشكوى منا فى كل مكان يجمعهم بصديق مشترك . وكان موضوع شكواهم أن مصر أقصتهم عمدا عن الاشتراك فى التسوية السياسية فى الشرق الأوسط . وكان ما يزعج الرئيس هو تصوره أن السوفييت يريدون « أن يكون الأمر لهم والطاعة علينا » ، بينما لا ينفذون تعهداتهم حول توريد طائرات الميج ٢٣ المدرجة فى اتفاقية فبراير ١٩٧٣ ، فضلا عن أنهم لا « يستعوضون » ما خسرناه فى الحرب وقد بلغ ١٢٠ طائرة ، رغم وعد جروميكو باستمرار الدعم العسكرى « بأكثر مما نتصور » . وكان تقديره أنهم يريدون أن نلغى قرارنا بترحيل الخبراء ، وأن نقبل تنشيط عمليات طائرات الاستطلاع ام ٥٠٠ دون قيود مصرية على استخدامها . ولهذا فقد اتخذ قرارا بتنويع مصدر السلاح .

وعلى الجبهة السياسية ، تحدث الرئيس عن استعدادنا فى ديسمبر الماضى لتصفية الجيب الإسرائيلى غرب القناة ، لولا أن الولايات المتحدة عرضت تسوية المشكلة سياسيا ... وتحقق ذلك فى اتفاقية فض الاشتباك فى يناير ١٩٧٤ . وكان من الطبيعى أن يتم ذلك دون مساهمة من السوفييت .. فلم نكن مطالبين بالاستئذان منهم فى كل خطوة نخطوها ، فضلا عن تقديره أنهم

لا يملكون التأثير فى الوضع . وقدر الرئيس أن السوفييت لا يستريحون لاتجاهنا نحو تحقيق التوازن فى العلاقات مع القوتين الأعظم . وأضاف أننا أعطينا الأمريكيين اتفاقية وتسهيلات لخمس سنوات[1] ، وأننا سنعيد العلاقات الدبلوماسية معهم ، ولكننا سنبقى التسهيلات السوفييتة ومعاهدة الصداقة والتعاون ولو أنها أصبحت غير ذات موضوع .

ومن الناحية الاقتصادية ، استذكر الرئيس بمرارة أنه فى اليوم الذى قرر فيه الكونجرس الأمريكى اعتماد ٢,٢ بليون دولار لإسرائيل ، وصلتنا رسالة من السوفييت تطالبنا بتسوية الديون والفوائد عن عام ١٩٧٤ .وقدر أن السوفييت يظنون أن الدول العربية تستطيع أن تدفع عنا ديوننا الخارجية .

ثم تناول الرئيس تصور السوفييت لاتجاهات مصر الداخلية وبخاصة فى المجال الاقتصادى . فأكد أننا لم نتحول عن الاشتراكية ، وأن ذلك ليس موضوع مجاملة لأحد ولكنها ضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وأن هذا الخط سيستمر . أما عن « الانفتاح الاقتصادى » ، فمرجعه ضرورة تشغيل طاقات إنتاج عاطلة تقدر بنسبة ٣٠ ـ ٤٠ فى المائة ، مما يتطلب اجتذاب رؤوس الأموال الغربية وإقامة المناطق الحرة لدعم النمو الاقتصادى .

وفى النهاية عرض الرئيس لموضوع مؤتمر قمة مصرى ـ سوفييتى ، وطرح أن تشكل لجنة تحضيرية من وزيرى الخارجية والعسكريين لدراسة وتقييم ما فات ، وتحديد ما لنا وما لهم ، ولتتقدم بتوصيات محددة تشكل علاقات مستقبلة .

وأحسست وأنا أودع الرئيس أن البلدين مقبلان على أزمة فى علاقاتهما .

وكان السؤال المهم هو ... أين يتوقف تدهور هذه العلاقات ؟ ..

قطة سوداء تمر فى طريق العلاقات

ولقد أمضيت أياماً بعد وصولى إلى موسكو ، لكى استقر فى هذه العاصمة وللتعرف على بعثتنا الدبلوماسية بكل عناصرها الدبلوماسية والفنية .. وكانت تعد فى ذلك الوقت أكبر بعثاتنا الدبلوماسية ، على نحو يعكس ما كان عليه حجم العلاقات بين البلدين ، والذى بلغته خلال عشرين عاما .

وكان هدفى المباشر فى مطلع ممارستى لمسئولياتى هو العمل من أجل تحقيق اجتماع قمة ناجح .. لنرسى فيه أسس علاقات وآفاق تعاون مستقبل . إلا أننى وجدت فى موسكو موقفا لا يشجع على التفاؤل بإمكان المصالحة . ففى مقابلاتى الأولى مع المسئولين السوفييت لم أجدهم

(١) لم يتبين ذلك لى .. واعتبرت أن الأمر فى إطار نوايا الرئيس المستقبلة .

واثقين من اتجاهاتنا المستقبلة . فقد كانوا يرون فيما نتبادل من رسائل « أمرا » .. وفيما يجرى على أرض الواقع « أمرا آخر » ، خاصة عندما تتناول أجهزة الإعلام وبعض الشخصيات نقد السوفييت بصورة مثيرة . وأكد وزير الخارجية جروميكو ذلك بقوله « نحن لا نعتبر أنفسنا نستحق نقدا عن هذه الأعمال » التى تحققت على مستوى العلاقات مع مصر .

واستبعد جروميكو فكرة « التوازن » بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، طالما استمرت الجبهة الأمريكية - الإسرائيلية فى معارضتها للدول العربية ، بينما يقف السوفييت مع هدف تحرير الأراضى وتأييد حقوق الشعب الفلسطينى . واعترض على القول بأن موقفى القوتين لا يختلفان « وهذا يخجلنا جدا » . وأشار لاتفاقية فض الاشتباك الأول ، بأنها خطوة لا تقربنا من أهدافنا الأصلية ولا تحدث تغييرا جذريا ، إذ ما زالت الأراضى محتلة والقضية الفلسطينية دون حل والنضال الرئيسى لا يزال يواجهنا .

ويستطرد جروميكو فى تقييمه لعلاقاتنا .. ويردد وظل ابتسامة شاحبة يرتسم على وجهه « إن قطة سوداء مرت على طريق علاقاتنا .. فأفسدتها » . ولهذا لم يستطع السوفييت الاستجابة لمطالبنا - من التسليح وفى المجال المالى - حتى يتبينوا اتجاه علاقات البلدين وحل المشاكل بينهما على أساس مصلحة الطرفين .. وذلك على نحو ما أبلغ للرئيس السادات فى القاهرة .

لقاء فى منتصف الطريق

ومع ترحيب جروميكو بعقد لقاء قمة سوفييتى - مصرى ، وبلقاء يسبقه على مستوى وزيرى الخارجية ، والإعراب عن الأمل فى أن يصبح خطوة جبارة فى علاقاتنا ونقطة انطلاق جديدة من أجل تعزيزها وتطويرها .. ففى غضون أيام ، أبلغنى الرفيق بانامريوف بقرارهم تأجيل الزيارة .

وبعد أيام أكد لى مدير إدارة الشرق الأوسط تقديرهم بأن الظروف لم تكن قد « نضجت » بقدر يطمئن إلى نجاح القمة .. ومن هنا نشأت فكرة تأجيل اللقاء الوزارى ، على أن يعمل الجانبان لتوفير أسباب النجاح .. وذلك بالاتفاق على اللقاء فى « منتصف الطريق » .

وتناول ميخائيل سيتينكا تفصيلا ما تناوله رؤساؤه برقة . فقد عاد يثير السؤال الحيوى وهو .. **« أين نحن وإلى أين نريد أن نذهب » . فلقد كنا حليفين موضوعيا .. فأصبح المتداول هو تعبير « التوازن » ، وأضحت مصر أكثر إنحيازا للعالم الغربى ، بينما تتردد فى القاهرة التساؤلات حول فائدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتى .**

وقال إن الاستعمار لم يغير من طبيعته وأهدافه ، وإن لمصر تجربة مريرة معه . ونفى أن يتمكن الغرب من تزويد مصر باحتياجاتها من الأسلحة ، وأكد أن التفوق سيظل لإسرائيل باعتبارها رأس الحربة للغرب فى المنطقة . وأشار إلى أن دعم السوفييت الاقتصادى لمصر قد ضمن لها استقلالها فى هذا الميدان ، وأن العالم الغربى لن يتحرك

ما لم يشعر بوجود سوفييتى . وعلق على سياسة الانفتاح بقوله إن الأحتكارات الاستعمارية تبحث عن أرباح اقتصادية فى مصر ، التى لن تفيد من هذه السياسة ومن إنشاء المناطق الحرة . وأكد أنهم ليسوا ضد العلاقات الاقتصادية بين مصر والغرب ، ولكنه أكد أن السوفييت يبنون لمصر اقتصادا يسيطر عليه المصريون ولا يتلقون هم أرباحا عن هذه المشروعات .

وأوضح سيتينكا أهداف السوفييت ونقطة الانطلاق لعلاقاتنا :

١ ـ أن هدفهم أن يسود الأمن والسلام على حدودهم الجنوبية ، ويتأكد ذلك بأن تكون الشعوب العربية حرة وآمنة من العدوان الاستعمارى . وأن وجود الأسطول السوفييتى الخامس فى شرق البحر الأبيض يؤمن الاستقرار للمنطقة .

٢ ـ وعلى مستوى العلاقات الثنائية طلب أن نأخذ فى الاعتبار :

● أن السوفييت لا يمكنهم الاستجابة الكاملة لكل احتياجاتنا من التسليح خلال فترة محدودة ، وذلك لاعتبارات مادية .

● وأنهم غير مرتاحين لمستوى التبادل التجارى ، ويقدرون أننا لا نبحث عن حلول على أساس المصالح المتبادلة .

● أن الرأى العام السوفييتى مدرك لما يدور من أحداث ، وتحاول القوى الغربية إثارة الشكوك بيننا مما يحتم معالجة علاقاتنا بموضوعية .

٣ ـ وحول انعقاد مؤتمر جنيف ، فهم يرون أهمية استئناف عقد المؤتمر ولا يفهمون موقف مصر . وأكد أنه ليس من الضرورى حل جميع المشكلات التكتيكية قبل عقد المؤتمر . وأنهم يعتبرون أن الموقف العربى ـ الانسحاب الشامل وتأمين حقوق شعب فلسطين ـ يعتبر قاعدة نتوجه منها إلى مؤتمر جنيف . وأعرب عن مخاوفهم أن ينتهى الأمر ـ إذا انصرفنا عن جنيف ـ إلى حلول جزئية أو حل مستقل لمصر .

وعاد سيتينكا فى النهاية إلى التساؤل .. « أين نحن وإلى أين نريد أن نتجه ؟ وبدا واضحا أن الإجابة المرضية على هذا التساؤل هى منطلق تطوير العلاقات المصرية ـ السوفييتية .

كان مؤتمر القمة السوفييتى ـ الأمريكى الذى عقد فى الأسبوع الأخير من يونيو موضوع تقييم الدبلوماسيين فى موسكو . ولقد رأى الكثيرون أن المؤتمر قد أخفق فى تحقيق أهدافه .. سواء على مستوى القوتين الأعظم .. أو بالنسبة لقضية الشرق الأوسط . ففى البيان الختامى غابت أى إشارة إلى تحديد موعد لمؤتمر جنيف أو مشاركة الفلسطينيين ، كما عكس البيان قلق السوفييت إزاء انفراد الأمريكيين بالجهود السياسية فى المنطقة .

ولقد اختلطت تقديرات الدبلوماسيين حول دوافع هذا الإخفاق ، ولكن برز بصفة خاصة مركز الرئيس الأمريكى المتداعى نتيجة تفاقم التحقيقات فى فضيحة ووترجيت . ولهذا .. لم يكن السوفييت يتحمسون للاتفاق مع رئيس يتوارى .. فى انتظار من يخلفه ، وبخاصة للتعرف على مصير الدكتور كيسنجر وتبين السياسات الجديدة التى قد يأتى بها الرئيس الجديد .

وعلى هذا .. فقد آثر السوفييت ، على الأرجح ، أن يؤجلوا استقبالهم لوزير الخارجية المصرى فى إطار الإعداد لمؤتمر قمة مصرى ـ سوفييتى ، انتظارا للتطورات الأمريكية المتوقعة ، حتى لا يتمخض الاجتماع عن المزيد من الالتزامات العسكرية والمالية من جانبهم والتى لا تقابلها التزامات محددة من جانبنا على المستوى السياسى . وأكد ذلك ما تبين لى من لقاءات مع السوفييت المسئولين فى مختلف المجالات .

فمن الناحية التجارية ، طالب نائب وزير التجارة الخارجية أن يبرم البلدان بروتوكول التبادل التجارى عن عام ١٩٧٤ ، وأن يتفاوضا حول بروتوكول عام ١٩٧٥ ، ويضعا أسس التعامل للأعوام ٧٦ ـ ١٩٨٠ . وكان هدف السوفييت هو تحديد أقساط الديون المستحقة لهم خلال هذه الأعوام والسلع المصرية التى ستشترى بقيمتها ، تحقيقا لاستقرار جانب من خطتهم السنوية والخمسية .

إلا أننا لم نكن على استعداد للقبول بهذا البرنامج قبل أن نتوصل إلى اتفاق حول إعادة جدولة الديون . فمنذ سبتمبر ١٩٧٣ تقدم الدكتور عبد العزيز حجازى ببرنامج يتضمن القبول « بفترة سماح » يتوقف خلالها سداد الدين ، ولا يتجاوز حجم القسط بعد ذلك خمسين مليون جنيه سنويا . وكانت أزمة مصر الاقتصادية ناشئة عن التزامات إعادة تعمير مدن القناة ، وسوء محصول القطن لعام ٧٤ / ١٩٧٥ ، وتعطيل ٣٠ ـ ٤٠ فى المائة من طاقتها الإنتاجية . وكنا نأمل فى ازدهار اقتصادنا خلال بضعة أعوام بفضل دخل السياحة وقناة السويس وعائدات البترول ، عندما نصبح أكثر قدرة على سداد ديوننا .

ولكن السوفييت لم يكونوا على استعداد للاستجابة لمطالبنا . فقد كان ارتفاع أسعار المواد الخام عالميا يسمح لمصر بتسديد التزاماتها فى ظروف مواتية لها . كما كانوا يخشون إذا ما وافقوا على مطلب مصر ، أن تطالبهم الدول الأخرى بنفس المعاملة .

ولم يكن حظنا فى مجال التعاون الفنى بأوفر منه فى الميدان المالى . فقد وصل إلى موسكو ـ من قبل قرار تأجيل زيارة وزير الخارجية ـ وفد برئاسة وزير الصناعة . ولقد أردت أن اتحدى التشاؤم الذى سادنا منذ تأجيل زيارة وزير الخارجية ، بالعمل من أجل أن تنجح مهمة وفدنا الصناعى . إلا أن مقابلتنا لرئيس لجنة العلاقات الخارجية كانت قاطعة ، فلم يكن مفوضا للاتفاق على شىء .

وكان واضحا من مباحثاتنا وأحاديثنا الجانبية قدر ارتباط الموقف فى هذه الميادين بالموقف السياسى بين البلدين . فلم يكن من الممكن فى تقدير السوفييت تطوير العلاقات الاقتصادية من منطلق علاقات سياسية سيئة . وكان رئيس اللجنة سكاتشكوف صريحا وهو يردد ، بينما أمسك بيدى ونحن فى طريقنا إلى الباب الخارجى للسفارة ، « سيدى السفير .. جنيف .. جنيف .. جنيف !» .

وهكذا ، جعل السوفييت من استئناف مؤتمر جنيف المنطلق الأساسى لمراجعة العلاقات بين البلدين فى مجالاتها المختلفة .

□ □ □

وانتظارا لاستئناف مباحثاتهم مع مصر ، وتقديرا لاحتمال اتجاهها وجهة غربية ، عمل السوفييت خلال الصيف على تدعيم مراكزهم فى العالم العربى :

١ - بتأكيد علاقاتهم بمنظمة تحرير فلسطين بقيادة ياسر عرفات ، والموافقة على فتح مكتب لها فى موسكو والوعد باستمرار دعمهم لها . وكان السوفييت يأملون فى استقطاب العالم العربى إلى جانبهم بموقفهم المؤيد لقضية الشعب الفلسطينى .

٢ - توسيع ودعم قواعد ارتكازهم فى المنطقة العربية على مقربة من مراكز إنتاج البترول وخطوط مواصلاته البرية والبحرية إلى العالم الخارجى ، وبخاصة :

- **تنشيط العلاقات بالجزائر وليبيا ، وهما من مراكز انتاج الغاز الطبيعى والبترول ، علاوة على مركزهما الاستراتيجى الهام فى البحر الأبيض .**

وكانت ليبيا بعد سنوات من العداء للسوفييت ، تتجه الآن نحو علاقات تحالف معهم ..

- **تأمين محور سوريا - العراق ، إذ تمثلان الجسر البرى الذى يصل البحر الأبيض بالخليج العربى .**
- **تطوير العلاقات بالصومال واليمن الجنوبية على مدخل البحر الأحمر إلى قناة السويس وأوربا .**

وجاءت استقالة الرئيس نيكسون من منصبه فى ٨ أغسطس . واستقبل السوفييت برضاء استمرار الدكتور كيسنجر وزيرا للخارجية ، كما رحبوا بتصريحات الرئيس الجديد جيرالد فورد حول استمرار تنمية « الوفاق » بين القوتين الأعظم . وكان المعروف عن فورد تحفظه وعدم خبرته فى ميدان العلاقات الخارجية ، كما كان من المتوقع أن يركز اهتمامه من أجل استقرار الأوضاع الداخلية . وعلى هذا ، كان من المرجح أن يبطىء من مبادراته على الجبهة الخارجية ، مما يشجع السوفييت على العمل لاستعادة المبادأة فى منطقة الشرق الأوسط على وجه خاص .

أكتوبر .. خطوة للأمام

وفى لقاء مع سيتينكا فى ٥ سبتمبر ، أبلغنى أن هناك مناقشة تجرى مع القاهرة للاتفاق على زيارة وزير الخارجية لموسكو فى منتصف أكتوبر .

ولقد أحسست بمغزى توقيت الزيارة ، فقد ارتبط بالموعد المعلن عن زيارة للرئيس السادات للولايات المتحدة وعقد مؤتمر القمة العربى . ولا شك أن السوفييت كانوا يستهدفون منع مصر من الاندفاع فى اتجاه الولايات المتحدة ، وفى نفس الوقت إقناع العالم العربى بأهمية وضرورة دور سوفييتى لتسوية سياسية مقبلة .

ولقد قدرت أهمية نجاح اللقاء الوزارى ، حتى يمكن لمصر أن تقبل على اجتماعيها الأمريكى والعربى من منطلق الثقة بالنفس . إلا أن ذلك كان يتوقف على قدر استعداد البلدين للتوصل إلى صياغة مقبولة لعلاقاتهما تكون منطلقا لاجتماع قمة مثمر . وكان ذلك يعنى أن يسلم السوفييت بدعم

مصر على المستوى الثنائى ، وأن تسلم مصر بالتعاون على المستوى السياسى استجابة لاهتمامات السوفييت .

وكان أكثر ما يهم السوفييت هو انعقاد مؤتمر جنيف فى أقرب وقت ، خاصة وأن اتفاقنا معهم تضمن عقد هذا المؤتمر عقب تحقيق فض الاشتباك على جبهتى مصر وسوريا . وكانوا يرون أن تأجيل انعقاده سيفقدنا قوة الدفع اللازمة لتحقيق نتائج سريعة ، ويعيدنا لموقف الجمود الذى ساد قبل الحرب .

ومن ناحية أخرى ، فقد حذر السوفييت من أن الاجتماع الوزارى لن يحل كل المسائل المعلقة بين البلدين ، وأن عددا من المسائل الثنائية الأساسية لا بد وأن يؤجل بحثه حتى مؤتمر القمة ليتناوله الرئيسان عندئذ .. بعد أن يكون الوزيران قد تبادلا مناقشة جوهر الحلول المقترحة من الجانبين .

وهكذا حدد السوفييت بوضوح موقفهم القاضى بتسوية المنطلق السياسى لعلاقات البلدين .. وعندئذ يمكن حل المشكلات الثنائية الجوهرية فى اجتماع القمة . وبذلك تصبح المدة الفاصلة بين الاجتماعين الوزارى والرئاسى فترة « اختبار » للتأكد من تنفيذ ما تحقق فى الاجتماع الوزارى ، قبل أن يسلموا بالمزيد من الالتزامات العسكرية والاقتصادية .

□ □ □

وفى منتصف سبتمبر تقررت زيارة وزير الخارجية فى المدة ١٤ ـ ١٦ أكتوبر . وفى ٢٢ سبتمبر صدر عن الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى بيان سياسى يحدد تصورها للمسائل المطروحة فى ساحة النقاش . وجاء هذا البيان على الأرجح ليكون منطلقا لمباحثاتنا المقبلة فى موسكو وواشنطن .. فتناول :

١ ـ أن جوهر نظامنا يتمثل فى تحالف قوى الشعب العامل . وأن المرحلة الراهنة تقتضى الوحدة الوطنية وتحقيق التطور الاجتماعى سلميا .

٢ ـ تبنى طريق الاشتراكية ، التى تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان الفرص المتكافئة لكل فرد .

٣ ـ أن سياسة الانفتاح الاقتصادى لا ترتب التأثر بالنفوذ الأجنبى . وأن مصر تنفتح على العالم كله ، وأن القطاع العام لن يتقلص .

٤ ـ تأكيد النجاح المتواصل للسياسة الخارجية المصرية :

● مصر لا تتخلى عن علاقاتها بالاتحاد السوفييتى ولا ترتمى فى أحضان الولايات المتحدة ، « **وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة** » .

● أن مصر حريصة على أن يلعب الاتحاد السوفييتى دورا نشطا فى الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية لأزمة الشرق الأوسط .

٥ ـ أن موقف أمريكا قد تغير تجاه مصر .. فتخلت عن المنطق الإسرائيلى الخاص بالمفاوضات المباشرة ، وسلمت بمسئوليتها عن المشاركة فى حل الأزمة ، واستبعدت فكرة إحداث تعديلات فى الحدود بين الدول العربية وإسرائيل .

٦ - وأخيرا ، أن مصر لم تحد عن خطوط سياستها بدعم حركات التحرير والنظم التقدمية والوطنية . وأن دور مصر العربى قد تزايد وتدعم .

وفى ١٤ أكتوبر وصل إلى موسكو وزير الخارجية فهمى يصحبه وزيرا التخطيط والتجارة الخارجية ورئيس أركان القوات المسلحة ، ووفد كبير يضم ممثلين عن البنك المركزى ووزارات الطيران المدنى والصناعة والتجارة الخارجية والتخطيط .

ولقد كان تشكيل الوفد مبعث دهشة السوفييت . فلم يكونوا يرون منطق مصر فى محاولة بحث تسوية هذا العدد الهائل من المسائل فى كل هذه الميادين دفعة واحدة . كما كان مثيرا للدهشة حجم الوفد الإعلامى الذى يرافق وزير الخارجية ، مما يعكس قدر التفاؤل المصرى فى إمكان تحقيق نتائج باهرة ، والاهتمام بإبراز نجاح السياسة المصرية الجديدة . فقد كان جدول أعمال الوفد طموحا فى تناوله ثلاث مسائل كبرى :

□ **الأولى** - دعوة الرفيق بريجنيف لزيارة مصر .

□ **الثانية** - الاتفاق حول عقد مؤتمر جنيف والإعداد له .

□ **الثالثة** - مناقشة وتحقيق نتائج إيجابية فى مجالات العلاقات الثنائية .

□ □ □

واستقبل الرفيق بريجنيف وزير الخارجية صباح يوم ١٥ أكتوبر . وعندما انتهت كلمات الترحيب والمجاملات التقليدية ، اتجهت نحو الزعيم السوفييتى لأهنئه بمرور عشرة أعوام على توليه منصبه .. ولأعرب عن تمنياتى له . وكان لتهنئتى وقعها الطيب .. فى اجتماع كان مقدرا أن يكون نقطة تحول فى مسار علاقاتنا .

وقدم الوزير فهمى للرفيق بريجنيف رسالة خطية من الرئيس السادات . وكانت الرسالة ودية للغاية كما صيغت ببراعة ، فتجنبت إثارة المسائل الخلافية بين البلدين وأكدت الجوانب الإيجابية للعلاقات . وكان من بين ما تناولته :

١ - أن كلا البلدين يعمل على تدعيم العلاقات وتطوير الصداقة « فى إطار المبادىء التى ارتضيناها لترسيخ الروابط بيننا » .

٢ - أن إسرائيل لن تخطو فى الاتجاه السليم ما لم توقن بقوة مصر العسكرية ، ومن ثم أهمية تعزيز قدرة مصر القتالية « على أساس مستقر ومضمون » .

٣ - التطلع إلى زيارة الرفيق بريجنيف لمصر حتى يتيح لشعبنا الفرصة « للتعبير عما يكنه لكم وللاتحاد السوفييتى من مودة ووفاء » .

٤ - تأكيد دور مصر الرائد فى رعاية التيار التقدمى فى المنطقة وحمايته مما يشكل بالنسبة لنا التزاما مبدئيا .

وتحدث الرفيق بريجنيف حول اجتماع القمة ، فقال « إن علينا بحث المسائل المصيرية ، وما هو اتجاهنا المستقبل ؟ وكيف نحقق تحرير الأراضى المحتلة ، وكيف تستمر العلاقات السياسية والاقتصادية . . » .

وقال إن هناك مبادرة جديدة للفصل بين القوات أعلنها الدكتور كيسنجر « من خمس دقائق » . وإن اتباع هذا المنهج يتطلب منا ثلاثين عاما لتسوية النزاع العربى - الإسرائيلى ، وإن علينا « **أن نسمى كل شىء باسمه الحقيقى** » ، فلا فورد ولا كيسنجر يستطيع حل المشكلة .

ثم تساءل عن طبيعة « العلاقات الجديدة » التى نطالب بها . وقال إن المفروض إقامة علاقات متساوية بين البلدين ، ولكن ما يحدث هو علاقات لا مساواة فيها . فبينما يقدم السوفييت التسليح والاقتصاد ثم يؤجلون القروض .. لا تتقدم مصر من جانبها بشىء .

وعرض وزير الخارجية فهمى للأحداث منذ وقف إطلاق النار وعدم « تعويض » مصر عن خسائرها فى الحرب ، وأكد أن معاهدة الصداقة والتعاون مستمرة .. والتسهيلات البحرية تجدد ولم يعط مثيلها لدولة أخرى .. وأن مهمته إيجاد أسلوب وإجراءات لتطبيق المعاهدة والتمهيد لاجتماع القمة . واستبعد المساواة بين البلدين فى الالتزامات .. فقدرات السوفييت أكبر ، وهم يستفيدون من صداقة مصر مثلما تستفيد هى من صداقتهم . وأن من مصلحتهم أن تكون مصر قوية .. لأن السلام لا يتحقق من ضعف .. وأخيرا ، أن مصر تريد التعاون معهم من أجل التوصل لحل سلمى فى الشرق الأوسط .

وكان رد الرفيق بريجنيف محددا :

١ - فقد أبرم السوفييت عقود تسليح قيمتها ٥٢٦٧ مليون روبل ، نفذ منها ما قيمته ٤٩٦٨ مليون روبل ، وتم فى حرب أكتوبر توريد ما قيمته ٦٠١ مليون روبل .

٢ - إن وقف إطلاق النار تم بطلب مصر وسوريا وتم استصدار قرار بتطبيق فورى للقرار ٢٤٢ وبعقد مؤتمر للسلام . ولكنهم سمعوا بعد ذلك من الصحف عن توقيع اتفاقية فض الاشتباك ، بينما الصداقة تلزمنا بتبادل الآراء .

٣ - أنه كشيوعى وسياسى يشعر بالقلق مما يحدث . فقد تم اتفاق للاحتفاظ بشريط ضيق شرق القناة مع ترك قوات رمزية به . كما فرض عدم استخدام مصر قواتها العسكرية أو شبه العسكرية ، ووضعت قوات الطوارىء فى منطقة عازلة . وعلى هذا يجب أن نبحث مدى حاجة مصر للتسليح الآن .. **وهذا يناقش فى القمة .**

ثم إن التعاون يفرض أن يتم على أساس تبادل المنفعة ، ولكن ذلك غير محقق . فالاتحاد السوفييتى قدم التسليح والاقتصاد (١٥٠ مشروعا) ، وقدم قروضا طويلة الأجل . ويريد الآن استرداد هذه الديون .. وإن ارتفاع أسعار الخامات يعتبر لمصلحة سداد مصر لديونها الآن .. **وهذا يناقش فى القمة .**

ثم إن اتفاقية فض الاشتباك (١) تمثل مرحلة أولى نحو تسوية كاملة ، وإن السوفييت لم يقدموا أسلحة حتى لا يقال إنهم يعوقون التسوية المنشودة . ولكنهم يتمسكون بتأييد مصر ولا ينوون تركها وحدها وسيبدأ تدريجيا توريد احتياجاتها .. فهذه مسألة معقدة . ولهذا **تناقش كمية وأنواع التسليح فى القمة .**

ثم طلب الرفيق بريجنيف من أحد مساعديه أن يحضر « مفكرة » العام الجديد ١٩٧٥ ، وأخذ

يقلب فى أوراقها . ثم توجه إلينا وطلب من وزير الخارجية أن ينقل للرئيس السادات أنه سيزور القاهرة فى النصف الثانى من شهر يناير - أول فبراير .

كان وقع المفاجأة كبيرا ، فلم يكن أحد يتوقعها حتى إنها استثارت البهجة . ولكن لم يبد لى أن البهجة كانت صادقة . فبعد دقائق كانت هناك الحيرة والتردد أمام الحدث ، وكأن الأمل لم يكن يتسع إلى حد أن يشمل زيارة يقوم بها ليونيد بريجنيف لمصر فى هذه المرحلة الحرجة .. بينما يستعد المستشار الأمريكى للقيام بجولة فى الشرق الأوسط ، لتحقيق خطوة جديدة على الجبهة المصرية .. وإبرام اتفاقية ثانية لفض الاشتباك فى سيناء .

وتمشيا مع التقليد المرعى فى الكرملين ، فقد صدر بعد ظهر ١٥ أكتوبر بيان عن استقبال السكرتير العام للحزب الشيوعى لوزير الخارجية المصرى ، يؤكد استمرار تعزيز وتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، واستمرار دعم كفاح الشعوب العربية ضد الإمبريالية ومن أجل تصفية العدوان الإسرائيلى وإقامة السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط . كما تضمن البيان تقدير مصر للمساعدات والدعم المقدم لها لتعزيز اقتصادها الوطنى وقدراتها الدفاعية .

وفى النهاية ، عبر البيان عن اقتناع الجانبين أن اجتماعا على مستوى القمة سيمثل خطوة هامة لتطوير وتعميق العلاقات بين البلدين ، وأنه قد تم الاتفاق على عقد هذا الاجتماع فى يناير ١٩٧٥ فى القاهرة .

□ □ □

ولقد تلا اللقاء مع الرفيق بريجنيف اجتماعان بوزير الخارجية جروميكو خلال يومى ١٥ و ١٦ أكتوبر . واستعرض وزير الخارجية إسماعيل فهمى فى بداية أول الاجتماعين الأسس التى تقوم عليها علاقات البلدين ، من حيث أنها علاقات « استراتيجية » وأنها قائمة على أساس « فلسفة » معاهدة الصداقة والتعاون . واحتلت مسألة الدعم العسكرى مكانة خاصة فى تقديم الوزير .

وتلاه وزير التخطيط الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ، مشيرا إلى عجز ميزاننا التجارى وتقديرنا أن لا تتجاوز قيمة أقساط الديون وفوائدها خمسين مليون جنيه سنويا . مضيفا أن نفقات الدفاع بلغت ٥٠٠٠ مليون جنيه منذ عام ١٩٦٧ ، وأن أعباء التعمير ستبلغ ٣٠٠٠ مليون جنيه حتى عام ١٩٨٠ .

إلا أن جروميكو لم يشأ أن يستدرج لمناقشة موضوعين سيكونان من بين مواضيع القمة . وعاد يركز الاهتمام حول مؤتمر جنيف ، وما إذا كانت مصر ترى الإسراع بعقده حتى لا يترك الأمر لإسرائيل ومساعيها « لإغراقه » . وأكد الوزير فهمى أنه لا يمكن مناقشة الحل السياسى الشامل إلا عن طريق جنيف ، وأن ذلك يتطلب إعدادا خاصا ، مما يجعل تحديد موعد للمؤتمر من قبيل الرجم بالغيب .

وفى الاجتماع التالى ، واصل الوزير فهمى تقييمه للموقف :

□ **فالأمريكيون** لا يمكنهم تحقيق الانسحاب من جميع الأراضى وتأمين حقوق الفلسطينيين ،



□ حافظ إسماعيل يشترك فى حفل افتتاح موسم الصيد فى زافيدوفا

ويريدون أن يتم الحل خطوة .. خطوة . وطالما كانوا قادرين على تحقيق التقدم **فهم لا يريدون إشراك « الغير »** فى ذلك . وعموما فليس هناك حتى الآن مشروعات لتحرك جديد محدد ، ولو أنه يحتمل أن تتحرك إسرائيل بعد شهر أو شهرين . ووعد الوزير بأن يبلغ السوفييت بأى مقترحات محددة .

□ **أما عن مؤتمر جنيف** ، فلا يمكن تحديد موعده حتى يتم التنسيق بين دول المواجهة ومنظمة التحرير وتوجيه الدعوة لها لحضور المؤتمر . كما إن ارتباطاته لم تكن تسمح له بتحديد موعد لاستئناف المؤتمر ، **إلا أنه أكد أن مصر والاتحاد السوفييتى « سيذهبان معا إلى جنيف »** .

□ **وعن القضية الفلسطينية** ، تم تبادل وجهات النظر حول اتجاه الفلسطينيين إلى إقامة الدولة المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة ، والاشتراك فى مؤتمر جنيف بوفد مستقل ، بينما الاتجاه الأمريكى مقصور على إعادة الأرض المحتلة إلى الأردن على أن تصبح العلاقة الأردنية الفلسطينية مشكلة عربية وليست دولية .

□ **وعلى المستوى الثنائى** ، لم يتحقق تقدم يذكر . فبينما أراد الوزير فهمى التمهيد لمؤتمر القمة بالانتهاء من المسائل الثنائية خلال زيارته الحالية ، لم يجد السوفييت فى موقفنا من مؤتمر جنيف ما يشجع على مناقشة هذه المسائل ، فضلا عن أن بريجنيف كان قاطعا فى تأجيل أى قرار بشأنها حتى مؤتمر القمة .

وجاء البيان الصحفى فى ١٨ أكتوبر مؤكدا لهذه المعانى .. متضمنا ضرورة تحقيق تسوية سياسية كاملة ونهائية فى إطار مؤتمر جنيف ، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وحقه فى بناء وطنه القومى .. وتأييد الاشتراك المستقل لممثلى منظمة تحرير فلسطين فى مؤتمر جنيف ، الذى ينبغى أن يستأنف فى أقرب وقت .

وكان تقييم الدبلوماسيين العرب فى موسكو للقرار السوفييتى بزيارة بريجنيف لمصر ، أنه يعكس قدرة مصر على حرية الحركة فى علاقاتها بالقوتين الأعظم . ولم تكن الفوائد الناجمة عن عودة السوفييت إلى مسرح السياسة فى الشرق الأوسط خافية .. فقد أصبح تحسين العلاقات المصرية ـ السوفييتية باعثا على الأمل فى تحقيق تسوية سياسية تؤمن المصالح العربية ، مما زاد من أهمية الحرص على النتائج التى تحققت .

إلا أن الأمريكيين لم يكونوا على استعداد الآن للتنازل عما استطاعوا تحقيقه . ففى اللحظة التى استقبل فيها بريجنيف الوزير المصرى ، أعلن كيسنجر عن استعداده لتحقيق تقدم جديد على الجبهة المصرية .. وكان بذلك يدعو مصر لنبذ الاتجاه لعقد مؤتمر جنيف .. ومن ثم استبعاد المشاركة السوفييتية ، واستمرار تبنى السياسة المتفق عليها بالتقدم « خطوة .. خطوة » .

ديسمبر .. وخطوتان للخلف

ولكن زيارة بريجنيف لمصر أخذت تتعثر تدريجيا . فلقد كان من الحيوى أن يجرى الإعداد للزيارة بإعداد الوثائق المتصلة بالمسائل الاستراتيجية والتكتيكية والإجرائية ـ المتصلة بعقد مؤتمر جنيف ـ بحيث تكون خطتنا مرنة ومتضمنة للمراحل ومحددة للأهداف النهائية . كما طالب السوفييت أن يعد الجانبان « إعلانا » يوقعه الرئيسان ويغطى المسائل الكبرى فى العلاقات الدولية والثنائية .

ولكن منذ أوائل نوفمبر ، أخذ يساورنى القلق نتيجة ما قدرته من تجاهل القاهرة للسوفييت باستبعادهم من دائرة مباحثات كيسنجر الأخيرة فى المنطقة . وعزز تقديرى ما أشارت إليه أجهزة الإعلام الغربية من احتمال تحقيق اتفاقية ثانية على الجبهة المصرية خلال جولة جديدة للدكتور كيسنجر فى ديسمبر ، وأن يترتب عليها تجميد العمل السياسى لعامين تاليين .

ولقد دفعنى ذلك إلى أن أحذر القاهرة من أن تجاهلها للسوفييت يمكن أن يترتب عليه أحد أمرين أو كلاهما معا :

□ انحسار الدعم الاقتصادى والعسكرى لمصر ، بحيث يعكس مستوى التعاون السياسى المتردى .

□ تنشيط تحركهم فى المنطقة العربية لتعويق سياسة مصر .

ولم يتردد السوفييت فى التعبير عن رأيهم حول مخاطر التحركات الجزئية نحو التسوية النهائية ، ثم أبدوا إمكان تحقيقها « تحت مظلة » مؤتمر جنيف - الذى يأملون فى عقده فى فبراير ١٩٧٥ - بحيث تتم هذه التحركات ضمن إطار للتسوية النهائية . الا أنهم لم يعودوا واثقين من احتمالات النجاح .

وكان ذلك دافعا لقرار سوفييتى هام ..

□ □ □

كانت دعوة وزيرى الخارجية والحربية للحضور إلى موسكو يوم ٢٨ ديسمبر مفاجأة ذات وقع شديد ، فقد كانت تعنى شيئا .. تطورا هاما فى علاقات البلدين .

ولم يكد يستقر الوفد فى مقر إقامته ، حتى كنا فى الطريق إلى قاعة الكرملين ، حيث تقرر عقد اجتماع فى السادسة مساء . وكان جو الغموض قد امتد ليحيط بنا ونحن نتوجه فى صمت إلى الاجتماع . ولم يكن الموظفون السوفييت المساعدون يبدون ما عهدناه فيهم من مودة ورقة فى استقبالهم .. وصحبتهم . ووجدنا قاعة الاجتماعات غارقة فى الجمود البارد الثقيل ! .

وجلس وزيرا الخارجية جروميكو والحربية جريتشكو فى الناحية الأخرى من المائدة المستطيلة .. يطلان علينا دون تعبير يفضح سرهما .

وافتتح جروميكو الحديث بقوله إنه وجريتشكو « باسم المكتب السياسى » يريدان إبلاغنا أنه نظرا لمرض الرفيق بريجنيف ، فلن يقوم بزيارة مصر كما كان مقررا .. وأنه يمكن مستقبلا أن يناقش موعد جديد للزيارة .

وقال جروميكو إنه تم إعداد بيان مشترك لإصداره ، دون أن يشار فيه إلى مرض السكرتير الأول .. ورجا أن لا يفصح الحاضرون عن أسباب تأجيل الزيارة ، وأن يجد الأمر منا تفهما .

ثم انتقل للحديث عن السياسة السوفييتية نحو مصر والشعوب العربية ، فوصفها بأنها سياسة ودية وثابتة ، وتقوم على تعزيز علاقات التعاون وتقديم كافة المساعدات والتأييد الشامل للشعوب المعرضة للعدوان فى سبيل إزالة آثاره . **وفى ختام كلمته حدد جروميكو موعد لقاء فهمى والجمسى - وحدهما - بالرفيق بريجنيف ، لبضع دقائق فى الحادية عشرة من صباح الغد .**

وتحدث المارشال جريتشكو ، فقال إنه يشعر بأسف لأن زيارة الرفيق بريجنيف لن تتم فى موعدها ، وأكد أنها ستتم بنجاح فى موعد مستقبل . وقال إنهم كانوا وما زالوا أصدقاء لنا ولم يغيروا موقفهم من تأييدنا ضد الاستعمار . وأضاف أن القيادة السياسية قررت مواصلة الإمداد العسكرى لمصر بالنسبة لما تم الاتفاق والتوقيع عليه ، وأن أول شحنة سوف تبحر بعد يوم أو يومين . أما بالنسبة لطلبات مصر الإضافية ، فلم يكونوا على استعداد للتوصل لقرار بشأنها خلال الزيارة الحالية . وأبدى استعدادهم لاستقبال مجموعة من الضباط المصريين لمناقشة تفاصيل هذه الطلبات .

وعلق وزير الخارجية فهمى بقوله إن الرئيس السادات لم تكن لديه شكوك بالنسبة للاتحاد

السوفييتى أو لاستعداده دعم قدرات الدول العربية . ولكنه وصف الموقف فى المنطقة بأنه خطير و « حرج لدرجة قصوى » ، فإسرائيل ستضرب سوريا لأنها تعرف أن مصر لم تستعوض خسائر ١٩٧٣ ، والرئيس السادات « قرر فى حالة العدوان على سوريا دخول الحرب .. وليس لديه ما يكفى للدفاع عن مصر » . وطالب بالمسارعة بشحن ما سبق التعاقد عليه زائدا ما يعوض خسائرنا فى حرب أكتوبر ، وأن ينظم جسر جوى لتوريد بعض احتياجاتنا العاجلة . وفى سبيل ذلك عرض أن يبقى وزير الحربية الجمسى فى موسكو للاتفاق .

ولكن المارشال جريتشكو عاد يؤكد أنه ليس الآن مفوضا ببحث أية مطالب مصرية إضافية .. وانتهى الاجتماع .

وكان العشاء قصيرا .. وحزينا . كانت روح الكآبة تخيم على الجميع وافتقدنا البهجة والمرح كما عودنا السوفييت فى ولائم الكرملين . فكانت الأحاديث مقتضبة .. ولم يكن هناك مكان للأقاصيص الروسية التى لا يسأم المضيف الروسى من أن يحكيها .. ولا يسأم الضيف المصرى من الاستماع إليها . والأنخاب التى لا تنتهى عادة على المائدة الروسية .. تقلصت لتصبح نخبا واحدا تحية للزائرين .

وأخيرا انتهى العشاء .. وسارع الجميع فى طريقهم إلى خارج القاعة . وأحسست بينما تجتاز العربة بنا بوابة الكرملين ، وكأن حجرا ثقيلا قد أزيح عن صدرى . ولم اتوقف فى مقر الوفد المصرى لمناقشة ما حدث .. كنت أشعر بالغثيان . فرغم « مرض » الزعيم السوفييتى .. فقد كنت واثقا أننا نتجاوز نقطة اللاعودة فى علاقاتنا .. وأننى أشهد بداية النهاية ..

□ □ □

وفى صباح اليوم التالى استقبل الرفيق بريجنيف وزيرى الخارجية والحربية ، لدقائق فى المصحة التى كان بها خارج موسكو .

ولما كانت الطائرة التى أقلت وفدنا قد غادرت موسكو ، وانتظارا لعودتها من القاهرة ، فقد طلب الوزير فهمى عقد اجتماعات فى وزارة الخارجية ووزارة الدفاع لمناقشة المسائل الجوهرية التى تهم البلدين .

وكان لقاء وزيرى الخارجية مثيرا ، فقد وضع كل منهما أوراقه على المائدة وحدد شروطه . كان الوزير السوفييتى يطالب بالعمل على عقد مؤتمر جنيف .. وكان الوزير المصرى يطالب باستئناف الدعم وخاصة العسكرى . وكان كل منهما يسجل للتاريخ التزامات الطرف الآخر .. ويحدد المسئولية عن التطورات المستقبلة .

كانت أولى مسائل الجدل حول تبادل المعلومات والتشاور بين البلدين . فطالب جروميكو بمعلومات حول مؤتمر القمة العربى فى الرباط ، وحول خطوات جديدة لفض الاشتباك ، وعن عقد مؤتمر جنيف وأسلوب مقترح لتنسيق المواقف بين البلدين .

وأكد فهمى أن القاهرة لا تتردد فى تبادل المعلومات والتنسيق ، ورجا أن تدعم الثقة بيننا .

وأوضح أن إمكانية التسوية فى جنيف ترتبط بتسليح القوات المصرية ، حتى لا تتاح الفرصة لإسرائيل لفرض إرادتها . وطالب بالحصول على قرار بإشراك منظمة التحرير فى المؤتمر ، وإن لم يكن ضروريا أن تتم مشاركتها فى أول اجتماع له . وأكد أن أحدا لم يتقدم لنا بأى اقتراح إطلاقا عن خطوة جديدة لفض الاشتباك على جبهة مصر . ثم حدد احتياجاتنا فى :

- **المطالبة بأن تعامل مصر بالنسبة للديون المستحقة ، معاملة سوريا « على الأقل » .**
- **أن ينظم جسر جوى للإمداد العسكرى .. وأن المعنى السياسى لاستئناف الإمداد العسكرى هو « الاحتفاظ بالمعاهدة » وتطور العلاقات ..**

وتناول جروميكو المسألة السياسية .. فتساءل عن المناقشات الدائرة حول فض اشتباك ثان ، وإن لم تكن هناك اقتراحات محددة . وتساءل كيف يجرى العمل فى المستقبل لتحقيق التسوية ، وهل تبذل جهود مستقلة .. مؤكدا أن العمل المنفرد يسىء للموقف ويدعم احتلال إسرائيل للأراضى ، ثم يضيف .. « هل تتم التسوية بمشاركة الاتحاد السوفييتى أم بإهماله ؟ » .

واستطرد جروميكو قائلا إن قرار الذهاب إلى مؤتمر جنيف قد تم بعد مجهودات كبيرة ، وإنه ليست هناك صيغة أخرى لمناقشة السلام . أما رفض الذهاب إلى جنيف فيعنى رفض مشاركة الاتحاد السوفييتى ، لأن أسلوب العمل المرحلى لا يتيح له فرصة واسعة للمناورة مثلما يتيح للولايات المتحدة .. التى اضطرت لتسجيل موافقتها على عقد مؤتمر جنيف . ولذا فهو يطالب بعقده فى أقرب وقت .

ونفى فهمى وجود مقترحات حول فض اشتباك ثان ، ولام كيسنجر على الإدعاء بذلك لخلق الشكوك . وأوضح أن الأمريكيين يرددون عدم إمكان الضغط على إسرائيل لتحقيق انسحاب دفعة واحدة وأنه يجب العمل بأسلوب الخطوة .. خطوة . أما عن موقفنا من جنيف ، فنحن نصر على اشراك السوفييت فى الحل النهائى ، ولن يعقد اتفاق سلام خارج مؤتمر جنيف . إلا أنه ربط ذلك بدعم عسكرى لمصر وباتفاق عربى . وطالب السوفييت بالتحدث للفلسطينيين « ليتعقلوا » .. خاصة بالنسبة لمطالبتهم بأن تتم دعوتهم على أساس قرارات الأمم المتحدة ، لأن ذلك يهدد فى رأيه القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وعاد جروميكو لكى يؤكد أن إهمال الاتحاد السوفييتى « قضية كبيرة تتعلق بالثقة بين البلدين ، وليست مسألة جانبية » ، وأنه إذا تجمد المؤتمر فلن يبقى أمامنا غير طريق الحل الفردى . ونفى أن يكون استئناف المؤتمر « كارثة » كما يقول فهمى .. وإن اتفق معه فى أننا قد لا نستطيع تحقيق نتائج سريعة فى المؤتمر ، إلا أنه أكد أننا سنتوصل إلى اتفاقات « فيما لو خلصت النوايا » .

وطرح موضوع التسليح فى المناقشة التى تلت ذلك . ورفض جروميكو العودة للحديث عن « استعواض » الخسائر .. واقتصر على الالتزام بتوريد ما تضمنته الاتفاقيات المبرمة بين البلدين . وأكد أن ما تملكه مصر وسوريا من تسليح يتيح لهما التفوق على إسرائيل . وتمشيا مع ذلك ، أحيط

وزير الحربية علما بأن تنفيذ العقود المبرمة سيبدأ أعتبارا من ٢٥ يناير ١٩٧٥ . أما عن الاحتياجات الإضافية ، فقد تم الاتفاق على عقد اجتماع لوفدى البلدين فى موسكو أو القاهرة ، وأن يجتمع الوزيران فى النصف الأول من عام ١٩٧٥ لتدارس الموقف والتوصل إلى اتفاق .

وفى اليوم التالى ، كان الوزيران المصريان فى طريقهما إلى القاهرة ..

□ □ □

ولقد كان طبيعيا أن يشغلنا تفسير تأجيل زيارة بريجنيف لمصر . ولم يكن مستبعدا على الإطلاق أن تكون دوافع التأجيل سياسية .. فلقد كان الجو الذى أحاط حضور وزيرى الخارجية والحربية إلى موسكو ، والرسالة الرسمية ـ باسم المكتب السياسى ـ التى أبلغت فى اجتماع الوفدين .. ثم الكلمات القصيرة التى تبودلت على مائدة العشاء ، كانت كلها توحى بأن هناك شيئا ما يتجاوز ما أعلنه المكتب السياسى .

فلقد كان من الممكن مع تأجيل موعد الزيارة ، أن يحدد بصفة عامة موعد جديد لها ، ولكن ذلك لم يحدث . ومع مرور الأيام وضح تماما أنه لم يعد هناك احتمال لتحقيقها . ومن الطبيعى أن السكرتير الأول للحزب الشيوعى السوفييتى لم يكن فى حاجة للقيام « بتمثيلية » المرض لكى يجد مبررا لتأجيل الزيارة ، **ولكن ما رسخ فى يقينى أن المرض ـ وكان حقيقيا ـ قد استغل كمبرر لتأجيل الزيارة ـ نهائيا ـ لأسباب سياسية .**

وكان هناك أكثر من احتمال للموقف السوفييتى فى تقدير الدبلوماسيين الأجانب :

□ وجود خلاف فى المكتب السياسى ، لم يتمكن بريجنيف بسببه من الحصول على أغلبية تؤيد خطه السياسى تجاه الشرق الأوسط ..

□ الاستعداد لانسحاب سوفييتى من المنطقة ، نظرا للإمكانيات المالية الهائلة لدى العرب والتى ستغنيهم عن المساعدات السوفييتية الاقتصادية والفنية ...

□ أو أن السوفييت حرصا على « **الوفاق** » ، قد آثروا إتاحة الفرصة للأمريكيين بتجربة مجددة لعقد اتفاقية ثانية لفض الاشتباك فى سيناء .

وفى دائرة عملنا ، كان تقديرنا أن السوفييت وجدوا أن البلدين لن يكونا فى منتصف يناير على استعداد لاتخاذ قرارات بعيدة المدى .. يمكن أن تعكس اهتماماتهم . فمصر كانت مقدمة على مرحلة فض اشتباك ثان فى سيناء ، ومن ثم لن تكون مستعدة للذهاب إلى جنيف . وفى هذه الظروف لم يكن السوفييت على استعداد لتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية إضافية .. وعلى هذا ، فقد آثروا تأجيل الزيارة ـ ربما لبضعة شهور ـ حتى تتبين المواقف وتتحدد أسس الاجتماع المنشود بين الرئيسين .

وهكذا أصبحت القرارات الكبرى فى علاقات البلدين مؤجلة ، وأصبح استمرار التعاون الثنائى على مستوى متواضع . وأصابنا كل ذلك بشعور مرير ، فقد وجدنا أنفسنا مقبلين على مرحلة عدم استقرار ممتدة .

أسرع من البرق !

وكان من الطبيعى - على أثر إعلان تأجيل زيارة بريجنيف للشرق الأوسط - أن تصبح بعثتنا الدبلوماسية هدف اتصالات لا تهدأ من جانب السلك الدبلوماسى فى موسكو ، وخاصة الغربى .. تعبيرا عن الاهتمام بمعرفة ما يدور فى مجال العلاقات المصرية - السوفييتية ، فى مرحلة قدر الجميع بلا استثناء أنها حاسمة . وكان كل ما يتصل بهذه العلاقات قد أضحى مبررا لزيارة تتم لبعثتنا .. أو لدعوة عشاء تنظم لنا .. أو حتى لحديث هاتفى عاجل معنا .. للتعرف على حقيقة أمر ما .. أو تفسيره ! .

واستمر هذا الاهتمام طيلة الخمسة عشر شهرا التالية . فكانت شائعة تتردد فى باريس - بمناسبة زيارة الرئيس السادات لها (اليوم) وهو فى طريقه إلى واشنطن - حول أمر يخص العلاقات المصرية - السوفييتية ، سرعان ما تجد طريقها إلى عواصم العالم من بعثاتها فى العاصمة الفرنسية . ولا تلبث وزارة الخارجية هنا .. أو هناك أن تبعث إلى سفيرها فى موسكو لكى يتحقق من صحة ما تردد . ويأتينى الرجل بعد ظهر نفس اليوم .. بعد أن يطلب ويجاب إلى لقاء عاجل معى ، ليتساءل إن كنا مقدمين على خطوة جديدة نحو « فك ارتباطنا » مع موسكو ! .

ويجىء آخر يحمل رسالة من زميله فى القاهرة .. تتضمن ما نشرته مجلة أسبوعية مصرية منذ يومين - فقط - مما يوحى بتعديل وشيك فى علاقات القاهرة وموسكو . واعتذر للرجل ، فالمجلة المعنية لن تصلنى قبل أسبوع .. فلم نكن نتمتع بمثل هذه الخدمة التى يتمتع هو بها .. والتى تنافس « البرق » فى سرعتها . ولكن كان علىّ أن أرضى فضوله ، دون أن أنسى أنه ليس كل ما أعرف يقال .. وليس كل ما يقال قد حضر أهله .. وليس كل من حضر أهله قد جاء أوانه ! .

وموسكو على خلاف أغلب عواصم العالم ، عاصمة يصعب على الدبلوماسى أن يشق طريقه فيها ، فهو غالبا ما يجد نفسه عاجزا عن ممارسة أولى وأبسط مهامه .. أن يحصل على المعلومات . وعندما يتلقاها ، فسوف يشق عليه أن يناقشها مع مسئول سوفييتى .. أو غير مسئول . وعندئذ لن يجد لها غير تفسير واحد ، يطرحه أصغر دبلوماسى فى وزارة الخارجية .. ويردده مسئول حزبى كبير .. وتنشره صحيفة « الإزفستيا » ..

ولهذا ، فالمجتمع الدبلوماسى فى موسكو يضم دون شك - وخاصة فى بعثات الغرب - أوفر الأعضاء ذكاء وأكثرهم دقة فى الملاحظة .. وأعظمهم صبرا وإصرارا . يأتون إلى موسكو وقد أعدّوا للخدمة فيها إعدادا خاصا . فهم يتحدثون اللغة بمقدرة .. يعرفون التاريخ معرفة تمكنهم من فهم الحاضر فى ضوء الماضى .. يلمون بالنظام إلماما يمكنهم من اختراق ما يقيمه من حواجز الفكر .

وكثيرا ما يعود الدبلوماسى للخدمة فى موسكو لدورة ثانية .. فالدورة الأولى تعد تأهيلا له وفى الثانية تثمر جهوده . وكان من المثير أن أجد بعض السفراء وقد جاءوا مباشرة من بعثاتهم فى القاهرة - وكأن خدمتهم فى مصر قد أضحت تؤهلهم لمتابعة ذكية من موسكو .. فتصبح القاهرة ميدان التدريب لهم استعدادا للانتقال إلى الاتحاد السوفييتى ! .

مصر تتجاوز مفترق الطرق

كانت الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٧٥ ، مسرحا لتحركات واسعة النطاق على مستوى القوتين الأعظم .. تصاعدت خلالها حدة المنافسة بينهما . وكان الهدف هو .. مصر . كان السوفييت يعملون من أجل الحفاظ على ما تبقى لهم من مركز « متميز » فى مصر بعد عشرين عاما من علاقات خاصة ، بينما كانت الولايات المتحدة تعمل على توسيع قاعدة النجاح الذى أحرزته وتعميق اختراقها ، حتى تطمئن إلى أنها قد بلغت بالعلاقات نقطة « اللاعودة » .

كانت التسوية السياسية وأداة تحقيقها هى مجال هذه المنافسة . كان السوفييت يصرون على أهمية معالجة القضايا الأساسية مباشرة فى مؤتمر جنيف ، وانعقاده فى أقرب وقت . ومن أجل إقناع مصر بذلك استجاب السوفييت لكثير من مطالبها الاقتصادية ، أما إمدادهم العسكرى فقد اقتصر على ما سبق التعاقد عليه . وكان منطق السوفييت هو استعدادهم لمعاونة مصر على تجاوز مصاعبها الاقتصادية ، بينما كان الدعم العسكرى جزءا لا يتجزأ من المسألة السياسية .

وعلى الجانب الأمريكى ، تركزت قوة الدفع لتنفيذ استراتيجية التقدم خطوة .. خطوة ، واستبعاد العمل من خلال مؤتمر جنيف ومن ثم مشاركة السوفييت . وكان الهدف الأمريكى هو تقليص النفوذ السوفييتى ، وإحداث تحولات جذرية فى العلاقات المصرية - الإسرائيلية والأمريكية .. وكذا على جبهة مصر الداخلية . وفى خلال العام ، أعيد فتح قناة السويس للملاحة وتعمير منطقتها ، كما حقق الأمريكيون اتفاقية ثانية لفض الاشتباك فى سيناء ، فتحت باب استرخاء الجهود السياسية لعامين قادمين .

وتراجع السوفييت .. تسليما بأنهم خسروا المعركة .

بديلا عن القمة .. جروميكو فى القاهرة

ومنذ منتصف يناير عاودت اتصالاتى بالمسئولين السوفييت أملا فى تحديد اتجاهاتهم المستقبلة وترتيبات لخطة عملنا . وكنت اتبنى الرأى بمسئولية السوفييت عن اتخاذ « المبادرة » وأن علينا العمل معا من أجل استقرار علاقاتنا . واتفق كوزنتسوف معى فى أن المسائل المطروحة للمناقشة بين البلدين لا يجب أن تتعطل ، وأبدى استعدادهم لإعداد بروتوكول التجارة لعام ١٩٧٥ ، وللقائنا « فى منتصف الطريق » بالنسبة للنواحى المالية ومناقشة مسائل التعاون الاقتصادى والفنى .

إلا أنه التزم موقفا سلبيا تماما بالنسبة للإمداد العسكرى ، تأكيدا لموقف سابق لهم ، كان منطق اتخاذه يتأكد لديهم يوما بعد يوم . فلقد اعتبر كوزنتسوف أن تصريح الرئيس السادات - حول وجود « أسلوب سوفييتى » لتحقيق تسوية النزاع فى الشرق الأوسط - يعد « تجاوزا » لما تم الاتفاق عليه أثناء زيارة الوزير فهمى .. من أن لمصر والاتحاد السوفييتى « موقفا مشتركا .. ومنطلقا موحدا » ، وهو تحقيق التسوية الشاملة . كما استذكر كوزنتسوف موافقة فهمى على « استئناف جنيف فى أقرب وقت » .

ولقد أكد شكوك السوفييت ما تردد خلال زيارة إيجال آلون لواشنطن حول الخطوات التالية لتحقيق فض اشتباك ثان فى سيناء . فقد نما لعلمهم أن المسائل الموضوعية قد تم الاتفاق بشأنها فى واشنطن ، وأن الاتفاقية الجديدة تتضمن الانسحاب على الجبهة المصرية لمسافة ٣٠ ـ ٥٠ كيلو مترا بشرط « تخفيض » حالة الحرب ، على أن لا تستأنف المفاوضات لمرحلة جديدة قبل عامين من تنفيذ هذه الاتفاقية .

وألهب الإعلام المصرى هذه الشكوك ، الأمر الذى دفع السوفييت إلى تكثيف تناولهم الإعلامى لمشكلات الشرق الأوسط السياسية ومساعداتهم الاقتصادية لتعزيز استقلال مصر الوطنى . وبدا لى كأن السوفييت يردون بذلك على تساؤلات قواعدهم الجماهيرية .. ويدافعون عن مركز الاتحاد السوفييتى فى دول العالم الثالث ، والتى قد ترى فى مصر نموذجا يحتذى .

□ □ □

وفى الأسبوع الأول من فبراير ، قام وزير الخارجية جروميكو بزيارة لمصر ، كان هدفها حسب قوله « **تأكيد وحدة مواقف مصر وسوريا والأردن والفلسطينيين .. واتخاذها مواقف عملية موحدة** » .

ولقد أعاد جروميكو فى زيارته تأكيد أهدافهم من التحرير الكامل للأراضى المحتلة وحماية حقوق الفلسطينيين ، ورأيهم فى تبنى « الحل الجذرى » وعدم ثقتهم فى خطط وأفكار « الآخرين » . وكان تقديره أن وحدة الشعوب العربية « عامل جبار » فى النضال ، وأن السوفييت ينطلقون من مبدأ « المصالح المشتركة » مع العرب . وهاجم « القوى الأخرى » التى لا ترغب فى أن يكون السوفييت عنصرا نشطا فى مرحلة التنسيق وايجاد الحلول ، والتى تعتقد أن السوفييت لا علاقة لهم بالمنطقة وتحاول تقويض نفوذهم ، الأمر الذى « لن يسمح به السوفييت » . وطالب جروميكو العرب باستخدام كافة إمكانياتهم والتمسك بالمبادىء واتباع خط حركة ثابت ومستقر .

إلا أن الجانب المصرى عاد ليؤكد أهمية العلاقات الثنائية ، وخاصة بالنسبة « لاستعواض الخسائر » المترتبة على حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وأوضح وزير الخارجية فهمى بأن « هذا هو الوضع الأساسى الذى نعالجه .. أما جنيف ففرعى » ، ومؤكدا أنه بالنسبة لجنيف .. « **لا كلمة عربية واحدة . ولكن هناك مصر .. إذا أخذت قرارا تتبعها باقى الدول . القرار يتخذ من مصر .** » . **ثم نفى بأن لدينا اقتراحات حول فض اشتباك ثان ووعد بإبلاغ السوفييت إذا قدم شيء لمصر ، وبأن نذهب ومعنا الفلسطينيون إلى جنيف ، بعد تحقيق فض اشتباك على جبهتى مصر وسوريا فى نفس الوقت .**

ثم ناقش الجانبان صياغة كان قد أعدها الجانب المصري ، للدعوة التى يوجهها مؤتمر جنيف للفلسطينيين للمشاركة فى المفاوضات . وتوصل الجانبان لصياغة أكثر اعتدالا وواقعية حتى يمكن تأمين موافقة الأمريكيين عليها . وطلب الوزير المصرى أن يقوم السوفييت بتقديم الصياغة إلى الفلسطينيين .. على أن تبدأ مصر الاتصال بهم عندما يتحقق التقدم .. « **حتى يروا أن هناك تنسيقا بيننا** » .

« نحن فى حاجة لساحر » ..

واستجابة لمطالب مصر على المستوى الاقتصادى والفنى ، اتفق وزيرا الخارجية على أن تستقبل موسكو الوفود المصرية لمناقشة البرامج فى المجالات المالية والتجارية والتعاون الفنى .

وفى منتصف فبراير ، استقبلنا فى مؤسكو الوفد الاقتصادى المصرى يرأسه الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط . وكان محور المحادثات هو موضوع إعادة جدولة الديون المترتبة على القروض المدنية والعسكرية ، فضلا عن دين صغير يتم الوفاء به بالعملات الحرة . وكان واضحا أنه لن يمكن الاتفاق على تطوير التعاون فى مجال الصناعة أو التبادل التجارى قبل أن نتوصل إلى اتفاق مستقر لحجم الأقساط السنوية التى تدفع وفاء لهذه القروض .

وكان الدكتور طاهر أمين وزير التعاون الفنى يقود المباحثات المالية . وفى اجتماعه بالسوفييت ، **أوضح أن الحالة الاقتصادية فى مصر حرجة جدا ، وأننا لم نتسلم أى دعم عربى ، بينما يتفاقم العجز فى الميزان التجارى ، نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية وانخفاض صادراتنا واستمرار الإنفاق العسكرى وعدم اكتمال المشروعات الإنتاجية . وقدر الدكتور أمين أن يستمر الوضع الحرج لبضع سنوات ، ومن ثم عرض خطة تسوية مالية تضمنت :**

- الفصل بين الديون الاقتصادية والديون العسكرية .
- أن يستمر الوفاء بالدين الاقتصادى « العائد إلى المشروعات » على نحو ما هو محدد فى الاتفاقية الخاصة بها .
- **تأجيل تسديد الديون العسكرية لمدة عشر سنوات ، ويتم تسديدها بعد ذلك على أقساط متساوية لمدة ١٥ سنة .**

ولقد اعتبر السوفييت هذا العرض « غير واقعى » ، واعتذروا بأن لديهم أيضا مشكلات التنمية ، وبأن الموقف الاقتصادى المصرى ليس بالسوء الذى نقوله. وأضاف رئيس الوفد السوفييتى « نحن فى حاجة لساحر لحل مشكلتنا . فالوضع معقد » . ورفض السوفييت مبدأ الفصل بين الدين العسكرى والمدنى أو القبول « بفترة سماح » . وتقدموا بمقترحات تقضى بتخفيض الأقساط المستحقة خلال المدة ٧٥ ـ ١٩٨٠ بنسبة ٢٠ فى المائة . أما عن الدين الحر ، فقد اقترحوا أن يسدد خلال عشر سنوات بمعدل خمسة ملايين ونصف مليون جنيه استرلينى سنويا .

وكان مثيرا أن يعدل الوفد المصرى عن موقفه المبدئى بصورة جذرية ، وأن يستجيب إلى المبادىء التى عرضها السوفييت .

فتنازل الوفد عن طلب « فترة السماح » ، ولكنه اقترح أن يكون تخفيض الأقساط المستحقة عن السنوات الست الأولى بنسبة تبلغ ٤٠ فى المائة ، بينما وافق على مقترحات السوفييت بشأن سداد الدين من العملات الحرة .

وفى هذه العملية المستمرة من الأخذ والعطاء ، تقدم السوفييت خطوة أخرى فى اتجاهنا ،

فعرضوا حلا وسطا يتضمن تحديد الأقساط عن السنوات العشر الأولى بحيث لا تتجاوز ٢٠٠ مليون روبل فى السنة .

ورفض الوفد المصرى الاقتراح السوفييتى الثانى وطلب تأجيل المباحثات حتى يجرى التشاور مع الحكومة ، على أن يحدد موعدا « قريبا جدا » لاستئناف المباحثات . وعلق رئيس الوفد السوفييتى بقوله « إن المواقف غير متباعدة ومن الممكن إيجاد حل للمسائل » . وكان بذلك يشير إلى احتمال تعديل المشروع السوفييتى الأخير .

□ □ □

وبالرغم من تعثر التوصل إلى اتفاق مالى ، فقد تمكن وزير التجارة الخارجية من إبرام بروتوكول التبادل التجارى عن عام ١٩٧٥ .. بعد أن اقترح قيمة القسط المستحق عن هذا العام بزيادة ٣٠ مليون روبل عن اقتراح الدكتور أمين . ولقد كان لهذه المواقف المتناقضة بسرعة ما أثار شكوك السوفييت حول حقيقة متاعبنا .

إلا أن المناقشات فى مجال العلاقات الاقتصادية والفنية لم تحرز نجاحا . **فقد رفض السوفييت - فى ضوء عدم اتفاقنا حول التسوية المالية - أن يضيفوا إلى التزاماتهم المالية بالاتفاق حول تنفيذ عدد من المشروعات الصناعية الهامة ، فى انتظار استئناف المباحثات المالية على نحو ما وعد به الدكتور أمين .**

« فى مفترق الطرق »

ومنذ أوائل مارس بادر الدكتور كيسنجر بالقيام بجولة جديدة فى الشرق الأوسط من أجل تحقيق فض اشتباك ثان على جبهة مصر .

ولقد كانت مصر ترى فى هذه الخطوة المحدودة ما يخلق ظروف التناول العام للقضية . فالخطوة الجديدة تحقق استعادة السيطرة على مناطق اقتصادية حيوية فى غرب سيناء ، وتحد من حرية حركة القوات الإسرائيلية فى شبه الجزيرة بتخليها عن المضايق الاستراتيجية . وكان ذلك يدعم مركزنا التفاوضى المستقبل .

ولكن السوفييت لم يكونوا على استعداد للاقتناع بدوافعنا لعقد اتفاق ثان . فلم يكن تحقيق فض اشتباك ثان على جبهة القناة - من وجة نظرهم - يخدم مصلحة مصر - بل هو يحيّدها ويعرض سوريا للضغط العسكرى الإسرائيلى ، ويجعل عقد مؤتمر جنيف غير محتمل .

ونفى السوفييت معارضتهم لسياسة مصر ، فالقضية على نحو ما تردد القاهرة هى قضيتها . ولكنهم كانوا يعترضون على مطالبتهم بمشاركة «مظهرية » .. بأن يقرر لهم « الآخرون » متى يشاركون ومتى يستبعدون .. أن ترسل لهم دعوة إلى مؤتمر جنيف ليوقعوا على ما تم الاتفاق عليه خارجه . كانوا يرفضون تحمل مسئولية ذلك ، حتى لا يوجه إليهم اللوم مستقبلا لو لم تسفر سياسة الخطوات المرحلية عن تحقيق سلام شامل .

ومنذ ١٨ مارس ١٩٧٥ ، غادر الدكتور كيسنجر واشنطن فى طريقه إلى الشرق الأوسط لتحقيق اتفاقية ثانية للفصل بين القوات على الجبهة المصرية . ولكن بينما أقدمت مصر على الاتفاقية باعتبارها ترتيبا عسكريا ، فقد أرادت إسرائيل الانتقال بها إلى المستوى السياسى باعتبارها خطوة نحو السلام ، فتتناول بصفة خاصة ترتيبات مرور بضائعها فى قناة السويس وإنهاء مصر المقاطعة الاقتصادية ، وتأمين حرية حركة الأفراد بين البلدين وإنهاء حالة الحرب وعدم تحديد مدة سريان هذه الاتفاقية . كما رفضت إسرائيل الانسحاب إلى ما وراء الممرات الغربية فى سيناء دون إعلان بإنهاء حالة الحرب ، علاوة على اصرارها على الاحتفاظ بمحطة إنذار الكترونية عند الطرف الغربى لممر الجدى .

ونتيجة لتعارض وجهات نظر البلدين على نحو لم يتمكن وزير الخارجية الأمريكى من تجاوزه ، فقد أعلن فى ٢٣ مارس توقف المباحثات . وفى اليوم التالى أعلنت واشنطن أنها بسبيل « إعادة تقييم » السياسة الأمريكية تجاة الشرق الأوسط ، مما اعتبر إنذارا لإسرائيل . كما اعتبرت مصر أن سياسة التقدم « خطوة .. خطوة » قد انتهت ، وأعلنت عن نيتها طلب عقد مؤتمر جنيف بعد الاتصال بالقوتين الأعظم .

□ □ □

وفى أوائل إبريل اجتمعت بوزير الخارجية جروميكو ، قبيل سفرى إلى القاهرة فى مهمة للتشاور ، من أجل التعرف منه على اتجاهات السياسة السوفييتية فى ضوء الموقف بعد فشل جولة الدكتور كيسنجر . كما كنت أود التعرف على اتجاهاتهم بالنسبة للعلاقات الثنائية ، حتى يمكننا بذلك الإعداد الجيد للقاء المزمع عقده بين وزيرى الخارجية فى منتصف إبريل .

وفى اجتماعى به حدد جروميكو هدف لقائه بوزير خارجيتنا . وبدا لى من الأسئلة التى طرحها قدر الهوة التى أصبحت تفصل بيننا .. فقد كان حريصا على معرفة :

□ المعلومات حول محادثات كيسنجر خلال لقاءاته الأخيرة فى القاهرة « **إن كان الأصدقاء المصريون ينوون إعطاءنا هذه المعلومات** » .

□ **تقييم الرئيس السادات بشأن الوضع القائم فى الشرق الأوسط .**

□ **أفكار القيادة المصرية والرئيس السادات بالنسبة للخطوات الواجب اتخاذها لتحريك القضية من جانب الأطراف المعنية .**

□ موقف القيادة المصرية من انعقاد مؤتمر جنيف ، من حيث موعده والمهام المباشرة فى المرحلة الأولى ، مؤكدا أهمية التنسيق السوفييتى - المصرى .

□ **هل يشترك الفلسطينيون فى المؤتمر ، وبأى صفة وفى أى مرحلة يشتركون وموقف مصر وسوريا من ذلك .**

□ موقف الأطراف العربية من مسائل التسوية بصفة عامة ، والمراحل التى تتحقق فى إطار خطة معينة وواقعية نتفق عليها وندافع عنها .

□ □ □

وعلى الجانب الآخر ، وجدت فى اجتماعى بالرئيس فى ١٧ إبريل ما يعزز القلق حول احتمالات انهيار علاقات البلدين .

كان تقدير الرئيس أننا والسوفييت « نقف فى مفترَق الطرق » . وكان يعيب عليهم أنهم لا يقدمون الدعم إلا بقدر ما يحقق لهم استمرار سيطرتهم . وبينما مشكلتنا هى الحصول على سلاح ردع لإسرائيل ، فهم لا يحسمون الأمور .

وتساءل الرئيس إن كان السوفييت راغبين فى التعامل معنا على قدم المساواة ومستعدين سياسيا لقبول حرية إرادتنا . **وقال إن عليهم أن يقرروا إن كانوا يريدون أن نكون لهم « صديقا قويا » ، فيتخذوا موقفا إيجابيا من موضوعى الديون والدعم العسكرى . فإذا رفضوا الاستجابة لنا فسوف يتخذ قرارا بإنهاء التسهيلات البحرية . ثم يضيف بأننا « لا نريد اخراجهم من المنطقة ، ولكنهم لو طردوا من مصر فلا مكان لهم فى غيرها » . وأكد أننا لا نعمل على الصدام .. وأنهم لو تقدموا خطوة فسنخطو نحوهم خطوات .**

أما عن الولايات المتحدة ، فكان يراها راغبة فى حل المشكلة ، كما أنها تملك الحل . ولكنه قدر أنها « تجامل » إسرائيل وتعيد تخطيط المنطقة بأسرها . وفى هذا الصدد ، فهو يريد تحقيق التوازن بين القوتين الأعظم .. بإعطاء الأمريكيين تسهيلات وإبرام معاهدة معهم على غرار ما بيننا والسوفييت .

وكان الرئيس واضحا وهو يتحدث عن المستقبل . فلم يبد مندفعا فى اتجاه عقد مؤتمر جنيف .. وكان على استعداد فيما لو نجح كيسنجر فى محاولة ثانية لفض الاشتباك ، أن يقبل الاتفاق .. ولكنه كان يرى استكمال ما نتفق عليه فى خارج المؤتمر .. فى داخله وتحت مظلته ، وذلك ضمانا لدور سوفييتى .

وأحسست بعمق المشاعر التى يكنها الرئيس السادات للسوفييت . . وأحسست معها أنه لم يعد هناك مستقبل لعلاقات مصرية ـ سوفييتية مثمرة .

□ □ □

وأمضيت أسبوعين فى القاهرة . . جرى خلالهما تشكيل وزارى جديد يؤكد استمرار خط حركتنا على جبهتنا الخارجية ، **بينما ازداد الصراع على الجبهة الداخلية بين قوى يمينية ترغب فى رفع كل القيود التى تعطل حرية حركتها . . وقوى يسارية تتشبث بخط ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وتعارض الانفتاح على الغرب .**

« بهذا الأسلوب . . لا يتكلم معنا أحد ! »

ومنعنى حادث اجتماعى - مفاجىء وحزين فى اليوم الأخير من مهمتى بالقاهرة - من العودة إلى موسكو للتواجد بها خلال زيارة نائب رئيس الوزراء فهمى ، والذى استقبله خلالها كل من الرفيق بريجنيف ووزير الخارجية جروميكو .

واجتمع فهمى وجروميكو . .

ولم يخرج حوارهما عما تعوداه . . وسبق أن سجلاه فى اجتماعات سابقة . . فلم يجد أيهما ما يضيفه إلى مبررات موقفه .

وفى اجتماعه بالوزير فهمى ، أكد بريجنيف أن تطور العلاقات الثنائية يرتبط بما يتحقق فى مجال العلاقات السياسية « **فنحن نشعر بألم وضيق عندما تتم محادثات مع إسرائيل عن طريق أمريكا ويتم الاتفاق بغير صديقكم الوفى روسيا . إن روسيا ضد أن تقوم اتصالات بينكما عن طريق أمريكا دون اشتراكها . . إن تقييمنا لهذا الموضوع ليس بسيطا ، وننظر إليه كمسألة مبدئية** » .

وبالنسبة للناحية المالية ، أبدى بريجنيف الاستعداد لتقدير الصعوبات الاقتصادية التى تواجهنا فى مصر ، ولكنه أصر على استعادة الديون المستحقة . ولهذا فقد دعا إلى أن تبعث مصر وفدا للتفاوض ، ووعد بأن يلقى الوفد تفهما وتقديرا من جانب السوفييت . وطالب بأن يقف الرئيس السادات إلى جانب مؤتمر جنيف ، فلا يكون مجرد مظاهرة لإتمام ما أمكن تحقيقه خارجه ، « ولالتقاط الصور التذكارية فقط » .

وفى لقائه الأخير مع جروميكو ، أراد فهمى أن يحصل على قرار سوفييتى حول موضوع « فترة السماح » التى يتم خلالها تجميد سداد الديون ، كما وعد بإرسال الوفد المالى إلى موسكو فور توقيع الوفد الاقتصادى والفنى لاتفاقية المشروعات الجديدة . إلا أن جروميكو أصر على ضرورة إجراء مفاوضات يتقرر بناء عليها الاتفاق بين البلدين . وإذ أصر فهمى على ضرورة الموافقة المسبقة حول فترة السماح كشرط لإرسال وفدنا ، أجابه جروميكو ببروده المعهود « **بهذا الأسلوب لا يتكلم معنا أحد !** » .

□ □ □

ولتسجيل الموقف المصرى ، أعد وفدنا « ورقة عمل » ضمنها أفكاره حول إطار ومجالات التعاون ، وأكد أنه « **إذا نفذ السوفييت ما جاء بها . . فلن يكون هناك وجود لأمريكا فى مصر** » . **ثم يضيف فهمى « إن القرار قراركم . . يتوقف عليكم إن كنتم تريدون أن يحل الأمريكيون محلكم فى مصر أم لا . .** » .

ولقد تضمنت ورقة العمل المسائل المحددة التالية :

١ ـ ضرورة تحويل ميزان القوى لمصلحة الدول العربية فى مواجهة الدعم الأمريكى لإسرائيل وقيام علاقات استراتيجية بينهما فى الشرق الأوسط .

٢ ـ ضرورة المعالجة العملية للقضايا ـ فى المدى القريب مباشرة وعبر فترة زمنية ممتدة ـ على أساس معاهدة الصداقة والتعاون « **وإلا فقدت قوتها** » .

٣ ـ تحديد الاحتياجات المصرية فى المدى القريب من حيث الدعم العسكرى وإعادة جدولة الديون المالية ، واستكمال المشروعات التى تم التباحث بشأنها .

٤ ـ وفى المدى البعيد ، يقدم السوفييت لمصر أسلحة قيمتها ٥ بليون دولار يتم توريدها خلال ٣ سنوات وتسدد قيمتها خلال ٢٥ سنة ، وأن يسهم السوفييت فى تطوير الخطة الخمسية .

وفى النهاية . . عاد الرفيق جروميكو فى كلمته الختامية ليقول « **إن كل شىء يعتمد على كيف ستجرى العلاقات السياسية مستقبلا . . إن العلاقات السياسية هى القاعدة المتينة للعلاقات بين البلدين . نحن على استعداد لتطوير العلاقات الثنائية . . وقبل كل شىء للتعاون فى حل مشكلة الشرق الأوسط** » .

السوفييت . . الانتظار والترقب

ومنذ أوائل مايو ، كان تقييم السوفييت هو عدم وجود قدر كاف من وحدة المواقف بين الأطراف العربية المعنية . . الأمر الذى لا يوفر جبهة صلبة يمكنهم أن يقفوا من ورائها . وفى مثل هذه الظروف ، **يصبح احتمال عقد مؤتمر جنيف بعيدا . إلا أن ذلك لم يبعث على تراخى جهود السوفييت فى سبيل تعزيز مركزهم فى العالم العربى أو السعى إلى تأمين جبهة عربية قوية .**

فبمناسبة احتفالات أول مايو ، دعى وفد فلسطينى يرأسه ياسر عرفات للحضور إلى موسكو . . حيث جرت مباحثات حول المسائل التى تهم الجانبين . وفى لقاء الوفد بالسفراء العرب ، **كان من المثير أن استمع إلى عرفات . . رجل الدولة ورئيس المنظمة التى أضحت « الممثل الوحيد » للشعب الفلسطينى . كان يختلف كثيرا عن المقاتل الذى رأيته منذ خمس سنوات وهو يدخل قاعة الاجتماع للقمة العربية بفندق « هيلتون النيل » خلال مأساة أزمة « أيلول الأسود » .**

وخلال اجتماعه بنا ، أعرب عرفات عن تطلعه إلى حل الخلافات بين سوريا والعراق . . وبين مصر وليبيا . . وبين الأردن والمنظمة . . وكان تقديره أن الصدام الفلسطينى ـ اللبنانى هو مؤامرة أمريكية حتى تصرف نظر العرب عن المعركة السياسية الدائرة . أما عن احتمال إبرام اتفاق ثان مصرى ـ إسرائيلى ، فلم يكن عرفات يتوقع انسحابا إسرائيليا يتجاوز بضعة كيلو مترات ، وذلك فى مقابل إعادة فتح القناة للملاحة .

وكان مؤتمر جنيف موضوع نقاش سوفييتى - فلسطينى واسع النطاق ، ولم يكن عرفات يعترض على حضوره .. وإن تساءل فى استنكار « ولكن أى جنيف ؟ » .. وكان أساس استنكاره ينصب على رغبة السوفييت فى أن تتم دعوة الوفد الفلسطينى فى مرحلة لاحقة لبداية المؤتمر . . فلا يكون حضورهم منذ البداية شرطا لعقد المؤتمر . كما اعترض الفلسطينيون على الاقتراح بأن تكون صياغة الدعوة بسيطة وخالية من شروط قد يستغلها الأمريكيون لتعطيل عمل المؤتمر . ومن الناحية الموضوعية ، حدد السوفييت موقفهم على أساس العمل على إقامة الدولة الفلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧ .

وخرجت من الاجتماع وأنا أشعر أن القادة الفلسطينيين شديدو الثقة بالنفس والاعتزاز بدورهم السياسى وتأثيرهم فى توجيه الأحداث ، إلى حد قد يدفعهم إلى مغامرات غير محسوبة بدقة . . فى منطقة شديدة الحساسية .

وفى مجال آخر واصل السوفييت تعزيز مركزهم فى العالم العربى . ففى أواخر مايو قام رئيس الوزراء كاسيجين بزيارة لكل من تونس وليبيا . ولقد وضعت المصادر السوفييتية هذه الزيارة فى إطار السعى لفهم مواقف ليبيا من قضية الشرق الأوسط ، وتقريب موقف البلدين بالنسبة لمؤتمر جنيف ، وإرساء التعاون السياسى والتشاور بينهما . وفسرت مصادر عربية الزيارة على أنها تستجيب لما أبدته ليبيا من مخاوف تجاه تهديد أمريكى محتمل لمناطق إنتاج البترول .

ولقد تعددت التكهنات حول النتائج التى أسفرت عنها الزيارة على المستوى العسكرى . فبينما لم تكن التقديرات المتحفظة تضيف جديدا لما سبق الاتفاق عليه فى زيارة رئيس وزراء ليبيا لموسكو فى العام الماضى (إقامة شبكة دفاع جوى حول مدينتى طرابلس وبنى غازى ومناطق البترول) ، فقد ذهبت بعض الصحف فى مصر إلى تقدير المشتريات الليبية بـ ١٢ مليار دولار ، وإلى القول بإنشاء قواعد سوفييتية فى ليبيا وتواجد ألف خبير سوفييتى بها .

ولقد نفى السوفييت ما أذيع حول القواعد ، كما استنكروا الادعاءات المبالغ فيها حول المشتريات الليبية . **وكان تقديرى أن الأرقام التى نشرتها أجهزة الإعلام المصرية غير دقيقة . فحجم ليبيا لا يتيح لها استيعاب أسلحة تبلغ هذا القدر ، كما أنها لم تكن فى حاجة لها . ولم تكن للسوفييت القدرة الإنتاجية للاستجابة لهذا القدر من التعاقد ، كما لم يكن من المنطقى تخزين السوفييت لهذا القدر الهائل من الأسلحة لاستخدامها فى حالة الحاجة إليها . . فلم يكن بينهم وبين الليبيين ذلك القدر من التفاهم السياسى الذى يعكس هذه الصورة من العلاقات العسكرية ، ولم يكن النظام الليبى يتمتع بالاستقرار على نحو يدعم الثقة فيه .**

□ □ □

ومنذ ١٩ مايو ، التقى وزيرا الخارجية السوفييتي والأمريكي في فيينا . . حيث كان موضوع الشرق الأوسط من بين ما ناقشاه .

وفي موسكو رددت الدوائر الدبلوماسية الغربية أن الوزيرين اتفقا حول :

□ خطورة الموقف في الشرق الأوسط والحاجة للحركة . . مع تقدير مخاطر المسارعة بعقد مؤتمر جنيف ، وضرورة إنهاء « إعادة التقييم » الأمريكية خلال يونيو .

□ أفضلية إجراء تحركات محدودة ، يحاط بها السوفييت علما ويشاركون فيها على نحو ما . . مع الإعداد لعقد مؤتمر جنيف في شهر سبتمبر .

□ **استعداد الأمريكيين للنظر في أمر مشاركة الفلسطينيين ، واستعداد السوفييت للنظر في مرحلة اشتراكهم في مؤتمر جنيف .**

وفي ٩ يونيو قابلت وزير الخارجية جروميكو لإبلاغه ما تم في اجتماع الرئيسين السادات وفورد في سالزبورج يومي ٣٠ مايو و٢ يونيو . وكانت رسالتنا تتلخص في أن واشنطن ستنتهي من عملية « إعادة تقييم الموقف » خلال الأسابيع القليلة القادمة . وبعد إتمام اتصالاتها مع جميع الأطراف المعنية « وبصفة خاصة الاتحاد السوفييتي » ، يمكن الذهاب إلى مؤتمر جنيف ، على أن يعد له الإعداد الكافي حتى يكون احتمال النجاح قويا .

وتحدث جروميكو . . وكان حديثه مليئا بالمرارة . وأحسست وأنا استمع إليه قدر الأزمة التي يعانيها الدبلوماسي السوفييتي وهو يشهد . . بعد عشرين عاما من الجهد . . كيف يتصدع البناء الذي ساعد على تشييده . .

■■ أولا : **عن قضية الشرق الأوسط** ، قال جروميكو :

□ **إن المواقف الأمريكية والإسرائيلية لم تتغير** ، والسوفييت لا يعلقون أهمية على ما يتردد من إعادة تقييم الولايات المتحدة لسياستها « فمواقفها وإسرائيل اليوم كما كانت بالأمس وستظل كذلك غدا » .

□ **إن مصر تعلق آمالا على إسرائيل ومن يؤيدونها « لا بأس .. جربوها . . ربما يحدث شيء . . ولكن إسرائيل تعمل لتثبيت مواقعها في الأراضي المحتلة . والذين يمدونها بحاجتها لم تتغير مواقفهم » .**

□ لو قدم بعض العرب تنازلات لإسرائيل ، فسوف ينشأ خلاف بين السوفييت وبينهم . . « طبعا لهم الحق أن يتصرفوا وفق مشيئتهم ، ولكننا سنختلف معهم قطعا » .

□ وعن مؤتمر جنيف ، « **إذا كان بعض أطراف المؤتمر لا تعجبهم فكرته ، فإننا لا نرغمهم على الذهاب إليه . نحن نريد المؤتمر أداة لتحريك الأزمة والتسوية وليس كلعبة في أيدي السياسيين » .**

□ **إن السوفييت ينطلقون من مبدأ ضرورة مناقشة جميع مسائل التسوية باشتراك الجميع بدون سياسة « المكوك » . . « مثلما نجلس حاليا حول هذه المائدة . . وأن نلعب بجميع الأوراق النظيفة على أساس نزيه ونظيف » .**

□ كان شعوره عندما قابل كيسنجر فى فيينا « أنه يخفى شيئا » .

■ ■ **ثانيا : وحول العلاقات الثنائية** ، أجابنى الوزير السوفييتى :

□ إنه لا يعتبر أنه يلزم الرد على « ورقة العمل » المقدمة من وزير الخارجية فهمى ، فالمعاهدة بين البلدين تسجل أهمية التعاون بينهما وهم موافقون على ذلك ، وإن الرئيس السادات والمسئولين المصريين قد أشادوا بهذا التعاون . ثم أضاف « ولكننا لا نستطيع أن نوفق بين ذلك وبين الجهود الرامية إلى بحث التسوية فى الشرق الأوسط بدون الاتحاد السوفييتى . . ويبرز ذلك بصفة خاصة فى الوقت الأخير » .

□ إن إمدادات التسليح إلى مصر مستمرة . . « ويجوز أن هناك من يبدى استعدادا لتقديم أسلحة لمصر بكميات أكبر . . نحن لا نعرف . . هذا شأنكم . . خذوا منه » . . **وأبدى أسفه أنه بينما تصل السفن المحملة بالعتاد الحربى إلى الاسكندرية ، يستمر النقد للاتحاد السوفييتى « ونحن لا نعرف لماذا » .**

□ **وعن صفقة ليبيا قال إنهم تعودوا على مثل هذه الحملات الصحفية « والآن فإنها تأتى من دولة صديقة وهى مصر . حتى إسرائيل لم تنسب للاتحاد السوفييتى مثل هذه الصفقات الضخمة . . وحتى أخى العزيز فهمى أعجبته هذه الدعاية وكررها عندما كان يشترك فى افتتاح قناة السويس . . وطبعا نحن لا نتوقع من أصدقائنا العمل فى هذا الاتجاه » .**

وأضاف **أن زيارة كاسيجين لليبيا لم يتم فيها أى اتفاق تسليح « ولا بدولار واحد » ، وأنه ناقش موضوعا واحدا وهو تدعيم التعاون العربى وعلاقات ليبيا بمصر .. ووصف أسلوب « إلقاء الظلال » على مسلك الاتحاد السوفييتى بأنه ظالم .**

وخرجت من اجتماعى بجروميكو بأن السوفييت يتخذون الآن موقف الترقب لنتائج جولة أمريكية ثانية . . مع ترجيح فشلها ، وأنهم :

١ ـ سيتركون لمصر أن تختبر قدرة ورغبة العالم الغربى على تلبية احتياجاتها فى ميدان الإمداد العسكرى .

٢ ـ وفى انتظار التطورات . . يستمر السوفييت فى الربط بين تقديم مساعداتهم العسكرية ومستوى التعاون السياسى بين البلدين .

٣ ـ ومن الناحية الاقتصادية . . سيتابعون قدر إسهام السياسة الاقتصادية الجديدة لمصر فى حل مشكلاتها الاقتصادية . . دون توقع نجاحها .

٤ - ومع استمرار تنفيذ التزاماتهم الراهنة فى مجال المعونات الفنية ، سيتوقف عقد اتفاقات جديدة طويلة المدى على تحقيق تسوية مالية مرضية .

٥ - وعلى المستوى الإعلامى . . يستمر من آن لآخر التصدى للحملة الدعائية المصرية ، مع الاستعداد لصورة أكثر امتدادا فى تناولهم الإعلامى .

□ □ □

وعندما استؤنفت المباحثات المالية فى موسكو فى الأسبوع الأخير من يوليو - بعد ثلاثة أشهر من الموعد المتفق عليه - لم يتمكن البلدان من التوصل إلى اتفاق .

ففى الاجتماع الأول للوفدين ، أعلن رئيس الوفد السوفييتى موافقة حكومته على المقترحات التى سبق أن قدمها الجانب المصرى فى فبراير الماضى . ولكن الوزير أحمد أبو إسماعيل رفض العرض السوفييتى ، وتقدم بمقترحات جديدة بنيت على أساس أن وزير الخارجية فهمى قد توصل فى مقابلته مع الرفيق بريجنيف فى إبريل إلى قرار « بتأجيل » سداد الديون . وعلى هذا فقد طلب :

١- تأجيل سداد الديون العسكرية لمدة عشر سنوات ، وتسدد الديون بعد ذلك خلال ٤٠ سنة دون احتساب فوائد عليها اعتبارا من يناير ١٩٨٦ .

٢ - تأجيل سداد الديون المدنية لمدة عشر سنوات ، وتسدد الديون بعد ذلك خلال ٣٠ سنة مع سداد فوائد الديون فى مواعيد استحقاقها .

٣ - سداد الديون المستحقة بالعملات الحرة خلال عشر سنوات ، على أن تسدد بصادرات مصرية تتفق واحتياجات الاتحاد السوفييتى .

إلا أن الجانب السوفييتى رفض مبدأ « فترة السماح » . . وأصر على أنه قد أخذ خطوة للأمام بقبوله مقترحات فبراير . . بينما تراجع المصريون عن مقترحاتهم . وناقش السوفييت قدرة مصر على الوفاء ، خاصة فى ظروف توفر إنتاج المشروعات الجديدة . وأوضحوا أن تخفيض حجم الأقساط سيضطرهم للاستغناء عن شراء الكثير من السلع المصرية « غير التقليدية » ، الأمر الذى يضر بمصلحة طبقة عريضة من صغار المنتجين المصريين .

ودعا كل من الجانبين الآخر لاتخاذ الخطوة التالية . . ثم اتفقا على اقتراح الوزير المصرى . . « **خطوة منكم وخطوة من جانبنا** » .

وفى تقديرى أن فشل هذه الجولة كان مرجعه اختلاف تقييم الجانبين لما « تعهد » به الرفيق بريجنيف فى اجتماعه بالوزير فهمى . فتوقعنا أن يقبل السوفييت تأجيل سداد الديون ، بينما اعتبر السوفييت بقبولهم لمقترحات الدكتور طاهر أمين فى فبراير ، أنهم أخذوا فى الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التى تواجهنا . . ومن ناحية أخرى ، كان قرار السوفييت بقبول مقترحات فبراير يتوازى وما تحقق بالنسبة لسوريا . الأمر الذى كنا لا نفتأ نطالب به . فلم يمنح السوفييت للسوريين

، فترة سماح » ، واكتفوا بتخفيض الاقساط المستحقة عن الأعوام ٧٦ ـ ١٩٨٠ وتأجيل سداد الفارق إلى ما بعد عام ٨٦ .

وفى القاهرة ، كان تقييم الرئيس السادات لنتائج هذه الجولة هو أن الوزير المصرى قد عاد من موسكو خاوى الوفاض ! .

اتفاقية فض الاشتباك (٢) ـ سبتمبر ١٩٧٥

عندما غادر كيسنجر واشنطن فى ٢٠ أغسطس إلى إسرائيل ، كانت الخطوط الرئيسية لاتفاقية مصرية ـ إسرائيلية توشك أن تكتمل . وفى أول سبتمبر ـ عقب سلسلة من اللقاءات مع القادة المصريين والإسرائيليين ـ تم التوصل لاتفاقية بين حكومتى البلدين ، تتضمن :

١ ـ أن النزاع بين مصر وإسرائيل وفى الشرق الأوسط لن يحسم بالقوة العسكرية ولكن بالوسائل السلمية . ويتوصل الطرفان لتسوية سلام نهائى وعادل عن طريق المفاوضات . وتعتبر الاتفاقية الحالية خطوة أساسية نحو هذا الهدف .[1]

٢ ـ التزام كل من الطرفين بعدم الالتجاء إلى التهديد أو استخدام القوة أو الحصار البحرى ضد الطرف الآخر .

٣ ـ مراعاة وقف إطلاق النار فى البر والبحر والجو ، وامتناع كل منهما عن القيام بعمليات عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الآخر .

٤ ـ تحديد الخطوط الجديدة لانتشار القوات ومنطقتى التسليح والقوات المحدودة ومنطقة انتشار القوات الدولية .

٥ ـ استمرار عمل قوة الطوارىء الدولية وتجديد مهمتها سنويا .

٦ ـ السماح بمرور البضائع غير الحربية فى قناة السويس من وإلى إسرائيل .

٧ ـ مواصلة الطرفين جهودهما للتفاوض حول اتفاق سلام نهائى .

٨ ـ تظل الاتفاقية الراهنة سارية المفعول حتى تحل محلها اتفاقية جديدة .

وفى إطار الاتفاقية تقدمت الولايات المتحدة باقتراح ـ قبله البلدان ـ بأن تنشىء نظاما للإنذار المبكر يتضمن محطة رقابة وإنذار مبكر استراتيجى لكل منهما ويديرها طاقم وطنى لا يتجاوز عدد أفراده ٢٥٠ فردا ، وثلاث محطات إنذار مبكر تكتيكى يديرها طاقم أمريكى لا يتجاوز عدد أفراده مائتى فرد .

كما نص الملحق المرفق بالاتفاقية على اجتماع ممثلى البلدين ضمن مجموعة العمل العسكرية فى جنيف ، وعلى المبادىء التى يسترشدون بها بغرض إعداد بروتوكول لتنفيذ الاتفاقية . . والتى تضمنت :

---

(١) نشر نص الاتفاقية بجريدة « الأهرام » القاهرية فى ٣ سبتمبر ١٩٧٥م.

١ ـ تعريف الخطوط الجديدة لانتشار القوات المصرية والإسرائيلية .

٢ ـ المنطقة العازلة بين القوات والسماح للطرفين بطلعات استطلاع جوى فوقها وحتى خط ينصفها ، وإقامة نظام الإنذار المبكر فيها .

٣ ـ منطقة ساحل خليج السويس . . وقيود التحركات داخلها ، والامتناع عن إقامة تحصينات فيها ، وتسليم إسرائيل لمنشآتها سليمة .

٤ ـ قيام الطيران الأمريكى بالاستطلاع الجوى فوق المناطق المحددة فى الاتفاقية وتنظيم إبلاغ الطرفين بنتائجها .

٥ ـ فى المنطقتين المحدودتى القوات والتسليح ، لا تتجاوز قوات كل من الطرفين ٨٠٠٠ جنديا (٨ كتائب مشاة و ٧٥ دبابة و ٧٢ مدفعا وهاونا) . ويمتنع الطرفان عن وضع أسلحة فيهما يبلغ مداها خط الطرف الآخر .

وفيما وراء هاتين المنطقتين ، يمتنع الطرفان عن وضع أسلحة يصل مداها إلى خط الطرف الآخر . كما يمتنعان عن وضع صواريخ مضادة للطائرات داخل منطقة تمتد ١٠ كيلو مترات وراء خطوطهما الخلفية .

٦ ـ تجرى قوات الأمم المتحدة التفتيش لتأكيد التزام الطرفين بتعهداتهما .

٧ ـ تنقل السيطرة على آبار البترول والمنشآت خلال ٨ أسابيع من توقيع البروتوكول .

٨ ـ يتم تنفيذ أحكام الاتفاقية خلال ٥ شهور من التوقيع على البروتوكول .

واتفقت الولايات المتحدة وإسرائيل حول المساعدات العسكرية والاقتصادية والإمداد بالبترول . ومن الناحية السياسية ، اتفق البلدان على أن الخطوة التالية مع مصر ستكون اتفاقا نهائيا ، وأن يجرى التشاور بينهما فى حالة تعرض إسرائيل لتهديد من جانب « قوة عالمية » . وبالنسبة لمؤتمر جنيف ، أكدت الولايات المتحدة أنها لن تعترف أو تتفاوض مع منظمة تحرير فلسطين حتى تعترف بحق إسرائيل فى الوجود وتقبل قرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ . كما تعهدت بتنسيق استراتيجيتها فى جنيف مع إسرائيل ، وأن تتم المفاوضات فى مؤتمر السلام على المستوى الثنائى . وفى مجال الإمداد العسكرى ، استجابت الولايات المتحدة لطلبات إسرائيل من المقاتلات ف ١٦ والصواريخ بيرشينج أرض / أرض المزودة برأس « تقليدية » .

وفى اتفاقية مصر التزمت الولايات المتحدة بتحقيق مفاوضات سورية ـ إسرائيلية ، كما اتفق البلدان حول توفير المساعدات الأمريكية لتشغيل جهاز الإنذار المبكر المصرى والمنشأ فى المنطقة العازلة . وأخيرا حوت الاتفاقية التزاما أمريكيا بالتشاور مع مصر فى حالة خرق إسرائيل للاتفاقية .

□ □ □

وبتوقيع هذه الاتفاقية ـ التى تجاوزت الطابع العسكرى للاتفاقية الأولى ـ **أصبح واضحا أن قوة الدفع التى فجرتها حرب أكتوبر قد استنفدت . .**

■ ■ سياسيا . . **بتطوير دور الولايات المتحدة فى تحقيق التسوية مع تقلص دور الاتحاد السوفييتى . وبالتزام مصر بالتسوية وعدم تأييد أى عمل عربى عسكرى أو شبه عسكرى .**

■ ■ عسكريا . . **بإنهاء حالة الحرب ، وتأكيد ذلك بإعادة فتح قناة السويس للملاحة وتعمير مدنها وإعادة انتشار القوات فى منطقة السويس ضمن إطار دفاعى . . وترتيب الإشراف الأمريكى على التزام الطرفين بتعهداتهما .**

■ ■ اقتصاديا . . **بإنهاء الضغط العربى وذلك بإلغاء حظر تصدير البترول للولايات المتحدة . . بحيث لا تصبح هدفا « للابتزاز » .**

وعلى هذا . . فعندما يحين الوقت من أجل استئناف جهود التسوية السلمية ، سيصبح من الضرورى البحث عن قوة دافعة جديدة من أجل إزالة الجمود الذى سيسود الجبهة وتحريك الموقف نحو التسوية النهائية .

السوفييت يغسلون أيديهم

كان توقيع مصر لاتفاقية سيناء ، نقطة تحول هامة على طريق العلاقات المصرية ـ السوفييتية . ففى ٣ سبتمبر رفض السوفييت حضور توقيع الاتفاقية فى جنيف حسبما أبلغو وزير الخارجية الأمريكية . . الذى كان قد وعد الوزير السوفييتى فى مايو بأن الولايات المتحدة لن تأخذ مبادرة منفردة فى أزمة الشرق الأوسط .

وكان السوفييت ، من خلال الاتصالات التى قمت بها ، يرون أنهم استبعدوا من المشاركة فى المباحثات التى أدت إلى الاتفاقية ، ولهذا فهم يرون « عدم مشروعيتها » ولا يتحملون المسئولية « التاريخية » عنها . ولم يكونوا يعارضون الإجراءات « الجزئية » بشرط أن تكون نتيجة جهد مشترك فى مؤتمر جنيف ، وأن تتجه للتسوية الشاملة باعتبارها جزءا منها بالفعل . كما اعترض السوفييت على استخدام خبراء أمريكيين مما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ، مما يعقد الأمور فى الشرق الأوسط . كما رأى كوزنتسوف أن الاتفاقية سارية المفعول « لأجل غير مسمى » . . وأنها غير واضحة من حيث الحركة المستقبلة . . وتستبعد النضال العسكرى كأداة مؤثرة وضاغطة . . وتتجاهل العمل على باقى الجبهات العربية ، كما لم تحظ بتأييد قطاعات عربية عريضة . وانتهى كوزنتسوف إلى « أن مصر ليست لها خطة عمل استراتيجية واضحة » .

وفى اجتماعه بالقائم بالأعمال السوفييتى ، تساءل وزير الخارجية فهمى ما إذا كان عدم حضور السوفييت توقيع الاتفاقية يعنى الانسحاب من مؤتمر جنيف . . ملوحا بأن الاتفاقية هى آخر خطوات فض الاشتباك ، وأنه ستعقبها دعوة مؤتمر جنيف للانعقاد فى نوفمبر .

ثم أثار وزير الخارجية عدم استجابة السوفييت لطلبنا قيام طائرات ام ٥٠٠ ـ العاملة من قواعد مصرية ـ بطلعات استطلاع لحساب قواتنا . وعلى هذا قرر السوفييت سحب طائراتهم من مصر ، وكانت تلك الخطوة تمثل التصفية النهائية للوجود العسكرى السوفييتى فيها .

□ □ □

وازدادت حدة الحملة الإعلامية المصرية فى تناولها الاتحاد السوفييتى ومواقفه . وكان تقدير كوزنتسوف لهذه الحملة أنها تستهدف البحث عن « **كبش فداء** » يتحمل مسئولية قبول مصر للاتفاقية . وتساءل سيتينكا عن هدفها الحقيقى واستبعد أن تمثل « ضغطا » على مواقفهم ، وحذر بأن هناك حدودا لا يمكنهم تجاوزها ، وأن كل إضافة للحملة الموجهة ضدهم تزيد الأمر تعقيدا .

ولم أكن اتوقع أن « يبتلع » السوفييت ما حدث ، وكان عليهم حسم موقفهم من الولايات المتحدة . . ومصر ، قبل انعقاد المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعى ـ خاصة وأنهم لم يعودوا يثقون فى جدية ما ندعيه من اتجاهنا لدعوة مؤتمر جنيف للانعقاد فى نوفمبر ، وذلك فضلا عن افتقار البلدين إلى أرضية مشتركة للتشاور والتعاون .

وفى منتصف أكتوبر ، كان السوفييت فى طريقهم إلى التخلى . .

□ □ □

ففى ١٩ أكتوبر ، بعثت الحكومة السوفييتية رسالة إلى الحكومة المصرية حول ما أسمته « تصريحات رسمية وصحفية تتسم بروح معادية تجاه الاتحاد السوفييتى دون أن يتصدى لها الرسميون ، وتتعارض مع روح معاهدة الصداقة والتعاون وتؤثر على العلاقات » . وأضافت الرسالة أن السوفييت لم يفرضوا تعاونهم الاقتصادى والعسكرى علينا ، وأن المبدأ هو تقديم المساعدات لمن يخوض النضال من أجل الاستقلال الوطنى . وأشارت الرسالة إلى مواقف السوفييت منذ عام ١٩٥٦ ، وأنه رغم ذلك فقد لاحظوا أن المسئولين المصريين يساوون بين الاتحاد السوفييتى والإمبريالية ، مما يعد تشويها متعمدا للمساعدات ومبادىء السياسة السوفييتية .

ونوهت الرسالة باتفاقية الصداقة والتعاون التى طلبت مصر توقيعها ، وأوضحت نمو التعاون فى مختلف المجالات :

□ **الاقتصادية** : حيث أقيمت المشروعات بأسعار تفضيلية « من موارد شعب الاتحاد السوفييتى » .

□ **العسكرية** : حيث تم بين عامى ٥٥ و ١٩٧٣ توريد ٢٠٠٠ دبابة و ٨٠٠٠ مدفعا و ١٢٠٠ طائرة بنصف ثمنها وقيمتها ٤,٥ مليار روبل .

□ **السياسية** : حيث يلتزم السوفييت بموقف مبدئى بعقد مؤتمر جنيف بمشاركة جميع الأطراف وبتحقيق خطوات مرحلية فى إطاره .

وانتقدت الرسالة اتفاقية فض الاشتباك لطابعها المنفرد ، وعدم ارتباطها بجوهر القضية وتجاوزها الإطار العسكرى إلى السياسى ، واستحداثها تواجد فنيين أمريكيين . . مما يعوق النضال ولا يدعم الوفاق العربى .

ودعت الرسالة إلى العودة إلى طريق الصداقة والتعاون المثمر ببذل المساعى من الجانبين ، مؤكدة أن أى جهد سيجد تفهما وتجاوبا على أساس المصالح المشتركة فى النضال من أجل السلام والاستقلال والتقدم .

وفى ٢٥ أكتوبر تناولت البرافدا العلاقات السوفييتية ـ المصرية وسياسات الاتحاد السوفييتى فى الشرق الأوسط ، بمناسبة ما أسمته « أقاويل لإلقاء الظلال على الاتحاد السوفييتى » فى الصحف المصرية . فأكدت المبادىء الأساسية التى يبنى عليها الاتحاد السوفييتى علاقاته بمصر ، ودور معاهدة الصداقة والتعاون كأساس وطيد للتعاون بين البلدين . وتناول المقال صور التعاون الاقتصادى والعسكرى تفصيلا ، والسياسة السوفييتية تجاه مؤتمر جنيف والأسباب التى من أجلها عارض الاتحاد السوفييتى سياسة « الخطوة . . خطوة » .

وهكذا أراد السوفييت ـ على المستوى الرسمى والإعلامى ـ تسجيل مواقفهم عشية زيارة الرئيس السادات للولايات المتحدة وأوروبا . .

□ □ □

وخلال شتاء ٧٥ / ١٩٧٦ واصلت مراقبة تحركات الاتحاد السوفييتى على المستوى العربى ، حيث عمل على توسيع دائرة علاقاته ليخلق نقاط استناد جديدة يمكن أن تعوض خسارته فى مصر . .

وخلال نوفمبر وديسمبر قام وفدان من منظمة تحرير فلسطين بزيارة موسكو ، حيث التقيت بهما فى اطار اجتماعهما بالسفراء العرب . **وفى تقدير موقفهم من مصر ، كان تناولنا الإعلامى أكثر ما يؤلمهم . . إذ اعتبروه ماسا بالشعب الفلسطينى ، بينما أعربوا عن تقديرهم لمصر وعجز غيرها عن الحلول محلها . . ومن ثم تشبثهم بها .**

إلا أنهم كانوا يعتبرون الموقف فى المنطقة سيئا . فالآمال التى تولدت عن حرب أكتوبر قد « أجهضتها » الولايات المتحدة ، والاتفاق الأخير قد حيد مصر عسكريا كما أنه يخالف الإجماع فى مؤتمر الجزائر والرباط . . وبدا وكأنهم يرون أحداث لبنان باعتبارها نتيجة للتخلى المصرى . .

ولقد رأيت من واجبى ان أناقش فى ـ هدوء ـ بعض ما أثاره المتحدثون حول موقف مصر بعد توقيعها اتفاقية سبتمبر ، وبصفة خاصة :

١ ـ أن مهمتنا العاجلة هى إعادة السلام للبنان ، ودعم التعاون بين دول وقوى المواجهة . . وتأمين الدعم العربى عامة .

٢ - أن الحرب العربية - الإسرائيلية لم تحسم النزاع فى الشرق الأوسط ، لظروف خارج قدراتنا .

٣ - أن الحرب مسألة لا يمكن أن يقدم عليها الإنسان بخفة أو استهتار ، ومن آن لآخر .

٤ - أنه لا يمكن تجاهل الولايات المتحدة . . أو الاتحاد السوفييتى كعاملين حيويين من أجل التسوية السياسية .

٥ - اتفاق سيناء لا يحيد مصر سياسيا . . ويبقى علينا اختبار إن كان يحيدها عسكريا فى ظروف عدوان إسرائيلى مجدد .

٦ - ضرورة الحفاظ على ما تحقق من تأكيد الشخصية الدولية لمنظمة التحرير نتيجة جهودنا السياسية لعامين .

٧ - وفى النهاية ، أنه على المنظمة أن لا تغيب عن القاهرة . . حتى تعطى جهودنا المشتركة أكبر عائد .

وأظن أن كلماتى قد وجدت آذانا صاغية . . وأحسست أننى استطعت أن أنفذ إلى بعض المستمعين لى . . بأن أقدم لهم رؤية « أخرى » . . إن لم يقتنعوا بها ، فلا أقل من أن يحترموا منطقها ! .

□ □ □

إلا أننى كنت أشعر بثقل المهمة التى قبلتها راضيا منذ عام ونصف عام . فمنذ أوائل نوفمبر ، كان تقديرى أن قاعدة العمل المشترك بين مصر والاتحاد السوفييتى غير متوفرة ، وأن مجالاتنا لتنسيق المواقف غير مجدية . فمصر أضحت تعتبر الاتحاد السوفييتى - بالنسبة لأهدافه السياسية - قوة معادية . **وكان ذلك يرجع فى المقام الأول إلى عدم ثقة الرئيس السادات شخصيا فى نوايا السوفييت ، وتقديره عدم تعاونهم على حل المشكلات الثنائية بين البلدين . . وإثارتهم للدول العربية ضد مصر .**

وعلى هذا ، فقد انتهزت فرصة زيارة الأستاذ يوسف السباعى - وكان صديقا وفيا ورفيق مشوار عمر لأربعين عاما ، منذ كنا طالبين فى المدرسة الحربية - لأناقش معه شعورى بأن تدهور العلاقات المصرية - السوفييتية يضع خاتمة لمهمتى فى موسكو . ولهذا ، فقد رجوته أن ينقل عنى إلى الرئيس السادات رغبتى فى إعفائى من هذا المنصب . **وفى يناير تلقيت موافقة الرئيس على طلبى . وقدرت عندئذ مغادرة موسكو فى النصف الأول من مارس ، عقب اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى بمناسبة المؤتمر الـ ٢٥ . . الذى تتحدد فيه سياسات الاتحاد السوفييتى لأعوام قادمة .**

المؤتمر الخامس والعشرون . . منطلق جديد

فى خطابه أمام المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعى السوفييتى ، تناول الرفيق بريجنيف السكرتير الأول للحزب قضية الدول النامية ، واعتبر « أن التغييرات التى طرأت على الحياة الداخلية للبلدان النامية وعلى السياسة الدولية قد ساعدت فى تدعيم التعاون (السوفييتى) معها » .

وانتقل إلى القول « ولقد تعرضت بعض الأنظمة والمنظمات السياسية ، التى أعلنت أهدافاً اشتراكية والتى تجرى تحولات تقدمية ، لضغط شديد من الرجعية الداخلية والخارجية . وإن الحملة الأخيرة التى شنتها الأوساط اليمينية على حكومة أنديرا غاندى ومحاولات نسف الإنجازات الاجتماعية والسياسية للثورة المصرية ، هما مثالان على هذا التطور » .

واستعرض بريجنيف علاقات الاتحاد السوفييتى بدول العالم العربى وبمصر ، قائلا « ولكن قوى معينة تبذل فى الآونة الأخيرة محاولات دائبة لتقويض العلاقات السوفييتية - المصرية » ، مشيرا إلى أن معاهدة الصداقة والتعاون تعتبر من وجهة النظر السوفييتية أساسا للعلاقات طويلة الأجل ، ومضيفا بأنه « فيما يتعلق بالاتحاد السوفييتى فإننا نظل أوفياء للخط المبدئى فى تدعيمها » .

وعن قضية الشرق الأوسط ، حدد الرفيق بريجنيف الأسس التى يبنى عليها السوفييت موقفهم ، وهاجم « أولئك الذين . . يجعلون من التسوية فى الشرق الأوسط مادة للعب السياسى ويستغلون الاتفاقيات الجزئية لابعاد موعد الحلول الحقيقية ، بل ولتعريضها للخطر » . وأكد استعدادهم للتعاون فى جميع الجهود الرامية إلى تسوية النزاع فعلا ، وللاشتراك فى ضمانات دولية فى نطاق هيئة الأمم المتحدة أو على أساس آخر ، مع الاستعداد لإشراك بريطانيا وفرنسا فى مثل هذه الضمانات . كما عرض الاستعداد لبحث وقف سباق التسلح المرتبط ربطا وثيقا بالتسوية العامة فى الشرق الأوسط .

وهكذا لم يعتبر بريجنيف أن القيادة المصرية تتصدى للرجعية ، أو أنها تحمى المكتسبات السياسية والاجتماعية التى حققتها ثورة ١٩٥٢ . ومع تأكيد احترام حرية الشعوب فى اختيار طريقها ، إلا أنه أكد التحيز « لقوى التقدم والديموقراطية والاستقلال الوطنى » التى اعتبرها « صديقة ورفيقة نضال » .

ومن ناحية أخرى ، أخذ اقتراب السوفييت من قضية الشرق الأوسط يمر بمرحلة تحول ، دون تعديل الأسس الثلاثة التى استقرت فى سياستهم (الانسحاب - الحقوق الفلسطينية - الأمن) . فأصبح أسلوبهم أكثر مرونة فى تناول القضية ، ولم يعد مؤتمر جنيف يحظى باهتمام خاص ، بينما عرضوا استعدادهم للتعاون « فى جميع الجهود » الرامية لتسوية النزاع وإشراك كل من بريطانيا وفرنسا فى الضمانات للسيطرة على تسليح المنطقة . وأخيرا ، فقد اختفى من خطاب بريجنيف الهجوم على إسرائيل ، فأبدى استعداده لتطوير علاقات الاتحاد السوفييتى « مع كل بلدان » المنطقة .

□ □ □

وجاءنا رد فعل مصر فى خطاب الرئيس السادات فى مجلس الشعب حول العلاقات المصرية - السوفييتية . وبناء على اقتراحه اتخذ المجلس قرارا بإنهاء معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين والموقعة عام ١٩٧١ . وعلقت تاس فى بيانها بتاريخ ١٤ مارس **بأن هذا الإجراء دليل جديد على السياسة « غير الصديقة » التى يتبعها الرئيس تجاه الاتحاد السوفييتى منذ فترة طويلة ، وأنه بهذا وضع نهاية قانونية للمعاهدة التى كانت « فى حالة شلل فعلى »** .

وفى اليوم التالى واصلت تاس تعليقها على القرار المصرى . فقالت إنه قوبل بالابتهاج فى واشنطن وتل أبيب ، وادعت أنه اتخذ بعد أن وعدت الولايات المتحدة مصر بمساعدتها اقتصاديا ، وبعد زيارة الرئيس للسعودية . وأشارت إلى « الدوائر البورجوازية » فى الداخل والمنتفعة من سياسة الباب المفتوح والابتعاد عن المكاسب الاجتماعية - السياسية للثورة المصرية .

ومنذ ١٥ مارس ، تناولت الإذاعة السوفييتية الموجهة باللغة العربية فى تعليقاتها ، ما أشار اليه بريجنيف فى خطابه حول الدوائر التى تعمل على تقويض المكاسب الاجتماعية والسياسية للثورة المصرية ، فأدانت قوى الاستغلال التى شنت على مصر العديد من المعارك المسلحة ، وعملت على تقويض التعاون المصرى - السوفييتى ودفعت السلطات المصرية الرسمية إلى إلغاء سريان المعاهدة .

موسكو . . الميدان الأحمر

كان الشتاء باردا . . وكانت حدائق موسكو وميادينها غارقة فى الثلوج البيضاء الناصعة . . تلمع تحت أشعة شمس فاترة ، بينما قرصها المعلق فوق الأفق يبدو أصفر شاحب اللون .

كان أمامى عدد من المهام التقليدية التى تواجه كل رئيس بعثة دبلوماسية عندما تأتى لحظة وداعه . . وكنت فى أواخر فبراير أود قبل كل شىء أن أودع موسكو . . قلب الاتحاد السوفييتى النابض .

كم أحسست عندئذ وأنا أقف فى الميدان الأحمر . . أنها كانت ما تزال عاصمة غريبة علىّ ، رغم أن معرفتى بها كانت قد بدأت منذ أكثر من عشرين عاما وتأكدت فى السنوات الخمس الأخيرة .

فلم أكن قد اقتربت غير خطوات قصيرة من التعرف على الاتحاد السوفييتى . . الدولة والقوة العظمى . ومن قبل ذلك كان شعب الاتحاد السوفييتى - الطاقة الدافعة - ما يزال بعيدا . . بعيدا .

ولم ألبث أن أدركت كم كنا فى القاهرة نفتقد تلك المعرفة . . ولماذا ازدحم طريق علاقاتنا بالخلافات . . حتى أصبحت كل حركة من أحدنا مصدر شكوك الآخر ، وكل همسة مصدر تساؤله .

كان ذلك ، رغم أننا عشنا منذ نهاية القرن الثامن عشر على مقربة من روسيا القيصرية ، عندما

كانت واحدة من ثلاث قوى تتطلع إلى الشرق الأوسط . . وتنتظر انهيار الإمبراطورية العثمانية . .

وجاءت « مصر . . محمد على » لتتدفق من شمال شرق إفريقيا إلى الشرق وإلى الشمال ، حتى كادت تصل إلى خطوط التماس على حدود روسيا الجنوبية . وفى عام ١٨٥٦ كان جنود مصر يقاتلون فى شبه جزيرة القرم .

ولكن بعد قرن كامل . . ينقص عاما . . التقت مصر المناضلة من أجل استقلالها الوطنى . . مع روسيا الاشتراكية . .

وأرادت مصر الانتقال السريع من معركة الاستقلال الوطنى إلى المشاركة فى معارك استقلال وتحرير العالم العربى وافريقيا .

واستجاب الاتحاد السوفييتى لتطلعات مصر . . فقد كانت تسهم فى تحطيم حلقة هامة فى دفاعات الغرب .

ولكن كلا منا ـ نحن والسوفييت ـ كان يتوقع أكثر مما يستطيع الآخر أن يقدمه . ومن هنا جاء التوقف . . ثم الانحسار . . حتى القطيعة . . بين البلدين ، فى مواجهة التصاعد المستمر للتعرض الغربى .

□ □ □

ووقفت فى الميدان الأحمر . . أواجه مقبرة لينين . . وطابورا طويلا كالثعبان ، يتلوى فى بطء . . ويتحرك فى صمت . . يحمل المواطنين السوفييت بينما يتحدون صفعات الهواء البارد وتتملكهم الرهبة ، وهم ينتظرون دورهم فى صبر ليلقوا نظرة فى دقيقة أو أقل .. على جثمان مؤسس أول دولة اشتراكية .

كان جثمان لينين مسجى وراء علبة من الزجاج . . وقد كست وجهه نضرة فبدا وكأنه مستغرق فى النوم . . وكأن نصف قرن لم يكن قد مر منذ وفاته ، ليسلم القياد إلى ستالين ـ الرجل الحديدى ، وزعيم روسيا الشيوعية ـ ليبنى أول دولة اشتراكية

وعلى قيد خطوات ، يرقد رجالات الدولة والحزب الذين شيدوا الاتحاد السوفييتى . . بينما يقبع وراء أسوار الكرملين العالية فى قاعات قياصرة روسيا ، الزعماء الذين يديرون حياة أمة تتربع فوق خمسة آلاف كيلو متر . . تفصل بين موانىء المحيط الهادى ومدن وقرى أوكرانيا المطلة على وسط أوروبا .

وفوق هذه الرقعة من الأراضى يعيش ٢٥٠ مليون مواطن ، ينتمون إلى أكثر من مائة مجموعة قومية تتحدث بأكثر من مائة لغة ولهجة . . ويتمتعون منذ وفاة ستالين بقدر أكبر من حرية الفكر والتعبير والحركة . . منذ وقف نيكيتا خروشوف فى عام ١٩٥٦ ليدين ستالين ويفصل ما بين نظامه الدموى . . والشيوعية .

والرجل الروسى ـ كما يقول عنه الزعيم بوتو لسفيرنا فى باكستان ـ لا ينسى الإساءة . .

يتحسس طريقه بحرص كما يفعل الدب الروسى حتى يثق فى صلابة الأرض ، ويقيس سبع مرات قبل أن يقطع مرة كما تقول الأمثال . . ويتمتع بالصلابة التى تمكنه من البقاء فى ظروف الصقيع الشمالى أو الآتون الجنوبى .

والرجل الروسى لا يختلف عن غيره . . فهو إنسان يتعطش للسلام والبناء والرخاء . لقد استمرت تضحياته سنوات طويلة . . وأصبح اليوم وقد مضى ثلاثون عاما منذ انتهت الحرب العالمية الثانية ، يتطلع لظروف أفضل . . ولارتقاء أسرع لمستوى معيشته ، ثمنا لجده . . وثمرة لصبره .

ويعيش الرجل الروسى متابعا أطوار العالم ، مقدرا لانعكاسها عليه . . مهتما بما حوله ومتعطشا للمعرفة . فهو يقرأ كل شيء . . فى أى مكان . . عامل المصعد يقرأ بين الأدوار . . وفى السيارة يقرأ سائقها فى انتظار النور الأخضر . . وتختفى مائة ألف نسخة من كتاب جديد فى أيام .

ومع رضائه عن السلطة القوية التى تسير حياته . . لأنه يثق فى قدرتها على الإصلاح والتطور . . فمن خلال تدريبه السياسى المتواصل أصبح يشكل رأيا عاما يجب أن يحسب حسابه فى القيادة العليا ، فى عالم اختفت فيه الحدود واتصلت فيه شعوب الأرض . . عبر الصحارى والمحيطات .

□ □ □

وعلى الناحية الأخرى من الميدان . . يسمع الناس من آن لآخر ، الموسيقى الهادئة الحزينة خلال مراسم وضع أكاليل الزهور عند مقبرة الجندى المجهول . . الذى يمثل عشرين مليون مواطن سوفييتى لقوا حتفهم خلال الحرب الأخيرة فى ميادين القتال وفى المدن والقرى التى اكتسحتها جيوش النازية .

وفى زيارتنا لموسكو فى أوائل عام ١٩٧٢ ، وصف لنا الرفيق بريجنيف ـ خلال اجتماعات وفدى البلدين ـ كيف كان الجنود السوفييت يموتون من الجوع والبرد ، بينما يجلسون وراء مدافعهم للتصدى لجيوش هتلر وهى تهدر عبر حقول أوكرانيا . . وتتدفق فى اتجاه لينينجراد . . وتحرث الأرض فى الطريق إلى ستالينجراد .

وأعاد الشعب الروسى بناء بلاده بعد الحرب . . أو كاد .

واستطاع أن يؤمنها ضد مغامرات بعض ساسة الغرب . . وكان تفجيره للقنبلة الذرية عام ١٩٤٨ نقطة تحول خطيرة . . فمن الآن سيصبح فى مقدور الاتحاد السوفييتى التعامل على قدم المساواة مع زعيمة الرأسمالية . . الولايات المتحدة . وكان لذلك انعكاسه على العالم الثالث ومستقبل حركات التحرر الوطنى .

□ □ □

وفى قلب الميدان الأحمر . . ترتفع قباب كنيسة القديس بازيل - المسبتديرة المتعددة الألوان ، التى تخطف البصر وتثير الإعجاب وهى تشهد على براعة فن المعمار حتى فى أيام « ايفان الرهيب » . ورغم الدور المحدود للكنيسة فى حياة الاتحاد السوفييتى ، فقد أصبحت الحرب العالمية نقطة تحول فى علاقاتها بالدولة . . فتحت وطأة الهجوم الألمانى ، دعا ستالين الرجال والنساء للدفاع عن « روسيا الأم » . ودعت الكنيسة رجالها للدفاع عنها . ومنذ ذلك الوقت لم يتهدد وجود الكنيسة . . جنبا إلى جنب الإلحاد .

ولم تتح لى فرصة للقاء مع المجتمع الإسلامى فى الجمهوريات الآسيوية الواقعة على حدود دول الشرق الأوسط . . حيث يعيش رابع أكبر مجتمع إسلامى فى العالم ، فى ظروف ومستوى يفوق ما كانت عليه الأمور أيام روسيا القيصرية .

ومع أن المجتمع الروسى لا يتبنى سياسة مضادة للسامية ، إلا أن مليونين ونصف مليون يهودى لم يسمح لهم بالتعبير عن كيانهم أو بممارسات دينية أو مدنية خاصة . وكان ذلك امتدادا - وإن لم يرق لمستوى - لاضطهاد اليهود فى القرن ١٩ .

ولقد خلق تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل الكثير من المشكلات فى علاقات القوتين الأعظم - على رأسها مشكلة السماح لليهود بالهجرة . ومع ذلك ، فمع تأمين مصالحهم مع الولايات المتحدة . . فقد استمر احترام السوفييت لمشاعر العالم العربى .

□ □ □

وعدت من جولة أخيرة . . وسريعة ..

مقدرا طول الطريق الشاق الذى كان علينا أن نقطعه قبل أن نلتقى مرة أخرى مع الاتحاد السوفييتى . . والشعب الروسى .

وكان علينا أن ننتظر عشر سنوات أخرى . .

□ □ □

١٨ باريس والسلام الشامل

العلاقات الخاصة

فى منتصف إبريل ١٩٧٧ ، استقبلنى الرئيس السادات قبيل سفرى إلى باريس سفيرا لمصر للمرة الثانية لدى قصر الأليزيه .

كان الرئيس قد عاد منذ أيام من رحلة للولايات المتحدة وأوروبا ، توقف خلالها فى باريس حيث اجتمع بالرئيس جيسكار ديستان . وكانت هذه رابع زيارة له لباريس خلال العامين الأخيرين . فمنذ منتصف ١٩٧٤ أخذت باريس تستعيد ثقلها فى علاقات مصر الخارجية . . كما أصبحت القاهرة تحتل مكانة هامة فى سياسة فرنسا الخارجية . وربما جاء ذلك ليعكس حديثا دار بينى والسفير الفرنسى فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٧٣ ، عندما جاءنى ليعبر عن اهتمام بلاده بالمشاركة فى المفاوضات التى ستجرى لتحقيق تسوية للنزاع العربى ـ الإسرائيلى . ففى هذا اللقاء أشرت للسفير دولوس إلى أن فرنسا يمكنها دائما تعزيز وجودها السياسى ، لو أنها عنيت بتطوير التعاون على المستوى الثنائى . وأظن أن باريس لم تتجاهل هذا الرأى . . وأظنها لم تندم عليه .

ولقد وصف لى الرئيس السادات علاقاته بالرئيس ديستان بقوله إنها « **صداقة وطيدة وخاصة . . وعائلية** » ، ثم عاد يؤكد أنها علاقات « ممتازة » . وربما كان قيام علاقات بين الرئيسين على هذا النحو أمرا نادرا ، خاصة عندما توظف لتصبح القوة الدافعة وراء تنمية التعاون بين البلدين . فخلال بضعة أعوام ، نسجت من حول علاقات الرئيسين دائرة واسعة من الارتباطات بين مصر وفرنسا

فى جميع مجالات النشاط السياسى والعسكرى والاقتصادى والثقافى ، بينما ارتفع إلى مستوى العلاقات « **الخاصة** » تعاونهما فى منطقة الشرق الأوسط وفى إفريقيا لتحقيق أغراض الأمن القومى . . المصرى والفرنسى .

ولقد بدت لى هذه العلاقات مندفعة . . جامحة . . وربما محمومة . فقد كانت تتجاوز قدرات البلدين على الأخذ والعطاء ، كأنها تمثل التمنيات أكثر مما تعكس الواقع الصلب ، وتحاول أن تجتاز بنا حدود الخيال . ومع أن علاقات الرئيسين كانت وراء ذلك ، فقد كانت هناك أيضا الاعتبارات الموضوعية التى أضافت للقوة الدافعة وراء تطوير علاقات البلدين . **ولذلك لم يكن تردد المصريين على باريس - كما وصفه مسئول فرنسى - ناشئا عن كونهم قد « استطابوا » عاصمة النور فحسب . . فلقد كانت فرنسا فى حاجة إلى مصر قدر حاجة مصر إليها .**

□ □ □

فعلى طريق تخلى مصر عن علاقاتها المتميزة مع الاتحاد السوفييتى ، توقفت بطبيعة الأمور . . عند باريس . . ففرنسا قوة سياسية واقتصادية لا يستهان بها ، وإن لم تبلغ قدر القوتين الأعظم . كما كان « استقلالها » يرشحها لكى تتمهل مصر عندها ، فى طريقها إلى العالم الغربى . فقد كانت مواقفها « المتقدمة » بالنسبة للصراع العربى - الإسرائيلى ، واستعدادها للقيام بمبادرات داخل المجتمع الأوروبى . . تؤهلها لإشباع جانب لا يمكن تجاهله من احتياجاتنا .

وإذا كان للالتزام الفرنسى بالمبادىء ، وإذا كان للعاطفة الفرنسية تجاه بعض شعوبنا ، قسط فى توجيه سياسة فرنسا . . فقد كانت تدفعها على الأرجح مصالحها الخاصة التى تتجاوز ضمان الرفاهية للشعب الفرنسى . . إلى تحقيق أمنه القومى . وعلى هذا ، ففى عام ١٩٧٧ أصبح الانفتاح الفرنسى على العالم العربى أحد الخطوط الرئيسية للسياسة الفرنسية . .

فمن ناحية ، كان موقع فرنسا على البحر الأبيض المتوسط يحتم عليها العمل لتستبعد منه صراع القوتين الأعظم . وفى الشرق الأوسط كانت تسعى ليصبح لها مركز متميز على قدم المساواة معهما . . إن لم تستطع أن تقدم أوروبا للعالم العربى كبديل عن حتمية الخيار بين القوتين .

ومن ناحية أخرى ، كانت وارداتها من بترول الخليج العربى تمثل ٨٠ فى المائة من استهلاكها ، وكان عليها أن تترجم رصيد علاقاتها العربية إلى واقع تصديرى للأسواق العربية - وبخاصة من الأسلحة - حتى تحقق توازن مدفوعاتها . وكان ذلك يدعم مركزها فى العالم العربى ويعزز مكانتها فى دائرة حلفائها الغربيين .

□ □ □

وهكذا وجدت فرنسا فى مصر « حليفا » يتربع فى قلب العالم العربى ، ولديه الاستعداد للتحرك فى كلا الاتجاهين . . إلى قلب الشرق الأوسط وإلى قلب القارة الإفريقية . ومن هنا انطلقت

العلاقات المصرية الفرنسية ، وأصبحت « اللجنة الوزارية » المشتركة أداة تنسيق التعاون بين البلدين منذ أغسطس ١٩٧٤ .

وخلال زيارة ديستان الرسمية للقاهرة فى ديسمبر ١٩٧٥ ، أصدر الرئيسان المصرى والفرنسى « إعلانا عن الصداقة والتعاون » . . ليكرس روابط البلدين والتعاون بين مؤسساتهما وتشجيع تبادل الخبرات والمعلومات ومتابعة التشاور وتبادل الزيارات بين الشخصيات والمسئولين فى البلدين .

وفى نهاية ١٩٧٦ ، صرح وزير الخارجية دى جيرينجو بقوله « إن هناك فرصا جيدة لدعوة مؤتمر جنيف . . وفى إطار المؤتمر يمكن وضع تسوية يلزم أن تراعى وجود إسرائيل وحقوق الفلسطينيين المشروعة والاعتراف لهم بالتالى بأساس إقليمى لدولة ، وضمان حدود آمنة ومضمونة لجميع دول المنطقة » .

ولكن فرنسا ما لبثت أن أصبحت هدفا لعدد من الضغوط التى استهدفت الحد من « تطرفها » فى اتجاه تبنى المواقف العربية . . فعلى المستوى الداخلى - ومع اقتراب الانتخابات العامة - كان على التآلف الحاكم خطب ود المجتمع اليهودى ، الذى صدر عن مجلسه التمثيلى ميثاق يلزم أعضاءه بالدفاع عن إسرائيل وبالعمل على توجيه سياسة فرنسا فى هذا الاتجاه .

كما فرضت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية ، ضرورة التعاون مع الولايات المتحدة . وفى يناير ١٩٧٧ ، أثار نائب الرئيس الأمريكى فى لقائه بالمسئولين الفرنسيين موضوع مبيعات الأسلحة الفرنسية للدول العربية ، مطالبا فرنسا بالامتناع عن اتخاذ مواقف مستقلة فى تناولها لقضية الشرق الأوسط .

وانزلقت فرنسا تدريجيا نحو الاستجابة للقوى الضاغطة عليها . وعلى هذا ، ففى يناير ١٩٧٧ اقتصر البيان الصادر فى نهاية زيارة الرئيس ديستان للمملكة السعودية على تأكيد المبادىء العامة للتسوية السياسية . . بينما أغفل مسألتى القدس والأساس الإقليمى والشكل القانونى « للوطن الفلسطينى » .

وفى رحلته إلى الدول العربية فى منتصف فبراير ، اكتفى دى جيرينجو بأن يكون مستمعا أكثر منه متحدثا ، وأن يستطلع الآراء والاتجاهات . وخلال زيارته للقدس ، امتنع الوزير الفرنسى عن ذكر « الدولة الفلسطينية » ، بينما سلم لإسرائيل بإمكان إجراء « تصحيحات صغيرة » على خطوط ١٩٦٧ .

إلا أن العلاقات المصرية - الفرنسية وجدت مجالا آخر للازدهار . ففى مطلع إبريل ١٩٧٧ ، احتلت مشكلات إفريقيا مكان الصدارة فى اجتماع ديستان والسادات فى باريس . . كما أصبحت موضوع نقاش الرئيس خلال زيارته للولايات المتحدة .

فمنذ عام ١٩٧٤ ، تفجرت الأزمات فيما اعتبره الغربيون « اختراقا » سوفييتيا لإفريقيا . واعتبرت فرنسا نفسها المعنية بأمن القارة . . ومن ثم قررت أن تأخذ على عاتقها مهمة التصدى لمبادرات السوفييت فيها .

وفى ربيع ١٩٧٧ كانت أكثر المشكلات إلحاحا . . هى غزو منطقة شابا فى جنوب زائير واستيلاء الثوار على مدينة « كولويزى » ، حيث أغنى أقاليم النحاس فى العالم . واعتبر ديستان أن القوات الحكومية لا يمكنها التصدى لهذا الغزو . . ومن ثم كان اقتراحه بأن تبعث زائير إلى المغرب ومصر لتجدتها . .

وأيد الرئيس السادات قرار المغرب بدعم قوات زائير ، ووعد بإرسال « مجموعة عمليات » مصرية لدراسة الموقف واقتراح مجالات التعاون . وفى أول مايو أعلن الرئيس أن مصر تعهدت بتشغيل سلاح طيران زائير . . حيث أننا « نعتبر أن غزو زائير من قواعد أنجولا ومدعما من الاتحاد السوفييتى . . » يعد تهديدا مباشرا للسودان .

وهكذا ، بدأت علاقات مصر وفرنسا على المستوى الإستراتيجى .

« ٢ ميدان الولايات المتحدة »

كانت رحلتى إلى باريس تعيد إلى ذاكرتى انطباعاتى عن رحلتى الأولى إليها منذ تسعة أعوام ، وإقامتى بها . ويومها كان يهزنى حماسى لعمل جديد وقلق يفرضه التحدى الذى أواجهه . . فعندما طرقت أبواب باريس ، كنت أجىء إلى فرنسا لويس التاسع . . فرنسا بونابارت . . فرنسا الاستعمارية ، وبخاصة فرنسا العدوان الثلاثى . ولم أكن مسلحا لهذه المواجهة بغير ثقة عبد الناصر وبلغة كدت أنساها ، يصعب فهمها . . ويشق علىّ أن أعبر بها عن أفكارى .

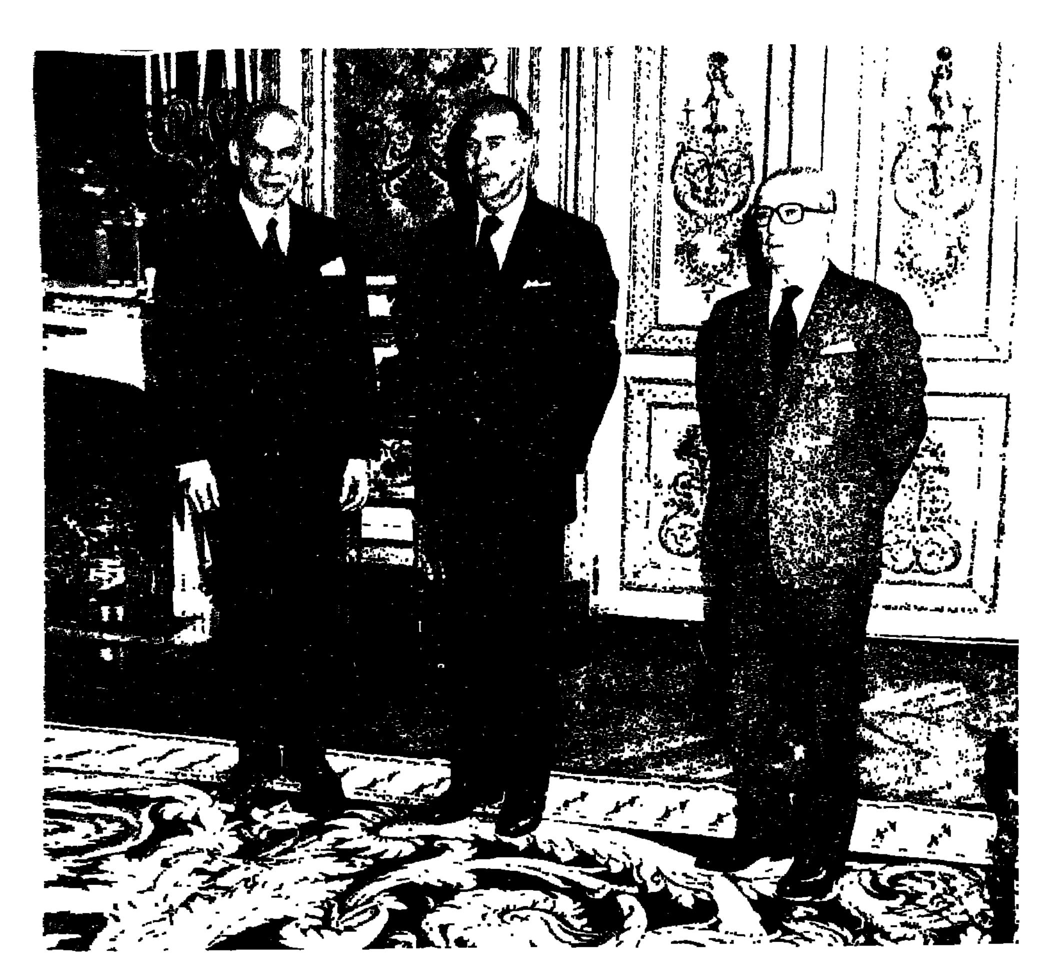
ولكننى فى ربيع ١٩٧٧ ، كنت أعود إلى مقر السفير فى « ٢ ميدان الولايات المتحدة » وأنا أعرف طريقى فى العاصمة وما حولها .

كنت أجىء إلى باريس وقد أضيفت إلى عمرى سنوات . . وربما أصبحت الآن أكثر حكمة . . ولكننى على وجه التأكيد كنت أكثر استرخاء . فعلاقات البلدين كانت تشهد فترة ازدهار ، يغذيها توافق رأى الرئيسين وتدعمها علاقاتهما الشخصية . ورغم بداية تسلل احتمالات تغيير السياسة الفرنسية لتصبح أقل إنحيازا لنا ، فقد رأى السادات فى تحسين العلاقات الفرنسية ـ الإسرائيلية تطويرا إيجابيا لقدرات فرنسا للتأثير فى المواقف الإسرائيلية .

وهكذا بقيت ثقتنا فى استمرار دور فرنسا المستقل . . واستمرار فعاليتها داخل دائرة المجموعة الأوروبية لمصلحة القضية العربية ، يعزز كل ذلك المصالح الاقتصادية الفرنسية فى العالم العربى وقوة التيار « الديجولى » المساند للرئيس ديستان والقادر على الحد من انزلاق فرنسا .

□ □ □

وفى ٢٨ إبريل ، استقبلنى الرئيس ديستان لتقديم أوراق اعتمادى له سفيرا لمصر . ورغم ما بين رئيسى البلدين من علاقات ، فقد آثرت أن يستمع ديستان منى إلى بعض الملاحظات حول علاقاتنا :



□ الرئيس الفرنسي فاليرى جيسكار ديستان والي يمينه حافظ اسماعيل سفير مصر لدى فرنسا والي يساره دى جيرينجو وزير الخارجية الفرنسي .

□ كنت مهتما بتأكيد حاجتنا إلى الدعم الاقتصادى لتجاوز أزمة مؤقتة نمر بها ، ولهذا كنا نتطلع إلى إسهام فرنسى طويل المدى .

□ ومع تقديرنا لدعمهم فى مجال التسليح ، فقد كنا نرى أن لا يكون « الاعتبار التجارى » أساس تعاملنا . . وأن يكون التعاون فعالا ومستمرا .

□ اتفاقنا على إخراج افريقيا من دائرة الصراع العالمى ، وتقديرنا لاقتراحه بالتعاون الإفريقى ـ الأوروبى ، وتطلعنا لامتداده إلى منطقة الشرق الأوسط .

وخلال الأسابيع التالية ، اتسعت دائرة إتصالاتى إلى داخل « الكاى دورساى » ووزارات الدولة المعنية بمختلف جوانب العلاقات الفرنسية ـ المصرية ، ومع قطاعات الأحزاب الفرنسية فى

المجلس الوطنى . . ثم كانت لقاءاتى بالشخصيات الفرنسية التى كانت تحتل مركزا مرموقا أيام ديجول وبومبيدو .

ولكن سرعان ما داهمتنا الأحداث خلال الشهور السبعة التالية . فبينما سلمت فرنسا بالمبادرة للولايات المتحدة وتراجع دورها فى الشرق الأوسط . . جاءت إلى الحكم فى إسرائيل حكومة تنتمى لليمين المتطرف . وتحركت مصر على طريق التسوية السياسية . وكان ذلك بداية افتراق طريقى حركة مصر وفرنسا .

العلاقات الثنائية

كانت زيارة الدكتور عبد المنعم القيسونى لباريس على رأس وفد وزارى ، لحضور اجتماعات « المجموعة الاستشارية لمصر » ، مناسبة لكى تدرس المجموعة الاقتصادية المصرية العلاقات الثنائية على المستوى الرسمى ومع ممثلى الصناعة .

ولقد كان أكثر ما ساء الفرنسيين هو اتجاه مصر إلى تأجيل تنفيذ مشروع « مترو الأنفاق » ، فقد كان المشروع موضوع اتفاق بين الرئيسين ، كما كان إعلان تخلى مصر عن مشروعها ضارا بسمعة الفرنسيين . إلا أن العقبة أمام المشروع كانت مسألة التمويل . وكانت فرنسا تتوقع - حسب « فلسفة » المشروع - إسهاما عربيا فى تنفيذه . إلا أن الدول العربية لم تبد تحمسا للمشروع ، كما عارض صندوق النقد الدولى الإسراف فى النفقات ، مما أصبح يحتم تأجيل المشروع لبضعة أعوام .

كما كان مشروع آخر على وشك أن يفلت من بين أيدى الفرنسيين . فمنذ عامين ، اتفقت مصر والسعودية وقطر ودولة الامارات على إنشاء صناعة حربية تقوم على الكوادر والخبرات المصرية والتمويل العربى والتكنولوجيا الغربية . واستطاعت فرنسا أن يكون لها دور هام فى تدشين هذه الصناعة الجديدة . ولكن منذ منتصف العام ، تحول اهتمام هيئة التصنيع نحو مشروعات يسيطر عليها البريطانيون .

ولقد رأى الكثيرون من الفرنسيين أن ما حدث بالنسبة لمشروع مترو الأنفاق ثم فى مجال التسليح ، إنما يرجع إلى انتصار القوى العربية المتعاطفة مع الأنجلو - ساكسون ، كما رأوا أن مصر لن تستطيع أن تقاوم نفوذ الولايات المتحدة ، الذى أخذ يتعاظم فى القاهرة منذ احتكرت التسوية السلمية فى المنطقة .

وهكذا بدأت العلاقات الثنائية المصرية - الفرنسية تتعثر .

. . وامتداد التعاون فى إفريقيا

ومع ذلك فقد امتد التعاون المصرى - الفرنسى داخل إفريقيا ليغطى شرق ووسط القارة . . وذلك فضلا عن التصدى للموقف المتدهور فى زائير .

ولكن الصراع الدائر فى منطقة القرن الإفريقى كان يتجاوز قدرات فرنسا . ففى وجه الوجود السوفييتى فى مثلث عدن - أديس أبابا - مدغشقر ، قررت فرنسا أن تلتزم بسياسة دفاعية تقتصر على تعزيز وجودها العسكرى فى جيبوتى . وهكذا ، فبينما أسهمت مصر فى دعم استقلال جيبوتى بالتعاون فى برنامج إنشاء الجيش وتوفير الأسلحة الخفيفة والتدريب ، ثم بتبنى انضمام الدولة الجديدة إلى جامعة الدول العربية ، لم تتمكن فرنسا من تأييد البرنامج المصرى لدعم ثوار أريتريا أو تسليح الصومال فى مواجهته لأثيوبيا .

وفى قلب إفريقيا ، اتخذ التعاون المصرى - الفرنسى صورة أكثر إيجابية ، حيث استهدف الحد من السياسة التوسعية التى تمارسها ليبيا داخل الحدود التشادية . وفى لقائهما فى أوائل أبريل ، ناقش ديستان والسادات موضوع التدخل الليبى فى تشاد . وربما وجد ديستان لدينا عندئذ ما شجعه على أن يقترح على رئيس تشاد طلب المعونة من مصر والسودان لتخفيف الضغوط على القوات الحكومية .

وخلال الصيف ، تدهور الموقف على الحدود المصرية - الليبية بصورة خطيرة . وفى مناسبة عيد العمال ، اتهم الرئيس السادات السوفييت وأثيوبيا وليبيا بالتآمر ضد السودان . وفى منتصف يونيو وقعت عدة اشتباكات على الحدود المصرية - الليبية ، فاحتلت القوات المصرية عدة نقاط داخل أراضى ليبيا ، وفى ٢٠ يوليو اخترقت الحدود حول قرية « مساعد » حيث دمرت عددا من الدبابات الليبية . . قبل أن تعلن فى ٢٥ يوليو وقف إطلاق النار .

وفى ظروف تأمين حدودها الشرقية مع السودان ، قامت حكومة تشاد بتخفيف قواتها فى هذه المنطقة وإعادة توزيعها لتعزيز منطقة العمليات فى شمال البلاد ، الأمر الذى أسهم فى الحد من نجاح العمليات الهجومية الليبية .

إسرائيل تختار التطرف

منذ ١٨ مايو ، تناقلت أجهزة الإعلام الدولية ما وصفته بأنه « حدث تاريخى » فى إسرائيل ، وذلك على أثر فوز التيار السياسى اليمينى فى الانتخابات العامة بقيادة حزب ليكود وريث التنظيم الإرهابى « إرجون » .

وجاء مناحم بيجين على رأس الحكومة . . يسبقه ماضيه . . وكان المقربون إليه يصفونه بأنه « المصارع القديم . . الوطنى الذى لا تلين قناته . . والسياسى صلب الإرادة » . **جاء بيجين بإيمانه أن الضفة الغربية جزء من أرض إسرائيل التاريخية ، وأنه لن يتوجه إلى « ميونيخ » الشرق الأوسط . . ولن يستجيب للضغوط ، وسيضع بنفسه الشروط التى يراها للتسوية السلمية للنزاع من خلال مفاوضات مباشرة مع الدول العربية دون شروط مسبقة** . كما كان يصر على إقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع توقيع اتفاقيات السلام وإنهاء حالة الحرب .

أما عن منظمة تحرير فلسطين ، فكان يعتبرها تنظيما إرهابيا وسلاحا فى خدمة الدول العربية والإمبريالية السوفييتية ، ولهذا ستعمل حكومة حزبه على تدميرها .

□ □ □

وفى الرياض ، اجتمع الملك خالد والرئيسان السادات والأسد تمهيدا لزيارة يقوم بها الأمير فهد ولى عهد المملكة السعودية للولايات المتحدة .

وقبيل بدء رحلته ، أعلن الأمير « أن الدول العربية لا ينبغى عليها أن تتردد فى المشاركة فى مؤتمر جنيف عن الشرق الأوسط ، أو فى أى مؤتمر يهدف إلى التعريف بوجهة النظر العربية على نحو أفضل » . وفى ٢٥ مايو ، أعلن الأمير فى واشنطن أن العرب لن يلجأوا إلى سلاح البترول من أجل دفع الولايات المتحدة نحو ممارسة ضغوط على إسرائيل .

وبعد أيام أعلن وزير خارجية مصر بأن موقفها مبنى على رفض التنازل عن « بوصة » من الأراضى ، وعلى ضرورة إنشاء دولة فلسطينية . . ثم هدد بأنه فى حالة عدم تحقيق ذلك ، « فالحرب الشاملة - سياسية واقتصادية وبترولية - تبقى وسيلتنا القانونية لتحرير أراضينا » . . ودعا فهمى إلى إقامة علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفييتى والاعتراف بدوره فى مؤتمر جنيف ، كما دعا الدول الغربية إلى ممارسة الضغط على حزب ليكود لقبول مبدأ مشاركة الفلسطينيين فى مؤتمر السلام .

ولكن الدبلوماسية المصرية لم تأخذ فى الاعتبار الأوضاع الواقعية . فعلى المستوى السياسى ، كان ثقل الاتحاد السوفييتى قد أهدر بحيث أصبح الأمر رهنا الآن بمشيئة الولايات المتحدة . وعلى المستوى العسكرى ، كانت اتفاقية فض الاشتباك الثانية تقيد حرية عمل مصر . وأخيرا ، فعلى المستوى الاقتصادى . . أصبح الالتزام السعودى بعدم استخدام البترول كأداة ضغط ، عاملا جديدا يكرس اختلال التوازن فى مواجهة التحالف الأمريكى - الإسرائيلى .

□ □ □

وفى باريس ، دعا وزير الخارجية إلى « الصمت . . والانتظار . . والأمل » . وكانت فلسفة الوزير الفرنسى « **أن التاريخ يحوى أمثلة عديدة على أن المتطرفين كانوا الأقدر على التوصل إلى حلول نهائية . وفى نفس الوقت ، دعا رئيس الوزراء الإسرائيلى لعودة فرنسا إلى « التحالف الحقيقى » الذى نشأ عام ١٩٥٦ .**

وحتى يحسم الجدل حول موقف حكومته ، طرح ديستان وجهات نظرهم :

□ تأكيد مواقف فرنسا التقليدية من حيث الحفاظ على ايقاع عال لجهود التسوية وقيام أوروبا بدور نشط ومنسق مع الدور الأمريكى .

□ أن تقوم التسوية على أساس الانسحاب الكامل والسلام النهائى .

□ إن إسرائيل كانت فى حالة « دفاع عن النفس » فى يونيو ١٩٦٧ ، ومن ثم فإن التوسع ـ باحتلال الأراضى ـ لم يكن هدفا إسرائيليا .

وهكذا سجل حديث ديستان تنازلا بسحب تأييده لقيام دولة فلسطينية . . ودعوته إلى قيام « كيان » فلسطينى مستقل ومنزوع السلاح . ومن ناحية أخرى ، كان موقفه من عدوان إسرائيل تحولا جذريا عن الموقف الديجولى وما رتبه من نتائج سياسية وقانونية ، مما يعزز دعاوى إسرائيل المتصلة بأمنها ومطالبها بفرض إجراءات أمن غير طبيعية ، تظل سارية حتى من بعد إقرار السلام النهائى .

إسرائيل تؤكد التطرف

وبمناسبة زيارة وزير الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط فى أغسطس ، أكدت إسرائيل رفضها العودة إلى خطوط ١٩٦٧ أو إشراك الفلسطينيين فى مؤتمر جنيف . وعززت إسرائيل موقفها بقرارها مد « الخدمات العامة » الى داخل الضفة الغربية ، مما يعنى ضمها عملا . . ثم بتقنين المستعمرات التى لم يسبق التصديق بإنشائها ، والتصريح ببناء ٢٧ مستغمرة أخرى .

وكان تقدير الفرنسيين أن الموقف الإسرائيلى يعكس الأوضاع السياسية السائدة :

□ □ **الولايات المتحدة :** كارتر فى موقف ضعف « نسبى » ، ولهذا يقترب فى حرص من مشكلة الشرق الأوسط . وقد يتخلى عن جهود التسوية إذا لم تثمر حتى نهاية عام ١٩٧٧ .

□ □ **الاتحاد السوفييتى :** يهتم أولا باتفاق للحد من التسليح الإستراتيجى وتفتقر اتصالاته بالولايات المتحدة بشأن الشرق الأوسط إلى الجدية .

□ □ **أوروبا الغربية :** تمتنع عن القيام بمبادرات طالما فوض العرب الولايات المتحدة ، وتبقى أوروبا فى « الاحتياطى » للتدخل فى الوقت المناسب .

□ □ **الفلسطينيون :** منقسمون على أنفسهم ، بينما يصر الأمريكيون على اعتراف منظمة التحرير بحق إسرائيل فى الحياة وبقرار ٢٤٢ ، ويشترطون موافقة إسرائيل على اشتراكهم فى مؤتمر جنيف .

□ □ □

وفى أول أكتوبر حدث تطور هام . فقد اتفقت القوتان الأعظم حول عقد مؤتمر جنيف ، وصياغة ورقة عمل تضمنت عددا من المبادىء الأساسية :

١ ـ التوصل بأسرع وقت ممكن لتسوية عادلة ودائمة للنزاع العربى ـ الإسرائيلى ، على أن تكون شاملة . . تخص كل الأطراف المعنية وتتصل بكل المسائل .

٢ ـ تسوية كل المسائل المحددة للتسوية ومنها مسائل الانسحاب « من أراض احتلت »

عام ١٩٦٧ ، وحل المسائل الفلسطينية بما فى ذلك « إقرار حقوق الشعب الفلسطينى » ، وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية عادلة .

٣ ـ توفير إجراءات لضمان أمن الحدود بين إسرائيل وجاراتها ، والانتفاع بضمانات دولية للحدود واحترام شروط التسوية .

٤ ـ التفاوض فى إطار مؤتمر جنيف . . مع مشاركة ممثلى كل الأطراف المتورطة فى النزاع فى أعماله بما فيهم الشعب الفلسطينى .

٥ ـ العمل على استئناف مؤتمر جنيف ليس متأخرا عن ديسمبر ١٩٧٧ .

٦ ـ الدعوة إلى مراعاة الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الأطراف .

ورفضت إسرائيل الذهاب إلى المؤتمر الدولى على أساس هذا البيان ، وتوصلت إلى اتفاق مع الولايات المتحدة يؤكد قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ باعتبارهما قاعدة استئناف مؤتمر جنيف .

أما مصر ، فلم ترحب بالبيان ، واعتبر وزير الخارجية أنه « لم يأت بجديد » . وهكذا توارى آخر جهد من أجل عقد مؤتمر السلام ، وأصبح الطريق الآن ممهدا لمبادرة مصر فى نوفمبر لدفع عجلة التسوية السياسية .

وفى طريق عودته من نيويورك ، توقف وزير الخارجية فى باريس حيث استقبله الرئيس ديستان واستمع منه لتقييمه للموقف .

وكان فهمى يرى احتمال عقد مؤتمر جنيف فى ديسمبر . . ولو أن دعوة الولايات المتحدة للسوفييت تنبىء بتوقعها صعوبة تحقيق التقدم . .

كما قدر أن مجىء اليمين فى إسرائيل يستهدف « ابتلاع » الضفة الغربية . . ثمنا لتحقيق السلام مع مصر وسوريا . وأكد هذا التقدير لديه مشروع الاتفاق الذى أعدته إسرائيل وقدم للوزير فى نيويورك . . واعتبره فهمى « خياليا » . . لم يسبق له مثيل . . يعيدنا إلى أيام الاحتلال الانجليزى .. ولم يملك إلا أن يصفه بأنه « دعاية » إسرائيلية .

ولم يتفق ديستان معه فى الرأى . . وأكد أن الإسرائيليين يعنون ما يقولون ، وأن علينا أن نأخذ ما يصدر عنهم بجدية . ودعا ديستان إلى ضرورة ربط الرأى العام العالمى بالقضية . . وإشراك دول أخرى فى جهود تحقيق تسوية . . وأن يستمر اتصاله بالرئيس السادات وأن يتلقى منه تقييمه للموقف .

وهكذا كان التطرف الإسرائيلى فى طريقه ليفرض نفسه على الأحداث .

المصريون فى باريس

كان من بين ما تناوله الرئيس السادات فى حديثه معى قبل مغادرتى القاهرة موقف الجالية المصرية فى باريس . وكان تقديره أن طلبتنا بوجه خاص ، يفتقدون خطوط الاتصال مع المسئولين والتعاطف مع مشاكلهم وحاجاتهم ، الأمر الذى شجع أجهزة العراق وليبيا على اختراق صفوفهم . . وبذلك اجتاح مجتمعنا الصغير فى العاصمة الفرنسية القلق والتوتر ، تعززه طبيعة الحياة فى فرنسا والتى تلهب فى زائرها والمقيم فيها . . حرية التعبير . ولهذا اتجهت قطاعات من الجالية المصرية إلى الإعراب عن آراء لم تكن تتعاطف ومواقف القاهرة . وكانت ردود فعل شبابنا تجاه أحداث يناير ١٩٧٧ على نحو أدهش القيادات السياسية فى القاهرة ، ودفعها لتدارك الموقف .

كانت النسبة الغالبة فى الجالية المصرية فى فرنسا من الشباب الجامعى الموفد لاستكمال دراسته فى جامعاتها والحصول على الدرجات العلمية الأعلى . وبجانب هذه المجموعة ، كانت هناك جماعتان تتميزان بالتطرف لليمين ولليسار . وكانت مجموعة اليمين تضم الكثيرين من ممثلى الارستقراطية المصرية وغيرهم ممن اختاروا العيش فى الخارج منذ يوليو ١٩٥٢ ، أما جماعة اليسار ، فقد ضمت عددا من المثقفين الذين اتخذوا من باريس مقاما لهم بعد أن سدت أمامهم سبل الحياة والتعبير فى مصر . ووجدت من واجبى أن اتصل بهم واتعرف عليهم . . ولم أجد لديهم تحفظا فى اللقاء بى ، ولم يجدوا لدى تحفظا فى الحديث معهم ، فقد احترمت وجهة نظرهم وإن تطرفت . . كما احترموا وجهة نظرى وإن اختلفت .

كان على قمة الوجود المصرى فى باريس ملكان . . وملكة . كان أحد الملكين ينتمى للماضى البعيد ، بينما يعيش الآخر على أمل العودة ذات يوم إلى مصر ليحتل مكانه « الشرعى » . أما « فريدة » . . ملكة مصر منذ ثلث قرن ، فقد استطابت العيش فى زحام باريس الثقافى ، حيث تشبع هوايتها مع الألوان والظلال فى لوحاتها الزيتية . ولم تكن الملكة السابقة بعيدة عن الدائرة المصرية الرسمية . . فقد كانت تدعونا لنشاركها بهجتها بمعرض جديد تنظمه . . كما كانت تتلقى وتلبى برضاء دعوتنا لها لتسهم فى أمسياتنا الثقافية .

وكان الملك أحمد فؤاد الثانى ـ ولما يبلغ الخامسة والعشرين من عمره ـ يعيش فى باريس فى المنفى منذ خرج من مصر وهو رضيع لم يتجاوز خمسة أشهر من عمره . ولم يكن « صاحب الجلالة » كما كان يلقب فى بعض صالونات باريس ، يعرف عن ماضيه وبلده أكثر مما يقرأه أو يسمعه من المحيطين به من عائلة محمد على ، والذين يعيشون على أمل العودة معه . ولكنه بدا لى راغبا دائما فى متابعة أحداث بلده ليبقى على اتصال بها . . كلما كانت هناك مناسبة شخصية يرى أن يحيطنا بها علما ، أو قضية وطنية يريد أن يعبر عن رأيه فيها .

أما رمسيس الثانى فرعون مصر . . فكان قد جاوز التسعين من العمر . وكان قد جاء باريس من أعماق التاريخ ، بحثا عن العلاج لمرض ألم به ، فاستقبل فى مطار بورجيه استقبال الملوك وأحيط بالإجلال حتى تلقفته فى حرص شديد أيدى فريق الأطباء الفرنسيين الذى عهد إليه بعلاج

الملك . . بينما يرقد صامتا لا ينبس بكلمة . وعندما جاء موعد رحيله إلى مصر ، وقفت إلى جوار الرئيس ديستان ، الذى توجه ليودعه حيث يرقد ، نتطلع إلى وجه فرعون مصر بوجنتيه البارزتين وأنفه « السامى » وشفتيه الرفيعتين . وساءلت نفسى كما قد يكون ديستان قد تساءل ، إن كان هذا هو الملك الذى طارد موسى عبر صحراء مصر الشرقية وغرق فى مياه البحر الأحمر ؟ ولكن رمسيس لم يكن فى سن الفارس القادر على مثل هذه المطاردة ، كما لم يتبين لأطبائه ما يؤكد موته غرقا .

وبعد أيام . . كان الفرعون فى طريقه إلى مصر بعد أن اكتمل شفاؤه . ووقفت عند سلم الطائرة التى حملته إلى القاهرة ، تصحبنى وزيرة العلاقات الثقافية الفرنسية . . بينما حرس الشرف الجمهورى يؤدى التحية فى وداع « ملك مصر » .

□ □ □

ولقد عرفت مصر وأنا فى باريس - ومن قبلها فى لندن وموسكو - كما لم أعرفها من قبل . . عبر لقاءاتى وأحاديثى مع أفواج المصريين الذين أصبحت باريس بالنسبة لهم محطا . . يقصدونها لذاتها ، أو يأتون إليها ليتفرقوا منها إلى عواصم أوروبا ، أو يتجمعون فيها ليعودوا منها إلى مصر . وكان على قمة القادمين غير الرسميين ، الفنانون المصريون الذين يجيئون وكلهم أمل فى أن تتاح لهم الفرصة لعرض فنهم . . فى مدينة النور والفنون ، فقد كان تحقيق ذلك بالنسبة لهم اعترافا « بعالميتهم » . . وتكريما لقدراتهم .

وكان مركزنا الثقافى فى سان ميشل يفسح قاعاته للجميع فتطل عليك من نوافذه - على نحو يكاد لا ينقطع - روائع هذه الأعمال القادمة من أرض النيل . وكان أعظم « غزو » لنا يوم جاءنا أكثر من عشرين فنانا يقودهم أستاذهم حامد سعيد ، ممن ينتمون لمدرسة « الفن والحياة » . . التى دأبت فى بحثها عن « الإنسان المصرى المعاصر ، والمتواصل مع تراثه ، المتوحد معه ، والمتحقق به ، والساعى إلى الإضافة إليه ، بالمعاناة الواعية والعمل الدؤوب » .

وتهزنى من أعماقى لوحة للفنان حامد سعيد . . تمثل « مصر الفتاة » الممتلئة شبابا وحيوية ، وهى تقف فوق هضبة الأهرام ممشوقة القوام رافعة يديها نحو السماء . . تستقبل الحياة ، وكأنها تبعث اليوم . . بعد سنوات الهزيمة تنشد الأمل والحب والخير . وكان الأستاذ سعيد قد أفرغ فيها من رقة لمسته . . وهدوء تعبيره . . وصدق إحساسه ، ما دفعنى لاستعارتها منه لأكثر من عام ، لأزين بها حائط إحدى قاعات دار السكن ، حتى أتطلع إليها يوما بعد يوم ، كلما أحسست بالحاجة إلى هدوء النفس . . والتفاؤل .

□ □ □

ومع أننى كنت التقى بالأستاذ محمد عبد الوهاب للمرة الأولى . . فقد عشت معه - كما عاش معه جيلى - قرابة نصف قرن ، استمع إليه منذ كان يشدو بكلمات أحمد شوقى « يا جارة الوادى »

و « فى الليل لما خلى » . . ومن يومها لم افترق عن عبد الوهاب ، فصحبته عبر مشواره الفنى الطويل والثرى بالنغم العذب والكلمة الرقيقة والمعنى العميق .

وتحس عبد الوهاب وهو يتحدث إليك . . وكأنه هو الذى عرفك منذ نصف قرن . . وكأنه هو الذى صحبك عبر مشوار حياتك . ولم يكن ذلك غريبا ، فعبد الوهاب لا شك يرى فينا جميعا ـ محبى آهاته ولياليه وعشاق فنه ونغمه ـ رفاق مشواره . .

وتتوالى قصص عبد الوهاب . . ويتقدم الليل . . وأنا ضنين بأن يغادرنا ، فقد لا نلتقى مرة أخرى . . كما لم نلتق لخمسين عاما ! .

ويغادرنا متمهلا . . وتظل ذكرى اللقاء تعيش فى وجدانى .

□ □ □

ورأيتها فى باريس . . كما لم أرها من قبل . . منذ اقتحمت « بنت النيل » حقل الدبلوماسية ، قادمة إلينا من صعيد مصر ودلتاها . . لتتحدى احتكار الرجل للعمل الدبلوماسى . وترددت يومها أمام شجاعتها . . وأحسست بالحيرة أمام تحديها . وكنت أخشى عليها من أدغال إفريقيا وصحاريها . . وثورات آسيا وعنفها ، بينما العالم الثالث يخوض معارك الاستقلال . . فنكاد نجمع على أنه لا مكان للفتاة المصرية بيننا .

واستسلمت فى النهاية لإصرارها . . واستجبت لحماسها . . وتابعتها مع السنين وقد أصبحت خطاها أكثر ثباتا وثقة ، وخاصة وهى تشهد واحدة منهن ـ الدكتورة عائشة راتب ـ تجلس على قمة إحدى بعثاتنا الدبلوماسية الكبرى ، تحمل عبء تمثيل المرأة المصرية . . فضلا عن تمثيل مصر فى أشق مراحل نضالها .

ولكن بنت النيل ، من قبل أن تخرج وحدها إلى ميدان الدبلوماسية ، كانت قد صحبت أباها . . ورافقت زوجها عبر القارات وعواصم العالم . فكانت المضيفة المثلى . . والمثقفة دون مبالغة . . والوطنية دون تطرف . ولكن رحلتها لم تكن كلها ممتعة . . فلقد شهدت سنوات العذاب والقلق . . وهى تخشى كلما ودعت زوجها صباحا أن لا يعود إليها مع المساء . . عندما بات الدبلوماسى المصرى هدفا لرصاصة تطلق . . أو لكمين يقع فى شركه .

وعبر الطريق شهدتها فى باريس وقد انتقلت لتضىء بيتا عربيا على الجانب الآخر ، حيث اختار بعض الدبلوماسيين العرب أن تشاركهم زوجة مصرية حياتهم وعملهم ، فتنتقل إليهم حاملة معها إشراقة بسمتها ، لتصبح « وصلة » حب . . و « جسر » علاقة بين بلدها وبلد زوجها . . فى هدوء عاقل ، وسكينة حكيمة .

ثم لم ألبث أن رأيتها فى باريس وهى تواجه الموت وتتصدى له . . وتقاومه فى شجاعة وتتحداه فى اصرار . . لتقهر الألم والضعف . ولكن المرض لا يتوقف وأيام العمر المعدودة تتساقط . . كأوراق الخريف وهى تفلت من بين أصابعها . وتجىء لحظة ، فتختفى البسمة من الشفاه ويتهاوى

الجسد الرقيق المنهك . وتتوه بين ذكريات الأمس وآمال مستقبل كانت تحلم به ، بينما يتشبث طفلها بفراشها .

وفى النهاية . . جاءت النهاية . . كالآهة ! .

السادات فى القدس

عندما توجهت إلى دبلن لكى أقدم أوراق اعتمادى سفيرا غير مقيم لمصر فى أيرلندا ، كانت زيارة الرئيس السادات للقدس تتأرجح بين الوهم والحقيقة . فعندما استمعنا إلى خطابه فى مجلس الشعب يوم ٩ نوفمبر ، لم نكن نصدق أن الرئيس يعنى ما يقوله حول استعداده للتوجه إلى القدس ليناقش شروط السلام .

وتابعت من دبلن الحوار الذى دار بين القاهرة والقدس ، كما تابعت ردود الفعل فى الدول العربية وهى تفيق من صدمة الاقتراح الذى فوجئت به .

ففى ١٠ نوفمبر ، أعلن بيجن عن ترحيبه بتصريحات السادات ، وعاد ليؤكد أن إسرائيل لن ترتد إلى خطوط يونيو ١٩٦٧ كما لن تقبل إنشاء دولة فلسطين فى الضفة الغربية للأردن ، وعزز كلماته بتوجيه ضربات جوية وبرية ضد المناطق السكانية ومعسكرات اللاجئين فى جنوب لبنان .

وفى ١١ نوفمبر ، وجه بيجن « دعوة للسلام » من خلال نداء إلى « المواطنين المصريين » ذكر فيه « أنتم جيراننا .. وستبقون دائما . لقد كانت مصر وأرض إسرائيل فى الماضى حليفتين وصديقتين حميمتين » ، مرددا قصة دخول موسى بشعبه إلى الأرض المقدسة « التى وهبها الله له » .

وفى ١٥ نوفمبر وجه بيجن دعوة رسمية إلى السادات للحضور إلى القدس .

وفى ١٦ نوفمبر قام الرئيس بزيارة دمشق للقاء بالرئيس الأسد ، إلا أن الرئيسين لم ينتهيا إلى اتفاق . وكان ذلك إشارة للقوى العربية المعارضة للتعبير عن رأيها ، فتصاعدت من العراق وليبيا والتنظيمات الفلسطينية أصوات الإدانة للخطوة المصرية . . بينما التزمت دول الجزيرة العربية الصمت .

وعلى الجبهة الداخلية . . جاءت استقالة وزير الخارجية فهمى ثم إعفاء وزير الدولة محمد رياض لتنم عن ترجيح تصاعد المعارضة فى مصر لمبادرة السادات .

□ □ □

وعندما تحدد موعد زيارة الرئيس السادات للقدس فى مساء السبت ١٩ نوفمبر ، وجدت من واجبى أن أعود إلى باريس حيث ثقل الوجود المصرى .

ووجدت باريس مشحونة بالتوتر . . فقد كنا على موعد مع صلاة العيد التى اعتاد المصريون فى باريس تأديتها داخل مبنى السفارة . . وقدرت ضرورة أن أشارك فيها حتى لا نترك الأمور

معلقة والأسئلة التى تجول بخاطر الكثيرين دون إجابة . فقد كان من الخطورة بمكان أن نتوارى فى هذه المناسبة . . خجلا أو خشية ! .

وفى مساء ١٩ نوفمبر . . كنت أشهد غير مصدق ذلك الحدث الخطير ، بينما الرئيس السادات يهبط من الطائرة التى أقلته إلى مطار اللد فى إسرائيل . . ثم وهو يصافح رئيس الدولة ورجالاتها . . من شخصيات إسرائيل التى تداولت حكمها وقيادة جيوشها خلال ما يقرب من ثلاثين عاما .

وفى الصباح التالى ، وبينما كان السادات يؤدى صلاة العيد فى المسجد الأقصى ، كنا نؤدى صلاتنا فى بهو المكتب الثقافى . ومع انتهاء الصلاة . . لم تكن تحية العيد هى التى نتبادلها . . ولكن حديثا سياسيا شابه من العاطفة أكثر مما شابه من الحكمة والمنطق . واستمعت إلى طلبة وطالبات . . يؤيدون أو يعارضون خطوة السادات . وشد انتباهى صوت يختنق بالعبرات لفتاة مصرية لم تستطع أن تسيطر على ما يعتمل فى صدرها .. **وهى ـ على نحو ما تقول ـ لا تريد أن تصدق أن يصافح رئيسها الأعداء . . وأن يضع أكاليل الزهور على قبر جنديهم المجهول ، بينما رمال سيناء ندية بدماء شهدائنا .**

واستطعت بعد جهد أن أسيطر على مشاعرى الشخصية ، وأن اتحدث إلى هذا الجمع الغفير . . الذى استمع فى هدوء . واتخذت موقفا وسطا يستجيب للحدود الدنيا للمسئوليات التى كنت اتحملها . . فلم يكن تأييدى دون تحفظ . . أو معارضتى بلا منطق . لتلك الخطوة التى أقدم عليها الرئيس السادات .

واستمعت للرئيس يلقى خطابه فى الكنيست بعد ظهر ٢٠ نوفمبر . . واستمعت إليه وهو يلتقى بأكثر من ألفى صحفى جاءوا من أرجاء العالم ليشهدوا ما قدروا أن يكون نقطة تحول فى تاريخ الشرق الأوسط .

وانتهت زيارة الرئيس وقفل عائدا إلى الوطن . .

وإلى معركة عربية . .

□ □ □

كانت رحلة السادات ـ كما ستظل ـ موضوع جدل لا ينتهى . . ومع أن الكثيرين لم يعلنوا رفضها . . فلم يكن ذلك بالضرورة علامة التأييد لها . فبينما كانت زيارة القدس عملا قد تكون له مبرراته . . إلا أنها ستظل مبادرة لها محظوراتها المؤكدة . ولهذا لم يسرف البعض فى إدانتها وافتقد الكثيرون أسباب الدفاع عنها .

وزيارة القدس قد تمثل خطوة « إجرائية » فى إطار السعى إلى تسوية سياسية للنزاع العربى ـ الإسرائيلى ، إلا أنه لا يمكن تجاهل أنها تمثل إقرارا سياسيا بمواقف إسرائيلية . . دون الإعلان عن ذلك . فمن ناحية ، كانت إقرارا بالوجود الإسرائيلى . .

يرقى إلى مستوى الاعتراف دون أن تترتب عليه نتائج قانونية . . ومن ناحية أخرى ، فقد كانت قبولا بمدينة القدس الموحدة « العاصمة الأبدية » لإسرائيل . وفى النهاية ، فقد تعتبر تسليما بما أعلنه بيجن - عندما رحب بالزيارة - من رفض العودة إلى خطوط يونيو ١٩٦٧ أو الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى .

ولقد كان الجلوس مع الإسرائيليين وجها لوجه أحد المشكلات الناشئة عن هزيمة ١٩٦٧ . . التى جعلت من المستحيل التعامل على أساس الند للند مع الإسرائيليين . وعندما تمكنت قواتنا من اقتحام القناة وتثبيت مراكزها فى شرقها خلال الأسبوع الثانى من أكتوبر ، أحسست أن المفاوض المصرى يمكنه عندئذ أن يلتقى بأى سياسى إسرائيلى لمناقشة قضية السلام . . فقد سقط مع « العبور » الحاجز النفسى الذى عوق حركتنا لسنوات .

إلا أنه من الضرورى الاعتراف بأن مؤتمرا على غرار مؤتمر جنيف لم يكن كافيا للتوصل إلى القرارات السياسية الجوهرية ، وأن ثمة لقاءا على مستوى القمة السياسية كان أمرا حتميا - ربما فى مرحلة متأخرة - لاتخاذ هذه القرارات المصيرية . فمؤتمر جنيف - على خلاف تصور بعض الدبلوماسيين المصريين - لم يكن سوى « أداة فنية » مهمتها ترجمة القرارات السياسية العليا التى ستتخذ خارجه ، وصياغتها فى وثائق توضح التزامات هذه الدولة أو تلك . . ومراحلها وتوقيتاتها .

ولاشك أن أسلوب التفاوض الذى اتبع خلال عامى ٧٣ - ١٩٧٥ لتحقيق اتفاقيات الفصل بين القوات ، كان قد استنفد الغرض منه ولم يعد صالحا للتوصل لتسويات نهائية يجب أن تتصدى لمسائل جوهرية بالغة التعقيد . وإذا كانت الولايات المتحدة قد حملت العبء عندئذ حتى منتصف الطريق ، فقد أصبح على الأطراف المعنية أن تكمله . **ولما كانت نتائج حرب أكتوبر قد وظفت كاملة خلال الأعوام الأربعة السابقة على زيارة القدس ، فربما يحق لنا التساؤل :**

☐ هل تحقق الرئيس السادات فى خريف ١٩٧٧ أنه أصبح من الحتمى البحث عن قوة دفع جديدة تخرج بالقضية من حالة الجمود الذى بلغته ؟

☐ وهل قدر الرئيس السادات أن هذه القوة الدافعة الجديدة لا يمكن أن تتولد عن حدث لا يصل إلى مرتبة زيارة القدس ؟

☐ وأخيرا . . هل قدر أن الوقت قد حان - بعد انقضاء عامين على الاتفاقية الثانية للفصل بين القوات - للقيام بهذه الخطوة ؟

ومع ذلك ، فقد كان ذهاب السادات إلى القدس - دون تأييد دول المواجهة وعلى الأقل سوريا ، ودون رضاء العالم العربى وعلى الأخص قواه المؤثرة - عاملا على تفكك وحدة العالم العربى الذى تناثر أمام صدمة المفاجأة وما كانت تنبىء عنه . وفى نهاية نوفمبر . . انقسم العالم العربى ما بين مؤيد على استحياء ومعارض فى عنف ، وأغلبيته آثرت التمهل . . فقد كانت تقدر أن مصر لم تتجاوز بعد نقطة اللاعودة ، وكانت تأمل أن لا تحقق مبادرتها الأهداف التى توختها ، فتعود عندئذ لتلتحم بقطار الأمة العربية .

ولكن خطوة الرئيس السادات إلى القدس . . أصبحت نقطة اللاعودة . فلقد خطا الرئيس خطوته إلى القدس دون تأييد من الدول الاشتراكية والعالم العربى ، وعلى هذا أصبح محتما أن تنجح المبادرة . . أو أن يعمل على إنجاحها . فلقد كان التراجع عنها فى تقديره يحمل من الأخطار ما يوازى أخطار مواصلة التقدم . . ولقد وجد الرئيس إذن أفضلية مواصلة التقدم . . واثقا على الأرجح فى إمكان إنقاذ تضامن العالم العربى - أو بعض قواه المؤثرة - مع مصر .

فرنسا . . وموقف التوازن

جاءت ردود الفعل المتعاطفة مع مبادرة الرئيس السادات ، هادئة بصفة عامة ومتروية فى حماسها لها . فعبر الرئيس الأمريكى كارتر عن « رضائه » ، بينما « حيّت » أوروبا المبادرة المصرية . وترددت فرنسا فى بادىء الأمر فى اتخاذ موقف حتى قبلت أن تصفها بأنها « مبادرة شجاعة » ، بينما اعتبرها الرأى العام الداخلى المتعاطف مع إسرائيل « مبادرة إيجابية » ، ورأى فيها « إشراق سلام حقيقى يتبنى اتفاقا عن الأمن وحرية الحركة والتعاون وحسن الجوار » . ولم نلبث فى مقر السفارة أن تلقينا الرسائل والبرقيات . . وباقات الزهور . . وأقفاص حمام السلام ! .

ولكن الحكومة الفرنسية لم تجد سهلا عليها التوصل إلى صياغة لموقفها يمكن أن ترضى عنها جميع الأطراف . فبينما كانت تقدر مسئوليتها كقوة كبرى يجب أن ترى فى أى خطوة تستهدف السلام أملا جديرا بالتحية . . فقد كانت تخشى أن تقودنا هذه المبادرة إلى سلام مستقل يتجاهل قضية الشعب الفلسطينى ، ومن ثم تقود إلى الانقسام فى صفوف العالم العربى . وإذا كانت فرنسا قد أعجبت بشجاعة المبادرة ووجدت جوانب إيجابية لها . . فقد كانت تأخذ فى الاعتبار مصالحها الخاصة ، واحتمال أن تتعرض للمخاطر إذا ما أيدت مصر بينما يتجه العالم العربى - بدرجات متفاوتة - نحو معارضة المبادرة . .

وخلال الأسابيع القليلة التالية . . ومن خلال الاتصالات التى قام بها الفرنسيون فى القاهرة وباريس . . كان واضحا لنا قدر المعاناة فى صفوف الإدارة الفرنسية من أجل توضيح مواقفها وتبرير مسلكها ، وقدر الجهد الذى تبذله من أجل الحفاظ على الفهم والثقة المتبادلة - مع مختلف الأطراف العربية وإسرائيل - وذلك حرصا على علاقات شيدتها فرنسا بجهد ومشقة عبر سنوات ممتدة وتضحيات كبيرة .

□ □ □

وجاء أول تعليق على مبادرة الرئيس السادات فى تصريح لوزير الخارجية دى جيرينجو ، حاول فيه أن يتجنب التورط إلى جانب أو آخر . . فوصف زيارة الرئيس السادات بأنها « **أسهمت على وجه التأكيد فى إزالة عدم الثقة والشكوك التى تعم الشرق الأوسط . . عدم الثقة فى موقف إسرائيل تجاه بعض العرب** » . . ثم يضيف الوزير الفرنسى « **ولكن ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار**

أن مبادرة الرئيس لم تجد الموافقة عليها فى العالم العربى كله . . وأنها قد تسبب شرخا فى المعسكر العربى » . . ويستطرد أنه « لن يمكن تحقيق السلام فى الشرق الأوسط ما لم تكن هناك وحدة داخل المعسكر العربى حول التفاوض مع إسرائيل » .. وينتهى إلى الخلاصة « وهكذا بينما تخف حدة عدم الثقة من ناحية بين مصر وإسرائيل ، فإننا نواجه تفجر عدم الثقة (بين أطراف عربية) من ناحية أخرى » .

وعندما توجه رئيس الوزراء ريمون بار إلى دمشق - فى زيارة سبق ترتيبها - وجد العاصمة تموج بالإدانة لرحلة السادات باعتبارها « استسلاما » . وفى توضيح للسياسة الفرنسية ، أكد بار اهتمام بلاده بالسلام من خلال تحقيق تسوية شاملة فى إطار تضامن العالم العربى ، وأشار إلى أن دول « أوروبا التسع » لم تؤيد مبادرة السادات دون قيد أو شرط ، إلا أنها لم تكن على استعداد لإدانة مبادرة سلمية مقدما . . دون التمهل والتفكير فى أبعادها ، **خاصة وأن السادات « لم يتخل عن الأهداف القومية العربية » . . بل ونجح فى دفع الحوار للأمام .**

وفى اجتماعه بالمسئولين المصريين فى باريس ، دافع بار عن موقف فرنسا فى البداية . . ووصفه بأنه لم يكن « باردا » . . وأنه لم يكن من السهل الاستجابة لتقديرات متعجلة نظرا للأهمية التى تمثلها المبادرة على المستويين النفسى والسياسى . وأوضح أن فرنسا لم تنتقد المبادرة . . كما لم تؤيدها تأييدا أعمى . وبينما لاحظوا الجوانب الإيجابية لها ، فقد استبعدوا إمكان التوصل إلى خطوط تسوية عامة قبل حلول صيف ١٩٧٨ ، كما أعربوا عن مخاوفهم من احتمال « عودة » السوفييت للتدخل فى المنطقة . ولهذا كانت دعوتهم لاستثمار الفرص التى تتيحها المبادرة لممارسة الضغط على إسرائيل للتوصل لتسوية شاملة .

ديستان يؤكد التوازن

كان المؤتمر الصحفى الذى عقده الرئيس ديستان فى ١٤ ديسمبر ، مناسبة لكى يضع الأمور فى مكانها الصحيح ولكى يزيح عن كاهله ضغوط التنظيمات اليهودية . وعلى هذا فقد أفاض فى شرح النقاط المطروحة :

١ - أن السياسة الفرنسية تسيطر عليها فكرة واحدة . . أن مصلحة كل دول المنطقة تكمن فى تحقيق السلام ، وأن زيارة السادات للقدس هى الترجمة العملية لهذه الفكرة .

□ أن السياسة الفرنسية لا تحركها المصالح الاقتصادية ، وأن فرنسا ليست ساعية لكى تحقق منافع خاصة سواء من حيث الإمداد بالبترول أو أسعاره .

٢ - أن فرنسا لم تعبر عن نفسها أثناء زيارة السادات للقدس . فرغم العلاقات الوثيقة بينهما ، فلم يبلغه الرئيس السادات بمبادرته ولم يستشره بشأنها . وكان عليهم انتظار خطابه ، ومن ثم جاء رد فعلهم المبدئى متحفظا .

٣ - أن الهدف هو السلام ، ولكى يستقر السلام يجب أن يكون شاملا ، وإلا كان « فض اشتباك » محدودا فى جزء من المنطقة .

□ أن السلام الشامل يجب أن يكون مقبولا من جميع الأطراف المعنية ، ومن ثم يجب أن يكون عادلا وأن يستجيب لما يشغل هذه الأطراف .

٤ - أن المفهوم الفرنسى لمستقبل الشعب الفلسطينى هو حقه فى الوجود طبقا للشكل « العصرى » للوجود ، بمعنى أن يشارك فى الحياة الواقعية لزمنه .

٥ - ويضيف الرئيس الفرنسى :

□ يقتضى على إسرائيل إعادة أراضى الدول العربية إليها .

□ حق شعب إسرائيل فى العيش ، وقد تصور الرئيس السادات علاقات مع إسرائيل فى إطار « التعايش السلمى » .

□ أن المرحلة النهائية من المفاوضات ستتعلق بمسألة الضمانات ، وأن فرنسا وأوروبا يمكنها أن تسهم بصورة جوهرية فى هذا الصدد .

□ تجنب أن يصبح الشرق الأوسط ساحة للمواجهة بين القوى الكبرى ، ولذا فمن الضرورى أن تشارك روسيا فى جهود السلام .

□ □ □

كما تناول الرئيس ديستان موضوع دعوة رئيس وزراء إسرائيل - الموجهة منذ بداية العام - لزيارة باريس ، والتى قدرت فرنسا « أن تسهم فى تحقيق تسوية سلمية فى الشرق الأوسط » .

ورغم تأكيد الدعوة لبيجن بعد توليه رئاسة الوزارة ، فقد وجدت فرنسا فى نهاية نوفمبر صعوبة السير فى تحقيقها . . نظرا « لمشاغل » رئيس الوزراء الإسرائيلى ، بينما لا تستقبل الحكومة الفرنسية ضيوفا أجانب اعتبارا من يناير بسبب الانتخابات العامة .

واستثار هذا الموقف يهود فرنسا الذين أعربوا عن معارضتهم لانحياز الحكومة للدول العربية التى لا ينفك (رؤساؤها) يتوافدون بإيقاع منتظم إلى فرنسا ، بينما تضع الحكومة شروطا مسبقة لزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى .

وعلى هذا قرر ديستان أن يبعث بسكرتير عام الأليزيه لمقابلة بيجن فى لندن ودعوته « للتوقف » بباريس فى طريق عودته إلى بلاده . . واعتذر بيجن عن عدم قبول الدعوة لمشاغله . . معربا عن الأمل فى تحقيقها قريبا . .

وعندما استقبلنى فرانسوا بونسيه ، أراد أن يبلغنى بنتائج اجتماعه برئيس وزراء إسرائيل . . وما أفصح عنه حول أسس تسوية سياسية أعدتها حكومته لطرحها فى نهاية ديسمبر خلال قمة الإسماعيلية .

وهكذا عجزت فرنسا عن « تطبيع » علاقاتها بإسرائيل . . « عقابا » لها على مواقفها التى لا تعكس حماسها للمبادرة المصرية .

تحول الاهتمامات الفرنسية

فى المؤتمر الذى عقده صباح ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧ ، أكد الرئيس السادات أن تقدما كبيرا قد أمكن تحقيقه خلال مؤتمر قمة الإسماعيلية حول مسألة الانسحاب الإسرائيلى من سيناء ، إلا أن مواقف البلدين بقيت متباعدة حول قضية الضفة الغربية وغزة .

كان المشروع الإسرائيلى حول سيناء ترجمة لمبدأ المواءمة بين مسألتى السيادة والأمن . فتضمن الانسحاب من سيناء فى مرحلتين خلال ٣ ـ ٥ سنوات ، وإعادة « السيادة » المصرية على شبه الجزيرة . . مع استبقاء المستعمرات اليهودية التى تم إنشاؤها فيها ، فى حراسة قوة عسكرية « صغيرة » . واشترط المشروع التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين قبل اتمام الانسحاب .

وعن قضية الأمن ، تضمن المشروع عددا من الإجراءات منها نزع سلاح غالبية سيناء ووضع قوات الأمم المتحدة فى رفح وشرم الشيخ ، مع الاحتفاظ بثلاث قواعد إستراتيجية وبمحطات إنذار اليكترونى داخل شبه الجزيرة .

وعن الضفة الغربية وغزة ، تضمن المشروع أن يتمتع سكانها بالحكم الذاتى طوال خمسة أعوام يتم فى نهايتها تحديد مصير هذه الأراضى ، مع السماح بعودة « عدد قليل » من اللاجئين إلى الضفة الغربية .

□ □ □

ولم يكن المشروع الإسرائيلى مقبولا منا . ورغم جهودنا فى عدد من العواصم من أجل تعزيز موقفنا فى مواجهة إسرائيل ، إلا أن القوى الأوروبية المؤثرة كانت تحبذ أن تتولى الدبلوماسية الأمريكية المسئولية . . كما قدر الجميع أننا كنا فى بداية مرحلة حتمية من « الأخذ والعطاء » . . وعلينا أن نخوضها . وفى النهاية فقد رأت الخارجية الفرنسية أنه « لم يحدث ما لا يمكن تصحيحه » .

وربما دفع فرنسا إلى موقف الحياد أنها كانت مقبلة فى مارس ١٩٧٨ على الانتخابات العامة ، مما دعا إلى إخراج قضية الشرق الأوسط من دائرة المساومات السياسية . ومن ناحية أخرى ، فقد تراكمت المشكلات فى الحزام الممتد من أفغانستان إلى زائير ، مما استأثر باهتمام فرنسا . . ودفعها أحيانا للتدخل فى بعض مناطق الصدام . وأخيرا ، فقد استمرت السياسة الفرنسية فى تدعيم الروابط الاقتصادية بالدول العربية .

ففى منتصف مارس ١٩٧٨ ، اتخذت فرنسا موقفا إيجابيا من أحداث لبنان عندما اجتاحت

إسرائيل حدوده الجنوبية ، فقد سارعت ـ وعلى غير ما درجت عليه من عدم التورط ـ نحو قبول المشاركة فى القوة الدولية المنشأة لتصفية آثار الغزو . وكانت فرنسا تهدف ـ فضلا عن تأمين وحدة واستقلال لبنان ـ إلى أن تخلق لنفسها نقطة ارتكاز لتطوير علاقاتها بدول المنطقة عامة .

وعلى جبهة المشرق العربى والجزيرة العربية ، عززت فرنسا اتصالاتها السياسية فى خدمة مصالحها الاقتصادية والتى تمثلت فى :

- ازدياد اعتمادها على البترول العربى وخاصة منذ توقف صادرات إيران .
- زيادة الدول العربية من مشترياتها من فرنسا وإسهامها فى المشروعات الإفريقية ، التى توفر لها فرنسا متطلباتها .
- المشاركة فى مجال تصنيع الأسلحة وإبرام اتفاقيات ثنائية للإمداد العسكرى .

واحتلت السعودية مكانا خاصا على خريطة النشاط الفرنسى . . توجته فى مايو بزيارة العاهل السعودى لباريس ، حيث تم الاتفاق على تعزيز القوة الجوية بصفة خاصة . ولكن آمال فرنسا ما لبثت أن أصيبت بنكسة نتيجة للمنافسة الأمريكية . فعندما أبرمت السعودية صفقة المقاتلات ف ١٥ ، كان عليها الامتناع لخمس سنوات عن التعاقد على أى مقاتلات أجنبية أخرى .

□ □ □

وفى أوائل يونيو ، زار باريس وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل . وكنت قد قابلت « السفير كامل » من قبل ، إلا أن زيارته الآن ومناقشاته مع الوزير الفرنسى أتاحت لى التعرف على شخصيته الفريدة . . فوجدته يتميز بالحياء الشديد الذى يقترن بتواضعه . . ويتمتع بحساسية مرهفة تقترن بصراحة لبقة ووضوح ناصع . . حتى لتشعر وأنت تستمع لحديثه كأنك تستطيع أن تسبقه إلى ما سيقوله ، وكأنك تقرأ فى كتاب مفتوح . فقد كان خط حركته إلى هدفه مستقيما ، فهو يقول ما يعنيه . . ويعنى ما يقوله .

وفى اجتماعه بوزير الخارجية الفرنسى عرض الوزير المصرى الموقف الإسرائيلى من المفاوضات وما نقدره من مواقف عربية . واقتصر الوزير الفرنسى على القول بأن الرئيس ديستان « تسعده مبادرات مصر ، كما يأخذ فى الاعتبار مخاوف الرئيس السادات » . إلا أنهم لم يكونوا على استعداد للاستجابة لما طلبه الوزير المصرى من تأييد لمواقفنا فى مواجهة إسرائيل .

واستحوذ الموقف فى إفريقيا على اهتمام الوزيرين ، فأعربا عن القلق من استمرار التوتر فى القارة السوداء . وأوضح الفرنسيون قدر إسهامهم المباشر بقواتهم فى موريتانيا وتشاد ثم زائير حيث نشبت المعركة الثانية فى منطقة شابا ، وأصبح بضع مئات من الأوروبيين فى إقليم النحاس يواجهون الموت .

وكانت مصر من جانبها تقدم مساعداتها لتشاد حتى تتصدى للتدخل الليبى . . وللصومال حتى يواجه الهجوم المضاد الأثيوبى . . كما كان عليها الوفاء باحتياجات السودان . وعلى ذلك لم يتجاوز الوزير المصرى الوعد بدراسة استجابتنا لدعوة جيرينجو بالإسهام فى تأمين زائير .

باريس . . مسرح العنف

منذ صيف ١٩٧٤ ، كان مبدأ الحوار الديموقراطى يسود علاقات مختلف التيارات داخل منظمة التحرير الفلسطينية . . إلا أنها سرعان ما أصبحت هدفا للمناورات السياسية من جانب كل من سوريا والعراق . . سعيا وراء كسب ولاء المنظمة . وفى نهاية عام ١٩٧٧ فقدت المنظمة تأييد العراق .

ومنذ يناير ١٩٧٨ ، توالت سلسلة من أعمال العنف . ففى لندن لقى ممثل منظمة التحرير سعيد حمامى مصرعه . وكان ذلك إنذارا لسياسة عرفات ، فقد كان حمامى من أول الداعين للتعايش بين اليهود والفلسطينيين . وفى فبراير اتسعت دائرة العنف فسقط يوسف السباعى شهيدا . . فى قبرص . وفى يونيو ، اغتيل على ياسين ممثل منظمة فتح فى الكويت .

وكان من الطبيعى أن يأتى رد الفعل سريعا . وكان الهدف هو سفارات العراق فى لندن وباريس وكراتشى .

ففى باريس ، روعت العاصمة فى صباح ٣١ يوليو باقتحام ثلاثة من المسلحين لمقر البعثة العراقية ، حيث جرى احتلال أحد طوابقها واحتجاز تسعة من موظفى السفارة كرهائن . وكان مطلب المسلحين هو التوجه إلى بغداد لإطلاق سراح معتقلين سياسيين بها . وخلال اليوم ، اتضح أن أحد المسلحين كان شقيق سعيد حمامى ، وكان الآخر شقيق على ياسين . . ولكن ممثل منظمة التحرير فى باريس أعلن أن المنظمة لا علاقة لها بالحادث .

وفى نهاية اليوم . . قرر المسلحان ـ بعد انسحاب ثالثهم ـ التسليم . وعندما خرجا من دار البعثة مصحوبين برجال الشرطة والسفير عبدون ـ رئيس مكتب الجامعة العربية بباريس ـ أطلق رجال أمن السفارة العراقية النار على الجماعة ، فأصيب السفير العربى كما قتل أحد ضباط الشرطة . وانتهى الحادث نهاية محزنة . . وانهار الأمل فى احتمال إنهاء دائرة العنف .

وفى صباح ٣ أغسطس ، اقتحم عدد من المسلحين مكتب ممثل منظمة التحرير فى باريس . وسقط عز الدين قلق . . وتوفى مساعده فى الطريق إلى المستشفى .

وآثرت تأجيل أجازتى السنوية يوما ، حتى أشارك فى توديع عز الدين ، فقد كنت أكن له كل احترام وتقدير . . ولم يكن أحد يملك إلا أن يحب هذا الثورى المثقف ، والشاب الحكيم ، والإنسان الهادىء الذى عاش يحمل فى صدره آهات ومرارات شعب فلسطين . . رجاله ونسائه . . وهو يتطلع إلى أرضه المحتلة وكيانه المغتصب .

ووقفت خارج جامع باريس . . بعد أن انتهت الصلاة .

ودعيت ـ وكنت السفير العربى الوحيد ـ إلى إلقاء كلمة السفراء العرب ، وابتلعت دموعى وأنا أودع زميل كفاح . . وأحيى معه نضال شعب ما زال مطالبا بآلاف الشهداء على طريق نضاله الطويل . .

وفى اليوم التالى غادرت باريس . . مخلفا وراء ظهرى رائحة البارود والدم ، وأصوات الاستنكار والإدانة . . وصوت رئيس جمعية التضامن الفرنسية ـ العربية يدوى فى أذنى . . « **كيف يمكن مواصلة التضامن مع عالم عربى ممزق بصورة مؤسفة . . وعاجز عن مقاومة مناورات القوى الأعظم ؟** » .

كامب دافيد . . سبتمبر ۱۹۷۸

فى طريقه إلى واشنطن ، توقف الرئيس السادات بباريس خلال يوم ٤ / ٥ سبتمبر ۱۹۷۸ حيث اجتمع بالرئيس ديستان ، وسط موجة من التشاؤم حول احتمالات نجاح مؤتمر القمة الذى سيجمع بينه وبين الرئيس كارتر ورئيس الوزراء بيجن .

فخلال سلسلة الاجتماعات التى تمت بين مصر وإسرائيل .. لم يتمكن البلدان ـ رغم المشاركة الأمريكية ـ من التوصل إلى صياغة مرضية حول الأراضى المحتلة ومستقبل الفلسطينيين . فظلت إسرائيل تتشبث بمشروعها المقدم فى الإسماعيلية فى ديسمبر . **وبذلك كانت تسعى لتحييد مصر وعزلها عن العالم العربى وإقامة سلام كامل معها ، بينما تمهد لابتلاع الأراضى الفلسطينية المحتلة .**

ورغم اتساع هوة الخلاف بين الموقفين المصرى والإسرائيلى ، فقد نقل الرئيس السادات إلى مضيفه الفرنسى توقعاته عن احتمال التوصل إلى اتفاق ، فقد كان إقدام الرئيس الأمريكى على الدعوة لهذا الاجتماع يعنى أنه واثق من قدرته على تحقيق النجاح . وعزز هذا التقدير ، تدهور الموقف فى إيران وتضاؤل الأمل فى سيطرة الشاه على البلاد ، مما جعل من الضرورى أن تتوصل الولايات المتحدة لاتفاق مصرى ـ إسرائيلى يشكل قاعدة استقرار فى المنطقة .

ورغم اتفاقهم معنا حول احتمالات نجاح المفاوضات القادمة ، إلا أن الفرنسيين توقعوا أيضا أن تمارس الولايات المتحدة ضغطها على مصر لتحقيق التقدم .. ولهذا فقد حرصوا على إبداء الاهتمام بتمسكنا بضرورة قبول إسرائيل مبدأ الانسحاب الشامل من الأراضى العربية .

□ □ □

وعلى امتداد اثنى عشر يوما دارت المباحثات الثلاثية فى كامب دافيد ، وفى ۱۷ سبتمبر أصبح متداولا تحقيق النجاح بالتوصل إلى اتفاقيتين[1] حول السلام فى الشرق الأوسط والسلام المصرى ـ الإسرائيلى . وبالرغم من أن الاتفاقيتين لم تكونا كاملتين ، وبخاصة فيما يتعلق « بالربط » بين السلام المصرى ـ الإسرائيلى وإقامة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة ، فقد وعد الرئيس كارتر بالعمل على أن تنفذ إسرائيل الاتفاقية بأمانة .

---

(۱) نشر النص الكامل للاتفاقيتين بجريدة « الأهرام » القاهرية فى ۱۹ سبتمبر ۱۹۷۸ .

كانت الاتفاقية الأولى حول « إطار السلام فى الشرق الأوسط » تدعو الدول العربية الأخرى إلى التفاوض لتحقيق السلام مع إسرائيل على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، والمبادىء والأحكام التالية :

□ **أولا : الضفة الغربية وغزة**

وضع ترتيبات لفترة انتقالية يتحقق فيها الحكم الذاتى والتفاوض حول « الوضع النهائى » للضفة الغربية وغزة ، بين مصر والأردن وممثلين عن سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى وإسرائيل ، على أن تبدأ هذه المفاوضات ليس متأخرا عن العام الثالث للفترة الانتقالية .

وخلال هذه الفترة الانتقالية ، تتوقف الحكومة العسكرية والإدارة المدنية الإسرائيلية عن ممارسة مهامها ابتداء من انتخاب سلطة الحكم الذاتى .

ويتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية ، عدا ما يتقرر بقاؤه فى عدد من النقاط المحددة لأغراض الأمن .

ويقرر الإطار أن كل حل ناشىء عن المفاوضات يجب أيضا أن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وحاجاته العادلة .

□ **ثانيا : مصر ـ إسرائيل**

التزام البلدين بعدم الالتجاء إلى التهديد أو استخدام القوة لفض خلافاتهما ، والتفاوض للتوصل ـ خلال ثلاثة شهور من توقيع الاتفاقية الحالية ـ إلى اتفاق سلام .

□ **ثالثا : المبادىء المشتركة**

وتنص على المبادىء التى تطبق فى اتفاقيات السلام التى تعقد بين إسرائيل وكل من جاراتها العربية ، وبصفة خاصة على إقامة علاقات سلمية بينها بما فى ذلك الاعتراف الكامل وإنهاء المقاطعة الاقتصادية وتمتع مواطنى كل طرف بالحماية القانونية المناسبة لدى الأطراف الأخرى .

□ □ □

وكانت الاتفاقية الثانية حول « إطار لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل » وذلك خلال ثلاثة أشهر ، أى حتى ١٧ ديسمبر ١٩٧٨ . . وتنص على :

□ الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من سيناء إلى حدود ١٩٦٧ ، وذلك خلال ثلاث سنوات ، واستخدام مطاراتها لأغراض مدنية ودولية ، وحق السفن الإسرائيلية فى حرية الملاحة فى خليج وقناة السويس على أساس اتفاقية القسطنطينية ، واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة مياها دولية مفتوحة للملاحة والطيران فوقها .

□ وخلال تسعة أشهر من توقيع الاتفاقية ، تكمل إسرائيل انسحابا مرحليا إلى شرق خط العريش ـ رأس محمد .

وفى فترة الانسحاب المرحلى ، تنشأ العلاقات الطبيعية بين مصر وإسرائيل ، بما فيها الاعتراف الكامل وإنشاء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية وعوائق حرية الحركة للأفراد والسلع .

□ وضع ترتيبات الأمن المتضمنة إنشاء مناطق منزوعة السلاح ومقيدة التسليح ومحطات الإنذار المبكر . . وانتشار قوة دولية لحراسة الحدود .

□ □ □

وفى غيبة التفاصيل الكاملة لاتفاقيتى كامب دافيد ، كان نبأ استقالة وزير الخارجية كامل من منصبه قبل حفل توقيع الوثائق ، باعثا على القلق الشديد من النتائج التى تحققت ، وما يمكن أن تكون قد تضمنته من تنازلات مصرية مبدئية .

وفى جريدة « لوموند » المسائية ، لخص رسام الكاريكاتير هذه النتائج فى صورة بدا فيها كارتر مودعا للسادات الذى يحمل حقيبة رسمت عليها خريطة سيناء ، وبيجن وهو يحمل حقيبة رسمت عليها الضفة الغربية . ولم أكن فى حاجة إلى تفسير لهذا التصور لتقدير أسباب استقالة كامل

ولم تكد تعلن أنباء نجاح المفاوضات فى كامب دافيد حتى اتصلت بنا محطة التليفزيون الفرنسية تعرض أن يلتقى السفيران المصرى والإسرائيلى فى ستوديوهات القناة الأولى لإلقاء كلمة بهذ المناسبة . إلا أننى اعتذرت عن عدم الاستجابة للدعوة ، مقترحا إلقاء كلمتى فى مكتبى فى السفارة .

وتضمنت كلمتى التى أذيعت يوم ١٩ سبتمبر ، أن واحدا من الجوانب الهامة لهذا الاتفاق هو **« نهاية الأحلام الغامضة والخطرة حول أرض إسرائيل » . وأن الحكم الذاتى لمدة خمس سنوات للشعب الفلسطينى خطوة نحو الاعتراف الحتمى بحق شعب فلسطين فى تقريرالمصير ، وأعربت عن الأمل فى الحفاظ على قوة الدفع من أجل التوصل فى النهاية إلى تسوية شاملة على الجبهات العربية .**

مؤتمر بغداد

ولقد بدأ رد الفعل العربى لاتفاقيتى كامب دافيد ، محدودا . . ثم تطور بسرعة لكى يشمل كل الدول العربية وكل مجالات النشاط .

ففى ٢٣ سبتمبر ، اجتمع فى دمشق ممثلو « جبهة الصمود » المشكلة من سوريا والجزائر وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، لإرساء موقف مشترك تجاه مصر يكون منطلقا لإطار عربى واسع . وفى هذا الاجتماع اتفق أعضاء الجبهة على :

■ رفض اتفاقيتى كامب دافيد ، وتحذير الأمم المتحدة من الإسهام فى تنفيذها .

■ تأييد منظمة تحرير فلسطين ، الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

■ قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع « النظام المصرى » . . دون تطبيق الحظر على تحركات الأفراد .

■ إعادة المطالبة بنقل مقر جامعة الدول العربية إلى خارج مدينة القاهرة .

■ الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربى .

■ إيفاد الرئيس الأسد إلى الاتحاد السوفييتى لدعم التعاون السياسى بينه وبين دول المواجهة . . وأيضا إلى الدول العربية للتعرف على مواقفها .

وفى أول نوفمبر عقد الاجتماع الطارىء لمؤتمر قمة عربى فى بغداد ، حيث أكد الملوك والرؤساء العرب الالتزام بالقضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، وبأن السلام المنشود يقوم على التحرير الكامل للأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، وعلى استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وحقه فى إقامة دولته بقيادة منظمة تحرير فلسطين .

واعتبر المجتمعون أن اتفاقيتى كامب دافيد تتعارضان وقرارات القمة العربية ولا تؤديان للسلام العادل ، وقرروا عدم الموافقة عليهما ورفضهم لما يترتب عليهما من آثار سياسية وقانونية . . كما أرسلوا وفدا إلى القاهرة لمناشدة الرئيس السادات العدول عن اتفاقيتى كامب دافيد ، إلا أن السادات رفض استقبال الوفد .

وعلى هذا قرر المؤتمر « تعليق » عضوية مصر فى جامعة الدول العربية ، ونقل مقرها من القاهرة إذا وقعت مصر على معاهدة السلام مع إسرائيل . وفى هذه الحالة يجتمع وزراء الخارجية العرب لاتخاذ الإجراءات « لحماية مصالح الأمة العربية » دون الإضرار بمصالح شعب مصر .

تراجع العلاقات المصرية ـ الفرنسية

فى ٢٠ سبتمبر صدر بيان للرئيس ديستان حول اتفاقيتى كامب دافيد ، اعتبر أساسا لموقف فرنسا من هاتين الاتفاقيتين . . وتضمن البيان بصفة خاصة :

■ أن الحكومة الفرنسية تعتبر أن إقامة جو حقيقى للسلام فى هذه المنطقة لن يمكن ضمانه . . إلا باتفاق عام ، يشمل كل الأطراف المعنية بما فى ذلك ممثلى الشعب الفلسطينى ، ويعترف به كاتفاق عادل من جانب كل الدول المعنية ومن جانب المجتمع الدولى كله .

■ أن اجتماع كامب دافيد قد سمح بالتوصل إلى مساحات عريضة لاتفاق بين

إسرائيل ومصر حول مسألة سيناء ، ولوضع خطوط توجيهية بغرض حل مسألة الضفة الغربية وغزة . . ومن ثم المسألة الفلسطينية .

■ أن هذه النتائج تتيح امكانات كما تتضمن الشكوك . وأن فرنسا تعتبر أن المرحلة التى تحققت لن تكون حاسمة من أجل مستقبل السلام فى الشرق الأوسط ، ما لم تفتح طريق التسوية الشاملة الضرورية من أجل أن تحمل لشعوب المنطقة السلام الشامل العادل والدائم الذى تتوقعه .

وهكذا جاء البيان الرسمى « متحفظا » فى تقديره للاتفاقيتين ، فكان تقدير المسئولين أنهما تتميزان بالتعقيد وأنهما لا تحلان مسألة الشرق الأوسط . كما أعربوا عن قلقهم أن تكونا ستارا يخفى من ورائه حلا مصريا - إسرائيليا ، وأن تفقد مصر سبل الضغط على إسرائيل ، فتتراخى الجهود من أجل التوصل لتسوية لمشكلة الضفة الغربية وغزة . ولهذا كانوا يرون ضرورة الربط والتوازن بين ما يجرى فى سيناء وما يجرى فى الضفة الغربية وغزة ، لتجنب تجميد القضية الفلسطينية .

وحتى تنجح المفاوضات المقبلة ، كان الفرنسيون يرون الحفاظ على قوة الدفع وذلك باستمرار الضغط الأمريكى على إسرائيل ، وباستخدام مصر ثقلها ومواصلة جهودها من أجل الحفاظ على خطوط اتصالها بالدول العربية ، وأن تعمل على أن يبدأ الملك حسين مشاركته فى المفاوضات من قبل أن توقع اتفاقية سيناء .

وبصفة عامة ، لم يكن الفرنسيون يرون أن ما تحقق فى كامب دافيد « سيىء » أو خطوة للخلف . . بل خطوة متقدمة . إلا أنهم كانوا يقدرون المخاطر والصعاب بالنسبة لمستقبل تضامن العالم العربى الذى داهمته النتائج . وفى كل ذلك ، لم تكن عين فرنسا غافلة عما يدور على الجبهة العربية ، نظرا لروابطها ولمصالحها السياسية والاقتصادية بالدول العربية .

إلا أنها استمرت تعطى لعلاقاتها بمصر مكانة خاصة . ولم يتردد الرئيس ديستان فى أن يقدم مشورته فى لقاءاته بالمسئولين المصريين والتى تضمنت :

□ اهتمامه بالاتصال بنا وبمعرفة أبعاد حركتنا ، حتى يمكنه أن يطلب من الرئيس كارتر أن لا يزيد من ضغط أمريكا على مصر .

□ أن الرئيس كارتر قد ارتبط بتحقيق اتفاق مصرى - إسرائيلى وسيكون فى مركز ضعف لو لم يحدث التقدم . وكان تقدير ديستان أن يلعب الإسرائيليون بمهارة وأن يعملوا على الفصل بين اتفاقية الحكم الذاتى ومعاهدة السلام المصرية .

□ لا يتفق فيما تتوقعه مصر من قبول العرب للاتفاقية ، أو أن تسلك سوريا نفس سبيلها . وفى هذه الحالة لن تتحقق تسوية للقضية الفلسطينية ، وستفقد مصر قيادتها وزعامتها العربية .

وإذا كان قد ساء القاهرة الموقف الفرنسى المتردد ، بينما كانت تريده أكثر تعاطفا ووضوحا . . فقد استمرت الاتصالات والمشاورات بين البلدين ، كما استمر التعاون فى المجال العسكرى ، وإسهام فرنسا فى بناء الصناعة العسكرية .

إلا أنه مع توقيع اتفاقيتى كامب دافيد . . وازدياد ضعف نظام شاه إيران يوما بعد يوم ، ازداد قلق الفرنسيين - من رجال الدولة والصناعة - **خشية أن يؤدى ذلك إلى استقطاب مصر إلى داخل دائرة النفوذ الأمريكى للقيام بالمهام التى كانت مسندة إلى شاه إيران فى المنطقة .**

ولقد عززت زيارة وزير الدفاع الأمريكى لمصر فى منتصف فبراير ١٩٧٩ من هذه المخاوف . فقد راقب الفرنسيون اللجنة الأمريكية الموفدة لمصر لدراسة احتياجاتها العسكرية وتشجيع شرائها الأسلحة الأمريكية ، كما راقبوا بقلق تنحية أشرف مروان ثم الفريق أول عبد الغنى الجمسى . . وكانا فى تقديرهم من مؤيدى التعاون الأوروبى .

وتراجع رجال الصناعة الفرنسيون عن فكرتهم بأن يتوجهوا مجتمعين إلى القاهرة على متن طائرة خاصة للتعرف على حقيقة النوايا المصرية المستقبلة بالنسبة للتسليح الفرنسى ، فقد بدا لهم أن الأمور قد أفلتت من أيديهم .

□ □ □

ومرت الشهور الثلاثة المقررة للتوصل إلى معاهدة سلام مصرى - إسرائيلى دون تحقيق النجاح . . فقد ظلت نقاط عديدة موضوع خلاف كبير ، وكانت على رأسها مسألة « الربط » بين معاهدة السلام واتفاقية الحكم الذاتى .

وفى أوائل ديسمبر أعرب الرئيس ديستان للمسئولين المصريين عن عدم تفهمه للموقف المصرى . . فلم تكن مصر فى تقديره فى موقف يضطرها للسير إلى آخر الشوط ولا ينبغى - من ثم - أن يقلقها الضغط عليها . . وكان خطها فى رأيه جيدا . . ولذلك لا ينبغى عليها أن تغيره . وإذا كانت تجتاز موقفا صعبا الآن فستكون فى مركز أفضل لو رفضت الانسياق لاتفاق مستقل .

وكان مما يقلقه تلك الحملة الإعلامية الموجهة إلى مصر فى العواصم العربية خاصة . . ولهذا كان يرى من الضرورى تحسين علاقاتنا بالدول العربية المعتدلة القادرة على دعم مركز مصر التفاوضى ، وعدم تجاهلهم .

وصرح بأن الأوروبيين يؤيدون خط مصر . . وأن أمريكا لا يمكنها أن تنتقده . ووعد أن يقدم تأييد فرنسا لمصر فيما لو أخفقنا فى التوصل إلى حل . . والتفت إلى وزير الخارجية فرانسوا بونسيه ليطلب منه التفكير فيما يمكن لأوروبا عمله عندئذ .

السلام المصرى الإسرائيلى

وحتى منتصف يناير ١٩٧٩ ، لم تكن مصر وإسرائيل قد توصلتا إلى اتفاق ، كما كانت الثورة فى إيران قد التهمت سلطة الشاه وأرغمته على مغادرة البلاد . ودعا ذلك الولايات المتحدة لممارسة أقصى جهد لتحقيق اتفاق مصرى - إسرائيلى سريع ، حتى تتفرغ للأزمة القادمة فى منطقة الخليج



□ الرئيس حسني مبارك (وكان حينذاك نائباً للرئيس) مع المؤلف قبل سفرهما في رحلة لرومانيا والنمسا في مارس ١٩٧٩ .

الحيوية . . وعلى ذلك قرر الرئيس كارتر أن يلقى ثقله بالتوجه شخصيا إلى مصر وإسرائيل فى محاولة أخيرة لانقاذ السلام . وفيما بين ٧ و ١٣ مارس استطاع كارتر أن يتوصل إلى اتفاق حول مختلف عناصر معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية ، وأن يتفق على عقد مؤتمر قمة ثلاثى فى واشنطن يوم ٢٥ مارس لتوقيع المعاهدة .

وفى ١٥ مارس . . وافقت الحكومة المصرية على مشروع المعاهدة .

□ □ □

وفى نفس اليوم غادرت القاهرة بصحبة نائب الرئيس مبارك فى رحلته السريعة إلى بوخارست للقاء الرئيس شاوشيسكو ، ثم فيينا للاجتماع برئيس الوزراء كرايسكى ، قبل أن يصل إلى باريس فى المساء للاجتماع بالرئيس ديستان يوم ١٦ مارس .

وبعد المقابلة ، صدر بيان باسم قصر الأليزيه جاء فيه :

« إن الحكومة الفرنسية تعتبر أن التوصل إلى السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط لن يمكن تحقيقه إلا بعد التوصل إلى تسوية شاملة ، أى تسوية تحترم الأمانى المشروعة لجميع شعوب المنطقة وخاصة الشعب الفلسطينى ، وأن تكون هذه التسوية مقبولة من جميع البلاد ويقرها المجتمع الدولى .

« وعلى ضوء هذه المبادىء وبعد دراسة المعلومات التى نقلها السيد حسنى مبارك ، فإن الحكومة الفرنسية سوف توضح موقفها عندما يتم الإعلان عن الاتفاقيات المبرمة . »

وبذلك أرادت فرنسا أن تفسح أمامها الوقت حتى تتبين موقف شريكاتها الأوروبية وردود الفعل العربية قبل أن تستجيب لمطالب الأمريكيين بأن تعلن موافقتها على الاتفاقية ، مقدرة أن الاختبار الحقيقى لها هو قدر ما يتحقق من نجاح لمفاوضات الحكم الذاتى . وكانت فرنسا فى موقفها ذلك تريد أن تسلك طريقا وسطا « أقرب إلى موقف المعتدلين العرب » ، ومن ثم وعد المسئولون أن لا ينتقدوا مصر وأن يستمر التعاون بين البلدين .

وكان ذلك الموقف مرضيا لنا .

□ □ □

وفى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، وقع الرئيسان كارتر والسادات ورئيس الوزراء بيجن معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية فى واشنطن[١] . وخلال ساعات حملت إلينا وكالات الأنباء الخطوط الأساسية للمعاهدة والتى تضمنت :

■ أولاً : مضمون معاهدة السلام

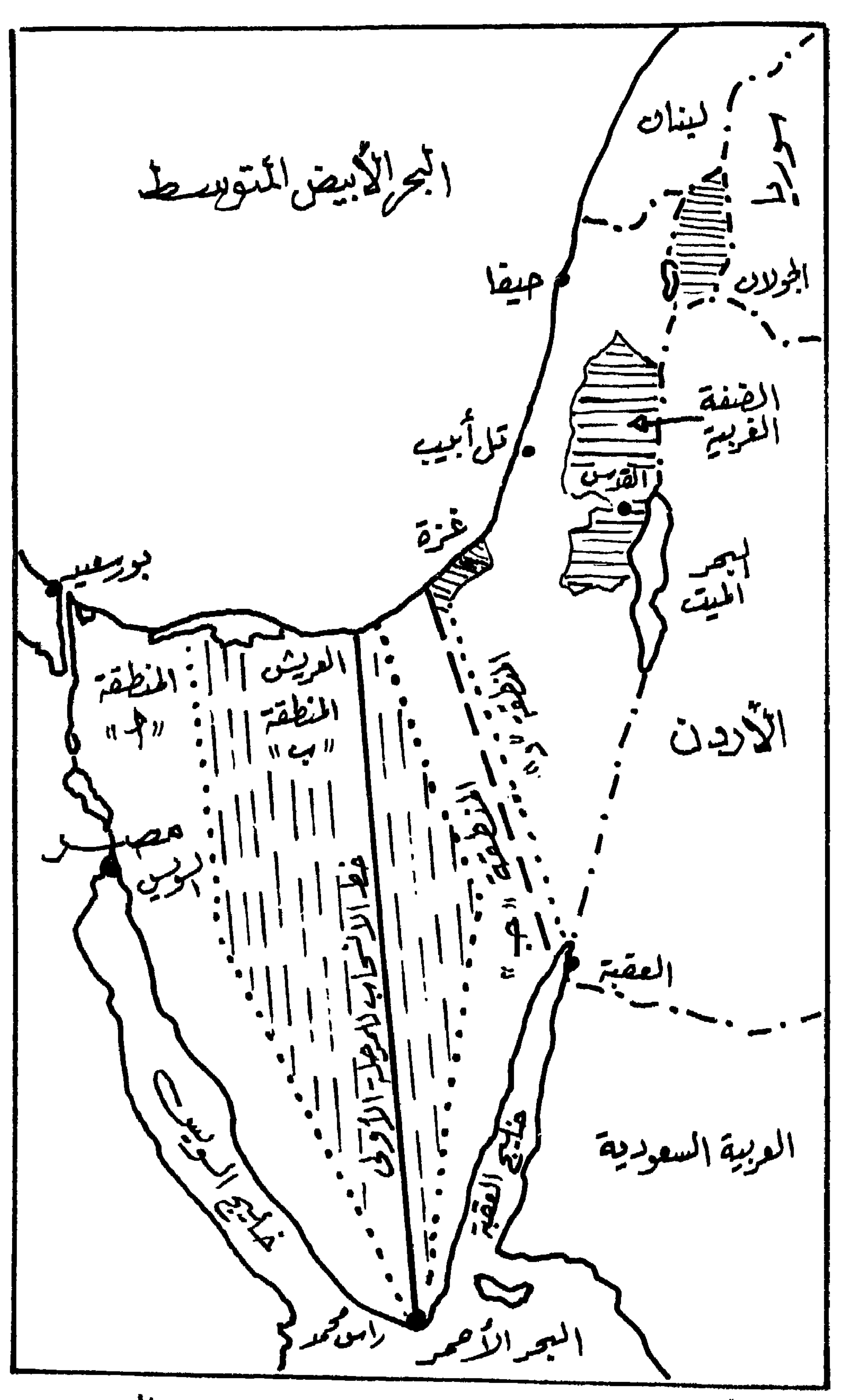
١ ـ إنهاء حالة الحرب وإقامة السلام عند تبادل وثائق التصديق على المعاهدة . وانسحاب القوات الإسرائيلية والمدنيين إلى ما وراء الحدود الدولية وممارسة مصر سيادتها الكاملة على شبه الجزيرة . وعند إتمام الانسحاب المرحلى ينشىء الطرفان علاقات عادية وصداقة فيما بينهما .

٢ ـ أن الحدود الدائمة بين البلدين هى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب (دون المساس بالوضع المستقبل لغزة) .

٣ ـ ويعترف ويحترم الطرفان سيادة كل منهما ووحدة أراضيه واستقلاله السياسى ، وحقه فى

---

(١) نشر نص المعاهدة بجريدة « الأهرام » القاهرية فى ٢٧ مارس ١٩٧٩ .



(خريطة ٤) معاهدة السلام المصرية .. الاسرائيلية

العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . كما يمتنعان عن التهديد أو استخدام القوة ويسويان خلافاتهما بالوسائل السلمية .

□ ويلتزم كل من الطرفين بأن لا تصبح أراضيه منطلقا للتهديد أو الأعمال العدائية أو العنف ، ضد شعب ومواطني أو ممتلكات الطرف الآخر . كما يمتنع كل منهما عن تنظيم أو مساعدة أو الإسهام فى العداء أو التهديد بالعدوان أو التخريب أو العنف ضد الطرف الآخر .

□ العلاقات الطبيعية بينهما تشمل الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع أى حواجز تعوق حرية حركة الأفراد أو السلع على نحو تمييزى .

٤ ـ وضع ترتيبات تحقق أقصى درجات الأمن ، وتتضمن انتشار قوات محدودة التسليح ، وتواجد قوات ومراقبى الأمم المتحدة ، على أن لا تسحب القوات الدولية إلا باتفاق الأعضاء الدائمين الخمسة أو الطرفين المعنيين .

٥ ـ تتمتع السفن والبضائع المتجهة من وإلى إسرائيل بحرية المرور فى قناة السويس وطرق الاقتراب إليها حسب اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ .

ويعتبر مضيق تيران وخليج العقبة مياها دولية مفتوحة لجميع الدول ولحرية الملاحة فيها والطيران فى أجوائها .

٦ ـ فى حالة التعارض بين التزامات الأطراف طبقا للمعاهدة الحالية مع أى التزامات أخرى لهما . . فإن الالتزامات طبقا لهذه المعاهدة سوف تكون ملزمة .

■ ثانيا : **وفى المرفق (١)** للمعاهدة حول الانسحاب وترتيبات الأمن تقرر : [خريطة ٤]

١ ـ يتم انسحاب العسكريين والمدنيين من سيناء خلال ٣ سنوات من تبادل وثائق التصديق على المعاهدة . ويتم الانسحاب من سيناء فى مرحلتين :

- **الأولى « المرحلية »** : خلال ٩ شهور إلى خط شرق العريش ـ رأس محمد .
- **الثانية « النهائية »** : خلال ٣ سنوات إلى الحدود الدولية المصرية .

٢ ـ تنظيم ثلاث مناطق داخل سيناء :

« أ » ـ **الأولى** ، شرق القناة وتخصص لها قوة منظمة فى فرقة ميكانيكية (من ثلاثة ألوية ميكانيكية ولواء مدرع . ولا تتجاوز ٢٢ ألف مقاتل) .

« ب » ـ **الثانية** ، وسط سيناء ، تنتشر فيها أربع كتائب من قوات الحدود (من ٤٠٠٠ مقاتل) .

« جـ » ـ **الثالثة** ، غرب الحدود الدولية ، تنتشر بها الشرطة المدنية وقوات الأمم المتحدة .

« د » ـ **الرابعة** ، شرق الحدود الدولية ، تنتشر بها أربع كتائب مشاة إسرائيلية ومراقبو الأمم المتحدة .

٣ ـ كما حددت طبيعة الطلعات الجوية (لطائرات الاستطلاع والقتال) . وسمح ببناء مطارات مدنية ، واستخدام هليوكوبتر غير مسلحة مع شرطة الحدود .

٤ ـ وحددت أنواع الداوريات البحرية لمختلف المهام .

٥ ـ واتفق على إقامة وإدارة نظام إنذار مبكر .

■ **ثالثا : وفى المرفق (٣)** حول العلاقات بين البلدين ، تقرر بصفة خاصة :

١ ـ إقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وتبادل السفراء فور إتمام الانسحاب المرحلى . . وتأمين علاقات اقتصادية وعلاقات ثقافية . . وحرية حركة المواطنين والسلع بين البلدين .

وخلال ٦ شهور من إتمام الانسحاب المرحلى ، يجرى التفاوض حول إبرام اتفاقيات للتجارة وللعلاقات الثقافية وللطيران المدنى .

٢ ـ كما تقرر استخدام مطارات العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط ، مع إمكان استخدامها من قبل كل الدول لأغراض تجارية .

ونظمت الترتيبات المتصلة بالنقل والمواصلات ، فور انتهاء الانسحاب المرحلى .

كما تقرر إنشاء طريق بين مصر والأردن على مقربة من ميناء إيلات .

■ **رابعا : وتضمنت الاتفاقية** خطابات متبادلة حول :

١ ـ بدء مباحثات الحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام ، على أن تنتهى بتحقيق الاتفاق خلال عام .

٢ ـ تبادل السفراء المقيمين بين إسرائيل ومصر خلال شهر من إتمام انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الخط المرحلى .

٣ ـ الدور الأمريكى فى حالة خرق معاهدة السلام . . وإجراء التشاور . . واتخاذ التدابير المناسبة لتصحيح الموقف .

□ □ □

وفى ٢٨ مارس ، وقعت الولايات المتحدة وإسرائيل اتفاقا يستهدف فى المقام الأول ضمان تطبيق معاهدة السلام تحقيقا لأمن إسرائيل وتطورها ، فنص على التزام الولايات المتحدة بمراقبة تنفيذ المعاهدة ، وعلى الإجراءات التى تتخذها إذا قدرت خرق المعاهدة أو التهديد بخرقها .

وتضمن الاتفاق التزام الولايات المتحدة بمعارضة كل إجراء أو قرار فى الأمم المتحدة يتعارض ومعاهدة السلام . . وبالاستجابة لاحتياجات إسرائيل العسكرية والاقتصادية . . وبأن تستمر فى

فرض قيود على إمداد الدول الأخرى بالأسلحة وتبادلها ، إذا قدرت احتمال استخدامها فى هجوم مسلح ضد إسرائيل .

وفضلا عن ذلك ، فقد جرى اتفاق حول مباحثات بين البلدين تتعلق بتوفير احتياجات إسرائيل من البترول لمدة ١٥ سنة (اعتبارا من عام ١٩٧٥) .

عن السلام

وفى مساء ٢٦ مارس أذاعت لى القناة الأولى للتليفزيون الفرنسى ، بيانا عن هذا الاتفاق . . ضمنته أن مصر الأمينة على مبادئها تعتبر أن توقيع المعاهدة لا يمثل غير نهاية مرحلة وبداية مراحل متعددة أخرى للصراع الذى خاضته من أجل استقلال العالم العربى ، فى قلب حركات التحرر الوطنى للعالم الثالث . كما قدرت أن العالم العربى يملك من القدرات المادية والروحية ما يسمح له بتعميق خطوة مصر لتحقيق السلام والرفاهية والتقدم . ودعوت القوى المعنية بالسلام للحفاظ على قوة الدفع . . وأكدت أهمية الإسهام الأوروبى - وبخاصة الفرنسى المتميز - لتحقيق تسوية شاملة فى الشرق الأوسط .

وفى نفس الوقت أصدرت مجموعة الدول الأوروبية التسع بيانا يعبر عن « التقدير الكامل لإرادة السلام التى قادت خطى الرؤساء كارتر والسادات وبيجن » . ثم يستطرد البيان بأن هناك « طريقا صعبا ما زال من الواجب المضى فيه حتى التوصل إلى التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن بكل أجزائه » . وأخيرا ذكر البيان أن المجموعة الأوروبية « قد أحيطت علما بالإرادة التى أكدها الموقعون على المعاهدة باعتبارها خطوة أولى فى اتجاه التسوية الشاملة » .

ولعلنى لست مخطئا فى القول بأن الحكومة الفرنسية قد ارتأت - فى ضوء اجتماع بغداد - أن تذهب خطوة أخرى فى فض ارتباطها بمصر . ففى ١٨ مارس ، أصدر مجلس وزرائها بيانا خاصا أكد فيه أن التسوية الشاملة هى وحدها القادرة على تحقيق السلام الدائم والعادل فى المنطقة . وأضاف البيان أنه « **لا بد من ملاحظة أن بعض الشروط التى لا غنى عنها - سواء على المستوى الإجرائى أو المبدئى - لم يتحقق فى الاتفاقيات المركبة التى تم التوصل إليها بين الموقعين على المعاهدة . وأن الحكومة لا يسعها إلا التعبير عن القلق الذى تسببه فى هذا الصدد بعض المواقف الأخيرة** » .

وكانت الاشارة إلى « المواقف الأخيرة » تتعلق بما أعلنه رئيس وزراء إسرائيل فى الكنيست من أنه « لا » للعودة لحدود ١٩٦٧ . . « لا » لتقسيم القدس والجلاء عن شطرها العربى . . « لا » للدولة الفلسطينية .

وفى ١١ إبريل ، نقلت وكالات الأنباء عن وزير الخارجية فرانسوا بونسيه قوله « إن فرنسا لا تعارض (معاهدة السلام) . . وأنها تقيم تحليلها على أساس الواقع . . وأنه لن يكون هناك سلام دائم إلا إذا كان شاملا . . ومن الواضح أن مشكلة مصير الشعب الفلسطينى هى مشكلة مركزية . .

وأن السؤال المطروح هو معرفة ما إذا كان من طبيعة المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية أن تحل باقى المشاكل . . وعندما نقتنع بأن ذلك الأمر ممكن فسوف نعلن رأينا فى ذلك » .

الأيام الحزينة

ومرت بنا منذ منتصف مارس . . أيام حزينة . .

لم تكن للسلام القادم بهجة فى النفوس . . لم يكن يثير الحماس . . ولم يكن يعبر عن نشوة الانتصار . . بعد مأساة الهزيمة . .

كانت عاصفة مدمرة فى سماء عالمنا العربى الملبدة بالغيوم . . توشك أن تهب علينا ، فتقتلع كل بناء شيدناه بعرقنا ودموعنا . . وكل أمل كنا نراه وهو يولد فى حنايا صدورنا . .

...

أيام حزينة . .

وعالم عربى يتحرك من أجل التصدى لمعاهدة السلام . . أو ربما دفاعا عن النفس ، كأنه خائف من مثل إيرانى . . من انتفاضة من داخله . . من عمل عسكرى من خارجه . . من موجات إرهاب تطيح بالاستقرار فيه .

وفى شوارع بغداد ودمشق . . وفى العديد من مدن إيران ، سار الألوف من المتظاهرين ينادون بسقوط اتفاقية السلام . .

وفى الضفة الغربية وقطاع غزة أعلن الحداد . . الذى شارك فيه أغلب العمد والشخصيات السياسية والتجار والطلبة والعمال . .

وموسكو تتوقع انقلابا ضد السادات ومصيرا لا يختلف عن مصير شاه إيران . . انقلابا « ضد عدم الاستقرار وفساد البيروقراطية وجشع الأثرياء الجدد » . .

وتتعدد أعمال الشغب فى عواصم عديدة . . وضد مقار بعثاتنا الدبلوماسية . ويبقى أبناء مصر ، هنا . . وهناك ، راضين فى قلق بما تحقق .

□ □ □

والأيام الحزينة تتوالى . . .

وفى ٢٧ مارس يجتمع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب فى بغداد للنظر فيما يتخذ تجاه مصر . . وتجىء القرارات حازمة :

□ سحب سفراء الدول العربية من مصر فورا وقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية خلال شهر .

□ تعليق عضوية مصر فى الجامعة العربية ، ونقل مقرها بصفة مؤقتة إلى مدينة تونس .

□ وقف القروض والمساعدات الاقتصادية وتطبيق المقاطعة على الشركات المصرية المتعاملة مع إسرائيل .

وخيوط العلاقات تتقطع واحدا بعد الآخر . .

فعشية وصول مناحم بيجن إلى القاهرة فى ٢ إبريل كان السفراء العرب قد انسحبوا عائدين إلى بلادهم . . وكان سفراؤنا يغادرون العواصم العربية .

وفى منتصف إبريل تستبعد مصر من عضوية المنظمة العربية لمصدرى البترول .

وتنسحب المملكة العربية السعودية من تمويل خمسين طائرة أمريكية لمصر . . ضمن برنامج تمويل التسليح المصرى فى خمس سنوات .

وفى ١٤ مايو ، يعلن وزير الدفاع السعودى ورئيس الهيئة العربية للتصنيع انتهاء الوجود القانونى للهيئة اعتبارا من أول يوليو .

وواجهت فى باريس قرارات حزينة . .

فلم نعد نسيطر على « مكتب الاتصال العربى » لمنظمة اليونسكو . .

وتخلى الموظفون المصريون عن مراكزهم فى مكتب جامعة الدول العربية .

وانسحبت الغرفة التجارية المصرية ـ الفرنسية من الإطار العربى تجنبا للاحتكاك .

وأخيرا ، كانت العلاقات على المستوى الشخصى توشك كلها أن تتوقف . . وإحساس رهيب بالعزلة فى عالم جديد يتشكل من حولنا . .

وأحسست بالرغبة فى الانسحاب . . ولكننى فى النهاية آثرت البقاء ومواجهة أيامنا الحزينة ـ تقديرا لمسئولية وطنية ـ حتى آخر أيام مهمتى فى باريس .

□ □ □

ولم تعد فرنسا تبدى حماسا لعلاقة خاصة بمصر . . فمع أن قلبها كان مع مصر . . فإن عقلها كان هناك . . حيث مصالحها الأساسية .

وتحاشى الرئيس السادات فى عودته من واشنطن يوم ٣١ مارس أن يمر بباريس ليجتمع بصديقه ديستان . . ولكن ديستان استمر يؤكد ما بينهما من علاقات شخصية ، فيبعث بابنته وزوجها ليمضيا « شهر العسل » بمصر .

ولكن العقل الفرنسى كان بعيدا . . هناك . كان عنف رد الفعل العربى لا يدع لأحد يدعى صداقة العرب ، مجالا لموقف متردد . . أو بيانات غير واضحة .

ومنذ نهاية إبريل ، تراخى الحماس الذى دفع علاقاتنا الثنائية . . ولم نكن ننكر على فرنسا أن تراعى مصالحها الحيوية ، ولم يكن من حقناأن نتوقع أن يتخلى ديستان عن أحلامه فى بناء ثالوث أوروبا ـ إفريقيا ـ الشرق الأوسط . . وأن يتجاهل ما يمكن أن يتولد عنه من رخاء لشعب فرنسا .

ولم نكن نملك غير كلمات عتاب هادىء . . على أمل أن تمر العاصفة التى كادت تطيح بنا . . لنعود لاستئناف مسيرتنا معا . .

وخلال الصيف ، تابعنا فرنسا وهى تقود أوروبا نحو علاقات أفضل مع العالم العربى ، وإلى حوار عربى ـ أوروبى . . وتعاون مثمر . .

كانت فرنسا ترى تكامل حاجات وموارد أوروبا والعالم العربى . . فأوروبا فى حاجة للطاقة التى يمتلكها العرب . . والعرب فى حاجة للمعدات والتكنولوجيا بما فى ذلك الأسلحة التى توفرها أوروبا .

وفرنسا لا تهدأ حركتها نحو العراق . .

ولا تتباطأ خطاها فى اتجاه السعودية . .

وديستان على موعد فى نهاية العام مع المنطقة .

□ □ □

وغاب السفراء العرب ـ عدا أحدهم ـ عن حفلنا القومى . . وحفلنا العسكرى . ولم اقترح دعوة أحد منهم إلى عشاء وزير الخارجية المقام لمناسبة مغادرتى باريس .

وفى كلمتى التى ألقيتها فى نهاية العشاء . . قلت « **هل نستطيع أن نتجاهل مهمة « الوصلة » بين عوالم وحضارات مختلفة . . لعباها بلدانا فى الماضى ؟ وهل نستطيع أن نشك فى أننا ما زلنا على استعداد لكى نقوم بهذه المهمة من جديد ضمن إطار التصور الرحب . . الذى يحقق التعاون بين أوروبا وإفريقيا والعالم العربى ؟** » .

□ □ □

وغادرت باريس فى ١٠ أكتوبر . . يعتصر الألم قلبى ، حزينا مثقلا بالهموم أتساءل ، ولكن دون أن أجيب . .

لقد كنا نريد السلام لشعبنا . .

وكنا نريد السلام الشامل العادل . .

وكنا جميعا نبغى أداة العمل السلمية لتحقيق هدفنا . .

كيف اختلف زعماؤنا ؟ . . ومن يتحمل مسئولية ما حدث ؟ . .

□ □ □

وفى مؤخرة العبّارة التى حملتنى من البندقية إلى الإسكندرية . . والظلام يتراكم ليطوى كل شيء من حولنا . .

. . استدرت نحو قرينتى . . التى وقفت تتابع معى فى صمت شريط الحياة والكفاح وهو يتدفق أمام ناظرينا . . كما وقفت عبر أكثر من ثلث قرن ، صلبة . . مستقرة تدفع بى أحيانا . . وتتقدمنى أخرى ، واثقا من إحساساتها التلقائية وواثقة من قدرتنا على اجتياز أزمات حياتنا . . بينما يكتسب كل منا من صاحبه الأمن والطمأنينة . . الثقة والعزم ، لنهيىء لأبنائنا عالما أفضل .

واتجهنا بأنظارنا إلى الأفق . . متطلعين إلى الغد القادم . . يستحثنا الأمل فى أن تعود شعوبنا جميعا مسلحة بخبرات نضال طويل ..

لكى تستأنف مسيرة الحياة معا . .

□ □ □



خاتمة

ولكن الليل كان طويلا . . طويلا ! !

فلقد سارت مصر وحدها منذ وقعت اتفاقية السلام مع إسرائيل . . بعد أن تراخت قوة الدفع العربية من ورائها ، فتعثرت جهودها للربط بين سلامها وتحقيق حكم ذاتى ـ وإن كان محدودا ، كما نصت عليه اتفاقية الإطار العام للسلام ـ ينظم حياة السكان العرب فى الأراضى المحتلة خلال مرحلة انتقالية مدتها خمسة أعوام ، يتقرر فى نهايتها مصير هذه الأراضى ! .

ثم سقط الرئيس السادات صريعا برصاص معارضيه فوق منصة أكتوبر ١٩٨١ .

وفى ٢٥ إبريل التالى ، انسحبت القوات الإسرائيلية من شبه جزيرة سيناء . . تقريبا . فقد ظلت تتشبث بمنطقة طابا . . أملا فى الحصول على رقعة أرض إضافية توسع بها منطقة ميناء إيلات ونشاطها المستقبل . . ثم لكى تؤكد موقفها من عدم الانسحاب إلى خطوط ١٩٦٧ ، حتى ولو احتفظت « بشبر » واحد من الأرض .

□ □ □

ولم تستأنف الجهود للتوصل إلى تسوية على الجبهة الفلسطينية حتى بداية عام ١٩٨٥ . ولكن سرعان ما تعثرت هذه الجهود . **وبذلك صدق ما قاله عبد الناصر منذ قرابة ربع قرن . . « لابد أن نتحد ولابد أن ننبذ الخلاف ، لأن أمامنا قضية من أصعب القضايا » .**

فهى قضية شعب فلسطين . . الأرض أرضه والحقوق حقوقه ، ولا يمكن لغيره أن يناضل من أجلها . . فهذا واجبه . ولهذا ، فقد أيد عبد الناصر حرية الشعب الفلسطينى وممثليه فى تقرير موقفهم من التسوية السياسية للنزاع . . وعارض أى وصاية عليهم . . ودعا إلى تدعيم وحدتهم .

ومع ذلك ، فقد وضع حدودا لحرية العمل الفلسطيني . فالقضية قضية عربية أيضا ، لا تهم شعوبنا عاطفيا فحسب . . بل تهمها من حيث مساسها بأمنها وسلامتها . فإسرائيل فى قلب العالم العربى . . بثقلها العسكرى وعمقها البشرى وطبيعة ارتباطاتها الدولية ، تمثل تهديدا للشعوب العربية من حولها .

ولكننا فى منتصف الثمانينات ، لم نكن ننطلق من قاعدة عمل صلبة ، على المستويين العربى والفلسطينى . فخلال السنوات الخمس الأخيرة ، كان عالمنا العربى يغوص تدريجيا فى بحر الرمال الناعمة . . ويبدد قواه فى الحرب الأهلية فى لبنان . . ومعارك العراق فى إيران . . ويواجه صورا عديدة من أعمال «الإرهاب » . . فضلا عن تآكل قدراته الاقتصادية وتصدع بعض جبهات أوطانه الداخلية .

وفى ساحة العمل الفلسطينى ، كانت القيادة الفلسطينية تتقاسمها تيارات فكرية متنوعة وتتبنى صورا متعددة من أدوات نضالها ، بينما الشعب الفلسطينى مشتت ما بين الاحتلال داخل أراضيه وعلى امتداد الساحة الدولية ، وعناصره العسكرية موزعة بين العواصم العربية ، بعد أن أرغمت على الانسحاب فى معركة بيروت فى صيف ١٩٨٢ .

وفى نفس الوقت ، وفى ظروف « الغياب العربى » ، كانت إسرائيل تتمتع بحرية الحركة وتتابع معركتها لتحقيق أهدافها التى لم تتحول عنها أبدا . . يعزز مركزها تفوقها الذى يضمنه اتفاقها الإستراتيجى مع الولايات المتحدة . . وقدراتها النووية ، بينما تمارس الضغط لتخفيف قيود - إن لم يكن إطلاق - الهجرة اليهودية من شرق أوروبا . وهكذا أصبحت دعوتها اليوم للتفاوض والتسوية السياسية . . دعوة إلى التسليم . . لكى تحصل على الاعتراف العربى بما حققته من أحلام الصهيونية بابتلاعها للأراضى المحتلة بعد أن تجاوز الاحتلال نقطة « اللاعودة » . وبذلك يصدق قول بيجن فى نوفمبر ١٩٧٧ « لم نطأ أرضا أجنبية . . لقد عدنا إلى وطننا » .

□ □ □

ومصر تتحمل كما تحملت دائما . . مسئولية خاصة تجاه « المعركة » التى نوشك أن نخوضها من أجل تسوية تؤمن حقوق الشعب الفلسطينى . فالسلام الذى حلمنا به يوما . . ما زلنا نتطلع لكى نحوله إلى أمر واقع . فالسلام لا يتجزأ ، ولا يكتمل ما لم يتحقق سلام مستقر فى أراضينا .

كما أنها تتحمل مسئولية عامة تجاه « المعارك » التى يخوضها العالم العربى . ومصر قادرة على أن تلعب دورا مؤثرا وفعالا سواء كانت « داخل » دائرة الإجماع العربى أو « خارجها » ، تستمد قوتها من فكرها المتقد . . وقدرتها المتميزة وخبرتها الفريدة ، واستعدادها لتوظيفها فى خدمة الأهداف العربية .

ولقد علمتنا تجربتنا المتميزة أن عناصر النجاح تكمن فى طبيعة القيادة التى تدير الصراع . . وقدرتها على تحديد الأهداف والأسبقيات بوضوح . . ثم بإصرارها على متابعتها دون أن تتخاطفها

المعارك الهامشية .. بحشدها لعناصر القوة لدعم عملنا الوطنى . . وأخيرا بتوفير جهاز محكم قادر على تلبية احتياجات المعركة التى نخوضها . . وإدارتها .

ولقد توالت أحداث منطقتنا فى إيقاع عال حتى تكاد تصعب متابعتنا لها ، وحتى يكاد يتحدى تطورها المفاجىء منطق التحليل وموضوعية التقويم . . مما جعلنا فى عالمنا العربى أسرى رد الفعل لما يدور من حولنا .

ولقد كان غياب التضامن العربى عاملا أضعف من قدرتنا على التصدى للتحديات . ولكننى لا أظن ـ كما يدعى الكثيرون ـ أن اختلاف منطلقاتنا السياسية والاجتماعية وتباين توجهاتنا الخارجية هما مصدر ضعفنا .

ففى يقينى أن هذا التعدد والتباين يمكن أن يصبح من أسباب قوتنا وليس ضعفنا . . لو أننا طوعنا كل ذلك فى خدمة أهدافنا ، ولو أننا أحسنا تنسيق حركتنا جميعا على كل طرق الاقتراب لمشاكلنا .

وبذلك فقط يمكن لشعوبنا أن تحمل الأمانة . . وأن تتصدى لصور القهر . . فى كفاح مستمر . . ونضال مرير . . حتى تحقق أهدافها . .

فى الحرية . . والسلام . . والرخاء .

□ □ □

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٨٧ / ٧٩٨٤

مطابع الأهرام التجارية القاهرة ـ مصر


محمد حافظ اسماعيل
■ تخرج من المدرسة الحربية فى عام ١٩٣٧ والأكاديمية العسكرية ببريطانيا عام ١٩٣٩ ثم كلية أركان الحرب بها عام ١٩٤٨ .
■ عمل مدرسا بكلية أركان الحرب ومساعدا للملحق العسكرى بواشنطن قبل الثورة ثم عمل مديرا لمكتب القائد العام ٥٣ ـ ١٩٦٠ .
■ عمل سفيرا لمصر بلندن وروما وباريس (مرتين) وموسكو ، وتولى وكالة الخارجية ثم عين وزير دولة برئاسة مجلس الوزراء ثم وزير دولة للشئون الخارجية .
■ عين رئيسا للمخابرات ١٩٧٠ ، ثم مستشار الرئيس للأمن القومى ٧١ ـ ١٩٧٤ .
■ له كتابات معروفة فى الصحف والمجلات المصرية والعربية حول الأمن القومى والسياسة الخارجية .
مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام
التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء ـ القاهرة
مطابع الأهرام التجارية ــــ القاهرة ــــ مصر
Bibliotheca Alexandrina
0251491